مجموع فتاوى

شيخ الإسلام أحمد بن تيمية

« قدس الله روحه »

جمع وترتيب

عبد الرحمن بن محمد بن قاسم « رحمه الله »

وساعده ابنه محمد « وفقه الله »

المجلد السابع

طبع بأمر

خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود

أجزل الله مثوبته

طبعت هـذه الفتاوى في

مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف

في المدينة المنورة

تحت إشراف

وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد

بالمملكة العربية السعودية

عام ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

ⓒ مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ، ١٤١٥ هـ.

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية

ابن تيميه ، أحمد بن عبدالحليم

فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيميه .

٧١٢ ص ؛ ١٧ × ٢٤ سم

ردمك ٦-٢٠-٧٧٠-٩٩٦٠ (مجموعة)

٣-٢٧-٧٧٠-٩٩٦٠ (ج ٧)

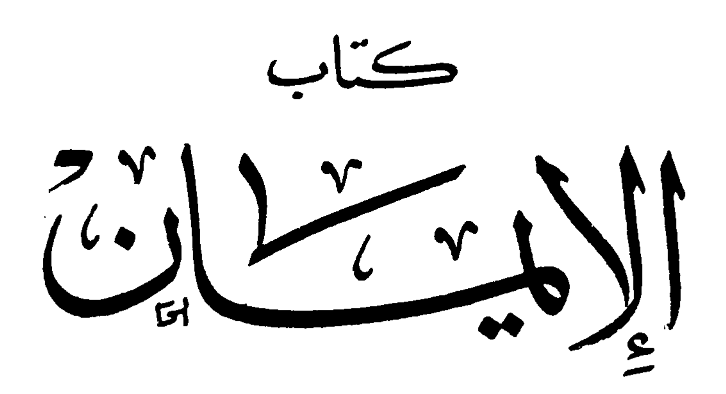
١ - الفتاوى الإسلامية ٢- الفقه الحنبلي أ - العنوان

ديوي ٢٥٨,٤ ١٥/٢٠٠٩

رقم الإيداع : ١٥/٢٠٠٩

ردمك : ٦-٢٠-٧٧٠-٩٩٦٠ (مجموعة)

٣-٢٧-٧٧٠-٩٩٦٠ (ج ٧)


كتاب
الإيمان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده .

قال شيخ الإسلام :

أحمد بن تيمية قدس الله روحه



الحمد لله نستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلله فلا هادي له ، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، ونشهد أن محمداً عبده ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليماً .

اعلم أن « الإيمان والإسلام » يجتمع فيهما الدين كله وقد كثر كلام الناس فى « حقيقة الإيمان والإسلام » ، ونزاعهم ، واضطرابهم ؛ وقد صنفت فى ذلك مجلدات ؛ والنزاع فى ذلك من حين خرجت الخوارج بين عامة الطوائف .

ونحن نذكر ما يستفاد من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، مع ما يستفاد من كلام الله تعالى، فيصل المؤمن إلى ذلك من نفس كلام الله ورسوله ، فإن هذا هو المقصود . فلا نذكر اختلاف الناس ابتداء ؛ بل نذكر من ذلك ـ في ضمن بيان ما يستفاد من كلام الله ورسوله ـ ما يبين أن رد موارد النزاع إلى الله وإلى الرسول خير وأحسن تأويلاً ، وأحسن عاقبة في الدنيا والآخرة .

فنقول : قد فرق النبي صلى الله عليه وسلم في حديث جبريل عليه السلام ، بين مسمى « الإسلام » ومسمى « الإيمان » ومسمي « الإحسان » . فقال : « الإسلام : أن تشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة ، وتصوم رمضان وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلا » . وقال : « الإيمان : أن تؤمن بالله ، وملائكته ، وكتبه ، ورسله ، واليوم الآخر ، وتؤمن بالقدر خيره وشره » .

و « الفرق » مذكور في حديث عمر الذي انفرد به مسلم ، وفي حديث أبي هريرة الذي اتفق البخاري ومسلم عليه ، وكلاهما فيه : أن جبرائيل جاءه في صورة إنسان أعرابي فسأله . وفي حديث عمر : أنه جاءه في صورة أعرابي .

وكذلك فسر « الإسلام » في حديث ابن عمر المشهور ، قال : « بني الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً عبده ورسوله ، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ، وحج البيت ، وصوم رمضان » .

وحديث جبرائيل يبين أن « الإسلام المبني على خمس » هو الإسلام نفسه

ليس المبنى غير المبنى عليه ؛ بل جعل النبي صلى الله عليه وسلم الدين ثلاث درجات : أعلاها « الإحسان » وأوسطها « الإيمـان » ويليه « الإسلام » ، فكل محسن مؤمن ، وكل مؤمن مسـلم ، وليس كل مؤمن محسناً ، ولا كل مسلم مؤمناً ، كما سيأتي بيانه ــ إن شاء الله ــ فى سائر الأحاديث ، كالحديث الذي رواه حماد ابن زيد ، عن أيوب عن أبي قلابة ، عن رجل من أهل الشام ، عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : « أسلم تسلم . قال : وما الإسلام ؟ قال : أن تسلم قلبك لله ، وأن يسلم المسلمون من لسانك ويدك . قال : فأى الإسلام أفضل ؟ قال : الإيمان . قال : وما الإيمان ؟ قال : أن تؤمن بالله وملائـكته ، وكتبه ورسـله ، وبالبعث بعد الموت . قال : فأي الإيمـان أفضل ؟ قال : الهجرة . قال : وما الهجرة ؟قال : أن تهجر السوء . قال : فأي الهجرة أفضل ؟ قال : الجهـاد . قال : وما الجهـاد ؟ قال : أن تجاهد ، أو تقاتل الـكفار إذا لقيتهم ، ولا تغلل ، ولا تجبن » . ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسـلم : « عملان هما أفضل الأعمال ، إلا من عمل بمثلهما ــ قالها ثلاثا ــ حجة مبرورة ، أو عمرة » رواه أحمد ، ومحمد بن نصر المروزي .

ولهذا يذكر هذه « المراتب الأربعة » فيقول : المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده ، والمؤمن من أمنه الناس على دمائهم وأموالهم ، والمهاجر من هجر السيئات ، والمجاهد من جاهد نفسه لله » . وهذا مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث عبد الله بن عمرو ، وفضالة بن عبيد وغيرهما بإسناد جيد ، وهو في « السنن» وبعضه فى « الصحيحين » .

وقد ثبت عنه من غير وجه أنه قال : « المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده ، والمؤمن من أمنه النـاس على دمائهم وأموالهم » . ومعلوم أن من كان مأموناً على الدماء والأموال ؛ كان المسلمون يسلمون من لسانه ويده ، ولو لا سلامتهم منه لما ائتمنوه . وكذلك فى حديث عبيـد بن عمير ، عن عمرو ابن عبسة .

وفى حديث عبد الله بن عبيد بن عمير أيضاً ، عن أبيه عن جده ، أنه قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما الإسلام ؟ قال : إطعام الطعام ، وطيب الكلام . قيل : فما الإيمان ؟ قال : السماحة والصبر . قيـل : فمن أفضل المسلمين إسـلاماً ؟ قال : من سلم المسلمون من لسانه ويده . قيل : فمن أفضل المؤمنين إيماناً ؟ قال : أحسنهم خلقاً . قيـل فما أفضل الهجرة ؟ قال : من هجر ما حرم الله عليه . قال : أي الصلاة أفضل ؟ قال : طول القنوت . قال : أي الصدقة أفضل ؟ قال : جهد مقل . قال : أي الجهاد أفضل ؟ قال : أن تجاهد بمالك ونفسك ؛ فيعقر جوادك ، ويراق دمك . قال أي الساعات أفضل ؟ قال : جوف الليل الغابر » .

ومعلوم أن هـذا كله مراتب بعضها فوق بعض ؛ وإلا فالمهاجر لابد أن يكون مؤمناً ، وكذلك المجاهد ، ولهذا قال : « الإيمـان : السماحة والصبر » . وقال فى الإسلام : « إطعام الطعام ، وطيب الكلام » . والأول مستلزم للثانى ؛ فإن من كان خلقه السماحة ، فعل هذا بخلاف الأول ؛ فإن الإنسـان قد يفعل ذلك تخلقاً ، ولا يكون فى خلقه سماحة وصبر . وكذلك قال : « أفضـل المسلمين

من سلم المسلمون من لسانه ويده » . وقال : « أفضل المؤمنين إيمـاناً أحسنهم خلقاً » . ومعلوم أن هذا يتضمن الأول ؛ فمن كان حسن الخلق فعل ذلك .

قيل للحسن البصري : ما حسن الخلق ؟ قال : بذل الندى ، وكف الأذى وطلاقة الوجه . فـكف الأذى جزء من حسن الخلق .

وسـتأتي الأحاديث الصحيحـة بأنه جعل الأعمال الظاهرة من الإيمان كقوله : « الإيمان بضـع وسبعون شعبة ، أعلاها قول لا إله إلا الله ، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق » . وقوله لوفد عبـد القيس : « آمركم بالله وحده ، أتدرون ما الإيمـان بالله وحده ؟ شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ، وأن تؤدوا خمس ما غنمتم » .

ومعلوم أنه لم يرد أن هذه الأعمال تـكون إيماناً بالله بدون إيمـان القلب ؛ لما قد أخبر في غير موضع أنه لا بد من إيمـان القلب ، فعلم أن هذه مع إيمان القلب هو الإيمان ، وفي « المسند » عن أنس ، عن النبي صلى الله عليه وسـلم أنه قال : « الإسلام علانيـة ، والإيمان في القلب » . وقال صلى الله عليه وسلم : « إن في الجسد مضغة ، إذا صلحت صلح لها سائر الجسد ، وإذا فسدت فسد لها سـائر الجسد ، ألا وهي القلب » . فمن صلح قلبه صلح جسده قطعاً ، بخلاف العـكس .

وقال سفيان بن عيينة : كان العلماء فيما مضى يكتب بعضهم إلى بعض بهؤلاء الـكلمات : من أصلح سريرته ؛ أصلح الله علانيته . ومن أصلح ما بينه

وبين الله ؛ أصلح الله ما بينه وبين الناس . ومن عمل لآخرته ؛ كفاه الله أمر دنياه . رواه ابن أبي الدنيا فى « كتاب الإخلاص » .

فعلم أن القلب إذا صلح بالإيمان ؛ صلح الجسد بالإسلام، وهومن الايمان؛ يدل على ذلك أنه قال فى حديث جبرائيل : « هذا جبريل جاءكم يعلمكم دينكم » . فجعل «الدين» هو الإسلام ، والإيمان ، والإحسان . فتبين أن ديننا يجمع الثلاثة، لكن هو درجات ثلاث : «مسلم» ثم «مؤمن» ثم «محسن» كما قال تعالى : (ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَـٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ) والمقتصد والسابق كلاهما يدخل الجنة بلا عقوبة، بخلاف الظالم لنفسه . وهكذا من أتى بالإسلام الظاهر مع تصديق القلب ؛ لكن لم يقم بما يجب عليه من الإيمان الباطن ؛ فإنه معرض للوعيد ، كما سيأتي بيانه إن شاءالله .

وأما « الإحسان » فهو أعم من جهة نفسه ، وأخص من جهة أصحابه من الإيمان . «والإيمان» أعم من جهة نفسه ، وأخص من جهة أصحابه من الإسلام . فالإحسان يدخل فيه الإيمان ، والإيمان يدخل فيه الإسلام ، والمحسنون أخص من المؤمنين ، والمؤمنون أخص من المسلمين ؛ وهذا كما يقال : فى « الرسالة ، والنبوة» فالنبوة داخلة فى الرسالة ، والرسالة أعم من جهة نفسها ، وأخص من جهة أهلها ؛ فكل رسول نبي ، وليس كل نبي رسولا ؛ فالأنبياء أعم ، والنبوة نفسها جزء من الرسالة ، فالرسالة تتناول النبوة وغيرها بخلاف النبوة ؛ فإنها لا تتناول الرسالة .

والنبي صلى الله عليه وسلم فسر «الإسلام والإيمان» بما أجاب به؛ كما يجاب عن المحدود بالحد، إذا قيل ما كذا؟ قيل: كذا، وكذا. كما فى الحديث الصحيح، لما قيل: ما الغيبة؟ قال: «ذكرك أخاك بما يكره». وفى الحديث الآخر: «الكبر بطر الحق وغمط الناس». وبطر الحق: جحده ودفعه. وغمط الناس: احتقارهم وازدراؤهم.

وسنذكر — إن شاء الله تعالى — سبب تنوع أجوبته، وأنها كلها حق.

ولكن (المقصود) أن قوله: «بنى الإسلام على خمس»؛ كقوله: «الإسلام هو الخمس» كما ذكر في حديث جبرائيل؛ فإن الأمر مركب من أجزاء، تكون الهيئة الاجتماعية فيه مبنية على تلك الأجزاء ومركبة منها؛ فالإسلام مبنى على هذه الأركان — وسنبين إن شاء الله — اختصاص هذه الخمس بكونها هي الإسلام، وعليها بنى الإسلام، ولم خصت بذلك دون غيرها من الواجبات؟

وقد فسر «الإيمان» فى حديث وفد عبد القيس بما فسر به الإسلام هنا، لكنه لم يذكر فيه الحج، وهو متفق عليه فقال: «آمركم بالإيمان بالله وحده، هل تدرون ما الإيمان بالله وحده؟ قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وأن تؤدوا خمس ما غنمتم، أو خمساً من المغنم».

وقد روى فى بعض طرقه: «الإيمان بالله، وشهادة أن لا إله إلا الله».

لكن الأول أشهر . وفى رواية أبى سعيد : «آمركم بأربع ، وأنهاكم عن أربع : اعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً » . وقد فسر ـــ فى حديث شعب الإيمان ـــ الإيمان بهذا وبغيره ، فقال : «الإيمان بضع وستون أو بضع وسبعون شعبة ، أفضلها قول لا إله إلا الله ، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق ، والحياء شعبة من الإيمان » .

وثبت عنه من وجوه متعددة أنه قال : « الحياء شعبة من الإيمان » من حديث ابن عمر ، وابن مسعود ، وعمران بن حصين . وقال أيضاً : « لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين» . وقال : لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه» . وقال : «والله لا يؤمن ، والله لايؤمن، والله لا يؤمن . قيل : من يارسول الله ؟ قال : الذي لا يأمن جاره بوائقه» . وقال :« من رأى منكم منكرا فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان» . وقال : « ما بعث الله من نبي إلا كان فى أمته قوم يهتدون بهديه ، ويستنون بسنته . ثم إنه يخلف من بعدهم خلوف يقولون مالا يفعلون ، ويفعلون ما لا يؤمرون ؛ فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن ، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن ، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن ، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل » وهذا من إفراد مسلم .

وكذلك في إفراد مسلم قوله : « والذي نفسي بيده لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا ، أولا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم ؟ :

أفشوا السلام بينكم » وقال فى الحديث المتفق عليه من رواية أبي هريرة ، ورواه البخاري من حديث ابن عباس، قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن . ولا ينتهب النهبة يرفع الناس إليه فيها أبصارهم وهو مؤمن » .

فيقال « اسم الإيمان » تارة يذكر مفرداً غير مقرون باسم الإسلام ولا باسم العمل الصالح ولا غيرها ، وتارة يذكر مقروناً ؛ إما بالإسلام كقوله فى حديث جبرائيل : « ما الإسلام وما الإيمان » ؟ وكقوله تعالى : (إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ) . وقوله عز وجل : (قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا) . وقوله تعالى : (فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ * فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ) .

وكذلك ذكر الإيمان مع العمل الصالح ؛ وذلك فى مواضع من القرآن ، كقوله تعالى : (إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ) . وإما مقروناً بالذين أوتوا العلم ، كقوله تعالى : (وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ وَٱلْإِيمَٰنَ) وقوله : (يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ) . وحيث ذكر الذين آمنوا فقد دخل فيهم الذين أوتوا العلم ؛ فإنهم خيارهم ، قال تعالى : (وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا) . وقال : (لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ) .

ويذكر أيضاً لفظ المؤمنين مقروناً بالذين هادوا والنصارى والصابئين، ثم يقول: (مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَعَمِلَ صَـٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) فالمؤمنون فى ابتداء الخطاب غير الثلاثة، والإيمان الآخر عمهم؛ كما عمهم فى قوله: (إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ). وسنبسط هذا إن شاء الله تعالى.

(فالمقصود هنا) العموم والخصوص بالنسبة إلى ما فى الباطن والظاهر من الإيمان. وأما العموم بالنسبة إلى الملل؛ فتلك « مسألة أخرى ». فلما ذكر الإيمان مع الإسلام؛ جعل الإسلام هو الأعمال الظاهرة: الشهادتان، والصلاة والزكاة، والصيام، والحج. وجعل الإيمان ما فى القلب من الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر. وهكذا فى الحديث الذي رواه أحمد، عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «الإسلام علانية، والإيمان فى القلب».

وإذا ذكر اسم الإيمان مجرداً؛ دخل فيه الإسلام والأعمال الصالحة، كقوله فى حديث الشعب: « الإيمان بضع وسبعون شعبة، أعلاها قول لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق ». وكذلك سائر الأحاديث التى يجعل فيها أعمال البر من الإيمان.

ثم إن نفي « الإيمان » عند عدمها؛ دل على أنها واجبة، وإن ذكر فضل إيمان صاحبها ــ ولم ينف إيمانه ــ دل على أنها مستحبة؛ فإن الله أورسوله

لا ينفي اسم مسمى أمر ــ أمر الله به ، ورسوله ــ إلا إذا ترك بعض واجباته كقوله : « لا صلاة إلا بأم القرآن » . وقوله : « لا إيمان لمن لا أمانة له ، ولا دين لمن لا عهد له » ونحو ذلك .

فأما إذا كان الفعل مستحباً فى « العبادة » لم ينفها لانتفاء المستحب ، فإن هذا لو جاز ؛ لجاز أن ينفي عن جمهور المؤمنين اسم الإيمان والصلاة والزكاة والحج ؛ لأنه ما من عمل إلا وغيره أفضل منه ، وليس أحد يفعل أفعال البر مثل ما فعلها النبي صلى الله عليه وسلم ؛ بل ولا أبو بكر ولا عمر . فلو كان من لم يأت بكمالها المستحب يجوز نفيها عنه ؛ لجاز أن ينفى عن جمهور المسلمين من الأولين والآخرين ، وهذا لا يقوله عاقل .

فمن قال : إن المنفي هو الكمال ، فإن أراد أنه نفي « الكمال الواجب » الذى يذم تاركه ، ويتعرض للعقوبة ؛ فقد صدق . وإن أراد أنه نفي « الكمال المستحب » فهذا لم يقع قط فى كلام الله ورسوله ، ولا يجوز أن يقع ، فإن من فعل الواجب كما وجب عليه ، ولم ينتقص من واجبه شيئاً ؛ لم يجز أن يقال : ما فعله لا حقيقة ولا مجازاً . فإذا قال للأعرابى المسيء فى صلاته :« ارجع فصل فإنك لم تصل » . وقال لمن صلى خلف الصف ــ وقد أمره بالإعادة : « لا صلاة لفذ خلف الصف » كان لترك واجب . وكذلك قوله تعالى : (إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ) يبين أن الجهاد واجب وترك الارتياب واجب .

والجهاد ــ وإن كان فرضاً على الكفاية ــ فجميع المؤمنين يخاطبون به ابتداء فعليهم كلهم اعتقاد وجوبه ، والعزم على فعله إذا تعين ؛ ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه بغزو ؛ مات على شعبة نفاق » رواه مسلم . فأخبر أنه من لم يهم به ؛ كان على شعبة نفاق .

« وأيضاً » فالجهاد جنس تحته أنواع متعددة ، ولا بد أن يجب على المؤمن نوع من أنواعه . وكذلك قوله : (إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ * ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ * أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا) . هذا كله واجب ؛ فإن التوكل على الله واجب من أعظم الواجبات ، كما أن الإخلاص لله واجب ، وحب الله ورسوله واجب . وقد أمر الله بالتوكل في غير آية أعظم مما أمر بالوضوء والغسل من الجنابة ونهى عن التوكل على غير الله ، قال تعالى : (فَٱعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ) . وقال تعالى : (ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ) . وقال تعالى : (إِن يَنصُرْكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ ۖ وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا ٱلَّذِى يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعْدِهِۦ ۗ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ) . وقال تعالى : (وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰقَوْمِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ) .

وأما قوله : (ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا) . فيقال : من أحوال القلب وأعماله ما يكون من لوازم الإيمان الثابتة فيه ، بحيث إذا كان الإنسان مؤمناً ؛ لزم ذلك بغير قصد منه ولا تعمد له

وإذا لم يوجد ؛ دل على أن الإيمان الواجب لم يحصل في القلب ، وهذا كقوله تعالى : (لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ) . فأخبر أنك لا تجد مؤمناً يواد المحادين لله ورسوله فإن نفس الإيمان ينافي موادته كما ينفي أحد الضدين الآخر ، فإذا وجد الإيمان انتفى ضده ، وهو موالاة أعداء الله ، فإذا كان الرجل يوالي أعداء الله بقلبه ؛ كان ذلك دليلاً على أن قلبه ليس فيه الإيمان الواجب .

ومثله قوله تعالى فى الآية الأخرى : (تَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِى ٱلْعَذَابِ هُمْ خَٰلِدُونَ * وَلَوْ كَانُوا۟ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِىِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَآءَ وَلَٰكِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ). فذكر « جملة شرطية » تقتضي أنه إذا وجد الشرط وجد المشروط بحرف «لو» التى تقتضي مع الشرط انتفاء المشروط ، فقال : (وَلَوْ كَانُوا۟ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِىِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَآءَ) . فدل على أن الإيمان المذكور ينفي اتخاذهم أولياء ويضاده ، ولا يجتمع الإيمان واتخاذهم أولياء فى القلب . ودل ذلك على أن من اتخذهم أولياء ؛ ما فعل الإيمان الواجب من الإيمان بالله والنبي، وما أنزل إليه .

ومثله قوله تعالى : (لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ ۘ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ) . فإنه أخبر فى تلك الآيات أن متوليهم لايكون

مؤمناً . وأخبر هنا أن متوليهم هو منهم ؛ فالقرآن يصدق بعضه بعضاً .قال الله تعالى : (ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ) الآية . وكذلك قوله : (إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَإِذَا كَانُوا۟ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا۟ حَتَّىٰ يَسْتَـْٔذِنُوهُ) : دليل على أن الذهاب المذكور بدون استئذانه لا يجوز وأنه يجب ألا يذهب حتى يستأذن ، فمن ذهب ولم يستأذن كان قد ترك بعض ما يجب عليه من الإيمان ؛ فلهذا نفى عنه الإيمان ، فإن حرف «إنما» تدل على إثبات المذكور ونفي غيره .

ومن الأصوليين من يقول : إن « إن» للإثبات و« ما » للنفي ، فإذا جمع بينهما دلت على النفي والإثبات ، وليس كذلك عند أهل العربية ، ومن يتكلم في ذلك بعلم ، فإن «ما » هذه هي الكافة التي تدخل على إن وأخواتها فتكفها عن العمل ؛ لأنها إنما تعمل إذا اختصت بالجمل الإسمية ، فلما كفت بطل عملها واختصاصها ، فصار يليها الجمل الفعلية والاسمية ؛ فتغير معناها وعملها جميعاً بانضمام « ما » إليها وكذلك كأنما وغيرها .

وكذلك قوله تعالى : (وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۚ وَمَآ أُو۟لَـٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ * وَإِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ * وَإِن يَكُن لَّهُمُ ٱلْحَقُّ يَأْتُوٓا۟ إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ * أَفِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرْتَابُوٓا۟ أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُۥ ۚ بَلْ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ * إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۚ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ) .

فإن قيل : إذا كان المؤمن حقاً هو الفاعل للواجبات التارك للمحرمات ؛ فقد قال : (أُولَٰئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا) ولم يذكر إلا خمسة أشياء . وكذلك قال في الآية الأخرى : (إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ) . وكذلك قوله : (إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَـْٔذِنُونَكَ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ) .

قيل عن هذا جوابان :

(أحدهما) : أن يكون ما ذكر مستلزماً لما ترك ؛ فإنه ذكر وجل قلوبهم إذا ذكر الله . وزيادة إيمانهم إذا تليت عليهم آياته مع التوكل عليه ، وإقام الصلاة على الوجه المأمور به باطناً وظاهراً ، وكذلك الإنفاق من المال والمنافع ؛ فكان هذا مستلزما للباقي ؛ فإن وجل القلب عند ذكر الله يقتضي خشيته والخوف منه . وقد فسروا (وجلت) بفرقت . وفي قراءة ابن مسعود : (إذا ذكر الله فرقت قلوبهم) . وهذا صحيح ؛ فإن « الوجل في اللغة » هو الخوف ، يقال : حمرة الخجل وصفرة الوجل . ومنه قوله تعالى : (وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَوا۟ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَٰجِعُونَ) قالت عائشة : « يارسول الله ! هو الرجل يزني ويسرق ويخاف أن يعاقب ؟ قال : لا ياابنة الصديق ! هو الرجل يصلي ويصوم ويتصدق ويخاف ألا يقبل منه » .

وقال السدي في قوله تعالى : (ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ) : هو

الرجل يريد أن يظلم أو يهم بمعصية فينزع عنه . وهذا كقوله تعالى : (وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ * فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ) وقوله : (وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ) . قال مجاهد وغيره من المفسرين : هو الرجل يهم بالمعصية ، فيذكر مقامه بين يدي الله ؛ فيتركها خوفاً من الله .

وإذا كان « وجل القلب من ذكره » يتضمن خشيته ومخافته ؛ فذلك يدعو صاحبه إلى فعل المأمور ، وترك المحظور . قال سهل بن عبدالله : ليس بين العبد وبين الله حجاب أغلظ من الدعوى ، ولا طريق إليه أقرب من الافتقار ، وأصل كل خير فى الدنيا والآخرة الخوف من الله . ويدل على ذلك قوله تعالى : (وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ أَخَذَ ٱلْأَلْوَاحَ ۖ وَفِى نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ) . فأخبر أن الهدى والرحمة للذين يرهبون الله .

قال مجاهد وإبراهيم : هو الرجل يريد أن يذنب الذنب فيذكر مقام الله فيدع الذنب . رواه ابن أبى الدنيا ، عن ابن الجعد ، عن شعبة ، عن منصور ، عنهما ، فى قوله تعالى : (وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ) . وهؤلاء هم أهل الفلاح المذكورون فى قوله تعالى : (أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ) . وهم «المؤمنون» وهم « المتقون» المذكورون فى قوله تعالى : (الٓمٓ * ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ) كما قال فى آية البر : (أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ) . وهؤلاء هم المتبعون للكتاب ، كما فى قوله تعالى : (فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ) . وإذا لم يضل فهو متبع مهتد ،

وإذا لم يشق فهو مرحوم . وهؤلاء هم أهل الصراط المستقيم الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين غير المغضوب عليهم ولا الضالين . فإن أهل الرحمة ليسوا مغضوباً عليهم . وأهل الهدى ليسوا ضالين فتبين أن أهل رهبة الله يكونون متقين لله ، مستحقين لجنته بلا عذاب . وهؤلاء هم الذين أتوا بالإيمان الواجب .

ومما يدل على هذا المعنى قوله تعالى : (إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ) والمعنى أنه لا يخشاه إلا عالم ؛ فقد أخبر الله أن كل من خشي الله فهو عالم ، كما قال في الآية الأخرى : (أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْءَاخِرَةَ وَيَرْجُواْ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ ۗ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) .

والخشية أبداً متضمنة للرجاء ، ولولا ذلك لكانت قنوطاً ؛ كما أن الرجاء يستلزم الخوف ، ولولا ذلك لكان أمناً ؛ فأهل الخوف لله والرجاء له هم أهل العلم الذين مدحهم الله . وقد روي عن أبي حيان التيمي أنه قال : « العلماء ثلاثة » : فعالم بالله ليس عالماً بأمر الله ، وعالم بأمر الله ليس عالماً بالله ، وعالم بالله عالم بأمر الله . فالعالم بالله هو الذي يخافه ، والعالم بأمر الله هو الذى يعلم أمره ونهيه ، وفي « الصحيح » عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « والله إني لأرجو أن أكون أخشاكم لله وأعلمكم بحدوده » .

وإذا كان أهل الخشية هم العلماء الممدوحون في الكتاب والسنة ، لم يكونوا مستحقين للذم ، وذلك لا يكون إلا مع فعل الواجبات ، ويدل عليه قوله تعالى :

(فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ * وَلَنُسْكِنَنَّكُمُ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِهِمْۚ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِى وَخَافَ وَعِيدِ) . وقوله : (وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ) . فوعد بنصر الدنيا وبثواب الآخرة لأهل الخوف ، وذلك إنما يكون لأنهم أدوا الواجب فدل على أن الخوف يستلزم فعل الواجب ؛ ولهذا يقال للفاجر : لا يخاف الله. ويدل على هذا المعنى قوله تعالى : (إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ) .

قال أبو العالية : سألت أصحاب محمد عن هذه الآية فقالوا لي : كل من عصى الله فهو جاهل ، وكل من تاب قبل الموت فقد تاب من قريب ، وكذلك قال سائر المفسرين . قال مجاهد : كل عاص فهو جاهل حين معصيته . وقال الحسن وقتادة وعطاء والسدى وغيرهم : إنما سموا جهالاً لمعاصيهم ، لا أنهم غير مميزين. وقال الزجاج : ليس معنى الآية أنهم يجهلون أنه سوء ؛ لأن المسلم لو أتى ما يجهله كان كمن لم يواقع سوءاً ؛ وإنما يحتمل أمرين .

(أحدهما) : أنهم عملوه وهم يجهلون المكروه فيه . والثاني : أنهم أقدموا على بصيرة وعلم بأن عاقبته مكروهة ، وآثروا العاجل على الآجل ؛ فسموا جهالاً لإيثارهم القليل على الراحة الكثيرة، والعافية الدائمة . فقد جعل الزجاج «الجهل» إما عدم العلم بعاقبة الفعل ، وإما فساد الإرادة ؛ وقد يقال : هما متلازمان ، وهذا مبسوط فى الكلام مع الجهمية .

والمقصود هنا أن كل عاص لله فهو جاهل ، وكل خائف منه فهو عالم

مطيع لله ؛ وإنما يكون جاهلاً لنقص خوفه من الله ، إذ لو تم خوفه من الله لم يعص . ومنه قول ابن مسعود ، رضي الله عنه : كفى بخشية الله علماً ، وكفى بالاغترار بالله جهلاً . وذلك لأن تصور المخوف يوجب الهرب منه ، وتصور المحبوب يوجب طلبه ، فإذا لم يهـرب من هذا ، ولم يطلب هذا ؛ دل على أنه لم يتصوره تصوراً تاماً ؛ ولـكن قد يتصور الخبر عنه . وتصـور الخبر وتصديقه وحفظ حروفه غير تصور المخبر عنه . وكذلك إذا لم يكن المتصور محبوباً له ولا مكروهاً ؛ فإن الإنسان يصدق بما هو مخوف على غـيره ومحبوب لغيره ، ولا يورثه ذلك هرباً ولا طلباً . وكذلك إذا أخبر بمـا هو محبوب له ومكروه ، ولم يكذب المخبر بل عرف صدقه ؛ لـكن قلبه مشغول بأمور أخرى عن تصور ما أخبر به ؛ فهذا لا يتحرك للهرب ولا للطلب .

وفى الـكلام المعروف عن الحسن البصرى ، ويروى مرسلاً عن النبي صلى الله عليه وسلم : « العلم علمان » فعلم فى القلب ، وعلم على اللسان . فعلم القلب هو العلم النافع ؛ وعلم اللسان حجة الله على عباده » .

وقد أخرجا فى « الصحيحين » عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « مثل المؤمن الذى يقرأ القرآن مثل الأترجة ، طعمها طيب وريحها طيب . ومثل المؤمن الذى لا يقرأ القرآن مثل التمرة ، طعمها طيب ولا ريح لها . ومثل المنافق الذى يقرأ القرآن مثل الريحانة ريحها طيب وطعمها مر ، ومثل المنـافق الذي لا يقرأ القرآن مثل الحنظلة ، طعمهـا مر ولا ريح لها ». وهذا المنافق الذى يقـرأ القرآن يحفظه ويتصور معانيه ، وقد يصدق أنه

كلام الله وأن الرسول حق ، ولا يكون مؤمناً . كما أن اليهود يعرفونه كما يعرفون أبناءهم وليسوا مؤمنين ، وكذلك إبليس وفرعون وغيرهما . لكن من كان كذلك ؛ لم يكن حصل له العلم التام والمعرفة التامة ، فإن ذلك يستلزم العمل بموجبه لا محالة ؛ ولهذا صار يقال لمن لم يعمل بعلمه : إنه جاهل كما تقدم .

وكذلك لفظ « العقل » — وإن كان هو فى الأصل : مصدر عقل يعقل عقلاً ، وكثير من النظار جعله من جنس العلوم — فلا بد أن يعتبر مع ذلك أنه علم يعمل بموجبه ، فلا يسمى « عاقلاً » إلا من عرف الخير فطلبه ، والشر فتركه ؛ ولهذا قال أصحاب النار : (لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِيٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ) . وقال عن المنافقين : (تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ) . ومن فعل ما يعلم أنه يضره ؛ فمثل هذا ما له عقل . فكما أن الخوف من الله يستلزم العلم به ؛ فالعلم به يستلزم خشيته ، وخشيته تستلزم طاعته . فالخائف من الله ممتثل لأوامره مجتنب لنواهيه ، وهذا هو الذي قصدنا بيانه أولاً . ويدل على ذلك أيضاً قوله تعالى : (فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ * سَيَذَّكَّرُ مَن يَخْشَىٰ * وَيَتَجَنَّبُهَا ٱلْأَشْقَى * ٱلَّذِى يَصْلَى ٱلنَّارَ ٱلْكُبْرَىٰ) .

فأخبر أن من يخشاه يتذكر ، والتذكر هنا مستلزم لعبادته ، قال الله تعالى : (هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ رِزْقًا وَمَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا مَن يُنِيبُ) . وقال : (تَبْصِرَةً وَذِكْرَىٰ لِكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ) . ولهذا قالوا فى قوله

(سَيَذَّكَّرُ مَن يَخْشَىٰ) : سيتعظ بالقرآن من يخشى الله . وفى قوله (وَمَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا مَن يُنِيبُ) : إنما يتعظ من يرجع إلى الطاعة . وهذا لأن التذكر التام يستلزم التأثر بما تذكره ؛ فإن تذكر محبوباً طلبه ، وإن تذكر مرهوباً هرب منه . ومنه قوله تعالى : (سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ) . وقال سبحانه : (إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلذِّكْرَ وَخَشِىَ ٱلرَّحْمَٰنَ بِٱلْغَيْبِ) . فنفى الإنذار عن غير هؤلاء مع قوله : (سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ) . فأثبت لهم الإنذار من وجه ، ونفاه عنهم من وجه : فإن الإنذار هو الإعلام بالخوف . فالإنذار مثل التعليم والتخويف . فمن علمته فتعلم فقد تم تعليمه ، وآخر يقول : علمته فلم يتعلم . وكذلك من خوفته فخاف فهذا هو الذي تم تخويفه . وأما من خوف فما خاف ؛ فلم يتم تخويفه . وكذلك من هديته فاهتدى ؛ تم هداه ، ومنه قوله تعالى : (هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ) . ومن هديته فلم يهتد — كما قال : (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ) — فلم يتم هداه ، كما تقول : قطعته فانقطع وقطعته فما انقطع .

فالمؤثر التام يستلزم أثره ؛ فمتى لم يحصل أثره لم يكن تاماً ، والفعل إذا صادف محلاً قابلاً تم ، وإلا لم يتم . والعلم بالمحبوب يورث طلبه ، والعلم بالمكروه يورث تركه ؛ ولهذا يسمى هذا العلم : الداعي ، ويقال : الداعي مع القدرة يستلزم وجود المقدور ، وهو العلم بالمطلوب المستلزم لإرادة المعلوم المراد . وهذا كله إنما يحصل مع صحة الفطرة وسلامتها ، وأما مع فسادها فقد يحس الإنسان باللذيذ فلا يجد له لذة بل يؤلمه ، وكذلك يلتذ بالمؤلم لفساد الفطرة ، و الفساد

يتناول القوة العلمية والقوة العملية جميعاً ، كالممرور الذى يجد العسل مراً ؛ فإنه فسد نفس إحساسه حتى كان يحس به على خلاف ما هو عليــه للمرة التى مازجته وكذلك من فســد باطنه ، قال تعالى : (وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ * وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ) .

وقال تعالى : (فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ) . وقال : (وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ) . وقال فى الآية الأخرى : (وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَل لَّعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ) . و « الغلف » : جمع أغلف وهو ذو الغلاف الذي فى غلاف مثــل الأقلف ، كأنهم جعلوا المانع خلقة ، أى خلقت القلوب وعليها أغطية ، فقال الله تعــالى : (بَل لَّعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ) وطبع الله عليها بكفرهم (فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا) . وقال تعالى : (وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰ إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِندِكَ قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مَاذَا قَالَ آنِفًا أُولَٰئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ) .

وكذلك قالوا : (يَا شُعَيْبُ مَا نَفْقَهُ كَثِيرًا مِّمَّا تَقُولُ) قال : (وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ) أى لأفهمهم ما سمعوه . ثم قال : ولو أفهمهم مع هذه الحال التى هم عليهــا ، (لَتَوَلَّوا وَّهُم مُّعْرِضُونَ) فقد فسدت فطرتهم فلم يفهموا ، ولو فهموا لم يعملوا ، فنفى عنهم صحــة القوة العلمية ، وصحة القوة العملية ، وقال : (أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا) .

وقال : (وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَٰئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَٰئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ) .

وقال : (وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ) وقال عن المنافقين : (صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ) .

ومن الناس من يقول : لما لم ينتفعوا بالسمع والبصر والنطق ؛ جعلوا صماً بكماً عمياً ، أولما أعرضوا عن السمع والبصر والنطق ، صاروا كالصم العمى البكم ، وليس كذلك ؛ بل نفس قلوبهم عميت وصمت وبكمت ، كما قال الله تعالى : (فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَٰكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ) « والقلب » هو الملك ، والأعضاء جنوده ، وإذا صلح صلح سائر الجسد ، وإذا فسد فسد سائر الجسد ، فيبقى يسمع بالأذن الصوت كما تسمع البهائم ، والمعنى : لا يفقهه ، وإن فقه بعض الفقه لم يفقه فقهاً تاماً ، فإن الفقه التام يستلزم تأثيره فى القلب محبة المحبوب ، وبغض المكروه ؛ فمتى لم يحصل هذا لم يكن التصور التام حاصلاً فجاز نفيه ، لأن ما لم يتم ينفى ، كقوله للذي أساء فى صلاته : « صل فإنك لم تصل » . فنفى الإيمان حيث نفى من هذا الباب .

وقد جمع الله بين وصفهم بوجل القلب إذا ذكر ، وبزيادة الإيمان إذا سمعوا آياته . قال الضحاك : زادتهم يقيناً . وقال الربيع بن أنس : خشية . وعن ابن عباس تصديقاً . وهكذا قد ذكر الله هذين الأصلين في مواضع، قال تعالى : (أَلَمْ

يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ وَلَا يَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ) .

و « الخشوع » يتضمن معنيين : (أحدهما) : التواضع والذل . (والثاني) : السكون والطمأنينة ، وذلك مستلزم للين القلب المنافى للقسوة ؛ فخشوع القلب يتضمن عبوديته لله وطمأنينته أيضاً ، ولهذا كان الخشوع فى الصلاة يتضمن هذا ، وهذا : التواضع ، والسكون . وعن ابن عباس فى قوله : (ٱلَّذِينَ هُمْ فِى صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ) . قال : مخبتون أذلاء . وعن الحسن وقتادة : خائفون . وعن مقاتل : متواضعون . وعن علي : الخشوع فى القلب ، وأن تلين للمرء المسلم كنفك ، ولا تلتفت يميناً ولا شمالاً : وقال مجاهد : غض البصر وخفض الجناح ، وكان الرجل من العلماء إذا قام إلى الصلاة يهاب الرحمن أن يشد بصره ، أو أن يحدث نفسه بشيء من أمر الدنيا .

وعن عمرو بن دينار : ليس الخشوع الركوع والسجود ؛ ولكنه السكون وحب حسن الهيئة فى الصلاة . وعن ابن سيرين وغيره : كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يرفعون أبصارهم في الصلاة إلى السماء ، وينظرون يميناً وشمالاً حتى نزلت هذه : (قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ * ٱلَّذِينَ هُمْ فِى صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ) الآية . فجعلوا بعد ذلك أبصارهم حيث يسجدون ، وما رؤي أحد منهم بعد ذلك ينظر إلا إلى الأرض . وعن عطـاء : هو أن لا تعبث بشيء من جسدك وأنت فى الصلاة ، وأبصر النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً يعبث بلحيته فى الصلاة فقال : « لو خشع

قلب هذا لخشعت جوارحه». ولفظ « الخشوع » ـ إن شاء الله يبسط ـ في موضع آخر .

و « خشوع الجسد » تبع لخشوع القلب ، إذا لم يكن الرجل مرائياً يظهر ما ليس فى قلبه كما روى : « تعوذوا بالله من خشوع النفاق » وهو أن يرى الجسد خاشعاً والقلب خالياً لاهياً . فهو سبحانه استبطأ المؤمنين بقوله : (أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ) فدعاهم إلى خشوع القلب لذكره وما نزل من كتابه ، ونهاهم أن يكونوا كالذين طال عليهم الأمد فقست قلوبهم ، وهؤلاء هم الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم ، وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً .

وكذلك قال في الآية الأخرى : (ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ) . والذين يخشون ربهم ، هم الذين إذا ذكر الله تعالى وجلت قلوبهم .

فإن قيل : فخشوع القلب لذكر الله وما نزل من الحق واجب . قيل : نعم لكن الناس فيه على قسمين : «مقتصد» «وسابق» فالسابقون يختصون بالمستحبات والمقتصدون الأبرار : هم عموم المؤمنين المستحقين للجنة ، ومن لم يكن من هؤلاء ، ولا هؤلاء ؛ فهو ظالم لنفسه . وفى الحديث الصحيح عن النبى صلى الله عليه وسلم : « اللهم إنى أعوذ بك من علم لا ينفع ، وقلب لا يخشع ، ونفس لا تشبع ، ودعاء لا يسمع » .

وقد ذم الله « قسوة القلوب » المنافية للخشوع فى غير موضع، فقال تعالى: (ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنْ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً) . قال الزجاج: قست فى اللغة : غلظت ويبست وعسيت . فقسوة القلب، ذهاب اللين والرحمة والخشوع منه . والقاسي والعاسي : الشديد الصلابة . وقال ابن قتيبة : قست وعست وعتت . أى يبست . وقوة القلب المحمودة غير قسوته المذمومة ، فإنه ينبغى أن يكون قوياً من غير عنف ، وليناً من غير ضعف . وفى الأثر: «القلوب آنية الله فى أرضه ، فأحبها إلى الله أصلبها وأرقها وأصفاها» . وهذا كاليد فإنها قوية لينة ، بخلاف ما يقسو من العقب فإنه يابس لا لين فيه ، وإن كان فيه قوة . وهو سبحانه ذكر وجل القلب من ذكره ، ثم ذكر زيادة الإيمان عند تلاوة كتابه علماً وعملاً .

ثم لا بد من التوكل على الله فيما لا يقدر عليه ، ومن طاعته فيما يقدر عليه ،وأصل ذلك « الصلاة » و « الزكاة » . فمن قام بهذه الخمس كما أمر ، لزم أن يأتي بسائر الواجبات .

بل « الصلاة نفسها » إذا فعلها كما أمر ، فهى تنهى عن الفحشاء والمنكر ؛ كما روي عن ابن مسعود ، وابن عباس : « إن في الصلاة منتهى ومزدجراً عن معاصي الله ، فمن لم تنهه صلاته عن الفحشاء والمنكر ، لم يزدد بصلاته من الله إلا بعداً ». وقوله : « لم يزدد إلا بعداً » ، إذا كان ما ترك من الواجب منها أعظم مما فعله ، أبعده ترك الواجب الأكثر من الله أكثر مما قربه فعل الواجب الأقل، وهذا

كما فى « الصحيح » عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « تلك صلاة المنافق ، تلك صلاة المنافق ، تلك صلاة المنافق ، يرقب الشمس حتى إذا كانت بين قرني شيطان ، قام فنقر أربعاً لا يذكر الله فيها إلا قليلا » . وقد قال تعالى : (إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوٓا۟ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُوا۟ كُسَالَىٰ يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا) .

وفى السنن عن عمار ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إن العبد لينصرف من صلاته ولم يكتب له منها إلا نصفها، إلا ثلثها، حتى قال : إلا عشرها» وعن ابن عباس قال : ليس لك من صلاتك إلا ما عقلت منها . وهذا وإن لم يؤمر بإعادة الصلاة عند أكثر العلماء ، لكن يؤمر بأن يأتى من التطوعات بما يجبر نقص فرضه . ومعلوم أن من حافظ على الصلوات بخشوعها الباطن ، وأعمالها الظاهرة ، وكان يخشى الله الخشية التى أمره بها ؛ فإنه يأتي بالواجبات ؛ ولا يأتي كبيرة . ومن أتى الكبائر — مثل الزنا ، أو السرقة ، أو شرب الخمر ؛ وغير ذلك — فلا بد أن يذهب ما فى قلبه من تلك الخشية والخشوع والنور ؛ وإن بقى أصل التصديق فى قلبه . وهذا من « الإيمان » الذى ينزع منه عند فعل الكبيرة ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : «لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن » .

فإن « المتقين » كما وصفهم الله بقوله : (إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ إِذَا مَسَّهُمْ طَٰٓئِفٌ مِّنَ ٱلشَّيْطَٰنِ تَذَكَّرُوا۟ فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ) فإذا طاف بقلوبهم طائف من الشيطان

تذكروا ، فيبصرون . قال سعيد بن جبير : هو الرجل يغضب الغضبة ، فيذكر الله ؛ فيكظم الغيظ . وقال ليث عن مجاهد : هو الرجل يهم بالذنب ، فيذكر الله ، فيدعه . والشهوة والغضب مبدأ السيئات ، فإذا أبصر رجع ثم قال : (وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغَيِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ) . أي : وإخوان الشياطين تمدهم الشياطين في الغي ، ثم لا يقصرون . قال ابن عباس : لا الإنس تقصر عن السيئات . ولا الشياطين تمسك عنهم . فإذا لم يبصر بقي قلبه فى غي والشيطان يمده فى غيه . وإن كان التصديق فى قلبه لم يكذب . فذلك النور والإبصار . وتلك الخشية والخوف ، يخرج من قلبه . وهذا : كما أن الإنسان يغمض عينيه فلا يرى شيئاً ، وإن لم يكن أعمى ؛ فكذلك القلب بما يغشاه من رين الذنوب لا يبصر الحق . وإن لم يكن أعمى كعمى الكافر .

وهكذا جاء فى الآثار : قال أحمد بن حنبل فى كتاب (الإيمان) : حدثنا يحي ، عن أشعث ، عن الحسن ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ينزع منه الإيمان ؛ فإن تاب أعيد إليه » . وقال : حدثنا يحيى ، عن عوف قال : قال الحسن : « يجانبه الإيمان ما دام كذلك ، فإن راجع راجعه الإيمان » . وقال أحمد : حدثنا معاوية عن أبى إسحاق ، عن الأوزاعي ، قال : وقد قلت للزهري حين ذكر هذا الحديث ـــ « لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن » فإنهم يقولون : فإن لم يكن مؤمناً فما هو ؟ قال : فأنكر ذلك . وكره مسألتى عنه .

وقال أحمد : حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ، عن سفيان عن إبراهيم بن

مهاجر ، عن مجاهد عن ابن عباس أنه قال لغلمانه : من أراد منكم الباءة زوجناه لا يزني منكم زان إلا نزع الله منه نور الإيمان ، فإن شاء أن يرده رده ، وإن شاء أن يمنعه منعه . وقال أبو داود السجستاني : حدثنا عبد الوهاب بن نجدة حدثنا بقية بن الوليد ، حدثنا صفوان بن عمرو ، عن عبد الله بن ربيعة الحضرمي أنه أخبره عن أبي هريرة أنه كان يقول : « إنما الإيمان كثوب أحدكم يلبسه مرة ويقلعه أخرى » وكذلك رواه بإسناده عن عمر ، وروي عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً . وفى حديث عن أبى هريرة مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا زنى الزانى خرج منه الإيمان فكان كالظلة ، فإذا انقطع رجع إليه الإيمان » . وهذا (إن شاء الله) يبسط فى موضع آخر .

فصـــــــل

وقــد جاءت أحاديث تنازع الناس فى صحتها ، مثل قوله : « لا صــلاة إلا بوضوء ولا وضــوء لمن لم يذكر اسم الله عليــه » فأما الأول : فهو كقوله : « لا صلاة إلا بطهور » وهذا متفق عليه بين المسلمين ؛ فإن الطهور واجب فى الصلاة ، فإنما نفى الصــلاة لانتفاء واجب فيها ، وأما ذكر اسم الله تعالى على الوضوء ؛ ففي وجوبه نزاع معروف ، وأكثر العلماء لا يوجبونه ، وهو مذهب مالك ، وأبي حنيفة ، والشافعي وهو إحــدى الروايتين عن أحمد ، اختــارها الخرقي وأبو محمد وغيرهما . والثاني : يجب وهو قول طائفــة من أهــل العلم ، وهو الرواية الأخرى عن أحمد ، اختارها أبو بــكر عبد العزيز ، والقاضي أبو يعلى وأصحابه . وكذلك قوله : « لا صــلاة لجار المسجد إلا فى المسجد » رواه الدارقطنى ، فمن الناس من يضعفه مرفوعاً ويقول : هو من كلام علي رضي الله عنه ، ومنهم من يثبته كعبد الحق .

وكذلك قوله : « لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل » قــد رواه أهل السنن ، وقيل : إن رفعه لم يصح ، وإنما يصح موقوفا على ابن عمر أو حفصة ، فليس لأحد أن يثبت لفظاً عن الرسول مع أنه أريد به نفي الـكمال المستحب

فإن صحت هذه الألفاظ دلت قطعاً على وجوب هذه الأمور ؛ فإن لم تصح فلا ينقض بها أصل مستقر من الكتاب والسنة ، وليس لأحد أن يحمل كلام الله ورسوله على وفق مذهبه ، إن لم يتبين من كلام الله ورسوله ما يدل على مراد الله ورسوله ؛ وإلا فأقوال العلماء تابعة لقول الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ، ليس قول الله ورسوله تابعاً لأقوالهم .

فإذا كان فى وجوب شيء نزاع بين العلماء ، ولفظ الشارع قد اطرد فى معنى ؛ لم يجز أن ينقض الأصل المعروف من كلام الله ورسوله بقول فيه نزاع بين العلماء . ولكن من الناس من لا يعرف مذاهب أهل العلم ، وقد نشأ على قول لا يعرف غيره فيظنه إجماعاً كمن يظن أنه إذا ترك الإنسان الجماعة وصلى وحده برئت ذمته إجماعاً ؛ وليس الأمر كذلك ؛ بل للعلماء قولان معروفان فى إجزاء هذه الصلاة ، وفى مذهب أحمد فيها قولان ؛ فطائفة من قدماء أصحابه ـ حكاه عنهم القاضى أبو يعلى فى شرح المذهب ، ومن متأخريهم كابن عقيل وغيره ـ يقولون : من صلى المكتوبة وحده من غير عذر يسوغ له ذلك فهو كمن صلى الظهر يوم الجمعة ، فإن أمكنه أن يؤديها فى جماعة بعد ذلك فعليه ذلك ، وإلا باء بإثمه كما يبوء تارك الجمعة بإثمه ، والتوبة معروضة . وهذا قول غير واحد من أهل العلم ، وأكثر الآثار المروية عن السلف من الصحابة والتابعين تدل على هذا .

وقد احتجوا بما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم ، أنه قال : « من سمع النداء

ثم لم يجب من غير عذر ؛ فلا صلاة له » وأجابوا عن حديث التفضيل بأنه فى المعذور الذي تباح له الصلاة وحده ، كما ثبت عنه أنه قال : « صلاة الرجل قاعداً على النصف من صلاة القائم ، وصلاة المضطجع على النصف من صلاة القاعد » والمراد به المعذور ، كما فى الحديث أنه خرج وقد أصابهم وعك وهم يصلون قعوداً ، فقال ذلك .

ولم يجوز أحد من السلف صلاة التطوع مضطجعاً من غير عذر ، ولا يعرف أن أحداً من السلف فعل ذلك ، وجوازه وجه فى مذهب الشافعي ، وأحمد ، ولا يعرف لصاحبه سلف صدق ، مع أن هذه المسألة مما تعم بها البلوى ؛ فلو كان يجوز لكل مسلم أن يصلي التطوع على جنبه ، وهو صحيح لا مرض به ، كما يجوز أن يصلى التطوع قاعداً وعلى الراحلة ؛ لكان هذا مما قد بينه الرسول صلى الله عليه وسلم لأمته ، وكان الصحابة تعلم ذلك ثم مع قوة الداعي إلى الخير لا بد أن يفعل ذلك بعضهم ، فلما لم يفعله أحد منهم ، دل على أنه لم يكن مشروعاً عندهم ، وهذا مبسوط فى موضعه .

والمقصود هنا أنه ينبغي للمسلم أن يقدر قدر كلام الله ورسوله ؛ بل ليس لأحد أن يحمل كلام أحد من الناس إلا على ما عرف أنه أراده ، لا على ما يحتمله ذلك اللفظ فى كلام كل أحد ، فإن كثيراً من الناس يتأول النصوص المخالفة لقوله ؛ يسلك مسلك من يجعل « التأويل » كأنه ذكر ما يحتمله اللفظ ، وقصده به دفع ذلك المحتج عليه بذلك النص وهذا خطأ ؛ بل جميع ما قاله الله ورسوله

يجب الإيمان به ، فليس لنا أن نؤمن ببعض الكتاب ونكفر ببعض ، وليس الاعتناء بمراده فى أحد النصين دون الآخر بأولى من العكس ، فإذا كان النص الذي وافقه يعتقد أنه اتبع فيه مراد الرسول ؛ فكذلك النص الآخر الذي تأوله ، فيكون أصل مقصوده معرفة ما أراده الرسول بكلامه ؛ وهذا هو المقصود بكل مايجوز من تفسير وتأويل عند من يكون اصطلاحه تغاير معناهما .
وأما من يجعلهما بمعنى واحد ، كما هو الغالب على اصطلاح المفسرين ؛ فالتأويل عندهم هو التفسير . وأما « التأويل » فى كلام الله ورسوله ؛ فله معنى ثالث غير معناه فى اصطلاح المفسرين ، وغير معناه فى اصطلاح متأخري الفقهاء والأصوليين ؛ كما بسط فى موضعه .

والمقصود هنا أن كل ما نفاه الله ورسوله من مسمى أسماء الأمور الواجبة كاسم الإيمان ، والإسلام والدين ، والصلاة والصيام ، والطهارة والحج وغير ذلك ؛ فإنما يكون لترك واجب من ذلك المسمى ، ومن هذا قوله تعالى : (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا) فلما نفى الإيمان حتى توجد هذه الغاية ، دل على أن هذه الغاية فرض على الناس ؛ فمن تركها كان من أهل الوعيد ، لم يكن قد أتى بالإيمان الواجب الذي وعد أهله بدخول الجنة بلا عذاب ، فإن الله إنما وعد بذلك من فعل ما أمر به ، وأما من فعل بعض الواجبات وترك بعضها ؛ فهو معرض للوعيد .

ومعلوم باتفاق المسلمين أنه يجب « تحكيم الرسول » فى كل ما شجر بين

الناس فى أمر دينهم ودنياهم فى أصول دينهم وفروعه ، وعليهم كلهم إذا حكم بشيء ألَّا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما حكم ويسلموا تسليماً . قال تعالى : (أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا * وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا) . وقوله : (إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ) وقد أنزل الله الكتاب والحكمة وهي السنة ، قال تعالى : (وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَآ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْحِكْمَةِ يَعِظُكُم بِهِۦ) . وقال تعالى : (وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا) . والدعاء إلى ما أنزل يستلزم الدعاء إلى الرسول ، والدعاء إلى الرسول يستلزم الدعاء إلى ما أنزله الله ، وهذا مثل طاعة الله والرسول ؛ فإنهما متلازمان ، فمن يطع الرسول فقد أطاع الله ، ومن أطاع الله فقد أطاع الرسول .

وكذلك قوله تعالى : (وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ) . فإنهما متلازمان ؛ فكل من شاق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ، فقد اتبع غير سبيل المؤمنين ، وكل من اتبع غير سبيل المؤمنين فقد شاق الرسول من بعد ما تبين له الهدى . فإن كان يظن أنه متبع سبيل المؤمنين وهو مخطئ ؛ فهو بمنزلة من ظن أنه متبع للرسول وهو مخطئ .

وهذه « الآية » تدل على أن إجماع المؤمنين حجة من جهة أن مخالفتهم

مستلزمة لمخالفة الرسول ، وأن كل ما أجمعوا عليه فلا بد أن يكون فيه نص عن الرسول ؛ فكل مسألة يقطع فيها بالإجماع وبانتفاء المنازع من المؤمنين : فإنها مما بين الله فيه الهدى ، ومخالف مثل هذا الإجماع يكفر ، كما يكفر مخالف النص البين . وأما إذا كان يظن الإجماع ولا يقطع به ، فهنا قد لا يقطع أيضاً بأنها مما تبين فيه الهدى من جهة الرسول ، ومخالف مثل هذا الإجماع قد لا يكفر ؛ بل قد يكون ظن الإجماع خطأ . والصواب في خلاف هذا القول ، وهذا هو فصل الخطاب فيما يكفر به من مخالفة الإجماع وما لا يكفر .

و « الإجماع » هل هو قطعي الدلالة أو ظني الدلالة ؟ . فإن من الناس من يطلق الإثبات بهذا أو هذا ، ومنهم من يطلق النفي لهذا ولهذا . والصواب التفصيل بين ما يقطع به من الإجماع ، ويعلم يقيناً أنه ليس فيه منازع من المؤمنين أصلاً : فهذا يجب القطع بأنه حق ؛ وهذا لا بد أن يكون مما بين فيه الرسول الهدى ؛ كما قد بسط هذا في موضع آخر .

ومن جهة أنه إذا وصف الواجب بصفات متلازمة ؛ دل على أن كل صفة من تلك الصفات متى ظهرت وجب اتباعها ، وهذا مثل (ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ) الذي أمرنا الله بسؤال هدايته ؛ فإنه قد وصف بأنه الإسلام ، ووصف بأنه اتباع القرآن ، ووصف بأنه طاعة الله ورسوله ، ووصف بأنه طريق العبودية؛ ومعلوم أن كل اسم من هذه الأسماء يجب اتباع مسماه ، ومسماها كلها واحد وإن تنوعت صفاته ؛ فأى صفة ظهرت وجب اتباع مدلولها ، فإنه مدلول الأخرى . وكذلك أسماء الله تعالى ، وأسماء كتابه ، وأسماء رسوله ، هي مثل أسماء دينه .

وكذلك قوله تعالى . (وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ) قيل : حبل الله هو دين الإسلام ، وقيل : القرآن ، وقيل : عهده ، وقيل : طاعته وأمره ، وقيل جماعة المسلمين ؛ وكل هذا حق .

وكذلك إذا قلنا : الكتاب ، والسنة والإجماع ، فمدلول الثلاثة واحد ، فإن كل ما فى الكتاب فالرسول ﷺ موافق له ، والأمة مجمعة عليه من حيث الجملة ، فليس فى المؤمنين إلا من يوجب اتباع الكتاب ، وكذلك كل ما سنه الرسول صلى الله عليه وسلم فالقرآن يأمر باتباعه فيه ، والمؤمنون مجمعون على ذلك . وكذلك كل ما أجمع عليه المسلمون ؛ فإنه لا يكون إلا حقاً موافقا لما فى الكتاب والسنة ؛ لكن المسلمون يتلقون دينهم كله عن الرسول ﷺ وأما الرسول ﷺ فينزل عليه وحي القرآن ، ووحي آخر هو الحكمة ، كما قال صلى الله عليه وسلم « ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه » .

وقال حسان بن عطية : كان جبريل ينزل على النبي صلى الله عليه وسلم بالسنة فيعلمه إياها كما يعلمه القرآن . فليس كل ما جاءت به السنة يجب أن يكون مفسراً في القرآن ؛ بخلاف ما يقوله أهل الإجماع ؛ فإنه لا بد أن يدل عليه الكتاب والسنة ، فإن الرسول ﷺ هو الواسطة بينهم وبين الله فى أمره ونهيه ، وتحليله وتحريمه ؛ والمقصود ذكر الإيمان .

ومن هذا الباب قول النبي صلى الله عليه وسلم : « لا يبغض الأنصار رجل يؤمن بالله واليوم الآخر » . وقوله : « آية الإيمان حب الأنصار ، وآية النفاق بغض الأنصار » . فإن من علم ما قامت به الأنصار من نصر الله ورسوله من أول

الأمر ، وكان محباً لله ولرسوله ؛ أحبهم قطعاً ، فيكون حبه لهم علامة الإيمان الذي فى قلبه ، ومن أبغضهم لم يكن فى قلبه الإيمان الذي أوجبه الله عليه .

وكذلك من لم يكن فى قلبه بغض ما يبغضه الله ورسوله من المنكر الذي حرمه الله ورسوله من الكفر والفسوق والعصيان ؛ لم يكن فى قلبه الإيمان الذي أوجبه الله عليه ، فإن لم يكن مبغضاً لشيء من المحرمات أصلاً ؛ لم يكن معه إيمان أصلاً، كما سنبينه إن شاء الله تعالى. وكذلك من لا يحب لأخيه المؤمن ما يحب لنفسه ؛ لم يكن معه ما أوجبه الله عليه من الإيمان ، فحيث نفى الله الإيمان عن شخص؛ فلا يكون إلا لنقص ما يجب عليه من الإيمان ، ويكون من المعرضين للوعيد ، ليس من المستحقين للوعد المطلق .

وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « من غشنا فليس منا ، ومن حمل علينا السلاح فليس منا » كله من هذا الباب ، لا يقوله إلا لمن ترك ما أوجب الله عليه ، أو فعل ما حرمه الله ورسوله ؛ فيكون قد ترك من الإيمان المفروض عليه ما ينفي عنه الاسم لأجله ، فلا يكون من المؤمنين المستحقين للوعد ، السالمين من الوعيد .

وكذلك قوله تعالى : (وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۚ وَمَآ أُو۟لَـٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ * وَإِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ * وَإِن يَكُن لَّهُمُ ٱلْحَقُّ يَأْتُوٓا۟ إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ * أَفِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرْتَابُوٓا۟ أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُۥ ۚ بَلْ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ)

﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ .

فهذا حكم اسم الإيمان إذا أطلق فى كلام الله ورسوله ؛ فإنه يتناول فعل الواجبات ، وترك المحرمات ، ومن نفى الله ورسوله عنه الإيمان ؛ فلابد أن يكون قد ترك واجباً أو فعل محرماً ، فلا يدخل فى الاسم الذي يستحق أهله الوعد دون الوعيد ؛ بل يكون من أهل الوعيد .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ ﴾ .

قال محمد بن نصر المروزي : لما كانت المعاصي بعضها كفر ، وبعضها ليس بكفر فرق بينها فجعلها ثلاثة أنواع : نوع منها كفر ، ونوع منها فسوق وليس بكفر ، ونوع عصيان وليس بكفر ولا فسوق ، وأخبر أنه كرهها كلها إلى المؤمنين . ولما كانت الطاعات كلها داخلة فى الإيمان ، وليس فيها شيء خارج عنه لم يفرق بينها فيقول : حبب إليكم الإيمان والفرائض وسائر الطاعات ؛ بل أجمل ذلك فقال : ﴿ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ ﴾ . فدخل فى ذلك جميع الطاعات؛ لأنه قد حبب إلى المؤمنين الصلاة والزكاة ، وسائر الطاعات حب تدين ، لأن الله أخبر : أنه حبب ذلك إليهم ، وزينه فى قلوبهم ، لقوله : ﴿ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ ﴾ ويكرهون جميع المعاصي ؛ الكفر منها والفسوق ، وسائر المعاصي كراهة تدين لأن الله أخبر: أنه كره ذلك إليهم . ومن ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم

« من سرته حسنته ، وساءته سيئته ؛ فهو مؤمن » لأن الله حبب إلى المؤمنين الحسنات وكره إليهم السيئات .

« قلت » : وتكريهه جميع المعاصي إليهم ، يستلزم حب جميع الطاعات ؛ لأن ترك الطاعات معصية ، ولأنه لا يترك المعاصى كلها إن لم يتلبس بضدها ، فيكون محباً لضدها وهو الطاعة ؛ إذ القلب لا بد له من إرادة ، فإذا كان يكره الشر كله ؛ فلابد أن يريد الخير . والمباح بالنية الحسنة يكون خيراً ، وبالنية السيئة يكون شراً . ولا يكون فعل اختياري إلا بإرادة ؛ ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم فى الحديث الصحيح « أحب الأسماءِ إلى الله : عبد الله وعبد الرحمن ، وأصدق الأسماء : حارث وهمام وأقبحها : حرب ومرة » .

وقوله أصدق الأسماء : حارث وهمام ؛ لأن كل إنسان همام حارث ، والحارث الكاسب العامل . والهمام الكثير الهم ــ وهو مبدأ الإرادة ــ وهو حيوان ، وكل حيوان حساس متحرك بالإرادة ، فإذا فعل شيئاً من المباحات ؛ فلابد له من غاية ينتهي إليها قصده . وكل مقصود إما أن يقصد لنفسه ، وإما أن يقصد لغيره .فإن كان منتهى مقصوده ومراده عبادة الله وحده لا شريك له ، وهو إلهه الذي يعبده لا يعبد شيئاً سواه ، وهو أحب إليه من كل ما سواه ؛ فإن إرادته تنتهي إلى إرادته وجه الله ، فيثاب على مباحاته التي يقصد الاستعانة بها على الطاعة ، كما فى « الصحيحين » عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « نفقة الرجل على أهله يحتسبها صدقة » . وفي « الصحيحين » عنه أنه قال لسعد بن أبي وقاص لما

مرض بمكة وعاده ــ « إنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا ازددت بها درجة ورفعة ، حتى اللقمة ترفعها إلى في امرأتك » . وقال معاذ بن جبل لأبي موسى : « إني أحتسب نومتي كما أحتسب قومتي ». وفي الأثر : نوم العالم تسبيح .

وإن كان أصل مقصوده عبادة غير الله ؛ لم تكن الطيبات مباحة له ، فإن الله أباحها للمؤمنين من عباده ؛ بل الكفار وأهل الجرائم والذنوب وأهل الشهوات ، يحاسبون يوم القيامة على النعم التي تنعموا بها فلم يذكروه ولم يعبدوه بها ، ويقال لهم : (أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ فِى حَيَاتِكُمُ ٱلدُّنْيَا وَٱسْتَمْتَعْتُم بِهَا فَٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَفْسُقُونَ) . وقال تعالى : (ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ) . أي عن شكره ، والكافر لم يشكر على النعيم الذي أنعم الله عليه به فيعاقبه ، على ذلك ؛ والله إنما أباحها للمؤمنين، وأمرهم معها بالشكر، كما قال تعالى : (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ وَٱشْكُرُوا۟ لِلَّهِ) .

وفى « صحيح مسلم » عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: « إن الله ليرضى عن العبد يأكل الأكلة فيحمده عليها ، ويشرب الشربة فيحمده عليها » . وفي « سنن ابن ماجه » وغيره : « الطاعم الشاكر بمنزلة الصائم الصابر » .

وكذلك قال للرسل : (يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُوا۟ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعْمَلُوا۟ صَٰلِحًا) وقال تعالى : (أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ)

وقال الخليل : (وَٱرۡزُقۡ أَهۡلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنۡ ءَامَنَ مِنۡهُم بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ)
قال الله تعالى : (وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلٗا ثُمَّ أَضۡطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِۖ وَبِئۡسَ ٱلۡمَصِيرُ) .
فالخليل إنما دعا بالطيبات للمؤمنين خاصة ، والله إنما أباح بهيمة الأنعام لمن حرم ما حرمه الله من الصيد وهو محرم ، والمؤمنون أمرهم أن يأكلوا من الطيبات ويشكروه .

ولهذا ميز سبحانه وتعالى بين خطاب الناس مطلقاً ، وخطاب المؤمنين فقال : (يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ حَلَٰلٗا طَيِّبٗا وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٌ * إِنَّمَا يَأۡمُرُكُم بِٱلسُّوٓءِ وَٱلۡفَحۡشَآءِ وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ * وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلۡ نَتَّبِعُ مَآ أَلۡفَيۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآۚ أَوَلَوۡ كَانَ ءَابَآؤُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ شَيۡـٔٗا وَلَا يَهۡتَدُونَ) . فإنما أذن للناس أن يأكلوا مما في الأرض بشرطين : أن يكون طيباً ، وأن يكون حلالاً . ثم قال : (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ وَٱشۡكُرُواْ لِلَّهِ إِن كُنتُمۡ إِيَّاهُ تَعۡبُدُونَ * إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحۡمَ ٱلۡخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ) .

فأذن للمؤمنين في الأكل من الطيبات ولم يشترط الحل ، وأخبر أنه لم يحرم عليهم إلا ما ذكره ؛ فما سواه لم يكن محرماً على المؤمنين ، ومع هذا فلم يكن أحله بخطابه ؛ بل كان عفواً ، كما في الحديث عن سلمان موقوفاً ومرفوعاً : «الحلال ما أحله الله في كتابه ، والحرام ما حرمه الله في كتابه ، وما سكت عنه فهو مما عفى عنه » .

وفى حديث أبي ثعلبة عن النبي صلى الله عليه وسلم « إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها ، وحد حدوداً فلا تعتدوها ، وحرم حرمات فلا تنتهكوها وسكت عن أشياء رحمة لكم غير نسيان فلا تبحثوا عنها» .

وكذلك قوله تعالى : (قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٖ يَطۡعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيۡتَةً) . نفى التحريم عن غير المذكور ، فيكون الباقى مسكوتاً عن تحريمه عفواً ، والتحليل إنما يكون بخطاب ؛ ولهذا قال فى سورة المائدة التى أنزلت بعد هذا : (يَسۡـَٔلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمۡۖ قُلۡ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ وَمَا عَلَّمۡتُم مِّنَ ٱلۡجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ) . إلى قوله : (ٱلۡيَوۡمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُۖ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ حِلّٞ لَّكُمۡ وَطَعَامُكُمۡ حِلّٞ لَّهُمۡ) . ففي ذلك اليوم أحل لهم الطيبات، وقبل هذا لم يكن محرماً عليهم إلا ما استثناه .

وقد حرم النبي صلى الله عليه وسلم كل ذي ناب من السباع ، وكل ذي مخلب من الطير ، ولم يكن هذا نسخاً للكتاب ؛ لأن الكتاب لم يحل ذلك ، ولكن سكت عن تحريمه ، فكان تحريمه ابتداء شرع ، ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث المروي من طرق من حديث أبى رافع ، وأبى ثعلبة ، وأبي هريرة ، وغيرهم : « لا ألفين أحدكم متكئاً على أريكته ، يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به ، أو نهيت عنه ، فيقول : بيننا وبينكم هذا القرآن ؛ فما وجدنا فيه من حلال أحللناه ، وما وجدنا فيه من حرام حرمناه ، ألا وإنى أوتيت الكتاب ومثله معه » . وفي لفظ : « ألا وإنه مثل القرآن أو أكثر . ألا وإني

حرمت كل ذي ناب من السباع» . فبين أنه أزل عليه وحي آخر وهو الحكمة غير الكتاب . وأن الله حرم عليه فى هذا الوحي ما أخبر بتحريمه ولم يكن ذلك نسخاً للكتاب ؛ فإن الكتاب لم يحل هذه قط . إنما أحل الطيبات ، وهذه ليست من الطيبات ، وقال : (يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَـٰتِ مَا رَزَقْنَـٰكُمْ). فلم تدخل هذه الآية فى العموم ؛ لكنه لم يكن حرمها ؛ فكانت معفواً عن تحريمها ؛ لا مأذونا فى أكلها .

وأما « الكفار » فلم يأذن الله لهم فى أكل شيء ، ولا أحل لهم شيئاً ، ولا عفا لهم عن شيء يأكلونه ؛ بل قال : (يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِى ٱلْأَرْضِ حَلَـٰلًا طَيِّبًا). فشرط فيما يأكلونه أن يكون حلالا ؛ وهو المأذون فيه من جهة الله ورسوله ، والله لم يأذن فى الأكل إلا للمؤمن به ؛ فلم يأذن لهم فى أكل شيء إلا إذا آمنوا . ولهذا لم تكن أموالهم مملوكة لهم ملكا شرعياً ؛ لأن الملك الشرعي هو القدرة على التصرف الذي أباحه الشارع صلى الله عليه وسلم والشارع لم يبح لهم تصرفاً في الأموال ، إلا بشرط الإيمان ؛ فكانت أموالهم على الإباحة. فإذا قهر طائفة منهم طائفة قهراً يستحلونه فى دينهم ، وأخذوها منهم ؛ صار هؤلاء فيها كما كان أولئك .

والمسلمون إذا استولوا عليها . فغنموها ، ملكوها شرعاً ، لأن الله أباح لهم الغنائم ، ولم يبحها لغيرهم . ويجوز لهم أن يعاملوا الكفار فيما أخذه بعضهم من بعض بالقهر الذي يستحلونه في دينهم ، ويجوز أن يشتري من بعضهم ما

سباه من غيره ؛ لأن هذا بمنزلة استيلائه على المباحات . ولهذا سمى الله ما عاد من أموالهم إلى المسلمين «فيئاً» ؛ لأن الله أفاءه إلى مستحقه ، أي : رده إلى المؤمنين به الذين يعبدونه ، ويستعينون برزقه على عبادته ؛ فإنه إنما خلق الخلق ليعبدوه ، وإنما خلق الرزق لهم ليستعينوا به على عبادته . ولفظ «الفيء» قد يتناول «الغنيمة» كقول النبي صلى الله عليه وسلم فى غنائم حنين : «ليس لى مما أفاء الله عليكم إلا الخمس ، والخمس مردود عليكم» . لكنه لما قال تعالى : (وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْهُمْ فَمَآ أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ) : صار لفظ «الفيء» إذا أطلق فى عرف الفقهاء ؛ فهو ما أخذ من مال الكفار بغير إيجاف خيل ولا ركاب ، والإيجاف نوع من التحريك .

وأما إذا فعل المؤمن ما أبيح له قاصداً للعدول عن الحرام إلى الحلال لحاجته إليه ؛ فإنه يثاب على ذلك كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : «وفي بضع أحدكم صدقة . قالوا يارسول الله يأتي أحدنا شهوته ، ويكون له فيها أجر؟ قال : أرأيتم لو وضعها فى الحرام كان عليه وزر ، فكذلك إذا وضعها فى الحلال كان له أجر» . وهذا كقوله فى حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «إن الله يحب أن يؤخذ برخصه ، كما يكره أن تؤتى معصيته» رواه أحمد ، وابن خزيمة فى «صحيحه» وغيرهما .

فأخبر أن الله يحب إتيان رخصه ، كما يكره فعل معصيته . وبعض الفقهاء يرويه : «كما يحب أن تؤتي عزائمه» . وليس هذا لفظ الحديث ؛ وذلك لأن الرخص إنما أباحها الله لحاجة العباد إليها ، والمؤمنون يستعينون بها على عبادته ؛

فهو يحب الأخذ بها ، لأن الكريم يحب قبول إحسانه وفضله ؛ كما قال في حديث : «القصر صدقة تصدق الله بها عليكم ، فاقبلوا صدقته » . ولأنه بها تتم عبادته وطاعته . وما لا يحتاج إليه الإنسان من قول وعمل ، بل يفعله عبثاً ؛ فهذا عليه لا له ، كما في الحديث : كل كلام ابن آدم عليه لا له إلا أمراً بمعروف ، أو نهياً عن منكر أو ذكراً لله» .

وفي « الصحيحين» عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت » . فأمر المؤمن بأحد أمرين : إما قول الخير أو الصمات . ولهذا كان قول الخير خيراً من السكوت عنه ، والسكوت عن الشر خيراً من قوله ، ولهذا قال الله تعالى : (مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ) .

وقد اختلف «أهل التفسير» هل يكتب جميع أقواله ؟ فقال مجاهد وغيره: يكتبان كل شيء حتى أنينه في مرضه . وقال عكرمة لا يكتبان إلا ما يؤجر عليه أو يؤزر . والقرآن يدل على أنهما يكتبان الجميع ؛ فإنه قال : (مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ) نكرة في الشرط مؤكدة بحرف «من» ؛ فهذا يعم كل قوله . وأيضاً فكونه يؤجر على قول معين أو يؤزر ؛ يحتاج إلى أن يعرف الكاتب ما أمر به وما نهى عنه؛ فلا بد في إثبات معرفة الكاتب به إلى نقل . وأيضاً فهو مأمور ، إما بقول الخير ، وإما بالصمات . فإذا عدل عما أمر به من الصمات إلى فضول القول الذي ليس بخير ؛ كان هذا عليه ، فإنه يكون مكروهاً ، والمكروه ينقصه ؛ ولهذا قال

النبي صلى الله عليه وسلم : «من حسن إسلام المرء تركه مالا يعنيه» . فإذا خاض فيما لا يعنيه ؛ نقص من حسن إسلامه فكان هذا عليه . إذ ليس من شرط ما هو عليه ، أن يكونه مستحقاً لعذاب جهنم وغضب الله ، بل نقص قدره ودرجته عليه .

ولهذا قال تعالى : (لَهَامَاكَسَبَتْ وَعَلَيْهَامَاٱكْتَسَبَتْ) . فما يعمل أحد إلا عليه أوله ، فإن كان مما أمر به ، كان له . وإلا كان عليه ولو أنه ينقص قدره . والنفس طبعها الحركة لا تسكن قط ؛ لكن قد عفا الله عما حدث به المؤمنون أنفسهم ما لم يتكلموا به أو يعملوا به ؛ فإذا عملوا به دخل فى الأمر والنهي . فإذا كان الله قد كره إلى المؤمنين جميع المعاصي وهو قد حبب إليهم الإيمان الذي يقتضي جميع الطاعات ، إذا لم يعارضه ضد باتفاق الناس ؛ فإن المرجئة لا تنازع فى أن الإيمان الذي فى القلب يدعو إلى فعل الطاعة ويقتضي ذلك ، والطاعة من ثمراته ونتائجه ، لكنها تنازع ، هل يستلزم الطاعة ؟ فإنه وإن كان يدعو إلى الطاعة ؛ فله معارض من النفس والشيطان ، فإذا كان قد كره إلى إلى المؤمنين المعارض ، كان المقتضي للطاعة سالماً عن هذا المعارض .

وأيضاً فإذا كرهوا جميع السيئات لم يبق إلا حسنات أو مباحات، والمباحات لم تبح إلا لأهل الإيمان الذين يستعينون بها على الطاعات ، وإلا فالله لم يبح قط لأحد شيئاً أن يستعين به على كفر ، ولا فسوق ، ولا عصيان ؛ ولهذا لعن النبي صلى الله عليه وسلم عاصر الخمر ومعتصرها ، كما لعن شاربها ، والعاصر

يعصر عنباً يصير عصيراً يمكن أن ينتفع به فى المباح ، لكن لما علم أن قصد العاصر أن يجعلها خمراً ؛ لم يكن له أن يعينه بما جنسه مباح على معصية الله ، بل لعنه النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك ، لأن الله لم يبح إعانة العاصي على معصيته ، ولا أباح له ما يستعين به في المعصية ، فلا تكون مباحات لهم إلا إذا استعانوا بها على الطاعات . فيلزم من انتفاء السيئات أنهم لا يفعلون إلا الحسنات ؛ ولهذا كان من ترك المعاصي كلها ، فلا بد أن يشتغل بطاعة الله . وفى الحديث الصحيح: « كل الناس يغدو فبائع نفسه، فمعتقها أو موبقها » . فالمؤمن لا بد أن يحب الحسنات ، ولا بد أن يبغض السيئات ولا بد أن يسره فعل الحسنة ويسوءه فعل السيئة ، ومتى قدر أن فى بعض الأمور ليس كذلك كان ناقص الإيمان ،

والمؤمن قد تصدر منه السيئة فيتوب منها ، أو يأتي بحسنات تمحوها ، أو يبتلى ببلاء يكفرها عنه ولكن لا بد أن يكون كارها لها ؛ فإن الله أخبر أنه حبب إلى المؤمنين الإيمان ، وكره إليهم الكفر والفسوق والعصيان ، فمن لم يكره الثلاثة لم يكن منهم . ولكن « محمد بن نصر» يقول : الفاسق يكرهها تديناً . فيقال : إن أريد بذلك أنه يعتقد أن دينه حرمها ، وهو يحب دينه ، وهذه من جملته ؛ فهو يكرهها . وإن كان يحب دينه مجملاً ، وليس فى قلبه كراهة لها ؛ كان قد عدم من الإيمان بقدر ذلك ، كما فى الحديث الصحيح : « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان» .

وفى الحديث الآخر الذي في الصحيح أيضاً ـ « صحيح مسلم » ـ « فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن ، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن ، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن ، وليس وراء ذلك من الإيمان مثقال حبة من خردل » .

فعلم أن القلب إذا لم يكن فيه كراهة ما يكرهه الله ؛ لم يكن فيه من الإيمان ، الذي يستحق به الثواب . وقوله : «من الإيمان» أي : من هذا الإيمان ، وهو الإيمان المطلق . أى : ليس وراء هذه الثلاث ما هو من الإيمان ، ولا قدر حبة خردل . والمعنى : هذا آخر حدود الإيمان ، ما بقى بعد هذا من الإيمان شيء ؛ ليس مراده أنه من لم يفعل ذلك لم يبق معه من الإيمان شيء ؛ بل لفظ الحديث إنما يدل على المعنى الأول .

فصـــــل

ومن هذا الباب لفظ « الـكفر » و « النفاق » فالـكفر إذا ذكر مفرداً في وعيد الآخرة ، دخل فيه المنافقون ، كقوله : (وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ) . وقوله : (وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا) . وقوله : (لَا يَصْلَىٰهَآ إِلَّا ٱلْأَشْقَى * ٱلَّذِى كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ) وقوله : (كُلَّمَآ أُلْقِىَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ * قَالُوا۟ بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ كَبِيرٍ) وقوله : (وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا قَالُوا۟ بَلَىٰ وَلَٰكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ * قِيلَ ٱدْخُلُوٓا۟ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَا فَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ) . وقوله : (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُۥٓ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَٰفِرِينَ) . وقوله : (وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ * قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا * قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ * وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى مَنْ أَسْرَفَ وَلَمْ يُؤْمِنۢ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ ۚ وَلَعَذَابُ ٱلْءَاخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَىٰٓ) وقوله : (إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ

وَٱلْمُشْرِكِينَ فِى نَارِ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ شَرُّ ٱلْبَرِيَّةِ) . وأمثال هذه النصوص كثير فى القرآن .

فهذه كلها يدخل فيها « المنافقون » الذين هم فى الباطن كفار ليس معهم من الإيمان شيء ، كما يدخل فيها « الكفار » المظهرون للكفر ؛ بل المنافقون فى الدرك الأسفل من النار ، كما أخبر الله بذلك فى كتابه .

ثم قد يقرن « الكفر بالنفاق » فى مواضع ؛ ففي أول البقرة ذكر أربع آيات فى صفة المؤمنين ، وآيتين فى صفة الكافرين ، وبضع عشرة آية فى صفة المنافقين ، فقال تعالى : (إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْكَٰفِرِينَ فِى جَهَنَّمَ جَمِيعًا) وقال : (يَوْمَ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ قِيلَ ٱرْجِعُوا۟ وَرَآءَكُمْ فَٱلْتَمِسُوا۟ نُورًا) إلى قوله : (فَٱلْيَوْمَ لَا يُؤْخَذُ مِنكُمْ فِدْيَةٌ وَلَا مِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مَأْوَىٰكُمُ ٱلنَّارُ هِىَ مَوْلَىٰكُمْ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ) . وقال : (يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ جَٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ) . فى سورتين . وقال : (أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ نَافَقُوا۟ يَقُولُونَ لِإِخْوَٰنِهِمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟) . الآية .

وكذلك لفظ « المشركين » قد يقرن بأهل الكتاب فقط ، وقد يقرن بالملل الخمس ؛ كما فى قوله تعالى : (إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ) .

و (الأول) كقوله : (لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ

حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ) . وقوله : (إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ فِى نَارِ جَهَنَّمَ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمْ شَرُّ ٱلْبَرِيَّةِ) . وقوله تعالى : (وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْأُمِّيِّـۧنَ ءَأَسْلَمْتُمْ ۚ فَإِنْ أَسْلَمُوا۟ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَـٰغُ ۗ) . وليس أحد بعد مبعث محمد صلى الله عليه وسلم إلا من الذين أوتوا الكتاب أو الأميين ، وكل أمة لم تكن من الذين أوتوا الكتاب فهم من الأميين ؛ كالأميين من العرب ومن الخزر والصقالبة والهند والسودان وغيرهم من الأمم الذين لا كتاب لهم فهؤلاء كلهم أميون ، والرسول مبعوث إليهم كما بعث إلى الأميين من العرب .

وقوله : (وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ) ـ وهو إنما يخاطب الموجودين فى زمانه بعد النسخ والتبديل ـ يدل على أن من دان بدين اليهود والنصارى ، فهو من الذين أوتوا الكتاب ، لا يختص هذا اللفظ بمن كانوا متمسكين به قبل النسخ والتبديل ، ولا فرق بين أولادهم وأولاد غيرهم ؛ فإن أولادهم إذا كانوا بعد النسخ والتبديل ممن أوتوا الكتاب ، فكذلك غيرهم إذا كانوا كلهم كفاراً ، وقد جعلهم الذين أوتوا الكتاب بقوله : (وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ) وهو لا يخاطب بذلك إلا من بلغته رسالته ؛ لا من مات ؛ فدل ذلك على أن قوله : (وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ) يتناول هؤلاء كلهم ، كما هو مذهب الجمهور من السلف والخلف ، وهو مذهب مالك ، وأبي حنيفة ، وهو المنصوص عن أحمد فى عامة أجوبته ، لم يختلف كلامه إلا في نصارى بني تغلب ، وآخر الروايتين عنه : أنهم تباح نساؤهم وذبائحهم ؛ كما هو قول جمهور الصحابة .

وقوله فى « الرواية الأخرى » : لا تباح ؛ متابعة لعلى بن أبى طالب رضي الله عنه ، لم يكن لأجل النسب ؛ بل لكونهم لم يدخلوا فى دين أهل الكتاب إلا فيما يشتهونه من شرب الخمر ونحوه ، ولكن بعض التابعين ظن أن ذلك لأجل النسب ، كما نقل عن عطاء ، وقال به الشافعي ومن وافقه من أصحاب أحمد ، وفرعوا على ذلك فروعا ، كمن كان أحد أبويه كتابياً والآخر ليس بكتابى ونحو ذلك ، حتى لا يوجد فى طائفة من كتب أصحاب أحمد إلا هذا القول؛وهو خطأ على مذهبه ، مخالف لنصوصه ، لم يعلق الحكم بالنسب في مثل هذا ألبتة كما قد بسط فى موضعه .

ولفظ « المشركين » يذكر مفرداً فى مثل قوله : (وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ) وهل يتناول أهل الكتاب ؟ فيه « قولان » مشهوران للسلف والخلف . والذين قالوا : بأنها تعم ؛ منهم من قال : هي محكمة ، كابن عمر والجمهور الذين يبيحون نكاح الكتابيات ؛ كما ذكره الله فى آية المائدة ، وهي متأخرة عن هذه . ومنهم من يقول : نسخ منها تحريم نكاح الكتابيات . ومنهم من يقول : بل هو مخصوص لم يرد باللفظ العام ، وقد أنزل الله تعالى بعد صلح الحديبية قوله : (وَلَا تُمْسِكُوا۟ بِعِصَمِ ٱلْكَوَافِرِ) . وهذا قد يقال : إنما نهى عن التمسك بالعصمة من كان متزوجاً كافرة ، ولم يكونوا حينئذ متزوجين إلا بمشركة وثنية ؛ فلم يدخل في ذلك الكتابيات .

فصل

وكذلك لفظ « الصالح » و « الشهيد » و « الصديق » : يذكر مفرداً ؛ فيتناول النبيين ، قال تعالى فى حق الخليل : (وَءَاتَيْنَـٰهُ أَجْرَهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ) . وقال : (وَءَاتَيْنَـٰهُ فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً ۖ وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ) .وقال الخليل : (رَبِّ هَبْ لِى حُكْمًا وَأَلْحِقْنِى بِٱلصَّـٰلِحِينَ). وقال يوسف: (تَوَفَّنِى مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِى بِٱلصَّـٰلِحِينَ) . وقال سليمان : (وَأَدْخِلْنِى بِرَحْمَتِكَ فِى عِبَادِكَ ٱلصَّـٰلِحِينَ) . وقال النبى صلى الله عليه وسلم فى الحديث الصحيح المتفق على صحته لما كانوا يقولون في آخر صلاتهم : السلام على الله قبل عباده ، السلام على فلان فقال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم « إن الله هو السلام ، فإذا قعد أحدكم فى الصلاة ؛ فليقل : التحيات لله ، والصلوات ، والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، فإذا قالها أصابت كل عبد صالح لله فى السماء والأرض » .. الحديث .

وقد يذكر « الصالح مع غيره » كقوله تعالى : (فَأُو۟لَـٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّـٰلِحِينَ) . قال الزجاج وغيره : الصالح : القائم بحقوق الله وحقوق عباده . ولفظ « الصالح » خلاف الفاسد ؛

فإذا أطلق فهو الذي أصلح جميع أمره ، فلم يكن فيه شيء من الفساد ، فاستوت سريرته وعلانيته ، وأقواله وأعماله على ما يرضي ربه ؛ وهذا يتناول النبيين ومن دونهم . ولفظ « الصديق » قد جعل هنا معطوفاً على النبيين ؛ وقد وصف به النبيين ، في مثل قوله : (وَٱذْكُرْ فِي ٱلْكِتَٰبِ إِبْرَٰهِيمَ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا) — (وَٱذْكُرْ فِي ٱلْكِتَٰبِ إِدْرِيسَ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا) .

وكذلك « الشهيد » قد جعل هنا قرين الصديق والصالح ، وقد قال : (وَجِاْيٓءَ بِٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ) . ولما قيدت الشهادة على الناس وصفت به الأمة كلها في قوله : (وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا) . فهذه شهادة مقيدة بالشهادة على الناس ، كالشهادة المذكورة في قوله : (لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ) . وقوله (وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ) . وليست هذه الشهادة المطلقة في الآيتين بل ذلك كقوله : (وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءَ) .

فصـــــــل

وكذلك لفظ « المعصية » و « الفسوق » و « الـكفر »: فإذا أطلقت المعصية لله ورسوله دخل فيها الـكفر والفسوق ، كقوله : (وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا) . وقال تعالى: (وَتِلْكَ عَادٌ جَحَدُوا۟ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ وَعَصَوْا۟ رُسُلَهُۥ وَٱتَّبَعُوٓا۟ أَمْرَ كُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ) . فأطلق معصيتهم للرسل بأنهم عصوا هوداً معصية تـكذيب لجنس الرسل ، فـكانت المعصية لجنس الرسل كمعصية من قال : (فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ) . ومعصية من كذب وتولى ، قال تعالى : (لَا يَصْلَىٰهَآ إِلَّا ٱلْأَشْقَى * ٱلَّذِى كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ) أي كذب بالخبر وتولى عن طاعة الأمر ، وإنما على الخلق أن يصدقوا الرسل فيما أخبروا ويطيعوهم فيما أمروا . وكذلك قال فى فرعون : (فَكَذَّبَ وَعَصَىٰ) . وقال عن جنس الـكافر : (فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ * وَلَٰكِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ) . فالتـكذيب للخبر ، والتولي عن الأمر . وإنما الايمان تصديق الرسل فيما أخـبروا ، وطاعتهم فيما أمروا ، ومنه قوله : (كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا * فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ) .

ولفظ « التولي » بمعنى التولي عن الطاعة مذكور فى مواضع من القرآن ،

كقوله : (سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُوْلِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ فَإِن تُطِيعُواْ يُؤْتِكُمُ ٱللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا وَإِن تَتَوَلَّوْاْ كَمَا تَوَلَّيْتُم مِّن قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا)

وذمه فى غير موضع من القرآن من تولى ؛ دليل على وجوب طاعة الله ورسوله وأن الأمر المطلق يقتضي وجوب الطاعة ، وذم المتولي عن الطاعة ؛ كما علق الذم بمطلق المعصية في مثل قوله : (فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ) . وقد قيل : إن « التأبيد » لم يذكر فى القرآن إلا فى وعيد الكفار ؛ ولهذا قال : (وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا) .

وقال فيمن يجور فى المواريث : (وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٌ مُّهِينٌ) . فهنا قيد المعصية بتعدي حدوده ، فلم يذكرها مطلقة ؛ وقال : (وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ) . فهي معصية خاصة ؛ وقال تعالى : (حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَ) فأخبر عن معصية واقعة معينة ، وهي معصية الرماة للنبى صلى الله عليه وسلم ؛ حيث أمرهم بلزوم ثغرهم ، وإن رأوا المسلمين قد انتصروا ، فعصى من عصى منهم هذا الأمر ، وجعل أميرهم يأمرهم لما رأوا الكفار منهزمين ، وأقبل من أقبل منهم على المغانم . وكذلك قوله : (وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ) : جعل ذلك ثلاث مراتب . وقد قال : (وَلَا يَعْصِينَكَ فِى مَعْرُوفٍ) . فقيد المعصية ولهذا فسرت بالنياحة قاله ابن عباس :

وروى ذلك مرفوعا . وكذلك قال زيد بن أسلم لا يدعن ويلاً ولا يخدشن

وجهاً ولا ينشرن شعراً ، ولا يشققن ثوباً . وقد قال بعضهم : هو جميع ما يأمرهم به الرسول من شرائع الإسلام وأدلته كما قاله أبو سليمان الدمشقي ولفظ الآية عام أنهن لا يعصينه فى معروف . ومعصيته لا تكون إلا فى معروف ؛ فإنه لا يأمر بمنكر ، لكن هذا كما قيل : فيه دلالة على أن طاعة أولي الأمر، إنما تلزم فى المعروف كما ثبت فى «الصحيح» عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إنما الطاعة فى المعروف» ونظير هذا قوله: (ٱسْتَجِيبُوا۟ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ) وهو لا يدعو إلا إلى ذلك . والتقييد هنا لا مفهوم له ؛ فإنه لا يقع دعاء لغير ذلك . ولا أمر بغير معروف وهذا كقوله تعالى : (وَلَا تُكْرِهُوا۟ فَتَيَٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا) . فإنهن إذا لم يردن تحصناً ؛ امتنع الإكراه . ولكن فى هذا بيان الوصف المناسب للحكم ، ومنه قوله تعالى : (وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ) . وقوله : (وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّۦنَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ) .

فالتقييد فى جميع هذا للبيان والإيضاح ، لا لإخراج فى وصف آخر ؛ ولهذا يقول من يقول من النحاة : الصفات فى المعارف للتوضيح لا للتخصيص ، وفى النكرات للتخصيص يعنى فى المعارف التى لا تحتاج إلى تخصيص ، كقوله : (سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى * ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ) . وقوله : (ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ) . وقوله : (ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ) . والصفات فى النكرات إذا تميزت تكون للتوضيح أيضاً ، ومع هذا فقد عطف المعصية على الكفر والفسوق فى قوله : (وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ) . ومعلوم أن الفاسق عاص أيضاً .

فصل

ومن هذا الباب « ظلم النفس » : فإنه إذا أطلق تناول جميع الذنوب ، فإنها ظلم العبد نفسه ، قال تعالى : (ذَٰلِكَ مِنْ أَنبَآءِ ٱلْقُرَىٰ نَقُصُّهُۥ عَلَيْكَ مِنْهَا قَآئِمٌ وَحَصِيدٌ * وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ فَمَآ أَغْنَتْ عَنْهُمْ ءَالِهَتُهُمُ ٱلَّتِى يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ لَّمَّا جَآءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَمَا زَادُوهُمْ غَيْرَ تَتْبِيبٍ) .

وقال تعالى : (وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ) . وقال في قتل النفس : (رَبِّ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى فَٱغْفِرْ لِى) . وقالت بلقيس : (رَبِّ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَٰنَ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ) . وقال آدم عليه السلام : (رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ) . ثم قد يقرن ببعض الذنوب ، كقوله تعالى : (وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ) . وقوله : (وَمَن يَعْمَلْ سُوٓءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُۥ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ يَجِدِ ٱللَّهَ غَفُورًا رَّحِيمًا) .

وأما لفظ « الظلم المطلق » . فيدخل فيه الكفر وسائر الذنوب ، قال تعالى : (ٱحْشُرُواْ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ وَأَزْوَٰجَهُمْ وَمَا كَانُواْ يَعْبُدُونَ * مِن دُونِ ٱللَّهِ فَٱهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ

ٱلْجَحِيمِ * وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ) . قال عمر بن الخطاب :

ونظراؤهم . وهـذا ثابت عن عمر ، وروى ذلك عنه مرفوعاً . وكذلك قال ابن عباس : وأشباههم . وكذلك قال قتادة والكلبي : كل من عمل بمثل عملهم ؛ فأهل الخمر مع أهل الخمر ، وأهل الزنا مع أهل الزنا . وعن الضحاك ومقاتل : قرناؤهم من الشياطين ؛ كل كافر معه شيطانه في سلسلة ، وهذا كقوله : (وَإِذَا ٱلنُّفُوسُ زُوِّجَتْ) . قال عمر بن الخطاب رضي الله عنـه : الفاجر مع الفاجر ، والصالح مع الصالح . قال ابن عباس : وذلك حين يكون الناس أزواجاً ثلاثة . وقال الحسن وقتادة : ألحق كل امرئ بشيعته ؛ اليهودي مع اليهود ، والنصراني مع النصارى . وقال الربيع بن خيثم : يحشر المرء مع صاحب عمله ، وهذا كما ثبت فى « الصحيح » عن النبي صلى الله عليه وسلم لما قيل له : الرجل يحب القوم ولما يلحق بهم ، قال : « المرء مع من أحب » . وقال : « الأرواح جنود مجندة ؛ فما تعارف منها ائتلف ، وما تناكر منها اختلف » . وقال : « المرء على دين خليله فلينظر أحدكم من يخالل » .

وزوج الشيء نظيره ، وسمي الصنف زوجاً ؛ لتشـابه أفراده ، كقوله : (فَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ) . وقال : (وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ) . قال غير واحـد من المفسرين : صنفين ونوعين مختلفين : السماء والأرض ، والشمس والقمر ، والليل والنهار ؛ والبر والبحر ، والسهل والجبل والشتاء والصيف ، والجن والإنس ؛ والكفر والإيمـان ، والسعادة والشقاوة والحق والباطل ، والذكر والأنثى ، والنور والظلمة والحلو والمر ، وأشباه ذلك

(لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ) فتعلمون أن خالق الأزواج واحـد . وليس المراد أنه يحشر معهم زوجاتهم مطلقاً ؛ فإن المرأة الصالحة قد يكون زوجها فاجراً ؛ بل كافراً ، كامرأة فرعون . وكذلك الرجل الصالح ، قد تـكون امرأته فاجرة ، بل كافرة ، كامرأة نوح ولوط . لكن إذا كانت المرأة على دين زوجها ؛ دخلت فى عموم الأزواج ، ولهذا قال الحسن البصري : وأزواجهم المشركات .

فلا ريب أن هذه الآية تناولت الـكفار ، كما دل عليه سياق الآية . وقد تقدم كلام المفسرين : أنه يدخل فيهـا الزناة مع الزناة ، وأهل الخمر مع أهل الخمـر . وكذلك الأثر المروي : « إذا كان يوم القيـامة قيـل : أين الظلمة وأعوانهم ؟ ــ أو قال : وأشباههم ــ فيجمعون فى توابيت من نار ثم يقذف بهم فى النار » . وقد قال غير واحد من السلف : أعوان الظلمة من أعانهم ، ولو أنه لاق لهم دواة أو برى لهم قلماً ، ومنهم من كان يقول : بل من يغسل ثيابهم من أعوانهم . وأعوانهم : هم من أزواجهم المذكورين فى الآية ؛ فإن المعين على البر والتقوى من أهل ذلك ، والمعين على الإثم والعدوان من أهل ذلك . قال تعالى : (مَّن يَشۡفَعۡ شَفَٰعَةً حَسَنَةً يَكُن لَّهُۥ نَصِيبٌ مِّنۡهَاۖ وَمَن يَشۡفَعۡ شَفَٰعَةً سَيِّئَةً يَكُن لَّهُۥ كِفۡلٌ مِّنۡهَا) والشافع الذي يعين غيره ، فيصير معه شـفعا بعد أن كان وتراً ؛ ولهذا فسرت «الشفاعة الحسنة» بإعانة المؤمنين على الجهاد ، و«الشفاعة السيئة» بإعانة الـكفار على قتـال المؤمنين ، كما ذكر ذلك ابن جرير ، وأبو سليمان .

وفسرت « الشفاعة الحسنة » بشفاعة الإنسان للإنسان ليجتلب له نفعاً ،

أو يخلصه من بلاء ، كما قال الحسن ومجاهد ، وقتادة وابن زيد ؛ فالشفاعة الحسنة إعانة على خير يحبه الله ورسوله ؛ من نفع من يستحق النفع ودفع الضر عمن يستحق دفع الضرر عنه . و « الشفاعة السيئة » إعانته على ما يكرهه الله ورسوله ، كالشفاعة التي فيها ظلم الإنسان ، أو منع الإحسان الذي يستحقه . وفسرت الشفاعة الحسنة بالدعاء للمؤمنين ، والسيئة بالدعاء عليهم ، وفسرت الشفاعة الحسنة بالإصلاح بين اثنين ، وكل هذا صحيح . فالشافع زوج المشفوع له إذ المشفوع عنده من الخلق إما أن يعينه على بر وتقوى ، وإما أن يعينه على إثم وعدوان . وكان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أتاه طالب حاجة قال لأصحابه : « اشفعوا تؤجروا ويقضي الله على لسان نبيه ما شاء » .

وتمام الكلام يبين أن الآية — وإن تناولت الظالم الذي ظلم بكفره — فهي أيضاً متناولة مادون ذلك ، وإن قيل فيها : (وَمَا كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ) فقد ثبت في « الصحيح » عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « تعس عبد الدينار ، تعس عبد الدرهم ، تعس عبد القطيفة تعس عبد الخميصة ، تعس وانتكس وإذا شيك فلا انتقش » . وثبت عنه في « الصحيح » أنه قال : « ما من صاحب كنز إلا جعل له كنزه يوم القيامة شجاعاً أقرع يأخذ بلهزمته أنا مالك ، أنا كنزك » . وفي لفظ : « إلا مثل له يوم القيامة شجاعاً أقرع يفر منه وهو يتبعه ، حتى يطوقه في عنقه » ، وقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الآية : (سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا۟ بِهِۦ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ) . وفي حديث آخر : « مثل له يوم القيامة شجاعاً أقرع يتبع صاحبه حيثما ذهب ، وهو يفر منه : هذا مالك الذي كنت تبخل به ،

فإذا رأى أنه لابد له منه ، أدخل يده فى فيه ، فيقضمها كما يقضم الفحل » . وفي رواية : « فلا يزال يتبعه فيلقمه يده فيقضمها ، ثم يلقمه سائر جسده » . وقد قال تعالى في الآية الأخرى : (وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ * يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَٰذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ)

وقد ثبت فى « الصحيح » وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ما من صاحب كنز لا يؤدى زكاته إلا أحمي عليها في نار جهنم ، فيجعل صفائح فيكوى بها جبينه وجنباه حتى يحكم الله بين عباده في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة مما تعدون ، ثم يرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار » . وفى حديث أبي ذر : « بشر الكازين برضف يحمى عليها فى نار جهنم ، فتوضع على حلمة ثدي أحدهم حتى يخرج من نغض كتفيه ، ويوضع على نغض كتفيه ، حتى يخرج من حلمة ثديه ، يتزلزل وتكوى الجباه والجنوب والظهور حتى يلتقي الحر فى أجوافهم» . وهذا كما فى القرآن ، ويدل على أنه بعد دخول النار ، فيكون هذا لمن دخل النار ممن فعل به ذلك أولاً في الموقف . فهذا الظالم لما منع الزكاة يحشر مع أشباهه وماله الذى صار عبداً له من دون الله ، فيعذب به ، وإن لم يكن هذا من أهل الشرك الأكبر الذين يخلدون فى النار . ولهذا قال في آخر الحديث : «ثم يرى سبيله إما إلى الجنة ، وإما إلى النار» . فهذا بعد تعذيبه خمسين ألف سنة مما تعدون ، ثم يدخل الجنة .

وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « الشرك فى هذه الأمة أخفى من دبيب

النمل » قال ابن عباس وأصحابه : كفر دون كفر ، وظلم دون ظلم ، وفسق دون فسق . وكذلك قال أهل السنة كأحمد بن حنبل وغيره ، كما سنذكره ــ إن شاء الله ــ . وقد قال الله تعالى : ﴿ ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَـٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓا۟ إِلَـٰهًا وَٰحِدًا ۖ لَّآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ سُبْحَـٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ . وفى حديث عدي بن حاتم ــ وهو حديث حسن طويل رواه أحمد والترمذى وغيرهما ــ وكان قد قدم على النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو نصراني فسمعه يقرأ هذه الآية ، قال : فقلت له إنا لسنا نعبدهم ؛ قال : « أليس يحرمون ما أحل الله فتحرمونه ، ويحلون ما حرم الله فتحلونه ؟! » قال : فقلت : بلى . قال : « فتلك عبادتهم » . وكذلك قال أبو البختري : أما إنهم لم يصلوا لهم ، ولو أمروهم أن يعبدوهم من دون الله ما أطاعوهم ، ولكن أمروهم فجعلوا حلال الله حرامه وحرامه حلاله ؛ فأطاعوهم فكانت تلك الربوبية .

وقال الربيع بن أنس : قلت لأبى العالية : كيف كانت تلك الربوبية فى بنى إسرائيل ؟ قال : كانت الربوبية أنهم وجدوا فى كتاب الله ما أمروا به ونهوا عنه فقالوا : لن نسبق أحبارنا بشيء ؛ فما أمرونا به ائتمرنا ، وما نهونا عنه انتهينا لقولهم : فاستنصحوا الرجال ، ونبذوا كتاب الله وراء ظهورهم ، فقد بين النبى صلى الله عليه وسلم أن عبادتهم إياهم كانت فى تحليل الحرام وتحريم الحلال ، لا أنهم صلوا لهم ، وصاموا لهم ، ودعوهم من دون الله فهذه عبادة للرجال ، وتلك عبادة للأموال ، وقد بينها النبى صلى الله عليه وسلم ، وقد ذكر الله أن ذلك شرك بقوله : ﴿ لَّآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ سُبْحَـٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ . فهذا من الظلم الذى

يدخل في قوله : (ٱحۡشُرُواْ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ وَأَزۡوَٰجَهُمۡ وَمَا كَانُواْ يَعۡبُدُونَ * مِن دُونِ ٱللَّهِ) .
فإن هؤلاء والذين أمروهم بهذا هم جميعاً معذبون ، وقال: (إِنَّكُمۡ وَمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمۡ لَهَا وَٰرِدُونَ) . وإنما يخرج من هذا من عبد مع كراهته لأن يعبد ويطاع في معصية الله . فهم الذين سبقت لهم الحسنى ، كالمسيح والعزير وغيرهما ، فأولئك (مبعدون) .

وأما من رضي بأن يعبد ويطاع في معصية الله ، فهو مستحق للوعيد ، ولو لم يأمر بذلك ، فكيف إذا أمر ؟! وكذلك من أمر غيره بأن يعبد غير الله ، وهذا من « أزواجهم » فإن « أزواجهم » قد يكونون رؤساء لهم ، وقد يكونون أتباعاً ، وهم أزواج وأشباه لتشابههم في الدين ، وسياق الآية يدل على ذلك ، فإنه سبحانه قال : (ٱحۡشُرُواْ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ وَأَزۡوَٰجَهُمۡ وَمَا كَانُواْ يَعۡبُدُونَ * مِن دُونِ ٱللَّهِ فَٱهۡدُوهُمۡ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡجَحِيمِ) . قال ابن عباس : دلوهم . وقال الضحاك مثله . وقال ابن كيسان : قدموهم . والمعنى : قودوهم كما يقود الهادي لمن يهديه، ولهذا تسمى الأعناق الهوادي ، لأنها تقود سائر البدن ، وتسمى أوائل الوحش الهوادي .

(وَقِفُوهُمۡۖ إِنَّهُم مَّسۡـُٔولُونَ * مَا لَكُمۡ لَا تَنَاصَرُونَ) . أي : كما كنتم تتناصرون في الدنيا على الباطل . (بَلۡ هُمُ ٱلۡيَوۡمَ مُسۡتَسۡلِمُونَ * وَأَقۡبَلَ بَعۡضُهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ يَتَسَآءَلُونَ * قَالُوٓاْ إِنَّكُمۡ كُنتُمۡ تَأۡتُونَنَا عَنِ ٱلۡيَمِينِ * قَالُواْ بَل لَّمۡ تَكُونُواْ مُؤۡمِنِينَ * وَمَا كَانَ لَنَا عَلَيۡكُم مِّن سُلۡطَٰنِۭۖ بَلۡ كُنتُمۡ قَوۡمٗا طَٰغِينَ * فَحَقَّ عَلَيۡنَا قَوۡلُ رَبِّنَآۖ إِنَّا لَذَآئِقُونَ * فَأَغۡوَيۡنَٰكُمۡ إِنَّا كُنَّا غَٰوِينَ * فَإِنَّهُمۡ يَوۡمَئِذٖ فِي ٱلۡعَذَابِ

مُشْتَرِكُونَ * إِنَّا كَذَٰلِكَ نَفْعَلُ بِٱلْمُجْرِمِينَ * إِنَّهُمْ كَانُوٓا۟ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ * وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوٓا۟ ءَالِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍ).

وقال تعالى : (قَالَ ٱدْخُلُوا۟ فِىٓ أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُم مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ فِى ٱلنَّارِ ۖ كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَّعَنَتْ أُخْتَهَا ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱدَّارَكُوا۟ فِيهَا جَمِيعًا قَالَتْ أُخْرَىٰهُمْ لِأُولَىٰهُمْ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا فَـَٔاتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِّنَ ٱلنَّارِ ۖ قَالَ لِكُلٍّ ضِعْفٌ وَلَٰكِن لَّا تَعْلَمُونَ * وَقَالَتْ أُولَىٰهُمْ لِأُخْرَىٰهُمْ فَمَا كَانَ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ).

وقال تعالى : (وَإِذْ يَتَحَآجُّونَ فِى ٱلنَّارِ فَيَقُولُ ٱلضُّعَفَٰٓؤُا۟ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓا۟ إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا نَصِيبًا مِّنَ ٱلنَّارِ * قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓا۟ إِنَّا كُلٌّ فِيهَآ إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ ٱلْعِبَادِ).

وقال تعالى : (وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ ٱلْقَوْلَ يَقُولُ ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ * قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوٓا۟ أَنَحْنُ صَدَدْنَٰكُمْ عَنِ ٱلْهُدَىٰ بَعْدَ إِذْ جَآءَكُم ۖ بَلْ كُنتُم مُّجْرِمِينَ * وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَآ أَن نَّكْفُرَ بِٱللَّهِ وَنَجْعَلَ لَهُۥٓ أَندَادًا ۚ وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ وَجَعَلْنَا ٱلْأَغْلَٰلَ فِىٓ أَعْنَاقِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ هَلْ يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ).

وقوله فى سياق الآية : (إِنَّهُمْ كَانُوٓا۟ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ)

ولا ريب أنها تتناول « الشركين » : الأصغر والأكبر ، وتتناول أيضاً من استكبر عما أمره الله به من طاعته ؛ فإن ذلك من تحقيق قول لا إله إلا الله ؛ فإن الإله هو المستحق للعبادة . فكل ما يعبد به الله فهو من تمام تأله العباد له فمن استكبر عن بعض عبادته سامعاً مطيعاً فى ذلك لغيره ؛ لم يحقق قول : لا إله إلا الله فى هذا المقام .

وهؤلاء الذين اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا ـ حيث أطاعوهم فى تحليل ما حرم الله وتحريم ما أحل الله ، يكونون على وجهين :

(أحدهما) : أن يعلموا أنهم بدلوا دين الله فيتبعونهم على التبديل ، فيعتقدون تحليل ما حرم الله ، وتحريم ما أحل الله اتباعاً لرؤسائهم ، مع علمهم أنهم خالفوا دين الرسل ، ؛ فهذا كفر ، وقد جعله الله ورسوله شركاً ـ وإن لم يكونوا يصلون لهم ويسجدون لهم ـ فكان من اتبع غيره فى خلاف الدين مع علمه أنه خلاف الدين ، واعتقد ما قاله ذلك ، دون ما قاله الله ورسوله ؛ مشركاً مثل هؤلاء .

و(الثانى) : أن يكون اعتقادهم وإيمانهم بتحريم الحلال وتحليل الحرام ثابتاً ، لكنهم أطاعوهم في معصية الله ، كما يفعل المسلم ما يفعله من المعاصي التى يعتقد أنها معاص ؛ فهؤلاء لهم حكم أمثالهم من أهل الذنوب ، كما ثبت فى « الصحيح » عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إنما الطاعة في المعروف » وقال : « على المسلم السمع والطاعة فيما أحب أو كره ما لم يؤمر بمعصية » .

وقال : « لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق » . وقال : « من أمركم بمعصية الله فلا تطيعوه » .

ثم ذلك المحرم للحلال والمحلل للحرام إن كان مجتهداً قصده اتباع الرسول لكن خفي عليه الحق فى نفس الأمر ، وقد اتقى الله ما استطاع ؛ فهذا لا يؤاخذه الله بخطئه ، بل يثيبه على اجتهاده الذي أطاع به ربه . ولكن من علم أن هذا خطأ فيما جاء به الرسول ثم اتبعه على خطئه ، وعدل عن قول الرسول ، فهذا له نصيب من هذا الشرك الذي ذمه الله ، لا سيما إن اتبع فى ذلك هواه ، ونصره باللسان واليد ، مع علمه بأنه مخالف للرسول ؛ فهذا شرك يستحق صاحبه العقوبة عليه .

ولهذا اتفق العلماء على أنه إذا عرف الحق لا يجوز له تقليد أحد فى خلافه ، وإنما تنازعوا في جواز التقليد للقادر على الاستدلال ، وإن كان عاجزاً عن إظهار الحق الذي يعلمه ؛ فهذا يكون كمن عرف أن دين الإسلام حق وهو بين النصارى ، فإذا فعل ما يقدر عليه من الحق ؛ لا يؤاخذ بما عجز عنه ، وهؤلاء كالنجاشي وغيره . وقد أنزل الله في هؤلاء آيات من كتابه كقوله تعالى . (وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَن يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِمْ) . وقوله : (وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ) . وقوله : (وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَىٰ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ) .

وأما إن كان المتبع للمجتهد عاجزاً عن معرفة الحق على التفصيل ، وقد فعل

ما يقدر عليه مثله من الاجتهاد فى التقليد ؛ فهذا لا يؤاخذ إن أخطأ ، كما فى القبلة . وأما إن قلد شخصاً دون نظيره بمجرد هواه ، ونصره بيده ولسانه من غير علم أن معه الحق ؛ فهذا من أهل الجاهلية . وإن كان متبوعه مصيباً ؛ لم يكن عمله صالحاً . وإن كان متبوعه مخطئاً ؛ كان آثماً ، كمن قال فى القرآن برأيه؛ فإن أصاب فقد أخطأ ، وإن أخطأ فليتبوأ مقعده من النار . وهؤلاء من جنس مانع الزكاة الذي تقدم فيه الوعيد ، ومن جنس عبد الدينار والدرهم والقطيفة والخميصة ، فإن ذلك لما أحب المال حباً منعه عن عبادة الله وطاعته ، صار عبداً له . وكذلك هؤلاء ؛ فيكون فيه شرك أصغر ، ولهم من الوعيد بحسب ذلك . وفى الحديث : «إن يسير الرياء شرك» . وهذا مبسوط عند النصوص التى فيها إطلاق الكفر والشرك على كثير من الذنوب .

(والمقصود هنا) أن الظلم المطلق يتناول الكفر ، ولا يختص بالكفر ؛بل يتناول ما دونه أيضاً ، وكل بحسبه كلفظ «الذنب» «والخطيئة» «والمعصية» . فإن هذا يتناول الكفر والفسوق والعصيان ، كما في «الصحيحين» عن عبدالله بن مسعود قال : قلت يارسول الله أي الذنب أعظم ؟ قال : « أن تجعل لله نداً وهو خلقك» . قلت : ثم أي ؟ قال : «ثم أن تقتل ولدك خشية أن يطعم معك ». قلت : ثم أي ؟ قال : « ثم أن تزاني بحليلة جارك» ، فأنزل الله تعالى : (وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا *

إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا * وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ إِلَى ٱللَّهِ مَتَابًا) .

فهذا الوعيد بتمامه على الثلاثة ، ولكل عمل قسط منه ؛ فلو أشرك ولم يقتل ولم يزن ؛ كان عذابه دون ذلك. ولو زنى وقتل ولم يشرك؛ كان له من هذا العذاب نصيب ، كما فى قوله : (وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا) . ولم يذكر: (أبداً) وقد قيل : إن لفظ «التأبيد» لم يجيء إلا الكفر ، وقال الله تعالى :(وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ يَقُولُ يَٰلَيْتَنِى ٱتَّخَذْتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلًا * يَٰوَيْلَتَىٰ لَيْتَنِى لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا * لَّقَدْ أَضَلَّنِى عَنِ ٱلذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَآءَنِى وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِلْإِنسَٰنِ خَذُولًا) . فلا ريب أن هذا يتناول الكافر الذي لم يؤمن بالرسول . وسبب نزول الآية كان فى ذلك ، فإن «الظلم المطلق» يتناول ذلك ويتناول ما دونه بحسبه .

فمن خالّ مخلوقاً فى خلاف أمر الله ورسوله ؛ كان له من هذا الوعيد نصيب، كما قال تعالى: (ٱلْأَخِلَّآءُ يَوْمَئِذٍۭ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا ٱلْمُتَّقِينَ) . وقال تعالى (إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُوا۟ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟ وَرَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ) .
قال الفضيل بن عياض : حدثنا الليث عن مجاهد : هي المودات التى كانت بينهم لغير الله . فإن «المخالة» تحاب وتواد ؛ ولهذا قال : «المرء على دين خليله ، فإن المتحابين يحب أحدهما ما يحب الآخر بحسب الحب ، فإذا اتبع أحدهما صاحبه على محبته ما يبغضه الله ورسوله ؛ نقص من دينهما بحسب ذلك إلى أن ينتهي

إلى الشرك الأكبر ، قال تعالى : (وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ) .

والذين قدموا محبة المال الذي كنزوه ، والمخلوق الذي اتبعوه ، على محبة الله ورسوله ، كان فيهم من الظلم والشرك بحسب ذلك ، فلهذا ألزمهم محبوبهم ، كما في الحديث ، يقول الله تعالى: «أليس عدلا مني أن أولي كل رجل منكم ما كان يتولاه في الدنيا» . وقد ثبت في «الصحيح» يقول : « ليذهب كل قوم إلى ما كانوا يعبدون ؛ فمن كان يعبد الشمس الشمس ، ومن كان يعبد القمر القمر ، ومن كان يعبد الطواغيت الطواغيت ، ويمثل للنصارى المسيح ، ولليهود عزير . فيتبع كل قوم ما كانوا يعبدون ، وتبقى هذه الأمة فيها منافقوها » كما سيأتي هذا الحديث ـ إن شاء الله ـ فهؤلاء «أهل الشرك الأكبر» .

وأما «عبيد المال» الذين كنزوه ، وعبيد الرجال الذين أطاعوهم في معاصي الله فأولئك يعذبون عذاباً دون عذاب أولئك المشركين ؛ إما في عرصات القيامة ، وإما في جهنم ، ومن أحب شيئاً دون الله عذب به . وقال تعالى : (يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنفِقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَـٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَـٰعَةٌ ۗ وَٱلْكَـٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ) . «فالكفر المطلق» هو الظلم المطلق ؛ ولهذا لا شفيع لأهله يوم القيامة كما نفى الشفاعة في هذه الآية ، وفي قوله : (وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْـَٔازِفَةِ إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ كَـٰظِمِينَ ۚ مَا لِلظَّـٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ * يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِى ٱلصُّدُورُ) . وقال : (فَكُبْكِبُوا۟ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ * وَجُنُودُ

إِبۡلِيسَ أَجۡمَعُونَ * قَالُواْ وَهُمۡ فِيهَا يَخۡتَصِمُونَ * تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٍ * إِذۡ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ * وَمَآ أَضَلَّنَآ إِلَّا ٱلۡمُجۡرِمُونَ * فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ * وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٖ * فَلَوۡ أَنَّ لَنَا كَرَّةٗ فَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ) .

وقوله : (إِذۡ نُسَوِّيكُم) لم يريدوا به أنهم جعلوهم مساوين لله من كل وجه : فإن هذا لم يقله أحد من بنى آدم ، ولا نقل عن قوم قط من الكفار أنهم قالوا : إن هذا العالم له خالقان متماثلان ، حتى المجوس القائلين « بالأصلين : النور والظلمة» متفقون على أن « النور » خير يستحق أن يعبد ويحمد ، وأن «الظلمة» شريرة تستحق أن تذم وتلعن ، واختلفوا هل الظلمة محدثة أو قديمة ؟ على قولين ، وبكل حال لم يجعلوها مثل النور من كل وجه .

وكذلك « مشركو العرب » كانوا متفقين على أن أربابهم لم تشارك الله فى خلق السموات والأرض ؛ بل كانوا مقرين بأن الله وحده خلق السموات والأرض وما بينهما ، كما أخبر الله عنهم بذلك فى غير آية كقوله تعالى : (وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۖ فَأَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ * ٱللَّهُ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ لِمَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦ وَيَقۡدِرُ لَهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ * وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ مِنۢ بَعۡدِ مَوۡتِهَا لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۚ قُلِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِۚ بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ) .

وقال تعالى : (وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡعَلِيمُ * ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ مَهۡدٗا وَجَعَلَ لَكُمۡ فِيهَا سُبُلٗا لَّعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ *

وَٱلَّذِى نَزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءًۢ بِقَدَرٍ فَأَنشَرْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا ۚ كَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَ * وَٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَزْوَٰجَ كُلَّهَا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْفُلْكِ وَٱلْأَنْعَٰمِ مَا تَرْكَبُونَ * لِتَسْتَوُۥا۟ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ثُمَّ تَذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا ٱسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا۟ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا وَمَا كُنَّا لَهُۥ مُقْرِنِينَ * وَإِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا لَمُنقَلِبُونَ).

وهذه الصفات من كلام الله تعالى ؛ ليست من تمام جوابهم . وقال تعالى : (قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ * قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ) الآيات .
وقال تعالى (قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ * بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَآءَ وَتَنسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ) .
وكذلك قوله : (ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ * أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ * أَمَّن جَعَلَ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَٰلَهَآ أَنْهَٰرًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَٰسِىَ وَجَعَلَ بَيْنَ ٱلْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ) .
أي : أإله مع الله فعل هذا ؟ وهذا استفهام إنـكار ، وهم مقرون بأنه لم يفعل هذا إله آخر مع الله .

ومن قال من المفسرين إن المراد: هل مع الله إله آخر؟ فقد غلط؛ فإنهم كانوا يجعلون مع الله آلهة أخرى، كما قال تعالى : (أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخْرَىٰ ۚ

قُل لَّآ أَشْهَدُ) . وقال تعالى: (فَمَآ أَغْنَتْ عَنْهُمْ ءَالِهَتُهُمُ ٱلَّتِى يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ) . وقال تعالى عنهم : (أَجَعَلَ ٱلْأَلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ) .

وكانوا معترفين بأن آلهتهم لم تشارك الله في خلق السموات والأرض ، ولا خلق شيء ؛ بل كانوا يتخذونهم شفعاء ووسائط، كما قال تعالى: (وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ) .
وقال عن صاحب يس : (وَمَا لِىَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ * ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ بِضُرٍّ لَّا تُغْنِ عَنِّى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا وَلَا يُنقِذُونِ) .
وقال تعالى : (وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓا۟ إِلَىٰ رَبِّهِمْ ۙ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ) . وقال تعالى : (ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِىٍّ وَلَا شَفِيعٍ ۚ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ) .
وقال : (قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۖ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ * وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ) فنفى عما سواه كل ما يتعلق به المشركون ، فنفى أن يكون لغيره ملك أو قسط من الملك ، أو يكون عوناً لله ولم يبق إلا الشفاعة ؛ فبين أنها لا تنفع إلا لمن أذن له الرب ، كما قال تعالى : (مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ) وقال تعالى عن الملائكة : (وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ) . وقال : (وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ) .

فهذه « الشفاعة » التي يظنها المشركون ؛ هي منتفية يوم القيامة كما نفاها

القرآن . وأما ما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم أنه يكون . فأخبر : « أنه يأتي فيسجد لربه ويحمده لا يبدأ بالشفاعة أولاً . فإذا سجد وحمد ربه بمحامد يفتحها عليه ؛ يقال له : أي محمد ! ارفع رأسك ، وقل تسمع ، وسل تعط ، واشفع تشفع . فيقول : أي رب أمتي ! فيحد له حداً فيدخلهم الجنة » . وكذلك في الثانية وكذلك في الثالثة ، وقال له أبو هريرة : من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة ؟ قال : « من قال : لا إله إلا الله خالصاً من قلبه » . فتلك « الشفاعة » هي لأهل الإخلاص بإذن الله ، ليست لمن أشرك بالله ، ولا تكون إلا بإذن الله . وحقيقته أن الله هو الذي يتفضل على أهل الإخلاص والتوحيد ، فيغفر لهم بواسطة دعاء الشافع الذي أذن له أن يشفع ليكرمه بذلك ، وينال به المقام المحمود الذي يغبطه به الأولون والآخرون صلى الله عليه وسلم ، كما كان في الدنيا يستسقي لهم ويدعو لهم ، وتلك شفاعة منه لهم فكان الله يجيب دعاءه وشفاعته .

وإذا كان كذلك « فالظلم ثلاثة أنواع » : فالظلم الذي هو شرك لا شفاعة فيه . وظلم الناس بعضهم بعضاً لابد فيه من إعطاء المظلوم حقه ؛ لا يسقط حق المظلوم لا بشفاعة ولا غيرها ، ولكن قد يعطى المظلوم من الظالم ، كما قد يغفر لظالم نفسه بالشفاعة . فالظالم المطلق ماله من شفيع مطاع ، وأما الموحد فلم يكن ظالماً مطلقاً ، بل هو موحد مع ظلمه لنفسه . وهذا إنما نفعه في الحقيقة إخلاصه لله ، فبه صار من أهل الشفاعة .

ومقصود القرآن بنفي الشفاعة نفي الشرك ، وهو : أن أحداً لا يعبد إلا الله

ولا يدعو غيره، ولايسأل غيره. ولايتوكل على غيره لا في شفاعة، ولا غيرها؛ فليس له أن يتوكل على أحد في أن يرزقه، وإن كان الله يأتيه برزقه بأسباب.

كذلك ليس له أن يتوكل على غير الله في أن يغفر له ويرحمه في الآخرة، وإن كان الله يغفر له ويرحمه بأسباب من شفاعة وغيرها. فالشفاعة التى نفاها القرآن مطلقاً؛ ما كان فيها شرك وتلك منتفية مطلقاً؛ ولهذا أثبت الشفاعة بإذنه في مواضع، وتلك قد بين الرسول صلى الله عليه وسلم أنها لا تكون إلا لأهل التوحيد والإخلاص، فهي من التوحيد ومستحقها أهل التوحيد.

وأما « الظلم المقيد » فقد يختص بظلم الإنسان نفسه، وظلم الناس بعضهم بعضاً، كقول آدم عليه السلام وحواء: (رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا). وقول موسى: (رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي). وقوله تعالى: (وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ لِذُنُوبِهِمْ). لكن قول آدم وموسى إخبار عن واقع لا عموم فيه، وذلك قد عرف ولله الحمد أنه ليس كفراً.

وأما قوله: (وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ) فهو نكرة فى سياق الشرط، يعم كل ما فيه ظلم الإنسان نفسه؛ وهو إذا أشرك ثم تاب، تاب الله عليه. وقد تقدم أن ظلم الإنسان لنفسه يدخل فيه كل ذنب كبير أو صغير مع الإطلاق، وقال تعالى (ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ). فهذا ظلم لنفسه مقرون بغيره؛ فلا يدخل فيه الشرك الأكبر. وفى « الصحيحين » عن ابن مسعود أنه لما أنزلت هذه الآية: (ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ) شق ذلك على أصحاب النبي

صلى الله عليه وسلم وقالوا : أينا لم يظلم نفسه ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إنما هو الشرك ؛ ألم تسمعوا إلى قول العبد الصالح : (إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ) » .

والذين شق ذلك عليهم ظنوا : أن الظلم المشروط هو ظلم العبد نفسه ، وأنه لا يكون الأمن والاهتداء إلا لمن لم يظلم نفسه ؛ فشق ذلك عليهم ، فبين النبي صلى الله عليه وسلم لهم ما دلهم على أن الشرك ظلم في كتاب الله تعالى . وحينئذ فلا يحصل الأمن والاهتداء إلا لمن لم يلبس إيمانه بهذا الظلم ؛ ومن لم يلبس إيمانه به كان من أهل الأمن والاهتداء . كما كان من أهل الاصطفاء فى قوله : (ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا .. إلى قوله : جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا) . وهذا لا ينفي أن يؤاخذ أحدهم بظلم نفسه إذا لم يتب ، كما قال تعالى (فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ * وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ) . وقال تعالى : (مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ) .

وقد سأل أبو بكر النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال : يا رسول الله ! وأينا لم يعمل سوءاً ؟ فقال : « يا أبا بكر ! ألست تنصب ، ألست تحزن ، ألست تصيبك اللأواء ؟ فذلك ما تجزون به » فبين أن المؤمن الذي إذا تاب دخل الجنة ، قد يجزى بسيئاته فى الدنيا بالمصائب التى تصيبه ، كما في « الصحيحين » عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « مثل المؤمن كمثل الخامة من الزرع تفيئها الرياح، تقومها تارة وتميلها أخرى، ومثل المنافق كمثل شجرة الأرز لا تزال ثابتة

على أصلها حتى يكون انجعافها مرة واحدة » . وفى « الصحيحين» عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ما يصيب المؤمن من وصب ولا نصب ، ولا هم ولا حزن ولا غم ولا أذى ، حتى الشوكة يشاكها ، إلا كفر الله بها من خطاياه » ، وفي حديث سعد بن أبي وقاص ، قلت : يارسول الله ! أي الناس أشد بلاء ؟ قال: «الأنبياء ، ثم الصالحون، ثم الأمثل فالأمثل ؛ يبتلى الرجل على حسب دينه ، فإن كان فى دينه صلابة ، زيد فى بلائه ، وإن كان في دينه رقة ؛ خفف عنه ولا يزال البلاء بالمؤمن حتى يمشي على الأرض وليس عليه خطيئة » رواه أحمد والترمذي وغيرهما . وقال : « المرض حطة يحط الخطايا عن صاحبه ، كما تحط الشجرة اليابسة ورقها » والأحاديث فى هذا الباب كثيرة .

فمن سلم من أجناس الظلم الثلاثة ؛ كان له الأمن التام ، والاهتداء التام . ومن لم يسلم من ظلمه نفسه ؛ كان له الأمن والاهتداء مطلقاً ، بمعنى أنه لا بد أن يدخل الجنة كما وعد بذلك فى الآية الأخرى ، وقد هداه إلى الصراط المستقيم الذي تكون عاقبته فيه إلى الجنة ، ويحصل له من نقص الأمن والاهتداء بحسب ما نقص من إيمانه بظلمه نفسه . وليس مراد النبى صلى الله عليه وسلم بقوله « إنما هو الشرك » أن من لم يشرك الشرك الأكبر ، يكون له الأمن التام ، والاهتداء التام . فإن أحاديثه الكثيرة مع نصوص القرآن تبين أن أهل الكبائر معرضون للخوف ، لم يحصل لهم الأمن التام ولا الاهتداء التام الذي يكونون به مهتدين إلى الصراط المستقيم ، صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين من غير عذاب يحصل لهم ؛ بل معهم أصل الاهتداء إلى

هذا الصراط ، ومعهم أصل نعمةالله عليهم ، ولا بد لهم من دخول الجنة . وقول النبي صلى الله عليه وسلم « إنما هو الشرك » إن أراد به الشرك الأكبر ، فمقصوده أن من لم يكن من أهله ، فهو آمن مما وعد به المشركون من عذاب الدنيا والآخرة وهو مهتد إلى ذلك . وإن كان مراده جنس الشرك ؛ فيقال : ظلم العبد نفسه كبخله لحب المال ببعض الواجب ؛ هو شرك أصغر ، وحبه ما يبغضه الله حتى يكون يقدم هواه على محبة الله شرك أصغر ، ونحو ذلك . فهذا صاحبه قدفاته من الأمن والاهتداء بحسبه ، ولهذا كان السلف يدخلون الذنوب فى هذا الظلم بهذا الاعتبار .

فصــــــل

ومن هذا الباب لفظ «الصلاح»، و«الفساد»: فإذا أطلق الصلاح تناول جميع الخير وكذلك الفساد يتناول جميع الشر ، كما تقدم فى اسم الصالح ، وكذلك اسم المصلح والمفسد ، قال تعالى في قصة موسى : ﴿ أَتُرِيدُ أَن تَقْتُلَنِي كَمَا قَتَلْتَ نَفْسًا بِالْأَمْسِ إِن تُرِيدُ إِلَّا أَن تَكُونَ جَبَّارًا فِي الْأَرْضِ وَمَا تُرِيدُ أَن تَكُونَ مِنَ الْمُصْلِحِينَ ﴾ ، ﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ ﴾ وقال تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ * أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴾ .

والضمير عائد على المنافقين فى قوله : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ وهذا مطلق يتناول من كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، ومن سيكون بعدهم ؛ ولهذا قال سلمان الفارسي : إنه عني بهذه الآية قوماً لم يكونوا خلقوا حين نزولها ، وكذا قال السدي عن أشياخه : الفساد الكفر والمعاصي . وعن مجـاهد : ترك امتثال الأوامر واجتناب النواهي . والقولان معناهما واحد . وعن ابن عباس : الكفر . وهذا معنى قول من قال : النفاق الذي صافوا به الكفار وأطلعوهم على أسرار المؤمنين . وعن أبي العالية ومقاتل : العمل بالمعاصي . وهذا أيضاً عام كالأولين .

وقولهم : (إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ) فسر بإنكار ما أقروا به ، أي : إنا إنما نفعل ما أمرنا به الرسول . وفسر : بأن الذي نفعله صلاح ، ونقصد به الصلاح وكلا القولين يروى عن ابن عباس ، وكلاهما حق ، فإنهم يقولون هذا وهذا ، يقولون الأول لمن لم يطلع على بواطنهم ، ويقولون الثاني لأنفسهم ولمن اطلع على بواطنهم . لكن الثاني يتناول الأول ؛ فإن من جملة أفعالهم إسرار خلاف ما يظهرون ، وهم يرون هذا صلاحا قال مجاهد : أرادوا أن مصافاة الكفار صلاح لافساد . وعن السدي : إن فعلنا هذا هو الصلاح ، وتصديق محمدفساد وقيل : أرادوا أن هذا صلاح فى الدنيا ، فإن الدولة إن كانت للنبي صلى الله عليه وسلم ؛ فقد أمنوا بمتابعته ، وإن كانت للكفار ؛ فقد أمنوهم بمصافاتهم .

ولأجل القولين قيل فى قوله : (أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ) أي لا يشعرون أن ما فعلوه فساد لا صلاح . وقيل : لا يشعرون أن الله يطلع نبيه على فسادهم . والقول الأول يتناول الثاني ؛ فهو المراد ، كما يدل عليه لفظ الآية . وقال تعالى (إِنَّ وَلِـِّۧيَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ ۖ وَهُوَ يَتَوَلَّى ٱلصَّٰلِحِينَ) وقال (قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ) وقول يوسف (تَوَفَّنِى مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِى بِٱلصَّٰلِحِينَ) .

وقد يقرن أحدهما بما هو أخص منه ، كقوله : (وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ) قيل: بالكفر ، وقيل: بالظلم ؛ وكلاهما صحيح وقال تعالى : (تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا

فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا) وقد تقدم قوله تعالى : (إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَآئِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَآءَهُمْ وَيَسْتَحْيِۦ نِسَآءَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ) . وقال تعالى : (مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا) وقتل النفس الأول من جملة الفساد ، لكن الحق فى القتل لولي المقتول ، وفى الردة والمحاربة والزنا ؛ الحق فيها لعموم الناس ؛ ولهذا يقال : هو حق لله ، ولهذا لا يعفى عن هذا ، كما يعفى عن الأول لأن فساده عام ، قال تعالى (إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسْعَوْنَ فِي ٱلْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوْ يُصَلَّبُوٓاْ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَٰفٍ) الآية . قيل : سبب نزول هذه الآية العرنيون الذين ارتدوا وقتلوا وأخذوا المال . وقيل : سببه ناس معاهدون نقضوا العهد وحاربوا . وقيل : المشركون ؛ فقد قرن بالمرتدين المحاربين وناقضي العهد المحاربين وبالمشركين المحاربين . وجمهور السلف والخلف على أنها تتناول قطاع الطريق من المسلمين ، والآية تتناول ذلك كله ؛ ولهذا كان من تاب قبل القدرة عليه من جميع هؤلاء ، فإنه يسقط عنه حق الله تعالى .

وكذلك قرن « الصلاح والإصلاح بالإيمان » فى مواضع كثيرة ، كقوله تعالى : (إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ) . (فَمَنْ ءَامَنَ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) . ومعلوم أن الإيمان أفضل الإصلاح ، وأفضل العمل الصالح ، كما جاء فى الحديث الصحيح أنه قيل : يا رسول الله ! أي الأعمال أفضل ؟ قال : « إيمان بالله » . وقال تعالى : (وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ

صَٰلِحًا ثُمَّ ٱهۡتَدَىٰ) . وقال : (إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ) .
وقال : (إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمۡ حَسَنَٰتٍ) . وقال في القذف : (إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ وَأَصۡلَحُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ) . وقال في السارق : (فَمَن تَابَ مِنۢ بَعۡدِ ظُلۡمِهِۦ وَأَصۡلَحَ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَتُوبُ عَلَيۡهِ) . وقال : (وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ فَـَٔاذُوهُمَاۖ فَإِن تَابَا وَأَصۡلَحَا فَأَعۡرِضُواْ عَنۡهُمَآ) . ولهذا شرط الفقهاء في أحد قوليهم في قبول شهادة القاذف أن يصلح ، وقدروا ذلك بسنة ، كما فعل عمر بصبيغ بن عسل لما أجله سنة ، وبذلك أخذ أحمد في توبة الداعي إلى البدعة أنه يؤجل سنة ، كما أجل عمر صبيغ بن عسل .

فصـــــل

فإن قيل : ما ذكر من تنوع دلالة اللفظ بالإطلاق والتقييد فى كلام الله ورسوله ، وكلام كل أحد ؛ بين ظاهر لا يمكن دفعه ؛ لكن نقول : دلالة لفظ الإيمان على الأعمال مجاز ؛ فقوله صلى الله عليه وسلم :« الإيمان بضع وستون أو بضع وسبعون شعبة ؛ أعلاها قول لا إله إلا الله ، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق » مجاز . وقوله : « الإيمان : أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله » ... إلى آخره ؛ حقيقة . وهذا عمدة المرجئة ، والجهمية ، والكرامية ، وكل من لم يدخل الأعمال فى اسم الإيمان .

ونحن نجيب بجوابين : « أحدهما » : كلام عام فى لفظ (الحقيقة ، والمجاز) . «والثانى» : ما يختص بهذا الموضع . فبتقدير أن يكون أحدهما مجازاً ؛ ما هو الحقيقة من ذلك من المجاز ؟ هل الحقيقة هو المطلق ، أو المقيد ، أو كلاهما حقيقة حتى يعرف أن لفظ الإيمان إذا أطلق على ماذا يحمل ؟ .

فيقال أولاً : تقسيم الألفاظ الدالة على معانيها إلى « حقيقة ، ومجاز » ، وتقسيم دلالتها أو المعانى المدلول عليها ، إن استعمل لفظ الحقيقة والمجاز فى المدلول أو فى الدلالة ؛ فإن هذا كله قد يقع فى كلام المتأخرين . ولكن المشهور

أن الحقيقة والمجاز من عوارض الألفاظ ، وبكل حال فهذا التقسيم هو اصطلاح حادث بعد انقضاء القرون الثلاثة ، لم يتكلم به **أحد** من الصحابة **ولا** التابعين لهم بإحسان ، ولا أحد من الأئمة المشهورين في العلم ، كمالك والثوري والأوزاعي وأبي حنيفة والشافعي بل ولا تكلم به أئمة اللغة والنحو ، كالخليل وسيبويه وأبي عمرو بن العلاء ونحوهم .

وأول من عرف أنه تكلم بلفظ «المجاز» أبو عبيدة معمر بن المثنى فى كتابه . ولكن لم يعن بالمجاز ما هو قسيم الحقيقة . وإنما عنى بمجاز الآية ما يعبر به عن الآية ؛ ولهذا قال من قال من الأصوليين ــ كأبي الحسين البصري وأمثاله ــ إنها تعرف الحقيقة من المجاز بطرق منها : نص أهل اللغة على ذلك بأن يقولوا : هذا حقيقة ، وهذا مجاز ، فقد تكلم بلا علم ، فإنه ظن أن أهل اللغة قالوا هذا ، ولم يقل ذلك أحد من أهل اللغة ، ولا من سلف الأمة وعلمائها ، وإنما هذا اصطلاح حادث ،والغالب أنه كان من جهة المعتزلة ونحوهم من المتكلمين ، فإنه لم يوجد هذا فى كلام أحد من أهل الفقه والأصول والتفسير والحديث ونحوهم من السلف .

وهذا الشافعي هو أول من جرد الكلام فى « أصول الفقه » لم يقسم هذا التقسيم » ، ولا تكلم بلفظ « الحقيقة والمجاز » . وكذلك محمد بن الحسن له فى المسائل المبنية على العربية كلام معروف فى « الجامع الكبير » وغيره ؛ ولم يتكلم بلفظ الحقيقة والمجاز . وكذلك سائر الأئمة لم يوجد

لفظ المجاز فى كلام أحد منهم إلا فى كلام أحمد بن حنبل ؛ فإنه قال فى كتاب الرد على الجهمية فى قوله :(إنا ، ونحن) ونحو ذلك فى القرآن : هذا من مجاز اللغة ، يقول الرجل : إنا سنعطيك . إنا سنفعل ؛ فذكر أن هذا مجاز اللغة .

وبهذا احتج على مذهبه من أصحابه من قال : إن فى «القرآن» مجازاً ، كالقاضي أبي يعلى ، وابن عقيل ، وأبى الخطاب وغيرهم . وآخرون من أصحابه منعوا أن يكون فى القرآن مجاز ، كأبي الحسن الخرزى . وأبى عبدالله بن حامد . وأبي الفضل التميمي بن أبي الحسن التميمي ، وكذلك منع أن يكون فى القرآن مجاز ، محمد بن خويز منداد ، وغيره من المالكية ، ومنع منه داود بن على ، وابنه أبو بكر ، ومنذر بن سعيد البلوطي وصنف فيه مصنفاً .

وحكى بعض الناس عن أحمد فى ذلك روايتين . وأما سائر الأئمة فلم يقل أحد منهم ، ولا من قدماء أصحاب أحمد : إن فى القرآن مجازاً ، لا مالك ولا الشافعي ولا أبو حنيفة ، فإن تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز . إنما اشتهر فى المائة الرابعة ، وظهرت أوائله فى المائة الثالثة ، وما علمته موجوداً فى المائة الثانية ، اللهم إلا أن يكون فى أواخرها ، والذين أنكروا أن يكون أحمد وغيره نطقوا بهذا التقسيم . قالوا : إن معنى قول أحمد : من مجاز اللغة . أى : مما يجوز فى اللغة أن يقول الواحد العظيم الذي له أعوان : نحن فعلنا كذا ونفعل كذا ، ونحو ذلك . قالوا : ولم يرد أحمد بذلك أن اللفظ استعمل فى غير ما وضع له.

وقد أنكر طائفة أن يكون في اللغة مجاز ، لا فى القرآن ولا غيره ، كأبي

إسحاق الإسفرائيني . وقال المنازعون له : النزاع معه لفظي ، فإنه إذا سلم أن في اللغة لفظاً مستعملاً فى غير ما وضع له لا يدل على معناه إلا بقرينة ؛ فهذا هو المجاز وإن لم يسمه مجازاً . فيقول من ينصره : إن الذين قسموا اللفظ : حقيقة ، ومجازاً قالوا : «الحقيقة» هو اللفظ المستعمل فيما وضع له . «والمجاز» هو اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له كلفظ الأسد والحمار ، إذا أريد بهما البهيمة،أو أريد بهما الشجاع والبليد . وهذا التقسيم والتحديد يستلزم أن يكون اللفظ قد وضع أولا لمعنى ، ثم بعد ذلك قد يستعمل فى موضوعه ، وقد يستعمل فى غير موضوعه ؛ ولهذا كان المشهور عند أهل التقسيم أن كل مجاز فلا بد لهمن حقيقة وليس لكل حقيقة مجاز ؟ فاعترض عليهم بعض متأخريهم وقال : اللفظ الموضوع قبل الاستعمال لا حقيقة ولا مجاز ، فإذا استعمل فى غير موضوعه ، فهو مجاز لا حقيقة له .

وهذا كله إنما يصح لو علم أن الألفاظ العربية وضعت أولا لمعان ، ثم بعد ذلك استعملت فيها ؛ فيكون لها وضع متقدم على الاستعمال . وهذا إنما صح على قول من يجعل اللغات اصطلاحية ، فيدعي أن قوما من العقلاء اجتمعوا واصطلحوا على أن يسموا هذا بكذا ، وهذا بكذا ، ويجعل هذا عاماً في جميع اللغات . وهذا القول لا نعرف أحداً من المسلمين قاله قبل أبى هاشم بن الجبائي؛ فإنه وأبا الحسن الأشعري كلاهما قرأ على أبي على الجبائي ، لكن الأشعري رجع عن مذهب المعتزلة ، وخالفهم فى القدر والوعيد ، وفى الأسماء والأحكام ، وفى

صفات الله تعالى ، وبين من تناقضهم وفساد قولهم ما هو معروف عنه .فتنازع الأشعري وأبو هاشم فى مبدأ اللغات ؛ فقال أبو هاشم : هي اصطلاحية ، وقال الأشعري : هي توقيفية . ثم خاض الناس بعدهما فى هذه المسألة ؛ فقال آخرون : بعضها توقيفي ، وبعضها اصطلاحي ، وقال فريق رابع بالوقف .

والمقصود هنا أنه لا يمكن أحداً أن ينقل عن العرب ، بل ولا عن أمة من الأمم أنه اجتمع جماعة فوضعوا جميع هذه الأسماء الموجودة في اللغة ، ثم استعملوها بعد الوضع ، وإنما المعروف المنقول بالتواتر استعمال هذه الألفاظ فيما عنوه بها من المعاني ، فإن ادعى مدع أنه يعلم وضعاً يتقدم ذلك ، فهو مبطل ، فإن هذا لم ينقله أحد من الناس . ولا يقال : نحن نعلم ذلك بالدليل ؛ فإنه إن لم يكن اصطلاح متقدم ، لم يمكن الاستعمال .

قيل : ليس الأمر كذلك ؛ بل نحن نجد أن الله يلهم الحيوان من الأصوات ما به يعرف بعضها مراد بعض ، وقد سمي ذلك منطقاً وقولاً فى قول سليمان : (عُلِّمْنَا مَنطِقَ ٱلطَّيْرِ) . وفي قوله : (قَالَتْ نَمْلَةٌ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا۟ مَسَـٰكِنَكُمْ) وفي قوله : (يَـٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ) . وكذلك الآدميون ؛ فالمولود إذا ظهر منه التمييز ، سمع أبويه أو من يربيه ينطق باللفظ ، ويشير إلى المعنى ، فصار يفهم أن ذلك اللفظ يستعمل فى ذلك المعنى ، أى : أراد المتكلم به ذلك المعنى ، ثم هذا يسمع لفظاً بعد لفظ حتى يعرف لغة القوم الذين نشأ بينهم من غير أن يكونوا قد اصطلحوا معه على وضع متقدم ؛ بل ولا أوقفوه على معاني الأسماء ،

وإن كان أحياناً قد يسأل عن مسمى بعض الأشياء فيوقف عليها ، كما يترجم للرجل اللغة التي لا يعرفها فيوقف على معاني ألفاظها ، وإن باشر أهلها مدة علم ذلك بدون توقيف من أحدهم .

نعم قد يضع الناس الاسم لما يحدث مما لم يكن من قبلهم يعرفه فيسميه ، كما يولد لأحدهم ولد فيسميه اسماً إما منقولاً وإما مرتجلاً ، وقد يكون المسمى واحداً لم يصطلح مع غيره ، وقد يستوون فيما يسمونه . وكذلك قد يحدث للرجل آلة من صناعة ، أو يصنف كتابا ، أو يبنى مدينة ونحو ذلك ، فيسمى ذلك باسم لأنه ليس من الأجناس المعروفة حتى يكون له اسم في اللغة العامة . وقد قال الله (ٱلرَّحْمَٰنُ * عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ * خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ * عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ) . و (قَالُوٓا۟ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَىْءٍ) . وقال : (ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ * وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ) . فهو سبحانه يلهم الإنسان المنطق ، كما يلهم غيره .

وهو سبحانه إذا كان قد علم آدم الأسماء كلها ، وعرض المسميات على الملائكة ، كما أخبر بذلك في كتابه فنحن نعلم أنه لم يعلم آدم جميع اللغات التي يتكلم بها جميع الناس إلى يوم القيامة ، وأن تلك اللغات اتصلت إلى أولاده ، فلا يتكلمون إلا بها فإن دعوى هذا كذب ظاهر ، فإن آدم عليه السلام إنما ينقل عنه بنوه ، وقد أغرق الله عام الطوفان جميع ذريته إلا من في السفينة ، وأهل السفينة انقطعت ذريتهم إلا أولاد نوح ، ولم يكونوا يتكلمون بجميع ما تكلمت به الأمم بعدهم . فإن «اللغة الواحدة» كالفارسية ، والعربية ، والرومية والتركية ، فيها من الاختلاف والأنواع ما لا يحصيه إلا الله ، والعرب أنفسهم

لكل قوم لغات لا يفهمها غيرهم، فكيف يتصور أن ينقل هذا جميعه عن أولئك الذين كانوا في السفينة، وأولئك جميعهم لم يكن لهم نسل، وإنما النسل لنوح وجميع الناس من أولاده وهم ثلاثة: سام وحام ويافث، كما قال الله تعالى: (وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُۥ هُمُ ٱلْبَاقِينَ). فلم يجعل باقياً إلا ذريته، وكما روى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم: « أن أولاده ثلاثة ». رواه أحمد وغيره.

ومعلوم أن الثلاثة لا يمكن أن ينطقوا بهذا كله، ويمتنع نقل ذلك عنهم؛ فإن الذين يعرفون هذه اللغة لا يعرفون هذه، وإذا كان الناقل ثلاثة؛ فهم قد علموا أولادهم، وأولادهم علموا أولادهم، ولو كان كذلك لاتصلت. ونحن نجد بني الأب الواحد يتكلم كل قبيلة منهم بلغة لا تعرفها الأخرى والأب واحد لا يقال: إنه علم أحد ابنيه لغة وابنه الآخر لغة؛ فإن الأب قد لا يكون له إلا ابنان، واللغات في أولاده أضعاف ذلك.

والذي أجرى الله عليه عادة بني آدم إنهم إنما يعلمون أولادهم لغتهم التي يخاطبونهم بها أو يخاطبهم بها غيرهم، فأما لغات لم يخلق الله من يتكلم بها فلا يعلمونها أولادهم. وأيضاً فإنه يوجد بنو آدم يتكلمون بألفاظ ما سمعوها قط من غيرهم. والعلماء من المفسرين وغيرهم لهم في الأسماء التي علمها الله آدم قولان معروفان عن السلف.

(أحدهما): أنه إنما علمه أسماء من يعقل، واحتجوا بقوله: (ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ). قالوا: وهذا الضمير لا يكون إلا لمن يعقل، وما لا يعقل، يقال

فيها : عرضها . ولهذا قال أبو العالية : علمه أسماء الملائكة ، لأنه لم يكن حينئذ من يعقل إلا الملائكة ؛ ولا كان إبليس قد انفصل عن الملائكة ، ولا كان له ذرية . وقال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم : علمه أسماء ذريته ، وهذا يناسب الحديث الذي رواه الترمذي وصححه عن النبي صلى الله عليه وسلم : « إن آدم سأل ربه أن يريه صور الأنبياء من ذريته ؛ فرآهم فرأى فيهم من يبص . فقال : يارب من هذا ؟ قال : ابنك داود » . فيكون قد أراه صور ذريته ؛ أو بعضهم وأسماءهم ، وهذه أسماء أعلام لا أجناس .

(والثاني) : أن الله علمه أسماء كل شيء ، وهذا هو قول الأكثرين ، كابن عباس وأصحابه ؛ قال ابن عباس : علمه حتى الفسوة والفسية والقصعة والقصيعة أراد أسماء الأعراض والأعيان مكبرها ومصغرها . والدليل على ذلك ماثبت فى « الصحيحين » عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال فى حديث الشفاعة : « إن الناس يقولون : يا آدم أنت أبو البشر ، خلقك الله بيده ، ونفخ فيك من روحه وعلمك أسماء كل شيء » . وأيضاً قوله : « الأسماء كلها » لفظ عام مؤكد ؛ فلا يجوز تخصيصه بالدعوى . وقوله : (ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ) ؛ لأنه اجتمع من يعقل ومن لا يعقل ، فغلب من يعقل . كما قال : (فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ) . قال عكرمة : علمه أسماء الأجناس دون أنواعها ، كقولك : إنسان وجن وملك وطائر . وقال مقاتل ، وابن السائب ، وابن قتيبة : علمه أسماء ما خلق في الأرض من الدواب والهوام والطير .

ومما يدل على أن هذه اللغات ليست متلقاة عن آدم ؛ أن أكثر اللغات ناقصة عن اللغة العربية ، ليس عندهم أسماء خاصة للأولاد والبيوت والأصوات وغير ذلك مما يضاف إلى الحيوان ؛ بل إنما يستعملون في ذلك الإضافة . فلو كان آدم عليه السلام علمه الجميع لعلمها متناسبة ، وأيضاً فكل أمة ليس لها كتاب ليس في لغتها أيام الأسبوع ، وإنما يوجد في لغتها اسم اليوم والشهر والسنة ؛ لأن ذلك عرف بالحس والعقل ؛ فوضعت له الأمم الأسماء ؛ لأن التعبير يتبع التصور وأما الأسبوع فلم يعرف إلا بالسمع ، لم يعرف أن الله خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام ثم استوى على العرش إلا بأخبار الأنبياء الذين شرع لهم أن يجتمعوا في الأسبوع يوماً يعبدون الله فيه ويحفظون به الأسبوع الأول الذي بدأ الله فيه خلق هذا العالم ؛ ففي لغة العرب والعبرانيين ومن تلقى عنهم أيام الأسبوع ؛ بخلاف الترك ونحوهم ؛ فإنه ليس في لغتهم أيام الأسبوع ، لأنهم لم يعرفوا ذلك ، فلم يعبروا عنه .

فعلم أن الله ألهم النوع الإنساني أن يعبر عما يريده ويتصوره بلفظه ، وأن أول من علم ذلك أبوهم آدم ، وهم علموا كما علم وإن اختلفت اللغات . وقد أوحى الله إلى موسى بالعبرانية ، وإلى محمد بالعربية ؛ والجميع كلام الله ، وقد بين الله بذلك ما أراد من خلقه وأمره ، وإن كانت هذه اللغة ليست الأخرى ، مع أن العبرانية من أقرب اللغات إلى العربية ، حتى إنها أقرب إليها من لغة بعض العجم إلى بعض .

فبالجملة نحن ليس غرضنا إقامة الدليل على عدم ذلك ؛ بل يكفينا أن يقال :

هذا غير معلوم وجوده ، بل الإلهـــام كاف فى النطق باللغات من غير مواضعة متقدمة ؛ وإذا سمى هذا توقيفاً ؛ فليسم توقيفاً ، وحينئذ فمن ادعى وضعاً متقدماً على استعمال جميع الأجناس ؛ فقد قال ما لا علم له به . وإنمـــا المعلوم بلا ريب هو الاستعمال . ثم هؤلاء يقولون : تتميز الحقيقة من المجاز بالاكتفاء باللفظ ، فإذا دل اللفظ بمجرده فهـــو حقيقة ، وإذا لم يدل إلا مع القرينة ؛ فهو مجاز ، وهذا أمر متعلق باستعمال اللفظ في المعنى لا بوضع متقدم .

ثم يقال (ثانياً) : هذا التقسيم لا حقيقة له ؛ وليس لمن فرق بينهما حد صحيـح يميز به بين هذا وهذا ، فعلم أن هذا التقسيم باطل ، وهو تقسيم من لم يتصور ما يقول ، بل يتـكلم بلا عـلم ؛ فهم مبتدعة فى الشرع ، مخالفون للعقل وذلك أنهم قالوا : « الحقيقة » : اللفظ المستعمل فيما وضع له . و « المجاز » : هو المستعمل فى غير ما وضع له ؛ فاحتاجوا إلى إثبات الوضع السابق على الاستعمال وهذا يتعذر . ثم يقسمون الحقيقة إلى لغـوية ، وعرفية ، وأكثرهم يقسمها إلى ثلاث : لغوية ، وشرعية ، وعرفية .

«فالحقيقة العرفية» : هي ما صار اللفظ دالاً فيها على المعنى بالعرف لا باللغة ، وذلك المعنى يكون تارة أعم من اللغوي ، وتارة أخص ، وتارة يكون مبايناً له لكن بينهما علاقة استعمل لأجلها . فالأول : مثل لفظ « الرقبة » و « الرأس » ونحوها ، كان يستعمل فى العضو المخصوص ، ثم صار يستعمل فى جميع البدن . والثاني مثل لفظ « الدابة » ونحـــوها ، كان يستعمل فى كل ما دب ، ثم صار

يستعمل فى عرف بعض النـاس فى ذوات الأربع ، وفى عرف بعض الناس فى الفرس ، وفى عرف بعضهم فى الحمار . والثالث مثل لفظ « الغائط » و « الظعينة» و « الراوية » و « المزادة » ؛ فإن الغائط فى اللغـة هو المـكان المنخفض من الأرض ، فلما كانوا ينتابونه لقضاء حوائجهم سموا ما يخرج من الإنسان باسم محله والظعينة اسم الدابة ، ثم سموا المرأة التى تركبها باسمها ، ونظائر ذلك .

و « المقصود » أن هذه الحقيقة العرفية لم تصر حقيقة لجماعة تواطئوا على نقلها ولـكن تـكلم بها بعض الناس وأراد بها ذلك المعنى العرفي ، ثم شاع الاستعمال فصارت حقيقة عرفية بهذا الاستعمال ، ولهذا زاد من زاد منهم فى حد الحقيقة فى اللغة التى بها التخاطب ، ثم هم يعلمون ، ويقولون : إنه قد يغلب الاستعمال على بعض الألفاظ ، فيصير المعنى العرفي أشهر فيه ، ولا يدل عند الإطلاق إلا عليه فتصير الحقيقة العرفية ناسخة للحقيقة اللغوية . واللفظ مستعمل فى هذا الاستعمال الحادث للعرفي ، وهو حقيقة من غير أن يكون لما استعمل فيه ذلك تقدم وضع فعلم أن تفسير الحقيقة بهذا لا يصح .

وإن قالوا : نعني بما وضع له ما استعملت فيه أولاً ؛ فيقال : من أين يعـلم أن هذه الألفاظ التى كانت العرب تتخاطب بها عند نزول القرآن وقبله ، لم تستعمل قبل ذلك فى معنى شيء آخر . وإذا لم يعلموا هذا النفى ؛ فلا يعلم أنهـا حقيقة ، وهذا خلاف ما اتفقوا عليه . وأيضاً فيلزم من هذا ألا يقطع بشيء من الألفاظ أنه حقيقة ، وهذا لا يقوله عاقل .

ثم هؤلاء الذين يقولون هذا ، نجد أحدهم يأتي الى ألفـاظ لم يعلم أنها استعملت إلا مقيدة ، فينطق بها مجردة عن جميع القيود ، ثم يدعي أن ذلك هو حقيقتها من غير أن يعلم أنها نطق بها مجردة ، ولا وضعت مجردة ، مثل أن يقول حقيقة العين هو العضو المبصر ، ثم سميت به عين الشمس ، والعين النابعة، وعين الذهب؛ المشابهة. لكن أكثرهم يقولون : إن هذا من باب المشترك، لا من باب الحقيقة والمجاز؛ فيمثل بغيره ، مثل لفظ الرأس. يقولون : هو حقيقة فى رأس الإنسان. ثم قالوا : رأس الدرب لأوله ، ورأس العين لمنبعها، ورأس القوم لسيدهم ورأس الأمر لأوله ، ورأس الشهر ، ورأس الحول ، وأمثال ذلك على طريق المجاز . وهم لا يجدون قط أن لفظ الرأس استعمل مجرداً ؛ بل يجدون أنه استعمل بالقيود فى رأس الإنسان . كقوله تعالى : (وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ) ونحوه ، وهذا القيد يمنع أن تدخل فيه تلك المعانى .

فإذا قيل : رأس العين ، ورأس الدرب ، ورأس الناس ، ورأس الأمر ؛ فهذا المقيد غير ذاك المقيد الدال ، ومجموع اللفظ الدال هنا غير مجموع اللفظ الدال هناك ؛ لكن اشتركا فى بعض اللفظ كاشتراك كل الأسماء المعرفة فى لام التعريف ، ولو قدر أن الناطق باللغة نطق بلفظ رأس الإنسان أولا ، لأن الإنسان يتصور رأسه قبل غيره ، والتعبير أولا هو عما يتصور أولا ، فالنطق بهذا المضاف أولا ، لا يمنع أن ينطق به مضافا إلى غيره ثانياً ، ولا يكون هذا من المجاز كما فى سائر المضافات ، فإذا قيل : ابن آدم أولا ؛ لم يكن قولنا : ابن

الفرس ، وابن الحمار مجازاً ، وكذلك إذا قيل : بنت الإنسان ؛ لم يكن قولنا : بنت الفرس مجازاً . وكذلك إذا قيل : رأس الإنسان أولا لم يكن قولنا : رأس الفرس مجازاً ، وكذلك فى سائر المضافات إذا قيل : يده أو رجله .

فإذا قيل : هو حقيقة فيما اضيف إلى الحيوان ؛ قيل : ليس جعل هذا هو الحقيقة بأولى من أن يجعل ما أضيف إلى الإنسان رأس ، ثم قد يضاف إلى مالا يتصوره أكثر الناس من الحيوانات الصغار التى لم تخطر ببال عامة الناطقين باللغة . فإذا قيل : إنه حقيقة فى هذا ، فلماذا لا يكون حقيقة فى رأس الجبل والطريق والعين ؟! وكذلك سائر ما يضاف إلى الإنسان من أعضائه ، وأولاده ، ومساكنه ؛ يضاف مثله إلى غيره ويضاف ذلك إلى الجمادات ؛ فيقال : رأس الجبل ورأس العين ، وخطم الجبل أى أنفه وفم الوادي ، وبطن الوادي ،وظهر الجبل ، وبطن الأرض وظهرها ، ويستعمل مع الألف وهو لفظ الظاهر والباطن فى أمور كثيرة ، والمعنى فى الجميع أن الظاهر لما ظهر فتبين ، والباطن لما بطن فخفى . وسمى ظهر الإنسان ظهراً لظهوره وبطن الإنسان بطناً لبطونه. فإذا قيل : إن هذا حقيقة ، وذاك مجاز ؛ لم يكن هذا أولى من العكس .

و«أيضاً» من الأسماء ما تكلم به أهل اللغة مفرداً ، كلفظ « الإنسان » ونحوه ، ثم قد يستعمل مقيداً بالإضافة كقولهم : إنسان العين ، وإبرة الذراع ، ونحو ذلك ، وبتقدير أن يكون فى اللغة حقيقة ومجاز ؛ فقد ادعى بعضهم أن هذا من المجاز ؛ وهو غلط ، فإن المجاز : هو اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له أولا وهنا لم يستعمل اللفظ ؛ بل ركب مع لفظ آخر ، فصار وضعاً آخر بالإضافة .

فلو استعمل مضافاً فى معنى ، ثم استعمل بتلك الإضافة فى غيره كان مجازاً ، بل إذا كان بعلبك وحضرموت ونحوهما ممـــا يركب تركيب مزج بعد أن كان الأصل فيه الإضافة ؛ لا يقــال : إنه مجاز . فمــا لم ينطق به إلا مضـــافاً أولى أن لا يكون مجازاً .

وأما من فرق بين الحقيقة والمجاز ؛ بأن الحقيقة ما يفيد المعنى مجـرداً عن القرائن ، والمجاز مالا يفيد ذلك المعنى إلا مع قرينه ، أو قال : «الحقيقة» :ما يفيده اللفظ المطلق.و«المجاز» : ما لا يفيد إلا مع التقييد . أو قال : «الحقيقة» هي المعنى الذي يسبق إلى الذهن عند الإطلاق . «والمجاز» مالا يسبق إلى الذهن . أو قال : «المجاز» ما صح نفيه ، و«الحقيقة» ما لا يصح نفيها ، فإنه يقال : ما تعني بالتجريد عن القرائن ، والاقتران بالقرائن ؟

إن عنى بذلك القرائن اللفظية ، مثل كون الاسم يستعمل مقروناً بالإضافة ، أو لام التعريف ، ويقيد بكونه فاعلاً ومفعو لا ومبتدأ وخبراً ، فلا يوجد قط فى الــكلام المؤلف اسم إلا مقيداً . وكذلك الفعل ، إن عنى بتقييـــده أنه لا بد له من فاعل وقد يقيد بالمفعول به وظرفى الزمان والمـكان ، والمفعول له ومعه ، والحال فالفعل لا يستعمل قط إلا مقيدا ، وأما الحرف فأبلغ ، فإن الحرف أتى به لمعنى فى غيره . ففي الجملة لا يوجد قط فى كلام تام اسم ولا فعـل ولا حرف إلا مقيداً بقيود تزيل عنه الإطلاق . فإن كانت القرينة مما يمنع الإطلاق عن كل

قيد ، فليس فى الكلام الذي يتكلم به جميع الناس لفظ مطلق عن كل قيد ، سواء كانت الجملة اسمية أو فعلية ،

ولهذا كان لفظ « الكلام » و« الكلمة » فى لغة العرب ، بل وفى لغة غيرهم ، لا تستعمل إلا فى المقيد . وهو الجملة التامة اسمية كانت أو فعلية أو ندائية ، إن قيل إنها قسم ثالث .

فأما مجرد الاسم أو الفعل أو الحرف الذي جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل فهذا لا يسمى فى كلام العرب قط كلمة ، وإنما تسمية هذا كلمة ، اصطلاح نحوي كما سموا بعض الألفاظ فعلاً ، وقسموه إلى فعل ماض ومضارع وأمر ، والعرب لم تسم قط اللفظ فعلاً ؛ بل النحاة اصطلحوا على هذا ، فسموا اللفظ باسم مدلوله ، فاللفظ الدال على حدوث فعل في زمن ماض سموه فعلاً ماضياً ، وكذلك سائرها .

وكذلك حيث وجد فى الكتاب والسنة ، بل وفى كلام العرب نظمه ونثره لفظ كلمة ؛ فإنما يراد به المفيد التى تسميها النحاة جملة تامة ، كقوله تعالى : (وَيُنذِرَ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا * مَّا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِءَابَآئِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا) . وقوله تعالى : (وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا) . وقوله تعالى: (تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ) . وقوله : (وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ) . وقوله : (وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ وَكَانُوٓا۟ أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا) . وقول النبي صلى الله عليه وسلم : «أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد :

✩ ألا كل شيء ما خلا الله باطل ✩ »

وقوله «كلمتان خفيفتان على اللسان ، ثقيلتان فى الميزان ، حبيبتان إلى الرحمن: سبحان الله وبحمده ، سبحان الله العظيم» . وقوله . «إن الرجل ليتكلم بالكلمة من رضوان الله ما يظن أن تبلغ به ما بلغت ، يكتب الله له بها رضوانه إلى يوم القيامة وإن الرجل ليتكلم بالكلمة من سخط الله ما يظن أن تبلغ به ما بلغت ، يكتب الله بها سخطه إلى يوم القيامة» . وقوله : « لقد قلت بعدك أربع كلمات لو وزنت بما قلته منذ اليوم لوزنتهن : سبحان الله عدد خلقه ، سبحان الله زنة عرشه ، سبحان الله رضا نفسه ، سبحان الله مداد كلماته » .

وإذا كان كل اسم أو فعل أو حرف يوجد في الكلام ، فإنه مقيد لا مطلق ، لم يجز أن يقال للفظ الحقيقة ما دل مع الإطلاق والتجرد عن كل قرينة تقارنه .

فإن قيل :أريد بعض القرائن دون بعض ، قيل له : اذكر الفصل بين القرينة التى يكون معها حقيقة ، والقرينة التى يكون معها مجاز ولن تجد إلى ذلك سبيلاً تقدر به على تقسيم صحيح معقول . ومما يدل على ذلك أن الناس اختلفوا فى « العام » إذا خص هل يكون استعماله فيما بقي حقيقة أو مجازاً ؟ وكذلك لفظ « الأمر » إذا أريد به الندب ، هل يكون حقيقة أو مجازاً ؟ وفى ذلك قولان لأكثر الطوائف : لأصحاب أحمد قولان ، ولأصحاب الشافعي قولان ، ولأصحاب مالك قولان .

ومن الناس من ظن أن هذا الخلاف يطرد في التخصيص المتصل ، كالصفة

والشرط والغاية والبدل ، وجعل يحكي فى ذلك أقوال من يفصل كما يوجد في كلام طائفة من المصنفين في أصول الفقه ، وهذا مما لم يعرف أن أحداً قاله فجعل اللفظ العام المقيد فى الصفات والغايات والشروط مجازاً بل لما أطلق بعض المصنفين أن اللفظ العام إذا خص يصير مجازاً ؛ ظن هذا الناقل أنه عنى التخصيص المتصل وأولئك لم يكن فى اصطلاحهم عام مخصوص إلا إذا خص بمنفصل . وأما المتصل ؛ فلا يسمون اللفظ عاماً مخصوصاً ألبتة فإنه لم يدل إلا متصلاً والاتصال منعه العموم، وهذا اصطلاح كثير من الأصوليين وهو الصواب . لايقال لما قيد بالشرط والصفة ونحوهما : أنه داخل فيما خص من العموم ، ولا فى العام المخصوص ؛ لكن يقيد فيقال : تخصيص متصل ، وهذا المقيد لا يدخل فى التخصيص المطلق.

وبالجملة فيقال : إذا كان هذا مجازاً ؛ فيكون تقييد الفعل المطلق بالمفعول به وبظرف الزمان والمكان مجازاً : وكذلك بالحال ، وكذلك كل ما قيد بقيد ، فيلزم أن يكون الكلام كله مجازاً ، فأين الحقيقة ؟

فإن قيل : يفرق بين القرائن المتصلة والمنفصلة ، فما كان مع القرينة المتصلة فهو حقيقة ، وما كان مع المنفصلة كان مجازاً ؛ قيل : تعنى بالمتصل ما كان فى اللفظ ، أو ما كان موجوداً حين الخطاب ؟ فإن عنيت الأول ؛ لزم أن يكون ماعلم من حال المتكلم أو المستمع أولاً قرينة منفصلة . فما استعمل بلام التعريف لما يعرفانه ، كما يقول : قال النبي صلى الله عليه وسلم وهو عند المسلمين رسول الله أو قال الصديق ، وهو عندهم أبو بكر ، وإذا قال الرجل لصاحبه : اذهب إلى

الأمير أو القاضي أو الوالي يريد ما يعرفانه [ف]إنه[1] يكون مجازاً . وكذلك الضمير يعود إلى معلوم غير مذكور . كقوله : (إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ) ، وقوله : (حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ) وأمثال ذلك ، أن يكون هذا مجازاً ؛ وهذا لا يقوله أحد .

و « أيضاً » فإذا قال لشجاع : هذا الأسد فعل اليوم كذا ، ولبليد : هذا الحمار قال اليوم كذا ، أو لعالم أو جواد : هذا البحر جرى منه اليوم كذا ؛ أن يكون حقيقة ، لأن قوله هذا قرينة لفظية ، فلا يبقى قط مجازاً .

وإن قال : المتصل أعم من ذلك ، وهو ما كان موجوداً حين الخطاب . قيل له : فهذا أشد عليك من الأول ؛ فإن كل متكلم بالمجاز لا بد أن يقترن به حال الخطاب ما يبين مراده ، وإلا لم يجز التكلم به .

فإن قيل : أنا أجوز تأخير البيان عن مورد الخطاب إلى وقت الحاجة . قيل : أكثر الناس لا يجوزون أن يتكلم بلفظ يدل على معنى وهو لا يريد ذلك المعنى إلا إذا بين ، وإنما يجوزون تأخير بيان ما لم يدل اللفظ عليه ، كالمجملات . ثم نقول : إذا جوزت تأخير البيان ، فالبيان قد يحصل بجملة تامة ، وبأفعال من الرسول وبغير ذلك . ولا يكون البيان المتأخر إلا مستقلاً بنفسه ، لا يكون مما يجب اقترانه بغيره . فإن جعلت هذا مجازاً ؛ لزم أن يكون ما يحتاج في العمل إلى بيان مجازاً ، كقوله : (خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا) .

ثم يقال : هب أن هذا جائز عقلاً ، لكن ليس واقعاً في الشريعة أصلاً ، وجميع ما يذكر من ذلك باطل ، كما قد بسط في موضعه فإن الذين قالوا :

---

(١) اضيفت الفاء حسب مفهوم السياق .

الظاهر الذي لم يرد به ما يدل عليــه ظاهره قد يؤخر بيانه ، احتجوا بقوله : (إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً) . وادعوا أنها كانت معينة ، وأخر بيان التعيين. وهذا خلاف ما استفاض عن السلف من الصحابة والتــابعين لهم بإحسان من أنهم أُمروا ببقرة مطلقة فلو أخذوا بقرة من البقر فذبحوها ، أجزأ عنهم ، ولكن شــددوا فشدد الله عليهم . والآية نـكرة فى سياق الإثبات ، فهي مطلقة. والقرآن يدل ســياقه على أن الله ذمهم على السؤال بمـا هي ، ولو كان المــأمور به معيناً ، لمـا كانوا ملومين . ثم إن مثــل هذا لم يقع قط فى أمر الله ورسوله أن يأمر عبـاده بشيء معين ، ويبهمه عليهم مرة بعد مرة ، ولا يذ كره بصفات تختص به ابتداء .

واحتجوا بأن الله أخر بيان لفظ الصلاة والزكاة والحج ، وأن هذه الألفاظ لها معان فى اللغة بخلاف الشرع ؛ وهذا غلط ، فإن الله إنمـا أمرهم بالصــلاة بعد أن عرفوا المأمور به ، وكذلك الصيام ، وكذلك الحج ، ولم يؤخر الله قط بيان شيء من هذه المأمورات ، ولبسط هذه المسألة موضع آخر .

وأما قول من يقول : إن الحقيقة ما يسبق إلى الذهن عند الإطلاق ؛ فمن أفسد الأقوال ، فإنه يقال : إذا كان اللفظ لم ينطق به إلا مقيداً ؛ فإنه يسبق إلى الذهن فى كل موضع منه ما دل عليه ذلك الموضع . وأما إذا أطلق ؛ فهو لا يستعمل فى الـكلام مطلقاً قط ، فلم يبق له حال إطلاق محض حتى يقال : إن الذهن يسبق إليه أم لا .

و « أيضــاً » فأي ذهن ؟ ! فإن العربى الذي يفهم كلام العرب ؛ يسبق إلى

ذهنه من اللفظ ما لا يسبق إلى ذهن النبطي الذي صار يستعمل الألفاظ فى غير معانيها ، ومن هنا غلط كثير من الناس ؛ فإنهم قد تعودوا ما اعتادوه ، إما من خطاب عامتهم ، وإما من خطاب علمائهم باستعمال اللفظ فى معنى ، فإذا سمعوه فى القرآن والحديث ظنوا أنه مستعمل فى ذلك المعنى ، فيحملون كلام الله ورسوله على لغتهم النبطية ، وعادتهم الحادثة . وهذا مما دخل به الغلط على طوائف . بل الواجب أن تعرف اللغة والعادة والعرف الذى نزل فى القرآن والسنة ، وما كان الصحابة يفهمون من الرسول عند سماع تلك الألفاظ ؛ فبتلك اللغة والعادة والعرف خاطبهم الله ورسوله . لا بما حدث بعد ذلك .

وأيضاً ، فقد بينا فى غير هذا الموضع أن الله ورسوله لم يدع شيئاً من القرآن والحديث إلا بين معناه للمخاطبين ، ولم يحوجهم إلى شيء آخر ، كما قد بسطنا القول فيه فى غير هذا الموضع . فقد تبين أن ما يدعيه هؤلاء من اللفظ المطلق من جميع القيود ؛ لا يوجد إلا مقدراً فى الأذهان ، لاموجوداً فى الكلام المستعمل . كما أن ما يدعيه المنطقيون من المعنى المطلق من جميع القيود لا يوجد إلا مقدراً فى الذهن ، لا يوجد فى الخارج شيء موجود خارج عن كل قيد . ولهذا كان ما يدعونه من تقسيم العلم إلى تصور وتصديق ، وأن التصور هو تصور المعنى الساذج الخالي عن كل قيد لا يوجد . وكذلك ما يدعونه من البسائط التى تتركب منها الأنواع ، وأنها أمور مطلقة عن كل قيد ، لا توجد . وما يدعونه من أن واجب الوجود هو وجود مطلق عن كل أمر ثبوتي ؛ لا يوجد .

فهذه الصفات المطلقات عن جميع القيود ينبغي معرفتها لمن ينظر فى هذه العلوم . فإنه بسبب ظن وجودها ضل طوائف فى العقليات والسمعيات ، بل إذا قال العلماء : مطلق ومقيد ، إنما يعنون به مطلقاً عن ذلك القيد ، ومقيد بذلك القيد . كما يقولون : الرقبة مطلقة فى آية كفارة اليمين ومقيدة فى آية القتل . أي مطلقة عن قيد الإيمان ، وإلا فقد قيل : (فَتَحۡرِيرُ رَقَبَةٍ) . فقيدت بأنها رقبة واحدة ، وأنها موجودة ، وأنها تقبل التحرير . والذين يقولون بالمطلق المحض يقولون هو الذي لا يتصف بوحدة ولا كثرة ، ولا وجود ولا عدم ، ولا غير ذلك ؛ بل هو الحقيقة من حيث هي هي ، كما يذكره الرازي تلقياً له عن ابن سينا وأمثاله من المتفلسفة . وقد بسطنا الكلام فى هذا الإطلاق والتقيد ، والكليات والجزئيات فى مواضع غير هذا ، وبينا من غلط هؤلاء فى ذلك ما ليس هذا موضعه .

وإنما المقصود هنا « الإطلاق اللفظي » وهو أن يتكلم باللفظ مطلقاً عن كل قيد ، وهذا لا وجود له ، وحينئذ فلا يتكلم أحد إلا بكلام مؤلف مقيد مرتبط بعضه ببعض ، فتكون تلك قيود ممتنعة الإطلاق . فتبين أنه ليس لمن فرق بين الحقيقة والمجاز فرق معقول يمكن به التمييز بين نوعين ؛ فعلم أن هذا التقسيم باطل وحينئذ فكل لفظ موجود فى كتاب الله ورسوله فإنه مقيد بما يبين معناه ، فليس فى شيء من ذلك مجاز ، بل كله حقيقة .

ولهذا لما ادعى كثير من المتأخرين أن فى القرآن مجازاً وذكروا ما يشهد

لهم ؛ رد عليهم المنازعون جميع ما ذكروه . فمن أشهر ما ذكروه قوله تعالى : (جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ) . قالوا : والجـدار ليس بحيوان ، والإرادة إنما تـكون للحيوان ؛ فاستعمالها فى ميل الجدار مجاز . فقيل لهم : لفظ الإرادة قد استعمل فى الميل الذي يكون معه شعوروهو ميل الحي، وفى الميل الذي لاشعور فيه ، وهو ميل الجماد ، وهو من مشهور اللغـة ؛ يقال هذا السقف يريد أن يقع وهذه الأرض تريد أن تحرث ، وهذا الزرع يريد أن يسقى ؛ وهذا الثمر يريد أن يقطف ، وهذا الثوب يريد أن يغسل ، وأمثال ذلك .

واللفظ إذا استعمل فى معنيين فصاعداً ؛ فإما أن يجعل حقيقة فى أحدهما مجازاً فى الآخر ، أو حقيقة فيما يختص به كل منهما . فيـكون مشتركا اشترا كا لفظياً ، أو حقيقة فى القدر المشترك بينهما . وهي الأسماء المتواطئة . وهي الأسماء العامة كلها . وعلى الأول يلزم المجاز. وعلى الثانى يلزم الاشتراك ؛ وكلاهما خلاف الأصل ، فوجب أن يجعل من المتواطئة . وبهذا يعرف عموم الأسماء العامة كلها وإلا فلو قال قائل : هو في ميل الجماد حقيقة ، وفي ميل الحيوان مجاز ؛ لم يكن بين الدعويين فرق إلا كثرة الاستعمال في ميـل الحيوان ؛ لكن يستعمل مقيداً بما يبين أنه أريد به ميل الحيوان ، وهنا استعمل مقيداً بما يبين أنه أريد به ميل الجماد .

والقدر المشـترك بين مسميات الأسماء المتواطئة أمر كلي عام لا يوجد كلياً عاماً إلا في الذهن ، وهو مورد التقسيم بين الأنواع ، لكن ذلك المعنى العام

الـكلي كان أهل اللغة لا يحتاجون إلى التعبير عنـه ؛ لأنهم إنما يحتاجون إلى ما يوجد في الخارج ، وإلى ما يوجد فى القلوب فى العـادة . وما لا يكون فى الخارج إلا مضافاً إلى غيره ؛ لا يوجد في الذهن مجرداً ، بخلاف لفظ الإنسان والفرس ، فإنه لما كان يوجـد في الخارج غـير مضاف ، تعودت الأذهان تصور مسمى الإنسان ، ومسمى الفرس بخلاف تصور مسمى الإرادة ومسمى العـلم ومسمى القدرة ومسمى الوجود المطلق العام ؛ فإن هذا لا يوجد له فى اللغة لفظ مطلق يدل عليه ، بل لا يوجد لفظ الإرادة إلا مقيـداً بالمريد ولا لفظ العلم إلا مقيداً بالعـالم ، ولا لفظ القدرة إلا مقيداً بالقـادر . بل وهكذا سائر الأعراض لما لم توجد إلا في محالها مقيدة بها ، لم يكن لها فى اللغة لفظ إلا كذلك .

فلا يوجد فى اللغة لفظ السواد والبيـاض ، والطول والقصر إلا مقيداً بالأسود والأبيض والطويل والقصير ونحو ذلك ، لا مجرداً عن كل قيد ؛ وإنمـا يوجد مجرداً في كلام المصنفين فى اللغة ؛ لأنهم فهموا من كلام أهـل اللغة ما يريدون به من القدر المشترك ، ومنه قوله تعالى : (فَأَذَاقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ) . فإن من الناس من يقول : الذوق حقيقة فى الذوق بالفم ، واللباس بما يلبس على البدن ، وإنمـا استعير هذا وهذا وليس كذلك ؛ بل قال الخليل : الذوق فى لغة العرب هو وجود طعم الشيء ، والاسـتعمال يدل على ذلك . قال تعالى: (وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَدْنَىٰ دُونَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَكْبَرِ) . وقال : (ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ) . وقال : (فَذَاقَتْ وَبَالَ أَمْرِهَا) . وقال : (فَذُوقُوا

ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ) – (فَذُوقُوا۟ عَذَابِى وَنُذُرِ) – (لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ) – (لَّا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا * إِلَّا حَمِيمًا وَغَسَّاقًا) . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « ذاق طعم الإيمان من رضي بالله رباً ، وبالإسلام ديناً وبمحمد رسولاً » . وفي بعض الأدعية : « أذقنا برد عفوك وحلاوة مغفرتك » .

فلفظ « الذوق » يستعمل في كل ما يحس به ويجد ألمه أو لذته ، فدعوى المدعي اختصاص لفظ الذوق بما يكون بالفم تحكم منه ، لكن ذاك مقيد فيقال : ذقت الطعام وذقت هذا الشراب ؛ فيكون معه من القيود ما يدل على أنه ذوق بالفم وإذا كان الذوق مستعملاً فيما يحسه الإنسان بباطنه، أو بظاهره ؛ حتى الماء الحميم يقال : ذاقه فالشراب إذا كان بارداً أو حاراً يقال : ذقت حره وبرده .

وأما لفظ « اللباس » : فهو مستعمل في كل ما يغشى الإنسان ويلتبس به ، قال تعالى : (وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ لِبَاسًا) . وقال : (وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ) . وقال : (هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ) . ومنه يقال : لبس الحق بالباطل إذا خلطه به حتى غشيه فلم يتميز . فالجوع الذي يشمل ألمه جميع الجائع : نفسه وبدنه ، وكذلك الخوف الذي يلبس البدن . فلو قيل : فأذاقها الله الجوع والخوف ؛ لم يدل ذلك على أنه شامل لجميع أجزاء الجائع ، بخلاف ما إذا قيل : لباس الجوع والخوف . ولو قال فألبسهم لم يكن فيه ما يدل على أنهم ذاقوا ما يؤلمهم إلا بالعقل من حيث إنه يعرف أن الجائع الخائف يألم . بخلاف لفظ ذوق الجوع والخوف ؛ فإن هذا اللفظ يدل على الإحساس بالمؤلم ، وإذا أضيف إلى الملذ : دل

على الإحساس به ، كقوله صلى الله عليه وسلم : « ذاق طعم الإيمان من رضي بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبياً » .

فإن قيــل : فلم لم يصف نعيم الجنة بالذوق ؟ قيل : لأن الذوق يدل على جنس الإحساس ويقال : ذاق الطعام لمن وجد طعمه وإن لم يأ كله . وأهل الجنة نعيمهم كامل تام لا يقتصر فيه على الذوق ؛ بل استعمل لفظ الذوق فى النفي كما قال عن أهل النار : (لَّا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا) ؛ أي لا يحصل لهم من ذلك ولا ذوق . وقال عن أهل الجنة : (لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ) .

وكذلك ما ادعوا أنه مجاز فى القرآن كلفظ « المكر » و « الاستهزاء » و « السخرية » المضــاف إلى الله ، وزعموا أنه مسمى باسم ما يقابله على طريق المجاز ، وليس كذلك بل مسميات هذه الأسماء إذا فعلت بمن لا يستحق العقوبة كانت ظلماً له ، وأما إذا فعلت بمن فعلها بالمجنى عليه عقوبة له بمثل فعله كانت عدلاً ، كما قال تعالى : (كَذَٰلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ) . فكاد له كما كادت إخوته لما قال له أبوه : (لَا تَقْصُصْ رُءْيَاكَ عَلَىٰٓ إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا۟ لَكَ كَيْدًا) . وقال تعالى : (إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا * وَأَكِيدُ كَيْدًا) . وقال تعالى : (وَمَكَرُوا۟ مَكْرًا وَمَكَرْنَا مَكْرًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ * فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ) . وقال تعالى : (ٱلَّذِينَ يَلْمِزُونَ ٱلْمُطَّوِّعِينَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ فِى ٱلصَّدَقَـٰتِ وَٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ ۙ سَخِرَ ٱللَّهُ مِنْهُمْ) . ولهذا كان الاستهزاء بهم فعلاً يستحق هذا الاسم ، كما

روي عن ابن عباس : أنه يفتح لهم باب من الجنة وهم فى النار فيسرعون إليه فيغلق ، ثم يفتح لهم باب آخر فيسرعون إليه فيغلق ، فيضحك منهم المؤمنون . قال تعالى : (فَٱلْيَوْمَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنَ ٱلْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ * عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ * هَلْ ثُوِّبَ ٱلْكُفَّارُ مَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ) .

وعن الحسن البصري : إذا كان يوم القيامة ؛ خمدت النار لهم كما تخمد الإهالة من القدر ، فيمشون فيخسف بهم . وعن مقاتل : إذا ضرب بينهم وبين المؤمنين بسور له باب باطنه فيه الرحمة وظاهره من قبله العذاب ، فيبقون فى الظلمة فيقال لهم : ارجعوا وراءكم فالتمسوا نوراً . وقال بعضهم : استهزاؤه : استدراجه لهم . وقيل : إيقاع استهزائهم ورد خداعهم ومكرهم عليهم . وقيل : إنه يظهر لهم فى الدنيا خلاف ما أبطن فى الآخرة . وقيل هو تجهيلهم وتخطئتهم فيما فعلوه ؛ وهذا كله حق وهو استهزاء بهم حقيقة .

ومن الأمثلة المشهورة لمن يثبت المجاز فى القرآن : (وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ) .قالوا المراد به أهلها ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، فقيل لهم : لفظ القرية والمدينة والنهر والميزاب ، وأمثال هذه الأمور التى فيها الحال والمحال كلاهما داخل فى الاسم . ثم قد يعود الحكم على الحال وهو السكان ، وتارة على المحل وهو المكان وكذلك في النهر يقال : حفرت النهر ، وهو المحل . وجرى النهر ، وهو الماء ووضعت الميزاب ، وهو المحل ، وجرى الميزاب ، وهو الماء ، وكذلك القرية قال تعالى : (وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً) . وقوله : (وَكَم مِّن

قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ * فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ إِذْ جَاءَهُم بَأْسُنَا إِلَّا أَن قَالُوا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ) . وقال فى آية أخرى : (أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ) . فجعل القرى هم السكان . وقال: (وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِّن قَرْيَتِكَ الَّتِي أَخْرَجَتْكَ أَهْلَكْنَاهُمْ فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ) . وهم السكان .

وكذلك قوله تعالى : (وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِدًا) . وقال تعالى : (أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا) . فهذا المكان لا السكان ، لكن لابد أن يلحظ أنه كان مسكوناً ؛ فلا يسمى قرية إلا إذا كان قد عمر للسكنى، مأخوذ من القرى وهو الجمع، ومنه قولهم :قريت الماء فى الحوض إذا جمعته فيه .

ونظير ذلك لفظ «الإنسان» يتناول الجسد والروح ، ثم الأحكام تتناول هذا تارة وهذا تارة لتلازمهما ؛ فكذلك القرية إذا عذب أهلها خربت ، وإذا خربت كان عذاباً لأهلها ؛ فما يصيب أحدهما من الشر ، ينال الآخر ؛ كما ينال البدن والروح ما يصيب أحدهما . فقوله : (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ) . مثل قوله (قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً) . فاللفظ هنا يراد به السكان من غير إضمار ولا حذف ، فهذا بتقدير أن يكون فى اللغة مجاز ، فلا مجاز فى القرآن . بل وتقسيم اللغة إلى حقيقة ومجاز تقسيم مبتدع محدث لم ينطق به السلف . والخلف فيه على قولين وليس النزاع فيه لفظياً ؛ بل يقال : نفس هذا التقسيم باطل لا يتميز هذا عن هذا ، ولهذا كان كل ما يذكرونه من الفروق تبين أنها فروق باطلة ، وكلما ذكر بعضهم فرقاً أبطله الثاني ، كما يدعى المنطقيون أن الصفات القائمة بالموصوفات

تنقسم اللازمة لها إلى داخل فى ما هيتها الثـابتة فى الخارج ، وإلى خارج عنها لازم للماهية ، ولازم خارج للوجود. وذكروا ثلاثة فروق كلها باطلة لأن هذا التقسيم باطل لا حقيقة له ، بل ما يجعلونه داخلاً يمكن جعله خارجا ، وبالعكس كما قد بسط فى موضعه .

وقولهم : اللفظ إن دل بلا قرينة فهو حقيقة ، وإن لم يدل إلا معها فهو مجـاز ؛ قد تبين بطلانه ، وأنه ليس فى الألفاظ الدالة ما يدل مجرداً عن جميع القرائن ، ولا فيها ما يحتاج إلى جميع القرائن. وأشهر أمثلة المجاز لفظ «الأسد» و « الحمـار » و « البحر » ونحو ذلك مما يقولون : إنه استعير للشجاع والبليد والجواد . وهذه لا تستعمل إلا مؤلفـة مركبة مقيدة بقيود لفظية ، كما تستعمل الحقيقة ، كقول أبي بكر الصديق عن أبى قتـادة لما طلب غيره سلب القتيل : لاها الله إذاً يعمد إلى أسد من أسد الله يقاتل عن الله ورسوله فيعطيك سلبه . فقوله : يعمد إلى أسد من أسد الله يقاتل عن الله ورسـوله ؛ وصف له بالقوة للجهاد فى سبيـله ، وقد عينه تعييناً أزال اللبس . وكذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم : « إن خالداً سيف من سيوف الله سله الله على المشركين » وأمثال ذلك .

وإن قال القائل : القرائن اللفظية موضوعة ، ودلالتها على المعنى حقيقة ، لكن القرائن الحالية مجاز ؛ قيـل : اللفظ لا يستعمل قط إلا مقيداً بقيود لفظية موضوعة ؛ والحال حال المتكلم والمستمع ، لابد من اعتباره فى جميع الكلام

فإنه إذا عرف المتكلم ، فهم من معنى كلامه ما لا يفهم إذا لم يعرف ، لأنه بذلك يعرف عادته فى خطابه ، واللفظ إنما يدل إذا عرف لغة المتكلم التى بها يتكلم وهي عادته وعرفه التى يعتادها فى خطابه ، ودلالة اللفظ على المعنى دلالة قصدية إرادية اختيارية ، فالمتكلم يريد دلالة اللفظ على المعنى ؛ فإذا اعتاد أن يعبر باللفظ عن المعنى كانت تلك لغته . ولهذا كل من كان له عناية بألفاظ الرسول ومراده بها : عرف عادته في خطابه ، وتبين له من مراده ما لا يتبين لغيره .

ولهذا ينبغي أن يقصد إذا ذكر لفظ من القرآن والحديث ، أن يذكر نظائر ذلك اللفظ ؛ ماذا عنى بها الله ورسوله ، فيعرف بذلك لغة القرآن والحديث وسنة الله ورسوله التى يخاطب بها عباده ، وهي العادة المعروفة من كلامه ، ثم إذا كان لذلك نظائر في كلام غيره ، وكانت النظائر كثيرة ؛ عرف أن تلك العادة واللغة مشتركة عامة ، لا يختص بها هو ـ صلى الله عليه وسلم ـ بل هي لغة قومه ، ولا يجوز أن يحمل كلامه على عادات حدثت بعده فى الخطاب لم تكن معروفة فى خطابه وخطاب أصحابه . كما يفعله كثير من الناس ، وقد لا يعرفون انتفاء ذلك فى زمانه . ولهذا كان استعمال القياس فى اللغة ، وإن جاز فى الاستعمال فإنه لا يجوز فى الاستدلال ، فإنه قد يجوز للإنسان أن يستعمل هو اللفظ فى نظير المعنى الذي استعملوه فيه مع بيان ذلك على ما فيه من النزاع ؛ لكن لا يجوز أن يعمد إلى ألفاظ قد عرف استعمالها فى معان فيحملها على غير تلك المعانى ، ويقول : إنهم أرادوا تلك بالقياس على تلك ؛ بل هذا تبديل وتحريف

فإذا قال : « الجار أحق بسقبه » فالجار هو الجار ليس هو الشريك ؛ فإن هذا لا يعرف فى لغتهم ؛ لـكن ليس فى اللفظ ما يقتضي أنه يستحق الشفعة ؛ لـكن يدل على أن البيع له أولى .

وأما «الخمر» فقد ثبت بالنصوص الـكثيرة والنقول الصحيحة أنهـا كانت اسماً لـكل مسكر ، لم يسم النبيذ خمراً بالقياس . وكذلك «النباش» كانوا يسمونه سارقا ، كما قالت عائشة : سارق موتانا كسارق أحيانا . واللائط عندهم كان أغلظ من الزانى بالمرأة .

ولا بد فى تفسير القرآن والحديث من أن يعـرف ما يدل على مراد الله ورسوله من الألفاظ ، وكيف يفهم كلامه ، فمعرفة العربية التى خوطبنا بهـا مما يعين على أن نفقه مراد الله ورسـوله بكلامه ، وكذلك معرفة دلالة الألفـاظ على المعاني ؛ فإن عامة ضلال أهل البدع كان بهذا السبب ؛ فإنهم صاروا يحملون كلام الله ورسـوله على ما يدعون أنه دال عليـه ، ولا يكون الأمر كذلك ، ويجعلون هذه الدلالة حقيقة ، وهذه مجـازاً ، كما أخطأ المرجئة فى اسم«الإيمان» جعلوا لفظ «الإيمان» حقيقة فى مجرد التصديق ، وتناوله للأعمال مجـازاً .

فيقـال : إن لم يصح التقسيم إلى حقيقة ومجاز ، فلا حاجة إلى هذا ، وإن صح ، فهذا لا ينفعكم . بل هو عليكم لا لـكم ؛ لأن الحقيقة هي اللفظ الذي يدل بإطلاقه بلا قرينة ، والمجاز إنمـا يدل بقرينة . وقد تبين أن لفـظ الإيمـان حيث أطلق فى الـكتاب والسنة ، دخلت فيه الأعمال ، وإنمـا يدعي خروجهـا منه

عند التقييد ؛ وهذا يدل على أن الحقيقة قوله . «الإيمـان بضع وسبعون شعبة».

وأما حديث جبريل ، فإن كان أراد بالإيمـان ما ذكر مع الإسـلام . فهو كذلك . وهذا هو المعنى الذي أراد النبي صلى الله عليه وسلم قطعاً . كما أنه لمـا ذكر الإحسان أراد الإحسان مع الإيمـان والإسلام ؛ لم يرد أن الإحسان مجرد عن إيمان وإسلام .

ولو قدر أنه أريد بلفظ « الإيمان » مجرد التصـديق ؛ فلم يقع ذلك إلا مع قرينة ، فيلزم أن يكون مجازاً ، وهذا معلوم بالضرورة لا يمكننا المنازعة فيه بعد تدبر القرآن والحديث ، بخلاف كون لفظ «الإيمـان» فى اللغة مرادفاً للتصديق ، ودعوى أن الشارع لم يغيره ولم ينقله ؛ بل أراد به ما كان يريده أهل اللغـة بلا تخصيص ولا تقييد ؛ فإن هاتين المقدمتين لا يمكن الجزم بواحـدة منهما ، فلا يعارض اليقين ، كيف وقد عرف فساد كل واحدة من المقـدمتين ، وأنهـا من أفسد الـكلام .

و« أيضاً » فليس لفظ الإيمان فى دلالته على الأعمـال المأمور بها بدون لفظ الصلاة والصيام والزكاة والحج ؛ فى دلالته على الصلاة الشرعية ، والصـيام الشرعي ؛ والحج الشرعي ؛ سواء قيل : إن الشارع نقله ؛ أو أراد الحـكم دون الاسم ؛ أو أراد الاسم وتصرف فيـه تصرف أهل العرف ؛ أو خاطب بالاسم مقيداً لا مطلقاً .

فإن قيل : الصلاة والحج ونحوهما لو ترك بعضها بطلت ، بخلاف الإيمان ،

فإنه لا يبطل عند الصحابة وأهل السنة والجماعة بمجرد الذنب ؛ قيل : إن أريد بالبطلان أنه لا تبرأ الذمة منها كلها ؛ فكذلك الإيمان الواجب إذا ترك منه شيئاً لم تبرأ الذمة منه كله . وإن أريد به وجوب الإعادة فهذا ليس على الإطلاق. فإن فى الحج واجبات إذا تركها لم يعد ، بل تجبر بدم ، وكذلك فى الصلاة عند أكثر العلماء إذا تركها سهواً أو مطلقاً وجبت الإعادة ، فإنما تجب إذا أمكنت الإعادة ، وإلا فما تعذرت إعادته يبقى مطالباً به كالجمعة ونحوها .

وإن أريد بذلك أنه لا يثاب على ما فعله ، فليس كذلك ، بل قد بين النبى صلى الله عليه وسلم فى حديث المسيء فى صلاته أنه إذا لم يتمها يثاب على ما فعل ، ولا يكون بمنزلة من لم يصل . وفى عدة أحاديث أن الفرائض تكمل يوم القيامة من النوافل ؛ فإذا كانت الفرائض مجبورة بثواب النوافل دل على أنه يعتدله بما فعل منها ؛ فكذلك الإيمان إذا ترك منه شيئاً كان عليه فعله ؛إن كان محرماً تاب منه ، وإن كان واجباً فعله ؛ فإذا لم يفعله لم تبرأ ذمته منه ، وأثيب على مافعله كسائر العبادات ، وقد دلت النصوص على أنه يخرج من النار من فى قلبه مثقال ذرة من الإيمان .

وقد عدلت « المرجئة » فى هذا الأصل عن بيان الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان ، واعتمدوا على رأيهم ، وعلى ما تأولوه بفهمهم اللغة ، وهذه طريقة أهل البدع ؛ ولهذا كان الإمام أحمد يقول : أكثر ما يخطئ الناس من جهة التأويل والقياس .

ولهذا تجد المعتزلة والمرجئة والرافضة وغيرهم من أهل البدع يفسرون القرآن برأيهم ومعقولهم، وما تأولوه من اللغة ؛ ولهذا تجدهم لا يعتمدون على أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين وأئمة المسلمين ؛ فلا يعتمدون لا على السنة، ولا على إجماع السلف وآثارهم ؛ وإنما يعتمدون على العقل واللغة، وتجدهم لا يعتمدون على كتب التفسير المأثورة والحديث ؛ وآثار السلف وإنما يعتمدون على كتب الأدب وكتب الكلام التي وضعتها رؤوسهم، وهذه طريقة الملاحدة أيضاً ؛ إنما يأخذون ما فى كتب الفلسفة ، وكتب الأدب واللغة، وأما كتب القرآن والحديث والآثار ؛ فلا يلتفتون إليها. هؤلاء يعرضون عن نصوص الأنبياء إذ هي عندهم لا تفيد العلم ، وأولئك يتأولون القرآن برأيهم وفهمهم بلا آثار عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، وقد ذكرنا كلام أحمد وغيره فى إنكار هذا وجعله طريقة أهل البدع .

وإذا تدبرت حججهم وجدت دعاوى لا يقوم عليها دليل . والقاضي أبو بكر الباقلاني نصر قول جهم فى « مسألة الإيمان » متابعة لأبي الحسن الأشعري ، وكذلك أكثر أصحابه . فأما أبو العباس القلانسي، وأبو علي الثقفي، وأبو عبد الله ابن مجاهد — شيخ القاضى أبي بكر وصاحب أبي الحسن — فإنهم نصروا مذهب السلف . وابن كلاب — نفسه — والحسين بن الفضل البجلى ونحوهما كانوا يقولون: هو التصديق والقول جميعاً موافقة لمن قاله من فقهاء الكوفيين، كحماد بن أبي سليمان، ومن اتبعه مثل أبى حنيفة وغيره .

فصـــــل

وأبو الحسن الأشعري نصر قول جهم فى « الإيمان » مع أنه نصر المشهور عن أهل السنة من أنه يستثنى فى الإيمان ، فيقول : أنا مؤمن إن شاء الله ؛ لأنه نصر مذهب أهل السنة فى أنه لا يكفر أحد من أهل القبـلة ولا يخلدون فى النار ، وتقبل فيهم الشفاعة ونحو ذلك . وهو دائماً ينصر ـ فى المسائل التي فيها النزاع بين أهل الحديث وغيرهم ـ قول أهل الحديث ، لـكنه لم يكن خبيراً بمآخذهم ، فينصره على ما يراه هو من الأصول التي تلقاها عن غيرهم ؛ فيقع فى ذلك من التناقض ما ينـكره هؤلاء وهؤلاء ، كما فعل فى مسألة الإيمان ، ونصر فيها قول جهم مع نصره للاستثناء ؛ ولهذا خالفه كثير من أصحابه فى الاستثناء كما سنذكر مأخذه في ذلك ، واتبعه أكثر أصحابه على نصر قول جهم فى ذلك . ومن لم يقف إلا على كتب الـكلام ، ولم يعرف ما قاله السلف وأئمـة السنة فى هذا الباب ؛ فيظن أن ما ذكروه هو قول أهل السنة ؛ وهو قول لم يقله أحد من أئمة السنة ، بل قد كفر أحمد بن حنبل ووكيع وغيرهما من قال بقول جهم فى الإيمان الذي نصره أبو الحسن . وهو عندهم شر من قول المرجئة ؛ ولهذا صار من يعظم الشافعي من الزيدية والمعتزلة ونحوهم ، يطعن فى كثير ممن ينتسب إليه

يقولون : الشافعي لم يكن فيلسوفاً ولا مرجئاً ، وهؤلاء فلاسفة أشعرية مرجئة ، وغرضهم ذم الإرجاء ، ونحن نذكر عمدتهم لكونه مشهوراً عند كثير من المتأخرين المنتسبين إلى السنة .

قال القاضي أبو بكر في « التمهيد » : فإن قالوا : فخبرونا ما الإيمان عندكم؟ قيل : الإيمان هو التصديق بالله وهو العلم ، والتصديق يوجد بالقلب ، فإن قال : فما الدليل على ما قلتم ؟ قيل : إجماع أهل اللغة قاطبة على أن الإيمان قبل نزول القرآن وبعثة النبي صلى الله عليه وسلم هو التصديق ، لا يعرفون في اللغة إيماناً غير ذلك ويدل على ذلك قوله تعالى : (وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا) أي بمصدق لنا . ومنه قولهم : فلان يؤمن بالشفاعة ، وفلان لايؤمن بعذاب القبر ، أي : لايصدق بذلك . فوجب أن الإيمان في الشريعة هو الإيمان المعروف في اللغة ؛ لأن الله ما غير اللسان العربي ولا قلبه ، ولو فعل ذلك لتواترت الأخبار بفعله ، وتوفرت دواعي الأمة على نقله ، ولغلب إظهاره على كتمانه ، وفي علمنا بأنه لم يفعل ذلك بل إقرار أسماء الأشياء والتخاطب بأسره على ما كان ، دليل على أن الإيمان في الشريعة هو الإيمان اللغوي ، ومما يبين ذلك قوله تعالى : (وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ) وقوله : (إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا) . فأخبر أنه أنزل القرآن بلغة العرب ، وسمي الأسماء بمسمياتهم ، ولا وجه للعدول بهذه الآيات عن ظواهرها بغير حجة لا سيما مع القول بالعموم ، وحصول التوقيف على أن القرآن نزل بلغتهم ؛ فدل على ما قلناه من أن الإيمان ما وصفناه دون ما سواه من سائر الطاعات من النوافل والمفروضات ، هذا لفظه .

وهذا عمدة من نصر قول الجهمية فى « مسألة الإيمان » وللجمهور من أهل السنة وغيرهم عن هذا أجوبة .

(أحدها) : قول من ينازعه فى أن الإيمان فى اللغة مرادف للتصديق ، ويقول هو بمعنى الإقرار وغيره .

و (الثاني) : قول من يقول : وإن كان فى اللغة هو التصديق ؛ فالتصديق يكون بالقلب واللسان وسائر الجوارح ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « والفرج يصدق ذلك أو يكذبه » .

و (الثالث) : أن يقال : ليس هو مطلق التصديق ، بل هو تصديق خاص مقيد بقيود اتصل اللفظ بها ، وليس هذا نقلاً للفظ ولا تغييراً له ، فإن الله لم يأمرنا بإيمان مطلق ، بل بإيمان خاص وصفه وبينه .

و (الرابع) : أن يقال : وإن كان هو التصديق ؛ فالتصديق التام القائم بالقلب مستلزم لما وجب من أعمال القلب والجوارح ، فإن هذه لوازم الإيمان التام ، وانتفاء اللازم دليل على انتفاء الملزوم ، ونقول : إن هذه اللوازم تدخل فى مسمى اللفظ تارة وتخرج عنه أخرى .

(الخامس) : قول من يقول : إن اللفظ باق على معناه في اللغة ، ولكن الشارع زاد فيه أحكاماً .

(السادس) : قول من يقول : إن الشارع استعمله في معناه المجازي ؛ فهو حقيقة شرعية ، مجاز لغوي .

(السابع) : قول من يقول : إنه منقول .

فهذه سبعة أقوال : (الأول) : قول من ينازع فى أن معناه فى اللغة التصديق ويقول : ليس هو التصديق ؛ بل بمعنى الإقرار وغيره .

« قوله » : إجماع أهل اللغة قاطبة على أن الإيمان قبل نزول القرآن هو التصديق . فيقال له : من نقل هذا الإجماع ؟ ومن أين يعلم هذا الإجماع ؟ وفي أي كتاب ذكر هذا الإجماع ؟ .

(الثاني) أن يقال : أتعني بأهل اللغة نقلتها ، كأبى عمرو ، والأصمعي ، والخليل ، ونحوهم ؛ أو المتكلمين بها ؟ فإن عنيت الأول ؛ فهؤلاء لا ينقلون كل ما كان قبل الإسلام بإسناد ، وإنما ينقلون ما سمعوه من العرب فى زمانهم ، وما سمعوه فى دواوين الشعر وكلام العرب وغير ذلك بالإسناد ، ولا نعلم فيما نقلوه لفظ الإيمان فضلاً عن أن يكونوا أجمعوا عليه . وإن عنيت المتكلمين بهذا اللفظ قبل الإسلام ؛ فهؤلاء لم نشهدهم ، ولا نقل لنا أحد عنهم ذلك .

(الثالث) : أنه لا يعرف عن هؤلاء جميعهم أنهم قالوا : الإيمان فى اللغة هو التصديق ؛ بل ولا عن بعضهم ، وإن قدر أنه قاله واحد أو اثنان ؛ فليس هذا إجماعا .

(الرابع) : أن يقال : هؤلاء لا ينقلون عن العرب أنهم قالوا : معنى هذا اللفظ كذا وكذا ؛ وإنما ينقلون الكلام المسموع من العرب ، وأنه يفهم منه كذا وكذا ،وحينئذ فلو قدر أنهم نقلوا كلاماً عن العرب يفهم منه أن الإيمان هو

التصديق ؛ لم يكن ذلك أبلغ من نقـل المسلمين كافة للقرآن عن النبي صلى الله عليه وسلم . وإذا كان مع ذلك قد يظن بعضهم أنه أريد به معنى ولم يرده ؛ فظن هؤلاء ذلك فيما ينقلونه عن العرب أولى .

(الخامس) : أنه لو قدر أنهم قالوا هذا ؛ فهم آحاد لا يثبت بنقلهم التواتر و « التواتر » من شرطه استواء الطرفين والواسطة ، وأين التواتر الموجود عن العرب قاطبة قبل نزول القـرآن ؟ أنهم كانوا لا يعرفون للإيمـان معنى غير التصديق .

فإن قيل : هذا يقدح فى العلم باللغة قبل نزول القرآن ؛ قيل : فليـكن. ونحن لا حاجة بنا مع بيان الرسول لمـا بعثه الله به من القرآن أن نعرف اللغة قبـل نزول القرآن ، والقرآن نزل بلغة قريش ، والذين خوطبوا به كانوا عرباً ، وقد فهموا ما أريد به وهم الصحابة، ثم الصحابة بلغوا لفظ القرآن ومعناه إلى التابعين حتى انتهى إلينا ، فلم يبق بنا حاجة إلى أن تتواتر عندنا تلك اللغة من غير طريق تواتر القرآن لـكن لمـا تواتر القرآن لفظاً ومعنى ، وعرفنا أنه نزل بلغتهم ؛ عرفنا أنه كان فى لغتهم لفظ السماء والأرض ، والليل والنهـار ، والشمس والقمر ، ونحو ذلك على ما هو معناها فى القرآن . وإلا فلو كلفنا نقلاً متواتراً لآحاد هذه الألفاظ من غير القرآن ؛ لتعذر علينا ذلك فى جميع الألفاظ ، لا سيما إذا كان المطلوب أن جميع العرب كانت تريد باللفظ هذا المعنى ، فإن هذا يتعذر العلم به والعـلم بمعاني القرآن ليس موقوفاً على شيء من ذلك ؛ بل الصحابة بلغوا معاني

القرآن ، كما بلغوا لفظه . ولو قدرنا أن قوماً سمعوا كلاماً أعجمياً ، وترجموه لنا بلغتهم ؛ لم نحتج إلى معرفة اللغة التي خوطبوا بها أولاً .

(السادس) . أنه لم يذكر شاهداً من كلام العرب على ما ادعاه عليهم ؛ وإنما استدل من غير القرآن بقول الناس : فلان يؤمن بالشفاعة ، وفلان يؤمن بالجنة والنار ، وفلان يؤمن بعذاب القبر ، وفلان لا يؤمن بذلك . ومعلوم أن هذا ليس من ألفاظ العرب قبل نزول القرآن ؛ بل هو مما تكلم الناس به بعد عصر الصحابة ، لما صار من الناس أهل البدع يكذبون بالشفاعة وعذاب القبر ومرادهم بذلك هو مرادهم بقوله : فلان يؤمن بالجنة والنار ، وفلان لا يؤمن بذلك . والقائل لذلك وإن كان تصديق القلب داخلاً في مراده ؛ فليس مراده ذلك وحده ، بل مراده التصديق بالقلب واللسان ، فإن مجرد تصديق القلب بدون اللسان لا يعلم حتى يخبر به عنه .

(السابع) : أن يقال : من قال ذلك ؛ فليس مراده التصديق بما يرجى ويخاف بدون خوف ولا رجاء ؛ بل يصدق بعذاب القبر ويخافه ، ويصدق بالشفاعة ويرجوها . وإلا فلو صدق بأنه يعذب في قبره ، ولم يكن في قلبه خوف من ذلك أصلاً ، لم يسموه مؤمناً به ، كما أنهم لا يسمون مؤمناً بالجنة والنار إلا من رجا الجنة وخاف النار ، دون المعرض عن ذلك بالكلية مع علمه بأنه حق . كما لا يسمون إبليس مؤمناً بالله ، وإن كان مصدقا بوجوده وربوبيته ، ولا يسمون فرعون مؤمناً ، وإن كان عالماً بأن الله بعث موسى ، وأنه هو الذي أنزل

الآيات ، وقد استيقنت بها أنفسهم مع جحدهم لها بألسنتهم . ولا يسمون اليهود مؤمنين بالقرآن والرسول ، وإن كانوا يعرفون أنه حق ، كما يعرفون أبناءهم . فلا يوجد قط فى كلام العرب أن من علم وجود شيء مما يخاف ويرجى ، ويجب حبه وتعظيمه ؛ وهو مع ذلك لا يحبه ولا يعظمه ، ولا يخافه ولا يرجوه . بل يجحد به ويكذب به بلسانه ، أنهم يقولون : هو مؤمن ، بل ولو عرفه بقلبه وكذب به بلسانه ، لم يقولوا : هو مصدق به . ولو صدق به مع العمل بخلاف مقتضاه ، لم يقولوا هو مؤمن به . فلا يوجد فى كلام العرب شاهد واحد يدل على ما ادعوه .

وقوله : (وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا) قد تكلمنا عليها فى غير هذا الموضع فإن هذا استدلال بالقرآن ، وليس فى الآية ما يدل على أن المصدق مرادف للمؤمن ، فإن صحة هذا المعنى بأحد اللفظين لا يدل على أنه مرادف للآخر ، كما بسطناه في موضعه .

(الوجه الثامن) : قوله : لا يعرفون في اللغة إيماناً غير ذلك . من أين له هذا النفي الذي لا تمكن الإحاطة به ؟ بل هو قول بلا علم .

(التاسع) : قول من يقول : أصل الإيمان مأخوذ من الأمن ، كما ستأتى أقوالهم إن شاء الله . وقد نقلوا في اللغة الإيمان بغير هذا المعنى . كما قاله الشيخ أبو البيان في قول[1] .

---

(١) بياض بالأصل .

(الوجه العاشر) : أنه لو فرض أن الإيمان فى اللغة التصديق ؛ فمعلوم أن الإيمان ليس هو التصديق بكل شىء ، بل بشيء مخصوص ، وهو ما أخبر به الرسول ، صلى الله عليه وسلم ؛ وحينئذ فيكون الإيمان فى كلام الشارع أخص من الإيمان فى اللغة . ومعلوم أن الخاص ينضم إليه قيود لا توجد فى جميع العام كالحيوان إذا أخذ بعض أنواعه وهو الإنسان كان فيه المعنى العام ومعنى اختص به ، وذلك المجموع ليس هو المعنى العام . فالتصديق الذي هو الإيمان ؛ أدنى أحواله أن يكون نوعاً من التصديق العام ، فلا يكون مطابقاً له فى العموم والخصوص من غير تغيير اللسان ولا قلبه ؛ بل يكون الإيمان فى كلام الشارع مؤلفاً من العام والخاص كالإنسان الموصوف بأنه حيوان وأنه ناطق .

(الوجه الحادي عشر) : أن القرآن ليس فيه ذكر إيمان مطلق غير مفسر ؛ بل لفظ الإيمان فيه إما مقيد ، وإما مطلق مفسر . «فالمقيد» كقوله ، (يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ) وقوله : (فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِۦ) و« المطلق المفسر » كقوله تعالى : (إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ) الآية . وقوله : (إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ) ونحو ذلك . وقوله : (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا) . وأمثال هذه الآيات . وكل إيمان مطلق فى القرآن فقد بين فيه انه لا يكون الرجل مؤمنا إلا بالعمل مع التصديق ؛ فقد بين في

القرآن أن الإيمان لا بد فيه من عمل مع التصديق ، كما ذكر مثل ذلك فى اسم الصلاة والزكاة والصيام والحج .

فإن قيل : تلك الأسماء باقية ، ولكن ضم إلى المسمى أعمالا فى الحكم لا فى الاسم ، كما يقوله القاضي أبو يعلى وغيره . قيل : إن كان هذا صحيحاً قيل مثله فى الإيمان . وقد أورد هذا السؤال لبعضهم ، ثم لم يجب عنه بجواب صحيح ، بل زعم أن القرآن لم يذكر فيه ذلك . وليس كذلك ، بل القرآن والسنة مملوءان بما يدل على أن الرجل لا يثبت له حكم الإيمان إلا بالعمل مع التصديق. وهذا فى القرآن أكثر بكثير من معنى الصلاة والزكاة ؛ فإن تلك إنما فسرتها السنة، «والإيمان» بين معناه الكتاب والسنة ، وإجماع السلف .

(الثاني عشر) : أنه إذا قيل : إن الشارع خاطب الناس بلغة العرب ؛ فإنما خاطبهم بلغتهم المعروفة ، وقد جرى عرفهم أن الاسم يكون مطلقاً وعاماً ، ثم يدخل فيه قيد أخص من معناه ، كما يقولون : ذهب إلى القاضي والوالي والأمير، يريدون شخصاً معيناً يعرفونه دلت عليه اللام مع معرفتهم به . وهذا الاسم فى اللغة اسم جنس لا يدل على خصوص شخص ، وأمثال ذلك . فكذلك الإيمان والصلاة والزكاة ، إنما خاطبهم بهذه الأسماء بلام التعريف ، وقد عرفهم قبل ذلك أن المراد الإيمان الذي صفته كذا وكذا . والدعاء الذي صفته كذا وكذا . فبتقدير أن يكون فى لغتهم التصديق . فإنه قد يبين أني لا أكتفي بتصديق القلب واللسان ، فضلاً عن تصديق القلب وحده ، بل لا بد أن يعمل بموجب ذلك التصديق ، كما فى قوله تعالى : (إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ

لَمْ يَرْتَابُوا) (إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ) وفى قوله صلى الله عليه وسلم « لا تؤمنون حتى تكونوا كذا » . وفي قوله تعالى : (لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ) . وفي قوله : (وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِيِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَآءَ) . ومثل هذا كثير فى الكتاب والسنة ، كقوله عليه السلام : « لا يزنى الزاني حين يزني وهو مؤمن » . وقوله : « لا يؤمن من لا يأمن جاره بوائقه » . وأمثال ذلك .

فقد بين لهم أن التصديق الذي لا يكون الرجل مؤمناً إلا به ، هو أن يكون تصديقاً على هذا الوجه . وهذا بين فى القرآن والسنة من غير تغيير للغة ولا نقل لها .

(الثالث عشر) : أن يقال : بل نقل وغير . قوله : لو فعل لتواتر . قيل : نعم . وقد تواتر أنه أراد بالصلاة والزكاة والصيام والحج معانيها المعروفة . وأراد بالايمان ما بينه بكتابه وسنة رسوله من أن العبد لا يكون مؤمنا إلا به ، كقوله: (إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ) وهذا متواتر فى «القرآن والسنن» ومتواتر أيضا أنه لم يكن يحكم لأحد بحكم الإيمان إلا أن يؤدي الفرائض . ومتواتر عنه انه اخبر أنه: من مات مؤمناً دخل الجنة ولم يعذب ، وأن الفساق لا يستحقون ذلك ؛ بل هم معرضون للعذاب . فقد تواتر عنه من معانى اسم الإيمان وأحكامه ما لم يتواتر عنه فى غيره . فأي تواتر أبلغ من هذا ؟! وقد توفرت الدواعى على نقل ذلك وإظهاره ، ولله الحمد . ولا يقدر أحد أن ينقل عن النبى صلى الله عليه وسلم نقلاً يناقض هذا . لكن أخبر أنه يخرج منها من كان معه شيء من الإيمان . ولم يقل :

إن المؤمن يدخلها ، ولا قال إن الفساق مؤمنون . لكن أدخلهم فى مسمى الإيمان فى مواضع ، كما أدخل المنافقين فى اسم الإيمان فى مواضع مع القيود . وأما الاسم المطلق الذي وعد أهله بالجنة ؛ فلم يدخل فيه لا هؤلاء ولا هؤلاء .

(الوجه الرابع عشر) : قوله : ولا وجه للعدول ـ بالآيات التى تدل على أنه عربى ـ عن ظاهرها ؛ فيقال له : الآيات التى فسرت المؤمن ، وسلبت الإيمان عمن لم يعمل ؛ أصرح وأبين وأكثر من هذه الآيات . ثم إذا دلت على أنه عربى ؛ فما ذكر لا يخرجه عن كونه عربياً . ولهذ لما خاطبهم بلفظ الصلاة والحج وغير ذلك ؛ لم يقولوا : هذا ليس بعربى . بل خاطبهم باسم المنافقين ، وقد ذكر أهل اللغة أن هذا الاسم لم يكن يعرف فى الجاهلية ، ولم يقولوا : إنه ليس بعربى ؛ لأن المنافق مشتق من نفق إذا خرج ؛ فإذا كان اللفظ مشتقاً من لغتهم وقد تصرف فيه المتكلم به كما جرت عادتهم فى لغتهم ؛ لم يخرج ذلك عن كونه عربياً .

(الوجه الخامس عشر) : أنه لو فرض أن هذه الألفاظ ليست عربية ، فليس تخصيص عموم هذه الألفاظ بأعظم من إخراج لفظ الإيمان عما دل عليه الكتاب والسنة وإجماع السلف ، فإن النصوص التى تنفي الإيمان عمن لا يحب الله ورسوله ، ولا يخاف الله ولا يتقيه ولا يعمل شيئاً من الواجب ، ولا يترك شيئاً من المحرم ؛ كثيرة صريحة . فإذا قدر أنها عارضها آية ؛ كان تخصيص اللفظ القليل العام أولى من رد النصوص الكثيرة الصريحة .

(السادس عشر) : أن هؤلاء واقفة فى ألفاظ العموم لا يقولون بعمومها والسلف يقولون : الرسول وقفنا على معانى الإيمان وبينه لنا . وعلمنا مراده منه بالاضطرار ، وعلمنا من مراده علماً ضرورياً أن من قيل : إنه صدق ، ولم يتكلم بلسانه بالإيمان مع قدرته على ذلك ، ولا صلى ولا صام ، ولا أحب الله ورسوله ولا خاف الله ؛ بل كان مبغضاً للرسول ، معادياً له يقاتله ؛ أن هذا ليس بمؤمن . كما قد علمنا أن الكفار من المشركين وأهل الكتاب الذين كانوا يعلمون أنه رسول الله وفعلوا ذلك معه ؛ كانوا عنده كفاراً لا مؤمنين ، فهذا معلوم عندنا بالاضطرار أكثر من علمنا بأن القرآن كله ليس فيه لفظ غير عربى . فلو قدر التعارض ؛ لكان تقديم ذلك العلم الضروري أولى .

فإن قالوا : من علم أن الرسول كفره ؛ علم انتفاء التصديق من قلبه .

قيل لهم : هذه مكابرة ، إن أرادوا أنهم كانوا شاكين مرتابين . وأما إن عنى التصديق الذي لم يحصل معه عمل ؛ فهو ناقص كالمعدوم ؛ فهذا صحيح . ثم إنما يثبت ، إذا ثبت أن الإيمان مجرد تصديق القلب وعلمه ، وذاك إنما يثبت بعد تسليم هذه المقدمات التى منها هذا ، فلا تثبت الدعوى بالدعوى مع كفر صاحبها . ثم يقال : قد علمنا بالاضطرار أن اليهود وغيرهم كانوا يعرفون أن محمداً رسول الله ؛ وكان يحكم بكفرهم . فقد علمنا من دينه ضرورة أنه يكفر الشخص مع ثبوت التصديق بنبوته فى القلب ، إذا لم يعمل بهذا التصديق ، بحيث يحبه ويعظمه ، ويسلم لما جاء به .

ومما يعارضون به أن يقال : هذا الذي ذكرتموه ، إن كان صحيحاً ؛ فهو أدل على قول المرجئة ، بل على قول الكرامية منه على قولكم ، وذلك أن الإيمان إذا كان هو التصديق كما ذكرتم ، فالتصديق نوع من أنواع الكلام ، فاستعمال لفظ الكلام والقول ونحو ذلك فى المعنى واللفظ ، بل فى اللفظ الدال على المعنى أكثر فى اللغة من استعماله فى المعنى المجرد عن اللفظ ، بل لا يوجد قط إطلاق اسم الكلام ولا أنواعه : كالخبر أو التصديق والتكذيب والأمر والنهي على مجرد المعنى من غير شيء يقترن به من عبارة ولا إشارة ولا غيرهما ؛ وإنما يستعمل مقيداً .

وإذا كان الله إنما أنزل القرآن بلغة العرب ؛ فهي لا تعرف التصديق والتكذيب وغيرهما من الأقوال إلا ما كان معنى ولفظاً ، أو لفظاً يدل على معنى ؛ ولهذا لم يجعل الله أحداً مصدقاً للرسل بمجرد العلم والتصديق الذي فى قلوبهم حتى يصدقوهم بألسنتهم . ولا يوجد فى كلام العرب أن يقال : فلان صدق فلاناً أو كذبه إذا كان يعلم بقلبه أنه صادق أو كاذب ولم يتكلم بذلك . كما لا يقال : أمره أو نهاه ، إذا قام بقلبه طلب مجرد عما يقترن به من لفظ أو إشارة أو نحوها . ولما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس » . وقال : « إن الله يحدث من أمره ما شاء ، وإن مما أحدث أن لا تكلموا فى الصلاة» اتفق العلماء على أنه إذا تكلم فى الصلاة عامداً لغير مصلحتها ؛ بطلت صلاته . واتفقوا كلهم على أن ما يقوم بالقلب من تصديق

بأمور دنيوية وطلب لا يبطل الصلاة ، وإنما يبطلها التكلم بذلك . فعلم اتفاق المسلمين على أن هذا ليس بكلام .

وأيضاً ففي « الصحيحين » عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها مالم تتكلم به أو تعمل به » فقد أخبر أن الله عفا عن حديث النفس إلا أن تتكلم ؛ ففرق بين حديث النفس وبين الكلام ، وأخبر أنه لا يؤاخذ به حتى يتكلم به ، والمراد حتى ينطق به اللسان باتفاق العلماء . فعلم أن هذا هو الكلام فى اللغة ؛ لأن الشارع ـ كما قرر ـ إنما خاطبنا بلغة العرب .

وأيضاً ففي « السنن » أن معاذاً قال له : يا رسول الله ! وإنا لمؤاخذون بما نتكلم به ؟ فقال : « وهل يكب الناس فى النار على وجوههم أو قال على مناخرهم إلا حصائد ألسنتهم » . فبين أن الكلام إنما هو ما يكون باللسان . وفى « الصحيح » عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد : ألا كل شيء ما خلا الله باطل » .

« وفى الصحيحين » عنه أنه قال : « كلمتان خفيفتان على اللسان ، ثقيلتان فى الميزان ، حبيبتان إلى الرحمن : سبحان الله وبحمده ، سبحان الله العظيم » وقد قال الله تعالى : (وَيُنذِرَ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا * مَّا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِءَابَآئِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا) وفى « الصحيح » عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أفضل الكلام بعد القرآن أربع كلمات وهن فى

القرآن : سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر » . رواه مسلم.
وقال تعالى : (إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ) ومثل هذا كثير.

وفى الجملة : حيث ذكر الله فى كتابه عن أحد من الخلق من الأنبياء ، أو أتباعهم أو مكذبيهم أنهم قالوا ويقولون ، وذلك قولهم وأمثال ذلك ؛ فإنما يعنى به المعنى مع اللفظ . فهذا اللفظ وما تصرف منه من فعل ماض ومضارع وأمر ، ومصدر واسم فاعل من لفظ القول والكلام ونحوهما ؛ إنما يعرف فى القرآن والسنة وسائر كلام العرب ، إذا كان لفظاً ومعنى وكذلك أنواعه ، كالتصديق والتكذيب والأمر والنهي وغير ذلك . وهذا مما لا يمكن أحداً جحده ، فإنه أكثر من أن يحصى .

ولم يكن فى مسمى « الكلام » نزاع بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان وتابعيهم لا من أهل السنة ، ولا من أهل البدعة . بل أول من عرف فى الإسلام أنه جعل مسمى الكلام المعنى فقط ، هو عبد الله بن سعيد بن كلاب ، وهو متأخر ــ فى زمن محنة أحمد بن حنبل ــ وقد أنكر ذلك عليه علماء السنة ، وعلماء البدعة ، فيمتنع أن يكون الكلام الذي هو أظهر صفات بنى آدم ــ كما قال تعالى : (فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ) . ولفظه لا تحصى وجوهه كثرة ــ لم يعرفه أحد من الصحابة والتابعين وتابعيهم حتى جاء من قال فيه قولاً لم يسبقه إليه أحد من المسلمين ، ولا غيرهم .

فإن قالوا : فقد قال الله تعالى : (وَيَقُولُونَ فِىٓ أَنفُسِهِمْ) وقال : (وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً) ونحو ذلك .

قيل : إن كان المراد أنهم قالوه بألسنتهم سراً ، فلا حجة فيه . وهذا هو الذي ذكره المفسرون . قالوا : كانوا يقولون : سام عليك ، فإذا خرجوا يقولون فى أنفسهم أي يقول بعضهم لبعض : لو كان نبياً عذبنا بقولنا له ما نقول . وإن قدر أنه أريد بذلك أنهم قالوه فى قلوبهم ، فهذا قول مقيد بالنفس ، مثل قوله : « عما حدثت به أنفسها » ولهذا قالوا : (لَوْلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُ) فأطلقوا لفظ القول هنا ، والمراد به ما قالوه بألسنتهم ، لأنه النجوى والتحية التى نهوا عنها كما قال تعالى : (أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ نُهُوا۟ عَنِ ٱلنَّجْوَىٰ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ وَيَتَنَٰجَوْنَ بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَمَعْصِيَتِ ٱلرَّسُولِ وَإِذَا جَآءُوكَ حَيَّوْكَ بِمَا لَمْ يُحَيِّكَ بِهِ ٱللَّهُ وَيَقُولُونَ فِىٓ أَنفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُ) . مع أن الأول هو الذي عليه أكثر المفسرين ، وعليه تدل نظائره ؛ فإن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « يقول الله : من ذكرنى في نفسه ذكرته فى نفسي ومن ذكرنى فى ملإ ذكرته فى ملإ خير منه » ، ليس المراد أنه لا يتكلم به بلسانه ، بل المراد أنه ذكر الله بلسانه .

وكذلك قوله : (وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ ٱلْجَهْرِ مِنَ ٱلْقَوْلِ) هو الذكر باللسان والذي يقيد بالنفس لفظ الحديث يقال : حديث النفس ، ولم يوجد عنهم أنهم قالوا : كلام النفس وقول النفس ؛ كما قالوا : حديث النفس ، ولهذا يعبر بلفظ الحديث عن الأحلام التى ترى فى المنام ، كقول يعقوب عليه السلام : (وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ) . وقول يوسف : (وَعَلَّمْتَنِى مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ) وتلك فى النفس ، لا تكون باللسان ؛ فلفظ الحديث قد

يقيد بما في النفس ، بخلاف لفظ الكلام فإنه لم يعرف أنه أريد به ما في النفس فقط .

وأما قوله تعالى : (وَأَسِرُّواْ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُواْ بِهِۦٓ إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ) فالمراد به القول الذي تارة يسر به فلا يسمعه الإنسان ، وتارة يجهر به فيسمعونه كما يقال : أسر القراءة وجهر بها ، وصلاة السر وصلاة الجهر . ولهذا لم يقل : قولوه بألسنتكم أو بقلوبكم ، وما في النفس لا يتصور الجهر به ، وإنما يجهر بما في اللسان ، وقوله : (إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ) من باب التنبيه . يقول : إنه يعلم ما في الصدور فكيف لا يعلم القول ، كما قال في الآية الأخرى : (وَإِن تَجْهَرْ بِٱلْقَوْلِ فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى) فنبه بذلك على أنه يعلم الجهر ، ويدل على ذلك أنه قال: (وَأَسِرُّواْ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُواْ بِهِۦٓ إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ) فلو أراد بالقول ما في النفس لكونه ذكر علمه بذات الصدور ، لم يكن قد ذكر علمه بالنوع الآخر وهو الجهر .

وإن قيل : نبه ، قيل : بل نبه على القسمين . وقوله تعالى : (ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا) قد ذكر هذا في قوله : (ثَلَٰثَ لَيَالٍ سَوِيًّا) وهناك لم يستثن شيئاً ، والقصة واحدة ، وهذا يدل على أن الاستثناء منقطع ، والمعنى ، آيتك ألا تكلم الناس ، لكن ترمز لهم رمزاً ، كنظائره في القرآن ، وقوله : (فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ) هو الرمز ، ولو قدر أن الرمز استثناء متصل لكان قد دخل في الكلام المقيد بالاستثناء ، كما في قوله : (وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن

يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ) .

ولا يلزم من ذلك أن يدخل فى لفظ الكلام المطلق ؛ فليس فى لغة القوم أصلاً ما يدل على أن ما فى النفس يتناوله لفظ الكلام والقول المطلق ؛ فضلاً عن التصديق والتكذيب ، فعلم أن من لم يصدق بلسانه مع القدرة لا يسمى فى لغة القوم مؤمناً ، كما اتفق على ذلك سلف الأمة من الصحابة والتابعين لهم باحسان .

وقول عمر رضي الله عنه : زورت فى نفسي مقالة أردت أن أقولها ، حجة عليهم . قال أبو عبيد : التزوير : إصلاح الكلام وتهيئته ، قال : وقال أبو زيد : المزور من الكلام والمزوق واحد ، وهو المصلح الحسن ، وقال غيره : زورت فى نفسي مقالة ، أي هيأتها لأقولها . فلفظها يدل على أنه قدر فى نفسه ما يريد أن يقوله ولم يقله ، فعلم أنه لا يكون قولاً إلا إذا قيل باللسان ، وقبل ذلك لم يكن قولاً ، لكن كان مقدراً فى النفس يراد أن يقال ، كما يقدر الإنسان فى نفسه أنه يحج وأنه يصلي ، وأنه يسافر ، إلى غير ذلك ، فيكون لما يريده من القول والعمل صورة ذهنية مقدرة فى النفس ، ولكن لا يسمى قولاً وعملاً إلا إذا وجد فى الخارج ، كما أنه لا يكون حاجا ومصلياً إلا إذا وجدت هذه الأفعال فى الخارج ، ولهذا كان ما يهم به المرء من الأقوال المحرمة والأفعال المحرمة لا تكتب عليه حتى يقوله ، ويفعله ، وما هم به من القول الحسن، والعمل الحسن إنما يكتب له به حسنة واحدة ، فإذا صار قولاً وفعلاً كتب له به عشر

حسنات إلى سبعمائة ، وعوقب عليه[1] ـ إذا قال أو فعل ـ كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تتكلم به أو تعمل » .

وأما البيت الذي يحكى عن الأخطل أنه قال :

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً

فمن الناس من أنكر أن يكون هذا من شعره . وقالوا : إنهم فتشوا دواوينه فلم يجدوه ، وهذا يروى عن محمد بن الخشاب . وقال بعضهم : لفظه : إن البيان لفى الفؤاد .

ولو احتج محتج فى مسألة بحديث أخرجاه فى « الصحيحين » عن النبي صلى الله عليه وسلم لقالوا : هذا خبر واحد ، ويكون مما اتفق العلماء على تصديقه وتلقيه بالقبول ، وهذا البيت لم يثبت نقله عن قائله بإسناد صحيح لا واحد ولا أكثر من واحد ، ولا تلقاه أهل العربية بالقبول ، فكيف يثبت به أدنى شيء من اللغة ، فضلاً عن مسمى الكلام. ثم يقال : مسمى الكلام والقول ونحوهما ليس هو مما يحتاج فيه إلى قول شاعر ، فإن هذا مما تكلم به الأولون والآخرون من أهل اللغة ، وعرفوا معناه في لغتهم ، كما عرفوا مسمى الرأس واليد والرجل .

وأيضاً فالناطقون باللغة يحتج باستعمالهم للألفاظ فىمعانيها ، لا بما يذكرونه

---

(١) هكذا وردت في المطبوع ولعل الصواب (على المحرم) .

من الحدود ، فإن أهل اللغة الناطقين لا يقول أحـد منهم : إن الرأس كذا ، واليد كذا ، والـكلام كذا ، واللون كذا ، بل ينطقون بهذه الألفاظ دالة على معانيها ، فتعرف لغتهم من استعمالهم .

فعلم أن الأخطل لم يرد بهذا أن يذكر مسمى « الـكلام » ولا أحد من الشعراء يقصد ذلك ألبتة ؛ وإنما أراد : إن كان قال ذلك ما فسره به المفسرون للشعر ، أي أصل الـكلام من الفؤاد ، وهو المعنى ؛ فإذا قال الإنسان بلسانه ما ليس فى قلبه فلا تثق به ؛ وهـذا كالأقوال التى ذكرها الله عن المنافقين ذكر أنهم يقولون بألسنتهم ما ليس فى قلوبهم ؛ ولهذا قال :

لا يعجبنـك من أثـير لفظه   حتى يكون مع الـكلام أصيلا
إن الـكلام لفي الفؤاد وإنما   جعل اللسان على الفؤاد دليلا

نهاه أن يعجب بقوله الظاهر حتى يعلم ما فى قلبه من الأصل ؛ ولهذا قال : حتى يكون مع الـكلام أصيلاً . وقوله : مع الـكلام : دليل على أن اللفظ الظاهر قد سماه كلاماً ، وإن لم يعلم قيام معناه بقلب صاحبه ، وهذا حجة عليهم ؛ فقد اشتمل شعره على هذا وهذا ؛ بل قوله : «مع الـكلام» مطلق. وقوله : إن الـكلام لفي الفؤاد . أراد به أصله ومعناه المقصود به ، واللسان دليل على ذلك .

و « بالجملة » فمن احتاج إلى أن يعرف مسمى « الـكلام » في لغـة العرب والفرس، والروم، والترك، وسائر أجناس بني آدم بقول شاعر ، فإنه من أبعد الناس عن معرفة طرق العلم. ثم هو من المولدين؛ وليس من الشعراء القدماء ، وهو نصراني

كافر مثلث ، واسمه الأخطل ، والخطل فساد فى الكلام ، وهو نصراني والنصارى قد اخطأوا في مسمى الكلام ، فجعلوا المسيح القائم بنفسه هو نفس كلمة الله .

فتبين أنه إن كان « الإيمان » فى اللغة هو التصديق ، والقرآن إنما أراد به مجرد التصديق الذي هو قول ، ولم يسم العمل تصديقاً ، فليس الصواب إلا قول المرجئة : إنه اللفظ والمعنى . أو قول الكرامية : إنه قول باللسان فقط ، فإن تسمية قول اللسان قولاً أشهر فى اللغة من تسمية معنى فى القلب قولاً . كقوله تعالى : (يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ) وقوله : (وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ) وأمثال ذلك ، بخلاف ما فى النفس ، فإنه إنما يسمى حديثاً . والكرامية يقولون : المنافق مؤمن وهو مخلد في النار ، لأنه آمن ظاهراً لا باطناً ، وإنما يدخل الجنة من آمن ظاهراً وباطناً .

قالوا : والدليل على شمول الإيمان له أنه يدخل فى الأحكام الدينية المعلقة باسم الإيمان كقوله تعالى : (فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ) ويخاطب فى الظاهر بالجمعة ، والطهارة ، وغير ذلك مما خوطب به الذين آمنوا .

وأما من صدق بقلبه ولم يتكلم بلسانه ، فإنه لا يعلق به شيء من أحكام الإيمان ، لا في الدنيا ولا فى الآخرة ، ولا يدخل فى خطاب الله لعباده بقوله : (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ) فعلم أن قول الكرامية فى الإيمان وإن كان باطلاً مبتدعاً لم يسبقهم إليه أحد ، فقول الجهمية أبطل منه ، وأولئك أقرب إلى الاستدلال باللغة والقرآن والعقل من الجهمية .

و«الكرامية» توافق المرجئة والجهمية فى أن إيمان الناس كلهم سواء ولا يستثنون فى الإيمان ؛ بل يقولون : هو مؤمن حقاً لمن أظهر الإيمان ، وإذا كان منافقاً فهو مخلد فى النار عندهم ؛ فإنه إنما يدخل الجنة من آمن باطناً وظاهراً ، ومن حكى عنهم أنهم يقولون : المنافق يدخل الجنة ، فقد كذب عليهم ، بل يقولون : المنافق مؤمن لأن الإيمان هو القول الظاهر ، كما يسميه غيرهم مسلماً إذ الإسلام : هو الاستسلام الظاهر ولا ريب أن قول الجهمية أفسد من قولهم من وجوه متعددة شرعاً ولغة وعقلاً .

وإذا قيل : قول الكرامية قول خارج عن إجماع المسلمين ، قيل : وقول جهم فى الإيمان قول خارج عن إجماع المسلمين قبله ، بل السلف كفروا من يقول بقول جهم في الإيمان . وقد احتج الناس على فساد قول الكرامية بحجج صحيحة ، والحجج من جنسها على فساد قول الجهمية أكثر ، مثل قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ . قالوا : فقد نفى الله الإيمان عن المنافقين .

فنقول : هذا حق ، فإن المنافق ليس بمؤمن ، وقد ضل من سماه مؤمناً . وكذلك من قام بقلبه علم وتصديق وهو يجحد الرسول ويعاديه، كاليهود وغيرهم، سماهم الله كفاراً لم يسمهم مؤمنين قط ولا دخلوا فى شيء من أحكام الإيمان ، بخلاف المنافق فإنه يدخل فى أحكام الإيمان الظاهرة فى الدنيا ؛ بل قد نفى الله الإيمان عمن قال بلسانه وقلبه إذا لم يعمل ، كما قال تعالى : ﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا

قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا) إلى قوله : (إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ) فنفى الإيمان عمن سوى هؤلاء .

وقال تعالى : (وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۚ وَمَآ أُو۟لَٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ). و«التولي» هو التولي عن الطاعة كما قال تعالى: (سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُو۟لِى بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ۖ فَإِن تُطِيعُوا۟ يُؤْتِكُمُ ٱللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا ۖ وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ كَمَا تَوَلَّيْتُم مِّن قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا) . وقال تعالى: (فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ * وَلَٰكِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ) وقد قال تعالى : (لَا يَصْلَىٰهَآ إِلَّا ٱلْأَشْقَى * ٱلَّذِى كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ) وكذلك قال موسى وهارون : (إِنَّا قَدْ أُوحِىَ إِلَيْنَآ أَنَّ ٱلْعَذَابَ عَلَىٰ مَن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ) . فعلم أن « التولي » ليس هو التكذيب ، بل هو التولي عن الطاعة ، فإن الناس عليهم أن يصدقوا الرسول فيما أخبر ويطيعوه فيما أمر . وضد التصديق التكذيب ، وضد الطاعة التولي ، فلهذا قال : (فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ * وَلَٰكِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ) وقد قال تعالى : (وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۚ وَمَآ أُو۟لَٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ) فنفى الإيمان عمن تولى عن العمل ، وإن كان قد أتى بالقول . وقال تعالى : (إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَإِذَا كَانُوا۟ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا۟ حَتَّىٰ يَسْتَـْٔذِنُوهُ) وقال : (إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ) .

ففي القرآن والسنة من نفي الإيمان عمن لم يأت بالعمل مواضع كثيرة ، كما نفى فيها الإيمان عن المنافق . وأما العالم بقلبه مع المعاداة والمخالفة الظاهرة،

فهذا لم يسم قط مؤمناً ؛ وعند الجهمية إذا كان العلم فى قلبه فهـو مؤمن كامل الإيمان، إيمانه كإيمان النبيين، ولو قال وعمل ماذا عسى أن يقول ويعمل؟ ولا يتصور عندهم أن ينتفي عنه الإيمان إلا إذا زال ذلك العلم من قلبه.

ثم أكثر المتأخرين الذين نصروا قول جهم يقولون بالاستثناء فى الإيمان، ويقولون: «الإيمان في الشرع» هو مايوافى به العبد ربه، وإن كان في اللغة أعم من ذلك، فجعلوا فى «مسألة الاستثناء» مسمى الإيمان ما ادعوا أنه مسماه فى الشرع، وعدلوا عن اللغة، فهلا فعلوا هذا فى الأعمال. ودلالة الشرع على أن الأعمال الواجبة من تمام الإيمان لا تحصى كثرة، بخلاف دلالته على أنه لا يسمى إيمانا؛ إلا ما مات الرجل عليه فإنه ليس فى الشرع ما يدل على هذا، وهو قول محدث لم يقله أحد من السلف، لكن هؤلاء ظنوا أن الذين استثنوا فى الإيمان من السلف كان هذا مأخذهم؛ لأن هؤلاء وأمثالهم لم يكونوا خبيرين بكلام السلف، بل ينصرون ما يظهر من أقوالهم بما تلقوه عن المتكلمين من الجهمية ونحوهم من أهل البدع، فيبقى الظاهر قول السلف، والباطن قول الجهمية الذين هم أفسد الناس مقالة فى الإيمان. وسنذكر ــ إن شاء الله ــ أقوال السلف فى «الاستثناء فى الإيمان» ولهذا لما صار يظهر لبعض أتباع أبي الحسن فساد قول جهم فى الإيمان، خالفه كثير منهم، فمنهم من اتبع السلف.

قال أبو القاسم الأنصاري شيخ الشهرستاني في «شرح الإرشاد» لأبي المعالي، بعد أن ذكر قول أصحابه قال: وذهب أهل الأثر إلى أن الإيمان جميع الطاعات،

فرضها ونفلها ، وعبروا عنه بأنه إتيان ما أمر الله به فرضاً ونفلاً ، والانتهاء عما نهى عنه تحريماً وأدباً . قال : وبهذا كان يقول أبو علي الثقفي من متقدمي أصحابنا؛ وأبو العباس القلانسي .

وقد مال إلى هذا المذهب أبو عبدالله بن مجاهد قال : وهذا قول مالك بن أنس إمام دار الهجرة . ومعظم أئمة السلف رضوان الله عليهم أجمعين .

وكانوا يقولون : الإيمان معرفة بالقلب ، وإقرار باللسان . وعمل بالأركان.

ومنهم من يقول بقول المرجئة : إنه التصديق بالقلب واللسان .

ومنهم من قال : إذا ترك التصديق باللسان عناداً كان كافراً بالشرع ، وإن كان فى قلبه التصديق والعلم . وكذلك قال أبو إسحاق الإسفرائيني .

قال الأنصاري : رأيت في تصانيفه أن المؤمن إنما يكون مؤمناً حقاً إذا حقق إيمانه بالأعمال الصالحة ، كما أن العالم إنما يكون عالماً حقاً إذا عمل بما علم، واستشهد بقول الله تعالى : (إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا) إلى قوله : (أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا) وقال أيضاً أبو إسحاق : حقيقة الإيمان في اللغة : التصديق ، ولا يتحقق ذلك إلا بالمعرفة والائتمار ، وتقوم الإشارة والانقياد مقام العبارة .

وقال أيضاً أبو إسحاق في كتاب « الأسماء والصفات » : اتفقوا على أن ما يستحق به المكلف اسم الإيمان فى الشريعة أوصاف كثيرة ، وعقائد مختلفة، وإن

اختلفوا فيها على تفصيل ذكروه ، واختلفوا فى إضافة مالا يدخل فى جملة التصديق إليه لصحة الاسم ، فمنها ترك قتل الرسول ، وترك إيذائه ، وترك تعظيم الأصنام ، فهذا من التروك ، ومن الأفعال نصرة الرسول والذب عنه ، وقالوا : إن جميعه يضاف إلى التصديق شرعاً ، وقال آخرون : إنه من الكبائر ، لا يخرج المرء بالمخالفة فيه عن الإيمان .

قلت : وهذان القولان ليسا قول جهم ؛ لكن من قال ذلك فقد اعترف بأنه ليس مجرد تصديق القلب ، وليس هو شيئاً واحداً ، وقال : إن الشرع تصرف فيه ، وهذا يهدم أصلهم ؛ ولهذا كان حذاق هؤلاء ، كجهم، والصالحي ، وأبي الحسن والقاضي أبي بكر ، على أنه لا يزول عنه اسم الإيمان إلا بزوال العلم من قلبه .

قال أبو المعالي : (باب فى ذكر الأسماء والأحكام) : اعلم أن غرضنا فى هذا الباب يستدعى تقديم ذكر حقيقة الإيمان . قال : وهذا مما تباينت فيه مذاهب الإسلاميين ، ثم ذكر قول الخوارج ، والمعتزلة ، والكرامية ، ثم قال : وأما مذاهب أصحابنا ، فصار أهل التحقيق من أصحاب الحديث والنظار منهم إلى أن الإيمان هو التصديق ، وبه قال شيخنا أبو الحسن رحمة الله عليه ، واختلف رأيه فى معنى التصديق ؛ وقال مرة : المعرفة بوجوده وقدمه وإلهيته . وقال مرة : التصديق : قول فى النفس ، غير أنه يتضمن المعرفة ، ولا يصح أن يوجدونها ، وهذا مقتضاه ؛ فإن التصديق والتكذيب والصدق والكذب بالأقوال أجدر

فالتصديق إذاً قول فى النفس يعبر عنه باللسان ، فتوصف العبادة بأنها تصديق ، لأنها عبارة عن التصديق : وقال بعض أصحابنا : التصديق لا يتحقق إلا بالقول والمعرفة جميعاً ، فإذا اجتمعا كانا تصديقاً واحداً .

ومنهم من اكتفى بترك العناد ؛ فلم يجعل الإقرار أحد ركنى الإيمان ، فيقول : الإيمان هو التصديق بالقلب ، وأوجب ترك العناد بالشرع ، وعلى هذا الأصل يجوز أن يعرف الكافر الله ، وإنما يكفر بالعناد لا لأنه ترك ما هو الأهم فى الإيمان .

وعلى هذا الأصل يقال : إن اليهود كانوا عالمين بالله ونبوة محمد صلى الله عليه وسلم ، إلا أنهم كفروا عناداً وبغياً وحسداً . قال وعلى قول شيخنا أبي الحسن : كل من حكمنا بكفره فنقول : إنه لا يعرف الله أصلاً ولا عرف رسوله ولا دينه . قال أبو القاسم الأنصاري تلميذه : كأن المعنى : لا حكم لإيمانه ولا لمعرفته شرعاً .

قلت : وليس الأمر على هذا القول كما قاله الأنصاري هذا ، ولكن على قولهم : المعاند كافر شرعاً ، فيجعل الكفر تارة بانتفاء الإيمان الذي في القلب وتارة بالعناد ، ويجعل هذا كافراً فى الشرع ، وإن كان معه حقيقة الإيمان الذي هو التصديق ، ويلزمه أن يكون كافراً في الشرع ، مع أن معه الإيمان الذي هو مثل إيمان الأنبياء والملائكة . والحذاق فى هذا المذهب ؛ كأبى الحسن والقاضي ومن قبلهم من أتباع جهم ، عرفوا أن هذا تناقض يفسد الأصل

فقالوا : لا يكون أحد كافراً إلا إذا ذهب ما في قلبه من التصديق والتزموا أن كل من حكم الشرع بكفره ؛ فإنه ليس فى قلبه شيء من معرفة الله ولا معرفة رسوله ، ولهذا أنكر هذا عليهم جماهير العقلاء ، وقالوا : هذا مكابرة وسفسطة .

وقد احتجوا على قولهم بقوله تعالى : (لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ) إلى قوله : (أُو۟لَـٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَـٰنَ) الآية . قالوا : ومفهوم هذا ، أن من لم يعمل بمقتضاه لم يكتب فى قلوبهم الإيمان .

قالوا : فإن قيل معناه لا يؤمنون إيماناً مجزئاً معتداً به ، أو يكون المعنى : لا يؤدون حقوق الإيمان ، ولا يعملون بمقتضاه . قلنا : هذا عام لا يخصص إلا بدليل .

فيقال لهم : هذه الآية فيها نفي الإيمان عمن يواد المحادين لله ورسوله ، وفيها أن من لا يواد المحادين لله ورسوله فإن الله كتب فى قلوبهم الإيمان ، وايدهم بروح منه ، وهذا يدل على مذهب السلف أنه لا بد فى الإيمان من محبة القلب لله ولرسوله ، ومن بغض من يحاد الله ورسوله ، ثم لم تدل الآية على أن العلم الذي فى قلوبهم بأن محمداً رسول الله يرتفع لا يبقى منه شيء ، والإيمان الذي كتب فى القلب ليس هو مجرد العلم والتصديق ، بل هو تصديق القلب وعمل القلب ، ولهذا قال : (وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ ۖ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا

ٱلْأَنْهَـٰرُ خَـٰلِدِينَ فِيهَا ۚ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِ ۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ) فقد وعدهم بالجنة وقد اتفق الجميع على أن الوعد بالجنة لا يكون إلا مع الإتيان بالمأمور به وترك المحظور ؛ فعلم أن هؤلاء الذين كتب فى قلوبهم الإيمان وأيدهم بروح منه ، قد أدوا الواجبات التى بها يستحقون ما وعد الله به الأبرار المتقين ، ودل هذا على أن الفساق لم يدخلوا فى هذا الوعد ، ودلت هذه الآية على أنه لا يوجد مؤمن يواد الكفار ، ومعلوم أن خلقاً كثيراً من الناس يعرف من نفسه أن التصديق فى قلبه لم يكذب الرسول ، وهو مع هذا يواد بعض الكفار ؛ فالسلف يقولون : ترك الواجبات الظاهرة دليل على انتفاء الإيمان الواجب من القلب ، لكن قد يكون ذلك بزوال عمل القلب ــ الذي هو حب الله ورسوله وخشية الله ، ونحو ذلك ــ لا يستلزم ألا يكون فى القلب من التصديق شيء ، وعند هؤلاء كل من نفى الشرع إيمانه دل على أنه ليس فى قلبه شيء من التصديق أصلاً ، وهذا سفسطة عند جماهير العقلاء .

وكذلك حكى ابن فورك عن أبي الحسن الأشعري قال : الإيمان هو اعتقاد صدق المخبر فيما يخبر به اعتقاداً هو علم ، ومنه اعتقاد ليس بعلم ؛ والإيمان بالله ــ وهو اعتقاد صدقه ــ إنما يصح إذا كان عالماً بصدقه فى أخباره ، وإنما يكون كذلك إذا كان عالماً بأنه يتكلم والعلم بأنه متكلم بعد العلم بأنه حي ؛ والعلم بأنه حي بعد العلم بأنه فاعل ، والعلم بأنه فاعل بعد العلم بالفعل ، وهو كون العالم فعلاً له ، وقال : وكذلك يتضمن العلم بكونه قادراً وله قدرة وعالماً وله

علم ، ومريداً وله إرادة ، وسائر ما لا يصح العلم بالله إلا بعد العلم به من شرائط الإيمان .

قلت : هذا مما اختلف فيه قول الأشعري وهو أن الجهل ببعض الصفات ، هل يكون جهلاً بالموصوف ، أم لا ؟ على قولين ، والصحيح الذي عليه الجمهور وهو آخر قوليه ، أنه لا يستلزم الجهل بالموصوف . وجعل إثبات الصفات من الإيمان ، مما خالف فيه الأشعري جهماً فإن جهماً غال فى نفي الصفات ، بل وفى نفي الأسماء .

قال أبو الحسن : ثم السمع ورد بضم شرائط أخر إليه ، وهو أن لا يقترن به ما يدل على كفر من يأتيه فعلاً وتركا ، وهو أن الشرع أمره بترك العبادة والسجود للصنم ، فلو أتى به دل على كفره ، وكذلك من قتل نبياً أو استخف به ، دل على كفره ، وكذلك لو ترك تعظيم المصحف أو الكعبة دل على كفره . قال : وأحد ما استدللنا به على كفره ما منع الشرع ، أن يقرن بالإيمان أو أوجب ضمه إلى الإيمان لو وجد دلنا ذلك على أن التصديق الذي هو الإيمان مفقود من قلبه ، وكذلك كل ما كفر به المخالف من طريق التأويل فإنما كفرناه به لدلالته على فقدما هو إيمان من قلبه؛ لاستحالة أن يقضي السمع بكفر من معه الإيمان والتصديق بقلبه .

فيقال : لا ريب أن الشارع لا يقضي بكفر من معه الإيمان بقلبه ، لكن دعواكم أن الإيمان هو التصديق ، وأن تجرد عن جميع أعمال القلب ، غلط ولهذا قالوا : أعمال التصديق والمعرفة من قلبه ، ألا ترى أن الشريعة حكمت بكفره ؛ والشريعة لا تحكم بكفر المؤمن المصدق ؛ ولهذا نقول : إن كفر إبليس

لعنه الله كان أشد من كفر كل كافر ، وأنه لم يعرف الله بصفاته قطعاً ، ولا آمن به إيماناً حقيقياً باطنـاً وإن وجد منه القول والعبادة ، وكذلك اليهود والنصارى والمجوس وغيرهم من الكفرة لم يوجد في قلوبهم حقيقة الإيمان المعتد به فى حال حكمنا لهم بالكفر. قال الله تعالى: (وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ) وقوله : (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ) الآية فجعل الله هذه الأمور شرطاً فى ثبوت حكم الإيمان ، فثبت أن الإيمان المعرفة بشرائط لا يكون معتداً به دونها .

فيقال : إن قلتم : إنه ضم إلى معرفة القلب شروطاً فى ثبوت الحكم أو الاسم لم يكن هذا قول جهم ؛ بل يكون هذا قول من جعل الإيمان ـ كالصلاة ، والحج ـ هو وإن كان فى اللغة بمعنى القصد والدعاء ، لكن الشارع ضم إليه أموراً إما في الحكم وإما فى الحكم والاسم ؛ وهذا القول قد سلم صاحبه أن حكم الإيمان المذكور في الكتاب والسنة لا يثبت بمجرد تصديق القلب ؛ بل لابد من تلك الشرائط ، وعلى هذا فلا يمكنه جعل الفاسق مؤمناً إلا بدليل يدل على ذلك ، لا بمجرد قوله : ان معه تصديق القلب ، ومن جعل الإيمان هو تصديق القلب يقول : كل كافر فى النـار ليس معهم من التصديق بالله شيء ، لا مع إبليس ولا مع غيره . وقد قال الله تعالى : (وَإِذْ يَتَحَاجُّونَ فِي النَّارِ فَيَقُولُ الضُّعَفَاءُ لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا نَصِيبًا مِّنَ النَّارِ * قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُلٌّ فِيهَا إِنَّ اللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَادِ) وقال تعالى : (وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ

يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا ۚ قَالُوا۟ بَلَىٰ وَلَٰكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ) . فقد اعترفوا بأن الرسل أتتهم وتلت عليهم آيات ربهم وأنذرتهم لقاء يومهم هذا ؛ فقد عرفوا الله ورسوله واليوم الآخر وهم فى الآخرة كفار .

وقال تعالى : (كُلَّمَآ أُلْقِىَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ * قَالُوا۟ بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ) فقد كذبوا بوجوده وكذبوا بتنزيله . وأما في الآخرة فعرفوا الجميع . وقال تعالى : (وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ ۚ قَالَ أَلَيْسَ هَٰذَا بِٱلْحَقِّ ۚ قَالُوا۟ بَلَىٰ وَرَبِّنَا ۚ قَالَ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ)

وقال تعالى : (وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ ۖ ذَٰلِكَ مَا كُنتَ مِنْهُ تَحِيدُ)

إلى قوله : (لَّقَدْ كُنتَ فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَآءَكَ فَبَصَرُكَ ٱلْيَوْمَ حَدِيدٌ)

إلى آيات أخر كثيرة تدل على أن الكفار فى الآخرة يعرفون ربهم فإن كان مجرد المعرفة إيماناً كانوا مؤمنين فى الآخرة .

فإن قالوا : الإيمان فى الآخرة لا ينفع ، وإنما الثواب على الإيمان فى الدنيا .

قيل : هذا صحيح ، لكن إذا لم يكن الإيمان إلا مجرد العلم ؛ فهذه الحقيقة لا تختلف ، فإن لم يكن العمل من الإيمان ، فالعارف فى الآخرة لم يفته شيء من الإيمان ، لكن أكثر ما يدعونه أنه حين مات لم يكن فى قلبه من التصديق بالرب شيء ، ونصوص القرآن فى غير موضع تدل على أن الكفار كانوا فى الدنيا مصدقين بالرب ، حتى فرعون الذي أظهر التكذيب كان فى باطنه مصدقاً . قال تعالى : (وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا) وكما قال موسى لفرعون: (لَقَدْ عَلِمْتَ

مَآأَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ) ومع هذا لم يكن مؤمناً ؛بل قال موسى : (رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُواْ حَتَّىٰ يَرَوُاْ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ) : قال الله : (قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا) : ولما قال فرعون :(ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ) . قال الله : (ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ) . فوصفه بالمعصية ، ولم يصفه بعدم العلم فى الباطن كما قال : (فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ) ، وكما قال عن إبليس : (فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ * إِلَّآ إِبْلِيسَ ٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ) فلم يصفه إلا بالإباء والاستكبار ومعارضته الأمر ، لم يصفه بعدم العلم ، وقد أخبر الله عن الكفار فى غير موضع أنهم كانوا معترفين بالصانع فى مثل قوله : (وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ) .

ثم يقال لهم : إذا قلتم هو التصديق بالقلب، أو باللسان ، أو بهما ؛فهل هو التصديق المجمل ؟ أو لا بد فيه من التفصيل ؟ فلو صدق أن محمداً رسول الله ولم يعرف صفات الحق ، هل يكون مؤمناً أم لا ؟ فإن جعلوه مؤمناً . قيل : فإذا بلغه ذلك فكذب به ، لم يكن مؤمناً باتفاق المسلمين ، فصار بعض الإيمان أكمل من بعض ؛ وإن قالوا : لا يكون مؤمناً ، لزمهم ألا يكون أحد مؤمناً حتى يعرف تفصيل كل ما أخبر به الرسول ؛ ومعلوم أن أكثر الأمة لا يعرفون ذلك وعندهم الإيمان لا يتفاضل إلا بالدوام فقط .

قال أبو المعالي : فإن قال القائل : أصلكم يلزمكم أن يكون إيمان المنهمك في فسقه كإيمان النبي صلى الله عليه وسلم .

قلنا : الذي يفضل إيمانه على إيمان من عداه باستمرار تصديقه وعصمة الله إياه من مخامرة الشكوك واختلاج الريب ، والتصديق عرض من الأعراض لا يبقى وهو متوال للنبي صلى الله عليه وسلم ثابت لغيره في بعض الأوقات ، وزائل عنه في أوقات الفترات ، فيثبت للنبي صلى الله عليه وسلم أعداد من التصديق ، ولا يثبت لغيره إلا بعضها ، فيكون إيمانه لذلك أكثر وأفضل ؛ قال : ولو وصف الإيمان بالزيادة والنقصان وأريد به ذلك كان مستقيماً .

قلت : فهذا هو الذي يفضل به النبي غيره فى الإيمان عندهم ، ومعلوم أن هذا فى غاية الفساد من وجوه كثيرة ، كما قد بسط فى مواضع أخرى .

فصـــــل

قال الذين نصروا مذهب جهم فى الإيمـان من المتأخرين ــ كالقاضي أبى بكر وهذا لفظه ــ فإن قال قائل : وما الإســلام عندكم ؟ قيل له : « الإسلام » : الانقياد والاستسلام ؛ فــكل طاعة انقاد العبد بها لربه واستسلم فيها لأمره فهي إسلام ، والإيمان : خصلة من خصال الإســـلام ؛ وكل إيمان إسلام ، وليس كل إسلام إيماناً ، فإن قال : فلم قلتم : إن معنى الإســـلام ما وصفتم ؟ قيل : لأجل قوله تعالى : (قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا) فنفي عنهم الإيمان وأثبت لهم الإســـلام ، وإنمـا أراد بمـا أثبته الانقياد والاستسلام ، ومنه : (ألقوا إليــكم السلم) وكل من استسلم لشيء فقد أسلم ، وإن كان أكثر ما يستعمل ذلك فى المستسلم لله ولنبيه .

« قلت » : وهذا الذي ذكروه مع بطلانه ومخالفته للــكتاب والسنة هو تناقض، فإنهم جعلوا الإيمان خصلة من خصال الإسلام ، فالطاعات كلها إسلام وليس فيها إيمان إلا التصديق، والمرجئة وإن قالوا : إن الإيمان يتضمن الإسلام فهم يقولون: الإيمان هو تصديق القلب واللسان وأما الجهمية فيجعلونه تصديق القلب ، فلا تــكون الشهادتان ، ولا الصلاة ، ولا الزكاة ، ولا غيرهن من الإيمان ، وقد

تقدم ما بينه الله ورسوله ، من أن الإسلام داخل فى الإيمان ، فلا يكون الرجل مؤمناً حتى يكون مسلماً . كما أن الإيمان داخل فى الإحسان ، فلا يكون محسناً حتى يكون مؤمناً .

وأما التناقض ، فإنهم إذا قالوا : الإيمان خصلة من خصال الإسلام ، كان من أتى بالإيمان إنما أتى بخصلة من خصال الإسلام ، لا بالإسلام الواجب جميعه . فلا يكون مسلماً حتى يأتي بالإسلام كله ، كما لا يكون عندهم مؤمناً ، حتى يأتي بالإيمان كله ، وإلا فمن أتى ببعض الإيمان عندهم لا يكون مؤمناً ، ولا فيه شيء من الإيمان ، فكذلك يجب أن يقولوا في الإسلام ، وقد قالوا . كل إيمان إسلام ، وليس كل إسلام إيماناً ، وهذا إن أرادوا به أن كل إيمان هو الإسلام الذي أمر الله به ، ناقض قولهم : إن الإيمان خصلة من خصاله ، فجعلوا الإيمان بعضه ولم يجعلوه إياه ، وإن قالوا : كل إيمان فهو إسلام ، أى هو طاعة لله ،وهو جزء من الإسلام الواجب ، وهذا مرادهم . قيل لهم : فعلى هذا يكون الإسلام متعدداً بتعدد الطاعات ، وتكون الشهادتان وحدها إسلاما ، والصلاة وحدها إسلاما ، والزكاة إسلاماً ، بل كل درهم تعطيه للفقير إسلاماً ، وكل سجدة إسلاماً ، وكل يوم تصومه إسلاماً ، وكل تسبيحة تسبحها فى الصلاة أو غيرها إسلاماً .

ثم المسلم إن كان لا يكون مسلماً إلا بفعل كل ما سميتموه إسلاماً ، لزم أن يكون الفساق ليسوا مسلمين مع كونهم مؤمنين ، فجعلتم المؤمنين الكاملي

الإيمان عندكم ليسوا مسلمين وهذا شر من قول الـكرامية ، ويلزم أن الفساق من أهل القبلة ليسوا مسلمين ؛ وهذا شر من قول الخوارج والمعتزلة وغيرهم ، بل وأن يكون من ترك التطوعات ليس مسلماً ، إذكانت التطوعات طاعة لله ، إن جعلتم كل طاعة فرضاً أو نفلاً إسلاماً .

ثم هذا خلاف ما احتججتم به من قوله للأعراب : (لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَـٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا). فأثبت لهم الإسلام دون الإيمـان ، وأيضاً فإخراجكم الفساق من اسم الإسلام إن أخرجتموهم ، أعظم شناعة من إخراجهم من اسم الإيمان ، فوقعتم فى أعظم ما عبتموه على المعتزلة ، فإن الـكتاب والسنة ينفيان عنهم اسم الإيمـان ، أعظم مما ينفيان اسم الإسلام ، واسم الإيمان فى الـكتاب والسنة أعظم .

وإن قلتم : بل كل من فعل طاعة سمي مسلماً ، لزم أن يكون من فعل طاعة من الطاعات ولم يتكلم بالشهادتين مسلماً ، ومن صدق بقلبه ولم يتكلم بلسانه أن يكون مسلماً عندكم ، لأن الإيمـان عندكم إسلام ، فمن أتى به فقد أتى بالإسلام ، فيكون مسلماً عندكم من تكلم بالشهادتين ولا أتى بشيء من الأعمال .

واحتجاجكم بقوله : (قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَـٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا) قلتم : نفى عنهم الإيمان وأثبت لهم الإسلام . فيقال : هذه الآية حجة عليكم لأنه لمـا أثبت لهم الإسلام مع انتفاء الإيمان ، دل ذلك على أن الإيمان ليس بجزء من الإسلام ، إذ لو كان بعضه لمـا كانوا مسلمين إن لم يأتوا به ، وإن قلتم : أردنا بقولنا : أثبت لهم الإسلام أى إسلاماً ما ، فإن كل طاعة من الإسـلام

إسلام عندنا ، لزمكم ما تقدم ، من أن يكون صوم يوم إسلاماً ، وصدقة درهم إسلاماً ، وأمثال ذلك .

وهم يقولون : كل مؤمن مسلم ، وليس كل مسلم مؤمناً، قالوا : هذا من حيث الإطلاق ، وإلا فالتفصيل ما ذكرناه من أن الإيمان خصلة من خصال الإسلام والدين ، وليس هو جميع الإسلام والدين ، فإن الإسلام هو الاستسلام لله بفعل كل طاعة وقعت موافقة للأمر . والإيمان أعظم خصلة من خصال الإسلام . واسم الإسلام شامل لكل طاعة انقاد بها العبد لله ، من إيمان ، وتصديق ، وفرض سواه ، ونفل ، غير أنه لا يصلح التقرب بفعل ما عدا الإيمان من الطاعات دون تقديم فعل الإيمان . قالوا : والدين مأخوذ من التدين ؛ وهو قريب من الإسلام فى المعنى .

فيقال لهم : إذا كان هذا قولكم : فقولكم : كل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمناً يناقض هذا ؛ فإن المسلم هو المطيع لله ، ولا تصح الطاعة من أحد إلا مع الإيمان ، فيمتنع أن يكون أحد فعل شيئاً من الإسلام إلا وهو مؤمن ، ولو كان ذلك أدنى الطاعات ، فيجب أن يكون كل مسلم مؤمناً ، سواء أريد بالإسلام فعل جميع الطاعات ، أو فعل واحدة منها ، وذلك لا يصح كله إلا مع الإيمان ، وحينئذ فالآية حجة عليكم لا لكم .

ثم قولكم : كل مؤمن مسلم ، إن كنتم تريدون بالإيمان تصديق القلب فقط ، فيلزم أن يكون الرجل مسلماً ولو لم يتكلم بالشهادتين ولا أتى بشيء

من الأعمال المأمور بهـا وهذا مما يعلم بطلانه بالضرورة من دين الإسلام ، بل عامة اليهود والنصارى يعلمون أن الرجل لا يكون مسلماً حتى يأتي بالشهادتين أو ما يقوم مقامهما . وقولكم : كل مؤمن مسلم ، لا يريدون أنه أتى بالشهادتين ولا بشيء من المباني الخمس ، بل أتى بما هو طاعة وتلك طاعة باطنة ، وليس هذا هو المسلم المعروف في الكتاب والسنة، ولا عند الأئمة الأولين والآخرين ، ثم استدللتم بالآية، والأعراب إنما أتوا بإسلام ظاهر نطقوا فيه بالشهادتين ، سواء كانوا صادقين أو كاذبين . فأثبت الله لهم الإسلام دون الإيمان ، فيظن من لا يعرف حقيقة الأمر أن هذا هو قول السلف الذي دل عليه الكتاب والسنة من أن كل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمناً، وبينهما من التباين أعظم مما بين قول السلف وقول المعتزلة في الإيمان والإسلام ؛ فإن قول المعتزلة فى الإيمان والإسلام أقرب من قول الجهمية بكثير ، ولكن قولهم فى تخليد أهل القبلة أبعد عن قول السلف من قول الجهمية .

فالمتأخرون الذين نصروا قول جهم فى « مسألة الإيمان » يظهرون قول السلف فى هذا وفى الاستثناء ، وفى انتفاء الإيمان الذي فى القلب حيث نفاه القرآن ونحو ذلك . وذلك كله موافق للسلف فى مجرد اللفظ ، وإلا فقولهم فى غاية المباينة لقول السلف ؛ ليس فى الأقوال أبعد عن السلف منه . وقول المعتزلة والخوارج والكرامية فى اسم الايمان والإسلام أقرب إلى قول السلف من قول

الجهمية ؛ لكن المعتزلة والخوارج يقولون بتخليد العصاة ، وهذا أبعد عن قول السلف من كل قول ، فهم أقرب فى الاسم وأبعد فى الحكم ؛ والجهمية وإن كانوا فى قولهم : بأن الفساق لا يخلدون أقرب فى الحكم إلى السلف ، فقولهم فى مسمى الإسلام والإيمان وحقيقتهما أبعد من كل قول عن الكتاب والسنة ، وفيه من مناقضة العقل والشرع واللغة ما لا يوجد مثله لغيرهم .

فصـــــل

ومما يدل من القرآن على أن الإيمان المطلق مستلزم للأعمال قوله تعالى : (إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِـَٔايَـٰتِنَا ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا۟ بِهَا خَرُّوا۟ سُجَّدًا وَسَبَّحُوا۟ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ) فنفى الإيمان عن غير هؤلاء ، فمن كان إذا ذكر بالقرآن لا يفعل ما فرضه الله عليه من السجود لم يكن من المؤمنين ، وسجود الصلوات الخمس فرض باتفاق المسلمين ، وأما سجود التلاوة ففيه نزاع ؛ وقد يحتج بهذه الآية من يوجبه ، لكن ليس هذا موضع بسط هـذه المسألة ، فهذه الآية مثل قوله : (إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَـٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ) . وقوله : (إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ) وقوله (إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَإِذَا كَانُوا۟ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا۟ حَتَّىٰ يَسْتَـْٔذِنُوهُ) ومن ذلك قوله تعالى : (عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَتَعْلَمَ ٱلْكَـٰذِبِينَ * لَا يَسْتَـْٔذِنُكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ أَن يُجَـٰهِدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلْمُتَّقِينَ * إِنَّمَا يَسْتَـْٔذِنُكَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَٱرْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِى رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ) .

وهذه الآية مثل قوله : (لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ) وقوله : (وَلَوْ كَانُوا۟ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِىِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا

ٱتَّخَذُوهُمۡ أَوۡلِيَآءَ) بين سبحانه أن الإيمان له لوازم وله أضداد موجودة يستلزم ثبوت لوازمه وانتفاء أضداده ومن أضـــداده موادة من حاد الله ورسوله ، ومن أضداده استئذانه فى ترك الجهاد ، ثم صرح بأن استئذانه إنما يصدر من الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر ، ودل قوله : (وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِٱلۡمُتَّقِينَ) على أن المتقين هم المؤمنون .

ومن هذا الباب قوله صلى الله عليه وسلم : « لا يزني الزاني حين يزنى وهو مؤمن » وقوله : « لا يؤمن من لا يأمن جاره بوائقه » وقوله : « لا تؤمنوا حتى تحابوا » وقوله : « لا يؤمن أحـــدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين » وقوله « لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه من الخـــير ما يحب لنفسه » وقوله « من غشنا فليس منا ومن حمل علينا السلاح فليس منا » .

فصـــــل

وأما إذا قيد الإيمان فقرن بالإسلام أو بالعمل الصالح ، فإنه قد يراد بهمافى القلب من الإيمان باتفاق الناس ، وهل يراد به أيضاً المعطوف عليه ويكون من باب عطف الخاص على العام ، أو لا يكون حين الاقتران داخلاً فى مسماه ؟ بل يكون لا زماً له ، على مذهب أهل السنة ، أو لا يكون بعضاً ولا لا زماً ، هذا فيه ثلاثة أقوال للناس ، كما سيأتي إن شاء الله ، وهذا موجود فى عامة الأسماء يتنوع مسماها بالإطلاق والتقييد ، مثال ذلك اسم « المعروف » و « المنكر » إذا أطلق كما فى قوله تعالى:(يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ)وقوله : (كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ) وقوله : (وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ) يدخل فى المعروف كل خير ، وفى المنكر كل شر .

ثم قد يقرن بما هو أخص منه كقوله : (لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ) فغاير بين المعروف وبين الصدقة والإصلاح بين الناس — كما غاير بين اسم الإيمان والعمل ؛ واسم الإيمان والإسلام — وكذلك قوله تعالى : (إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ)

غاير بينهما وقد دخلت الفحشاء فى المنكر فى قوله : (وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ) ثم ذكر مع المنكر اثنين فى قوله : (إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَـٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ) جعل البغي هنا مغايراً لهما ، وقد دخل فى المنكر فى ذينك الموضعين .

ومن هذا الباب لفظ « العبادة » فإذا أمر بعبادة الله مطلقاً دخل فى عبادته كل ما أمر الله به ، فالتوكل عليه مما أمر به والاستعانة به مما أمر به ؛ فيدخل ذلك فى مثل قوله : (وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ) وفى قوله : (وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا) . وقوله : (يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ) وقوله : (إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ بِٱلْحَقِّ فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ) (قُلِ ٱللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَّهُۥ دِينِى) . وقوله : (قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَـٰهِلُونَ) .

ثم قد يقرن بها اسم آخر كما فى قوله : (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) وقوله : (فَٱعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ) . وقول نوح (ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ) . وكذلك إذا أفرد اسم « طاعة الله » دخل فى طاعته كل ما أمر به وكانت طاعة الرسول داخلة فى طاعته ، وكذا اسم « التقوى » إذا أفرد دخل فيه فعل كل مأمور به وترك كل محظور . قال طلق بن حبيب : التقوى : أن تعمل بطاعة الله على نور من الله ترجو رحمة الله ، وأن تترك معصية الله على نور من الله تخاف عذاب الله وهذا كما فى قوله : (إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّـٰتٍ وَنَهَرٍ * فِى مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍۭ) .

وقد يقرن بها اسم آخر كقوله : (وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا * وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ۚ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥ) وقوله : (إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ) وقوله : (وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ) وقوله : (ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا) . وقوله : (ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَكُونُوا۟ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ) وقوله : (ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ) وأمثال ذلك .

فقوله : (ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا) مثل قوله : (ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَأَنفِقُوا۟ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ) وقوله : (ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ۚ وَقَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ) فعطف قولهم على الإيمان ؛ كما عطف القول السديد على التقوى ؛ ومعلوم أن التقوى إذا أطلقت دخل فيها القول السديد ، وكذلك الإيمان إذا أطلق دخل فيه السمع والطاعة لله وللرسول ، وكذلك قوله : (ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ) ، وإذا أطلق الإيمان بالله فى حق أمة محمد صلى الله عليه وسلم دخل فيه الإيمان بالرسول ، وكذلك قوله : (كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ) وإذا أطلق الإيمان بالله دخل فيه الإيمان بهذه التوابع ، وكذلك قوله : (وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ) وقوله : (قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ) الآية .

وإذا قيل : (فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلۡأُمِّيِّ) دخل في الإيمان برسوله الإيمان بجميع الكتب والرسل والنبيين ، وكذلك إذا قيل: (وَءَامِنُواْ بِرَسُولِهِۦ يُؤۡتِكُمۡ كِفۡلَيۡنِ مِن رَّحۡمَتِهِۦ) وإذا قيل : (ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَأَنفِقُواْ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسۡتَخۡلَفِينَ فِيهِ) دخل فى الإيمان بالله ورسوله الإيمان بذلك كله ، والإنفاق يدخل في قوله فى الآية الأخرى : (ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ) كما يدخل القول السديد فى مثل قوله : (وَلَقَدۡ وَصَّيۡنَا ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ) .

وكذلك لفظ « البر » إذا أطلق تناول جميع ما أمر الله به كما فى قوله : (إِنَّ ٱلۡأَبۡرَارَ لَفِي نَعِيمٍ * وَإِنَّ ٱلۡفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ) وقوله : (وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ) وقوله : (وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلۡكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ وَءَاتَى ٱلۡمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينَ وَٱبۡنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلۡمُوفُونَ بِعَهۡدِهِمۡ إِذَا عَٰهَدُواْۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلۡبَأۡسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلۡبَأۡسِۗ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُتَّقُونَ)
فالبر إذا أطلق كان مسماه مسمى التقوى ، والتقوى إذا أطلقت كان مسماها مسمى البر ، ثم قد يجمع بينهما كما فى قوله تعالى : (وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰ) .

وكذلك لفظ « الإثم » إذا أطلق دخل فيه كل ذنب ، وقد يقرن بالعدوان كما فى قوله تعالى : (وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ) . وكذلك لفظ «الذنوب» إذا أطلق دخل فيه ترك كل واجب وفعل كل محرم ، كما فى قوله : (يَٰعِبَادِيَ

ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ لَا تَقۡنَطُواْ مِن رَّحۡمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا).

ثم قد يقرن بغيره كما في قوله : (رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسۡرَافَنَا فِيٓ أَمۡرِنَا)

وكذلك لفظ « الهدى » إذا أطلق تناول العلم الذي بعث الله به رسوله والعمل به جميعاً فيدخل فيه كل ما أمر الله به كما فى قوله : (ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ) والمراد طلب العلم بالحق والعمل به جميعاً . وكذلك قوله : (هُدًى لِّلۡمُتَّقِينَ) . والمراد به أنهم يعلمون ما فيه ويعملون به ، ولهـذا صاروا مفلحين ، وكذلك قول أهل الجنة : (ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي هَدَىٰنَا لِهَٰذَا) وانما هداهم بأن ألهمهم العلم النافع والعمل الصالح .

ثم قد يقرن الهدى إما بالاجتباء كما في قوله (وَٱجۡتَبَيۡنَٰهُمۡ وَهَدَيۡنَٰهُمۡ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ) وكما فى قوله : (شَاكِرٗا لِّأَنۡعُمِهِۚ ٱجۡتَبَىٰهُ وَهَدَىٰهُ) (ٱللَّهُ يَجۡتَبِيٓ إِلَيۡهِ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِيٓ إِلَيۡهِ مَن يُنِيبُ) وكذلك قوله تعالى : (هُوَ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ) والهدى هنا هو الإيمان ودين الحق هو الإسلام ، وإذا أطلق الهدى كان كالإيمان المطلق يدخل فيه هذا وهذا .

ولفظ « الضلال » إذا أطلق تناول من ضل عن الهدى ، سواء كان عمداً أو جهلاً ، ولزم أن يكون معذباً كقوله : (إِنَّهُمۡ أَلۡفَوۡاْ ءَابَآءَهُمۡ ضَآلِّينَ * فَهُمۡ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمۡ يُهۡرَعُونَ) وقوله : (رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعۡنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ * رَبَّنَآ ءَاتِهِمۡ ضِعۡفَيۡنِ مِنَ ٱلۡعَذَابِ وَٱلۡعَنۡهُمۡ لَعۡنٗا كَبِيرٗا) وقوله : (فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشۡقَىٰ) ثم قد يقـرن بالغي و الغضب كما في قوله : (مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمۡ

وَمَاغَوَىٰ) . وفى قوله : (غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ) . وقوله : (إِنَّ ٱلْمُجْرِمِينَ فِى ضَلَٰلٍ وَسُعُرٍ) . وكذلك لفظ « الغي » إذا أطلق تناول كل معصية لله كما فى قوله عن الشيطان : (وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ * إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ). وقد يقرن بالضلال كما فى قوله : (مَاضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَاغَوَىٰ) .

وكذلك اسم « الفقير » إذا أطلق دخل فيه المسكين ، وإذا أطلق لفظ « المسكين » تناول الفقير ، وإذا قرن بينهما فأحدهما غير الآخر ؛ فالأول كقوله : (وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ) وقوله : (فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ) والثاني كقوله : (إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ) .

و « هذه الأسماء » التى تختلف دلالتها بالإطلاق والتقييد والتجريد ، والاقتران ، تارة يكونان إذا أفرد أحدهما أعم من الآخر ، كاسم « الإيمان » و « المعروف » مع العمل ومع الصدق ؛ و « كالمنكر » مع الفحشاء ومع البغي ونحو ذلك . وتارة يكونان متساويين فى العموم والخصوص ، كلفظ « الإيمان » و « البر » و « التقوى » ولفظ « الفقير » و « المسكين » ؛ فأيهما أطلق تناول ما يتناوله الآخر ؛ وكذلك لفظ « التلاوة » فإنها إذا أطلقت فى مثل قوله : (ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ) تناولت العمل به كما فسره بذلك الصحابة والتابعون مثل ابن مسعود وابن عباس ومجاهد وغيرهم قالوا : يتلونه حق تلاوته يتبعونه حق اتباعه فيحلون حلاله ويحرمون حرامه ويعملون بمحكمه ويؤمنون بمتشابهه . وقيل : هو من التلاوة بمعنى الاتباع كقوله : (وَٱلْقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا)

وهذا يدخل فيه من لم يقرأه ، وقيل : بل من تمام قراءته أن يفهم معناه ويعمل به كما قال أبو عبد الرحمن السلمي : حدثنا الذين كانوا يقرئوننا القرآن عثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وغيرهما أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي صلى الله عليه وسلم عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل، قالوا : فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعاً .

وقوله : (ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ) قد فسر بالقرآن وفسر بالتوراة . وروى محمد بن نصر بإسناده الثابت عن ابن عباس : (يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ) قال يتبعونه حق اتباعه . وروى أيضاً عن ابن عباس : يتلونه حق تلاوته ، قال : يحلون حلاله . ويحرمون حرامه ولا يحرفونه عن مواضعه ، وعن قتادة : يتلونه حق تلاوته أولئك يؤمنون به ، قال : أولئك أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم آمنوا بكتاب الله وصدقوا به ، أحلوا حلاله وحرموا حرامه وعملوا بما فيه ، ذكر لنا أن ابن مسعود كان يقول إن حق تلاوته : أن يحل حلاله ويحرم حرامه ، وأن نقرأه كما أنزل الله ولا نحرفه عن مواضعه ، وعن الحسن : يتلونه حق تلاوته ، قال : يعملون بمحكمه ويؤمنون بمتشابهه ويكلون ما أشكل عليهم إلى عالمه ، وعن مجاهد :يتبعونه حق اتباعه وفي رواية : يعملون به حق عمله .

ثم قد يقرن بالتلاوة غيرها كقوله : (ٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ ۖ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ) . قال أحمد بن حنبل وغيره : تلاوة الكتاب : العمل بطاعة الله كلها ، ثم خص الصلاة بالذكر كما في قوله: (وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ) وقوله : (فَٱعْبُدْنِى وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ

لِذِكۡرِىٓ) . وكذلك لفظ اتبـاع ما أنزل الله يتناول جميع الطاعات كقوله : (ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ) وقوله : (فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشۡقَىٰ) وقوله : (وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦ) وقد يقرن به غيره كقوله : (وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ مُبَارَكٞ فَٱتَّبِعُوهُ وَٱتَّقُواْ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ) وقوله : (ٱتَّبِعۡ مَآ أُوحِيَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ وَأَعۡرِضۡ عَنِ ٱلۡمُشۡرِكِينَ) وقوله : (وَٱتَّبِعۡ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ وَٱصۡبِرۡ حَتَّىٰ يَحۡكُمَ ٱللَّهُۚ وَهُوَ خَيۡرُ ٱلۡحَٰكِمِينَ) .

وكذلك لفظ « الأبرار » إذا أطلق دخل فيـه كل تقي من السـابقين والمقتصدين ، وإذا قرن بالمقربين كان أخص . قال تعالى فى الأول : (إِنَّ ٱلۡأَبۡرَارَ لَفِي نَعِيمٖ * وَإِنَّ ٱلۡفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٖ) وقال فى الثاني : (كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ * وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ * كِتَٰبٞ مَّرۡقُومٞ * يَشۡهَدُهُ ٱلۡمُقَرَّبُونَ) وهـذا باب واسع يطول استقصاؤه .

وهو من أنفع الأمور فى معرفة دلالة الألفاظ مطلقاً وخصوصـاً ألفاظ الكتاب والسنة ، وبه تزول شبهات كثيرة كثر فيها نزاع النـاس ، من جملتها « مسألة الإيمان والإسلام » فإن النزاع في مسماها أول اختلاف وقع ، افترقت الأمة لأجـله وصاروا مختلفين في الكتاب والسنة ، وكفر بعضهم بعضـاً وقاتل بعضهم بعضاً ، كما قد بسطنا هذا فى مواضـع أخر . إذ المقصود هنـا بيـان شرح كلام الله ورسوله على وجه يبين أن الهدى كله مأخوذ من كلام

الله ورسوله بإقامة الدلائل الدالة ، لا بذكر الأقوال التى تقبل بلا دليل وترد بلا دليل ، أو يكون المقصود بها نصر غير الله والرسول فإن الواجب أن يقصد معرفة ما جاء به الرسول واتباعه بالأدلة الدالة على ما بينه الله ورسوله .

ومن هذا الباب أقوال السلف وأئمة السنة فى « تفسير الإيمان » فتارة يقولون : هو قول وعمل . وتارة يقولون : هو قول وعمل ونية . وتارة يقولون قول وعمل ونية واتباع السنة . وتارة يقولون : قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالجوارح ، وكل هذا صحيح . فإذا قالوا : قول وعمل فإنه يدخل فى القول قول القلب واللسان جميعاً ؛ وهذا هو المفهوم من لفظ القول والكلام ، ونحو ذلك إذا أطلق .

والناس لهم فى مسمى « الكلام » و « القول » عند الإطلاق أربعة أقوال فالذي عليه السلف والفقهاء والجمهور أنه يتناول اللفظ والمعنى جميعاً كما يتناول لفظ الإنسان للروح والبدن جميعاً . وقيل : بل مسماه هو اللفظ ، والمعنى ليس جزء مسماه ، بل هو مدلول مسماه ، وهذا قول كثير من أهل الكلام من المعتزلة وغيرهم وطائفة من المنتسبين إلى السنة ، وهو قول النحاة لأن صناعتهم متعلقة بالألفاظ . وقيل : بل مسماه هو المعنى وإطلاق الكلام على اللفظ مجاز لأنه دال عليه ، وهذا قول ابن كلاب ومن اتبعه ، وقيل : بل هو مشترك بين اللفظ والمعنى ، وهو قول بعض المتأخرين من الكلابية ، ولهم قول ثالث يروى عن أبي الحسن أنه مجاز فى كلام الله حقيقة فى كلام الآدميين ، لأن حروف الآدميين

تقوم بهم ، فلا يكون الـكلام قائماً بغير المتـكلم ، بخلاف الـكلام القرآني ؛ فإنه لا يقوم عنده بالله ، فيمتنع أن يكون كلامه ، ولبسط هذا موضع آخر .

(والمقصود هنا) أن من قال من السلف : الإيمان قول وعمل ، أراد قول القلب واللسان وعمـل القلب والجوارح ؛ ومن أراد الاعتقاد رأى أن لفظ القول لا يفهم منه إلا القول الظاهر أو خاف ذلك فزاد الاعتقاد بالقلب ، ومن قال : قول وعمل ونية ، قال : القول يتناول الاعتقاد وقول اللسان ، وأما العمل فقد لا يفهم منه النية فزاد ذلك ، ومن زاد اتباع السنة فلأن ذلك كله لا يكون محبوباً لله إلا باتباع السنة ، وأولئك لم يريدوا كل قول وعمل ، إنما أرادوا ما كان مشروعاً من الأقوال والأعمال ، ولكن كان مقصودهم الرد على « المرجئة » الذين جعلوه قولاً فقط ، فقالوا : بل هو قول وعمل ، والذين جعلوه « أربعة أقسام » فسروا مرادهم ، كما سئل سهل بن عبد الله التستري عن الإيمان ما هو ؟ فقال : قول وعمل ونية وسنة ، لأن الإيمان إذا كان قولاً بلا عمل فهو كفر ، وإذا كان قولاً وعملاً بلا نية فهو نفاق ، وإذا كان قولاً وعملاً ونية بلا سنة فهو بدعة .

فصـــــل

وعطف الشيء على الشيء في القرآن وسائر الكلام يقتضي مغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه مع اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في الحكم الذي ذكر لهما، والمغايرة على مراتب أعلاها أن يكونا متباينين ليس أحدهما هو الآخر ولا جزأه، ولا يعرف لزومه له كقوله ﴿ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾ ونحو ذلك، وقوله: ﴿ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ ﴾ وقوله: ﴿ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ * مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ ﴾ وهذا هو الغالب. ويليه أن يكون بينهما لزوم كقوله: ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ ﴾ وقوله: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ وقوله: ﴿ وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ ﴾ فإن من كفر بالله فقد كفر بهذا كله. فالمعطوف لازم للمعطوف عليه، وفي الآية التي قبلها المعطوف عليه لازم، فإنه من يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى فقد اتبع غير سبيل المؤمنين. وفي الثاني نزاع، وقوله: ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ ﴾ هما متلازمان، فإن من لبس الحق بالباطل فجعله ملبوساً به، خفي من الحق بقدر ما ظهر من الباطل، فصار ملبوساً، ومن كتم الحق احتاج أن يقيم موضعه

باطلا فيلبس الحق بالباطل ، ولهذا كان كل من كتم من أهل الكتاب ما أنزل الله فلا بد أن يظهر باطلا .

وهكذا « أهل البدع » لا تجد أحداً ترك بعض السنة التي يجب التصديق بها والعمل إلا وقع في بدعة ، ولا تجد صاحب بدعة إلا ترك شيئاً من السنة ، كما جاء في الحديث : « ما ابتدع قوم بدعة إلا تركوا من السنة مثلها » رواه الإمام أحمد . وقد قال تعالى : (فَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَاوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ) فلما تركوا حظاً مما ذكروا به اعتاضوا بغيره فوقعت بينهم العداوة والبغضاء ، وقال تعالى : (وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ) أي عن الذكر الذي أنزله الرحمن ، وقال تعالى : (فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ * وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ) وقال : (ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ) فأمر باتباع ما أنزل ونهى عما يضاد ذلك وهو اتباع أولياء من دونه ، فمن لم يتبع أحدهما اتبع الآخر ، ولهذا قال (وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ) قال العلماء : من لم يكن متبعاً سبيلهم كان متبعاً غير سبيلهم ، فاستدلوا بذلك على أن اتباع سبيلهم واجب ، فليس لأحد أن يخرج عما أجمعوا عليه .

وكذلك من لم يفعل المأمور ، فعل بعض المحظور ، ومن فعل المحظور ، لم يفعل جميع المأمور ، فلا يمكن الإنسان أن يفعل جميع ما أمر به مع فعله لبعض

ما حظر، ولا يمكنه ترك كل ماحظر مع تركه لبعض ما أمر، فإن ترك ماحظر من جملة ما أمر به فهو مأمور، ومن المحظور ترك المأمور، فكل ما شغله عن الواجب فهو محرم، وكل مالا يمكن فعل الواجب إلا به فعليه فعله، ولهذا كان لفظ «الأمر» إذا أطلق يتناول النهي، وإذا قيد بالنهى كان النهى نظير ما تقدم، فإذا قال تعالى عن الملائكة: (لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ) دخل فى ذلك أنه إذا نهاهم عن شيء اجتنبوه، وأما قوله: (وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ) فقد قيل: لا يتعدون ما أمروا به، وقيل: يفعلونه فى وقته لا يقدمونه ولا يؤخرونه.

وقد يقال: هو لم يقل: ولا يفعلون إلا ما يؤمرون، بل هذا دل عليه قوله: (لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ) وقد قيل: لا يعصون ما أمرهم به فى الماضي ويفعلون ما يؤمرون فى المستقبل، وقد يقال: هذه الآية خبر عما سيكون، ليس ما أمروا به هنا ماضيا بل الجميع مستقبل، فإنه قال: (قُوٓاْ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا) وما يتقى به إنما يكون مستقبلاً، وقد يقال: ترك المأمور تارة يكون لمعصية الآمر وتارة يكون لعجزه، فإذا كان قادراً مريداً، لزم وجود المأمور المقدور، فقوله (لَّا يَعْصُونَ) لا يمتنعون عن الطاعة، وقوله (وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ) أي هم قادرون على ذلك لا يعجزون عن شيء منه بل يفعلونه كله فيلزم وجود كل ما أمروا به، وقد يكون فى ضمن ذلك أنهم لا يفعلون إلا المأمور به كما يقول القائل: أنا أفعل ما أمرت به أي أفعله ولا أتعداه إلى زيادة ولا نقصان.

وأيضاً فقوله : (لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ) إن كان نهاهم عن فعل آخر كان ذلك من أمره ، وإن كان لم ينههم لم يكونوا مذمومين بفعل ما لم ينهوا عنه .

والمقصود أن لفظ « الأمر » إذا أطلق تناول النهى ، ومنه قوله : (أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ) أى أصحاب الأمر ، ومن كان صاحب الأمر كان صاحب النهى ووجبت طاعته فى هذا وهذا ، فالنهى داخل فى الأمر ، وقال موسى للخضر : (سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ صَابِرًا وَلَآ أَعْصِي لَكَ أَمْرًا * قَالَ فَإِنِ ٱتَّبَعْتَنِي فَلَا تَسْـَٔلْنِي عَن شَيْءٍ حَتَّىٰٓ أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا) وهذا نهى له عن السؤال حتى يحدث له منه ذكراً ولما خرق السفينة قال له موسى (أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا لَقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا إِمْرًا) فسأله قبل إحداث الذكر ، وقال فى الغلام (أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةًۢ بِغَيْرِ نَفْسٍ لَّقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا نُّكْرًا) فسأله قبل إحداث الذكر ، وقال في الجدار (لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا) وهذا سؤال من جهة المعنى ، فإن السؤال والطلب قد يكون بصيغة الشرط كما تقول : لو نزلت عندنا لأكرمناك ، وإن بت الليلة عندنا أحسنت إلينا ، ومنه قول آدم (رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ) وقول نوح (رَبِّ إِنِّيٓ أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْـَٔلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِۦ عِلْمٌ ۖ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِيٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ) ومثله كثير ولهذا قال موسى (إِن سَأَلْتُكَ عَن شَيْءٍۭ بَعْدَهَا فَلَا تُصَٰحِبْنِي) فدل على أنه سأله الثلاث قبل أن يحدث له الذكر ، وهذا معصية لنهيه وقد دخل في قوله (وَلَآ أَعْصِي لَكَ أَمْرًا) فدل على أن عاصي النهى عاص الأمر ، ومنه قوله تعالى

(أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ) وقد دخل النهى فى الأمر . ومنه قوله : (فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ) وقوله : (وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ) فإن نهيه داخل في ذلك .

وقد تنازع الفقهاء فى قول الرجل لامرأته : إذا عصيت أمري فأنت طالق ، إذا نهاها فعصته هل يكون ذلك داخلاً فى أمره ؟ على قولين : قيل : لا يدخل لأن حقيقة النهى غير حقيقة الأمر ، وقيل : يدخل لأن ذلك يفهم منه فى العرف معصية الأمر والنهى ، وهذا هو الصواب ، لأن ما ذكر في العرف هو حقيقة فى اللغة والشرع ، فإن الأمر المطلق من كل متكلم إذا قيل : أطع أمر فلان ، أو فلان يطيع أمر فلان ، أو لا يعصي أمره ، فإنه يدخل فيه النهى ، لأن الناهي آمر بترك المنهي عنه ، فلهذا قال سبحانه : (وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ) ولم يقل : لا تكتموا الحق فلم ينه عن كل منهما لتلازمهما ، وليست هذه واو الجمع التى يسميها الكوفيون واو الصرف كما قد يظنه بعضهم ، فإنه كان يكون المعنى : لا تجمعوا بينهما فيكون أحدهما وحده غير منهي عنه .

و « أيضاً » فتلك إنما تجيء إذا ظهر الفرق كقوله : (وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ) وقوله : (أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا۟ وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ * وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ) . ومن عطف الملزوم قوله تعالى : (أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ) فإنهم إذا أطاعوا

الرسول فقد أطاعوا الله كما قال تعالى : (مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ) وإذا أطاع الله من بلغته رسالة محمد فإنه لا بد أن يطيع الرسول ، فإنه لا طاعة لله إلا بطاعته . و « الثالث » عطف بعض الشيء عليه كقوله : (حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ) وقوله (وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ) وقوله : (مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ) وقوله : (وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَٰرَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُمْ وَأَرْضًا لَّمْ تَطَـُٔوهَا) و « الرابع » عطف الشيء على الشيء لاختلاف الصفتين ، كقوله : (سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى * ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ * وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ * وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ) وقوله : (ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ * وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ) وقد جاء فى الشعر ما ذكر أنه عطف لاختلاف اللفظ فقط كقوله :

وألفى قولها كذباً ومينا.

ومن الناس من يدعي أن مثل هـذا جاء فى كتاب الله كما يذكرونه فى قوله : (شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا) وهذا غلط ، مثل هذا لا يجيء فى القرآن ولا فى كلام فصيح . وغاية ما يذكر الناس اختلاف معنى اللفظ ، كما ادعى بعضهم أن من هذا قوله :

ألا حبذا هند وأرض بها هند   وهند أتى من دونها النأي والبعد

فزعموا أنهما بمعنى واحد . واستشهدوا بذلك على ما ادعوه من أن الشرعة

هي المنهاج ، فقال المخالفون لهم : النأي أعم من البعد ، فإن النأي كلما قل بعده أو كثر ؛ كأنه مثل المفارقة . والبعد إنما يستعمل فيما كثرت مسافة مفارقته ، وقد قال تعالى : (وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْئَوْنَ عَنْهُ) وهم مذمومون على مجانبته والتنحي عنه سواء كانوا قريبين أو بعيدين ، وليس كلهم كان بعيداً عنه ، لا سيما عند من يقول : نزلت فى أبى طالب ، وقد قال النابغة :ــ

والنؤي كالحوض بالمظلومة الجلد .

والمراد به ما يحفر حول الخيمة لينزل فيه الماء ولا يدخل الخيمة ، أى صار كالحوض فهو مجانب للخيمة ليس بعيداً منها .

فصـــــل

فإذا تبين هذا ، فلفظ «الإيمان» إذا أطلق فى القرآن والسنة يراد به ما يراد بلفظ « البر » ، وبلفظ « التقوى » وبلفظ « الدين » كما تقدم ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم بين أن « الإيمان بضع وسبعون شعبة ، أفضلها قول : لا إله إلا الله ، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق » فكان كل ما يحبه الله يدخل فى اسم الإيمان وكذلك لفظ « البر » يدخل فيه جميع ذلك إذا أطلق ، وكذلك لفظ «التقوى» وكذلك « الدين ، أو دين الاسلام » وكذلك روي أنهم سألوا عن الإيمان فأنزل الله هذه الآية (لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ) الآية ، وقد فسر البر بالإيمان ، وفسر بالتقوى ، وفسر بالعمل الذي يقرب إلى الله والجميع حق ، وقد روى مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه فسر البر بالإيمان .

قال محمد بن نصر : حدثنا إسحاق بن إبراهيم حدثنا عبد الله بن يزيد المقري والملائي قالا : حدثنا المسعودي عن القاسم قال : جاء رجل إلى أبي ذر فسأله عن الإيمان فقرأ : (لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ) إلى آخر الآية ؛ فقال الرجل : ليس عن البر سألتك . فقال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله عن الذي سألتنى عنه ، فقرأ عليه الذي قرأت عليك ، فقال له الذي قلت

لي. فلما أبى أن يرضى قال له : إن المؤمن الذي إذا عمل الحسنة سرته ورجا ثوابها وإذا عمل السيئة ساءته وخاف عقابها .

وقال : حدثنا إسحاق حدثنا عبد الرزاق حدثنا معمر عن عبد الكريم الجزري عن مجاهد أن أبا ذر سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الإيمان فقرأ عليه : (لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ) إلى آخر الآية ، وروى بإسناده عن عكرمة قال : سئل الحسن بن علي بن أبي طالب مقبله من الشام عن الإيمان فقرأ : (لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ) وروى ابن بطة بإسناده عن مبارك بن حسان قال : قلت لسالم الأفطس : رجل أطاع الله فلم يعصه ، ورجل عصى الله فلم يطعه ، فصار المطيع إلى الله فأدخله الجنة ، وصار العاصي إلى الله فأدخله النار ، هل يتفاضلان في الإيمان ؟ قال : لا . قال فذكرت ذلك لعطاء فقال : سلهم الإيمان طيب أو خبيث ؟ فإن الله قال : (لِيَمِيزَ ٱللَّهُ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ ٱلْخَبِيثَ بَعْضَهُۥ عَلَىٰ بَعْضٍ فَيَرْكُمَهُۥ جَمِيعًا فَيَجْعَلَهُۥ فِى جَهَنَّمَ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَـٰسِرُونَ) فسألتهم فلم يجيبوني ، فقال بعضهم : إن الإيمان يبطن ليس معه عمل ، فذكرت ذلك لعطاء فقال : سبحان الله ! أما يقرؤون الآية التي في البقرة : (لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَـٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَـٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ) ؟ . قال : ثم وصف الله على هذا الاسم ما لزمه من العمل فقال : (وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ — إلى قوله — وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ) فقال : سلهم

هل دخل هذا العمل فى هــذا الاسم . وقال : (وَمَنْ أَرَادَ ٱلْآخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ) فألزم الاسم العمل والعمل الاسم .

والمقصود هنا أنه لم يثبت المدح إلا على إيمان معه العمل ، لا على إيمان خال عن عمل ، فإذا عرف أن الذم والعقاب واقع فى ترك العمل كان بعد ذلك نزاعهم لا فائدة فيه ، بل يكون نزاعا لفظياً مع أنهم مخطئون فى اللفظ ، مخالفون للكتاب والسنة ، وإن قالوا : إنه لايضره ترك العمل فهذا كفر صريح ؛ وبعض الناس يحكى هذا عنهم وأنهم يقولون : إن الله فرض على العباد فرائض ولم يرد منهم أن يعملوها ولا يضرهم تركها ، وهذا قد يكون قول الغالية الذين يقولون : لا يدخل النار من أهل التوحيد أحد ، لكن ماعلمت معيناً أحكي عنه هذا القول ، وإنما الناس يحكونه فى الكتب ولا يعينون قائله ، وقد يكون قول من لا خلاق له ؛ فإن كثيراً من الفساق والمنافقين يقولون : لايضر مع الإيمان ذنب أو مع التوحيد ، وبعض كلام الرادين على المرجئة وصفهم بهذا .

ويدل على ذلك قوله تعالى فى آخر الآية (أُولَٰئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ) . فقوله صـدقوا أي فى قولهم : آمنوا ؛ كقوله : (قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ) إلى قوله : (إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ) أي هم الصادقون فى قولهم: آمنا بالله ، بخلاف الـكاذبين الذين قال الله فيهم : (إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۗ

وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ) وقال تعالى : (وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ * يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ * فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ)، وفى (يَكْذِبُونَ) قراءتان مشهورتان فإنهم كذبوا فى قولهم : آمنا بالله واليوم الآخر ، وكذبوا الرسول فى الباطن وإن صدقوه فى الظاهر ، وقال تعالى : (الٓمٓ * أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟ أَن يَقُولُوٓا۟ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ * وَلَقَدْ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۖ فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْكَٰذِبِينَ) فبين أنه لا بد أن يفتن الناس أي يمتحنهم ويبتليهم ويختبرهم . يقال : فتنت الذهب إذا أدخلته النار لتميزه مما اختلط به ، ومنه قول موسى : (إِنْ هِىَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآءُ وَتَهْدِى مَن تَشَآءُ) أي محنتك واختبارك وابتلاؤك ، كما ابتليت عبادك بالحسنات والسيئات ليتبين الصبار الشكور من غيره ، وابتليتهم بارسال الرسل وإنزال الكتب ليتبين المؤمن من الكافر والصادق من الكاذب والمنافق من المخلص فتجعل ذلك سبباً لضلالة قوم وهدي آخرين .

والقرآن فيه كثير من هذا يصف المؤمنين بالصدق ، والمنافقين بالكذب لأن الطائفتين قالتا بألسنتهما : آمنا ، فمن حقق قوله بعمله فهو مؤمن صادق ومن قال بلسانه ما ليس فى قلبه فهو كاذب منافق ، قال تعالى : (وَمَآ أَصَٰبَكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ وَلِيَعْلَمَ ٱلْمُؤْمِنِينَ * وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ نَافَقُوا۟ ۚ وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ قَٰتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوِ ٱدْفَعُوا۟ ۖ قَالُوا۟ لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَّٱتَّبَعْنَٰكُمْ ۗ هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَٰنِ ۚ يَقُولُونَ بِأَفْوَٰهِهِم مَّا لَيْسَ فِى قُلُوبِهِمْ ۗ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ)

فلما قال فى آية البر : (أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ) دل على أن المراد صدقوا فى قولهم : آمنا ، فإن هذا هو القول الذي أمروا به وكانوا يقولونه .

ولم يؤمروا أن يلفظوا بألسنتهم ويقولوا : نحن أبرار أو بررة ؛ بل إذا قال الرجل : أنا بر فهذا مزك لنفسه ، ولهذا كانت زينب بنت جحش اسمها برة فقيل :تزكي نفسها، فسماها النبي صلى الله عليه وسلم زينب ؛ بخلاف إنشاء الإيمان بقولهم: «آمنا» فإن هذا قد فرض عليهم أن يقولوه ، قال تعالى (قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ) وكذلك فى أول آل عمران (قُلْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ) .

وقال تعالى : (ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ) فقوله : (لَا نُفَرِّقُ) دليل على أنهم قالوا : آمنا ولا نفرق، ولهذا قال : (وَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا) فجمعوا بين قولهم : آمنا وبين قولهم : سمعنا وأطعنا ، وقد قال فى آية البر : (وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ) فجعل الأبرار هم المتقين عند الإطلاق والتجريد ، وقد ميز بينهما عند الاقتران والتقييد فى قوله : (وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ) ودلت هذه الآية على أن مسمى الإيمان ومسمى البر ومسمى التقوى عند الإطلاق واحد ، فالمؤمنون هم المتقون وهم الأبرار .

ولهذا جاء فى أحاديث الشفاعة الصحيحة : « يخرج من النار من فى قلبه مثقال ذرة من إيمان » ، وفى بعضها : « مثقال ذرة من خير » وهذا مطابق لقوله تعالى (فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ) وذلك الذي هو مثقال ذرة من خير هو مثقال ذرة من إيمـان ، وهؤلاء المؤمنون الأبرار الأتقياء هم أهل السعادة المطلقة ، وهم أهل الجنة الذين وعدوا بدخولها بلا عذاب ، وهؤلاء الذين قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من غشنا فليس منا ومن حمل علينا السلاح فليس منا » فإنه ليس من هؤلاء ؛ بل من أهل الذنوب المعرضين للوعيد أسوة أمثالهم .

فصـــــــل

وهذا النوع من نمط «أسماء الله ، وأسماء كتابه ، وأسماء رسوله ، وأسماء دينه»

قال الله تعالى : (قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ)

وقال تعالى : (وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ)

وقال الله تعالى : (هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ۖ هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ * هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ * هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ)

فأسماؤه كلها متفقة فى الدلالة على نفسه المقدسة ، ثم كل اسم يدل على معنى من صفاته . ليس هو المعنى الذى دل عليه الاسم الآخر ؛ فالعزيز يدل على نفسه مع عزته ، والخالق يدل على نفسه مع خلقه ، والرحيم يدل على نفسه مع رحمته ، ونفسه تستلزم جميع صفاته ، فصار كل اسم يدل على ذاته والصفة المختصة به بطريق المطابقة ، وعلى أحدهما بطريق التضمن ، وعلى الصفة الأخرى بطريق اللزوم .

وهكذا «أسماء كتابه» القرآن ، والفرقان ، والكتاب والهدى ، والبيان ، والشفاء

والنور ، ونحو ذلك هي بهذه المنزلة . وكذلك « أسماء رسوله » : محمد ، وأحمد والماحي، والحاشر، والمقفي، ونبي الرحمة ، ونبي التوبة، ونبي الملحمة، كل اسم يدل على صفة من صفاته الممدوحة غير الصفة الأخرى، وهكذا مايثنى ذكره من القصص فى القرآن كقصة موسى وغيرها ، ليس المقصود بها أن تكون سمرا ؛ بل المقصود بها أن تكون عبراً كما قال تعالى : (لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ) فالذى وقع شيء واحد وله صفات . فيعبر عنه بعبارات متنوعة كل عبارة تدل على صفة من الصفات التى يعتبر بها المعتبرون ، وليس هذا من التكرير فى شيء .

وهكذا « أسماء دينه » الذى أمر الله به ورسوله يسمى إيماناً ، وبراً ، وتقوى ، وخيراً ، وديناً ، وعملاً صالحاً ، وصراطاً مستقيماً ، ونحو ذلك ؛ وهو فى نفسه واحد ، لكن كل اسم يدل على صفة ليست هي الصفة التى يدل عليها الآخر ، وتكون تلك الصفة هي الأصل فى اللفظ والباقى كان تابعاً لها لازماً لها ثم صارت دالة عليه بالتضمن ، فإن « الإيمان » أصله الإيمان الذي فى القلب ، ولا بد فيه من « شيئين » : تصديق بالقلب ، وإقراره ومعرفته . ويقال لهذا : قول القلب . قال « الجنيد بن محمد » : التوحيد : قول القلب . والتوكل : عمل القلب ، فلا بد فيه من قول القلب ، وعمله ؛ ثم قول البدن وعمله ، ولا بد فيه من عمل القلب ، مثل حب الله ورسوله ، وخشية الله،وحب مايحبه الله ورسوله وبغض ما يبغضه الله ورسوله ، وإخلاص العمل لله وحده ، وتوكل القلب على الله وحده ، وغير ذلك من أعمال القلوب التى أوجبها الله ورسوله وجعلها من الإيمان .

ثم القلب هو الأصل ، فإذا كان فيه معرفة وإرادة سرى ذلك إلى البدن بالضرورة ، لا يمكن أن يتخلف البدن عما يريده القلب ، ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم فى الحديث الصحيح : « ألا وإن فى الجسد مضغة إذا صلحت صلح لها سائر الجسد ، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد ألا وهي القلب » .

وقال أبو هريرة : القلب ملك والأعضاء جنوده ، فإذا طاب الملك طابت جنوده ، وإذا خبث الملك خبثت جنوده ، وقول أبي هريرة تقريب . وقول النبي صلى الله عليه وسلم أحسن بياناً ، فإن الملك وإن كان صالحاً فالجند لهم اختيار قد يعصون به ملكهم وبالعكس ، فيكون فيهم صلاح مع فساده ، أو فساد مع صلاحه ؛ بخلاف القلب فإن الجسد تابع له لا يخرج عن إرادته قط كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا صلحت صلح لها سائر الجسد ، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد » .

فإذا كان القلب صالحاً بما فيه من الإيمان علما وعملاً قلبياً ، لزم ضرورة صلاح الجسد بالقول الظاهر والعمل بالإيمان المطلق، كما قال أئمة أهل الحديث : قول وعمل ، قول باطن وظاهر ، وعمل باطن وظاهر ، والظاهر تابع للباطن لازم له متى صلح الباطن صلح الظاهر ، وإذا فسد فسد ؛ ولهذا قال من قال من الصحابة عن المصلى العابث : لو خشع قلب هذا لخشعت جوارحه ، فلا بد فى إيمان القلب من حب الله ورسوله وأن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما قال الله تعالى : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ

كَحُبِّ ٱللَّهِۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ) فوصف الذين آمنوا بأنهم أشد حبا لله من المشركين لأندادهم .

وفى الآية « قولان » : قيل : يحبونهم كحب المؤمنين الله ، والذين آمنوا أشد حباً لله منهم لأوثانهم . وقيل : يحبونهم كما يحبون الله ، والذين آمنوا أشد حباً لله منهم ، وهذا هو الصواب ؛ والأول قول متناقض وهو باطل ، فإن المشركين لا يحبون الأنداد مثل محبة المؤمنين لله ، وتستلزم الإرادة ، والإرادة التامة مع القدرة تستلزم الفعل ، فيمتنع أن يكون الإنسان محباً لله ورسوله ؛ مريداً لما يحبه الله ورسوله إرادة جازمة مع قدرته على ذلك وهو لا يفعله ، فإذا لم يتكلم الإنسان بالإيمان مع قدرته دل على أنه ليس فى قلبه الإيمان الواجب الذي فرضه الله عليه .

ومن هنا يظهر خطأ قول « جهم بن صفوان » ومن اتبعه حيث ظنوا أن الإيمان مجرد تصديق القلب وعلمه ، لم يجعلوا أعمال القلب من الإيمان ، وظنوا أنه قد يكون الإنسان مؤمناً كامل الإيمان بقلبه ، وهو مع هذا يسب الله ورسوله ويعادى الله ورسوله ويعادى أولياء الله ، ويوالى أعداء الله ويقتل الأنبياء ويهدم المساجد ، ويهين المصاحف ، ويكرم الكفار غاية الكرامة ، ويهين المؤمنين غاية الإهانة ، قالوا : وهذه كلها معاص لا تنافى الإيمان الذي في قلبه ، بل يفعل هذا وهو في الباطن عند الله مؤمن قالوا : وإنما ثبت له فى الدنيا أحكام الكفار ، لأن هذه الأقوال أمارة على الكفر ليحكم بالظاهر كما يحكم

بالإقرار والشهود ، وإن كان في الباطن قد يكون بخلاف ما أقر به وبخلاف ما شهد به الشهود ، فإذا أورد عليهم الكتاب والسنة والإجماع على أن الواحد من هؤلاء كافر في نفس الأمر معذب في الآخرة ، قالوا : فهذا دليل على انتفاء التصديق والعلم من قلبه ، فالكفر عندهم شيء واحد وهو الجهل ، والإيمان شيء واحد وهو العلم ، أو تكذيب القلب وتصديقه ، فإنهم متنازعون هل تصديق القلب شيء غير العلم أو هو هو ؟ .

وهذا القول مع أنه أفسد قول قيل فى « الإيمان » فقد ذهب إليه كثير من « أهل الكلام المرجئة » . وقد كفر السلف ــ كوكيع بن الجراح وأحمد بن حنبل وأبى عبيد وغيرهم ــ من يقول بهذا القول . وقالوا : إبليس كافر بنص القرآن وإنما كفره باستكباره وامتناعه عن السجود لآدم ، لا لكونه كذب خبراً . وكذلك فرعون وقومه ، قال الله تعالى فيهم : (وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا) وقال موسى عليه السلام لفرعون : (قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ) بعد قوله : (وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ تِسْعَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ ۖ فَسْـَٔلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِذْ جَآءَهُمْ فَقَالَ لَهُۥ فِرْعَوْنُ إِنِّى لَأَظُنُّكَ يَٰمُوسَىٰ مَسْحُورًا * قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ وَإِنِّى لَأَظُنُّكَ يَٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا) .

فموسى وهو الصادق المصدوق يقول : (قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ). فدل على أن فرعون كان عالما بأن الله أنزل الآيات وهو

من أكبر خلق الله عناداً وبغياً لفساد إرادته وقصده لا لعدم علمه . قال تعالى : (إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ) وقال تعالى : (وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا) . وكذلك اليهود الذين قال الله فيهم : (الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ) . وكذلك كثير من المشركين الذين قال الله فيهم : (فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ) .

فهؤلاء غلطوا في « أصلين » :

(أحدهما) : ظنهم أن الإيمان مجرد تصديق وعلم فقط ، ليس معه عمل ، وحال ، وحركة ، وإرادة ، ومحبة ، وخشية فى القلب ؛ وهذا من أعظم غلط المرجئة مطلقاً ، فإن «أعمال القلوب» التى يسميها بعض الصوفية أحوالا ومقامات أو منازل السائرين إلى الله أومقامات العارفين أو غير ذلك ، كل ما فيها مما فرضه الله ورسوله فهو من الإيمان الواجب ، وفيها ما أحبه ولم يفرضه ، فهو من الإيمان المستحب ، فالأول لا بد لكل مؤمن منه ، ومن اقتصر عليه فهو من الأبرار أصحاب اليمين ، ومن فعله وفعل الثانى كان من المقربين السابقين ، وذلك مثل حب الله ورسوله ، بل أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ، بل أن يكون الله ورسوله والجهاد فى سبيله أحب إليه من أهله وماله ، ومثل خشية الله وحده دون خشية المخلوقين ، ورجاء الله وحده دون رجاء المخلوقين ، والتوكل على الله وحده دون المخلوقين ، والإنابة إليه

مع خشيته كما قال تعالى : (هَٰذَا مَا تُوعَدُونَ لِكُلِّ أَوَّابٍ حَفِيظٍ * مَّنْ خَشِيَ ٱلرَّحْمَٰنَ بِٱلْغَيْبِ وَجَآءَ بِقَلْبٍ مُّنِيبٍ) ومثل الحب فى الله والبغض فى الله والموالاة لله والمعاداة لله .

و (الثاني) : ظنهم أن كل من حكم الشارع بأنه كافر مخلد فى النار ، فإنما ذاك لأنه لم يكن في قلبه شيء من العلم والتصديق . وهذا أمر خالفوا به الحس والعقل والشرع ، وما أجمع عليه طوائف بنى آدم السليمي الفطرة وجماهير النظار ؛ فإن الإنسان قد يعرف أن الحق مع غيره ومع هذا يجحد ذلك لحسده إياه ، أو لطلب علوه عليه ، أو لهوى النفس ، ويحمله ذلك الهوى على أن يعتدي عليه ويرد ما يقول بكل طريق ، وهو فى قلبه يعلم أن الحق معه ، وعامة من كذب الرسل علموا أن الحق معهم وأنهم صادقون ، لكن إما لحسدهم وإما لإرادتهم العلو والرياسة ، وإما لحبهم دينهم الذي كانوا عليه وما يحصل لهم به من الأغراض كأموال ورياسة وصداقة أقوام وغير ذلك ، فيرون فى اتباع الرسل ترك الأهواء المحبوبة إليهم أو حصول أمور مكروهة إليهم ، فيكذبونهم ويعادونهم فيكونون من أكفر الناس كإبليس وفرعون ، مع علمهم بأنهم على الباطل والرسل على الحق .

ولهذا لا يذكر الكفار حجة صحيحة تقدح فى صدق الرسل ، إنما يعتمدون على مخالفة أهوائهم ، كقولهم لنوح : (أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ) ومعلوم أن اتباع الأرذلين له لا يقدح فى صدقه ؛ لكن كرهوا مشاركة أولئك ،

كما طلب المشركون من النبي صلى الله عليه وسلم، إبعاد الضعفاء، كسعد بن أبي وقاص، وابن مسعود، وخباب بن الأرت، وعمار بن ياسر، وبلال ونحوهم، وكان ذلك بمكة قبل أن يكون في الصحابة أهل الصفة، فأنزل الله تبارك وتعالى: (وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ * وَكَذَٰلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوٓا۟ أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنۢ بَيْنِنَآ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ).

ومثل قول فرعون: (أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَٰبِدُونَ) وقول فرعون: (أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ * وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ ٱلَّتِى فَعَلْتَ وَأَنتَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ) ومثل قول مشركي العرب: (إِن نَّتَّبِعِ ٱلْهُدَىٰ مَعَكَ نُتَخَطَّفْ مِنْ أَرْضِنَآ) قال الله تعالى: (أَوَلَمْ نُمَكِّن لَّهُمْ حَرَمًا ءَامِنًا يُجْبَىٰٓ إِلَيْهِ ثَمَرَٰتُ كُلِّ شَيْءٍ رِّزْقًا مِّن لَّدُنَّا) ومثل قول قوم شعيب له: (أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُا۟) ومثل قول عامة المشركين: (إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ).

وهذه الأمور وأمثالها ليست حججا تقدح في صدق الرسل، بل تبين أنها تخالف إرادتهم وأهواءهم وعاداتهم، فلذلك لم يتبعوهم، وهؤلاء كلهم كفار، بل أبو طالب وغيره كانوا يحبون النبي صلى الله عليه وسلم ويحبون علو كلمته، وليس عندهم حسد له، وكانوا يعلمون صدقه، ولكن كانوا يعلمون أن في

متابعته فراق دين آبائهم وذم قريش لهم ، فما احتملت نفوسهم ترك تلك العادة واحتمال هذا الذم ، فلم يتركوا الإيمان لعدم العلم بصدق الإيمان به ؛ بل لهوى النفس ، فكيف يقال : إن كل كافر إنما كفر لعدم علمه بالله .

ولم يكف الجهمية أن جعلوا كل كافر جاهلا بالحق حتى قالوا : هولا يعرف أن الله موجود حق ، والكفر عندهم ليس هو الجهل بأي حق كان ؛ بل الجهل بهذا الحق المعين . ونحن والناس كلهم يرون خلقا من الكفار يعرفون فى الباطن أن دين الإسلام حق ، ويذكرون ما يمنعهم من الإيمان ، إما معاداة أهلهم وإما مال يحصل لهم من جهتهم يقطعونه عنهم ، وإما خوفهم إذا آمنوا ألا يكون لهم حرمة عند المسلمين كحرمتهم فى دينهم ، وأمثال ذلك من أغراضهم التى يبينون أنها المانعة لهم من الإيمان ، مع علمهم بأن دين الإسلام حق ، ودينهم باطل .

وهذا موجود فى جميع الأمور التى هي حق ، يوجد من يعرف بقلبه أنها حق وهو فى الظاهر يجحد ذلك ، ويعادي أهله لظنه أن ذلك يجلب له منفعة ويدفع عنه مضرة . قال تعالى : (يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَـٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ ۘ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ * فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَـٰرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ ۚ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ فَيُصْبِحُوا۟ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ نَـٰدِمِينَ * وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَهَـٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ ۙ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ ۚ حَبِطَتْ أَعْمَـٰلُهُمْ فَأَصْبَحُوا۟ خَـٰسِرِينَ) .

والمفسرون متفقون على أنها نزلت بسبب قوم ممن كان يظهر الإسلام وفي قلبه مرض، خاف أن يغلب أهل الإسلام فيوالي الكفار من اليهود والنصارى وغيرهم للخوف الذي في قلوبهم؛ لا لاعتقادهم أن محمداً كاذب، واليهود والنصارى صادقون، وأشهر النقول في ذلك أن عبادة بن الصامت قال: يارسول الله إن لي موالي من اليهود وإني أبرأ إلى الله من ولاية يهود، فقال: عبدالله بن أبي: لكني رجل أخاف الدوائر ولا أبرأ من ولاية يهود فنزلت هذه الآية.

«والمرجئة» الذين قالوا: الإيمان تصديق القلب، وقول اللسان، والأعمال ليست منه، كان منهم طائفة من فقهاء الكوفة وعبادها؛ ولم يكن قولهم مثل قول جهم؛ فعرفوا أن الإنسان لا يكون مؤمناً إن لم يتكلم بالإيمان مع قدرته عليه. وعرفوا أن إبليس وفرعون وغيرهما كفار مع تصديق قلوبهم، لكنهم إذا لم يدخلوا أعمال القلوب في الإيمان لزمهم قول جهم، وإن أدخلوها في الإيمان لزمهم دخول أعمال الجوارح أيضا فإنها لازمة لها، ولكن هؤلاء لهم حجج شرعية بسببها اشتبه الأمر عليهم، فإنهم رأوا أن الله قد فرق في كتابه بين الإيمان والعمل؛ فقال في غير موضع: (إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ) ورأوا أن الله خاطب الإنسان بالإيمان قبل وجود الأعمال فقال: (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ). (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ).

وقالوا : لو أن رجلاً آمن بالله ورسوله ضحوة ومات قبل أن يجب عليه شيء من الأعمال مات مؤمناً ، وكان من أهل الجنة ، فدل على أن الأعمال ليست من الإيمان . وقالوا : نحن نسلم أن الإيمان يزيد ، بمعنى أنه كان كلما أنزل الله آية وجب التصديق بها ، فانضم هذا التصديق إلى التصديق الذي كان قبله ؛ لكن بعد كمال ما أنزل الله ما بقي الإيمان يتفاضل عندهم ، بل إيمان الناس كلهم سواء ؛ إيمان السابقين الأولين كأبي بكر وعمر ، وإيمان أفجر الناس كالحجاج وأبي مسلم الخراساني وغيرهما .

والمرجئة المتكلمون منهم والفقهاء منهم يقولون : إن الأعمال قد تسمى إيمانا مجازا ، لأن العمل ثمرة الإيمان ومقتضاه ، ولأنها دليل عليه ، ويقولون : قوله صلى الله عليه وسلم : « الإيمان بضع وستون أو بضع وسبعون شعبة أفضلها قول : لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق » : مجاز .

«والمرجئة ثلاثة أصناف» : الذين يقولون : الإيمان مجرد ما في القلب ، ثم من هؤلاء من يدخل فيه أعمال القلوب وهم أكثر فرق المرجئة كما قد ذكر أبو الحسن الأشعري أقوالهم في كتابه ، وذكر فرقا كثيرة يطول ذكرهم ، لكن ذكرنا جمل أقوالهم ، ومنهم من لا يدخلها في الإيمان كجهم ومن اتبعه كالصالحي ، وهذا الذي نصره هو وأكثر أصحابه . و«القول الثاني» من يقول : هو مجرد قول اللسان ، وهذا لا يعرف لأحد قبل الكرامية ، «والثالث» تصديق القلب وقول اللسان ، وهذا هو المشهور عن أهل الفقه والعبادة منهم ، وهؤلاء غلطوا من وجوه :

(أحدها) : ظنهم أن الإيمان الذي فرضه الله على العباد متماثل في حق العباد، وأن الإيمان الذي يجب على شخص يجب مثله على كل شخص ، وليس الأمر كذلك فإن أتباع الأنبياء المتقدمين أوجب الله عليهم من الإيمان ما لم يوجبه على أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، وأوجب على أمة محمد صلى الله عليه وسلم من الإيمان ما لم يوجبه على غيرهم ، والإيمان الذي كان يجب قبل نزول جميع القرآن ، ليس هو مثل الإيمان الذي يجب بعد نزول القرآن ، والإيمان الذي يجب على من عرف ما أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم مفصلاً ليس مثل الإيمان الذي يجب على من عرف ما أخبر به مجملاً ، فإنه لا بد في الإيمان من تصديق الرسول في كل ما أخبر ، لكن من صدق الرسول ومات عقب ذلك لم يجب عليه من الإيمان غير ذلك . وأما من بلغه القرآن والأحاديث وما فيهما من الأخبار والأوامر المفصلة فيجب عليه من التصديق المفصل بخبر خبر ، وأمر أمر مالا يجب على من لم يجب عليه إلا الإيمان المجمل لموته قبل أن يبلغه شيء آخر .

و«أيضاً» لو قدر أنه عاش فلا يجب على كل واحد من العامة أن يعرف كل ما أمر به الرسول وكل ما نهى عنه وكل ما أخبر به ، بل إنما عليه أن يعرف ما يجب عليه هو وما يحرم عليه ، فمن لا مال له لا يجب عليه أن يعرف أمره المفصل في الزكاة . ومن لا استطاعة له على الحج ليس عليه أن يعرف أمره المفصل بالمناسك ، ومن لم يتزوج ليس عليه أن يعرف ما وجب للزوجة ، فصار يجب من الإيمان تصديقا وعملاً على أشخاص مالا يجب على آخرين .

وبهذا يظهر الجواب عن قولهم : خوطبوا بالإيمان قبل الأعمال . فنقول :

إن قلتم : إنهم خوطبوا به قبـل أن تجب تلك الأعمال ، فقبل وجوبها لم تـكن من الإيمــان ، وكانوا مؤمنين الإيمـان الواجب عليهم قبل أن يفرض عليهم ما خوطبوا بفرضه ، فلما نزل إن لم يقروا بوجوبه لم يكونوا مؤمنين ، ولهذا قال تعالى : (وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ) ولهذا لم يجئ ذكر الحج فى أكثر الأحاديث التى فيها ذكر الإسلام والإيمان ، كحديث وفد عبد القيس ، وحديث الرجل النجدي الذي يقال له : ضمام بن ثعلبــة وغيرهما ، وإنما جاء ذكر الحج فى حديث ابن عمر وجبريل ، وذلك لأن الحج آخر مافرض من الخمس ، فـكان قبل فرضه لا يدخل فى الإيمان والإسلام ، فلما فرض أدخله النبى صلى الله عليه وسلم فى الإيمان إذا أفرد ، وأدخله فى الإسلام إذا قرن بالإيمان وإذا أفرد ، وسنذكر إن شاء الله متى فرض الحج .

وكذلك قولهم : من آمن ومات قبــل وجوب العمل عليه مات مؤمناً ، فصحيح لأنه أتى بالإيمان الواجب عليه ، والعمل لم يكن وجب عليه بعد ، فهذا مما يجب أن يعرف ، فإنه تزول به شبهة حصلت للطائفتين .

فإذا قيل : الأعمال الواجبةمن الإيمان . فالإيمان الواجب متنوع ليس شيئاً واحداً فى حق جميــع الناس . وأهل السنة والحديث يقولون : جميع الأعمال الحسنة واجبها ومستحبها من الإيمــان ، أي من الإيمان الـكامل بالمستحبات . ليست من الإيمان الواجب . ويفرق بين الإيمان الواجب وبين الإيمان الـكامل

بالمستحبات كما يقول الفقهاء : الغسل ينقسم إلى مجزئ وكامل . فالمجزئ : ما أتى فيه بالواجبات فقط . والكامل : ما أتى فيه بالمستحبات . ولفظ الكمال قد يراد به الكمال الواجب . وقد يراد به الكمال المستحب .

وأما قولهم : إن الله فرق بين الإيمان والعمل فى مواضع ، فهذا صحيح . وقد بينا أن الإيمان إذا أطلق أدخل الله ورسوله فيه الأعمال المأمور بها . وقد يقرن به الأعمال ، وذكرنا نظائر لذلك كثيرة . وذلك لأن أصل الإيمان هو ما فى القلب . والأعمال الظاهرة لازمة لذلك . لا يتصور وجود إيمان القلب الواجب مع عدم جميع أعمال الجوارح ، بل متى نقصت الأعمال الظاهرة كان لنقص الإيمان الذي فى القلب ؛ فصار الإيمان متناولاً للملزوم واللازم وإن كان أصله ما فى القلب ؛ وحيث عطفت عليه الأعمال ، فإنه أريد أنه لا يكتفي بإيمان القلب بل لا بد معه من الأعمال الصالحة .

ثم للناس فى مثل هذا قولان : منهم من يقول : المعطوف دخل فى المعطوف عليه أولاً . ثم ذكر باسمه الخاص تخصيصاً له ، لئلا يظن أنه لم يدخل فى الأول ، وقالوا : هذا فى كل ما عطف فيه خاص على عام ، كقوله : (مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ) وقوله : (وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ) وقوله : (وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَءَامَنُوا۟ بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ) فخص الإيمان بما نزل على محمد بعد قوله : (وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟) وهذه نزلت فى الصحابة

وغيرهم من المؤمنين . وقوله : (حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ)
وقوله : (وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ) والصلاة والزكاة من العبادة ، فقوله : (ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ) كقوله : (وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ) .

فإنه قصد « أولاً » أن تكون العبادة لله وحده لا لغيره ، ثم أمر بالصلاة والزكاة ليعلم أنهما عبادتان واجبتان ، فلا يكتفي بمطلق العبادة الخالصة دونهما ، وكذلك يذكر الإيمان أولاً لأنه الأصل الذي لابد منه . ثم يذكر العمل الصالح فإنه أيضاً من تمام الدين لا بد منه ، فلا يظن الظان اكتفاءه بمجرد إيمان ليس معه العمل الصالح ، وكذلك قوله : (الٓمٓ * ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ * ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ * وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ * أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ) .

وقد قيل : إن هؤلاء هم أهل الكتاب الذين آمنوا بما أنزل عليه وما أنزل على من قبله ، كابن سلام ونحوه ، وإن هؤلاء نوع غير النوع المتقدم الذين يؤمنون بالغيب ، وقد قيل : هؤلاء جميع المتقدمين الذين آمنوا بما أنزل إليه وما أنزل من قبله ، وهؤلاء هم الذين يؤمنون بالغيب وهم صنف واحد ، وإنما عطفوا لتغاير الصفتين كقوله : (سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى * ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ * وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ

* وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ * فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ) ؛ **فهو** سبحانه واحد وعطف بعض صفاته على بعض ، وكذلك قوله : (وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ) ، وهي صلاة العصر .

والصفات : إذا كانت معارف كانت للتوضيح وتضمنت المدح أو الذم . تقول : هذا الرجل هو الذي فعل كذا، وهو الذي فعل كذا ،وهو الذي فعل كذا تعدد محاسنه ، ولهذا مع الإتباع قد يعطفونها وينصبون ، أو يرفعون ، وهذا القول هو الصواب ، فإن المؤمنين بالغيب إن لم يؤمنوا بما أنزل إليه وما أنزل من قبله لم يكونوا على هدى من ربهم ولا مفلحين ولا متقين ، وكذلك الذين آمنوا بما أنزل إليه وما أنزل من قبله إن لم يكونوا من الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقهم الله ينفقون ، لم يكونوا على هدى من ربهم ، ولم يكونوا مفلحين ، ولم يكونوا متقين ، فدل على أن الجميع صفة المهتدين المتقين الذين اهتدوا بالكتاب المنزل إلى محمد ، فقد عطفت هذه الصفة على تلك مع أنها داخلة فيها ، لكن المقصود صفة إيمانهم ، وأنهم يؤمنون بجميع ما أنزل الله على أنبيائه ، لا يفرقون بين أحد منهم ؛ وإلا فإذا لم يذكر إلا الإيمان بالغيب ، فقد يقول : من يؤمن ببعض ويكفر ببعض : نحن نؤمن بالغيب .

ولما كانت سورة البقرة سنام القرآن ؛ ويقال : إنها أول سورة نزلت بالمدينة ، افتتحها الله بأربع آيات فى صفة المؤمنين ، وآيتين فى صفة الكافرين وبضع عشرة آية فى صفة المنافقين ، فإنه من حين هاجر النبي صلى الله عليه وسلم

صار الناس «ثلاثة أصناف» : إما مؤمن ، وإما كافر مظهر للكفر ، وإما منافق؛ بخلاف ما كانوا وهو بمكة ؛ فإنه لم يكن هناك منافق ؛ ولهذا قال أحمد بن حنبل وغيره : لم يكن من المهاجرين منافق ، وإنما كان النفاق فى قبائل الأنصار ؛ فإن مكة كانت للكفار مستولين عليها ، فلا يؤمن ويهاجر إلا من هو مؤمن ليس هناك داع يدعو إلى النفاق؛ والمدينة آمن بها أهل الشوكة ؛ فصار للمؤمنين بها عز ومنعة بالأنصار ، فمن لم يظهر الإيمان آذوه ؛ فاحتاج المنافقون إلى إظهار الإيمان ، مع أن قلوبهم لم تؤمن ؛ والله تعالى افتتح البقرة ووسط البقرة وختم البقرة بالإيمان بجميع ما جاءت به الأنبياء ؛ فقال فى أولها ما تقدم ، وقال فى وسطها : (قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِسْحَـٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ * فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَواْ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ) الآية : وقال فى آخرها : (ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَـٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ۚ وَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ) والآية الأخرى .

وفى « الصحيحين » عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الآيتان من آخر سورة البقرة : من قرأ بهما فى ليلة كفتاه » والآية الوسطى قد ثبت فى « الصحيح » أنه كان يقرأ بها فى ركعتى الفجر : وبـ « قُلْ يَـٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ) الآية ، تارة . وبـ (قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْكَـٰفِرُونَ)

و (قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ) تارة . فيقرأ بما فيه ذكر الإيمان والإسلام ، أو بما فيه ذكر التوحيد والإخلاص .

فعلى قول هؤلاء يقال : الأعمال الصالحة المعطوفة على الإيمان دخلت في الإيمان ، وعطف عليه عطف الخاص على العام ؛ إما لذكره خصوصاً بعد عموم وإما لكونه إذا عطف كان دليلاً على أنه لم يدخل فى العام . وقيل : بل الأعمال فى الأصل ليست من الإيمان ؛ فإن أصل الإيمان هو ما فى القلب ، ولكن هي لازمة له ، فمن لم يفعلها كان إيمانه منتفياً ؛ لأن انتفاء اللازم يقتضي انتفاء الملزوم لكن صارت بعرف الشارع داخلة فى اسم الإيمان إذا أطلق ، كما تقدم فى كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، فإذا عطفت عليه ذكرت ، لئلا يظن الظان أن مجرد إيمانه بدون الأعمال الصالحة اللازمة للإيمان يوجب الوعد ؛ فكان ذكرها تخصيصاً وتنصيصاً ليعلم أن الثواب الموعود به فى الآخرة وهو الجنة بلا عذاب لا يكون إلا لمن آمن وعمل صالحاً ؛ لا يكون لمن ادعى الإيمان ولم يعمل ، وقد بين سبحانه فى غير موضع أن الصادق فى قوله : آمنت لا بد أن يقوم بالواجب وحصر الإيمان فى هؤلاء يدل على انتفائه عمن سواهم .

وللجهمية هنا سؤال ذكره أبو الحسن فى كتاب « الموجز » وهو أن القرآن نفى الإيمان عن غير هؤلاء ، كقوله : (إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتۡ قُلُوبُهُمۡ) ولم يقل : إن هذه الأعمال من الإيمان ، قالوا : فنحن نقول : من لم يعمل هذه الأعمال لم يكن مؤمناً ، لأن انتفاءها دليل على انتفاء العلم من قلبه .

والجواب عن هذا من وجوه :

(أحدها) : أنكم سلمتم أن هذه الأعمال لازمة لإيمان القلب ، فإذا انتفت لم يبق فى القلب إيمان ، وهذا هو المطلوب ؛ وبعد هذا فكونها لازمة أو جزءاً ، نزاع لفظي .

(الثاني) : أن نصوصاً صرحت بأنها جزء ، كقوله : «الإيمان بضع وستون أو بضع وسبعون شعبة » .

(الثالث) : أنكم إن قلتم بأن من انتفى عنه هذه الأمور فهو كافر خال من كل إيمان ، كان قولكم قول الخوارج ، وأنتم فى طرف ، والخوارج فى طرف ؛ فكيف توافقونهم ومن هذه الأمور إقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، والحج ، والجهاد ، والإجابة إلى حكم الله ورسوله ؛ وغير ذلك مما لا تكفرون تاركه ، وإن كفرتموه كان قولكم قول الخوارج .

(الرابع) : أن قول القائل : إن انتفاء بعض هذه الأعمال يستلزم أن لا يكون فى قلب الإنسان شيء من التصديق بأن الرب حق ، قول يعلم فساده بالاضطرار .

(الخامس) : أن هذا إذا ثبت فى هذه ثبت فى سائر الواجبات ، فيرتفع النزاع المعنوي .

فصـــــل

(الوجه الثاني) من غلط « المرجئة » : ظنهم أن ما فى القلب من الإيمان ليس إلا التصديق فقط ، دون أعمال القلوب ؛ كما تقدم عن جهمية المرجئة .

(الثالث) ظنهم أن الإيمـان الذي فى القلب يكون تاماً بدون شيء من الأعمال ، ولهذا يجعلون الأعمال ثمرة الإيمان ومقتضاه ، بمنزلة السبب مع المسبب ولا يجعلونها لازمة له ؛ والتحقيق أن إيمان القلب التام يستلزم العمل الظاهر بحسبه لامحالة ، ويمتنع أن يقوم بالقلب إيمان تام بدون عمل ظاهر ؛ ولهذا صاروا يقدرون مسائل يمتنع وقوعها لعدم تحقق الارتباط الذي بين البدن والقلب مثل أن يقولوا : رجل فى قلبه من الإيمان مثل ما فى قلب أبي بكر وعمر ، وهو لا يسجد لله سجدة ، ولا يصوم رمضان ، ويزني بأمه وأخته ، ويشرب الخمر نهار رمضان ؛ يقولون : هذا مؤمن تام الإيمان ، فيبقى سائر المؤمنين ينكرون ذلك غاية الإنكار .

قال أحمد بن حنبل : حدثنا خلف بن حيان ، حدثنا معقل بن عبيد الله العبسي قال : قدم علينا سالم الأفطس بالأرجاء ، فنفر منه أصحابنا نفوراً شديداً منهم ميمون بن مهران ، وعبـد الكريم بن مالك ، فإنه عاهد الله أن

الآيؤويه وإياه سقف بيت إلا المسجد ، قال معقل : فحججت فدخلت على عطاء ابن أبى رباح فى نفر من أصحابي وهو يقرأ : (حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا۟) قلت : إن لنا حاجة فأخلنا ، ففعل ؛ فأخبرته أن قوماً قبلنا قد أحدثوا وتكلموا وقالوا : إن الصلاة والزكاة ليستا من الدين ؛ فقال : أوليس الله تعالى يقول : (وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ) . فالصلاة والزكاة من الدين ، قال : فقلت : إنهم يقولون : ليس فى الإيمان زيادة ، فقال : أوليس قد قال الله فيما أنزل : (لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَـٰنًا مَّعَ إِيمَـٰنِهِمْ) هذا الإيمان . فقلت : إنهم انتحلوك . وبلغنى أن ابن ذر دخل عليك فى أصحاب له ، فعرضوا عليك قولهم فقبلته . فقلت هذا الأمر ، فقال : لا والله الذي لا إله إلا هو ، مرتين أو ثلاثاً ثم قال : قدمت المدينة فجلست إلى نافع فقلت : ياأبا عبدالله ! إن لي إليك حاجة ، فقال : سر أم علانية ؟ فقلت : لا بل سر : قال : رب سر لا خير فيه ، فقلت : ليس من ذلك ، فلما صلينا العصر قام وأخذ بثوبي ، ثم خرج من الخوخة ولم ينتظر القاص ، فقال : حاجتك ؟ قال فقلت : أخلنى هذا . فقال : تنح ؛ قال : فذكرت له قولهم . فقال : قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : «أمرت أن أضربهم بالسيف حتى يقولوا : لا إله إلا الله ؛ فإذا قالوا : لا إله إلا الله عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله » قال : قلت : إنهم يقولون : نحن نقر بأن الصلاة فرض ولا نصلى ؛ وبأن الخمر حرام ونشربها ؛ وأن نكاح الأمهات حرام ونحن ننكح . فنثر يده من يدي وقال : من فعل هذا فهو كافر .

قال معقل : فلقيت الزهري فأخبرته بقولهم . فقال : سبحان الله ! وقد أخذ الناس فى هذه الخصومات . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ؛ ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن » . قال معقل . فلقيت الحكم بن عتبة فقلت له : إن عبد الكريم وميموناً بلغهما أنه دخل عليك ناس من المرجئة فعرضوا بقولهم عليك فقبلت قولهم ؛ قال . فقبل ذلك علي ميمون ؛ وعبد الكريم ؟! لقد دخل علي اثنا عشر رجلاً وأنا مريض فقالوا : ياأبا محمد بلغك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتاه رجل بأمة سوداء ، أو حبشية ، فقال : يارسول الله ! على رقبة مؤمنة ، أفترى هذه مؤمنة ؟ فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : «أتشهدين أن لا إله إلا الله ؟»:فقالت : نعم . قال : «وتشهدين أن محمداً رسول الله؟» : قالت : نعم ، قال : «وتشهدين أن الجنة حق والنار حق» قالت : نعم ، قال : «وتشهدين أن الله يبعثك من بعد الموت؟» . قالت: نعم ؛ قال: «فأعتقها فإنها مؤمنة» : فخرجوا وهم ينتحلون ذلك .

قال معقل : ثم جلست إلى ميمون بن مهران ، فقلت ياأبا أيوب لو قرأت لنا سورة ففسرتها ، قال : فقرأ : (إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ) حتى إذا بلغ : (مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ) قال : ذاكم جبريل ، والخيبة لمن يقول : إن إيمانه كإيمان جبريل، ورواه حنبل عن أحمد ، ورواه أيضاً عن ابن أبي مليكة قال : لقد أتى علي برهة من الدهر وما أراني أدرك قوماً يقول أحدهم : « إني مؤمن مستكمل الإيمان ، ثم ما رضي حتى قال : إيماني على إيمان جبريل وميكائيل ، وما زال بهم الشيطان

حتى قال أحدهم : إني مؤمن وإن نكح أخته وأمه وبنته ، والله لقد أدركت كذا وكذا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ؛ ما مات أحد منهم إلا وهو يخشى النفاق على نفسه ، وقد ذكر هذا المعنى عنه البخاري فى « صحيحه » قال : أدركت ثلاثين من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم كلهم يخاف النفاق على نفسه، مامنهم أحد يقول : إيمانه كإيمـان جبريل .

وروى البغوي عن عبدالله بن محمد عن ابن مجاهد قال : كنت عند عطاء ابن أبي رباح ، فجاء ابنه يعقوب فقال : ياأبتاه إن أصحاباً لي يزعمون أن إيمانهم كإيمان جبريل ؛ فقال : يابني ليس إيمان من أطاع الله كإيمان من عصى الله .

قلت : قوله عن «المرجئة» : إنهم يقولون : إن الصلاة والزكاة ليستا من الدين ، قد يكون قول بعضهم ، فإنهم كلهم يقولون : ليستا من الإيمان ، وأما من الدين فقد حكي عن بعضهم أنه يقول : ليستا من الدين ؛ ولا نفرق بين الإيمان والدين ، ومنهم من يقول : بل هما من الدين ويفرق بين اسم الإيمان واسم الدين ، وهذا هو المعروف من أقوالهم التى يقولونها عن أنفسهم : ولم أر أنا فى كتاب أحد منهم أنه قال : الأعمال ليست من الدين ، بل يقولون ليست من الإيمان ، وكذلك حكى أبو عبيد عمن ناظره منهم ، فإن أبا عبيد وغيره يحتجون بأن الأعمال من الدين ؛ فذكر قوله : (ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ) إنها نزلت فى حجة الوداع . قال أبو عبيد : فأخبر أنه إنمـا كمل الدين الآن فى آخـر الإسلام فى حجة النبي صلى الله عليه وسلم ، وزعم هؤلاء أنه كان كاملاً قبل ذلك

بعشرين سنة من أول ما نزل عليه الوحى بمكة حين دعا الناس إلى الإقرار، حتى قال : لقد اضطر بعضهم حين أدخلت عليه هذه الحجة ... إلى أن قال : إن الإيمان ليس بجميع الدين، ولكن الدين ثلاثة أجزاء : الإيمان جزء ؛ والفرائض جزء، والنوافل جزء .

قلت : هذا الذي قاله هذا هو مذهب القوم، قال أبو عبيد : وهذا غير ما نطق به الكتاب، ألا تسمع إلى قوله : (إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ) وقال (وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ) . وقال : (وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا) فأخبر أن الإسلام هو الدين برمته ؛ وزعم هؤلاء أنه ثلث الدين .

قلت : إنما قالوا : إن الإيمان ثلث، ولم يقولوا إن الإيمان ثلث الدين لكنهم فرقوا بين مسمى الإيمان ومسمى الدين، وسنذكر إن شاء الله تعالى الكلام فى مسمى هذا ومسمى هذا، فقد يُحكى عن بعضهم أنه يقول ليستا من الدين ولايفرق بين اسم الإيمان والدين ومنهم من يقول بل كلاهما من الدين ويفرق بين اسم الإيمان واسم الدين، والشافعي رضي الله عنه كان معظماً لعطاء ابن أبي رباح، ويقول : ليس فى التابعين أتبع للحديث منه، وكذلك أبو حنيفة قال . ما رأيت مثل عطاء، وقد أخذ الشافعى هذه الحجة عن عطاء . فروى ابن أبي حاتم فى مناقب الشافعي : حدثنا أبى، حدثنا ميمون، حدثنا أبو عثمان بن الشافعي، سمعت أبي يقول ليلة للحميدي : ما يحتج عليهم، يعني

أهل الإرجاء بآية أحج من قوله : ﴿ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ ﴾ .

وقال الشافعي رضي الله عنه في كتاب « الأم » في (باب النية في الصلاة) : يحتج بأن لا تجزئ صلاة إلا بنية بحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم : « إنما الأعمال بالنيات » ثم قال : وكان الإجماع من الصحابة، والتابعين من بعدهم ، ومن أدركناهم يقولون : الإيمان قول وعمل ونية ؛ لا يجزئ واحد من الثلاث إلا بالآخر .

وقال حنبل : حدثنا الحميدي قال : وأخبرت أن ناساً يقولون : من أقر بالصلاة والزكاة والصوم والحج ولم يفعل من ذلك شيئاً حتى يموت ، ويصلي مستدبر القبلة حتى يموت ؛ فهو مؤمن ما لم يكن جاحداً إذا علم أن تركه ذلك فيه إيمانه إذا كان مقراً بالفرائض واستقبال القبلة ، فقلت : هذا الكفر الصراح ، وخلاف كتاب الله وسنة رسوله وعلماء المسلمين . قال الله تعالى : ﴿ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ﴾ الآية . وقال حنبل : سمعت أباعبد الله أحمد بن حنبل يقول : من قال هذا فقد كفر بالله ورد على أمره وعلى الرسول ما جاء به عن الله .

قلت : وأما احتجاجهم بقوله للأمة « أعتقها فإنها مؤمنة » فهو من حججهم المشهورة ، وبه احتج ابن كلاب ، وكان يقول : الإيمان هو التصديق والقول جميعاً . فكان قوله أقرب من قول جهم وأتباعه ، وهذا لا حجة فيه ؛ لأن

الإيمان الظاهر الذي تجري عليه الأحكام فى الدنيا لا يستلزم الإيمان في الباطن الذي يكون صاحبه من أهل السعادة فى الآخرة ، فإن المنافقين الذين قالوا : (ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ) هم في الظاهر مؤمنون يصلون مع الناس . ويصومون ويحجون ويغزون ، والمسلمون يناكحونهم ويوارثونهم كما كان المنافقون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يحكم النبي صلى الله عليه وسلم في المنافقين بحكم الكفار المظهرين للكفر ، لا في مناكحتهم ولا موارثتهم ولا نحو ذلك ؛ بل لما مات عبد الله بن أبي بن سلول — وهو من أشهر الناس بالنفاق — ورثه ابنه عبد الله وهو من خيار المؤمنين ، وكذلك سائر من كان يموت منهم يرثه ورثته المؤمنون ؛ وإذا مات لأحدهم وارث ورثوه مع المسلمين .

وقد تنازع الفقهاء فى المنافق الزنديق الذي يكتم زندقته ، هل يرث ويورث ؟ على قولين ، والصحيح أنه يرث ويورث وإن علم فى الباطن أنه منافق ، كما كان الصحابة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم لأن الميراث مبناه على الموالاة الظاهرة ، لا على المحبة التى فى القلوب ، فإنه لو علق بذلك لم تمكن معرفته ، والحكمة إذا كانت خفية أو منتشرة علق الحكم بمظنتها ، وهو ما أظهره من موالاة المسلمين ؛ فقول النبي صلى الله عليه وسلم : « لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم » لم يدخل فيه المنافقون وإن كانوا فى الآخرة فى الدرك الأسفل من النار ؛ بل كانوا يورثون ويرثون ؛ وكذلك كانوا فى الحقوق والحدود كسائر المسلمين ، وقد أخبر الله عنهم أنهم يصلون ويزكون ومع هذا

لم يقبل ذلك منهم فقال : ﴿ وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَىٰ وَلَا يُنفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَارِهُونَ ﴾ وقال ﴿ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَىٰ يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ .

وفي « صحيح مسلم » عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « تلك صلاة المنافق ، تلك صلاة المنافق ، تلك صلاة المنافق ، يرقب الشمس حتى إذا كانت بين قرني شيطان قام فنقر أربعاً لا يذكر الله فيها إلا قليلاً » ، وكانوا يخرجون مع النبي صلى الله عليه وسلم في المغازي ، كما خرج ابن أبي في غزوة بني المصطلق وقال فيها : ﴿ لَئِن رَّجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ ﴾ .

« وفي الصحيحين » عن زيد بن أرقم قال : خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر أصاب الناس فيها شدة ، فقال عبد الله بن أبي لأصحابه : لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله . وقال : ﴿ لَئِن رَّجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ ﴾ فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته ، فأرسل إلى عبد الله بن أبي ؛ فسأله فاجتهد يمينه ما فعل ، وقالوا : كذب زيد يارسول الله فوقع في نفسي مما قالوا شدة ، حتى أنزل الله تصديقي في ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ ﴾ فدعاهم النبي صلى الله عليه وسلم ليستغفر لهم ، فلووا رؤوسهم . وفي غزوة تبوك استنفرهم النبي صلى الله عليه وسلم كما استنفر غيرهم ، فخرج بعضهم معه وبعضهم تخلفوا ، وكان في الذين خرجوا معه من هم بقتله في الطريق ، هموا بحل حزام

ناقته ليقع فى واد هناك ، فجاءه الوحي ، فأسر إلى حذيفة أسماءهم ، ولذلك يقال : هو صاحب السر الذي لا يعلمه غيره ، كما ثبت ذلك في « الصحيح » ومع هذا فني الظاهر تجري عليهم أحكام أهل الإيمان .

وبهذا يظهر الجواب عن شبهات كثيرة تورد فى هذا المقام ؛ فإن كثيراً من المتأخرين ما بقي فى المظهرين للإسلام عندهم إلا عدل أو فاسق ، وأعرضوا عن حكم المنافقين ، والمنافقون ما زالوا ولا يزالون إلى يوم القيامة ، والنفاق شعب كثيرة ، وقد كان الصحابة يخافون النفاق على أنفسهم .

ففي « الصحيحين » عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « آية المنافق ثلاث ؛ إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف وإذا اؤتمن خان » وفى لفظ مسلم : « وإن صام وصلى وزعم أنه مسلم » .

وفى « الصحيحين » عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال . « أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً ، ومن كانت فيه شعبة منهن كانت فيه شعبة من النفاق حتى يدعها : إذا حدث كذب ، وإذا اؤتمن خان ، وإذا عاهد غدر ، وإذا خاصم فجر » .

وكان النبي صلى الله عليه وسلم أولاً يصلي عليهم ويستغفر لهم ، حتى نهاه الله عن ذلك فقال : (وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ) وقال : (ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ) فلم يكن يصلي عليهم ولا يستغفر لهم ، ولكن دماؤهم وأموالهم معصومة

لا يستحل منهم ما يستحله من الكفار الذين لا يظهرون أنهم مؤمنون ، بل يظهرون الكفر دون الإيمان ، فإنه صلى الله عليه وسلم قال : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله ، فإذا قالوها عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحقها ، وحسابهم على الله » ولما قال لأسامة بن زيد : « أقتلته بعد ما قال : لا إله إلا الله ؟ » قال : إنما قالها تعوذاً . قال : « هلا شققت عن قلبه ؟ » وقال . « إنى لم أومر أن أنقب عن قلوب الناس ولا أشق بطونهم » وكان إذا استؤذن فى قتل رجل يقول : « أليس يصلي ، أليس يتشهد ؟ » فإذا قيل له : إنه منافق . قال : « ذاك » .

فكان حكمه صلى الله عليه وسلم فى دمائهم وأموالهم كحكمه فى دماء غيرهم لا يستحل منها شيئاً إلا بأمر ظاهر ، مع أنه كان يعلم نفاق كثير منهم ؛ وفيهم من لم يكن يعلم نفاقه . قال تعالى : (وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ مُنَٰفِقُونَ ۖ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ ۖ مَرَدُوا۟ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ ۖ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ۚ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ) وكان من مات منهم صلى عليه المسلمون الذين لا يعلمون أنه منافق ومن علم أنه منافق لم يصل عليه . وكان عمر إذا مات ميت لم يصل عليه حتى يصلى عليه حذيفة ، لأن حذيفة كان قد علم أعيانهم . وقد قال الله تعالى : (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ ۖ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَٰنِهِنَّ ۖ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ) فأمر بامتحانهن هنا وقال : (ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَٰنِهِنَّ) .

والله تعالى لما أمر فى الكفارة بعتق رقبة مؤمنة ، لم يكن على الناس ألّا يعتقوا إلا من يعلمون أن الإيمان فى قلبه ؛ فإن هذا كما لو قيل لهم: اقتلوا إلا من علمتم أن الإيمان فى قلبه . وهم لم يؤمروا أن ينقبوا عن قلوب الناس ولا يشقوا بطونهم ؛ فإذا رأوا رجلاً يظهر الإيمان جاز لهم عتقه ، وصاحب الجارية لما سأل النبي صلى الله عليه وسلم هل هي مؤمنة ؟ إنما أراد الإيمان الظاهر الذي يفرق به بين المسلم والكافر ، وكذلك من عليه نذر لم يلزمه أن يعتق إلا من علم أن الإيمان فى قلبه ؛ فإنه لا يعلم ذلك مطلقاً ؛ بل ولا أحد من الخلق يعلم ذلك مطلقاً . وهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم الخلق والله يقول له : (وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ مُنَٰفِقُونَ ۖ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ ۖ مَرَدُوا۟ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ ۖ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ۚ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ) . فأولئك إنما كان النبي صلى الله عليه وسلم يحكم فيهم كحكمه فى سائر المؤمنين ؛ ولو حضرت جنازة أحدهم صلى عليها ، ولم يكن منهياً عن الصلاة إلا على من علم نفاقه ؛ وإلا لزم أن ينقب عن قلوب الناس ويعلم سرائرهم ، وهذا لايقدر عليه بشر .

ولهذا لما كشفهم الله بسورة براءة بقوله: (ومنهم) ، (ومنهم) صار يعرف نفاق ناس منهم لم يكن يعرف نفاقهم قبل ذلك ، فإن الله وصفهم بصفات علمها الناس منهم ؛ وما كان الناس يجزمون بأنها مستلزمة لنفاقهم ، وإن كان بعضهم يظن ذلك وبعضهم يعلمه ؛ فلم يكن نفاقهم معلوماً عند الجماعة ، بخلاف حالهم لما نزل القرآن ؛ ولهذا لما نزلت سورة براءة كتموا النفاق وما بقى يمكنهم من إظهاره أحياناً ما كان يمكنهم قبل ذلك ، وأنزل الله تعالى : (لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ

ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْمُرْجِفُونَ فِى ٱلْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلًا * مَّلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓا۟ أُخِذُوا۟ وَقُتِّلُوا۟ تَقْتِيلًا * سُنَّةَ ٱللَّهِ فِى ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلُ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا) فلما توعدوا بالقتل إذا أظهروا النفاق ، كتموه.

ولهذا تنازع الفقهاء فى استتابة الزنديق . فقيل : يستتاب . واستدل من قال ذلك بالمنافقين الذين كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل علانيتهم ويكل أمرهم إلى الله ؛ فيقال له : هذا كان فى أول الأمر ، وبعد هذا أنزل الله : (ملعونين أينما ثقفوا أخذوا وقتلوا تقتيلا) فعلموا أنهم إن أظهروه كما كانوا يظهرونه قتلوا ، فكتموه .

والزنديق: هو المنافق ، وإنما يقتله من يقتله إذا ظهر منه أنه يكتم النفاق ، قالوا : ولا تعلم توبته ، لأن غاية ما عنده أنه يظهر ما كان يظهر ؛ وقد كان يظهر الإيمان وهو منافق ؛ ولو قبلت توبة الزنادقة لم يكن سبيل إلى تقتيلهم ، والقرآن قد توعدهم بالتقتيل .

والمقصود أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما أخبر عن تلك الأمة بالإيمان الظاهر الذي علقت به الأحكام الظاهرة ، وإلا فقد ثبت عنه أن سعداً لما شهد لرجل أنه مؤمن قال : «أو مسلم» وكان يظهر من الإيمان ما تظهره الأمة وزيادة فيجب أن يفرق بين أحكام المؤمنين الظاهرة التى يحكم فيها الناس فى الدنيا ، وبين حكمهم فى الآخرة بالثواب والعقاب ؛ فالمؤمن المستحق للجنة لا بد أن

يكون مؤمناً فى الباطن باتفاق جميع أهل القبلة ، حتى الكرامية الذين يسمون المنافق مؤمناً ويقولون : الإيمان هو الكلمة ، يقولون : إنه لا ينفع فى الآخرة إلا الإيمان الباطن .

وقد حكى بعضهم عنهم أنهم يجعلون المنافقين من أهل الجنة ، وهو غلط عليهم ؛ إنما نازعوا فى الاسم لا فى الحكم بسبب شبهة المرجئة في أن الإيمان لا يتبعض ولا يتفاضل ؛ ولهذا أكثر ما اشترط الفقهاء فى الرقبة التى تجزئ في الكفارة العمل الظاهر ، فتنازعوا هل يجزئ الصغير ؟ على قولين معروفين للسلف هما روايتان عن أحمد ؛ فقيل : لا يجزئ عتقه ، لأن الإيمان قول وعمل والصغير لم يؤمن بنفسه إنما إيمانه تبع لأبويه فى أحكام الدنيا ؛ ولم يشترط أحد أن يعلم أنه مؤمن فى الباطن ؛ وقيل : بل يجزئ عتقه ، لأن العتق من الأحكام الظاهرة وهو تبع لأبويه ؛ فكما أنه يرث منهما ويصلى عليه ، ولا يصلى إلا على مؤمن ، فإنه يعتق .

وكذلك المنافقون الذين لم يظهروا نفاقهم يصلى عليهم إذا ماتوا ، ويدفنون فى مقابر المسلمين من عهد النبى صلى الله عليه وسلم ، والمقبرة التى كانت للمسلمين فى حياته وحياة خلفائه وأصحابه يدفن فيها كل من أظهر الإيمان وإن كان منافقاً فى الباطن ، ولم يكن للمنافقين مقبرة يتميزون بها عن المسلمين فى شيء من ديار الإسلام . كما تكون لليهود والنصارى مقبرة يتميزون بها ، ومن دفن فى مقابر المسلمين صلى عليه المسلمون ، والصلاة لا تجوز على من علم نفاقه بنص القرآن ، فعلم أن ذلك بناء على الإيمان الظاهر ، والله يتولى السرائر ، وقد كان النبي صلى الله عليه

وسلم يصلى عليهم ويستغفر لهم حتى نهي عن ذلك . وعلل ذلك بالكفر ، فكان ذلك دليلاً على أن كل من لم يعلم أنه كافر بالباطن جازت الصلاة عليه والاستغفار له وإن كانت فيه بدعة وإن كان له ذنوب .

وإذا ترك الإمام ، أو أهل العلم والدين « الصلاة » على بعض المتظاهرين ببدعة أو فجور زجراً عنها ، لم يكن ذلك محرماً للصلاة عليه والاستغفار له ، بل قال النبي صلى الله عليه وسلم فيمن كان يمتنع عن الصلاة عليه وهو الغال وقاتل نفسه والمدين الذي لا وفاء له : « صلوا على صاحبكم » وروي أنه كان يستغفر للرجل في الباطن وإن كان في الظاهر يدع ذلك زجراً عن مثل مذهبه ، كما روي فى حديث محلم بن جثامة .

وليس فى الكتاب والسنة المظهرون للإسلام إلا قسمان : مؤمن أومنافق ، فالمنافق فى الدرك الأسفل من النار ، والآخر مؤمن ، ثم قد يكون ناقص الإيمان فلا يتناوله الاسم المطلق ، وقد يكون تام الإيمان ، وهذا يأتي الكلام عليه إن شاء الله فى مسألة الإسلام والإيمان ، وأسماء الفساق من أهل الملة ؛ لكن المقصود هنا أنه لا يجعل أحد بمجرد ذنب يذنبه ولا ببدعة ابتدعها ــ ولو دعا الناس إليها ــ كافراً فى الباطن ، إلا إذا كان منافقاً . فأما من كان فى قلبه الإيمان بالرسول وما جاء به وقد غلط فى بعض ما تأوله من البدع ، فهذا ليس بكافر أصلاً ، والخوارج كانوا من أظهر الناس بدعة وقتالاً للأمة وتكفيراً لها ، ولم يكن فى الصحابة من يكفرهم لا علي بن أبى طالب ولا غيره ، بل حكموا

فيهم بحكمهم فى المسلمين الظالمين المعتدين كما ذكرت الآثار عنهم بذلك فى غير هذا الموضع .

وكذلك سائر الثنتين والسبعين فرقــة ، من كان منهم منافقاً فهو كافر فى الباطن ، ومن لم يكن منافقاً بل كان مؤمناً بالله ورسوله فى الباطن ، لم يكن كافراً فى الباطن ، وإن أخطأ في التأويل كائناً ما كان خطؤه ؛ وقد يكون في بعضهم شعبة من شعب النفاق ولا يكون فيــه النفاق الذي يكون صاحبه فى الدرك الأسفل من النار. ومن قال : إن الثنتين والسبعين فرقة كل واحد منهم يكفر كفراً ينقل عن الملة فقد خالف الـكتاب والسنة وإجماع الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين ، بل وإجماع الأئمة الأربعة وغير الأربعة ، فليس فيهم من كفر كل واحد من الثنتين والسبعين فرقة ، وإنما يكفر بعضهم بعضاً ببعض المقالات ، كما قد بسط الـكلام عليهم فى غير هذا الموضع .

وإنما قال الأئمة بكفر هذا ، لأن هذا فرض مالا يقع ، فيمتنع أن يكون الرجل لا يفعل شيئاً مما أمر به من الصــلاة والزكاة والصيام والحج ، ويفعل ما يقدر عليه من المحرمات ، مثل الصــلاة بلا وضوء وإلى غير القبلة ، ونـكاح الأمهات ، وهو مع ذلك مؤمن فى الباطن ؛ بل لا يفعل ذلك إلا لعدم الإيمان الذي فى قلبه . ولهذا كان أصحاب أبى حنيفــة يكفرون أنواعاً ممن يقول كذا وكذا : لما فيه من الاستخفاف ، ويجعلونه مرتداً ببعض هذه الأنواع مع النزاع اللفظي الذى بين أصحابه وبين الجمهور فى العمل : هل هو داخل فى اسم الإيمان

أم لا ؟ ولهذا فرض متأخروا الفقهاء مسألة يمتنع وقوعها وهو أن الرجل إذا كان مقراً بوجوب الصلاة فدعي إليها وامتنع واستتيب ثلاثا مع تهديده بالقتل فلم يصل حتى قتل ، هل يموت كافراً أو فاسقاً ؟ على قولين .

وهذا الفرض باطل ، فإنه يمتنع فى الفطرة أن يكون الرجل يعتقد أن الله فرضها عليه ، وأنه يعاقبه على تركها ويصبر على القتل ولا يسجد لله سجدة من غير عذر له في ذلك ، هذا لا يفعله بشر قط ، بل ولا يضرب أحد ممن يقر بوجوب الصلاة إلا صلى ، لا ينتهى الأمر به إلى القتل ، وسبب ذلك أن القتل ضرر عظيم لا يصبر عليه الإنسان إلا لأمر عظيم مثل لزومه لدين يعتقد أنه إن فارقه هلك فيصبر عليه حتى يقتل ، وسواء كان الدين حقاً أو باطلاً ، أما مع اعتقاده أن الفعل يجب عليه باطناً وظاهراً فلا يكون فعل الصلاة أصعب عليه من احتمال القتل قط .

ونظير هذا لو قيل : إن رجلاً من أهل السنة قيل له : ترضَّ عن أبى بكر وعمر فامتنع عن ذلك حتى قتل مع محبته لهما واعتقاده فضلهما ، ومع عدم الأعذار المانعة من الترضي عنهما ، فهذا لا يقع قط . وكذلك لو قيل : إن رجلاً يشهد أن محمداً رسول الله باطناً وظاهراً وقد طلب منه ذلك ، وليس هناك رهبة ولا رغبة يمتنع لأجلها ، فامتنع منها حتى قتل ، فهذا يمتنع أن يكون فى الباطن يشهد أن محمداً رسول الله ؛ ولهذا كان القول الظاهر من الإيمان الذى لا نجاة للعبد إلا به عند عامة السلف والخلف من الأولين والآخرين إلا الجهمية ــ جهماً ومن وافقه ــ فإنه إذا قدر أنه معذور لكونه أخرس ، أو لكونه خائفا من قوم إن

أظهر الإسلام آذوه ونحو ذلك، فهذا يمكن ألاّ يتكلم مع إيمان فى قلبه، كالمكره على كلمة الكفر. قال الله تعالى: (إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِن مَّن شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ)

وهذه الآية مما يدل على فساد قول جهم ومن اتبعه، فإنه جعل كل من تكلم بالكفر، من أهل وعيد الكفار، إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان.

فإن قيل: فقد قال تعالى: (وَلَكِن مَّن شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا) قيل: وهذا موافق لأولها فإنه من كفر من غير إكراه فقد شرح بالكفر صدراً، وإلا ناقض أول الآية آخرها، ولو كان المراد بمن كفر هو الشارح صدره، وذلك يكون بلا إكراه، لم يستثن المكره فقط، بل كان يجب أن يستثنى المكره وغير المكره إذا لم يشرح صدره، وإذا تكلم بكلمة الكفر طوعا فقد شرح بها صدراً وهى كفر، وقد دل على ذلك قوله تعالى: (يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُم بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ قُلِ اسْتَهْزِئُوا إِنَّ اللَّهَ مُخْرِجٌ مَّا تَحْذَرُونَ * وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ * لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ إِن نَّعْفُ عَن طَائِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةً بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ). فقد أخبر أنهم كفروا بعد إيمانهم مع قولهم: إنا تكلمنا بالكفر من غير اعتقاد له، بل كنا نخوض ونلعب، وبين أن الاستهزاء بآيات الله كفر، ولا يكون هذا إلا ممن شرح صدره بهذا الكلام، ولو كان الإيمان فى قلبه منعه أن يتكلم بهذا الكلام.

والقرآن يبين أن إيمان القلب يستلزم العمل الظاهر بحسبه، كقوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۚ وَمَآ أُو۟لَـٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ * وَإِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ * وَإِن يَكُن لَّهُمُ ٱلْحَقُّ يَأْتُوٓا۟ إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ ﴾ إلى قوله: ﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۚ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ فنفى الإيمان عمن تولى عن طاعة الرسول، وأخبر أن المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم سمعوا وأطاعوا؛ فبين أن هذا من لوازم الإيمان.

فصـــــل

فإن قيل : فإذا كان الإيمان المطلق يتناول جميع ما أمر الله به ورسوله.فمتى ذهب بعض ذلك بطل الإيمان فيلزم تـكفير أهل الذنوب كما تقوله الخوارج ، أو تخليدهم فى النار وسلبهم اسم الإيمان بالـكلية كما تقوله المعتزلة ، وكلا هذين القولين شر من قول المرجئة فإن المرجئة منهم جماعة من العلماء والعباد المذكورين عند الأمة بخير . وأما الخوارج والمعتزلة فأهل السنة والجماعة من جميع الطوائف مطبقون على ذمهم .

قيل : أولاً ينبغي أن يعرف أن القول الذي لم يوافق الخوارج والمعتزلة عليه أحد من أهل السنة هو القول بتخليد أهل الـكبائر فى النار ؛ فإن هذا القول من البدع المشهورة ، وقد اتفق الصحابة والتابعون لهم بإحسان ؛ وسائر أئمة المسلمين على أنه لا يخلد فى النار أحد ممن فى قلبه مثقال ذرة من إيمان ، واتفقوا أيضاً على أن نبينا صلى الله عليه وسـلم يشفع فيمن يأذن الله له بالشفاعة فيه من أهل الـكبائر من أمته . في «الصحيحين» عنه أنه قال : « لـكل نبى دعـوة مستجابة وإني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتى يوم القيـامة » ، وهذه الأحاديث مذكورة فى مواضعها . وقد نقل بعض الناس عن الصحابة فى ذلك خلافاً ، كما

روى عن ابن عباس أن القاتل لا توبة له ، وهذا غلط على الصحابة ؛ فإنه لم يقل أحد منهم أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يشفع لأهل الكبائر ولا قال: إنهم يخلدون فى النار ، ولكن ابن عباس فى إحدى الروايتين عنه قال : إن القاتل لا توبة له ، وعن أحمد بن حنبل فى قبول توبة القاتل روايتان أيضاً . والنزاع في التوبة غير النزاع فى التخليد ، وذلك أن القتل يتعلق به حق آدمي ، فلهذا حصل فيه النزاع .

وأما قول القائل: إن الإيمان إذا ذهب بعضه ذهب كله . فهذا ممنوع ، وهذا هو الأصل الذي تفرعت عنه البدع فى الإيمان فإنهم ظنوا أنه متى ذهب بعضه ذهب كله لم يبق منه شيء . ثم قالت «الخوارج والمعتزلة» : هو مجموع ما أمر الله به ورسوله ، وهو الإيمان المطلق كما قاله أهل الحديث ؛ قالوا : فإذا ذهب شيء منه لم يبق مع صاحبه من الإيمان شيء فيخلد فى النار وقالت « المرجئة » على اختلاف فرقهم : لا تذهب الكبائر وترك الواجبات الظاهرة شيئاً من الإيمان إذ لو ذهب شيء منه لم يبق منه شيء فيكون شيئاً واحداً يستوي فيه البر والفاجر ، ونصوص الرسول وأصحابه تدل على ذهاب بعضه وبقاء بعضه، كقوله: «يخرج من النار من كان فى قلبه مثقال ذرة من إيمان».

ولهذا كان « أهل السنة والحديث » على أنه يتفاضل ، وجمهورهم يقولون : يزيد وينقص ، ومنهم من يقول : يزيد ولا يقول : ينقص ، كما روى عن مالك فى إحدى الروايتين ، ومنهم من يقول : يتفاضل ، كعبدالله بن المبارك ، وقد

ثبت لفظ الزيادة والنقصان منه عن الصحابة ولم يعرف فيه مخالف من الصحابة؛ فروى الناس من وجوه كثيرة مشهورة: عن حماد بن سلمة، عن أبي جعفر عن جده عمير بن حبيب الخطمي؛ وهو من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: الإيمان يزيد وينقص؛ قيل له: وما زيادته وما نقصانه؟ قال: إذا ذكرنا الله وحمدناه وسبحناه فتلك زيادته؛ وإذا غفلنا ونسينا فتلك[1] نقصانه؛ وروى إسماعيل بن عياش عن جرير بن عثمان، عن الحارث بن محمد عن أبي الدرداء قال: الإيمان يزيد وينقص.

وقال أحمد بن حنبل: حدثنا يزيد، حدثنا جرير بن عثمان قال: سمعت أشياخنا أو بعض أشياخنا أن أبا الدرداء قال: إن من فقه العبد أن يتعاهد إيمانه وما نقص منه، ومن فقه العبد أن يعلم أيزداد الإيمان أم ينقص؟ وإن من فقه الرجل أن يعلم نزغات الشيطان أنى تأتيه. وروى إسماعيل بن عياش، عن صفوان بن عمرو، عن عبدالله بن ربيعة الحضرمي، عن أبي هريرة قال: الإيمان يزيد وينقص.

وقال أحمد بن حنبل: حدثنا يزيد بن هارون، حدثنا محمد بن طلحة، عن زبيد، عن ذر قال، كان عمر بن الخطاب يقول لأصحابه: هلموا نزدد إيماناً، فيذكرون الله عز وجل وقال أبو عبيد فى «الغريب» في حديث على: إن الإيمان يبدو لمظة فى القلب، كلما ازداد الإيمان ازدادت اللمظة يروي ذلك عن عثمان بن عبدالله عن عمرو بن هند الجملى عن على قال الأصمعي، اللمظة: مثل النكتة أو نحوها.

---

(١) هكذا وردت في المطبوع ولعل الصواب (فذلك)

وقال أحمد بن حنبل : حدثنا وكيع ، عن شريك ، عن هلال ، عن عبدالله ابن عكيم قال : سمعت ابن مسعود يقول فى دعائه : اللهم زدنا إيماناً ويقيناً وفقهاً . وروى سفيان الثوري عن جامع بن شداد عن الأسود بن هلال قال : كان معاذ بن جبل يقول لرجل : اجلس بنا نؤمن نذكر الله تعالى،وروى أبو اليمان : حدثنا صفوان عن شريح بن عبيد ، أن عبدالله بن رواحة كان يأخذ بيد الرجل من أصحابه فيقول : قم بنا نؤمن ساعة ، فنحن فى مجلس ذكر . وهذه الزيادة أثبتها الصحابة بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم ونزول القرآن كله .

وصح عن عمار بن ياسر أنه قال : ثلاث من كن فيه فقد استكمل الإيمان الإنصاف من نفسه ، والإنفاق من الإقتار ؛ وبذل السلام للعالم ، ذكره البخاري فى « صحيحه » ، وقال جندب بن عبد الله وابن عمر وغيرهما : تعلمنا الإيمان ثم تعلمنا القرآن فازددنا إيماناً ، والآثار فى هذا كثيرة ، رواها المصنفون فى هذا الباب عن الصحابة والتابعين فى كتب كثيرة معروفة .

قال مالك بن دينار : الإيمان يبدو فى القلب ضعيفاً ضئيلاً كالبقلة ؛ فإن صاحبه تعاهده فسقاه بالعلوم النافعة والأعمال الصالحة ، وأماط عنه الدغل وما يضعفه ويوهنه ، أوشك أن ينمو أو يزداد ، ويصير له أصل وفروع ، وثمرة وظل إلى ما لا يتناهى حتى يصير أمثال الجبال . وإن صاحبه أهمله ولم يتعاهده جاءه عنز فنتفتها ، أو صبي فذهب بها ، وأكثر عليها الدغل فأضعفها أو أهلكها أو أيبسها ، كذلك الإيمان .

وقال خيثمة بن عبد الرحمن: الإيمان يسمن في الخصب، ويهزل في الجدب فخصبه العمل الصالح، وجدبه الذنوب والمعاصي. وقيل لبعض السلف: يزداد الإيمان وينقص؟ قال نعم يزداد حتى يصير أمثال الجبال، وينقص حتى يصير أمثال الهباء.

وفي حديث حذيفة الصحيح: «حتى يقال للرجل: ما أجلده، ما أظرفه ما أعقله؛ وما في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان» وفي حديثه الآخر الصحيح «تعرض الفتن على القلوب كالحصير عوداً عوداً، فأي قلب أشربها، نكتت فيه نكتة سوداء؛ وأي قلب أنكرها نكتت فيه نكتة بيضاء، حتى تصير على قلبين: أبيض مثل الصفا فلا تضره فتنة ما دامت السموات والأرض والآخر أسود: مرباداً، كالكوز مجخياً، لا يعرف معروفاً ولا ينكر منكراً إلا ما أشرب هواه»؛ وفي حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب كفاية، فإنه من أعظم الأدلة على زيادة الإيمان ونقصانه لأنه وصفهم بقوة الإيمان وزيادته في تلك الخصال التي تدل على قوة إيمانهم؛ وتوكلهم على الله في أمورهم كلها.

وروى أبو نعيم من طريق الليث بن سعد، عن يزيد بن عبد الله اليزني، عن أبي رافع أنه سمع رجلاً حدثه أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الإيمان فقال: أتحب أن أخبرك بصريح الإيمان؟ قال: نعم. قال: إذا أسأت أو ظلمت أحداً، عبدك أو أمتك أو أحداً من الناس، حزنت وساءك ذلك.

وإذا تصـدقت أو أحسنت استبشرت وسرك ذلك ، ورواه بعضهم عن يزيد ، عمن سمع النبي صلى الله عليه وسلم أنه سأله عن زيادة الإيمان فى القلب ونقصانه فذكر نحوه، وقال البزار : حدثنـا محمد بن أبي الحسن البصري ، ثنا هانئ بن المتوكل ، ثنا عبد الله بن سليمان ، عن إسحاق عن أنس مرفوعاً : ثلاث من كن فيه استوجب الثواب واستكمل الإيمـان ، خلق يعيش به فى الناس ، وورع يحجزه عن معصية الله ، وحلم يرد به جهل الجاهل » .

و « أربع من الشقاء : جمـود العين وقساوة القلب ، وطول الأمـل والحرص على الدنيا » . فالخصال الأولى تدل على زيادة الإيمان وقوته ، والأربعة الأخر تدل على ضعفه ونقصانه .

وقال أبو يعلى الموصلي : ثنا عبد الله القواريري ، ويحيى بن سعيد قالا : ثنا يزيد بن زريع ، ويحيى بن سعيد قالا : حدثنا عوف حدثني عقبة بن عبد الله المزنى قال يزيد فى حديثه فى مسجد البصرة : حدثني رجل قد سماه ، ونسي عوف اسمـه قال : كنت بالمدينة فى مسجد فيه عمر بن الخطاب . فقال لبعض جلسائه : كيف سمعتم رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فى الإسلام ؟ فقال : سمعته يقول : الإسـلام بدأ جذعاً ؛ ثم ثنياً ؛ ثم رباعياً ؛ ثم سداسياً ؛ ثم بازلاً . فقال عمر : فما بعد البزول إلا النقصان ، كذا ذكره أبو يعلي فى « مسند عمر » وفي « مسند » هذا الصحابي المبهم ذكره أولى .

قال أبو سليمان : من أحسن في ليله كوفئ في نهاره ، ومن أحسن فى نهاره كوفئ فى ليله] [1] .

---

(١) ما بين القوسين المربعين من ص ٢٢٥ ــ ٢٢٧ زيادة من المخطوطة .

والزيادة قد نطق بها القرآن فى عدة آيات ؛ كقوله تعالى : (إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا) وهذه زيادة إذا تليت عليهم الآيات أي وقت تليت ليس هو تصديقهم بها عند النزول ، وهذا أمر يجده المؤمن إذا تليت عليه الآيات زاد فى قلبه بفهم القرآن ومعرفة معانيه من علم الإيمان مالم يكن ؛ حتى كأنه لم يسمع الآية إلا حينئذ ويحصل فى قلبه من الرغبة فى الخير والرهبة من الشر ما لم يكن ؛ فزاد علمه بالله ومحبته لطاعته ، وهذه زيادة الإيمان ، وقال تعالى : (ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ) فهذه الزيادة عند تخويفهم بالعدو لم تكن عند آية نزلت فازدادوا يقيناً وتوكلا على الله ، وثباتاً على الجهاد وتوحيداً بأن لا يخافوا المخلوق ؛ بل يخافون الخالق وحده ، وقال تعالى : (وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ * وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ) .

وهذه « الزيادة » ليست مجرد التصديق بأن الله أنزلها بل زادتهم إيماناً بحسب مقتضاها ؛ فإن كانت أمراً بالجهاد أو غيره ازدادوا رغبة ، وإن كانت نهياً عن شيء انتهوا عنه فكرهوه ، ولهذا قال : (وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ) والاستبشار غير مجرد التصديق ، وقال تعالى : (وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ ۖ وَمِنَ ٱلْأَحْزَابِ مَن يُنكِرُ بَعْضَهُۥ) ، والفرح بذلك من زيادة الإيمان قال تعالى : (قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟) . وقال تعالى : (وَيَوْمَئِذٍ

يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ * بِنَصْرِ اللَّهِ) وقال تعالى : (وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ إِلَّا مَلَائِكَةً وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا لِيَسْتَيْقِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَيَزْدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا) .

وقال: (هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ)

وهذه نزلت لما رجع النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه من الحديبية ؛ فجعل السكينة موجبة لزيادة الإيمان .

والسكينة طمأنينة فى القلب غير علم القلب وتصديقه ، ولهذا قال يوم حنين : (ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَنْزَلَ جُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا) وقال تعالى : (ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا) ولم يكن قد نزل يوم حنين قرآن ولا يوم الغار ؛ وإنما أنزل سكينته وطمأنينته من خوف العدو ، فلما أنزل السكينة فى قلوبهم ، مرجعهم من الحديبية ، ليزدادوا إيماناً مع إيمانهم ، دل على أن الإيمان المزيد ، حال للقلب وصفة له ، وعمل مثل طمأنينته وسكونه ويقينه . واليقين قد يكون بالعمل والطمأنينة، كما يكون بالعلم . والريب المنافى لليقين يكون ريباً فى العلم ، وريباً فى طمأنينة القلب ، ولهذا جاء فى الدعاء المأثور : « اللهم اقسم لنا من خشيتك ما تحول به بيننا وبين معاصيك ومن طاعتك ما تبلغنا به جنتك ومن اليقين ما تهون به علينا مصائب الدنيا » .

وفى حديث الصديق الذي رواه أحمد والترمذي وغيرهما عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « سلوا الله العافية واليقين ؛ فما أعطي أحد بعد اليقين شيئاً

خيراً من العافية ؛ فسلوها الله تعالى » ؛ فاليقين عند المصائب بعد العلم بأن الله قدرها سكينة القلب وطمأنينته وتسليمه ، وهذا من تمام الإيمان بالقدر خيره وشره ، كما قال تعالى : (مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ) قال علقمة : ويروى عن ابن مسعود : هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم أنها من عند الله فيرضى ويسلم ، وقوله تعالى : (يَهْدِ قَلْبَهُۥ) هداه لقلبه هو زيادة فى إيمانه ؛ كما قال تعالى : (وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى) وقال : (إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ ءَامَنُوا۟ بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى) .

ولفظ « الإيمان » أكثر ما يذكر فى القرآن مقيداً ؛ فلا يكون ذلك اللفظ متناولا لجميع ما أمر الله به ؛ بل يجعل موجباً للوازمه وتمام ما أمر به ، وحينئذ يتناوله الاسم المطلق قال تعالى : (ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَأَنفِقُوا۟ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ۖ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَأَنفَقُوا۟ لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ * وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ ۙ وَٱلرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ لِتُؤْمِنُوا۟ بِرَبِّكُمْ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَٰقَكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ * هُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ عَلَىٰ عَبْدِهِۦٓ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ لِّيُخْرِجَكُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ) وقال تعالى فى آخر السورة : (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَءَامِنُوا۟ بِرَسُولِهِۦ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِۦ وَيَجْعَل لَّكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِۦ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ) .

وقد قال بعض المفسرين فى الآية الأولى : إنها خطاب لقريش ؛ وفى الثانية إنها خطاب لليهود والنصارى ، وليس كذلك ؛ فإن الله لم يقل قط للكفار : (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟) ثم قال بعد ذلك : (لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ

عَلَىٰ شَيْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ) وهذه السورة مدنية باتفاق ، لم يخاطب بها المشركين بمكة ؛ وقد قال : (وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ لِتُؤْمِنُوا۟ بِرَبِّكُمْ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَٰقَكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ) وهذا لا يخاطب به كافر ؛ وكفار مكة لم يكن أخذ ميثاقهم ، وإنما أخـذ ميثاق المؤمنين ببيعتهم له ؛ فإن كل من كان مسلماً مهاجراً ، كان يبايع النبي صلى الله عليه وسلم ، كما بايعه الأنصار ليلة العقبة وإنما دعاهم إلى تحقيق الإيمان وتكميله ، بأداء ما يجب من تمامه باطناً وظاهراً كما نسأل الله أن يهدينا الصراط المستقيم فى كل صلاة ؛ وإن كان قد هدى المؤمنين للإقرار بما جاء به الرسول جملة ، لكن الهداية المفصلة فى جميع مايقولونه ويفعلونه فى جميع أمورهم لم تحصل ، وجميع هذه الهداية الخاصة المفصلة هي من الإيمان المأمور به . وبذلك يخرجهم الله من الظلمات إلى النور .

فصــــــــل

وزيادة الإيمان الذي أمر الله به ، والذي يكون من عباده المؤمنين يعرف من وجوه :

(أحدها) : الإجمال والتفصيل فيما أمروا به ، فإنه وإن وجب على جميع الخلق الإيمان بالله ورسوله ، ووجب على كل أمة التزام ما يأمر به رسولهم مجملاً. فمعلوم أنه لا يجب فى أول الأمر ما وجب بعد نزول القرآن كله ، ولا يجب على كل عبد من الإيمان المفصل مما أخبر به الرسول ، ما يجب على من بلغه غيره ، فمن عرف القرآن والسنن ومعانيها ، لزمه من الإيمــان المفصل بذلك ما لا يلزم غيره ، ولو آمن الرجل بالله وبالرسول باطناً وظاهراً ، ثم مات قبل أن يعرف شرائع الدين ، مات مؤمناً بما وجب عليه من الإيمان ، وليس ما وجب عليه ولا ما وقع عنه ، مثل إيمان من عرف الشرائع فآمن بها وعمل بها ؛ بل إيمان هذا أكمل وجوباً ووقوعا ، فإن ما وجب عليه من الإيمان أكمل، وما وقع منه أكمل.

وقوله تعالى : (ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ) أي في التشريع بالأمر والنهي ليس المراد أن كل واحــد من الأمة وجب عليه ما يجب على سائر الأمة ، وأنه فعل ذلك ؛ بل فى « الصحيحين » عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه وصف النساء

بأنهن ناقصات عقل ودين ، وجعل نقصان عقلها ، أن شهادة امرأتين ، شهادة رجل واحد ، ونقصان دينها أنها إذا حاضت ، لاتصوم ولا تصلى، وهذا النقصان ليس هو نقص مما أمرت به ؛ فلا تعاقب على هــذا النقصان ، لـكن من أمر بالصلاة والصوم ففعله كان دينه كاملاً بالنسبة إلى هذه الناقصة الدين .

(الوجه الثاني) : الإجمال والتفصيل فيما وقع منهم ، فمن آمن بمـا جاء به الرسول مطلقاً فلم يكذبه قط ، لكن أعرض عن معرفة أمره ، ونهيه ، وخبره ، وطلب العلم الواجب عليه ؛ فلم يعلم الواجب عليه ، ولم يعمله ؛ بل اتبع هواه ، وآخر طلب علم ما أمر به فعمل به ، وآخر طلب علمه ، فعلمه ، وآمن به ولم يعمل به وإن اشتركوا في الوجوب ، لـكن من طلب علم التفصيل وعمل به فإيمانه أكمل به ؛ فهؤلاء ممن عرف ما يجب عليه والتزمه ، وأقر به ، لـكنه لم يعمل بذلك كله ، وهذا المقر بما جاء به الرسول ، المعترف بذنبه الخائف من عقوبة ربه على ترك العمل أكمل إيماناً ممن لم يطلب معرفة ما أمر به الرســول ولا عمل بذلك ؛ ولا هو خائف أن يعاقب ؛ بل هو في غفلة عن تفصيل ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ، مع أنه مقر بنبوته باطناً وظاهراً .

فــكلما علم القلب ، ما أخبر به الرسول فصدقه ، وما أمر به فالتزمه ؛ كان ذلك زيادة فى إيمــانه على من لم يحصــل له ذلك ؛ وإن كان معه التزام عام وإقرار عام .

وكذلك من عرف أسماء الله ومعانيها ، فآمن بها ؛ كان إيمانه أكمل ممن لم

يعرف تلك الأسماء بل آمن بها إيماناً مجملاً ، أو عرف بعضها ؛ وكلما ازداد الإنسان معرفة بأسماء الله وصفاته وآياته ، كان إيمانه به أ كمل .

(الثالث) : أن العلم والتصديق نفسه ، يكون بعضه أقوى من بعض ، وأثبت وأبعد عن الشك والريب ، وهذا أمر يشهده كل أحد من نفسه ؛ كما أن الحس الظاهر بالشيء الواحد ، مثل رؤية الناس للهلال ، وإن اشتركوا فيها فبعضهم تـكون رؤيته أتم من بعض؛ وكذلك سماع الصوت الواحد ، وشم الرائحة الواحدة ، وذوق النوع الواحد من الطعام ، فـكذلك معرفة القلب وتصديقه يتفاضل أعظم من ذلك من وجوه متعددة ! والمعـاني التى يؤمن بها من معاني أسماء الرب وكلامه ، يتفاضل الناس فى معرفتها ، أعظم من تفاضلهم فى معرفة غيرها .

(الرابع) أن التصديق المستلزم لعمل القلب ، أ كمل من التصديق الذي لا يستلزم عمله ؛ فالعلم الذي يعمل به صاحبه ، أ كمل من العلم الذي لا يعمل به وإذا كان شخصان يعلمان أن الله حق ، ورسوله حق ، والجنة حق ، والنار حق وهذا علمه أوجب له محبة الله ، وخشيته ، والرغبة فى الجنة ، والهرب من النار والآخر علمه لم يوجب ذلك ؛ فعلم الأول أ كمل ؛ فإن قوة المسبب ، دل على قوة السبب ، وهذه الأمور نشأت عن العلم ، فالعلم بالمحبوب يستلزم طلبه ؛ والعلم بالمخوف ، يستلزم الهرب منه ؛ فإذا لم يحصل اللازم ، دل على ضعف الملزوم ؛ ولهذا قال النبى صلى الله عليه وسلم : « ليس المخبر كالمعاين » فإن موسى لما أخبره

ربه أن قومه عبدوا العجل، لم يلق الألواح. فلما رآهم قد عبدوه ألقاها؛ وليس ذلك لشك موسى فى خبر الله، لكن المخبر وإن جزم بصدق المخبر، فقدلا يتصور المخبر به في نفسه، كما يتصوره إذا عاينه؛ بل يكون قلبه مشغولاً عن تصور المخبر به، وإن كان مصدقاً به؛ ومعلوم أنه عند المعاينة، يحصل له من تصور المخبر به ما لم يكن عند الخبر. فهذا التصديق أكمل من ذلك التصديق.

(الخامس): أن أعمال القلوب، مثل محبة الله ورسوله، وخشية الله تعالى ورجائه. ونحو ذلك، هي كلها من الإيمان، كما دل على ذلك الكتاب والسنة واتفاق السلف؛ وهذه يتفاضل الناس فيها تفاضلاً عظيماً.

(السادس): أن الأعمال الظاهرة مع الباطنة هي أيضاً من الإيمان، والناس يتفاضلون فيها.

(السابع) ذكر الإنسان بقلبه ما أمره الله به واستحضاره لذلك، بحيث لا يكون غافلاً عنه؛ أكمل ممن صدق به وغفل عنه؛ فإن الغفلة تضاد كمال العلم؛ والتصديق والذكر، والاستحضار يكمل العلم واليقين؛ ولهذا قال عمر بن حبيب من الصحابة، إذا ذكرنا الله وحمدناه وسبحناه فتلك زيادته؛ وإذا غفلنا ونسينا وضيعنا فذلك نقصانه وهو كذلك؛ وكان معاذ بن جبل يقول لأصحابه: اجلسوا بنا ساعة نؤمن، قال تعالى، (وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ) وقال تعالى: (وَذَكِّرْ فَإِنَّ ٱلذِّكْرَىٰ تَنفَعُ ٱلْمُؤْمِنِينَ) وقال تعالى: (سَيَذَّكَّرُ مَن يَخْشَىٰ * وَيَتَجَنَّبُهَا ٱلْأَشْقَى) ثم كلما تذكر الإنسان ما عرفه قبل ذلك؛ وعمل به،

حصل له معرفة شيء آخر لم يكن عرفه قبل ذلك وعرف من معاني أسماء الله وآياته ما لم يكن عرفه قبل ذلك ، كما فى الأثر « من عمل بما علم ورثه الله علم ما لم يعلم » ، وهذا أمر يجده فى نفسه كل مؤمن .

وفي « الصحيح » ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : « مثل الذى يذكر ربه والذي لا يذكر ربه مثل الحى والميت » . قال تعالى : (وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا) ، وذلك أنها تزيدهم علم مالم يكونوا قبل ذلك علموه ، وتزيدهم عملاً بذلك العلم ، وتزيدهم تذكراً لما كانوا نسوه ، وعملاً بتلك التذكرة ، وكذلك ما يشاهده العباد من الآيات فى الآفاق ، وفى أنفسهم . قال تعالى: (سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ) ، أى إن القرآن حق ، ثم قال تعالى: (أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ) ، فإن الله شهيد فى القرآن بما أخبر به ؛ فآمن به المؤمن ثم أراهم فى الآفاق وفي أنفسهم من الآيات ، ما يدل على مثل ما أخبر به فى القرآن ، فبينت لهم هذه الآيات ، أن القرآن حق مع ما كان قد حصل لهم قبل ذلك .

وقال تعالى : (أَفَلَمْ يَنظُرُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَٰهَا وَزَيَّنَّٰهَا وَمَا لَهَا مِن فُرُوجٍ * وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِىَ وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍۭ بَهِيجٍ * تَبْصِرَةً وَذِكْرَىٰ لِكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ) ، فالآيات المخلوقة والمتلوة ، فيها تبصرة ، وفيها تذكرة : تبصرة من العمى ، وتذكرة من الغفلة ؛ فيبصر من لم يكن عرف حتى يعرف ، ويذكر من عرف ونسى ، والإنسان يقرأ السورة مرات ، حتى سورة الفاتحة ، ويظهر له في أثناء الحال من معانيها ما لم يكن خطر له قبل ذلك ، حتى كأنها تلك الساعة نزلت ؛ فيؤمن بتلك المعانى ويزداد علمه

وعمله ، وهذا موجود فى كل من قرأ القرآن بتدبر ، بخلاف من قرأه مع الغفلة عنه ، ثم كلما فعل شيئاً مما أمر به ، استحضر أنه أمر به فصدق الأمر ، فحصل له فى تلك الساعة من التصديق فى قلبه ما كان غافلا عنه وإن لم يكن مكذباً منكرا .

(الوجه الثامن) : أن الإنسان قد يكون مكذباً ومنكراً لأمور لا يعلم أن الرسول أخبر بها ، وأمر بها ، ولو علم ذلك لم يكذب ولم ينكر . بل قلبه جازم بأنه لا يخبر إلا بصدق ولا يأمر إلا بحق ، ثم يسمع الآية أو الحديث ، أو يتدبر ذلك ، أو يفسر له معناه ، أو يظهر له ذلك بوجه من الوجوه ، فيصدق بما كان مكذباً به ، ويعرف ما كان منكراً ، وهذا تصديق جديد ، وإيمان جديد ازداد به إيمانه ، ولم يكن قبل ذلك كافراً بل جاهلاً ؛ وهذا وإن اشبه المجمل والمفصل لكون قلبه سليما عن تكذيب وتصديق لشيء من التفاصيل ، وعن معرفة وإنكار لشيء من ذلك ، فيأتيه التفصيل بعد الإجمال على قلب ساذج ؛ وأما كثير من الناس ، بل من أهل العلوم والعبادات ، فيقوم بقلوبهم من التفصيل أمور كثيرة تخالف ما جاء به الرسول وهم لا يعرفون أنها تخالف ، فإذا عرفوا رجعوا ، وكل من ابتدع في الدين قولاً أخطأ فيه ، أو عمل عملاً أخطأ فيه ، وهو مؤمن بالرسول ، أو عرف ما قاله وآمن به ، لم يعدل عنه ؛ هو من هذا الباب وكل مبتدع قصده متابعة الرسول فهو من هذا الباب ؛ فمن علم ما جاء به الرسول ، وعمل به ، أكمل ممن أخطأ ذلك ؛ ومن علم الصواب بعد الخطأ ، وعمل به فهو أكمل ممن لم يكن كذلك .

فصـــــل

وقد أثبت الله فى القرآن إسـلاماً بلا إيمـان في قوله تعـالى : (قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْۖ وَإِن تُطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا) . وقـد ثبت فى « الصحيحين » ، عن سعد بن ابى وقاص ، قال : أعطى النبي صلى الله عليه وسلم رهطاً ، وفى رواية قسم قسماً ، وترك فيهم من لم يعطـه ، وهو أعجبهم إلي ، فقلت : يارسول الله ، مالك عن فلان ؟ فوالله إنى لأراه مؤمناً ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسـلم : « أو مسلماً » . أقولها ثلاثا ، ويرددها على رسـول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثاً ، ثم قال : « إنى لأعطي الرجل ، وغيره أحب إلي منه ، مخافة أن يكبه الله على وجهه فى النار » ، وفى رواية : فضرب بين عنقي وكتفي ، وقال : « أقتال أي سعد ؟! » .

فهذا الإسلام الذي نفى الله عن أهله دخول الإيمان فى قلوبهم ، هل هو إسـلام يثابون عليـه ؟ أم هو من جنس إسـلام المنافقين ؟ فيـه قولان مشهوران للسلف والخلف : أحدهما : أنه إسـلام يثابون عليه ، ويخرجهم من الكفر والنفاق . وهذا مروي عن الحسن ، وابن سيرين ، وإبراهيم النخعي ،

وأبي جعفر الباقر ؛ وهو قول حماد بن زيد ، وأحمد بن حنبل ، وسهل بن عبد الله التستري ، وأبي طالب المكي ، وكثير من أهل الحديث والسنة والحقائق .

قال أحمد بن حنبل : حدثنا مؤمل بن إسحق عن عمار بن زيد قال : سمعت هشاماً يقول : كان الحسن ومحمد يقولان : مسلم ، ويهابان : مؤمن . وقال أحمد بن حنبل : حدثنا أبو سلمة الخزاعي ، قال : قال مالك ، وشريك ، وأبو بكر بن عياش ، وعبدالعزيز بن أبي‌سلمة ، وحماد بن سلمة ، وحماد بن زيد : « الإيمان » المعرفة والإقرار والعمل ، إلا أن حماد بن زيد ، يفرق بين الإسلام والإيمان ، يجعل الإيمان خاصاً ، والإسلام عاماً .

و(القول الثاني) : أن هذا الإسلام : هو الاستسلام خوف السبي والقتل، مثل إسلام المنافقين . قالوا : وهؤلاء كفار ، فإن الإيمان لم يدخل في قلوبهم ومن لم يدخل الإيمان في قلبه فهو كافر . وهذا اختيار البخاري ، ومحمد بن نصر المروزي ، والسلف مختلفون في ذلك .

قال محمد بن نصر : حدثنا إسحاق ، أنبأنا جرير ، عن مغيرة ، قال : أتيت إبراهيم النخعي ، فقلت : إن رجلاً خاصمني يقال له : سعيد العنبري ، فقال إبراهيم ليس بالعنبري ولكنه زبيدي . قوله : (قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا) فقال : هو الاستسلام ، فقال إبراهيم : لا ، هو الإسلام .

وقال : حدثنا محمد بن يحي ، حدثنا محمد بن يوسف ، حدثنا سفيان عن

مجاهـد : (قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا) ، قال : استسلمنا خوف السبي والقتل . ولـكن هذا منقطع ، سفيان لم يدرك مجاهداً .
والذين قالوا : إن هذا الإسلام هو كإسلام المنافقين ، لا يثابون عليـه ، قالوا : لأن الله نفى عنهم الإيمـان ، ومن نفي عنـه الإيمان فهو كافر . وقال هؤلاء : الإسلام هو الإيمان ، وكل مسلم مؤمن . وكل مؤمن مسلم ، ومن جعل الفساق مسلمين غير مؤمنين ، لزمه أن لا يجعلهم داخلين فى قوله تعالى :(يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ) : وفى قوله تعالى:(يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ) ، وأمثال ذلك فإنهم إنما دعوا باسم الإيمان، لا باسم الإسلام، فمن لم يكن مؤمناً لم يدخل فى ذلك .

وجواب هذا أن يقال : الذين قالوا من السلف : إنهم خرجوا من الإيمان إلى الإسلام ،لم يقولوا : إنه لم يبق معهم من الإيمان شيء ،بل هذا قول الخوارج، والمعتزلة . وأهل السنة الذين قالوا هذا ، يقولون : الفساق يخرجون من النار بالشفاعة . وإن معهم إيمانا يخرجون به من النـار . لكن لا يطلق عليهم اسم الإيمان ، لأن الإيمان المطلق ، هو الذي يستحق صاحبه الثواب ، ودخول الجنة ، وهؤلاء ليسوا من أهله ، وهم يدخلون في الخطاب بالإيمان ، لأن الخطاب بذلك هو لمن دخل فى الإيمان وإن لم يستـكمله ، فإنه إنما خوطب ليفعل تمام الإيمان ، فـكيف يكون قد أتمه قبل الخطاب ؟! وإلا كنا قـد تبينا أن هذا المأمور من الإيمان قبل الخطاب ؛ وإنما صار من الإيمان بعد أن أمروا به ، فالخطاب بـ (يَٰٓأَيُّهَا

ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ) ؛ غير قوله : (إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ) ونظائرها ، فإن الخطاب بـ (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ) أولاً : يدخل فيه من أظهر الإيمان ، وإن كان منافقاً فى الباطن يدخل فيه فى الظاهر ، فكيف لا يدخل فيه من لم يكن منافقاً ، وإن لم يكن من المؤمنين حقاً .

وحقيقته أن من لم يكن من المؤمنين حقاً ، يقال فيه : إنه مسلم ، ومعه إيمان يمنعه الخلود في النار ، وهذا متفق عليه بين أهل السنة . لكن هل يطلق عليه اسم الإيمان ؟ هذا هو الذي تنازعوا فيه ، فقيل : يقال مسلم ، ولا يقال : مؤمن . وقيل : بل يقال : مؤمن .

والتحقيق أن يقال : إنه مؤمن ناقص الإيمان ، مؤمن بإيمانه ، فاسق بكبيرته ولا يعطي اسم الإيمان المطلق ؛ فإن الكتاب والسنة نفيا عنه الاسم المطلق : واسم الإيمان يتناوله فيما أمر الله به ورسوله ، لأن ذلك إيجاب عليه وتحريم عليه ، وهو لازم له كما يلزمه غيره ، وإنما الكلام فى اسم المدح المطلق ؛ وعلى هذا فالخطاب بالإيمان يدخل فيه « ثلاث طوائف » : يدخل فيه المؤمن حقاً ، ويدخل فيه المنافق فى أحكامه الظاهرة ، وإن كانوا فى الآخرة فى الدرك الأسفل من النار ؛ وهو فى الباطن ينفي عنه الإسلام والإيمان ، وفى الظاهر يثبت له الإسلام والإيمان الظاهر ؛ ويدخل فيه الذين أسلموا وإن لم تدخل حقيقة الإيمان فى قلوبهم ؛ لكن معهم جزء من الإيمان والإسلام يثابون عليه .

ثم قد يكونون مفرطين فيما فرض عليهم ، وليس معهم من الكبائر ما يعاقبون عليه كأهل الكبائر ، لكن يعاقبون على ترك المفروضات ، وهؤلاء كالأعراب المذكورين فى الآية وغيرهم ؛ فإنهم قالوا : آمنا من غير قيام منهم بما أمروا به باطناً وظاهراً . فلا دخلت حقيقة الإيمان فى قلوبهم ، ولا جاهدوا فى سبيل الله . وقد كان دعاهم النبي صلى الله عليه وسلم إلى الجهاد وقد يكونون من أهل الكبائر المعرضين للوعيد ؛ كالذين يصلون ويزكون ويجاهدون ، ويأتون الكبائر ؛ وهؤلاء لا يخرجون من الإسلام ؛ بل هم مسلمون ولكن بينهم نزاع لفظي : هل يقال : إنهم مؤمنون كما سنذكره إن شاء الله ؟.

وأما «الخوارج» ، «والمعتزلة» فيخرجونهم من اسم الإيمان والإسلام ؛ فإن الإيمان والإسلام عندهم واحد ؛ فإذا خرجوا عندهم من الإيمان خرجوا من الإسلام؛ لكن الخوارج تقول: هم كفار ؛ والمعتزلة تقول : لامسلمون ولا كفار ؛ ينزلونهم منزلة بين المنزلتين ؛ والدليل على أن الإسلام المذكور فى الآية هو إسلام يثابون عليه وأنهم ليسوا منافقين أنه قال : (قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ) ثم قال : (وَإِن تُطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا) ؛ فدل على أنهم إذا أطاعوا الله ورسوله مع هذا الإسلام ؛ آجرهم الله على الطاعة . والمنافق عمله حابط فى الآخرة .

وأيضاً فإنه وصفهم بخلاف صفات المنافقين ، فإن المنافقين وصفهم بكفر في قلوبهم ، وأنهم يبطنون خلاف ما يظهرون ؛ كما قال تعالى: (وَمِنَ ٱلنَّاسِ

مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ * يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ * فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا) الآيات . وقال : (إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ) فالمنافقون يصفهم فى القرآن بالكذب ؛ وأنهم يقولون بأفواههم ما ليس فى قلوبهم ، وبأن فى قلوبهم من الكفر ما يعاقبون عليه ؛ وهؤلاء لم يصفهم بشيء من ذلك ، لكن لما ادعوا الايمان قال للرسول : (قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ وَإِن تُطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا) .

ونفي الإيمان المطلق لا يستلزم أن يكونوا منافقين ، كما فى قوله : (يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ ۖ قُلِ ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ ۖ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَصْلِحُوا۟ ذَاتَ بَيْنِكُمْ ۖ وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ) ثم قال : (إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ * ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ * أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا) ومعلوم أنه ليس من لم يكن كذلك ؛ يكون منافقاً من أهل الدرك الأسفل من النار بل لا يكون قد أتى بالإيمان الواجب ، فنفي عنه كما ينفي سائر الأسماء عمن ترك بعض ما يجب عليه فكذلك الأعراب لم يأتوا بالإيمان الواجب ؛ فنفى عنهم لذلك وإن كانوا مسلمين ، معهم من الإيمان ما يثابون عليه .

وهذا حال أكثر الداخلين فى الإسلام ابتداء ؛ بل حال أكثر من لم يعرف

حقائق الإيمان ؛ فإن الرجل إذا قوتل حتى أسلم كما كان الكفار يقاتلون حتى يسلموا ، أو أسلم بعد الأسر أو سمع بالإسلام فجاء فأسلم ؛ فإنه مسلم ملتزم طاعة الرسول ولم تدخل إلى قلبه المعرفة بحقائق الإيمان ، فإن هذا إنما يحصل لمن تيسرت له أسباب ذلك ؛ إما بفهم القرآن وإما بمباشرة أهل الإيمان والاقتداء بما يصدر عنهم من الأقوال والأعمال ، وإما بهداية خاصة من الله يهديه بها . والإنسان قد يظهر له من محاسن الإسلام ما يدعوه إلى الدخول فيه ، وإن كان قد ولد عليه وتربى بين أهله فإنه يحبه ، فقد ظهر له بعض محاسنه وبعض مساوئ الكفار .

وكثير من هؤلاء قد يرتاب إذا سمع الشبه القادحة فيه ولا يجاهد في سبيل الله ؛ فليس هو داخلاً في قوله : (إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ) وليس هو منافقاً في الباطن مضمراً للكفر ، فلا هو من المؤمنين حقاً ولا هو من المنافقين ، ولا هو أيضاً من أصحاب الكبائر ، بل يأتي بالطاعات الظاهرة ولا يأتي بحقائق الإيمان التي يكون بها من المؤمنين حقاً ؛ فهذا معه إيمان وليس هو من المؤمنين حقاً ويثاب على ما فعل من الطاعات ، ولهذا قال تعالى : (وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا) ولهذا قال : (يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُواْ قُل لَّا تَمُنُّواْ عَلَىَّ إِسْلَٰمَكُم بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ) يعني في قولكم : (ءَامَنَّا) .

يقول : إن كنتم صادقين ، فالله يمن عليكم أن هداكم للإيمان ؛ وهذا

يقتضي أنهم قد يكونون صادقين فى قولهم : (ءَامَنَّا) .ثم صدقهم، إما أن يراد به اتصافهم بأنهم آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا ، وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم فى سبيل الله أولئك هم الصادقون ؛ وإما أن يراد به أنهم لم يكونوا كالمنافقين ، بل معهم إيمان وإن لم يكن لهم أن يدعوا مطلق الإيمان ، وهذا أشبه والله أعلم لأن النسوة الممتحنات قال فيهن : (فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ) ولا يمكن نفي الريب عنهن فى المستقبل ولأن الله إنما كذب المنافقين ولم يكذب غيرهم ؛ وهؤلاء لم يكذبهم ولكن قال : (لَّمْ تُؤْمِنُوا۟) كما قال : « لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه » وقوله : « لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن » و « لا يؤمن من لا يأمن جاره بوائقه » وهؤلاء ليسوا منافقين .

وسياق الآية يدل على أن الله ذمهم ، لكونهم منوا بإسلامهم لجهلهم وجفائهم وأظهروا ما في أنفسهم مع علم الله به ؛ فإن الله تعالى قال : (قُلْ أَتُعَلِّمُونَ ٱللَّهَ بِدِينِكُمْ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ) فلو لم يكن فى قلوبهم شيء من الدين لم يكونوا يعلمون الله بدينهم ؛ فإن الإسلام الظاهر يعرفه كل أحد . ودخلت الباء فى قوله :(أَتُعَلِّمُونَ ٱللَّهَ بِدِينِكُمْ)لأنه ضمن معنى يخبرون ويحدثون كأنه قال : أتخبرونه وتحدثونه بدينكم وهو يعلم ما فى السموات وما فى الأرض. وسياق الآية يدل على أن الذي أخبروا به الله هو ما ذكره الله عنهم من قولهم : (ءَامَنَّا) فإنهم أخبروا عما فى قلوبهم .

وقد ذكر المفسرون أنه لما نزلت هاتان الآيتان ، أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يحلفون أنهم مؤمنون صادقون ، فنزل قوله تعالى : (قُلْ أَتُعَلِّمُونَ ٱللَّهَ بِدِينِكُمْ) وهذا يدل على أنهم كانوا صادقين أولاً فى دخولهم فى الدين ، لأنه لم يتجدد لهم بعد نزول الآية جهاد حتى يدخلوا به فى الآية ، إنما هو كلام قالوه وهو سبحانه قال : (وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَـٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ) ولفظ : (لما) ينفي به ما يقرب حصوله ويحصل غالباً . كقوله : (أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَـٰهَدُوا۟ مِنكُمْ) وقد قال السدي : نزلت هذه الآية في أعراب مزينة وجهينة وأسلم ، وأشجع وغفار ، وهم الذين ذكرهم الله فى سورة الفتح وكانوا يقولون : آمنا بالله ليأمنوا على أنفسهم ، فلما استنفروا إلى الحديبية تخلفوا ؛ فنزلت فيهم هذه الآية .

وعن مقاتل : كانت منازلهم بين مكة والمدينة ، وكانوا إذا مرت بهم سرية من سرايا رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا : آمنا ، ليأمنوا على دمائهم وأموالهم فلما سار رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الحديبية استنفرهم فلم ينفروا معه .

وقال مجاهد : نزلت في أعراب بنى أسد بن خزيمة ، ووصف غيره حالهم . فقال : قدموا المدينة فى سنة مجدبة ، فأظهروا الإسلام ولم يكونوا مؤمنين وأفسدوا طرق المدينة بالعذرات وأغلوا أسعارهم ، وكانوا يمنون على رسول الله

صلى الله عليه وسلم يقولون: أتيناك بالأثقال والعيال، فنزلت فيهم هذه الآية، وقد قال قتادة فى قوله : (يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُل لَّا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُم بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ) قال : منوا على النبي صلى الله عليه وسلم حين جاءوا فقالوا: إنا أسلمنا بغير قتال، لم نقاتلك كما قاتلك بنو فلان وبنو فلان، فقال الله لنبيه : (يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُل لَّا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُم بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ).

وقال مقاتل بن حيان: هم أعراب بني أسد بن خزيمة، قالوا: يارسول الله أتيناك بغير قتال، وتركنا العشائر والأموال، وكل قبيلة من العرب قاتلتك حتى دخلوا كرها فى الإسلام؛ فلنا بذلك عليك حق: فأنزل الله تعالى: (يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُل لَّا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُم بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ). فله بذلك المن عليكم وفيهم أنزل الله : (وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ)، ويقال: من الكبائر التى ختمت بنار، كل موجبة من ركبها ومات عليها لم يتب منها .

وهذا كله يبين أنهم لم يكونوا كفاراً فى الباطن؛ ولا كانوا قد دخلوا فيما يجب من الإيمان؛ وسورة الحجرات قد ذكرت هذه الأصناف فقال: (إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ) ولم يصفهم بكفر ولا نفاق؛ لكن هؤلاء يخشى عليهم الكفر والنفاق، ولهذا ارتد بعضهم لأنهم لم يخالط الإيمان بشاشة قلوبهم، وقال بعد ذلك (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ

فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ) الآية وهذه الآية نزلت فى الوليد بن عقبة ، وكان قد كذب فيما أخبر .

قال المفسرون : نزلت هذه الآية فى الوليد بن عقبة ، بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بنى المصطلق ليقبض صدقاتهم ، وقد كانت بينه وبينهم عداوة فى الجاهلية ، فسار بعض الطريق ثم رجع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إنهم منعوا الصدقة وأرادوا قتلى ، فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم البعث إليهم ، فنزلت هذه الآية . وهذه القصة معروفة من وجوه كثيرة ، ثم قال تعالى في تمامها : (وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ فِيكُمۡ رَسُولَ ٱللَّهِۚ لَوۡ يُطِيعُكُمۡ فِي كَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡرِ لَعَنِتُّمۡ) وقال تعالى : (وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَاۖ فَإِنۢ بَغَتۡ إِحۡدَىٰهُمَا عَلَى ٱلۡأُخۡرَىٰ) الآية . ثم نهاهم عن أن يسخر بعضهم ببعض ، وعن اللمز والتنابز بالألقاب وقال : (بِئۡسَ ٱلِٱسۡمُ ٱلۡفُسُوقُ بَعۡدَ ٱلۡإِيمَٰنِ) وقد قيل : معناه : لا تسميه فاسقاً ولا كافراً بعد إيمانه ، وهذا ضعيف ، بل المراد : بئس الاسم أن تكونوا فساقا بعد إيمانكم ، كما قال تعالى فى الذي كذب : (إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ) فسماه فاسقاً .

وفي « الصحيحين » عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « سباب المسلم فسوق وقتاله كفر » ، يقول : فإذا ساببتم المسلم وسخرتم منه ولمزتموه استحققتم أن تسموا فساقاً ، وقد قال فى آية القذف : (وَلَا تَقۡبَلُواْ لَهُمۡ شَهَٰدَةً أَبَدٗاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ) . يقول : فإذا أتيتم بهذه الأمور التى تستحقون بها أن تسموا

فساقاً كنتم قد استحققتم اسم الفسوق بعد الإيمان، وإلا فهم فى تنابزهم ما كانوا يقولون: فاسق، كافر. فإن النبي صلى الله عليه وسلم قدم المدينة وبعضهم يلقب بعضاً.

وقد قال طائفة من المفسرين فى هذه الآية: لا تسميه بعد الإسلام بدينه قبل الإسلام، كقوله لليهودي إذا أسلم: يايهودي، وهذا مروي عن ابن عباس وطائفة من التابعين، كالحسن، وسعيد بن جبير، وعطاء الخراساني، والقرظي، وقال عكرمة: هو قول الرجل: يا كافر! يامنافق! وقال عبد الرحمن بن زيد: هو تسمية الرجل بالأعمال، كقوله: يازاني ياسارق يافاسق وفي تفسير العوفى عن ابن عباس قال: هو تعيير التائب بسيئات كان قد عملها، ومعلوم أن اسم الكفر، واليهودية، والزاني، والسارق وغير ذلك من السيئات ليست هي اسم الفاسق، فعلم أن قوله: (بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ) لم يرد به تسمية المسبوب باسم الفاسق، فإن تسميته كافراً أعظم، بل إن الساب يصير فاسقاً لقوله: « سباب المسلم فسوق وقتاله كفر » ثم قال: (وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ) فجعلهم ظالمين إذا لم يتوبوا من ذلك وإن كانوا يدخلون فى اسم المؤمنين، ثم ذكر النهى عن الغيبة، ثم ذكر النهي عن التفاخر بالأحساب، وقال: (إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ). ثم ذكر قول الأعراب: (ءَامَنَّا).

فالسورة تنهى عن هذه المعاصى والذنوب التى فيها تعد على الرسول وعلى

المؤمنين ، فالأعراب المذكورون فيها من جنس المنافقين . وأهل السباب والفسوق والمنادين من وراء الحجرات وأمثالهم ، ليسوا من المنافقين ، ولهذا قال المفسرون : إنهم الذين استنفروا عام الحديبية ، وأولئك وإن كانوا من أهل الكبائر فلم يكونوا فى الباطن كفاراً منافقين .

قال ابن إسحاق : لما أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم العمرة ـ عمرة الحديبية ـ استنفر من حول المدينة من أهل البوادى والأعراب ليخرجوا معه خوفاً من قومه أن يعرضوا له بحرب أو بصد ، فتثاقل عنه كثير منهم ، فهم الذين عنى الله بقوله : (سَيَقُولُ لَكَ ٱلْمُخَلَّفُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا فَٱسْتَغْفِرْ لَنَا) أى ادع الله أن يغفر لنا تخلفنا عنك (يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم مَّا لَيْسَ فِى قُلُوبِهِمْ) اى ما يبالون ، استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم ، وهذا حال الفاسق الذي لا يبالي بالذنب ، والمنافقون قال فيهم : (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ لَوَّوْا۟ رُءُوسَهُمْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُم مُّسْتَكْبِرُونَ * سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ) ولم يقل مثل هذا في هؤلاء الأعراب ، بل الآية دليل على أنهم لو صدقوا فى طلب الاستغفار نفعهم استغفار الرسول لهم ثم قال : (سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُو۟لِى بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ۖ فَإِن تُطِيعُوا۟ يُؤْتِكُمُ ٱللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا ۖ وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ كَمَا تَوَلَّيْتُم مِّن قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا) فوعدهم الله بالثواب على طاعة الداعى إلى الجهاد ، وتوعدهم بالتولي عن طاعته .

وهذا كخطاب أمثالهم من أهل الذنوب والكبائر ؛ بخلاف من هو كافر

فى الباطن ، فإنه لا يستحق الثواب بمجرد طاعة الأمر حتى يؤمن أولاً ، ووعيده ليس على مجرد توليه عن الطاعة فى الجهاد ، فإن كفره أعظم من هذا .

فهذا كله يدل على أن هؤلاء من فساق الملة ، فإن الفسق يكون تارة بترك الفرائض ، وتارة بفعل المحرمات ، وهؤلاء لما تركوا ما فرض الله عليهم من الجهاد وحصل عندهم نوع من الريب الذي أضعف إيمانهم ، لم يكونوا من الصادقين الذين وصفهم ، وإن كانوا صادقين فى أنهم فى الباطن متدينون بدين الإسلام .

وقول المفسرين : لم يكونوا مؤمنين نفي لما نفاه الله عنهم من الإيمان كما نفاه عن الزاني ، والسارق ، والشارب ، وعمن لا يأمن جاره بوائقه ، وعمن لا يحب لأخيه من الخير ما يحب لنفسه ؛ وعمن لا يجيب إلى حكم الله ورسوله ، وأمثال هؤلاء . وقد يحتج على ذلك بقوله : (بِئْسَ ٱلِاسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَٰنِ) كما قال : «سباب المسلم فسوق ، وقتاله كفر» فذم من استبدل اسم الفسوق بعد الإيمان ؛ فدل على أن الفاسق لا يسمى مؤمناً فدل ذلك على أن هؤلاء الأعراب من جنس أهل الكبائر لا من جنس المنافقين .

وأما ما نقل من أنهم أسلموا خوف القتل والسبي ؛ فهكذا كان إسلام غير المهاجرين والأنصار ، أسلموا رغبة ورهبة ، كإسلام الطلقاء من قريش بعد أن قهرهم النبي صلى الله عليه وسلم ؛ وإسلام المؤلفة قلوبهم من هؤلاء ومن أهل نجد وليس كل من أسلم لرغبة أو رهبة كان من المنافقين الذين هم فى الدرك الأسفل

من النار ؛ بل يدخلون فى الإسلام والطاعة وليس فى قلوبهم تكذيب ومعاداة للرسول ، ولا استنارت قلوبهم بنور الايمان ولا استبصروا فيه ؛ وهؤلاء قد يحسن إسلام أحدهم فيصير من المؤمنين كأكثر الطلقاء ، وقد يبقى من فساق الملة ؛ ومنهم من يصير منافقاً مرتاباً إذا قال له منكر ونكير : ما تقول فى هذا الرجل الذي بعث فيكم ؟ فيقول : هاه ! هاه ! لا أدري ، سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته .

وقد تقدم قول من قال : إنهم أسلموا بغير قتال ؛ فهؤلاء كانوا أحسن إسلاماً من غيرهم ، وأن الله إنما ذمهم لكونهم منوا بالإسلام وأنزل فيهم (وَلَا تُبْطِلُوٓاْ أَعْمَٰلَكُمْ) وأنهم من جنس أهل الكبائر .

وأيضاً قوله : (وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ) (وَلَمَّا) إنما ينفي بها ما ينتظر ويكون حصوله مترقباً ، كقوله : (أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ) وقوله : (أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم) فقوله : (وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ) يدل على أن دخول الإيمان منتظر منهم ؛ فإن الذي يدخل فى الإسلام ابتداء لا يكون قد حصل فى قلبه الإيمان ، لكنه يحصل فيما بعد كما فى الحديث: « كان الرجل يسلم أول النهار رغبة فى الدنيا فلا يجيء آخر النهار إلا والإسلام أحب إليه مما طلعت عليه الشمس » . ولهذا كان عامة الذين أسلموا رغبة ورهبة دخل الإيمان فى قلوبهم بعد ذلك ؛ وقوله: (وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا)

أمر لهم بأن يقولوا ذلك والمنافق لا يؤمر بشيء ، ثم قال : ﴿ وَإِن تُطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا ﴾ والمنافق لا تنفعه طاعة الله ورسوله حتى يؤمن أولاً .

وهذه الآية مما احتج بها أحمد بن حنبل وغيره على أنه يستثنى فى الإيمان دون الإسلام وأن أصحاب الكبائر يخرجون من الإيمان إلى الإسلام . قال الميموني : سألت أحمد بن حنبل عن رأيه في : أنا مؤمن إن شاء الله ؟ فقال : أقول : مؤمن إن شاء الله وأقول : مسلم ولا أستثنى ، قال : قلت لأحمد : تفرق بين الإسلام والإيمان ؟ فقال لي : نعم ، فقلت له : بأي شيء تحتج ؟ قال لي : ﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا ﴾ ، وذكر أشياء . وقال الشالنجي : سألت أحمد عمن قال : أنا مؤمن عند نفسي من طريق الأحكام والمواريث ولا أعلم ما أنا عند الله ؟ قال : ليس بمرجئ .

وقال أبو أيوب سليمان بن داود الهاشمي : الاستثناء جائز ، ومن قال : أنا مؤمن حقاً ، ولم يقل : عند الله ، ولم يستثن ؛ فذلك عندي جائز وليس بمرجئ وبه قال أبو خيثمة وابن أبي شيبة ؛ وذكر الشالنجي أنه سأل أحمد بن حنبل عن المصر على الكبائر يطلبها بجهده ، أي يطلب الذنب بجهده ، إلا أنه لم يترك الصلاة والزكاة والصوم ؛ هل يكون مصراً من كانت هذه حاله ؟ قال : هو مصر مثل قوله : « لا يزني الزاني حين يزنى وهو مؤمن » يخرج من الإيمان ، ويقع فى الإسلام ، ومن نحو قوله : « ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ، ولا

يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن » ومن نحو قول ابن عباس في قوله : ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴾ فقلت له : ما هذا الكفر ؟ قال : كفر لا ينقل عن الملة ، مثل الإيمان بعضه دون بعض ؛ فكذلك الكفر حتى يجيء من ذلك أمر لا يختلف فيه . وقال ابن أبي شيبة : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن » : لا يكون مستكمل الإيمان ، يكون ناقصاً من إيمانه .

قال الشالنجي : وسألت أحمد عن الإيمان والإسلام . فقال : الإيمان قول وعمل ؛ والإسلام : إقرار ، قال : وبه قال أبو خيثمة . وقال ابن أبي شيبة : لا يكون إسلام إلا بإيمان ولا إيمان إلا بإسلام ؛ وإذا كان على المخاطبة فقال : قد قبلت الإيمان ، فهو داخل في الإسلام ؛ وإذا قال : قد قبلت الإسلام فهو داخل في الإيمان . وقال محمد بن نصر المروزي : وحكى غير هؤلاء أنه سأل أحمد ابن حنبل عن قول النبي صلى الله عليه وسلم : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن » فقال : من أتى هذه الأربعة أو مثلهن أو فوقهن فهو مسلم ، ولا أسميه مؤمناً ، ومن أتى دون ذلك ، يريد دون الكبائر ، أسميه مؤمناً ناقص الإيمان .

قلت : أحمد بن حنبل كان يقول تارة بهذا الفرق ، وتارة كان يذكر الاختلاف ويتوقف . وهو المتأخر عنه ، قال أبو بكر الأثرم في « السنة » سمعت أبا عبد الله يسأل عن الاستثناء في الإيمان ما تقول فيه ؟ فقال : أما أنا فلا أعيبه أي من الناس من يعيبه . قال أبو عبد الله : إذا كان يقول : إن الإيمان قول

وعمل يزيد وينقص ، فاستثنى مخافة واحتياطاً ، ليس كما يقولون على الشك ؛ إنما يستثنى للعمل . قال أبو عبد الله : قال الله تعالى : (لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ) أي أن هذا استثناء بغير شك ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم في أهل القبور : « وإنا إن شاء الله بكم لاحقون » أي لم يكن يشك في هذا ، وقد استثناه وذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم : « وعليها نبعث إن شاء الله » يعني من القبر وذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم : « إني لأرجو أن أكون أخشاكم لله » قال : هذا كله تقوية للاستثناء في الإيمان .

قلت لأبي عبد الله : وكأنك لاترى بأساً أن لا يستثنى . فقال : إذا كان ممن يقول الإيمان قول وعمل ، يزيد وينقص ؛ فهو أسهل عندي ؛ ثم قال أبو عبد الله : إن قوماً تضعف قلوبهم عن الاستثناء ، كالتعجب منهم ، وسمعت أبا عبد الله وقيل له : شبابة أي شيء تقول فيه ؟ : فقال : شبابة كان يدعي الإرجاء ، قال : وحكي عن شبابة قول أخبث من هذه الأقاويل ، ما سمعت عن أحد بمثله ؛ قال أبو عبد الله : قال شبابة : إذا قال : فقد عمل بلسانه كما يقولون فإذا قال فقد عمل بجارحته ، أي بلسانه حين تكلم به ؛ ثم قال أبو عبد الله : هذا قول خبيث ما سمعت أحداً يقول به ولا بلغني ، قيل لأبي عبد الله : كنت كتبت عن شبابة شيئاً ؟ فقال : نعم كنت كتبت عنه قديماً يسيراً قبل أن نعلم أنه يقول بهذا ، قلت لأبي عبد الله : كتبت عنه بعد ؟ قال : لا ولا حرفا . قيل لأبي عبد الله : يزعمون أن سفيان كان يذهب إلى الاستثناء في الإيمان . فقال : هذا مذهب سفيان ، المعروف به الاستثناء ، قلت لأبي عبد الله : من يرويه عن

سفيان فقال كل من حكى عن سفيان فى هذا حكاية كان يستثنى، قال وقال وكيع عن سفيان : الناس عندنا مؤمنون في الأحكام والمواريث ؟ ولا ندري ما هم عند الله قلت لأبى عبد الله : فأنت بأي شيء تقول ؟ فقال : نحن نذهب إلى الاستثناء .

قلت لأبى عبد الله : فأما إذا قال : أنا مسلم فلا يستثنى ؟ فقال : نعم لا يستثنى إذا قال : أنا مسلم : قلت لأبى عبد الله : أقول: هذا مسلم ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده » وأنا أعلم أنه لا يسلم الناس منه ، فذكر حديث معمر عن الزهري : فنرى أن الإسلام الكلمة والإيمان العمل ، قال أبو عبد الله : حدثناه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قيل لأبي عبد الله : فنقول : الإيمان يزيد وينقص ؟ فقال : حديث النبي صلى الله عليه وسلم يدل على ذلك ، فذكر قوله «أخرجوا من النار من كان فى قلبه مثقال كذا ، أخرجوا من كان فى قلبه مثقال كذا » فهو يدل على ذلك وذكر عند أبي عبد الله عيسى الأحمر ، وقوله في الإرجاء فقال : نعم وذلك خبيث القول وقال أبو عبد الله : حدثنا مؤمل ، حدثنا حماد بن زيد ، سمعت هشاماً يقول : كان الحسن ومحمد يقولان : مسلم . ويهابان : مؤمن .

قلت لأبى عبد الله : رواه غير سويد ؟ قال : ما علمت بذلك ، وسمعت أبا عبد الله يقول : الإيمان قول وعمل . قلت لأبى عبد الله : فالحديث الذي يروى « أعتقها فإنها مؤمنة » قال : ليس كل أحد يقول : إنها مؤمنة يقولون أعتقها . قال : ومالك سمعه من هذا الشيخ هلال بن علي لا يقول « فإنها مؤمنة»

وقد قال بعضهم بأنها مؤمنة ، فهي حين تقر بذلك فحكمها حكم المؤمنة ، هذا معناه . قلت لأبي عبد الله : تفرق بين الإيمان والإسلام ؟ فقال : قد اختلف الناس فيه ، وكان حماد بن زيد - زعموا - يفرق بين الإيمان والإسلام ، قيل له : من المرجئة ؟ قال : الذين يقولون : الإيمان قول بلا عمل .

قلت: فأحمد بن حنبل لم يرد قط أنه سلب جميع الإيمان فلم يبق معه منه شيء ، كما تقوله الخوارج والمعتزلة ، فإنه قد صرح فى غير موضع : بأن أهل الكبائر معهم إيمان يخرجون به من النار ، واحتج بقول النبى صلى الله عليه وسلم : « أخرجوا من النار من كان فى قلبه مثقال ذرة من إيمان » وليس هذا قوله ولا قول أحد من أئمة أهل السنة ، بل كلهم متفقون على أن الفساق الذين ليسوا منافقين معهم شيء من الإيمان يخرجون به من النار هو الفارق بينهم وبين الكفار والمنافقين ، لكن إذا كان معه بعض الإيمان لم يلزم أن يدخل فى الاسم المطلق الممدوح ، وصاحب الشرع قد نفى الاسم عن هؤلاء فقال : « لا يزني الزاني حين يزنى وهو مؤمن » ؛ وقال : « لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه من الخير ما يحب لنفسه » وقال : « لا يؤمن من لا يأمن جاره بوائقه » وأقسم على ذلك مرات وقال : « المؤمن من أمنه الناس على دمائهم وأموالهم » .

و «المعتزلة» ينفون عنه اسم الإيمان بالكلية ، واسم الإسلام أيضاً ، ويقولون : ليس معه شيء من الإيمان والإسلام ، ويقولون : ننزله منزلة بين منزلتين ، فهم يقولون : إنه يخلد فى النار لا يخرج منها بالشفاعة ، وهذا هو الذي أنكر عليهم

وإلا لونفوا مطلق الاسم وأثبتوا معه شيئاً من الإيمـان يخرج به من النار لم يكونوا مبتدعة . وكل أهل السنة متفقون على أنه قد سلب كمال الإيمان الواجب فزال بعض إيمانه الواجب لكنه من أهل الوعيد ، وإنما ينازع فى ذلك من يقول : الإيمان لا يتبعض من الجهمية والمرجئة فيقولون : إنه كامل الإيمان ، فالذي ينفي إطلاق الاسم يقول : الاسم المطلق مقرون بالمدح واستحقاق الثواب ، كقولنا : متق، وبر، وعلى الصراط المستقيم ، فإذا كان الفاسق لاتطلق عليه هذه الأسماء ، فـكذلك اسم الإيمان ، وأما دخوله فى الخطاب ، فلأن المخاطب باسم الإيمان كل من معه شيء منه ، لأنه أمر لهم ، فمعاصيهم لا تسقط عنهم الأمر .

وأما ما ذكره أحمد فى الإسلام ، فاتبع فيه الزهري حيث قال : فـكانوا يرون الإسلام الـكلمة ، والإيمان العمل ، فى حديث سعد بن أبى وقاص ، وهذا على وجهين ، فإنه قد يراد به الـكلمة بتوابعها من الأعمال الظاهرة ، وهذا هو الإسلام الذي بينه النبي صلى الله عليه وسـلم حيث قال : « الإسلام : أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتى الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت » وقد يراد به الـكلمة فقط من غـير فعل الواجبات الظاهرة ، وليس هذا هو الذى جعله النبي صلى الله عليه وسلم الإسلام . لكن قد يقال : إسلام الأعراب كان من هذا ، فيقال . الأعراب وغـيرهم كانوا إذا أسلموا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ألزموا بالأعمال الظاهرة : الصـلاة ، والزكاة ، والصيام . والحج . ولم يكن أحد يترك بمجرد الـكلمة ، بل كان من أظهر المعصية يعاقب عليها .

وأحمد إن كان أراد فى هذه الرواية أن الإسلام هو الشهادتان فقط ، فكل من قالها فهو مسلم ، فهذه إحدى الروايات عنه ، والرواية الأخرى : لا يكون مسلماً حتى يأتى بها ويصلى ، فإذا لم يصل كان كافراً . و « الثالثة » أنه كافر بترك الزكاة أيضاً . و« الرابعة » أنه يكفر بترك الزكاة إذا قاتل الإمام عليها دون ما إذا لم يقاتله ، وعنه أنه لو قال : أنا أؤديها ولا أدفعها إلى الإمام ، لم يكن للإمام أن يقتله ، وكذلك عنه رواية أنه يكفر بترك الصيام والحج ، إذا عزم أنه لا يحج أبداً . ومعلوم أنه على القول بكفر تارك المبانى يمتنع أن يكون الإسلام مجرد الكلمة ، بل المراد أنه إذا أتى بالكلمة دخل فى الإسلام ، وهذا صحيح ، فإنه يشهد له بالإ سلام ولا يشهد له بالإيمان الذى في القلب ، ولا يستثنى فى هذا الإسلام ، لأنه أمر مشهور ، لكن الإسلام الذى هو أداء الخمس كما أمر به يقبل الاستثناء ، فالإسلام الذى لا يستثنى فيه الشهادتان باللسان فقط فإنها لا تزيد ولا تنقص فلا استثناء فيها .

وقد صار الناس فى مسمى الإسلام على « ثلاثة أقوال » : قيل : هو الإيمان ، وهما اسمان لمسمى واحد . وقيل : هو الكلمة ، وهذان القولان لهما وجه سنذكره ، لكن التحقيق ابتداء هو ما بينه النبى صلى الله عليه وسلم لما سئل عن الإسلام والإيمان ، ففسر الإسلام بالأعمال الظاهرة ، والإيمان بالإيمان بالأصول الخمسة ، فليس لنا إذا جمعنا بين الإسلام والإيمان أن نجيب بغير ما أجاب به النبى صلى الله عليه وسلم ؛ وأما إذا أفرد اسم الإيمان فإنه يتضمن الإسلام ؛ وإذا أفرد الإسلام ؛ فقد يكون مع الإسلام مؤمناً بلا نزاع ؛ وهذا

هو الواجب ؛ وهل يكون مسلماً ولا يقال له : مؤمن ؟ قد تقدم الكلام فيه . وكذلك هل يستلزم الإسلام للإيمان ؟ هذا فيه النزاع المذكور وسنبينه ، والوعد الذي فى القرآن بالجنة وبالنجاة من العذاب إنما هو معلق باسم الإيمان وأما اسم الإسلام مجرداً فما علق به فى القرآن دخول الجنة ، لكنه فرضه وأخبر أنه دينه الذي لا يقبل من أحد سواه .

وبالإسلام بعث الله جميع النبيين قال تعالى : (وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَـٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ) وقال : (إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَـٰمُ) وقال نوح : (يَـٰقَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِى وَتَذْكِيرِى بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوٓا۟ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ ٱقْضُوٓا۟ إِلَىَّ وَلَا تُنظِرُونِ * فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ ۖ إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ ۖ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ) وقد أخبر أنه لم ينج من العذاب إلا المؤمنين فقال : (قُلْنَا ٱحْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ ٱلْقَوْلُ وَمَنْ ءَامَنَ ۚ وَمَآ ءَامَنَ مَعَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٌ) وقال : (وَأُوحِىَ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُۥ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ) وقال نوح : (وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟) .

وكذلك أخبر عن إبراهيم أن دينه الإسلام فقال تعالى : (وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ۚ وَلَقَدِ ٱصْطَفَيْنَـٰهُ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ * إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ ۖ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ * وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَـٰبَنِىَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ)

وقال: (وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا) وبمجموع هذين الوصفين علق السعادة فقال :

(بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) كما علقه بالإيمان باليوم الآخر والعمل الصالح فى قوله: (إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) .

وهذا يدل على أن الإسلام الذي هو إخلاص الدين لله مع الإحسان وهو العمل الصالح الذي أمر الله به هو والإيمان المقرون بالعمل الصالح متلازمان ، فإن الوعد على الوصفين وعد واحد وهو الثواب ، وانتفاء العقاب ، فإن انتفاء الخوف علة تقتضي انتفاء ما يخافه ؛ ولهذا قال : (لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) لم يقل : لا يخافون فهم لا خوف عليهم وإن كانوا يخافون الله ونفى عنهم أن يحزنوا لأن الحزن إنما يكون على ماض ، فهم لا يحزنون بحال لا فى القبر ولا فى عرصات القيامة ، بخلاف الخوف فإنه قد يحصل لهم قبل دخول الجنة ولا خوف عليهم فى الباطن كما قال تعالى : (أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ * ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ) .

وأما « الإسلام المطلق المجرد » فليس فى كتاب الله تعليق دخول الجنة به كما فى كتاب الله تعليق دخول الجنة بالإيمان المطلق المجرد ، كقوله : (سَابِقُوٓا۟ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ)

وقال : (وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ) . وقد وصف الخليل ومن اتبعه بالإيمان كقوله : (فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٌ) ووصفه بذلك فقال : (فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ * ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ * وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِ) ووصفه بأعلى طبقات الإيمان ، وهو أفضل البرية بعد محمد صلى الله عليه وسلم . والخليل إنما دعا بالرزق للمؤمنين خاصة فقال : (وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ) وقال : (وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ) (وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰقَوْمِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ) بعد قوله : (فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِۦ عَلَىٰ خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِمْ أَن يَفْتِنَهُمْ) وقال : (وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا وَٱجْعَلُواْ بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ) وقد ذكرنا البشرى المطلقة للمسلمين فى قوله : (وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ) .

وقد وصف الله السحرة بالإسلام والإيمان معاً فقالوا : (ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ) وقالوا : (وَمَا تَنقِمُ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا لَمَّا جَآءَتْنَا) وقالوا : (إِنَّا نَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطَٰيَٰنَآ أَن كُنَّآ أَوَّلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ) وقالوا : (رَبَّنَآ أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ) . ووصف الله أنبياء بني إسرائيل بالإسلام فى قوله : (إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا

ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ) والأنبياء كلهم مؤمنون . ووصف الحواريين بالإيمان والإسلام فقال تعالى : (وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ أَنْ ءَامِنُواْ بِى وَبِرَسُولِى قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَٱشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ) و (قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَٱشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ) .

وحقيقة الفرق أن الإسلام دين . و « الدين » مصدر دان يدين ديناً : إذا خضع وذل ، و «دين الإسلام» الذي ارتضاه الله وبعث به رسله هو الاستسلام لله وحده ؛ فأصله فى القلب هو الخضوع لله وحده بعبادته وحده دون ماسواه . فمن عبده ، وعبد معه إلهاً آخر ، لم يكن مسلماً ، ومن لم يعبده بل استكبر عن عبادته لم يكن مسلماً ، والإسلام هو الاستسلام لله ، وهو الخضوع له ، والعبودية له ، هكذا قال أهل اللغة : أسلم الرجل إذا استسلم ؛ فالإسلام فى الأصل من باب العمل ، عمل القلب والجوارح .

وأما الإيمان فأصله تصديق وإقرار ومعرفة ، فهو من باب قول القلب المتضمن عمل القلب ؛ والأصل فيه التصديق ، والعمل تابع له ، فلهذا فسر النبي صلى الله عليه وسلم « الإيمان » بإيمان القلب وبخضوعه ، وهو الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله ، وفسر « الإسلام » باستسلام مخصوص ، هو المبانى الخمس . وهكذا فى سائر كلامه صلى الله عليه وسلم : يفسر الإيمان بذلك النوع ويفسر الإسلام بهذا ، وذلك النوع أعلى . ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم « الإسلام علانية والإيمان فى القلب » فإن الأعمال الظاهرة يراها الناس ، وأما

ما في القلب من تصديق ومعرفة وحب وخشية ورجاء فهذا باطن ؛ لكن له لوازم قد تدل عليه ، واللازم لا يدل إلا إذا كان ملزوماً ، فلهـذا كان من لوازمه ما يفعله المؤمن والمنافق ، فلا يدل[1] في حديث عبد الله بن عمرو وأبي هريرة جميعاً أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده والمؤمن من أمنه الناس على دمائهم وأموالهم » ففسر المسـلم بأمر ظاهر وهو سلامة الناس منه . وفسر المؤمن بأمر باطن وهو أن يأمنوه على دمائهم وأموالهم وهذه الصفة أعلى من تلك ، فإن من كان مأموناً سلم الناس منه ؛ وليس كل من سلموا منه يكون مأموناً ، فقد يترك أذاهم وهم لا يأمنون إليه ، خوفاً أن يكون ترك أذاهم لرغبة ورهبة ؛ لا لإيمان في قلبه .

وفي حديث عبيد بن عمير عن عمرو بن عبسة عن النبي صلى الله عليه وسلم أن رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وسلم : ما الإسلام ؟ قال « إطعام الطعام . ولين الـكلام » قال : فما الإيمان قال « السماحة والصبر » فإطعام الطعام عمـل ظاهر يفعله الإنسان لمقاصـد متعددة ، وكذلك لين الـكلام ، وأما السماحة والصبر فخلقان في النفس . قال تعالى : (وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبْرِ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلْمَرْحَمَةِ) وهذا أعلى من ذاك ، وهو أن يكون صباراً شـكوراً فيه سماحة بالرحمة للإنسان وصبر على المـكاره ، وهذا ضد الذي خلق هلوعاً إذا مسه الشر جزوعا ، وإذا مسه الخير منوعا ؛ فإن ذاك ليس فيه سماحة عند النعمة ، ولا صبر عند المصيبة .

---

(١) بياض بالأصل .

وتمام الحديث : فأي الإسلام أفضل ؟ قال « من سلم المسلمون من لسانه ويده » قال : يا رســول الله أى المؤمنين أكمل إيماناً ؟ قال « أحسنهم خلقاً » قال : يارسول الله أي القتل أشرف ؟ قال « من أريق دمه وعقر جواده » قال يا رســول الله فأي الجهاد أفضل ؟ قال « الذين جاهدوا بأموالهم وأنفسهم فى سبيل الله » قال يارسول الله فأي الصدقة أفضــل ؟ قال « جهد المقل » قال يارسول الله فأي الصلاة أفضل ؟ قال « طول القنوت » قال يا رسول الله فأي الهجرة أفضل ؟ قال « من هجر السوء » وهذا محفوظ عن عبيد بن عمير ، تارة يروى مرسلاً ، وتارة يروى مسنداً ، وفى رواية : أى الساعات أفضل ؟ قال « جوف الليل الغــابر » وقوله : « أفضل الإيمان السماحة والصبر » يروى من وجه آخر عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وهكذا فى سائر الأحاديث إنما يفسر الإسلام بالاستسلام لله بالقلب مع الأعمال الظاهرة كما في الحديث المعروف الذى رواه أحمد عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده أنه قال : والله يا رســول الله ما أتيتك حتى حلفت عدد أصابعي هذه أن لا آتيك ، فبالذى بعثك بالحق ما بعثك به ؟ قال : الإسلام . قال : وما الإســلام ؟ قال « أن تسلم قلبك لله وأن توجه وجهك إلى الله ، وأن تصلي الصلاة المكتوبة ، وتؤدى الزكاة المفروضة ، أخوان نصيران لا يقبل الله من عبد أشرك بعد إسلامه »وفي رواية قال « أن تقول : أسلمت وجهي لله وتخليت وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وكل مسلم على مسلم محــرم » وفى لفظ تقول « أسلمت نفسي لله وخليت وجهي إليه » وروى محمد بن نصر من حديث خالد

ابن معدان عن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن للإسلام صوى ومناراً كمنار الطريق ، من ذلك أن تعبد الله ولا تشرك به شيئاً . وأن تقيم الصلاة ، وتؤتى الزكاة ، وتصوم رمضان ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، وتسلم على بني آدم إذا لقيتهم ، فإن ردوا عليك ، ردت عليك وعليهم الملائكة ، وإن لم يردوا عليك ردت عليك الملائكة ولعنتهم إن سكت عنهم وتسليمك على أهل بيتك إذا دخلت عليهم ، فمن انتقص منهن شيئاً فهو سهم في الإسلام تركه ، ومن تركهن فقد نبذ الإسلام وراء ظهره » .

وقد قال تعالى : (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱدْخُلُوا۟ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً) قال مجاهد : وقتادة : نزلت فى المسلمين يأمرهم بالدخول فى شرائع الإسلام كلها ، وهذا لا ينافى قول من قال : نزلت فيمن أسلم من أهل الكتاب أو فيمن لم يسلم ، لأن هؤلاء كلهم مأمورون أيضاً بذلك ، والجمهور يقولون : (فِى ٱلسِّلْمِ) أى فى الإسلام ، وقالت طائفة : هو الطاعة ، وكلاهما مأثور عن ابن عباس ،وكلاهما حق ، فإن الإسلام هو الطاعة كما تقدم أنه من باب الأعمال . وأما قوله : (كافة) فقد قيل : المراد ادخلوا كلكم . وقيل : المراد به ادخلوا فى الإسلام جميعه ، وهذا هو الصحيح ، فإن الإنسان لا يؤمر بعمل غيره ، وإنما يؤمر بما يقدر عليه، وقوله: (ٱدْخُلُوا۟) خطاب لهم كلهم فقوله (كَآفَّةً) إن أريد به مجتمعين لزم أن يترك الإنسان الإسلام حتى يسلم غيره فلا يكون الإسلام مأموراً به إلا بشرط موافقة الغير له كالجمعة ، وهذا لا يقوله مسلم، وإن أريد بكافة :أى ادخلوا جميعكم ، فكل أوامر القرآن كقوله : (ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ) (وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ

وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ) كلهـا من هذا الباب ، وما قيل فيها كافة ، وقوله تعالى : (وَقَـٰتِلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً) أى قاتلوهم كلهم لا تدعوا مشركاً حتى تقاتلوه ، فإنها أنزلت بعد نبذ العهود، ليس المراد: قاتلوهم مجتمعين أو جميعكم، فإن هذا لا يجب، بل يقاتلون بحسب المصلحة ، والجهاد فرض على الكفاية ، فإذا كانت فرائض الأعيان لم يؤكد المأمورين فيها بكافة ، فكيف يؤكد بذلك فى فروض الكفاية؟! وإنما المقصود تعميم المقاتلين. وقوله: (كَمَا يُقَـٰتِلُونَكُمْ كَآفَّةً) فيه احتمالان .

والمقصود أن الله أمر بالدخول فى جميع الإسلام كما دل عليه هذا الحديث ، فكل ما كان من الإسلام وجب الدخول فيه ، فإن كان واجباً على الأعيان لزمه فعله ، وإن كان واجباً على الكفاية اعتقد وجوبه ، وعزم عليه إذا تعين، أو أخذ بالفضل ففعله ، وإن كان مستحباً اعتقد حسنه وأحب فعله ، وفى حديث جرير أن رجلاً قال : يارسول الله صف لي الإسلام. قال : « تشهد أن لا إله إلا الله وتقر بما جاء من عند الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت» قال : أقررت ؛ فى قصة طويلة فيها أنه وقع فى أخاقيق جرذان ، وأنه قتل وكان جائعاً وملكان يدسان فى شدقه من ثمار الجنة . فقوله :« وتقر بما جاء من عند الله». هو الإقرار بأن محمداً رسول الله فإنه هو الذي جاء بذلك .

وفي الحديث الذي يرويه أبو سليمان الداراني : حديث الوفد الذين قالوا: نحن المؤمنون ، قال : «فما علامة إيمانكم ؟ » قالوا : خمس عشرة خصلة : خمس أمرتنا رسلك أن نعمل بهن ، وخمس أمرتنا رسلك أن

نؤمن بهن ، وخمس تخلقنا بهـا فى الجاهلية ونحن عليها فى الإســلام إلا أن تكره منها شيئاً . قال :« فما الخمس التى أمرتكم رسلي أن تعملوا بهـا » ؟ قالوا : أن نشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ونقيم الصــلاة ونؤتي الزكاة ونصوم رمضان ونحج البيت .قال :«وما الخمس التى أمرتكم أن تؤمنوا بها؟»قالوا أمرتنا أن نؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت. قال:«وما الخمس التى تخلقتم بها فى الجاهلية وثبتم عليهافى الإسلام ؟ » قالوا : الصبر عند البلاء ، والشكر عند الرخاء ، والرضى بمر القضـــاء ، والصدق فى مواطن اللقاء، وترك الشماتة بالأعداء ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : «علمـاء حكماء كادوا من صدقهم أن يكونوا أنبيــاء » . فقال صلى الله عليه وســلم : «وأنا أزيدكم خمساً فتتم لـكم عشرون خصلة :إن كنتم كما تقولون ، فلا تجمعوا مالا تأ كلون ، ولا تبنــوا مالا تسكنون ، ولا تنافسوا فى شيء أنتم عنه غدا تزولون وعنه منتقلون ، واتقــوا الله الذي إليه ترجعــون ، وعليه تعرضون ، وارغبــوا فيما عليــه تقدمون وفيه تخلدون» .

فقد فرقوا بين الخمس التى يعمل بهــا فجعلوها الإســلام ؛ والخمس التى يؤمن بهــا فجعلوها الإيمان ؛ وجميع الأحاديث المأثورة عن النبى صلى الله عليــه وسلم تدل على مثل هذا .

وفي الحديث الذي رواه أحمد من حديث أيوب عن أبي قلابة عن رجــل من أهل الشام عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : «أسلم تسلم» قال.

وما الإسلام قال : «أن تسلم قلبك لله ويسلم المسلمون من لسانك ويدك» قال : فأي الإسلام أفضل ؟ قال : «الإيمان» قال : وما الإيمان ؟قال: «أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله وبالبعث بعد الموت»قال: فأي الإيمان أفضل ؟ قال : «الهجرة» قال : وما الهجرة ؟ قال : «أن تهجر السوء» قال : فأي الهجرة أفضل ؟ قال : الجهاد قال : وما الجهاد ؟ قال : «أن تجاهد الكفار إذا لقيتهم ولا تغل ولا تجبن» ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم. «ثم عملان هما أفضل الأعمال إلا من عمل بمثلهما» قالها ثلاثاً : «حجة مبرورة : أو عمرة» وقوله : «هما أفضل الأعمال» أى بعد الجهاد ؛ لقوله .« ثم عملان» ، ففي هذا الحديث جعل الإيمان خصوصاً فى الإسلام ، والإسلام أعم منه ، كما جعل الهجرة خصوصاً فى الإيمان والإيمان أعم منها، وجعل الجهاد خصوصاً من الهجرة والهجرة أعم منه . فالإسلام أن تعبد الله وحده لا شريك له مخلصاً له الدين .

وهذا دين الله الذي لا يقبل من أحد ديناً غيره لا من الأولين ولا من الآخرين ، ولا تكون عبادته مع إرسال الرسل إلينا إلا بما أمرت به رسله ، لا بما يضاد ذلك فإن ضد ذلك معصية ، وقد ختم الله الرسل بمحمد صلى الله عليه وسلم فلا يكون مسلماً إلا من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ، وهذه الكلمة بها يدخل الإنسان في الإسلام . فمن قال : الإسلام الكلمة وأراد هذا فقد صدق ، ثم لا بد من التزام ما أمر به الرسول من الأعمال الظاهرة ، كالمبانى الخمس ، ومن ترك من ذلك شيئاً نقص إسلامه

بقـدر ما نقص من ذلك ، كما فى الحديث : من انتقص منهن شيئاً فهو سهم من الإسلام تركه » .

وهذه الأعمال إذا عملها الإنسان مخلصاً لله تعالى فإنه يثيبه عليها ، ولا يكون ذلك إلا مع إقراره بقلبه أنه لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله فيـكون معه من الإيمان هذا الإقرار ، وهذا الإقرار لايستلزم أن يكون صاحبه معه من اليقين مالا يقبل الريب ، ولا أن يكون مجاهداً ولا سائر ما يتميز به المؤمن عن المسلم الذي ليس بمؤمن ، وخلق كثير من المسلمين باطناً وظاهراً معهم هذا الإسلام بلوازمه من الإيمان ، ولم يصلوا إلى اليقين والجهاد ، فهؤلاء يثابون على إسلامهم وإقرارهم بالرسول مجملا ، وقد لا يعرفون أنه جاء بكتاب ، وقد لا يعرفون أنه جاءه ملك ، ولا أنه أخبر بكذا ، وإذا لم يبلغهم أن الرسول أخـبر بذلك لم يكن عليهم الإقرار المفصل به ، لكن لا بد من الإقرار بأنه رسول الله وأنه صادق فى كل ما يخبر به عن الله .

ثم الإيمان الذى يمتـاز به فيه تفصيل وفيه طمأنينة ويقين ، فهذا متميز بصفته وقدره فى الـكمية والـكيفية ، فإن أولئك معهم من الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله وتفصيل المعاد والقدر ما لا يعرفه هؤلاء .

وأيضاً في قلوبهم من اليقين والثبات ولزوم التصديق لقلوبهم ما ليس مع هؤلاء وأولئك هم المؤمنون حقاً . وكل مؤمن لا بد أن يكون مسلماً ؛ فإن الإيمان يستلزم الأعمـال ، وليس كل مسلم مؤمناً هذا الإيمـان المطلق ، لأن

الاستسلام لله والعمل له لا يتوقف على هذا الإيمان الخاص، وهذا الفرق يجده الإنسان من نفسه ويعرفه من غيره فعامة الناس إذا أسلموا بعد كفر أو ولدوا على الإسلام والتزموا شرائعه، وكانوا من أهل الطاعة لله ورسوله، فهم مسلمون ومعهم إيمان مجمل، ولكن دخول حقيقة الإيمان إلى قلوبهم إنما يحصل شيئاً فشيئاً إن أعطاهم الله ذلك، وإلا فكثير من الناس لايصلون لا إلى اليقين ولا إلى الجهاد، ولو شككوا لشكوا، ولو أمروا بالجهاد لما جاهدوا، وليسوا كفاراً ولا منافقين، بل ليس عندهم من علم القلب ومعرفته ويقينه ما يدرأ الريب، ولا عندهم من قوة الحب لله ولرسوله ما يقدمونه على الأهل والمال، وهؤلاء إن عوفوا من المحنة وماتوا دخلوا الجنة. وإن ابتلوا بمن يورد عليهم شبهات توجب ريبهم، فإن لم ينعم الله عليهم بما يزيل الريب وإلا صاروا مرتابين وانتقلوا إلى نوع من النفاق.

وكذلك إذا تعين عليهم الجهاد ولم يجاهدوا كانوا من أهل الوعيد، ولهذا لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة أسلم عامة أهلها، فلما جاءت المحنة والابتلاء نافق من نافق. فلو مات هؤلاء قبل الامتحان لماتوا على الإسلام ودخلوا الجنة ولم يكونوا من المؤمنين حقاً الذين ابتلوا فظهر صدقهم. قال تعالى: (الٓمٓ * أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟ أَن يَقُولُوٓا۟ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ * وَلَقَدْ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْكَـٰذِبِينَ) وقال تعالى: (مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ) وقال: (وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُۥ خَيْرٌ ٱطْمَأَنَّ بِهِۦ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ خَسِرَ

ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةَۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْخُسْرَانُ ٱلْمُبِينُ) ولهذا ذم الله المنافقين بأنهم دخلوا فى الإيمان ثم خرجوا منه بقوله تعالى : (وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ٱتَّخَذُوٓاْ أَيْمَٰنَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ) ــ إلى قوله ــ (ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ فَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ) وقال فى الآية الأخرى (يَحْذَرُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ) ــ إلى قوله ــ (قُلْ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ * لَا تَعْتَذِرُواْ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْۚ إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةًۢ بِأَنَّهُمْ كَانُواْ مُجْرِمِينَ) فقد أمره أن يقول لهم : قد كفرتم بعد إيمانكم .

وقول من يقول عن مثل هذه الآيات : إنهم كفروا بعد إيمانهم بلسانهم مع كفرهم أولاً بقلوبهم ، لا يصح ، لأن الإيمان باللسان مع كفر القلب قد قارنه الكفر ، فلا يقال : قد كفرتم بعد إيمانكم ، فإنهم لم يزالوا كافرين فى نفس الأمر ، وإن أريد أنكم أظهرتم الكفر بعد إظهاركم الإيمان ، فهم لم يظهروا للناس إلا لخواصهم ، وهم مع خواصهم ما زالوا هكذا ؛ بل لما نافقوا وحذروا أن تنزل سورة تبين ما فى قلوبهم من النفاق ، وتكلموا بالاستهزاء ، صاروا كافرين بعد إيمانهم ، ولا يدل اللفظ على أنهم ما زالوا منافقين ، وقد قال تعالى : (يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ جَٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْۚ وَمَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ * يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُواْ وَلَقَدْ قَالُواْ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ وَكَفَرُواْ بَعْدَ إِسْلَٰمِهِمْ وَهَمُّواْ بِمَا لَمْ يَنَالُواْۚ وَمَا نَقَمُوٓاْ إِلَّآ أَنْ أَغْنَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ مِن فَضْلِهِۦۚ فَإِن يَتُوبُواْ يَكُ خَيْرًا لَّهُمْۖ وَإِن يَتَوَلَّوْاْ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ عَذَابًا أَلِيمًا فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ) فهنا قال : (وَكَفَرُواْ بَعْدَ إِسْلَٰمِهِمْ) .

فهذا الإسلام قد يكون من جنس إسلام الأعراب فيكون قوله : بعد

إيمانهم وبعد إسلامهم سواء ، وقد يكونون ما زالوا منافقين ، فلم يكن لهم حال كان معهم فيها من الإيمان شيء ، لكونهم أظهروا الكفر والردة : ولهذا دعاهم إلى التوبة فقال : (فَإِن يَتُوبُواْ يَكُ خَيْرًا لَّهُمْ وَإِن يَتَوَلَّوْاْ) بعد التوبة عن التوبة (يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ عَذَابًا أَلِيمًا فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْأَخِرَةِ) وهذا إنما هو لمن أظهر الكفر ، فيجاهده الرسول بإقامة الحد والعقوبة . ولهذا ذكر هذا في سياق قوله : (جَٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ) ولهذا قال في تمامها : (وَمَا لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ) .

وهؤلاء الصنف الذين كفروا بعد إسلامهم غير الذين كفروا بعد إيمانهم فإن هؤلاء حلفوا بالله ماقالوا ، وقد قالوا كلمة الكفر التي كفروا بها بعد إسلامهم وهموا بما لم ينالوا . وهو يدل على أنهم سعوا في ذلك ، فلم يصلوا إلى مقصودهم ؛ فإنه لم يقل : هموا بما لم يفعلوا ، لكن (بِمَا لَمْ يَنَالُواْ) فصدر منهم قول وفعل ، قال تعالى : (وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ) فاعترفوا واعتذروا ؛ ولهذا قيل : (لَا تَعْتَذِرُواْ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةًۢ بِأَنَّهُمْ كَانُواْ مُجْرِمِينَ) فدل على أنهم لم يكونوا عند أنفسهم قد أتوا كفراً ، بل ظنوا أن ذلك ليس بكفر ، فبين أن الاستهزاء بالله وآياته ورسوله كفر يكفر به صاحبه بعد إيمانه ، فدل على أنه كان عندهم إيمان ضعيف ، ففعلوا هذا المحرم الذي عرفوا أنه محرم ، ولكن لم يظنوه كفراً ، وكان كفراً كفروا به ، فإنهم لم يعتقدوا جوازه ، وهكذا قال غير واحد من السلف

في صفة المنافقين الذين ضرب لهم المثل في سورة البقرة أنهم أبصروا ثم عموا ، وعرفوا ثم أنكروا ، وآمنوا ثم كفروا . وكذلك قال قتادة ومجاهد : ضرب المثل لإقبالهم على المؤمنين ؛ وسماعهم ماجاء به الرسول ، وذهاب نورهم ، قال : (مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ * صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ) إلى ما كانوا عليه .

وأما قول من قال : المراد بالنور ، ما حصل فى الدنيا من حقن دمائهم وأموالهم فإذا ماتوا سلبوا ذلك الضوء كما سلب صاحب النار ضوءه ؛ فلفظ الآية، يدل على خلاف ذلك ، فإنه قال : (وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ * صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ). ويوم القيامة يكونون فى العذاب كما قال تعالى : (يَوْمَ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ قِيلَ ٱرْجِعُوا وَرَآءَكُمْ فَٱلْتَمِسُوا نُورًا فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَّهُۥ بَابٌۢ بَاطِنُهُۥ فِيهِ ٱلرَّحْمَةُ وَظَٰهِرُهُۥ مِن قِبَلِهِ ٱلْعَذَابُ * يُنَادُونَهُمْ أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ قَالُوا بَلَىٰ وَلَٰكِنَّكُمْ فَتَنتُمْ أَنفُسَكُمْ) الآية وقد قال غير واحد من السلف : إن المنافق يعطى يوم القيامة نورا ثم يطفأ ، ولهذا قال تعالى : (يَوْمَ لَا يُخْزِى ٱللَّهُ ٱلنَّبِىَّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُۥ نُورُهُمْ يَسْعَىٰ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا وَٱغْفِرْ لَنَآ) .

قال المفسرون : إذا رأى المؤمنون نور المنافقين يطفأ ، سألوا الله أن يتم لهم نورهم ويبلغهم به الجنة .

قال ابن عباس : ليس أحد من المسلمين ، إلا يعطى نوراً يوم القيامة ؛ فأما المنافق فيطفأ نوره ، وأما المؤمن فيشفق مما رأى من إطفاء نور المنافق ، فهو يقول : (رَبَّنَا أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا) ، وهو كما قال : فقد ثبت فى « الصحيحين » من حديث أبى هريرة وأبى سعيد ـ وهو ثابت من وجوه أخر ـ عن النبي صلى الله عليه وسلم. ورواه مسلم من حديث جابر وهو معروف من حديث ابن مسعود وهو أطولها ـ ومن حديث أبي موسى فى الحديث الطويل الذي يذكر فيه أنه ينادى يوم القيامة :«لتتبع كل أمة ما كانت تعبد ؛ فيتبع من كان يعبد الشمس الشمس ، ويتبع من كان يعبد القمر القمر ، ويتبع من كان يعبد الطواغيت الطواغيت ، وتبقى هذه الأمة فيها منافقوها ، فيأتيهم الله فى صورة غير صورته التى يعرفون ، فيقول أنا ربكم . فيقولون : نعوذ بالله منك ، وهذا مكاننا حتى يأتينا ربنا . فإذا جاء ربنا عرفناه ، فيأتيهم الله فى صورته التى يعرفون ، فيقول أنا ربكم : فيقولون : أنت ربنا فيتبعونه » . وفى رواية : « فيكشف عن ساقه » : وفى رواية فيقول : «هل بينكم وبينه آية فتعرفونه بها ، فيقولون : نعم . فيكشف عن ساقه ، فلا يبقى من كان يسجد لله من تلقاء نفسه إلا أذن له بالسجود ، ولا يبقى من كان يسجد نفاقا ورياء إلا جعل الله ظهره طبقة واحدة ، كلما أراد أن يسجد خر على قفاه . فتبقى ظهورهم مثل صياصي البقر فيرفعون رؤوسهم فإذا نورهم بين أيديهم وبأيمانهم ويطفأ نور المنافقين فيقولون ذرونا نقتبس من نوركم » .

فبين أن المنافقين يحشرون مع المؤمنين فى الظاهر ، كما كانوا معهم فى الدنيا ثم وقت الحقيقة هؤلاء يسجدون لربهم ، وأولئك لا يتمكنون من السجود .

فإنهم لم يسجدوا فى الدنيا له ، بل قصدوا الرياء للناس ، والجزاء فى الآخرة هو من جنس العمل فى الدنيا ، فلهذا أعطوا نوراً ثم طفىء ، لأنهم في الدنيا دخلوا في الإيمان ، ثم خرجوا منه . ولهـذا ضرب الله لهم المثل بذلك . وهذا المثل ، هو لمن كان فيهم آمن ثم كفر ، وهؤلاء الذين يعطون فى الآخـرة نوراً ثم يطفأ .

ولهذا قال : (فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ) إلى الإسلام فى الباطن وقال قتادة ومقاتل: لايرجعون عن ضلالهم ، وقال السدي : لايرجعون إلى الإسلام ، يعنى فى الباطن ، وإلا فهم يظهرونه ، وهذا المثل إنما يكون في الدنيا، وهذا المثل مضروب لبعضهم وهم الذين آمنوا ثم كفروا . وأما الذين لم يزالوا منافقين فضرب لهم المثل الآخر ، وهو قوله : (أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ) وهذا أصح القولين. فإن المفسرين اختلفوا ، هل المثلان مضروبان لهم كلهم ، أو هذا المثل لبعضهم ؟ على « قولين » . و « الثاني » هو الصواب لأنه قال : (أو كصيب) وإنما يثبت بها أحد الأمرين ؛ فدل ذلك على أنهم مثلهم هذا وهذا ، فإنهم لا يخرجون عن المثلين بل بعضهم يشبه هذا وبعضهم يشبه هذا ، ولو كانوا كلهم يشبهون المثلين لم يذكر (أو) بل يذكر الواو العاطفة .

وقول من قال : (أو) ههنـا للتخيير ـ كقولهم : جالس الحسن أو ابن سيرين ـ ليس بشيء ، لأن التخيير يكون في الأمر والطلب لا يكون فى الخبر ، وكذلك قول من قال : (أو) بمعنى الواو أو لتشكيك المخـاطبين ،

أو الإيهام عليهم ليس بشيء ، فإن الله يريد بالأمثال البيان والتفهيم ، لا يريد التشكيك والإيهام .

والمقصود تفهيم المؤمنين حالهم ويدل على ذلك أنه قال فى « المثل الأول » : (صُمٌّ بُكْمٌ عُمْىٌ) وقال فى «الثاني» : (يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ۚ وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ * يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ ۖ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْا۟ فِيهِ وَإِذَآ أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا۟ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ) فبين فى « المثل الثانى » أنهم يسمعون ويبصرون ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم ، وفى «الأول» كانوا يبصرون ثم صاروا فى ظلمات لا يبصرون ، صم بكم عمي . وفى « الثانى » إذا أضاء لهم البرق مشوا فيه وإذا أظلم عليهم قاموا ، فلهم « حالان » : حال ضياء وحال ظلام ، والأولون بقوا فى الظلمة . فالأول حال من كان فى ضوء فصار فى ظلمة ، والثانى حال من لم يستقر لا فى ضوء ولا فى ظلمة ، بل تختلف عليه الأحوال التى توجب مقامه واسترابته .

يبين هذا أنه سبحانه ضرب للكفار أيضاً مثلين بحرف (أو) فقال : (وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَعْمَٰلُهُمْ كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥ ۗ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ * أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ ۚ ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ۗ وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ) « فالأول »

مثل الكفر الذي يحسب صاحبه أنه على حق وهو على باطل ، كمن زين له سوء عمله فرآه حسنا فإنه لا يعلم ولا يعلم أنه لا يعلم ؛ فلهذا مثل بسراب بقيعة و « الثانى » مثل الكفر الذي لا يعتقد صاحبه شيئاً ، بل هو فى ظلمات بعضها فوق بعض من عظم جهله لم يكن معه اعتقاد أنه على حق ؛ بل لم يزل جاهلاً ضالاً فى ظلمات متراكمة .

و « أيضاً » فقد يكون المنافق والكافر تارة متصفاً بهذا الوصف وتارة متصفاً بهذا الوصف ، فيكون التقسيم فى المثلين لتنوع الأشخاص ولتنوع أحوالهم ، وبكل حال فليس ما ضرب له هذا المثل هو مماثل لما ضرب له هذا المثل لاختلاف المثلين صورة ومعنى ، ولهذا لم يضرب للإيمان إلا مثل واحد ، لأن الحق واحد فضرب مثله بالنور ، وأولئك ضرب لهم المثل بضوء لا حقيقة له . كالسراب بالقيعة أو بالظلمات المتراكمة ، وكذلك المنافق يضرب له المثل بمن أبصر ثم عمي ، أو هو مضطرب يسمع ويبصر مالا ينتفع به . فتبين أن من المنافقين من كان آمن ثم كفر باطناً ، وهذا مما استفاض به النقل عند أهل العلم بالحديث والتفسير والسير أنه كان رجال قد آمنوا ثم نافقوا ، وكان يجري ذلك لأسباب :

منها أمر القبلة لما حولت ارتد عن الإيمان لأجل ذلك طائفة ، وكانت محنة امتحن الله بها الناس . قال تعالى : (وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ۚ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ)

قال : أي إذا حولت ؛ والمعنى أن الكعبة هي القبلة التى كان فى علمنا أن نجعلها قبلتكم ؛ فإن الكعبة ومسجدها وحرمها أفضل بكثير من بيت المقدس وهي البيت العتيق ، وقبلة إبراهيم وغيره من الأنبياء ، ولم يأمر الله قط أحداً أن يصلي إلى بيت المقدس ، لا موسى ولا عيسى ولا غيرهما ؛ فلم نكن لنجعلها لك قبلة دائمة ، ولكن جعلناها أولاً قبلة لنمتحن بتحويلك عنها الناس فيتبين من يتبع الرسول ممن ينقلب على عقبيه ، فكان فى شرعها هذه الحكمة .

وكذلك أيضاً لما انهزم المسلمون يوم أحد وشج وجه النبي صلى الله عليه وسلم وكسرت رباعيته ، ارتد طائفة نافقوا قال تعالى : (وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ * إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ ۚ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَاءَ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ * وَلِيُمَحِّصَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَمْحَقَ الْكَافِرِينَ) ، وقال تعالى : (وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيَعْلَمَ الْمُؤْمِنِينَ * وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ نَافَقُوا ۚ وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوِ ادْفَعُوا ۖ قَالُوا لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَّاتَّبَعْنَاكُمْ ۗ هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ ۚ يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ ۗ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ) فقوله : (وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ نَافَقُوا) ظاهر فيمن أحدث نفاقاً وهو يتناول من لم ينافق قبل ، ومن نافق ثم جدد نفاقاً ثانياً . وقوله : (هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ) يبين أنهم لم يكونوا قبل ذلك أقرب منهم بل إما أن يتساويا وإما أن يكونوا للإيمان أقرب ، وكذلك كان ؛فإن ابن أبيّ لما

انخزل عن النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد . انخزل معه ثلث الناس قيل : كانوا نحو ثلاثمائة ، وهؤلاء لم يكونوا قبل ذلك كلهم منافقين فى الباطن ، إذ لم يكن لهم داع إلى النفاق .

فإن ابن أبي كان مظهراً لطاعة النبي صلى الله عليه وسلم والإيمان به ؛ وكان كل يوم جمعة يقوم خطيباً في المسجد يأمر باتباع النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن ما في قلبه يظهر إلا لقليل من الناس إن ظهر ، وكان معظماً في قومه ؛ كانوا قد عزموا على أن يتوجوه ويجعلوه مثل الملك عليهم ؛ فلما جاءت النبوة بطل ذلك فحمله الحسد على النفاق ، وإلا فلم يكن له قبل ذلك دين يدعو إليه ؛ وإنما كان هذا في اليهود ، فلما جاء النبي صلى الله عليه وسلم بدينه وقد أظهر الله حسنه ونوره مالت إليه القلوب لا سيما لما نصره الله يوم بدر ، ونصره على يهود بني قينقاع صار معه الدين والدنيا ؛ فكان المقتضي للايمان فى عامة الأنصار قائماً ، وكان كثير منهم يعظم ابن أبي تعظيماً كثيراً ويواليه ، ولم يكن ابن أبي أظهر مخالفة توجب الامتياز ؛ فلما انخزل يوم أحد وقال : يدع رأيي ورأيه ، ويأخذ برأي الصبيان ــ أو كما قال ــ انخزل معه خلق كثير ، منهم من لم ينافق قبل ذلك .

وفي الجملة : ففي الأخبار عمن نافق بعد إيمانه مايطول ذكره هنا ؛ فأولئك كانوا مسلمين وكان معهم إيمان ، هو الضوء الذي ضرب الله به المثل ، فلو ماتوا قبل المحنة والنفاق ماتوا على هذا الإسلام الذي يثابون عليه ولم يكونوا من

المؤمنين حقاً الذين امتحنوا فثبتوا على الإيمـان ، ولا من المنافقين حقاً الذين ارتدوا عن الإيمان بالمحنة . وهذا حال كثير من المسلمين فى زماننا أو أكثرهم . إذا ابتلوا بالمحن التى يتضعضع فيها أهل الإيمان ينقص إيمانهم كثيراً وينافق أكثرهم أو كثير منهم . ومنهم من يظهر الردة إذا كان العـدو غالباً ؛ وقد رأينا ورأى غيرنا من هذا ما فيه عبرة . وإذا كانت العافية ، أو كان المسلمون ظاهرين على عدوهم كانوا مسلمين . وهم مؤمنون بالرسول باطناً وظاهراً لـكن إيمـاناً لا يثبت على المحنة .

ولهذا يكثر فى هؤلاء ترك الفرائض وانتهاك المحارم . وهؤلاء من الذين قالوا : (ءَامَنَّا) فقيـل لهم : (قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَـٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَـٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ) أي الإيمان المطلق ، الذي أهله هم المؤمنون حقاً ، فإن هذا هو الإيمان إذا أطلق في كتاب الله تعالى كما دل عليه الـكتاب والسنة . ولهذا قال تعالى : (إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَـٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّـٰدِقُونَ) فلم يحصل لهم ريب عند المحن التى تقلقل الإيمان فى القلوب ، والريب يكون فى علم القلب وفى عمـل القلب ؛ بخلاف الشك فإنه لا يكون إلا فى العلم ، ولهذا لا يوصف باليقين إلا من اطمأن قلبه علماً وعملاً ؛ وإلا فإذا كان عالماً بالحق ؛ ولكن المصيبة أو الخوف أورثه جزعا عظيماً ، لم يكن صاحب يقين . قال تعالى : (هُنَالِكَ ٱبْتُلِىَ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا۟ زِلْزَالًا شَدِيدًا) .

وكثيراً ما تعرض للمؤمن شعبة من شعب النفاق ، ثم يتوب الله عليه : وقد يرد على قلبه بعض ما يوجب النفاق ، ويدفعه الله عنه . والمؤمن يبتلى بوساوس الشيطان ، وبوساوس الكفر التي يضيق بها صدره . كما قالت الصحابة : يارسول الله ! إن أحدنا ليجد في نفسه ما لئن يخر من السماء إلى الأرض ، أحب إليه من أن يتكلم به . فقال : « ذاك صريح الإيمان » وفي رواية : « ما يتعاظم أن يتكلم به » قال : « الحمد لله الذي رد كيده إلى الوسوسة » أي حصول هذا الوسواس ، مع هذه الكراهة العظيمة له ودفعه عن القلب ، هو من صريح الإيمان ؛ كالمجاهد الذي جاءه العدو ، فدافعه حتى غلبه ؛ فهذا أعظم الجهاد و « الصريح » الخالص ، كاللبن الصريح . وإنما صار صريحاً ، لما كرهوا تلك الوساوس الشيطانية ودفعوها فخلص الإيمان فصار صريحاً .

ولا بد لعامة الخلق من هذه الوساوس ؛ فمن الناس من يجيبها فيصير كافراً أو منافقاً ؛ ومنهم من قد غمر قلبه الشهوات والذنوب فلا يحس بها إلا إذا طلب الدين ، فإما أن يصير مؤمناً وإما أن يصير منافقاً ؛ ولهذا يعرض للناس من الوساوس في الصلاة ما لا يعرض لهم إذا لم يصلوا ، لأن الشيطان يكثر تعرضه للعبد إذا أراد الإنابة إلى ربه والتقرب إليه والاتصال به ؛ فلهذا يعرض للمصلين ما لا يعرض لغيرهم ، ويعرض لخاصة أهل العلم والدين أكثر مما يعرض للعامة ولهذا يوجد عند طلاب العلم والعبادة من الوساوس والشبهات ما ليس عند غيرهم ، لأنه لم يسلك شرع الله ومنهاجه ؛ بل هو مقبل على هواه في غفلة عن ذكر ربه . وهذا مطلوب الشيطان بخلاف المتوجهين إلى ربهم بالعلم والعبادة

فإنه عدوهم يطلب صدهم عن الله . قال تعالى : (إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَٱتَّخِذُوهُ عَدُوًّا) ولهذا أمر قارئ القــرآن ، أن يستعيذ بالله من الشيطان الرجيم فإن قراءة القرآن على الوجه المأمور به ، تورث القلب الإيمان العظيم ، وتزيده يقيناً وطمأنينة وشفاء . وقال تعالى : (وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارًا) وقال تعالى : (هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ) وقال تعالى (هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ) وقال تعالى : (فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ) .

وهذا مما يجده كل مؤمن من نفسه ؛ فالشيطان يريد بوساوسه أن يشغل القلب عن الانتفاع بالقرآن ؛ فأمر الله القارئ إذا قرأ القرآن ، أن يستعيذ منه قال تعالى : (فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ * إِنَّهُۥ لَيْسَ لَهُۥ سُلْطَٰنٌ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ * إِنَّمَا سُلْطَٰنُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُۥ وَٱلَّذِينَ هُم بِهِۦ مُشْرِكُونَ) فإن المستعيذ بالله مستجير به ، لاجئ إليه ، مستغيث به من الشيطان ؛ فالعائذ بغيره مستجير به ؛ فإذا عاذ العبــد بربه كان مستجيراً به متوكلا عليه فيعيذه الله من الشيطان ويجيره منه ؛ ولذلك قال الله تعالى : (ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِىٌّ حَمِيمٌ * وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُوا۟ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ * وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ) .

وفي « الصحيحين » عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: « إني لأعلم كلمة لو

قالها لذهب عنه ما يجـد ، أعـوذ بالله من الشيطان الرجيم » فأمر سبحانه بالاستعاذة عند طلب العبد الخير، لئلا يعوقه الشيطان عنه ؛ وعند ما يعرض عليه من الشر ليدفعه عنه عند إرادة العبـد للحسنات ؛ وعند ما يأمره الشيطان بالسيئات . ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا يزال الشيطان يأتى أحدكم فيقول : من خلق كذا ؟ من خلق كذا ؟ حتى يقول : من خلق الله ؟ فمن وجـد ذلك فليستعذ بالله ولينتـه » فأمر بالاستعـاذة عندمـا يطلب الشيطان أن يوقعه فى شر أو يمنعه من خـير ؛ كما يفعـل العدو مع عدوه .

وكلما كان الإنسان أعظم رغبة فى العلم والعبادة ، وأقدر على ذلك من غيره بحيث تـكون قوته على ذلك أقوى ، ورغبته وإرادته فى ذلك أتم ؛ كان ما يحصل له إن سلمه الله من الشيطان أعظم ؛ وكان ما يفتتن به إن تمـكن منه الشيطان أعظم . ولهـذا قال الشعبي : كل أمة علماؤها شرارها ، إلا المسلمين فإن علماءهم خيارهم .

وأهل السنة فى الإسلام ؛ كأهل الإسلام فى الملل ؛ وذلك أن كل أمة غير المسلمين فهم ضالون ، وإنمـا يضلهم علماؤهم ؛ فعلماؤهم شرارهم ، والمسلمون على هدى وإنمـا يتبين الهدى بعلمائهم ، فعلماؤهم خيارهم ؛ وكذلك أهل السنة ، أئمتهم خيار الأمة ، وأئمة أهل البدع ، أضر على الأمة من أهل الذنوب . ولهذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتل الخوارج ؛ ونهى عن قتال الولاة الظلمة ؛ وأولئك لهم

نهمة في العلم والعبادة ؛ فصار يعرض لهم من الوساوس التى تضلهم -وهم يظنونها هدى ، فيطيعونها - ما لا يعرض لغيرهم ، ومن سلم من ذلك منهم كان من أئمة المتقين مصابيح الهدى ، وينابيع العلم ؛ كما قال ابن مسعود لأصحابه : كونوا ينابيع العلم ، مصابيح الحكمة ، سرج الليل ؛ جدد القلوب ، أحلاس البيوت ، خلقان الثياب ؛ تعرفون فى أهل السماء ، وتخفون على أهل الأرض .

فصـــــل

ومما ينبغي أن يعلم أن الألفاظ الموجودة فى القرآن والحديث ، إذا عرف تفسيرها وما أريد بهـا من جهة النبي صلى الله عليه وسلم لم يحتج فى ذلك إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة ولا غيرهم ؛ ولهذا قال الفقهاء: «الأسماء ثلاثة أنواع» نوع يعرف حده بالشرع ، كالصلاة والزكاة : ونوع يعرف حده باللغة كالشمس والقمر : ونوع يعرف حـده بالعرف كلفظ القبض ، ولفظ المعروف فى قوله : ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ ونحو ذلك . وروي عن ابن عباس أنه قال : تفسير القرآن على أربعة أوجه : تفسير تعرفه العرب من كلامها ، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته ، وتفسير يعلمه العلماء ، وتفسير لا يعلمـه إلا الله ، من ادعى علمه فهو كاذب . فاسم الصلاة والزكاة والصيام والحج ونحو ذلك ، قد بين الرسول صلى الله عليه وسلم ما يراد بها فى كلام الله ورسوله ، وكذلك لفظ الخمر وغيرها ، ومن هناك يعرف معناها ، فلو أراد أحـد أن يفسرها بغير ما بينه النبي صلى الله عليه وسلم لم يقبل منه ، وأما الـكلام فى اشتقاقها ووجه دلالتها ، فذاك من جنس علم البيان . وتعليل الأحكام ، هو زيادة فى العلم ، وبيان حكمة ألفاظ القرآن ؛ لكن معرفة المراد بهـا لا يتوقف على هذا .

واسم الإيمـان والإسلام والنفـاق والـكفر ، هي أعظم من هذا كله ؛

فالنبي صلى الله عليه وسلم قد بين المراد بهذه الألفاظ بياناً لا يحتاج معه إلى الاستدلال على ذلك بالاشتقاق وشواهد استعمال العرب ونحو ذلك ؛ فلهذا يجب الرجوع فى مسميات هذه الأسماء إلى بيان الله ورسوله ، فإنه شاف كاف ؛ بل معاني هذه الأسماء معلومة من حيث الجملة للخاصة والعامة ، بل كل من تأمل ما تقوله الخوارج والمرجئة فى معنى الإيمان ، علم بالاضطرار أنه مخالف للرسول، ويعلم بالاضطرار أن طاعة الله ورسوله من تمام الإيمان وأنه لم يكن يجعل كل من أذنب ذنباً كافراً ، ويعلم أنه لو قدر أن قوماً قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم : نحن نؤمن بما جئتنا به بقلوبنا من غير شك ؛ ونقر بألسنتنا بالشهادتين ، إلا أنا لا نطيعك فى شيء مما أمرت به ونهيت عنه ، فلا نصلى ولا نصوم ولا نحج ، ولا نصدق الحديث ، ولا نؤدي الأمانة ، ولا نفي بالعهد ؛ ولا نصل الرحم ،ولا نفعل شيئاً من الخير الذي أمرت به ، ونشرب الخمر ؛ وننكح ذوات المحارم بالزنا الظاهر ، ونقتل من قدرنا عليه من أصحابك وأمتك ، ونأخذ أموالهم ، بل نقتلك أيضاً ونقاتلك مع أعدائك ؛ هل كان يتوهم عاقل أن النبي صلى الله عليه وسلم يقول لهم : أنتم مؤمنون كاملوا الإيمان ، وأنتم من أهل شفاعتي يوم القيامة ، ويرجى لكم ألا يدخل أحد منكم النار ، بل كل مسلم يعلم بالاضطرار أنه يقول لهم : أنتم أكفر الناس بما جئت به ، ويضرب رقابهم إن لم يتوبوا من ذلك .

وكذلك كل مسلم يعلم أن شارب الخمر والزانى والقاذف والسارق ، لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يجعلهم مرتدين يجب قتلهم ، بل القرآن والنقل المتواتر عنه ، يبين أن هؤلاء لهم عقوبات غير عقوبة المرتد عن الإسلام ،

كما ذكر الله فى القرآن جلد القاذف والزانى ، وقطع السارق ، وهذا متواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم ولو كانوا مرتدين لقتلهم. فكلا القولين مما يعلم فساده بالاضطرار من دين الرسول صلى الله عليه وسلم .

وأهل البدع إنما دخل عليهم الداخل ، لأنهم أعرضوا عن هذه الطريق ، وصاروا يبنون دين الإسلام على مقدمات يظنون صحتها . إما فى دلالة الألفاظ . وإما فى المعانى المعقولة . ولا يتأملون بيان الله ورسوله ، وكل مقدمات تخالف بيان الله ورسوله ، فإنها تكون ضلالاً ، ولهذا تكلم أحمد فى رسالته المعروفة فى الرد على من يتمسك بما يظهر له من القرآن من غير استدلال ببيان الرسول والصحابة والتابعين ؛ وكذلك ذكر فى رسالته إلى أبى عبد الرحمن الجرجانى فى الرد على المرجئة ، وهذه طريقة سائر أئمة المسلمين . لا يعدلون عن بيان الرسول إذا وجدوا إلى ذلك سبيلاً ؛ ومن عدل عن سبيلهم وقع فى البدع التى مضمونها أنه يقول على الله ورسوله ما لا يعلم ، أو غير الحق ، وهذا مما حرمه الله ورسوله . وقال تعالى فى الشيطان : (إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِٱلسُّوٓءِ وَٱلْفَحْشَآءِ وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ) وقال تعالى : (أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَٰقُ ٱلْكِتَٰبِ أَن لَّا يَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ) وهذا من تفسير القرآن بالرأي الذي جاء فيه الحديث : «من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار» .

مثال ذلك أن «المرجئة» لما عدلوا عن معرفة كلام الله ورسوله ، أخذوا يتكلمون فى مسمى «الإيمان» و« الإسلام » وغيرهما بطرق ابتدعوها ، مثل أن

يقولوا : « الإيمان فى اللغة » هو التصديق ، والرسول إنما خاطب الناس بلغة العرب لم يغيرها ، فيكون مراده بالإيمان التصديق ؛ ثم قالوا : والتصديق إنما يكون بالقلب واللسان ، أو بالقلب ، فالأعمال ليست من الإيمان ، ثم عمدتهم فى أن الإيمان هو التصديق قوله : (وَمَآأَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا) أى بمصدق لنا .

فيقال لهم : «اسم الإيمان» قد تكرر ذكره فى القرآن والحديث أكثر من ذكر سائر الألفاظ ، وهو أصل الدين ، وبه يخرج الناس من الظلمات إلى النور: ويفرق بين السعداء والأشقياء ، ومن يوالي ومن يعادي ، والدين كله تابع لهذا ؛ ، وكل مسلم محتاج إلى معرفة ذلك ؛ أفيجوز أن يكون الرسول قد أهمل بيان هذا كله . ووكله إلى هاتين المقدمتين؟ . ومعلوم أن الشاهد الذي استشهدوا به على أن الإيمان هو التصديق أنه من القرآن . ونقل معنى الإيمان متواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم أعظم من تواتر لفظ الكلمة ، فإن الإيمان يحتاج إلى معرفة جميع الأمة فينقلونه ، بخلاف كلمة من سورة . فأكثر المؤمنين لم يكونوا يحفظون هذه السورة ، فلا يجوز أن يجعل بيان أصل الدين مبنياً على مثل هذه المقدمات ، ولهذا كثر النزاع والاضطراب بين الذين عدلوا عن صراط الله المستقيم ، وسلكوا السبل ، وصاروا من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً ، ومن الذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءتهم البينات ، فهذا كلام عام مطلق .

ثم يقال : «هاتان المقدمتان» كلاهما ممنوعة ، فمن الذي قال : إن لفظ الإيمان مرادف للفظ التصديق ؟ وهب أن المعنى يصح إذا استعمل فى هذا الموضع ، فلم

قلت : إنه يوجب الترادف ؟ ولو قلت : ما أنت بمسلم لنـا ، ما أنت بمؤمن لنا ، صح المعنى ، لكن لم قلت : إن هـذا هو المراد بلفـظ مؤمن ؟ وإذا قال الله : (أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ) . ولو قال القائل : أتموا الصلاة ، ولازموا الصلاة ، التزموا الصلاة ، افعلوا الصلاة ، كان المعنى صحيحاً . لكن لا يدل هذا على معنى : أقيموا. فـكون اللفظ يرادف اللفظ ؛ يراد دلالته على ذلك .

ثم يقال : ليس هو مرادفاً له ، وذلك من وجوه :

(أحدها):أن يقال للمخبر إذا صدقته:صدقه،ولا يقال: آمنه وآمن به. بل يقال: آمن له، كما قال:(فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٌ) وقال : (فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِۦ) وقال فرعون:(ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ) وقالوا لنوح: (أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ) وقال تعالى : (قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ) . (فَقَالُوٓاْ أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَٰبِدُونَ) وقال : (وَإِن لَّمْ تُؤْمِنُواْ لِى فَٱعْتَزِلُونِ) .

فان قيل : فقد يقال : ما أنت بمصدق لنا . قيل : اللام تدخل على ما يتعدى بنفسه إذا ضعف عمله، إما بتأخيره أو بكونه اسم فاعل أو مصدراً ، أو باجتماعهما ، فيقال : فلان يعبد الله ويخافه ويتقيه ، ثم إذا ذكر باسم الفاعل قيل : هو عابد لربه متق لربه ، خائف لربه ، وكذلك تقول : فلان يرهب الله ثم تقول : هو راهب لربه ، وإذا ذكرت الفعل وأخرته ، تقويه باللام ، كقوله : (وَفِى نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ) وقـد قال : (فَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ) فعداه

بنفسه ، وهناك ذكر اللام ، فإن هنا قوله : (فَإِيَّىَ)أتم من قوله : فلي . وقوله ، هنا لك (لِرَبِّهِمْ) أتم من قوله : ربهم ، فإن الضمير المنفصل المنصوب ، أكمل من ضمير الجر بالياء[1] ، وهناك اسم ظاهر ، فتقويته باللام أولى وأتم من تجريده ؛ ومن هذا قوله : (إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ) ويقال : عبرت رؤياه ، وكذلك قوله : (وَإِنَّهُمْ لَنَا لَغَآئِظُونَ) وإنما يقال : غظته ، لا يقال : غظت له ، ومثله كثير ، فيقول القائل : ما أنت بمصدق لنا ، أدخل فيه اللام ، لكونه اسم فاعل ، وإلا فإنما يقال : صدقته ، لا يقال : صدقت له ، ولو ذكروا الفعل ، لقالوا : ما صدقتنا ، وهذا بخلاف لفظ الإيمان ، فإنه تعدى إلى الضمير باللام دائماً ؛ لا يقال : آمنته قط ، وإنما يقال : آمنت له كما يقال : أقررت له ، فكان تفسيره بلفظ الإقرار أقرب من تفسيره بلفظ التصديق ، مع أن بينهما فرقاً .

(الثاني) : أنه ليس مرادفاً للفظ التصديق فى المعنى ، فإن كل مخبر عن مشاهدة أو غيب يقال له فى اللغة : صدقت ، كما يقال : كذبت . فمن قال : السماء فوقنا ، قيل له : صدق كما يقال : كذب ، وأما لفظ الإيمان فلا يستعمل إلا فى الخبر عن غائب ، لم يوجد فى الكلام أن من أخبر عن مشاهدة ؛ كقوله : طلعت الشمس ، وغربت ، أنه يقال : آمناه ، كما يقال : صدقناه ، ولهذا ؛ المحدثون والشهود ونحوهم ؛ يقال : صدقناهم ؛ وما يقال آمنا لهم ؛ فإن الإيمان مشتق من الأمن . فإنما يستعمل فى خبر يؤتمن عليه المخبر ، كالأمر الغائب الذي يؤتمن عليه المخبر ؛ ولهذا لم يوجد قط فى القرآن وغيره لفظ آمن له ، إلا فى هذا النوع ؛ والاثنان إذا اشتركا فى معرفة الشيء

(١) هكذا وردت في المطبوع ولعل الصواب (باللام)

يقال : صـدق أحدهما صاحبه ولا يقال : آمن له ، لأنه لم يكن غائباً عنه ائتمنه عليه ولهذا قال : (فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٌ) (أَنُؤۡمِنُ لِبَشَرَيۡنِ مِثۡلِنَا) . (ءَامَنتُمۡ لَهُۥ) (يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤۡمِنُ لِلۡمُؤۡمِنِينَ) فيصدقهم فيما أخبروا به . مما غاب عنه وهو مأمون عنده على ذلك، فاللفظ متضمن معنى التصديق ومعنى الائتمان والأمانة؛ كما يدل عليه الاستعمال والاشتقاق ، ولهذا قالوا : (وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا) أي لا تقر بخبرنا ولا تثق به ، ولا تطمئن إليه ولو كنا صادقين ؛ لأنهم لم يكونوا عنـده ممن يؤتمن على ذلك . فلو صدقوا لم يأمن لهم .

(الثالث) : أن لفظ الإيمان في اللغة ، لم يقابل بالتـكذيب كلفظ التصديق فإنه من المعـلوم فى اللغة أن كل مخبر يقال له : صدقت أو كذبت ويقال : صدقناه أو كذبناه ، ولا يقال لـكل مخبر : آمنـا له أو كذبناه ؛ ولا يقال أنت مؤمن له أو مكذب له ؛ بل المعروف فى مقابلة الإيمان لفظ الـكفر . يقال : هو مؤمن أو كافر ، والـكفر لا يختص بالتـكذيب ؛ بل لو قال : أنا أعلم أنك صادق لكن لا أتبعك ، بل أعاديك وأبغضك وأخالفك ولا أوافقك ، لـكان كفره أعظم ؛ فلما كان الـكفر المقابل للإيمـان ليس هو التـكذيب فقط ، علم أن الإيمان ليس هو التصديق فقط ، بل إذا كان الـكفر ، يكون تـكذيباً ويكون مخالفة ومعاداة وامتناعاً بلا تـكذيب ؛ فلا بد أن يكون الإيمـان تصديقاً مع موافقة وموالاة وانقياد لا يكفي مجرد التصديق ؛ فيـكون الإسلام جزء مسمى الإيمـان كما كان الامتناع من الانقيـاد مع التصديق جزء مسمى الـكفر ، فيجب أن يكون كل مؤمن مسلماً منقاداً للأمر ، وهذا هو العمل .

فإن قيل: فالرسول صلى الله عليه وسلم فسر الإيمان بما يؤمن به.

قيل: فالرسول ذكر ما يؤمن به لم يذكر ما يؤمن له، وهو نفسه يجب أن يؤمن به ويؤمن له، فالإيمان به من حيث ثبوته غيب عنا أخبرنا به وليس كل غيب آمنا به علينا أن نطيعه، وأما ما يجب من الإيمان له فهو الذي يوجب طاعته، والرسول يجب الإيمان به وله، فينبغي أن يعرف هذا، وأيضاً فإن طاعته طاعة لله، وطاعة الله من تمام الإيمان به.

(الرابع) : أن من الناس من يقول: الإيمان أصله في اللغة من الأمن الذي هو ضد الخوف؛ فآمن أي صار داخلاً في الأمن وأنشدوا ...[1]

وأما « المقدمة الثانية » فيقال: إنه إذا فرض أنه مرادف للتصديق فقولهم: إن التصديق لا يكون إلا بالقلب أو اللسان؛ عنه جوابان.

« أحدهما » : المنع بل الأفعال تسمى تصديقاً كما ثبت في «الصحيح» عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: « العينان تزنيان وزناهما النظر؛ والأذن تزني وزناها السمع؛ واليد تزني وزناها البطش؛ والرجل تزني وزناها المشي والقلب يتمنى ذلك ويشتهي؛ والفرج يصدق ذلك أو يكذبه » . وكذلك قال أهل اللغة وطوائف من السلف والخلف. قال الجوهري: والصدّيق مثال الفسّيق: الدائم التصديق. ويكون الذي يصدق قوله بالعمل. وقال الحسن البصري: ليس الإيمان بالتحلي ولا بالتمني ولكنه ما وقر في القلوب وصدقته الأعمال، وهذا

(١) بياض في الأصل.

مشهور عن الحسن يروى عنه من غير وجه ، كما رواه عباس الدوري : حدثنا حجاج ؛ حدثنا أبو عبيدة الناجي عن الحسن قال : ليس الإيمان بالتحلي ولا بالتمني ؛ ولكن ما وقر فى القلب وصدقته الأعمال . من قال حسناً وعمل غير صالح رد الله عليه قوله ، ومن قال حسناً وعمل صالحاً رفعه العمل ، ذلك بأن الله يقول : (إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ) ورواه ابن بطة من الوجهين .

وقوله : ليس الإيمان بالتمني — يعني الكلام — وقوله : بالتحلي يعنى أن يصير حلية ظاهرة له ، فيظهره من غير حقيقة من قلبه ، ومعناه ليس هو ما يظهر من القول ولا من الحلية الظاهرة ، ولكن ما وقر في القلب وصدقته الأعمال ، فالعمل يصدق أن فى القلب إيماناً وإذا لم يكن عمل ، كذب أن فى قلبه إيماناً ، لأن ما في القلب مستلزم للعمل الظاهر . وانتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم .

وقد روى محمد بن نصر المروزي بإسناده ، أن عبد الملك بن مروان كتب إلى سعيد بن جبير يسأله عن هذه المسائل . فأجابه عنها : سألت عن الإيمان ، فالإيمان هو التصديق ، أن يصدق العبد بالله وملائكته وما أنزل الله من كتاب وما أرسل من رسول ، وباليوم الآخر . وسألت عن التصديق . والتصديق : أن يعمل العبد بما صدق به من القرآن ، وما ضعف عن شئ منه وفرط فيه عرف أنه ذنب ، واستغفر الله وتاب منه ولم يصر عليه ، فذلك

هو التصديق . وتسأل عن الدين ، فالدين هو العبادة ، فإنك لن تجد رجلاً من أهل الدين ترك عبادة أهل دين ، ثم لا يدخل في دين آخر إلا صار لادين له . وتسأل عن العبادة والعبادة هي الطاعة ، ذلك أنه من أطاع الله فيما أمره به وفيما نهاه عنه ، فقد آثر عبادة الله ، ومن أطاع الشيطان في دينه وعمله ، فقد عبد الشيطان ، ألا ترى أن الله قال للذين فرطوا : (أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا۟ ٱلشَّيْطَٰنَ) وإنما كانت عبادتهم الشيطان أنهم أطاعوه في دينهم .

وقال أسد بن موسى : حدثنا الوليد بن مسلم الأوزاعي ، حدثنا حسان ابن عطية قال : الإيمان في كتاب الله صار إلى العمل . قال الله تعالى : (إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ) الآية . ثم صيرهم إلى العمل فقال: (ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ) قال : وسمعت الأوزاعي يقول : قال الله تعالى : (فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ) والإيمان بالله باللسان ، والتصديق به العمل .

وقال معمر عن الزهري : كنا نقول الإسلام بالإقرار ، والإيمان بالعمل والإيمان : قول وعمل قرينان ، لا ينفع أحدهما إلا بالآخر ، وما من أحد إلا يوزن قوله وعمله ؛ فإن كان عمله أوزن من قوله : صعد إلى الله ؛ وإن كان كلامه أوزن من عمله لم يصعد إلى الله . ورواه أبو عمرو الطلمنكي بإسناده

المعروف . وقال معاوية بن عمرو : عن أبي إسحاق الفزاري عن الأوزاعي قال : لا يستقيم الإيمان إلا بالقول ، ولا يستقيم الإيمان والقول إلا بالعمل ، ولا يستقيم الإيمان والقول والعمل إلا بنية موافقة للسنة .

وكان من مضى من سلفنا ، لا يفرقون بين الإيمان والعمل ؛ العمل من الإيمان والإيمان من العمل ؛ وإنما الإيمان اسم يجمع كما يجمع هذه الأديان اسمها ويصدقه العمل . فمن آمن بلسانه ، وعرف بقلبه ، وصدق بعمله ، فتلك العروة الوثقى التي لا انفصام لها . ومن قال بلسانه ، ولم يعرف بقلبه ، ولم يصدق بعمله كان في الآخرة من الخاسرين . وهذا معروف عن غير واحد من السلف والخلف ؛ أنهم يجعلون العمل مصدقا للقول ؛ ورووا ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم كما رواه معاذ بن أسد : حدثنا الفضيل بن عياض ، عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد : أن أبا ذر سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الإيمان . فقال: «الإيمان: الإقرار والتصديق بالعمل ؛ ثم تلا (لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ) إلى قوله (وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ) » .

قلت حديث أبي ذر هذا مروي من غير وجه ؛ فإن كان هذا اللفظ هو لفظ الرسول ، فلا كلام ، وإن كانوا رووه بالمعنى ، دل على أنه من المعروف في لغتهم أنه يقال : صدق قوله بعمله ؛ وكذلك قال شيخ الإسلام الهروي : الإيمان تصديق كله .

وكذلك « الجواب الثاني » أنه إذا كان أصله التصديق ، فهو تصديق

مخصوص ، كما أن الصلاة دعاء مخصوص ، والحج قصد مخصوص ، والصيام إمساك مخصوص ؛ وهذا التصديق له لوازم صارت لوازمه داخلة فى مسماه عند الإطلاق ؛ فإن انتفاء اللازم يقتضي انتفاء الملزوم ، ويبقى النزاع لفظياً : هل الإيمان دال على العمل بالتضمن أو باللزوم ؟

ومما ينبغي أن يعرف أن أكثر التنازع بين أهل السنة فى هذه المسألة هو نزاع لفظي ، وإلا فالقائلون بأن الإيمان قول من الفقهاء ـ كحماد بن أبي سليمان وهو أول من قال ذلك ، ومن اتبعه من أهل الكوفة وغيرهم ـ متفقون مع جميع علماء السنة على أن أصحاب الذنوب داخلون تحت الذم والوعيد ، وإن قالوا : إن إيمانهم كامل كإيمان جبريل فهم يقولون : إن الإيمان بدون العمل المفروض ومع فعل المحرمات يكون صاحبه مستحقاً للذم والعقاب ، كما تقوله الجماعة . ويقولون أيضاً بأن من أهل الكبائر من يدخل النار كما تقوله الجماعة والذين ينفون عن الفاسق اسم الإيمان من أهل السنة متفقون على أنه لا يخلد في النار . فليس بين فقهاء الملة نزاع فى أصحاب الذنوب إذا كانوا مقرين باطناً وظاهراً بما جاء به الرسول، وما تواتر عنه أنهم من أهل الوعيد ، وأنه يدخل النار منهم من أخبر الله ورسوله بدخوله إليها ، ولا يخلد منهم فيها أحد ، ولا يكونون مرتدين مباحي الدماء ، ولكن « الأقوال المنحرفة » قول من يقول بتخليدهم في النار ، كالخوارج ، والمعتزلة . وقول غلاة المرجئة الذين يقولون : ما نعلم أن أحداً منهم يدخل النار ؛ بل نقف فى هذا كله . وحكي عن بعض غلاة المرجئة الجزم بالنفي العام .

ويقال للخوارج : الذي نفى عن السارق والزاني والشارب وغيرهم الإيمان ؛ هو لم يجعلهم مرتدين عن الإسلام ؛ بل عاقب هذا بالجلد وهذا بالقطع ، ولم يقتل أحداً إلا الزاني المحصن ، ولم يقتله قتل المرتد ؛ فإن المرتد يقتل بالسيف بعد الاستتابة ، وهذا يرجم بالحجارة بلا استتابة . فدل ذلك على أنه وإن نفى عنهم الإيمان ، فليسوا عنده مرتدين عن الإسلام مع ظهور ذنوبهم وليسوا كالمنافقين الذين كانوا يظهرون الإسلام ويبطنون الكفر ، فأولئك لم يعاقبهم إلا على ذنب ظاهر .

وبسبب الكلام فى « مسألة الإيمان » تنازع الناس ، هل فى اللغة أسماء شرعية نقلها الشارع عن مسماها فى اللغة ، أو أنها باقية فى الشرع على ما كانت عليه في اللغة ، لكن الشارع زاد فى أحكامها لا فى معنى الأسماء ؟ . وهكذا قالوا في اسم «الصلاة » و« الزكاة» و« الصيام » «والحج» إنها باقية فى كلام الشارع على معناها اللغوي ، لكن زاد فى أحكامها . ومقصودهم أن الإيمان هو مجرد التصديق، وذلك يحصل بالقلب واللسان . وذهبت طائفة ثالثة إلى أن الشارع تصرف فيها تصرف أهل العرف ، فهى بالنسبة إلى اللغة مجاز ، وبالنسبة إلى عرف الشارع حقيقة .

والتحقيق أن الشارع لم ينقلها ولم يغيرها ، ولكن استعملها مقيدة لا مطلقة، كما يستعمل نظائرها ، كقوله تعالى : (وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ) فذكر حجاً خاصاً ، وهو حج البيت ، وكذلك قوله : (فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ) فلم يكن

لفظ الحج متناولاً لكل قصد ، بل لقصد مخصوص دل عليه اللفظ نفسه من غير تغيير اللغة . والشاعر إذا قال :

وأشهد من عوف حلولاً كثيرة يحجون سب الزبرقان المزعفرا

كان متكلماً باللغة ، وقد قيد : لفظه : يحج سب الزبرقان المزعفر . ومعلوم أن ذلك الحج المخصوص دلت عليه الإضافة . فكذلك الحج المخصوص الذي أمر الله به دلت عليه الإضافة أو التعريف باللام : فإذا قيل : الحج فرض عليك . كانت لام العهد تبين أنه حج البيت وكذلك «الزكاة» هي اسم لما تزكو به النفس؛ وزكاة النفس زيادة خيرها وذهاب شرها ، والإحسان إلى الناس من أعظم ما تزكو به النفس ؛ كما قال تعالى : (خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا) وكذلك ترك الفواحش مما تزكو به . قال تعالى . (وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا) وأصل زكاتها بالتوحيد وإخلاص الدين لله ؛ قال تعالى : (وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ * ٱلَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ) وهي عند المفسرين التوحيد .

وقد بين النبي صلى الله عليه وسلم مقدار الواجب ، وسماها الزكاة المفروضة؛ فصار لفظ الزكاة إذا عرف باللام ينصرف إليها لأجل العهد ، ومن الأسماء ما يكون أهل العرف نقلوه وينسبون ذلك إلى الشارع ، مثل لفظ «التيمم» فإن الله تعالى قال :(فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ) فلفظ « التيمم» استعمل فى معناه المعروف فى اللغة ، فإنه أمر بتيمم الصعيد ثم أمر بمسح الوجوه والأيدي منه ؛ فصار لفظ التيمم فى عرف الفقهاء يدخل فيه هذا المسح ؛ وليس

هو لغة الشارع ، بل الشارع فرق بين تيمم الصعيد وبين المسح الذي يكون بعده ، ولفظ «الإيمان» أمر به مقيداً بالإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله ، وكذلك لفظ « الإسلام » بالاستسلام لله رب العالمين ؛ وكذلك لفظ« الكفر » مقيداً ؛ ولكن لفظ « النفاق » قد قيل : إنه لم تكن العرب تكلمت به ، لكنه مأخوذ من كلامهم ، فإن نفق يشبه خرج ، ومنه نفقت الدابة إذا ماتت ، ومنه نافقاء اليربوع ، والنفق في الأرض قال تعالى : (فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي ٱلْأَرْضِ) فالمنافق هو الذي خرج من الإيمان باطناً بعد دخوله فيه ظاهراً ؛ وقيد النفاق بأنه نفاق من الإيمان . ومن الناس من يسمي من خرج عن طاعة الملك منافقاً عليه ؛ لكن النفاق الذي فى القرآن هو النفاق على الرسول. فخطاب الله ورسوله للناس بهذه الأسماء كخطاب الناس بغيرها ؛ وهو خطاب مقيد خاص لا مطلق يحتمل أنواعاً .

وقد بين الرسول تلك الخصائص ؛ والاسم دل عليها ؛ فلا يقال : إنها منقولة ، ولا إنه زيد في الحكم دون الاسم ؛ بل الاسم إنما استعمل على وجه يختص بمراد الشارع ؛ لم يستعمل مطلقاً ، وهو إنما قال : (أَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ) بعد أن عرفهم الصلاة المأمور بها ؛ فكان التعريف منصرفاً إلى الصلاة التي يعرفونها؛ لم يرد لفظ الصلاة وهم لا يعرفون معناه . ولهذا كل من قال فى لفظ الصلاة : إنه عام للمعنى اللغوي ؛ أو إنه مجمل لتردده بين المعنى اللغوي والشرعي ونحو ذلك ؛ فأقوالهم ضعيفة ، فإن هذا اللفظ إنما ورد خبراً أو أمراً ، فالخبر كقوله :(أَرَءَيْتَ ٱلَّذِي يَنْهَىٰ * عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰٓ) وسورة (ٱقْرَأْ) من أول ما نزل من القرآن ، وكان

بعض الـكفار إما أبو جهل أو غيره قد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة وقال : لئن رأيته يصلى لأطأن عنقه . فلما رآه ساجداً رأى من الهــول ما أوجب نــكوصه على عقبيه ؛ فإذا قيل : (أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ * عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰٓ) فقد علمت تلك الصلاة الواقعة بلا إجمال في اللفظ ولاعموم .

ثم إنه لمـا فرضت الصلوات الخمس ليلة المعراج أقام النبي صلى الله عليـه وسلم لهم الصلوات بمواقيتها صبيحة ذلك اليوم ، وكان جبرائيل يؤم النبي صلى الله عليه وسلم . والمسلمون يأتمون بالنبي صلى الله عليه وسلم . فإذا قيل لهم : (أَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ) عرفوا أنها تلك الصلاة ، وقيل : إنه قبل ذلك كانت له صلاتان طرفى النهار ، فـكانت أيضاً معروفة ، فلم يخاطبوا باسم من هـذه الأسماء إلا ومسماه معلوم عندهم . فلا إجمال في ذلك ، ولايتناول كل مايسمي حجاً ودعاءً وصوماً ، فإن هذا إنما يكون إذا كان اللفظ مطلقاً ، وذلك لم يرد .

وكذلك « الإيمان » و « الإسلام » وقد كان معنى ذلك عنـدهم من أظهر الأمور . وإنما سأل جبريل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وهم يسمعون وقال : « هذا جبريل جاءكم يعلمكم دينكم » ليبين لهم كمال هذه الأسماء وحقائقها التى ينبغى أن تقصد لئلا يقتصروا على أدنى مسمياتها ، وهذا كما فى الحديث الصحيح أنه قال : « ليس المسكين هـذا الطواف الذي ترده اللقمة واللقمتان والتمرة والتمرتان ، ولكن المسكين الذى لا يجد غنى يغنيه ولا يفطن له فيتصدق عليه ولا يسأل الناس إلحافاً » فهم كانوا يعرفون المسكين وأنه المحتاج ، وكان ذلك

مشهوراً عندهم فيمن يظهر حاجته بالسؤال . فبين النبي صلى الله عليه وسلم أن الذي يظهر حاجته بالسؤال والناس يعطونه تزول مسكنته بإعطاء الناس له ، والسؤال له بمنزلة الحرفة ، وهو وإن كان مسكيناً يستحق من الزكاة إذا لم يعط من غيرها كفايته ، فهو إذا وجد من يعطيه كفايته لم يبق مسكيناً ، وإنما المسكين المحتاج الذى لا يسأل ولا يعرف فيعطى . فهذا هو الذى يجب أن يقدم فى العطاء ، فإنه مسكين قطعاً ، وذاك مسكنته تندفع بعطاء من يسأله ، وكذلك قوله : « الإسلام هو الخمس » ، يريد أن هذا كله واجب داخل فى الإسلام ، فليس للإنسان أن يكتفي بالإقرار بالشهادتين ؛ وكذلك الإيمان يجب أن يكون على هـذا الوجه المفصل ، لا يكتفي فيه بالإيمان المجمل ، ولهذا وصف الإسلام بهذا .

وقد اتفق المسلمون على أنه من لم يأت بالشهادتين فهو كافر ، وأما الأعمال الأربعة فاختلفوا فى تكفير تاركها ، ونحن إذا قلنا : أهل السنة متفقون على أنه لا يكفر بالذنب ، فإنما نريد به المعاصي كالزنا والشرب ، وأما هذه المبانى ففي تكفير تاركها نزاع مشهور . وعن أحمد : فى ذلك نزاع ، وإحدى الروايات عنه : أنه يكفر من ترك واحـدة منها ، وهو اختيار أبى بكر وطائفة من أصحاب مالك كابن حبيب . وعنه رواية ثانية : لا يكفر إلا بترك الصلاة والزكاة فقط ، ورواية ثالثة : لا يكفر إلا بترك الصلاة ، والزكاة إذا قاتل الإمام عليها ، ورابعة : لا يكفر إلا بترك الصلاة . وخامسة : لا يكفر بترك شيء منهن . وهـذه أقوال معروفة للسلف . قال الحكم بن عتيبة : من ترك الصلاة متعمداً فقد كفر ، ومن ترك الزكاة متعمداً فقد كفر . ومن ترك الحج متعمداً فقد كفر . ومن ترك صوم

رمضان متعمداً فقد كفر . وقال سعيد بن جبير : من ترك الصلاة متعمداً فقد كفر بالله . ومن ترك الزكاة متعمداً فقد كفر بالله . ومن ترك صوم رمضان متعمداً فقد كفر بالله . وقال الضحاك : لا ترفع الصلاة إلا بالزكاة . وقال عبد الله بن مسعود : من أقام الصلاة ولم يؤت الزكاة فلا صلاة له . رواهن أسد بن موسى .

وقال عبد الله بن عمرو : من شرب الخمر ممسياً أصبح مشركا ، ومن شربه مصبحاً أمسى مشركاً ، فقيل لإبراهيم النخعي : كيف ذلك ؟ قال : لأنه يترك الصلاة ، قال أبو عبد الله الأخنس في كتابه : من شرب المسكر فقد تعرض لترك الصلاة ، ومن ترك الصلاة فقد خرج من الإيمان . ومما يوضح ذلك أن جبريل لما سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الإسلام والإيمان والإحسان ، كان في آخر الأمر بعد فرض الحج ، والحج إنما فرض سنة تسع أو عشر .

وقد اتفق الناس على أنه لم يفرض قبل ست من الهجرة ، ومعلوم أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يأمر الناس بالإيمان . ولم يبين لهم معناه إلى ذلك الوقت ، بل كانوا يعرفون أصل معناه وهذه المسائل لبسطها موضع آخر .

و (المقصود هنا) أن من نفى عنه الرسول اسم « الإيمان » أو « الإسلام » فلابد أن يكون قد ترك بعض الواجبات فيه وإن بقى بعضها، ولهذا كان الصحابة والسلف يقولون : إنه يكون فى العبد إيمان ونفاق . قال أبو داود السجستانى : حدثنا أحمد بن حنبل حدثنا وكيع عن الأعمش عن شقيق عن أبى المقدام عن

أبي يحيى قال : سئل حذيفة عن المنافق . قال : الذى يعرف الإسلام ولا يعمل به . وقال أبو داود : حدثنا عثمان بن أبى شيبة حدثنا جرير عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن أبى البخترى عن حذيفة قال : القلوب أربعة : قلب أغلف ، فذلك قلب الكافر ، وقلب مصفح ، وذلك قلب المنافق وقلب أجرد فيه سراج يزهر ، فذلك قلب المؤمن ، وقلب فيه إيمان ونفاق ؛ فمثل الإيمان فيه كمثل شجرة يمدها ماء طيب ؛ ومثل النفاق مثل قرحة يمدها قيح ودم ؛ فأيهما غلب عليه غلب . وقد روى مرفوعاً ؛ وهو فى « المسند » مرفوعاً .

وهذا الذي قاله حذيفة يدل عليه قوله تعالى : (هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ) فقد كان قبل ذلك فيهم نفاق مغلوب ، فلما كان يوم أحد غلب نفاقهم فصاروا إلى الكفر أقرب . وروى عبد الله بن المبارك عن عوف بن أبى جميلة عن عبد الله بن عمرو بن هند عن علي بن أبي طالب قال : إن الإيمان يبدو لمظة بيضاء في القلب . فكلما ازداد العبد إيماناً ازداد القلب بياضا ، حتى إذا استكمل الإيمان ابيض القلب كله . وإن النفاق يبدو لمظة سوداء فى القلب ، فكلما ازداد العبد نفاقاً ازداد القلب سواداً ، حتى إذا استكمل العبد النفاق اسود القلب ، وأيم الله لو شققتم عن قلب المؤمن لوجدتموه أبيض ، ولو شققتم عن عن قلب المنافق والكافر لوجدتموه أسود .

وقال ابن مسعود : الغناء ينبت النفاق في القلب كما ينبت الماء البقل . رواه أحمد وغيره وهذا كثير فى كلام السلف ، يبينون أن القلب قد يكون فيه

إيمان ونفاق ، والكتاب والسنة يدلان على ذلك ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر شعب الإيمان ، وذكر شعب النفاق وقال : « من كانت فيه شعبة منهن كانت فيه شعبة من النفاق حتى يدعها » وتلك الشعبة قد يكون معها كثير من شعب الإيمان ، ولهذا قال : « ويخرج من النار من كان فى قلبه مثقال ذرة من إيمان » فعلم أن من كان معه من الإيمان أقل القليل لم يخلد فى النار ، وأن من كان معه كثير من النفاق ، فهو يعذب في النار على قدر ما معه من ذلك ، ثم يخرج من النار .

وعلى هذا فقوله للأعراب : ﴿ لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَـٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَـٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ﴾ نفى حقيقة دخول الإيمان فى قلوبهم ، وذلك لا يمنع أن يكون معهم شعبة منه ، كما نفاه عن الزانى والسارق ، ومن لا يحب لأخيه ما يحب لنفسه ، ومن لا يأمن جاره بوائقه وغير ذلك كما تقدم ذكره ، فإن فى القرآن والحديث ممن نفي عنه الإيمان لترك بعض الواجبات شيئا كثيرا .

وحينئذ فنقول : من قال من السلف : أسلمنا ، أي استسلمنا خوف السيف ، وقول من قال : هو الإسلام ، الجميع صحيح ، فإن هذا إنما أراد الدخول فى الإسلام والإسلام الظاهر يدخل فيه المنافقون، فيدخل فيه من كان فى قلبه إيمان ونفاق ، وقد علم أنه يخرج من النار من فى قلبه مثقال ذرة من إيمان ، بخلاف المنافق المحض الذي قلبه كله أسود ، فهذا هو الذي يكون فى الدرك الأسفل من النار ، ولهذا كان الصحابة يخشون النفاق على أنفسهم ، ولم يخافوا

التكذيب لله ورسوله ، فإن المؤمن يعلم من نفسه أنه لا يكذب الله ورسوله يقيناً ، وهذا مستند من قال : أنا مؤمن حقاً ، فإنه أراد بذلك ما يعلمه من من نفسه من التصديق الجازم ولكن الإيمان ليس مجرد التصديق بل لابد من أعمال قلبية تستلزم أعمالا ظاهرة كما تقدم فحب الله ورسوله من الإيمان ، وحب ما أمر الله به ، وبغض ما نهى عنه ، هذا من أخص الأمور بالإيمان ، ولهذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم في عدة أحاديث أن : « من سرته حسنته وساءته سيئته فهو مؤمن » فهذا يحب الحسنة ويفرح بها ، ويبغض السيئة ويسوؤه فعلها وإن فعلها بشهوة غالبة ، وهذا الحب والبغض من خصائص الإيمان .

ومعلوم أن الزاني حين يزني إنما يزني لحب نفسه لذلك الفعل ، فلو قام بقلبه خشية الله التي تقهر الشهوة أو حب الله الذي يغلبها ؛ لم يزن ، ولهذا قال تعالى عن يوسف عليه السلام: (كَذَٰلِكَ لِنَصۡرِفَ عَنۡهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلۡفَحۡشَآءَۚ إِنَّهُۥ مِنۡ عِبَادِنَا ٱلۡمُخۡلَصِينَ) فمن كان مخلصاً لله حق الإخلاص لم يزن وإنما يزني لخلوه عن ذلك ، وهذا هو الإيمان الذي ينزع منه لم ينزع منه نفس التصديق ولهذا قيل : هو مسلم وليس بمؤمن ؛ فإن المسلم المستحق للثواب لا بد أن يكون مصدقاً ، وإلا كان منافقاً ؛ لكن ليس كل من صدق قام بقلبه من الأحوال الإيمانية الواجبة مثل كمال محبة الله ورسوله ، ومثل خشية الله والإخلاص له في الأعمال والتوكل عليه بل يكون الرجل مصدقاً بما جاء به الرسول ، وهو

مع ذلك يرائي بأعماله ، ويكون أهله وماله أحب إليه من الله ورسوله والجهاد في سبيله ، وقد خوطب بهذا المؤمنون في آخر الأمر في سورة براءة فقيل لهم : (إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ) ومعلوم أن كثيراً من المسلمين أو أكثرهم بهذه الصفة .

وقد ثبت أنه لا يكون الرجل مؤمناً حتى يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ؛ وإنما المؤمن من لم يرتب ، وجاهد بماله ونفسه في سبيل الله ، فمن لم تقم بقلبه الأحوال الواجبة في الإيمان ، فهو الذي نفى عنه الرسول الإيمان وإن كان معه التصديق ، والتصديق من الإيمان ، ولا بد أن يكون مع التصديق شيء من حب الله وخشية الله ، وإلا فالتصديق الذي لا يكون معه شيء من ذلك ليس إيماناً ألبتة ، بل هو كتصديق فرعون واليهود وإبليس ، وهذا هو الذي أنكره السلف على الجهمية . قال الحميدي : سمعت وكيعاً يقول : أهل السنة يقولون : الإيمان قول وعمل ، والمرجئة يقولون : الإيمان قول . والجهمية يقولون : الإيمان المعرفة ، وفي رواية أخرى عنه : وهذا كفر . قال محمد بن عمر الكلابي : سمعت وكيعاً يقول : الجهمية شر من القدرية ، قال : وقال وكيع : المرجئة : الذين يقولون : الإقرار يجزئ عن العمل ؛ ومن قال هذا فقد هلك ؛ ومن قال : النية تجزئ عن العمل ، فهو كفر ، وهو قول جهم ، وكذلك قال أحمد بن حنبل .

ولهذا كان القول : إن الإيمان قول وعمل عند أهل السنة من شعائر السنة ، وحكى غير واحد الإجماع على ذلك ، وقد ذكرنا عن الشافعي ـ رضى الله عنه ـ ما ذكره من الإجماع على ذلك قوله فى «الأم» : وكان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم ومن أدركناهم يقولون : إن الإيمان قول وعمل ونية، لا يجزىء واحد من الثلاثة إلا بالآخر ؛ وذكر ابن أبي حاتم ـ فى « مناقبه » ـ : سمعت حرملة يقول : اجتمع حفص الفرد ومصلان الأباضى عند الشافعي فى دار الجروي ، فتناظرا معه في الإيمان فاحتج مصلان فى الزيادة والنقصان وخالفه حفص الفرد ، فحمي الشافعي وتقلد المسألة على أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص ، فطحن حفصا الفرد ، وقطعه .

وروى أبو عمرو الطلمنكي بإسناده المعروف عن موسى بن هارون الحمال قال : أملى علينا إسحاق بن راهويه أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص ، لا شك أن ذلك كما وصفنا ، وإنما عقلنا هذا بالروايات الصحيحة والآثار العامة المحكمة ؛ وآحاد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين ، وهلم جراً على ذلك ، وكذلك بعد التابعين من أهل العلم على شيء واحد لا يختلفون فيه ، وكذلك فى عهد الأوزاعي بالشام ، وسفيان الثوري بالعراق ؛ ومالك بن أنس بالحجاز ، ومعمر باليمن ، على ما فسرنا وبينا ، أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص .

وقال إسحاق : من ترك الصلاة متعمداً حتى ذهب وقت الظهر إلى المغرب،

والمغرب إلى نصف الليل ، فإنه كافر بالله العظيم ، يستتاب ثلاثة أيام ، فإن لم يرجع وقال تركها لا يكون كفراً ، ضربت عنقه ـ يعني تاركها . وقال ذلك ـ وأما إذا صلى وقال ذلك ، فهذه مسألة اجتهاد ، قال : واتبعهم على ما وصفنا من بعدهم من عصرنا هذا أهل العلم ، إلا من باين الجماعة واتبع الأهواء المختلفة ، فأولئك قوم لا يعبأ الله بهم لما باينوا الجماعة .

قال أبو عبيد القاسم بن سلام الإمام ـ وله كتاب مصنف في الإيمان ، قال ـ : هذه تسمية من كان يقول : الإيمان قول وعمل يزيد وينقص . من أهل مكة : عبيد بن عمير الليثي ، عطاء بن أبي رباح ، مجاهد بن جبر ، ابن أبي مليكة ؛ عمرو بن دينار ؛ ابن أبي نجيح ، عبيد الله بن عمر ؛ عبد الله بن عمرو ابن عثمان، عبد الملك بن جريج ، نافع بن جبير ؛ داود بن عبد الرحمن العطار ؛ عبد الله بن رجاء . ومن أهل المدينة : محمد بن شهاب الزهري ، ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، أبو حازم الأعرج . سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، يحيى بن سعيد الأنصاري ، هشام بن عروة بن الزبير . عبدالله بن عمر العمري ، مالك بن أنس ، محمد بن أبي ذئب ، سليمان بن بلال ، عبد العزيز بن عبد الله ـ يعني الماجشون ـ ، عبد العزيز بن أبي حازم . ومن أهل اليمن : طاووس اليماني ، وهب بن منبه ، معمر بن راشد ، عبد الرزاق بن همام . ومن أهل مصر والشام : مكحول ، الأوزاعي ، سعيد بن عبد العزيز، الوليد بن مسلم، يونس بن يزيد الأيلي ، يزيد بن أبي حبيب ، يزيد بن شريح ، سعيد بن أبي أيوب ، الليث بن سعد ، عبد الله بن أبي جعفر ، معاوية بن أبي صالح ، حيوة

ابن شريح ، عبـد الله بن وهب . ومن سكن العواصم وغيرها من الجزيرة : ميمون بن مهران ، يحيى بن عبـد الـكريم ،معقل بن عبيد الله ، عبيد الله بن عمرو الرقي ،عبد الملك بن مالك ، المعافى بن عمران ، محمد بن سلمة الحراني ، أبو إسحاق الفزاري ، مخلد بن الحسين ، علي بن بكار ، يوسف بن أسـباط ، عطاء بن مسلم ، محمد بن كثير ، الهيثم بن جميل . ومن أهل الـكوفة : علقمة ، الأسود بن يزيد ، أبو وائل وسعيد بن جبير ، الربيـع بن خيثم ، عامر الشعبي ، إبراهيم النخعي ، الحـكم بن عتيبة ، طلحة بن مصرف ، منصور بن المعتمر ، سلمة ابن كهيل ، مغيرة الضبي ، عطاء بن السائب ، إسماعيل بن أبي خالد ،أبو حيـان، يحيى بن سـعيد ، سليمان بن مهران الأعمش ، يزيد بن أبي زياد ، سفيان بن سعيد الثوري ، سفيان بن عيينة ، الفضيل بن عيـاض ، أبو المقدام ، ثابت بن العجلان ، ابن شبرمة . ابن أبي ليـلى ، زهير ، شريك بن عبد الله ، الحسن بن صالح ، حفص بن غياث ، أبو بكر بن عياش ، أبو الأحوص ، وكيع بن الجراح ، عبد الله بن نمير ، أبو أسامة ، عبد الله بن إدريس ، زيد بن الحباب ، الحسين ابن علي الجعفي ، محمد بن بشر العبدي ، يحيى بن آدم ومحمـد ويعلي وعمرو بنو عبيد .

ومن أهل البصرة : الحسن بن أبي الحسن ، محمـد بن سيرين ، قتادة ابن دعامة ، بكر بن عبـد الله المزني ، أيوب السختياني ، يونس بن عبيـد ، عبد الله بن عون ، سليمان التيمي ، هشام بن حسان الدستوائي ، شـعبة ابن الحجاج ، حماد بن سلمة ، حماد بن زيد ، أبو الأشهب ، يزيد بن إبراهيم ،

أبو عوانة ، وهيب بن خالد ، عبد الوارث بن سعيد ، معتمر بن سليمان التيمي ، يحيى بن سعيد القطان ، عبد الرحمن بن مهدي ، بشر بن المفضل ، يزيد بن زريع ، المؤمل بن إسماعيل ، خالد بن الحارث ، معاذ بن معاذ ، أبو عبد الرحمن المقري .

ومن أهل واسط : هشيم بن بشير ، خالد بن عبد الله ، علي بن عاصم ، يزيد بن هارون ، صالح بن عمر بن علي بن عاصم .

ومن أهل المشرق : الضحاك بن مزاحم ، أبو جمرة ، نصر بن عمران ، عبد الله بن المبارك ، النضر بن شميل ، جرير بن عبد الحميد الضبي .

قال أبو عبيد : هؤلاء جميعاً يقولون : الإيمان قول وعمل يزيد وينقص ؛ وهو قول أهل السنة المعمول به عندنا .

قلت : ذكر من الكوفيين من قال ذلك أكثر مما ذكر من غيرهم ، لأن الإرجاء في أهل الكوفة كان أولاً فيهم أكثر ، وكان أول من قاله حماد ابن أبي سليمان ، فاحتاج علماؤها أن يظهروا إنكار ذلك ، فكثر منهم من قال ذلك ؛ كما أن التجهم وتعطيل الصفات لما كان ابتداء حدوثه من خراسان ، كثر من علماء خراسان ذلك الوقت من الإنكار على الجهمية ما لم يوجد قط لمن لم تكن هذه البدعة في بلده ولا سمع بها ، كما جاء في حديث : « إن الله عند كل بدعة يكاد بها الإسلام وأهله من يتكلم بعلامات الإسلام ؛ فاغتنموا تلك المجالس ، فإن الرحمة تنزل على أهلها » أو كما قال .

وإذا كان من قول السلف : أن الإنسان يكون فيه إيمان ونفاق ، فكذلك فى قولهم : أنه يكون فيه إيمان وكفر ، ليس هو الكفر الذي ينقل عن الملة ؛ كماقال ابن عباس وأصحابه فى قوله تعالى : ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ قالوا : كفروا كفراً لا ينقل عن الملة ، وقد اتبعهم على ذلك أحمد بن حنبل وغيره من أئمة السنة .

قال الإمام محمد بن نصر المروزي في كتاب « الصلاة » : اختلف الناس فى تفسير حديث جبرائيل هذا ، فقال طائفة من أصحابنا : قول النبى صلى الله عليه وسلم : « الإيمان أن تؤمن بالله » وما ذكر معه كلام جامع مختصر له غور وقد وهمت المرجئة فى تفسيره فتأولوه على غير تأويله قلة معرفة منهم بلسان العرب ، وغور كلام النبى صلى الله عليه وسلم الذى قد أعطى جوامع الكلم وفواتحه ، واختصر له الحديث اختصاراً . أما قوله : « الإيمان أن تؤمن بالله » فأن توحده وتصدق به بالقلب واللسان وتخضع له ولأمره بإعطاء العزم للأداء لما أمر ، مجانباً للاستنكاف والاستكبار والمعاندة ، فإذا فعلت ذلك لزمت محابه واجتنبت مساخطه . وأما قوله : « وملائكته » فأن تؤمن بمن سمى الله لك منهم فى كتابه ، وتؤمن بأن لله ملائكة سواهم ، لا يعرف أسماءهم وعددهم إلا الذى خلقهم . وأما قوله : « وكتبه » فأن تؤمن بما سمى الله من كتبه فى كتابه من التوراة والإنجيل والزبور خاصة ؛ وتؤمن بأن لله سوى ذلك كتباً أنزلها على أنبيائه لا يعرف أسماءها وعددها إلا الذى أنزلها ، وتؤمن بالفرقان ، وإيمانك به غير إيمانك بسائر الكتب .

إيمـــانك بغيره من الـكتب إقرارك به بالقلب واللسان ، وإيمانك بالفرقان إقرارك به واتباعك ما فيه .

وأما قوله :« ورسله » فأن تؤمن بما سمى الله في كتابه من رسله ، وتؤمن بأن لله سواهم رسلاً وأنبيـــاء لا يعلم أسماءهم إلا الذي أرسلهم ، وتؤمن بمحمد صلى الله عليه وسلم وإيمانك به غير إيمانك بسائر الرسل . إيمانك بسائر الرسل إقرارك بهم ، وإيمـــانك بمحمد إقرارك به وتصديقك إياه دائباً على ما جاء به ، فإذا اتبعت ما جاء به أديت الفرائض وأحللت الحلال وحرمت الحرام ، ووقفت عند الشبهات ، وسارعت في الخيرات ، وأما قوله : « واليوم الآخر» فأن تؤمن بالبعث بعد الموت والحســـاب والميزان ، والثواب والعقاب ، والجنة والنار ، وبكل ما وصف الله به يوم القيامة . وأما قوله : « وتؤمن بالقدر خيره وشره » فأن تؤمن بأن ما أصـــابك لم يكن ليخطئك ، وأن ما أخطـــأك لم يـكن ليصيبك ، ولا تقل : لو كان كذا لم يكن كذا ، ولولا كذا وكذا لم يكن كذا وكذا . قال : فهـــذا هو الإيمـــان بالله وملائـكته وكتبه ورســـله واليوم الآخر .

فصـــــل

ومما يسأل عنه أنه إذا كان ما أوجبه الله من الأعمال الظاهرة أكثر من هذه الخمس ؛ فلماذا قال : الإسلام هذه الخمس ، وقد أجاب بعض الناس بأن هذه أظهر شعائر الإسلام وأعظمها ، وبقيام العبد بها يتم إسلامه ، وتركه لها يشعر بانحلال قيد انقياده .

و « التحقيق » أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الدين الذي هو استسلام العبد لربه مطلقاً ، الذي يجب لله عبادة محضة على الأعيان . فيجب على كل من كان قادراً عليه ليعبد الله بها مخلصاً له الدين . وهذه هي الخمس ، وما سوى ذلك فإنما يجب بأسباب لمصالح ، فلا يعم وجوبها جميع الناس ؛ بل إما أن يكون فرضاً على الكفاية ، كالجهاد ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ؛ وما يتبع ذلك من إمارة ، وحكم ، وفتيا ، وإقراء ، وتحديث ، وغير ذلك . وإما أن يجب بسبب حق للآدميين يختص به من وجب له وعليه ، وقد يسقط بإسقاطه . وإذا حصلت المصلحة أو الإبراء ، إما بإبرائه وإما بحصول المصلحة ، فحقوق العباد مثل قضاء الديون ، ورد الغصوب ، والعواري والودائع ، والإنصاف من المظالم من الدماء والأموال والأعراض ؛ إنما هي حقوق الآدميين ، وإذا أبرئوا منها سقطت .

وتجب على شخص دون شخص فى حال دون حال ، لم تجب عبادة محضة لله على كل عبد قادر ؛ ولهذا يشترك فيها المسلمون واليهود والنصارى ، بخلاف الخمسة فإنها من خصائص المسلمين .

وكذلك ما يجب من صلة الأرحام ، وحقوق الزوجة ، والأولاد والجيران والشركاء ، والفقراء . وما يجب من أداء الشهادة ، والفتيا ، والقضاء ، والإمارة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد ؛ كل ذلك يجب بأسباب عارضة على بعض الناس دون بعض لجلب منافع ودفع مضار ، لو حصلت بدون فعل الإنسان لم تجب ؛ فما كان مشتركا فهو واجب على الكفاية ، وما كان مختصاً فإنما يجب على زيد دون عمرو ، لا يشترك الناس فى وجوب عمل بعينه على كل أحد قادر سوى الخمس ؛ فإن زوجة زيد وأقاربه ليست زوجة عمرو وأقاربه فليس الواجب على هذا مثل الواجب على هذا ، بخلاف صوم رمضان ، وحج البيت ، والصلوات الخمس ، والزكاة ؛ فإن الزكاة وإن كانت حقاً مالياً فإنها واجبة لله ؛ والأصناف الثمانية مصارفها ؛ ولهذا وجبت فيها النية ، ولم يجز أن يفعلها الغير عنه بلا إذنه ، ولم تطلب من الكفار . وحقوق العباد لا يشترط لها النية ، ولو أداها غيره عنه بغير إذنه برئت ذمته ، ويطالب بها الكفار ، وما يجب حقاً لله تعالى كالكفارات هو بسبب من العبد ، وفيها شوب العقوبات فإن الواجب لله « ثلاثة أنواع » : عبادة محضة كالصلوات ، وعقوبات محضة كالحدود ، وما يشبهها كالكفارات . وكذلك كفارات الحج ، وما يجب بالنذر فإن ذلك يجب بسبب فعل من العبد ، وهو واجب فى ذمته .

وأما « الزكاة » فإنها تجب حقاً لله فى ماله . ولهذا يقال : ليس في المال حق سوى الزكاة أي ليس فيه حق يجب بسبب المال سوى الزكاة ، وإلا ففيه واجبات بغير سبب المال ، كما تجب النفقات للأقارب ، والزوجة ، والرقيق والبهائم ، ويجب حمل العاقلة ، ويجب قضاء الديون ، ويجب الإعطاء في النائبة ويجب إطعام الجائع وكسوة العاري فرضاً على الكفاية ؛ إلى غير ذلك من الواجبات المالية . لكن بسبب عارض ، والمال شرط وجوبها ، كالاستطاعة فى الحج ، فإن البدن سبب الوجوب والاستطاعة شرط ، والمال فى الزكاة هو السبب والوجوب معه ؛ حتى لو لم يكن فى بلده من يستحقها حملها إلى بلدة أخرى ، وهي حق وجب لله تعالى . ولهذا قال من قال من الفقهاء : إن التكليف شرط فيها ، فلا تجب على الصغير والمجنون . وأما عامة الصحابة والجمهور ، كمالك والشافعي وأحمد ، فأوجبوها فى مال الصغير والمجنون ، لأن ما لهما من جنس مال غيرهما ووليهما يقوم مقامهما ، بخلاف بدنهما . فإنه إنما يتصرف بعقلهما ؛ وعقلهما ناقص . وصار هذا كما يجب العشر في أرضهما مع أنه إنما يستحقه الثمانية . وكذلك إيجاب الكفارة فى مالهما . والصلاة والصيام إنما تسقط لعجز العقل عن الإيجاب ، لاسيما إذا انضم إلى عجز البدن كالصغير . وهذا المعنى منتف فى المال فإن الولي قام مقامهما فى الفهم كما يقوم مقامهما فى جميع ما يجب فى المال ، وأما بدنهما فلا يجب عليهما فيه شيء .

فصــــــل

قال محمد بن نصر : واستدلوا على أن الإيمان هو ما ذكره بالآيات التي تلوناها عند ذكر تسمية الله الصلاة وسائر الطاعات إيماناً ، واستدلوا أيضاً بما قص الله من إباء إبليس حين عصى ربه فى سجدة واحدة أمر أن يسجدها لآدم فأباها . فهل جحد إبليس ربه وهو يقول : (رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِي) ؟! ويقول : (رَبِّ فَأَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ) إيماناً منه بالبعث ، وإيماناً بنفاذ قدرته فى إنظاره إياه إلى يوم يبعثون ، وهل جحد أحداً من أنبيائه أو أنكر شيئاً من سلطانه وهو يحلف بعزته ؟ وهل كان كفره إلا بترك سجدة واحدة أمر بها فأباها ؟

قال : واستدلوا أيضاً بما قص الله علينا من نبأ ابني آدم (إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ ٱلْآخَرِ) إلى قوله : (فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ) قالوا : وهل جحد ربه ؟ وكيف يجحده وهو يقرب القربان ؟ . قالوا : قال الله تعالى : (إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِـَٔايَٰتِنَا ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا۟ بِهَا خَرُّوا۟ سُجَّدًا وَسَبَّحُوا۟ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ) ولم يقل : إذا ذكروا بها أقروا بها فقط . وقال : (ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ أُو۟لَٰٓئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ) يعني يتبعونه حق اتباعه

فإن قيل : فهــل مع ما ذكرت من سنة ثابتة ، تبين أن العمل داخل فى الإيمان بالله وملائــكته وكتبه ورسله ؟ قيل : نعم عامة السنن والآثار تنطق بذلك ، منها حديث وفد عبد القيس ؛ وذكر حديث شعبة وقرة بن خالد عن أبي جمرة عن ابن عباس كما تقدم ، ولفظه « آمركم بالإيمان بالله وحده » ثم قال : « هل تدرون ما الإيمان بالله وحده ؟ » قالوا : الله ورسوله أعلم قال : « شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وأن تعطوا خمس ما غنمتم » وذكر أحاديث كثيرة توجب دخول الأعمال فى الإيمان مثل قوله فى حديث [١]   لما سئل صلى الله عليه وسلم [١]

ثم قال أبو عبد الله محمــد بن نصر : اختلف أصحابنا فى تفسير قول النبي صلى الله عليه وسـلم : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن » فقالت طائفة منهم : إنما أراد النبي صلى الله عليه وسلم إزالة اسم الإيمان عنه من غير أن يخرجه من الإسلام ، ولا يزيل عنه اسمه ، وفرقوا بين الإيمان والإسلام ، وقالوا : إذا زنى فليس بمؤمن وهو مسلم ، واحتجوا لتفريقهم بين الإسلام والإيمان . بقوله : ﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ﴾ الآية ، فقالوا : الإيمان خاص يثبت الاسم به بالعمل مع التوحيد ، والإســلام عام يثبت الاسم بالتوحيد والخروج من ملل الــكفر واحتجوا بحديث سعد بن أبي وقاص ، وذكره عن سعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى رجالاً ولم يعط رجلاً منهم شيئاً . فقلت : يا رسول الله أعطيت فلاناً وفلاناً ولم تعط فلانا وهو مؤمن . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « أو مسلم » أعادها ثلاثاً ، والنبي صلى الله عليه وسـلم يقول : « أو مسلم » ثم قال :

(١) بياض بالأصل .

« إنى لأعطي رجالاً وأمنع آخرين وهم أحب إلي منهم مخافة أن يكبوا على وجوههم فى النــار » قال الزهري : فنرى أن الإسلام الـكلمة ، والإيمان العمل.

قال محمد بن نصر : واحتجوا بإنكار عبدالله بن مسعود على من شهد لنفسه بالإيمان فقال : أنا مؤمن . من غير استثناء ، وكذلك أصحابه من بعده ، وجل علماء الـكوفة على ذلك . واحتجوا بحديث أبي هريرة : « يخرج منه الإيمان فإن رجع رجع إليه» ، وبمـا أشبه ذلك من الأخبار ، وبما روى عن الحسن ومحمدبن سيرين أنهما كانا يقولان : مسلم ، ويهابان : مؤمن ؛ واحتجوا بقول أبي جعفر الذي حدثناه إسحاق بن إبراهيم ، أنبأنا وهب بن جرير بن حازم ، حدثني أبى، عن فضيل بن بشار ، عن أبي جعفر محمد بن على أنه سئل عن قول النبي صلى الله عليه وسلم : «لا يزني الزاني حين يزنى وهو مؤمن» ، فقال أبو جعفر : هذا الإسلام ودور دارة واسعة ، وهذا الإيمـان ودور دارة صغيرة فى وســط الـكبيرة ، فإذا زنى أو سرق خرج من الإيمان إلى الإسلام ، ولا يخرجه من الإسلام إلا الـكفر بالله . واحتجوا بمـا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أسلم الناس وآمن عمرو بن العاص» ، حدثنا بذلك يحيى بن يحيى ، حدثنـا ابن لهيعة عن شريح بن هانئ عن عقبة بن عامر الجهني ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «أسلم الناس وآمن عمرو بن العاص» .

وذكر عن حماد بن زيد أنه كان يفرق بين الإيمان والإســلام ، فجعل

الإيمان خاصاً والإسلام عاما . قال : فلنا فى هؤلاء أسوة وبهم قدوة ، مع ما يثبت ذلك من النظر ، وذلك أن الله جعل اسم المؤمن اسم ثناء وتزكية ومدحة، أوجب عليه الجنة فقال : (وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا * تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ وَأَعَدَّ لَهُمْ أَجْرًا كَرِيمًا) وقال : (وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّ لَهُم مِّنَ اللَّهِ فَضْلًا كَبِيرًا) وقال : (وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ) وقال : (يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِم) وقال : (اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ) وقال : (وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ) .

قال : ثم أوجب الله النار على الكبائر ، فدل بذلك على أن اسم الإيمان زائل عمن أتى كبيرة . قالوا : ولم نجده أوجب الجنة باسم الإسلام ، فثبت أن اسم الإسلام له ثابت على حاله ، واسم الإيمان زائل عنه .

فإن قيل لهم فى قولهم هذا : ليس الإيمان ضد الكفر ، قالوا : الكفر ضد لأصل الإيمان ، لأن للإيمان أصلاً وفروعاً ، فلا يثبت الكفر حتى يزول أصل الإيمان الذي هو ضد الكفر ، فإن قيل لهم : فالذين زعمتم أن النبي صلى الله عليه وسلم أزال عنهم اسم الإيمان هل فيهم من الإيمان شيء ؟ قالوا : نعم أصله ثابت ، ولولا ذلك لكفروا . ألم تسمع إلى ابن مسعود أنكر على الذي شهد أنه مؤمن ثم قال : لكنا نؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله ، يخبرك أنه قد آمن من جهة أنه صدق ، وأنه لا يستحق اسم المؤمن إذا كان يعلم أنه مقصر ،

لأنه لا يستحق هذا الاسم عنده إلا من أدى ما وجب عليه وانتهى عما حرم عليه من الموجبات للنار التى هي الكبائر .

قالوا : فلما أبان الله أن هذا الاسم يستحقه من قد استحق الجنة ، وأن الله قد أوجب الجنة عليه . وعلمنا أنا قد آمنا وصدقنا ؛ لأنه لا يخرج من التصديق إلا بالتكذيب ؛ ولسنا بشاكين ولا مكذبين : وعلمنا أنا عاصون له مستوجبون للعذاب وهو ضد الثواب الذي حكم الله به للمؤمنين على اسم الإيمان ؛ علمنا أنا قد آمنا وأمسكنا عن الاسم الذي أثبت الله عليه الحكم فى الجنة وهو من الله اسم ثناء ، وتزكية ، وقد نهانا الله أن نزكي أنفسنا ، وأمرنا بالخوف على أنفسنا ، وأوجب لنا العذاب بعصياننا ، فعلمنا أنا لسنا بمستحقين بأن نتسمى مؤمنين إذ أوجب الله على اسم الإيمان الثناء والتزكية والرأفة والرحمة والمغفرة والجنة ؛ وأوجب على الكبائر النار ، وهذان حكمان متضادان .

فإن قيل : فكيف أمسكتم عن اسم الإيمان أن تسموا به وأنتم تزعمون أن أصل الإيمان فى قلوبكم وهو التصديق بأن الله حق ، وما قاله صدق ؟ قالوا: إن الله ورسوله وجماهير المسلمين سموا الأشياء بما غلب عليها من الأسماء ، فسموا الزاني فاسقاً ، والقاذف فاسقاً وشارب الخمر فاسقاً ، ولم يسموا واحداً من هؤلاء متقياً ولا ورعاً ؛ وقد أجمع المسلمون أن فيه أصل التقوى والورع ، وذلك أنه يتقي أن يكفر أو يشرك بالله شيئاً . وكذلك يتقي الله أن يترك الغسل من الجنابة أو الصلاة ، ويتقي أن يأتي أمه ، فهو فى جميع ذلك متق ، وقد أجمع

المسلمون من الموافقين والمخالفين أنهم لا يسمونه متقياً ولا ورعاً إذا كان يأتي بالفجور، فلما أجمعوا أن أصل التقى والورع ثابت فيه، وأنه قد يزيد فيه فرعاً بعد الأصل كتورعه عن إتيان المحارم، ثم لا يسمونه متقياً ولا ورعاً مع إتيانه بعض الكبائر، بل سموه فاسقاً وفاجراً مع علمهم أنه قد أتى ببعض التقى والورع، فمنعهم من ذلك أن اسم التقى اسم ثناء وتزكية، وأن الله قدأوجب عليه المغفرة والجنة.

قالوا: فلذلك لا نسميه مؤمناً ونسميه فاسقاً زانياً. وإن كان في قلبه أصل اسم الإيمان، لأن الإيمان اسم أثنى الله به على المؤمنين وزكاهم به وأوجب عليه الجنة، فمن ثم قلنا: مسلم ولم نقل: مؤمن، قالوا: ولو كان أحد من المسلمين الموحدين يستحق ألا يكون في قلبه إيمان ولا إسلام لكان أحق الناس بذلك أهل النار الذين دخلوها، فلما وجدنا النبي صلى الله عليه وسلم يخبر أن الله يقول: «أخرجوا من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان» ثبت أن شر المسلمين في قلبه إيمان، ولما وجدنا الأمة تحكم عليه بالأحكام التي ألزمها الله للمسلمين ولا يكفرونهم، ولا يشهدون لهم بالجنة: ثبت أنهم مسلمون إذ أجمعوا أن يمضوا عليهم أحكام المسلمين، وأنهم لا يستحقون أن يسموا مؤمنين إذ كان الإسلام يثبت للملة التي يخرج بها الإنسان من جميع الملل فتزول عنه أسماء الملل إلا اسم الإسلام وتثبت أحكام الإسلام عليه وتزول عنه أحكام جميع الملل.

فإن قال لهم قائل : لِمَ لَمْ تقولوا : كافر إن شاء الله ، تريدون به كمال الكفر ، كما قلتم : مؤمنون إن شاء الله تريدون به كمال الإيمان ؟ قالوا : لأن الكافر منكر للحق ، والمؤمن أصل إيمانه الإقرار ، والإنكار لا أول له ولا آخر فتنتظر به الحقائق ، والإيمان أصله التصديق ، والإقرار ينتظر به حقائق الأداء لما أقر ، والتحقيق لما صدق ؛ ومثل ذلك كمثل رجلين عليهما حق لرجل ، فسأل أحدهما حقه ، فقال : ليس لك عندي حق ، فأنكر وجحد فلم يبق له منزلة يحقق بها ما قال إذا جحد وأنكر ، وسأل الآخر حقه فقال : نعم لك علي كذا وكذا ، فليس إقراره بالذي يصل إليه بذلك حقه دون أن يوفيه ؛ فهو منتظر له أن يحقق ما قال بالأداء ويصدق إقراره بالوفاء ، ولو أقر ثم لم يؤد إليه حقه كان كمن جحده فى المعنى إذ استويا فى الترك للأداء ، فتحقيق ما قال أن يؤدى إليه حقه ؛ فإن أدى جزءاً منه حقق بعض ما قال ووفى ببعض ما أقر به . وكلما أدى جزءاً ازداد تحقيقاً لما أقر به . وعلى المؤمن الأداء أبداً بما أقر به حتى يموت . فمن ثم قلنا : مؤمن إن شاء الله ولم نقل : كافر إن شاء الله .

قال محمد بن نصر : وقالت طائفة أخرى من أصحاب الحديث بمثل مقالة هؤلاء ، إلا أنهم سموه مسلماً لخروجه من ملل الكفر ولإقراره بالله ، وبما قال ولم يسموه مؤمناً . وزعموا أنهم مع تسميتهم إياه بالإسلام كافر ؛ لا كافر بالله ؛ ولكن كافر من طريق العمل . وقالوا : كفر لا ينقل عن الملة ؛ وقالوا : محال أن يقول النبي صلى الله عليه وسلم : « لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن »

والكفر ضد الإيمان ، فلا يزول عنه اسم الإيمان إلا واسم الكفر لازم له لأن الكفرضد الإيمان ، إلا أن الكفر كفران : كفر هو جحد بالله وبما قال فذاك ضده الإقرار بالله والتصديق به وبما قال ، وكفر هو عمل فهو ضدالإيمان الذي هو عمل ، ألا ترى إلى ماروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «لايؤمن من لا يأمن جاره بوائقه» قالوا : فإذا لم يؤمن فقد كفر ، ولا يجوز غير ذلك إلا أنه كفر من جهة العمل ، إذ لم يؤمن من جهة العمل ، لأنه لا يضيع ما فرض عليه ويرتكب الكبائر إلا من قلة خوفه وإنما يقل خوفه من قلة تعظيمه لله ووعيده ، فقد ترك من الإيمان التعظيم الذي صدر عنه الخوف والورع فأقسم النبي صلى الله عليه وسلم أنه لا يؤمن إذا لم يأمن جاره بوائقه .

ثم قد روى جماعة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « سباب المسلم فسوق وقتاله كفر » وأنه قال : « إذا قال المسلم لأخيه : يا كافر ! فلم يكن كذلك باء بالكفر » . فقد سماه النبي صلى الله عليه وسلم بقتاله أخاه كافراً وبقوله له : يا كافر ! كافراً ؛ وهذه الكلمة دون الزنا ، والسرقة ، وشرب الخمر . قالوا : فأما قول من احتج علينا فزعم أنا إذا سميناه كافراً لزمنا أن يحكم عليه بحكم الكافرين بالله ، فنستتيبه ونبطل الحدود عنه ؛ لأنه إذا كفر فقد زالت عنه أحكام المؤمنين وحدودهم ، وفي ذلك إسقاط الحدود وأحكام المؤمنين على كل من أتى كبيرة ، فإنا لم نذهب فى ذلك إلى حيث ذهبوا ولكنا نقول : للإيمان أصل وفرع ، وضد الإيمان الكفر فى كل معنى ، فأصل الإيمان الإقرار والتصديق، وفرعه إكمال العمل بالقلب والبدن ، فضد الإقرار والتصديق الذي

هو أصل الايمان : الكفر بالله وبما قال ، وترك التصديق به وله ، وضد الإيمان الذي هو عمل ، وليس هو إقرار ، كفر ليس بكفر بالله ينقل عن الملة؛ ولكن كفر تضييع العمل ، كما كان العمل إيماناً ، وليس هو الإيمان الذي هو إقرار بالله ، فلما كان من ترك الإيمان الذي هو إقرار بالله كافراً ، يستتاب ومن ترك الإيمان الذي هو عمل مثل الزكاة والحج والصوم ، أو ترك الورع عن شرب الخمر والزنا ، قد زال عنه بعض الإيمان ، ولا يجب أن يستتاب عندنا ولا عند من خالفنا من أهل السنة وأهل البدع ممن قال : إن الإيمان تصديق وعمل ، إلا الخوارج وحدها ، فكذلك لا يجب بقولنا : كافر من جهة تضييع العمل أن يستتاب ، ولا تزول عنه الحدود ، كما لم يكن بزوال الإيمان الذي هو عمل استتابة ، ولا إزالة الحدود والأحكام عنه ، إذ لم يزل أصل الإيمان عنه فكذلك لا يجب علينا استتابته وإزالة الحدود والأحكام عنه بإثباتنا له اسم الكفر من قبل العمل ، إذ لم يأت بأصل الكفر الذي هو جحد بالله أو بما قال .

قالوا : ولما كان العلم بالله إيماناً ، والجهل به كفراً ، وكان العمل بالفرائض إيماناً ، والجهل بها قبل نزولها ليس بكفر ، لأن أصحاب رسول صلى الله عليه وسلم قد أقروا بالله أول ما بعث الله رسوله صلى الله عليه وسلم إليهم ، ولم يعلموا الفرائض التى افترضت عليهم بعد ذلك ، فلم يكن جهلهم بذلك كفراً ، ثم أنزل الله عليهم الفرائض ، فكان إقرارهم بها والقيام بها إيماناً ، وإنما يكفر من جحدها لتكذيبه خبر الله ؛ ولو لم يأت خبر من الله ، ما كان بجهلها كافراً

وبعد مجيء الخبر ، من لم يسمع بالخبر من المسلمين، لم يكن بجهلها كافراً . والجهل بالله في كل حال كفر قبل الخبر وبعد الخبر .

قالوا : فمن ثم قلنا : إن ترك التصديق بالله كفر ؛ وإن ترك الفرائض مع تصديق الله أنه قد أوجبها كفر ؛ ليس بكفر بالله، إنما هو كفر من جهة ترك الحق كما يقول القائل : كفرتني حقي ونعمتى ، يريد ضيعت حقى وضيعت شكر نعمتى؛ قالوا : ولنا فى هذا قدوة بمن روى عنهم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين ، إذ جعلوا للكفر فروعاً دون أصله ، لا ينقل صاحبه عن ملة الإسلام ، كما أثبتوا للإيمان من جهة العمل فروعا للأصل لا ينقل تركه عن ملة الإسلام ، من ذلك قول ابن عباس فى قوله : (وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ) . قال محمد بن نصر : حدثنا ابن يحيى ، حدثنا سفيان ابن عيينة عن هشام يعني ابن عروة عن حجير ، عن طاووس عن ابن عباس : (وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ) ليس بالكفر الذي يذهبون إليه .

حدثنا محمد بن يحيى ومحمد بن رافع ، حدثنا عبد الرزاق ، أنبأنا معمر عن ابن طاووس عن أبيه قال : سئل ابن عباس عن قوله : (وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ) قال هي به كفر ، قال ابن طاووس : وليس كمن كفر بالله وملائكته وكتبه ورسله .

حدثنا إسحاق أنبأنا وكيع عن سفيان عن معمر عن ابن طاووس ، عن

أبيه ، عن ابن عباس قال : هو به كفر ، وليس كمن كفر بالله وملائكته وكتبه ورسله ، وبه أنبأنا وكيع عن سفيان عن معمر عن ابن طاووس عن أبيه قال : قلت لابن عباس : (وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ) فهو كافر . قال : هو به كفر وليس كمن كفر بالله واليوم الآخر وملائكته وكتبه ورسله .

حدثنا محمد بن يحيى، حدثنا عبد الرزاق عن سفيان عن رجل عن طاووس عن ابن عباس قال : كفر لا ينقل عن الملة .

حدثنا إسحاق أنبأنا وكيع عن سفيان عن سعيد المكي عن طاووس قال ليس بكفر ينقل عن الملة .

حدثنا إسحاق أنبأنا وكيع عن سفيان عن ابن جريج عن عطاء قال : كفر دون كفر ، وظلم دون ظلم ، وفسق دون فسق .

قال محمد بن نصر : قالوا : وقد صدق عطاء ، قد يسمى الكافر ظالماً ويسمى العاصي من المسلمين ظالماً ، فظلم ينقل عن ملة الإسلام ، وظلم لا ينقل . قال الله تعالى : (ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ) وقال : (إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ) وذكر حديث ابن مسعود المتفق عليه قال: لما نزلت : (ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ) شق ذلك على أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقالوا : أينا لم يظلم نفسه ؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس بذلك . ألم تسمعوا إلى قول العبد الصالح : (إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ) إنما هو الشرك .

حدثنا محمد بن يحيى حدثنا الحجاج بن المنهال عن حماد بن سلمة عن علي ابن زيد عن يوسف بن مهران عن ابن عباس أن عمر بن الخطاب كان إذ ادخل بيته نشر المصحف فقرأ فيه ، فدخل ذات يوم فقرأ ، فأتى على هــذه الآية (ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ) إلى آخر الآية ، فانتعل وأخذ رداءه ثم أتى إلى أبي بن كعب فقال: يا أبا المنذر أتيت قبل على هذه الآية (ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ) وقد نرى أنا نظلم ونفعل . فقال : يا أمير المؤمنين إن هذا ليس بذلك ، يقول الله : (إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ) إنما ذلك الشرك .

قال محمد بن نصر : وكذلك « الفسق فسقان » : فسق ينقل عن الملة وفسق لا ينقل عن الملة فيسمى الـكافر فاسقاً ، والفاسق من المسلمين فاسقاً ، ذكر الله إبليس فقال : (فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ) وكان ذلك الفسق منه كفراً ، وقال الله تعالى: (وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُواْ فَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ) يريد الـكفار ، دل على ذلك قوله : (كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَآ أُعِيدُواْ فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ) وسمي الفاسق من المسلمين فاسقا ولم يخرجه من الإسلام . قال الله تعالى : (وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَـٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُواْ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَـٰنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُواْ لَهُمْ شَهَـٰدَةً أَبَدًا ۚ وَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَـٰسِقُونَ) وقال تعالى : (فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ) فقالت العلماء في تفسير الفسوق ها هنا : هي المعاصي .

قالوا : فلما كان الظلم ظلمين والفسق فسقين ، كذلك الـكفر كفران :

(أحدهما) ينقل عن الملة ، و (الآخر) لا ينقل عن الملة ، وكذلك الشرك « شركان » : شرك فى التوحيد ينقل عن الملة ، وشرك فى العمل لا ينقل عن الملة وهو الرياء قال تعالى : (فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًا) يريد بذلك المراءاة بالأعمال الصالحة . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « الطيرة شرك » .

قال محمد بن نصر : فهذان مذهبان هما فى الجملة محكيان عن أحمد بن حنبل فى موافقيه من أصحاب الحديث ، حكى الشالنجي إسماعيل بن سعيد أنه سأل أحمد ابن حنبل عن المصر على الكبائر يطلبها بجهده إلا أنه لم يترك الصلاة والزكاة والصيام ، هل يكون مصراً من كانت هذه حاله ؟ قال : هو مصر ، مثل قوله : « لا يزني الزاني حين يزنى وهو مؤمن » . يخرج من الإيمان ويقع فى الإسلام ، ومن نحو قوله : «لايشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولايسرق حين يسرق وهو مؤمن » ومن نحو قول ابن عباس فى قوله : (وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ) فقلت له : ما هـذا الكفر ؟ فقال : كفر لا ينقل عن الملة ، مثل الإيمان بعضه دون بعض ، وكذلك الكفر حتى يجيء من ذلك أمر لا يختلف فيه . وقال ابن أبى شيبة : لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن : لا يكون مستكمل الإيمان ، يكون ناقصاً من إيمانه قال : وسألت أحمد بن حنبل عن « الإسلام ، والإيمان » فقال : الإيمان قول وعمل ، والإسلام إقرار . قال : وبه قال أبو خيثمة ، وقال ابن أبي شيبة لا يكون الإسلام إلا بإيمان ، ولا إيمان إلا بإسلام .

« قلت » : وقد تقدم تمام الكلام بتلازمهما وإن كان مسمى أحدهما ليس هو مسمى الآخر . وقد حكى غير واحد إجماع أهل السنة والحديث على أن الإيمان قول وعمل . قال أبو عمر بن عبد البر فى «التمهيد» : أجمع أهل الفقه والحديث على أن الإيمان قول وعمل ، ولا عمل إلا بنية ، والإيمان عندهم يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية ، والطاعات كلها عندهم إيمان إلا ما ذكر عن أبي حنيفة وأصحابه فإنهم ذهبوا إلى أن الطاعة لاتسمى إيماناً قالوا إنما الإيمان التصديق والإقرار ، ومنهم من زاد المعرفة وذكر ما احتجوا به ... إلى أن قال :

وأما سائر الفقهاء من أهل الرأى والآثار بالحجاز والعراق والشام ومصر منهم مالك بن أنس ، والليث بن سعد ، وسفيان الثوري ، والأوزاعي والشافعي وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، وأبو عبيد القاسم بن سلام ، وداود ابن على والطبري ومن سلك سبيلهم ؛ فقالوا : الإيمان قول وعمل ، قول باللسان وهو الإقرار واعتقاد بالقلب وعمل بالجوارح مع الإخلاص بالنية الصادقة . قالوا : وكل ما يطاع الله عز وجل به من فريضة ونافلة فهو من الإيمان ، والإيمان يزيد بالطاعات ، وينقص بالمعاصي وأهل الذنوب عندهم مؤمنون غير مستكملي الإيمان من أجل ذنوبهم ، وإنما صاروا ناقصي الإيمان بارتكابهم الكبائر . ألا ترى إلى قول النبي صلى الله عليه وسلم « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن » ... الحديث يريد مستكمل الإيمان ، ولم يرد به نفي جميع الإيمان عن فاعل ذلك ، بدليل الإجماع على توريث الزاني والسارق وشارب الخمر إذا صلوا إلى القبلة وانتحلوا دعوة الإسلام ، من قراباتهم المؤمنين الذين ليسوا

بتلك الأحوال ، واحتج على ذلك ؛ ثم قال : وأكثر أصحاب مالك على أن الإيمان والإسلام شيء واحد .

قال : وأما قول المعتزلة ، فالايمان عندهم جماع الطاعات ، ومن قصر منها عن شيء فهو فاسق ؛ لا مؤمن ولا كافر ، وهؤلاء هم المتحققون بالاعتزال أصحاب المنزلة بين المنزلتين . . . إلى أن قال: وعلى أن الإيمان يزيد وينقص ، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية ، وعليه جماعة أهل الآثار ؛ والفقهاء من أهل الفتيا فى الأمصار وروى ابن القاسم عن مالك أن الإيمان يزيد وتوقف فى نقصانه . وروى عنه عبد الرزاق ومعن بن عيسى وابن نافع أنه يزيد وينقص ؛ وعلى هذا مذهب الجماعة من أهل الحديث ، والحمد لله .

ثم ذكر حجج المرجئة ؛ ثم حجج أهل السنة ، ورد على الخوارج التكفير بالحدود المذكورة للعصاة فى الزنا والسرقة ، ونحو ذلك . وبالموارثة وبحديث عبادة : « من أصاب من ذلك شيئاً فعوقب به فى الدنيا فهو كفارة » وقال : الإيمان مراتب بعضها فوق بعض ؛ فليس ناقص الإيمان ككامل الإيمان . قال الله تعالى : (إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ) أي حقاً . ولذلك قال : (هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا) وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « المؤمن من أمنه الناس ؛ والمسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده » ـ يعنى حقاً ـ ومن هذا قوله : « أكمل المؤمنين إيماناً » . ومعلوم أن هذا لا يكون أكمل حتى يكون غيره أنقص !

وقوله : «أوثق عرى الإيمان الحب فى الله والبغض فى الله» . وقوله : «لا إيمان لمن لا أمانة له» يدل على أن بعض الإيمان أوثق وأكمل من بعض وذكر الحديث الذى رواه الترمذى وغيره : «من أحب لله وأبغض لله» الحديث . وكذلك ذكر أبو عمرو الطلمنكي إجماع أهل السنة على أن الإيمان قول وعمل ونية وإصابة السنة . وقال أبو طالب المكي : مباني الإسلام الخمسة : يعنى الشهادتين ؛ والصلوات الخمس ؛ والزكاة وصيام شهر رمضان ؛ والحج . قال وأركان الإيمان سبعة : يعنى الخمسة المذكورة فى حديث جبرائيل ، والإيمان بالقدر ؛ والإيمان بالجنة والنار ، وكلاهما قد رويت فى حديث جبريل كما سنذكر إن شاء الله تعالى .

قال : والإيمان بأسماء الله تعالى وصفاته ؛ والإيمان بكتب الله وأنبيائه، والإيمان بالملائكة والشياطين ؛ يعنى ـ والله أعلم ـ الإيمان بالفرق بينهما ؛ فإن من الناس من يجعلهما جنساً واحداً ؛ لكن تختلف باختلاف الأعمال ، كما يختلف الإنسان البر والفاجر ، والإيمان بالجنة والنار ؛ وأنهما قد خلقتا قبل آدم . والإيمان بالبعث بعد الموت ، والإيمان بجميع أقدار الله خيرها وشرها وحلوها ومرها ؛ أنها من الله قضاء وقدراً ومشيئة وحكما ، وأن ذلك عدل منه وحكمة بالغة ؛ استأثر بعلم غيبها ومعنى حقائقها .

قال : وقد قال قائلون : إن الإيمان هو الإسلام ، وهذا قد أذهب التفاوت والمقامات ، وهذا يقرب من مذهب المرجئة : وقال آخرون : إن

الإسلام غير الإيمـــان وهؤلاء قد أدخلوا التضاد والتغـاير ، وهذا قريب من قول الإباضية ؛ فهذه مسألة مشكلة تحتاج إلى شرح وتفصيل ، فمثل الإســلام من الإيمـــان ، كمثل الشهادتين إحداهما من الأخرى فى المعنى والحــكم ، فشهادة الرسول غير شهادة الوحدانية ، فهما شيئان فى الأعيان . وإحــداهما مرتبطة بالأخرى فى المعنى والحــكم كشيء واحد ، كذلك الإيمان والإسلام أحدهمامرتبط بالآخر ، فهما كشيء واحد ، لا إيمان لمن لا إسلام له ؛ ولا إسلام لمن لا إيمان له إذ لا يخلو المسلم من إيمان به يصح إسلامه ، ولا يخلو المؤمن من إســلام به يحقق إيمانه من حيث اشترط الله للأعمال الصالحة الإيمان ؛ واشترط للإيمــان الأعمال الصالحة فقال في تحقيق ذلك (فَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِۦ) وقال فى تحقيق الإيمان بالعمل : (وَمَن يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلْعُلَىٰ) فمن كان ظاهره أعمال الإسلام ولا يرجع إلى عقود الإيمان بالغيب فهو منافق نفاقاً ينقل عن الملة ومن كان عقده الإيمان بالغيب ولا يعمل بأحكام الإيمان وشرائع الإسلام فهو كافر كفراً لا يثبت معه توحيد ؛ ومن كان مؤمناً بالغيب مما أخبرت به الرســل عن الله عاملاً بما أمر الله فهو مؤمن مسلم ؛ ولولا أنه كذلك لــكان المؤمن يجوز ألّا يسمى مسلماً ؛ ولجاز أن المسلم لا يسمى مؤمناً بالله .

وقد أجمع أهل القبــلة على أن كل مؤمن مسلم ؛ وكل مســلم مؤمن بالله وملائكته وكتبه قال : ومثل الإيمان فى الأعمال كمثل القلب في الجسم لا ينفك أحدهما عن الآخر ؛ لا يكون ذو جسم حي لا قلب له ؛ ولا ذو قلب بغــير

جسم ؛ فهما شيئان منفردان؛ وهما فى الحكم والمعنى منفصلان[1] ؛ ومثلهما أيضاً مثل حبة لها ظاهر وباطن وهي واحدة . لا يقال : حبتان لتفاوت صفتهما . فكذلك أعمال الإسلام من الإسلام هو ظاهر الإيمان ؛ وهو من اعمال الجوارح ، والإيمان باطن الإسلام وهو من أعمال القلوب .

وروى عن النبي صلي الله عليه وسلم أنه قال : « الإسلام علانية ؛ والإيمان فى القلب»؛ وفى لفظ : «الإيمان سر» فالاسلام أعمال الإيمان ؛ والإيمان عقود الإسلام ؛ فلا إيمان إلا بعمل ؛ ولا عمل إلا بعقد . ومثل ذلك مثل العمل الظاهر والباطن ؛ أحدهما مرتبط بصاحبه من أعمال القلوب وعمل الجوارح ؛ ومثله قول رسول الله صلى الله عليه وسلم «إنما الأعمال بالنيات» أى لا عمل إلا بعقد وقصد ، لأن « إنما » تحقيق للشيء ونفى لما سواه ؛ فأثبت بذلك عمل الجوارح من المعاملات ؛ وعمل القلوب من النيات ؛ فمثل العمل من الإيمان كمثل الشفتين من اللسان لا يصح الكلام إلابهما ؛ لأن الشفتين تجمع الحروف؛ واللسان يظهر الكلام ؛ وفى سقوط أحدهما بطلان الكلام ؛ وكذلك فى سقوط العمل ذهاب الإيمان ؛ ولذلك حين عدد الله نعمه على الإنسان بالكلام ذكر الشفتين مع اللسان فى قوله: (أَلَمْ نَجْعَل لَّهُۥ عَيْنَيْنِ * وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ) بمعنى ألم نجعله ناظراً متكلما ؛ فعبر عن الكلام باللسان والشفتين لأنهما مكان له وذكر الشفتين ؛ لأن الكلام الذي جرت به النعمة لا يتم إلا بهما .

ومثل «الإيمان» و« الإسلام » أيضاً كفسطاط قائم فى الأرض له ظاهر

(١) هكذا وردت في المطبوع ولعل الصواب (مرتبطان)

وأطناب وله عمود فى باطنه ، فالفسطاط مثل الإسلام له أركان من أعمال العلانية والجوارح ، وهي الأطناب التى تمسك أرجاء الفسطاط والعمود الذي فى وسط الفسطاط . مثله كالإيمان لا قوام للفسطاط إلا به ، فقد احتاج الفسطاط إليها ، إذ لا قوام له ولا قوة إلا بهما ، كذلك الإسلام في أعمال الجوارح لا قوام له إلا بالإيمان ، والإيمان من أعمال القلوب لا نفع له إلا بالإسلام ، وهو صالح الأعمال.

و « أيضاً » فإن الله قد جعل ضد الإسلام والإيمان واحداً ، فلو لا أنهما كشيء واحد فى الحكم والمعنى ما كان ضدهما واحداً فقال : (كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا۟ بَعْدَ إِيمَـٰنِهِمْ) وقال : (أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ) . فجعل ضدهما الكفر . قال : وعلى مثل هذا أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الإيمان ، والإسلام من صنف واحد ؛ فقال فى حديث ابن عمر : « بنى الإسلام على خمس » وقال فى حديث ابن عباس عن وفد عبد القيس إنهم سألوه عن الإيمان فذكر هذه الأوصاف ، فدل بذلك على أنه لا إيمان باطن إلا بإسلام ظاهر ولا إسلام ظاهر علانية إلا بإيمان سر ، وأن الإيمان والعمل ، قرينان لا ينفع أحدهما بدون صاحبه .

قال : فأما تفرقة النبى صلى الله عليه وسلم فى حديث جبريل بين الإيمان والإسلام فإن ذلك تفصيل أعمال القلوب وعقودها على ما توجب هذه المعانى التى وصفناها أن تكون عقوداً من تفصيل أعمال الجوارح مما يوجب الأفعال

الظاهرة التى وصفها أن تكون علانية ، لا أن ذلك يفرق بين الإسلام والإيمان فى المعنى باختلاف وتضاد ، ليس فيه دليل أنهما مختلفان فى الحكم ، قال : ويجتمعان فى عبد واحد مسلم مؤمن ، فيكون ما ذكره من عقود القلب وصف قلبه ، وما ذكره من العلانية وصف جسمه .

قال : و « أيضاً » فإن الأمة مجتمعة أن العبد لو آمن بجميع ما ذكره من عقود القلب في حديث جبريل من وصف الإيمان ولم يعمل بما ذكره من وصف الإسلام أنه لا يسمى مؤمناً ، وأنه إن عمل بجميع ما وصف به الإسلام ثم لم يعتقد ما وصفه من الإيمان أنه لا يكون مسلماً ، وقد أخبر النبى صلى الله عليه وسلم أن الأمة لا تجتمع على ضلالة .

قلت : كأنه أراد بذلك إجماع الصحابة ومن اتبعهم ، أو أنه لا يسمي مؤمناً فى الأحكام ، وأنه لا يكون مسلماً إذا أنكر بعض هذه الأركان ، أو علم أن الرسول أخبر بها ولم يصدقه ، أو أنه لم ير خلاف أهل الأهواء خلافاً ؛ وإلا فأبو طالب كان عارفاً بأقوالهم ، وهذا ــ والله أعلم ــ مراده ، فإنه عقد « الفصل الثالث والثلاثين » فى بيان تفصيل الإسلام والإيمان ، وشرح عقود معاملة القلب من مذهب أهل الجماعة ، وهذا الذى قاله أجود مما قاله كثير من الناس ، لكن ينازع فى شيئين .

(أحدهما) : أن المسلم المستحق للثواب لا بد أن يكون معه الإيمان الواجب المفصل المذكور فى حديث جبريل .

و (الثـانى) : أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما يطلق مؤمناً دون مسلم فى مثل قول النبي صلى الله عليه وسـلم : « أو مسلم » لكونه ليس من خواص المؤمنين وأفاضلهم ، كأنه يقول : لكونه ليس من السـابقين المقربين بل من المقتصدين الأبرار ، فهذان مما تنازع فيهما جمهور العلماء ، ويقولون : لم يقل النبي صلى الله عليه وسلم فى ذلك الرجل « أو مسـلم » لكونه لم يكن من خواص المؤمنين وأفاضلهم كالسابقين ، المقربين ، فإن هذا لو كان كذلك لكان ينفي الإيمان المطلق عن الأبرار المقتصدين المتقين الموعودين بالجنة بلا عذاب إذا كانوا من أصحاب اليمين ، ولم يكونوا من السابقين والمقربين ؛ وليس الأمر كذلك ، بل كل من أصحاب اليمين مع السـابقين المقربين ، كلهم مؤمنون موعودون بالجنة بلا عذاب، وكل من كان كذلك فهو [مؤمن] باتفاق المسلمين من أهل السنة،وأهل البدع؛ولو جاز أن ينفي الإيمان عن شخص لكون غيره أفضل منه إيماناً نفي الإيمان عن أكثر أولياء الله المتقين ، بل وعن كثير من الأنبياء ، وهذا فى غاية الفساد ، وهذا من جنس قول من يقول : نفي الاسم لنفي كماله المستحب .

وقد ذكرنا أن مثل هذا لا يوجد في كلام الله ورسوله ؛ بل هذا الحديث خص من قيل فيه مسلم وليس بمؤمن ، فلا بد أن يكون ناقصاً عن درجة الأبرار المقتصدين أهل الجنة ، ويكون إيمانه ناقصاً عن إيمان هؤلاء كلهم ، فلا يكون قد أتى بالإيمان الذي أمر بههؤلاء كله ، ثم إن كان قادراً على ذلك الإيمان وترك الواجب ، كان مستحقاً للذم ، وإن قدر أنه لايقدر على ذلك الإيمان الذي اتصف به هؤلاء ، كان عاجزاً عن مثل إيمـانهم ، ولا يكون هذا وجب عليه ، فهو وإن

دخل الجنة لا يكون كمن قدر أنه آمن إيمـانا مجملاً ومات قبل أن يعلم تفصيل الإيمان وقبل أن يتحقق به ويعمل بشيء منه ، فهو يدخل الجنة ،لكن لا يكون مثل أولئك .

لكن قد يقال : الأبرار أهل اليمين هم أيضاً على درجات ، كما فى الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفى كل خير » وقد قال الله تعالى : ﴿ لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ ﴾ الآية فدرجة المؤمن القوي فى الجنة أعلى وإن كان كل منهما كمل ما وجب عليه ، وقد يريد أبو طالب وغيره بقولهم : ليس هذا من خواص المؤمنين هذا المعنى : أي ليس ايمانه كإيمان من حقق خاصة الإيمان سواء كان من الأبرار أو من المقربين ، وإن لم يكن ترك واجباً لعجزه عنه او لكونه لم يؤمر به ، فلا يكون مذموماً ، ولا يمدح مدح أولئك ، ولا يلزم أن يكون من أولئك المقربين .

فيقال : وهذا أيضاً لا ينفي عنه الإيمان . فيقال : هو مسلم لا مؤمن ، كما يقال : ليس بعالم ولا مفت ، ولا من أهل الاجتهـاد ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه » وهذا كثير ، فليس كل ما فضل به الفاضل يكون مقدوراً لمن دونه ، فـكذلك من حقائق الإيمان مالا يقدر عليه كثير من النـاس ، بل ولا أكثرهم ، فهؤلاء يدخلون الجنة ، وإن لم يكونوا ممن تحققوا بحقائق الايمان التى فضل الله بها غيرهم ، ولا تركوا واجباً عليهم وإن كان واجباً على غيرهم ، ولهذا كان من الإيمان

ما هو من المواهب والفضل من الله فإنه من جنس العلم ، والإسلام الظاهر من جنس العمل ؛ وقد قال تعالى : (وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ) : وقال : (وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى) وقال : (هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ) .

ومثل هذه السكينة قد لا تكون مقدورة ؛ ولكن الله يجعل ذلك فى قلبه فضلاً منه وجزاء على عمل سابق ، كما قال : (وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا * وَإِذًا لَآتَيْنَاهُمْ مِنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا * وَلَهَدَيْنَاهُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا) كما قال :(اتَّقُوا اللَّهَ وَآمِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيَجْعَلْ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ) وكما قال : (أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ)ولهذا قيل: من عمل بما علم أورثه الله علم مالم يعلم؛ وهذا الجنس غير مقدور للعباد ؛ وإن كان ما يقدرون عليه من الأعمال الظاهرة والباطنة هو أيضاً بفضل الله وإعانته وإقداره لهم ؛ لكن الأمور قسمان : منه ما جنسه مقدور لهم لإعانة الله لهم ، كالقيام والقعود ، ومنه ما جنسه غير مقدور لهم ؛ إذا قيل : إن الله يعطي من أطاعه قوة فى قلبه وبدنه يكون بها قادراً على مالا يقدر عليه غيره فهذا أيضاً حق وهو من جنس هذا المعنى . قال تعالى : (إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبِّتُوا الَّذِينَ آمَنُوا) وقد قال : (إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا) فأمرهم بالثبات وهذا الثبات يوحي إلى الملائكة أنهم يفعلونه بالمؤمنين .

والمقصود أنه قد يكون من الإيمان مايؤمر به بعض الناس ويذم على تركه ، ولا يذم عليه بعض الناس ممن لا يقدر عليه . ويفضل الله ذاك بهذا الإيمان ، وإن لم يكن المفضول ترك واجباً ، فيقال : وكذلك فى الأعمال الظاهرة يؤمر القادر على الفعل بما لا يؤمر به العاجز عنه ، ويؤمر بعض الناس بما لا يؤمر به غيره ؛ لكن الأعمال الظاهرة قد يعطى الإنسان مثل أجر العامل إذا كان يؤمن بها ويريدها جهده ، ولكن بدنه عاجز كما قال النبى صلى الله عليه وسلم فى الحديث الصحيح : « إن بالمدينة لرجالاً ما سرتم مسيراً ولا قطعتم وادياً إلا كانوا معكم» قالوا : وهم بالمدينة ؟ قال : « وهم بالمدينة حبسهم العذر » ، وكما قال تعالى : (لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۚ فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ دَرَجَةً) فاستثنى أولى الضرر .

وفى « الصحيحين » عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من اتبعه من غير أن ينقص من أجورهم شيئاً ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الوزر مثل أوزار من اتبعه من غير أن ينقص من أوزارهم شيئاً » . وفي حديث أبى كبشة الأنماري : « هما في الأجر سواء ، وهما فى الوزر سواء » ، رواه الترمذي وصححه ولفظه : « إنما الدنيا لأربعة : رجل آتاه الله علماً ومالاً فهو يتقى فى ذلك المال ربه ، ويصل فيه رحمه ، ويعلم لله فيه حقاً ، فهذا بأفضل المنازل ، وعبد رزقه الله علماً ولم يرزقه مالاً فهو صادق النية ، يقول : لو أن لى مالاً لعملت بعمل فلان فهو بنيته ، فأجرهما سواء ، وعبد

رزقه الله مالاً ولم يرزقه علماً يخبط في ماله بغير علم ، لا يتقي فيه ربه ، ولا يصل فيه رحمه ، ولا يعلم لله فيه حقــاً ، فهذا بأخبث المنــازل ، وعبد لم يرزقه الله مالاً ولا علماً فهو يقول : لو أن لى مالا لعملت فيه بعمل فلان فهو بنيته ، فوزرهما سواء » .

ولفظ ابن ماجه : « مثل هذه الأمة كمثل أربعة نفر : رجل آتاه الله مالا وعلماً فهو يعمل بعلمه فى ماله ينفقه فى حقه ، ورجل آتاه الله علماً ولم يؤته مالا فهو يقول : لو كان لى مثل هذا عملت فيه مثل الذي يعمل » . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فهما فى الأجر سواء ، ورجل آتاه الله مالا ولم يؤته علماً ، فهو يختبط فى ماله ينفقه فى غير حقه ، ورجل لم يؤته علماً ولا مالا وهو يقول : لو كان لى مثل مال هذا عملت مثل الذي يعمل ، فهما فى الوزر سواء » .

كالشخصين إذا تماثلا فى إيمان القلوب معرفة وتصديقاً وحباً وقوة وحالا ومقاماً ، فقد يتماثلان ، وإن كان لأحدهما من أعمال البدن ما يعجز عنه بدن الآخر ، كما جاء فى الأثر : أن المؤمن قوته فى قلبه وضعفه فى جسمه ، والمنافق قوته في جسمه وضعفه في قلبه ، ولهذا قال النبى صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح : «ليس الشديد ذو الصرعة إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب» وقد قال : « رأيت كأنى أنزع على قليب ، فأخذها ابن أبى قحافة ، فنزع ذنوباً أو ذنوبين وفى نزعه ضعف والله يغفر له ، فأخذها ابن الخطاب فاستحالت في

يده غرباً ، فلم أر عبقرياً يفري فريه حتى صدر الناس بعطن » ، فذكر أن أبا بكر أضعف ، وسواء أراد قصر مدته أو أراد ضعفه عن مثل قوة عمر ، فلا ريب أن أبا بكر أقوى إيماناً من عمر . وعمر أقوى عملاً منه كما قال ابن مسعود : ما زلنا أعزة منذ أسلم عمر ؛ وقوة الإيمان أقوى وأكمل من قوة العمل ، وصاحب الإيمان يكتب له أجر عمل غيره ، وما فعله عمر فى سيرته مكتوب مثله لأبى بكر فإنه هو الذي استخلفه .

وفى «المسند» من وجهين عن النبى صلى الله عليه وسلم أن النبى صلى الله عليه وسلم وزن بالأمة فرجح ، ثم وزن أبو بكر بالأمة فرجح ، ثم وزن عمر بالأمة فرجح ، وكان فى حياة النبي صلى الله عليه وسلم وبعد موته يحصل لعمر بسبب أبي بكر من الإيمان والعلم مالم يكن عنده ، فهو قد دعاه إلى ما فعله من خير وأعانه عليه بجهده ، والمعين على الفعل إذا كان يريده إرادة جازمة كان كفاعله ، كما ثبت فى الحديث الصحيح عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من جهز غازياً فقد غزا ، ومن خلفه فى أهله بخير فقد غزا » وقال : « من دل على خير فله مثل أجر فاعله » وقال : « من فطر صائماً فله مثل أجره » .

وقد روي الترمذي « من عزى مصاباً فله مثل أجره » وهذا وغيره مما يبين أن الشخصين قد يتماثلان فى الأعمال الظاهرة ، بل يتفاضلان ويكون المفضول فيها أفضل عند الله من الآخر ، لأنه أفضل فى الإيمان الذي فى القلب ، وأما إذا تفاضلا فى إيمان القلوب فلا يكون المفضول فيها أفضل عند الله ألبتة ،

وإن كان المفضول لم يهبه الله من الإيمان ما وهبه للفاضل ، ولا أعطي قلبه من الأسباب التي بها ينال ذلك الإيمان الفاضل ما أعطى المفضول[1] ، ولهذا فضل الله بعض النبيين على بعض ، وإن كان الفاضل أقل عملاً من المفضول ، كما فضل الله نبينا صلى الله عليه وسلم ــ ومدة نبوته بضع وعشرون سنة ــ على نوح وقد لبث في قومه ألف سنة إلا خمسين عاماً ، وفضل أمة محمد وقد عملوا من صلاة العصر إلى المغرب على من عمل من أول النهار إلى صلاة الظهر ، وعلى من عمل من صلاة الظهر إلى العصر ، فأعطى الله أمة محمد أجرين ، وأعطى كلا من أولئك أجراً أجراً ، لأن الإيمان الذي في قلوبهم كان أكمل وأفضل ، وكان أولئك أكثر عملاً ؛ وهؤلاء أعظم أجراً ، وهو فضله يؤتيه من يشاء بالأسباب التي تفضل بها عليهم وخصهم بها .

وهكذا سائر من يفضله الله تعالى ، فإنه يفضله بالأسباب التي يستحق بها التفضيل بالجزاء ، كما يخص أحد الشخصين بقوة ينال بها العلم ، وبقوة ينال بها اليقين والصبر والتوكل والإخلاص ؛ وغير ذلك مما يفضله الله به ، وإنما فضله في الجزاء بما فضل به من الإيمان . كما قال تعالى : (وَقَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ ءَامِنُوا۟ بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَجْهَ ٱلنَّهَارِ وَٱكْفُرُوٓا۟ ءَاخِرَهُۥ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ * وَلَا تُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ ۗ قُلْ إِنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ) وقال في الآية الأخرى : (ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ) وقال : (ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ) وقال : (يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ) .

(١) هكذا وردت في المطبوع ولعل الصواب (الفاضل)

وقد بين في مواضع أسباب المغفرة وأسباب العذاب، وكذلك يرزق من يشاء بغير حساب، وقد عرف أنه قد يخص من يشاء بأسباب الرزق.

وإذا كان من الإيمان ما يعجز عنه كثير من الناس ويختص الله به من يشاء فذلك مما يفضلهم الله به، وذلك الإيمان ينفي عن غيرهم، لكن لا على وجه الذم بل على وجه التفضيل، فإن الذم إنما يكون على ترك مأمور أو فعل محظور. لكن على ما ذكره أبو طالب. يقال: فمثل هؤلاء مسلمون لا مؤمنون باعتبار ويقال: إنهم مؤمنون باعتبار آخر، وعلى هذا ينفي الإيمان عمن فاته الكمال المستحب؛ بل الكمال الذي يفضل به على من فاته، وإن كان غير مقدور للعباد بل ينفى عنه الكمال الذي وجب على غيره، وإن لم يكن في حقه لا واجباً ولا مستحباً، لكن هذا لا يعرف فى كلام الشارع، ولم يعرف في كلامه إلا أن نفي الإيمان يقتضي الذم حيث كان، فلا ينفي إلا عمن له ذنب، فتبين أن قوله: «أو مسلم» توقف فى أداء الواجبات الباطنة والظاهرة كما قال جماهير الناس.

ثم طائفة يقولون: قد يكون منافقاً ليس معه شيء من الإيمان، وهم الذين يقولون: الأعراب المذكورون منافقون ليس معهم من الإيمان شيء، وهذا هو القول الذي نصره طائفة، كمحمد بن نصر، والأكثرون يقولون: بل هؤلاء لم يكونوا من المنافقين الذين لا يقبل منهم شيء من أعمالهم، وإن كان فيهم شعبة نفاق؛ بل كان معهم تصديق يقبل معه منهم ما عملوه لله، ولهذا جعلهم مسلمين؛ ولهذا قال: (أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ) كما

قالوا مثل ذلك فى الزاني والسارق وغيرهما ممن نفى عنه الإيمان ، مع أن معه التصديق . وهذا أصح الأقوال الثلاثة فيهم .

وأبو طالب جعل من كان مذموماً لترك واجب ، من المؤلفة قلوبهم الذين لم يعطوا شيئاً ، وجعل ذلك الشخص مؤمناً غيره أفضل منه . وأما الأكثرون فيقولون : إثبات الإسلام لهم دون الإيمان كإثباته لذلك الشخص كان مسلماً لا مؤمناً كلاهما مذموم ، لا لمجرد أن غيره أفضل منه . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً » ولم يسلب عمن دونه الإيمان . وقال تعالى : (لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ) .

فأثبت الإيمان للفاضل والمفضول ، وهذا متفق عليه بين المسلمين ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران ، وإن اجتهد فأخطأ فله أجر » وقال لسعد بن معاذ لما حكم فى بني قريظة : « لقد حكمت فيهم بحكم الملك من فوق سبعة أرقعة » وكان يقول لمن يرسله فى جيش أو سرية : « إذا حاصرت أهل حصن فسألوك أن تنزلهم على حكم الله ، فلاتنزلهم على حكم الله ، فإنك لا تدري ما حكم الله فيهم ؛ ولكن أنزلهم على حكمك وحكم أصحابك » . وهذه الأحاديث الثلاثة في « الصحيح » وفى حديث سليمان عليه السلام : وأسألك حكماً يوافق حكمك .

فهذه النصوص وغيرها تدل على ما اتفق عليه الصحابة والتابعون لهم

بإحسان أن أحد الشخصين قد يخصه الله باجتهاد يحصل له به من العلم ما يعجز عنه غيره فيكون له أجران ، وذلك الآخر عاجز له أجر ولا إثم عليه ؛ وذلك العلم الذي خص به هذا ، والعمل به باطناً ، وظاهراً زيادة فى إيمانه ، وهو إيمان يجب عليه ، لأنه قادر عليه . وغيره عاجز عنه فلا يجب . فهذا قد فضل بإيمان واجب عليه وليس بواجب على من عجز عنه .

وهذا حال جميع الأمة فيما تنازعت فيه من المسائل الخبرية والعملية إذا خص أحدهما بمعرفة الحق فى نفس الأمر مع اجتهاد الآخر وعجزه ، كلاهما محمود مثاب مؤمن ، وذلك خصه الله من الإيمان الذي وجب عليه بما فضله به على هذا ؛ وذلك المخطئ لا يستحق ذماً ولاعقاباً ، وإن كان ذاك لو فعل ما فعل ذم وعوقب ، كما خص الله أمة نبينا بشريعة فضلها به ، ولو تركنا مما أمرنا به فيها شيئاً ؛ لكان ذلك سبباً للذم والعقاب ؛ والأنبياء قبلنا لا يذمون بترك ذلك لكن محمد صلى الله عليه وسلم فضله الله على الأنبياء وفضل أمته على الأمم من غير ذم لأحد من الأنبياء ، ولا لمن اتبعهم من الأمم .

وأيضاً فإذا كان الإنسان لا يجب عليه شيء من الإيمان إلا ما يقدر عليه وهو إذا فعل ذلك كان مستحقاً لما وعد الله به من الجنة ، فلو كان مثل هذا يسمى مسلماً ولا يسمى مؤمناً لوجب أن يكون من أهل الوعد بالجنة من يسمى مسلماً لا مؤمناً كالأعراب ، وكالشخص الذي قال فيه النبى صلى الله عليه وسلم « أو مسلم » وكسائر من نفي عنه الايمان مع أنه مسلم ، كالزاني ، والشارب

والسارق ، ومن لا يأمن جاره بوائقه ، ومن لا يحب لأخيه من الخير ما يحب لنفسه ؛ وغير هؤلاء ، وليس الأمر كذلك.

فإن الله لم يعلق وعد الجنة إلا باسم الإيمان ، لم يعلقه باسم الإسلام مع إيجابه الإسلام وإخباره أنه دينه الذي ارتضاه ؛ وأنه لا يقبل ديناً غيره ، ومع هذا فما قال : إن الجنة أعدت للمسلمين ، ولا قال : وعد الله المسلمين بالجنة ، بل إنما ذكر ذلك باسم الإيمان كقوله : (وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ) فهو يعلقها باسم الإيمان المطلق ، أو المقيد بالعمل الصالح ،كقوله : (إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ * جَزَآؤُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ) وقوله : (وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا ۙ قَالُوا۟ هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ) وقوله : (إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) وقوله : (فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدُهُم مِّن فَضْلِهِۦ) وقوله: (فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَٱعْتَصَمُوا۟ بِهِۦ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِى رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ وَيَهْدِيهِمْ إِلَيْهِ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا) وقوله : (وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ لَّهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ ۖ وَنُدْخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا) وفي الآية الأخرى: (وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا) وقال : (وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ) وقال : (وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ۙ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ) وقال : (فَمَنْ ءَامَنَ

وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) وقال : (وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَآ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ) والآيات في هذا المعنى كثيرة .

فالوعد بالجنة والرحمة فى الآخرة ، وبالسلامة من العذاب ، علق باسم الإيمان المطلق ، والمقيد بالعمل الصالح ، ونحو ذلك ؛ وهذا كما تقدم أن المطلق يدخل فيه فعل ما أمر الله به ورسوله ، ولم يعلق باسم الإسلام . فلو كان من أتى من الإيمان بما يقدر عليه وعجز عن معرفة تفاصيله قد يسمى مسلماً لا مؤمناً ، لكان من أهل الجنة وكانت الجنة يستحقها من يسمى مسلماً وإن لم يسم مؤمناً ، وليس الأمر كذلك ، بل الجنة لم تعلق إلا باسم الإيمان ، وهذا أيضاً مما استدل به من قال: إنه ليس كل مسلم من المؤمنين الموعودين بالجنة ، إذ لو كان الأمر كذلك لكان وعد الجنة معلقاً باسم الإسلام ، كما علق باسم الإيمان وكما علق باسم «التقوى» واسم «البر» فى مثل قوله : (إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَنَهَرٍ) وقوله : (إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ) وباسم أولياء الله ، كقوله : (أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ * ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ * لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ) فلما لم يجر اسم الإسلام هذا المجرى ، علم أن مسماه ليس ملازما لمسمى الإيمان كما يلازمه اسم البر والتقوى وأولياء الله ، وأن اسم الإسلام يتناول من هو من أهل الوعيد وإن كان الله يثيبه على طاعته ، مثل أن يكون فى قلبه إيمان ، ونفاق يستحق به العذاب ، فهذا يعاقبه الله ولا يخلده فى النار ؛ لأن فى قلبه مثقال ذرة أو أكثر من مثقال ذرة من إيمان .

وهكذا سائر أهل الكبائر إيمانهم ناقص، وإذا كان في قلب أحدهم شعبة نفاق عوقب بها إذا لم يعف الله عنه، ولم يخلد فى النار، فهؤلاء مسلمون وليسوا مؤمنين ومعهم إيمان. لكن معهم أيضاً ما يخالف الإيمان من النفاق، فلم تكن تسميتهم مؤمنين بأولى من تسميتهم منافقين، لا سيما إن كانوا للكفر أقرب منهم للإيمان، وهؤلاء يدخلون فى اسم الإيمان فى أحكام الدنيا، كما يدخل المنافق المحض وأولى؛ لأن هؤلاء معهم إيمان يدخلون به فى خطاب الله بـ (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ) ، لأن ذلك أمر لهم بما ينفعهم ونهي لهم عما يضرهم، وهم محتاجون إلى ذلك، ثم إن الإيمان الذي معهم إن اقتضى شمول لفظ الخطاب لهم فلا كلام، وإلا فليسوا بأسوأ حالاً من المنافق المحض، وذلك المنافق يخاطب بهذه الأعمال وتنفعه فى الدنيا ويحشر بها مع المؤمنين يوم القيامة، ويتميز بها عن سائر الملل يوم القيامة كما تميز عنهم بها فى الدنيا، لكن وقت الحقيقة يضرب (فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَّهُۥ بَابُۢ بَاطِنُهُۥ فِيهِ ٱلرَّحْمَةُ وَظَٰهِرُهُۥ مِن قِبَلِهِ ٱلْعَذَابُ * يُنَادُونَهُمْ أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ وَلَٰكِنَّكُمْ فَتَنتُمْ أَنفُسَكُمْ وَتَرَبَّصْتُمْ وَٱرْتَبْتُمْ وَغَرَّتْكُمُ ٱلْأَمَانِىُّ حَتَّىٰ جَآءَ أَمْرُ ٱللَّهِ وَغَرَّكُم بِٱللَّهِ ٱلْغَرُورُ * فَٱلْيَوْمَ لَا يُؤْخَذُ مِنكُمْ فِدْيَةٌ وَلَا مِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مَأْوَىٰكُمُ ٱلنَّارُ هِىَ مَوْلَىٰكُمْ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ) وقد قال تعالى: (إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا * إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصْلَحُواْ وَٱعْتَصَمُواْ بِٱللَّهِ وَأَخْلَصُواْ دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا) .

فإذا عمل العبد صالحاً لله: فهذا هو الإسلام الذي هو دين الله، ويكون

معه من الإيمان ما يحشر به مع المؤمنين يوم القيامة ؛ ثم إن كان معه من الذنوب ما يعذب به عذب وأخرج من النار ؛ إذا كان فى قلبه مثقال حبة خردل من إيمان وإن كان معه نفاق؛ ولهذا قال تعالى فى هؤلاء: (فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا) فلم يقل : إنهم مؤمنون بمجرد هذا ، إذ لم يذكر الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله ، بل هم معهم ، وإنما ذكر العمل الصالح وإخلاصه لله ، وقال : (فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ) فيكون لهم حكمهم .

وقد بين تفاضل المؤمنين فى مواضع أخر ، وإنه من أتى بالإيمان الواجب استحق الثواب ، ومن كان فيه شعبة نفاق وأتى بالكبائر ، فذاك من أهل الوعيد، وإيمانه ينفعه الله به ؛ ويخرجه به من النار ولو أنه مثقال حبة خردل لكن لا يستحق به الاسم المطلق المعلق به وعد الجنة بلا عذاب . وتمام هذا أن الناس قد يكون فيهم من معه شعبة من شعب الإيمان ، وشعبة من شعب الكفر أو النفاق ، ويسمى مسلماً ، كما نص عليه أحمد .

وتمام هذا أن الإنسان قد يكون فيه شعبة من شعب الإيمان ، وشعبة من شعب النفاق ؛ وقد يكون مسلما وفيه كفر دون الكفر الذي ينقل عن الإسلام بالكلية ، كما قال الصحابة : ابن عباس وغيره : كفر دون كفر . وهذا قول عامة السلف ، وهو الذي نص عليه أحمد وغيره ممن قال فى السارق ، والشارب ، ونحوهم ممن قال فيه النبى صلى الله عليه وسلم : «إنه ليس بمؤمن» . إنه يقال لهم : مسلمون لا مؤمنون ؛ واستدلوا بالقرآن والسنة على نفي اسم الإيمان مع إثبات اسم الإسلام ، وبأن الرجل قد يكون مسلماً ومعه كفر

لا ينقل عن الملة ، بل كفر دون كفر ، كما قال ابن عباس وأصحابه فى قوله : (وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ) قالوا : كفر لا ينقل عن الملة، وكفر دون كفر ، وفسق دون فسق ، وظلم دون ظلم .

وهذا أيضاً مما استشهد به البخاري فى « صحيحه » فإن كتاب « الإيمان» الذي افتتح به « الصحيح » قرر مذهب أهل السنة والجماعة ، وضمنه الرد على المرجئة ، فإنه كان من القائمين بنصر السنة والجماعة مذهب الصحابة والتابعين لهم بإحسان .

وقد اتفق العلماء على أن اسم المسلمين فى الظاهر يجري على المنافقين ، لأنهم استسلموا ظاهراً . وأتوا بما أتوا به من الأعمال الظاهرة بالصلاةالظاهرة، والزكاة الظاهرة ، والحج الظاهر ، والجهاد الظاهر ، كما كان النبي يجري عليهم أحكام الإسلام الظاهر ، واتفقوا على أنه من لم يكن معه شيء من الإيمان فهو كما قال تعالى : (إِنَّ ٱلْمُنَـٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ) ، وفيها قراءتان (درْك ودرَك) قال أبو الحسين بن فارس : الجنة درجات ، والنار دركات . قال الضحاك : الدرج : إذا كان بعضها فوق بعض . والدرك : إذا كان بعضها أسفل من بعض ، فصار المظهرون للإسلام بعضهم فى أعلى درجة فى الجنة وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم، كما قال فى الحديث الصحيح : «إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول، ثم سلوا الله لي الوسيلة فإنها درجة في الجنة لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله وأرجو أن أكون أنا ذلك العبد ، فمن سأل الله لي الوسيلة حلت عليه شفاعتى يوم

القيامة» وقوله: صلى الله عليه وسلم: «وأرجو أن أكون» مثل قوله: «إني لأرجو أن أكون أخشاكم لله وأعلمكم بحدوده» ولا ريب أنه أخشى الأمة لله وأعلمهم بحدوده.

وكذلك قوله: «اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة فهي نائلة إن شاء الله من مات لا يشرك بالله شيئاً». وقوله: «إني لأرجو أن تكونوا نصف أهل الجنة» وأمثال هذه النصوص، وكان يستدل به أحمد وغيره على الاستثناء فى الإيمان كما نذكره فى موضعه.

والمقصود أن خير المؤمنين فى أعلى درجات الجنة، والمنافقون فى الدرك الأسفل من النار، وإن كانوا فى الدنيا مسلمين ظاهراً تجري عليهم أحكام الإسلام الظاهرة؛ فمن كان فيه إيمان ونفاق يسمى مسلماً، إذ ليس هو دون المنافق المحض، وإذا كان نفاقه أغلب لم يستحق اسم الإيمان، بل اسم المنافق أحق به، فإن ما فيه بياض وسواد وسواده أكثر من بياضه هو باسم الأسود أحق منه باسم الأبيض، كما قال تعالى: (هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ) وأما إذا كان إيمانه أغلب ومعه نفاق يستحق به الوعيد، لم يكن أيضاً من المؤمنين الموعودين بالجنة، وهذا حجة لما ذكره محمد بن نصر عن أحمد، ولم أره أنا فيما بلغني من كلام أحمد ولا ذكره الخلال ونحوه. وقال محمد بن نصر: وحكى غير هؤلاء عن أحمد أنه قال: من أتى هذه الأربعة: الزنا والسرقة وشرب الخمر، والنهبة التى يرفع الناس فيها أبصارهم إليه، أو مثلهن أو فوقهن، فهو مسلم ولا أسميه

مؤمناً ، ومن أتى دون الكبائر نسميه مؤمناً ناقص الإيمان ، فإن صاحب هذا القول يقول : لما نفى عنه النبي صلى الله عليه وسلم الإيمان ، نفيته عنه كما نفاه عنه الرسول صلى الله عليه وسلم والرسول لم ينفه إلا عن صاحب كبيرة ، وإلا فالمؤمن الذي يفعل الصغيرة هي مكفرة عنه بفعله للحسنات واجتنابه للكبائر ، لكنه ناقص الإيمان عمن اجتنب الصغائر ، فما أتى بالإيمان الواجب ، ولكن خلطه بسيئات كفرت عنه بغيرها ، ونقصت بذلك درجته عمن لم يأت بذلك .

وأما الذين نفى عنهم الرسول الإيمان ، فننفيه كما نفاه الرسول ، وأولئك وإن كان معهم التصديق وأصل الإيمان فقد تركوا منه ما استحقوا لأجله سلب الإيمان ، وقد يجتمع فى العبد نفاق وإيمان ، وكفر وإيمان ، فالإيمان المطلق عند هؤلاء ما كان صاحبه مستحقاً للوعد بالجنة .

وطوائف «أهل الأهواء» من الخوارج والمعتزلة ، والجهمية والمرجئة ، كراميهم وغير كراميهم يقولون : إنه لا يجتمع فى العبد إيمان ونفاق ، ومنهم من يدعي الإجماع على ذلك ، وقد ذكر أبو الحسن فى بعض كتبه الإجماع على ذلك ومن هنا غلطوا فيه وخالفوا فيه الكتاب والسنة وآثار الصحابة والتابعين لهم بإحسان مع مخالفة صريح المعقول ؛ بل الخوارج والمعتزلة طردوا هذا الأصل الفاسد ، وقالوا : لا يجتمع فى الشخص الواحد طاعة يستحق بها الثواب ، ومعصية يستحق بها العقاب ولا يكون الشخص الواحد محموداً من وجه مذموماً من

وجه ، ولا محبوباً مدعواً له من وجه مسخوطاً ملعوناً من وجه ، ولا يتصور أن الشخص الواحد يدخل الجنة والنار جميعاً عندهم بل من دخل إحداهما لم يدخل الأخرى عندهم ، ولهذا أنكروا خروج أحد من النار أو الشفاعة فى أحد من أهل النار . وحكى عن غالية المرجئة أنهم وافقوهم على هذا الأصل، لكن هؤلاء قالوا : إن أهل الكبائر يدخلون الجنة ولا يدخلون النار مقابلة لأولئك .

وأما أهل السنة والجماعة والصحابة ، والتابعون لهم بإحسان ؛ وسائر طوائف المسلمين من أهل الحديث والفقهاء وأهل الكلام من مرجئة الفقهاء والكرامية والكلابية والأشعرية ، والشيعة مرجئهم وغير مرجئهم ، فيقولون : إن الشخص الواحد قد يعذبه الله بالنار ثم يدخله الجنة كما نطقت بذلك الأحاديث الصحيحة ، وهذا الشخص الذي له سيئات عذب بها ، وله حسنات دخل بها الجنة ، وله معصية وطاعة باتفاق ، فإن هؤلاء الطوائف لم يتنازعوا فى حكمه ؛ لكن تنازعوا فى اسمه . فقالت المرجئة : جهميتهم وغير جهميتهم : هو مؤمن كامل الإيمان . وأهل السنة والجماعة على أنه مؤمن ناقص الإيمان ، ولو لا ذلك لما عذب ، كما أنه ناقص البر والتقوى باتفاق المسلمين وهل يطلق عليه اسم مؤمن ؟ هذا فيه القولان ، والصحيح التفصيل . فإذا سئل عن أحكام الدنيا كعتقه فى الكفارة . قيل : هو مؤمن وكذلك إذا سئل عن دخوله فى خطاب المؤمنين .

وأما إذا سئل عن حكمه فى الآخرة . قيل : ليس هذا النوع من المؤمنين

الموعودين بالجنة ، بل معه إيمــان يمنعه الخلود فى النار ويدخل به الجنة بعد أن يعذب فى النار إن لم يغفر الله له ذنوبه ، ولهذا قال من قال : هو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته أو مؤمن ناقص الإيمان ، والذين لا يسمونه مؤمناً من أهل السنة ومن المعتزلة يقولون : اسم الفسوق ينافى اسم الإيمــان لقوله : (بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ) وقوله : (أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا) وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « سباب المسلم فسوق وقتاله كفر » .

وعلى هذا الأصل فبعض الناس يكون معه شعبة من شعب الـكفر ، ومعه إيمان أيضاً ، وعلى هذا ورد عن النبي صلى الله عليه وســلم فى تسمية كثير من الذنوب كفراً ، مع أن صاحبها قد يكون معه أكثر من مثقال ذرة من إيمان فلا يخلد فى النار . كقوله « سباب المسلم فسوق وقتاله كفر»، وقوله : «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض » وهــذا مستفيض عن النبي صلى الله عليه وسلم فى « الصحيح » من غير وجه ، فإنه أمر فى حجة الوداع أن ينادى به فى الناس ، فقــد سمى من يضرب بعضهم رقاب بعض بلا حق كفاراً ؛ وسمى هذا الفعل كفراً ؛ ومع هذا فقد قال تعالى : (وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا) إلى قوله : (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ) فبين أن هؤلاء لم يخرجوا من الإيمان بالـكلية ، ولكن فيهم ما هو كفر وهي هذه الخصلة . كما قال بعض الصحابة : كفر دون كفر . وكذلك قوله : « من قال لأخيه يا كافر! فقد باءبها أحدهما » فقد سماه أخاه حين القول ؛ وقد أخبر أن أحدهما باء بها ، فلو خرج أحدهما عن الإسلام بالـكلية لم يكن أخاه ، بل فيه كفر .

وكذلك قوله في الحديث الصحيح : « ليس من رجل ادعى لغير أبيه وهو يعلمه إلا كفر » وفي حديث آخر : « كفر بالله من تبرأ من نسب وإن دق » وكان من القرآن الذي نسخ لفظه : « لا ترغبوا عن آبائكم فإن كفراً بكم أن ترغبوا عن آبائكم » فإن حق الوالدين مقرون بحق الله في مثل قوله : (أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ إِلَىَّ ٱلْمَصِيرُ) وقوله : (وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَـٰنًا) فالوالد أصله الذي منه خلق ، والولد من كسبه . كما قال : (مَآ أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ) فالجحد لهما شعبة من شعب الكفر ، فإنه جحد لما منه خلقه ربه ، فقد جحد خلق الرب إياه ، وقد كان في لغة من قبلنا يسمى الرب أباً ، فكان فيه كفر بالله من هذا الوجه ، ولكن ليس هذا كمن جحد الخالق بالكلية ، وسنتكلم إن شاء الله على سائر الأحاديث .

والمقصود هنا ذكر « أصل جامع » تنبنى عليه معرفة النصوص ، ورد ما تنازع فيه الناس إلى الكتاب والسنة ، فإن الناس كثر نزاعهم فى مواضع في مسمى الإيمان والإسلام لكثرة ذكرهما ، وكثرة كلام الناس فيهما ، والاسم كلما كثر التكلم فيه ، فتكلم به مطلقاً ومقيداً بقيد ، ومقيد بقيد آخر فى موضع آخر . كان هذا سبباً لاشتباه بعض معناه ، ثم كلما كثر سماعه كثر من يشتبه عليه ذلك . ومن أسباب ذلك أن يسمع بعض الناس بعض موارده ولا يسمع بعضه ، ويكون ما سمعه مقيداً بقيد أوجبه اختصاصه بمعنى ، فيظن معناه فى سائر موارده كذلك ؛ فمن اتبع علمه حتى عرف مواقع الاستعمال عامة ، وعلم مأخذ

الشبه أعطى كل ذي حق حقه ، وعلم أن خير الكلام كلام الله ، وأنه لا بيان أتم من بيانه ؛ وأن ما أجمع عليه المسلمون من دينهم الذي يحتاجون إليه أضعاف أضعاف ما تنازعوا فيه .

فالمسلمون : سنيهم وبدعيهم متفقون على وجوب الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، ومتفقون على وجوب الصلاة والزكاة والصيام والحج ومتفقون على أن من أطاع الله ورسوله فإنه يدخل الجنة ؛ ولا يعذب ، وعلى أن من لم يؤمن بأن محمداً رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ إليه فهو كافر وأمثال هذه الأمور التى هي أصول الدين وقواعد الإيمان التى اتفق عليها المنتسبون إلى الإسلام والإيمان ، فتنازعهم بعد هذا فى بعض أحكام الوعيد أو بعض معانى بعض الأسماء أمر خفيف بالنسبة إلى ما اتفقوا عليه ، مع أن المخالفين للحق البين من الكتاب والسنة هم عند جمهور الأمة معروفون بالبدعة ؛ مشهود عليهم بالضلالة ؛ ليس لهم في الأمة لسان صدق ولا قبول عام ، كالخوارج والروافض والقدرية ونحوهم ، وإنما تنازع أهل العلم والسنة فى أمور دقيقة تخفى على أكثر الناس ؛ ولكن يجب رد ما تنازعوا فيه إلى الله ورسوله . والرد إلى الله ورسوله في « مسألة الإسلام ، والإيمان » يوجب أن كلا من الاسمين وإن كان مسماه واجباً لا يستحق أحد الجنة إلا بأن يكون مؤمناً ، مسلماً . فالحق في ذلك ما بينه النبي ﷺ فى حديث جبريل ، فجعل الدين وأهله « ثلاث طبقات » : أولها : الإسلام ، وأوسطها الإيمان ، وأعلاها الإحسان ، ومن وصل إلى العليا

فقد وصل إلى التى تليها . فالمحسن مؤمن ، والمؤمن مسلم ؛ وأما المسلم فلا يجب أن يكون مؤمناً .

وهكذا جاء القرآن ، فجعل الأمة على هذه الأصناف الثلاثة . قال تعالى : (ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ) فالمسلم الذي لم يقم بواجب الإيمان هو الظالم لنفسه ، والمقتصد هو المؤمن المطلق الذي أدى الواجب وترك المحرم ؛ والسابق بالخيرات هو المحسن الذي عبد الله كأنه يراه . وقد ذكر الله سبحانه تقسيم الناس فى المعاد إلى هذه الثلاثة فى سورة (الواقعة) و (المطففين) و (هل أتى) وذكر الكفار أيضاً ، وأما هنا فجعل التقسيم للمصطفين من عباده .

وقال أبو سليمان الخطابى : ما أكثر ما يغلط الناس فى « هـذه المسألة » فأما الزهري فقال : الإسلام الكلمة ، والإيمان العمل ، واحتج بالآية ، وذهب غيره إلى أن الإسلام والإيمان شيء واحد . فاحتج بقوله : (فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ * فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ) قال الخطابي : وقد تكلم رجلان من أهل العلم وصار كل واحد منهما إلى قول واحد من هذين ورد الآخر منهما على المتقدم ، وصنف عليه كتاباً يبلغ عدد أوراقه المائتين . قال الخطابي : والصحيح من ذلك ، أن يقيد الكلام فى هذا ، ولا يطلق ؛ وذلك أن المسلم قد يكون مؤمناً فى بعض الأحوال ولا يكون مؤمناً فى بعضها ، والمؤمن

مسلم فى جميع الأحوال ، فكل مؤمن مسلم ، وليس كل مسلم مؤمناً ، وإذا حملت الأمر على هذا استقام لك تأويل الآيات ، واعتدل القول فيها ، ولم يختلف شيء منها .

«قلت» : الرجلان اللذان أشار إليهما الخطابى، أظن أحدهما- وهو السابق- محمد بن نصر ، فإنه الذي علمته بسط الكلام فى أن الإسلام والإيمان شيء واحد من أهل السنة والحديث ، وما علمت لغيره قبله بسطاً فى هذا . والآخر الذى رد عليه أظنه ..[1] لكن لم أقف على رده ؛ والذى اختاره الخطابي هو قول من فرق بينهما ، كأبي جعفر ، وحماد بن زيد ، وعبد الرحمن بن مهدى ، وهو قول أحمد بن حنبل وغيره ؛ ولا علمت أحداً من المتقدمين خالف هؤلاء ، فجعل نفس الإسلام نفس الإيمان ؛ ولهذا كان عامة أهل السنة على هذا الذى قاله هؤلاء كما ذكره الخطابى .

وكذلك ذكر أبو القاسم التيمي الأصبهاني وابنه محمد شارح « مسلم » وغيرهما أن المختار عند أهل السنة أنه لا يطلق على السارق والزاني اسم مؤمن كما دل عليه النص ، وقد ذكر الخطابي : فى « شرح البخاري » كلاماً يقتضي تلازمهما مع افتراق اسميهما ، وذكره البغوي في « شرح السنة » فقال : قد جعل النبي صلى الله عليه وسلم الإسلام اسماً لما ظهر من الأعمال ، وجعل الإيمان اسماً لما بطن من الاعتقاد وليس كذلك ، لأن الأعمال ليست من الإيمان

---

(١) بياض بالأصل .

و التصديق بالقلب ليس من الإسـلام ، بل ذلك تفصيل الجملة هي كلها شيء واحد وجماعها الدين ، ولذلك قال صلى الله عليه وسلم : « هذا جبريل جاء كم يعلمكم دينكم » والتصديق والعمل يتناولهما اسم الإسلام والإيمان جميعاً ؛ يدل عليه قوله تعالى : (إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ) وقوله تعالى : (وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا) وقوله : (وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ) فبين أن الدين الذى رضيه ويقبله من عباده هو الإسلام ، ولا يكون الدين فى محل الرضى والقبول إلا بانضمام التصديق إلى العمل .

« قلت » : تفريق النبي صلى الله عليه وسلم فى حديث جبريل وإن اقتضى أن الأعلى هو الإحسان والإحسان يتضمن الإيمان ، والإيمان يتضمن الإسلام ، فلا يدل على العكس ولو قدر أنه دل على التلازم فهو صريح بأن مسمى هذا ليس مسمى هذا ، لكن التحقيق أن الدلالة تختلف بالتجريد والاقتران كما قد بيناه ، ومن فهم هذا انحلت عنه إشكالات كثيرة فى كثير من المواضع حاد عنها طوائف — « مسئلة الإيمان » وغيرها — وما ذكره من أن الدين لا يكون فى محل الرضى والقبول إلا بانضمام التصديق إلى العمل ، يدل على أنه لا بد مع العمل من الإيمان ؛ فهذا يدل على وجوب الإيمان مطلقاً ، لكن لا يدل على أن العمل الذى هو الدين ، ليس اسمه إسلاماً ، وإذا كان الإيمان شرطاً فى قبوله لم يلزم أن يكون ملازماً له ؛ ولو كان ملازماً له لم يلزم أن يكون جزء مسماه .

وقال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح : قوله صلى الله عليه وسلم : « الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله » إلى آخره ؛ والإيمان « أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله » إلى آخره . قال : هذا بيان لأصل الإيمان ، وهو التصديق الباطن وبيان لأصل الإسلام ، وهو الاستسلام والانقياد الظاهر ، وحكم الإسلام فى الظاهر يثبت بالشهادتين ، وإنما أضاف إليهما الأربع لكونها أظهر شعائر الإسلام ومعظمها ، وبقيامه بها يتم استسلامه ، وتركه لها يشعر بحل قيد انقياده أو انحلاله .

ثم إن اسم الإيمان يتناول ما فسر به الإسلام فى هذا الحديث ، وسائر الطاعات لكونها ثمرات التصديق الباطن الذى هو أصل الإيمان ، مقومات ومتممات وحافظات له ، ولهذا فسر النبى صلى الله عليه وسلم الإيمان فى حديث وفد عبد القيس بالشهادتين ، والصلاة والزكاة ، والصوم ، وإعطاء الخمس من المغنم ؛ ولهذا لا يقع اسم المؤمن المطلق على من ارتكب كبيرة أو ترك فريضة ، لأن اسم الشيء الكامل يقع على الكامل منه ، ولا يستعمل فى الناقص ظاهراً إلا بقيد ، ولذلك جاز إطلاق نفيه عنه فى قوله صلى الله عليه وسلم : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن » .

واسم « الإسلام » يتناول أيضاً ما هو « أصل الإيمان » وهو التصديق ويتناول « أصل الطاعات » فإن ذلك كله استسلام ، قال : فخرج مما ذكرناه وحققناه أن الإسلام والإيمان يجتمعان ويفترقان ؛ وأن كل مؤمن مسلم ، وليس

كل مسلم مؤمناً ، قال : فهـذا تحقيق واف بالتوفيق بين متفرقات النصوص الواردة فى الإيمان والإسلام التى طالما غلط فيها الخائضون ؛ وما حققناه من ذلك موافق لمذاهب جماهير العلماء من أهل الحديث وغيرهم .

فيقال : هذا الذى ذكره رحمه الله فيه من الموافقة لما قد بين من أقوال الأئمة ، وما دل عليه الكتاب والسنة ما يظهر به أن الجمهور يقولون : كل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمناً ، وقوله : إن الحديث ذكر فيه أصل الإيمان وأصل الإسلام ، قد يورد عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم أجاب عن الإيمان والإسلام بما هو من جنس الجواب بالحد عن المحدود ؛ فيكون ماذكره مطابقاً لهما لا لأصلهما فقط ، فالإيمان هو الإيمان بما ذكره باطناً وظاهراً ؛ لكن ماذكره من الإيمان تضمن الإسلام ، كما أن الإحسان تضمن الإيمان .

وقول القائل : أصل الاستسلام هو الإسلام الظاهر فالإسلام هو الاستسلام لله والانقياد له ظاهراً وباطناً ، فهذا هو دين الإسلام الذي ارتضاه الله كما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة ، ومن أسلم بظاهره دون باطنه فهو منافق يقبل ظاهره ، فإنه لم يؤمر أن يشق عن قلوب الناس . وأيضاً فإذا كان الإسلام يتناول التصديق الباطن الذي هو أصل الإيمان . فيلزم أن يكون كل مسلم مؤمناً ، وهو خلاف ما نقل عن الجمهور ، ولكن لا بد فى الإسلام من تصديق يحصل به أصل الإيمان ، وإلا لم يثب عليه ؛ فيكون

حينئذ مسلماً مؤمناً ،فلا بد أن يتبين المسلم الذي ليس بمؤمن،ودخوله في الإسلام، والنبي صلى الله عليه وسلم قال : « هذا جبريل أتاكم يعلمكم دينكم » وقوله : « الإسلام هو الأركان الخمسة » لا يعني به من أداها بلا إخلاص لله بل مع النفاق ، بل المراد من فعلها كما أمر بها باطناً وظاهراً ، وذكر الخمس أنها هي الإسلام لأنها هي العبادات المحضة التي تجب لله تعالى على كل عبد مطيق لها ، وما سواها إما واجب على الكفاية لمصلحة إذا حصلت سقط الوجوب ، وإما من حقوق الناس بعضهم على بعض وإن كان فيها قربة ونحو ذلك . وتلك تابعة لهذه كما قال : « المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده » « وأفضل الإسلام أن تطعم الطعام وتقرئ السلام على من عرفت ومن لم تعرف» ونحو ذلك : فهذه الخمس هي الأركان والمباني كما في الإيمان .

وقول القائل : الطاعات ثمرات التصديق الباطن ، يراد به شيئان : يراد به أنها لوازم له ، فمتى وجد الإيمان الباطن وجدت ، وهذا مذهب السلف وأهل السنة ، ويراد به أن الإيمان الباطن قد يكون سبباً ، وقد يكون الإيمان الباطن تاما كاملاً وهي لم توجد ، وهذا قول المرجئة من الجهمية وغيرهم ، وقد ذكرنا فيما تقدم أنهم غلطوا فى ثلاثة أوجه :

(أحدها) : ظنهم أن الإيمان الذي فى القلب يكون تاما بدون العمل الذي فى القلب تصديق بلا عمل للقلب ، كمحبة الله وخشيته وخوفه والتوكل عليه والشوق إلى لقائه .

و (الثانى) : ظنهم أن الإيمان الذي فى القلب يكون تاماً بدون العمل الظاهر ، وهذا يقول به جميع المرجئة .

و (الثالث) : قولهم كل من كفره الشارع فإنما كفره لانتفاء تصديق القلب بالرب تبارك وتعالى ، وكثير من المتأخرين لا يميزون بين مذاهب السلف وأقوال المرجئة والجهمية ؛ لاختلاط هذا بهذا في كلام كثير منهم ممن هو فى باطنه يرى رأي الجهمية والمرجئة فى الإيمان ، وهو معظم للسلف وأهل الحديث فيظن أنه يجمع بينهما ،أو يجمع بين كلام أمثاله وكلام السلف.

قال أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي : وقالت « طائفة ثالثة » وهم الجمهور الأعظم من أهل السنة والجماعة وأصحاب الحديث : الإيمان الذي دعا الله العباد إليه وافترضه عليهم هو الإسلام الذي جعله ديناً وارتضاه لعباده ودعاهم إليه ، وهو ضد الكفر الذي سخطه فقال : (وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ)وقال : (وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَـٰمَ دِينًا) وقال : (فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَـٰمِ) وقال : (أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَـٰمِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِۦ) فمدح الله الإسلام بمثل ما مدح به الإيمان . وجعله اسم ثناء وتزكية ، فأخبر أن من أسلم فهو على نور من ربه وهدى ، وأخبر أنه دينه الذي ارتضاه ، وما ارتضاه فقد أحبه وامتدحه ، ألا ترى أن أنبياء الله ورسله رغبوا فيه إليه وسألوه إياه ، فقال إبراهيم وإسماعيل : (رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ) وقال يوسف : (تَوَفَّنِى مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِى بِٱلصَّـٰلِحِينَ) وقال : (وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ

وَيَعْقُوبُ يَـٰبَنِيَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ) وقال : (وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْأُمِّيِّـۧنَ ءَأَسْلَمْتُمْ ۚ فَإِنْ أَسْلَمُوا۟ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟) وقال فى موضع آخر : (قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِسْحَـٰقَ) إلى قوله (فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟) فحكم الله بأن من أسلم فقد اهتدى ، ومن آمن فقد اهتدى ، فسوى بينهما .

قال : وقد ذكرنا تمام الحجة فى أن الإسلام هو الإيمان ، وأنهما لا يفترقان ، ولا يتباينان فى موضع غير هذا ، فكرهنا إعادته فى هذا الموضع كراهة التطويل والتكرير ، غير أنا سنذكر من الحجة ما لم نذكره فى غير هذا الموضع ، ونبين خطأ تأويلهم ، والحجج التى احتجوا بها من الكتاب والأخبار على التفرقة بين الإسلام والإيمان .

«قلت» : مقصود محمد بن نصر المروزي ــ رحمه الله ــ : أن المسلم الممدوح هو المؤمن الممدوح ؛ وأن المذموم ناقص الإسلام والإيمان ، وأن كل مؤمن فهو مسلم ، وكل مسلم فلا بد أن يكون معه إيمان ، وهذا صحيح ، وهو متفق عليه ، ومقصوده أيضاً ، أن من أطلق عليه الإسلام أطلق عليه الإيمان ، وهذا فيه نزاع لفظي ، ومقصوده أن مسمى أحدهما هو مسمى الآخر ، وهذا لا يعرف عن أحد من السلف . وإن قيل : هما متلازمان . فالمتلازمان لا يجب أن يكون مسمى هذا هو مسمى هذا ، وهو لم ينقل عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ولا أئمة الإسلام المشهورين أنه قال : مسمى الإسلام هو مسمى

الإيمان كما نصر ؛ بل ولا عرفت أنا أحداً قال ذلك من السلف ، ولكن المشهور عن الجماعة من السلف والخلف أن المؤمن المستحق لوعد الله هو المسلم المستحق لوعد الله ، فكل مسلم مؤمن ، وكل مؤمن مسلم ، وهذا متفق على معناه بين السلف والخلف بل وبين فرق الأمة كلهم يقولون : إن المؤمن الذي وعد بالجنة لا بد أن يكون مسلما ، والمسلم الذي وعد بالجنة لا بدأن يكون مؤمناً ، وكل من يدخل الجنة بلا عذاب من الأولين والآخرين فهو مؤمن مسلم .

ثم إن أهل السنة يقولون : الذين يخرجون من النار ويدخلون الجنة معهم بعض ذلك ، وإنما النزاع فى إطلاق الاسم ، فالنقول متواترة عن السلف بأن الإيمان قول وعمل ، ولم ينقل عنهم شيء من ذلك فى الإسلام ، ولكن لما كان الجمهور الأعظم يقولون : إن الإسلام هو الدين كله ، ليس هو الكلمة فقط خلاف ظاهر ما نقل عن الزهري ، فكانوا يقولون : إن الصلاة والزكاة والصيام والحج وغير ذلك من الأفعال المأمور بها هي من الإسلام كما هي من الإيمان ، ظن أنهم يجعلونها شيئاً واحداً ، وليس كذلك ؛ فإن الإيمان مستلزم للإسلام باتفاقهم ، وليس إذا كان الإسلام داخلاً فيه يلزم أن يكون هو إياه ؛ واما الإسلام فليس معه دليل على أنه يستلزم الإيمان عند الإطلاق ، ولكن هل يستلزم الإيمان الواجب أو كمال الإيمان ؟ فيه نزاع ، وليس معه دليل على أنه مستلزم للإيمان ، ولكن الأنبياء الذين وصفهم الله بالإسلام كلهم كانوا مؤمنين ، وقد وصفهم الله بالإيمان ولو لم يذكر ذلك عنهم فنحن نعلم قطعاً أن الأنبياء كلهم مؤمنون .

وكذلك السابقون الأولون كانوا مسلمين مؤمنين .

ولو قدر أن الإسلام يستلزم الإيمان الواجب ، فغاية ما يقال : إنهما متلازمان ، فكل مسلم مؤمن ، وكل مؤمن مسلم ، وهذا صحيح إذا أريد أن كل مسلم يدخل الجنة معه الإيمان الواجب . وهو متفق عليه إذا أريد أن كل مسلم يثاب على عبادته ، فلا بد أن يكون معه أصل الإيمان فما من مسلم إلا وهو مؤمن ، وإن لم يكن هو الإيمان الذي نفاه النبي صلى الله عليه وسلم ، عمن لا يحب لأخيه ما يحب لنفسه ، وعمن يفعل الكبائر ، وعن الأعراب وغيرهم ،فإذا قيل : إن الإسلام والإيمان التام متلازمان لم يلزم أن يكون أحدهما هو الآخر ، كالروح والبدن ، فلا يوجد عندنا روح إلا مع البدن ، ولا يوجد بدن حي إلا مع الروح ، وليس أحدهما الآخر ، فالإيمان كالروح ، فإنه قائم بالروح ومتصل بالبدن ، والإسلام كالبدن ولا يكون البدن حياً إلا مع الروح ، بمعنى أنهما متلازمان لا أن مسمى أحدهما هو مسمى الآخر ؛ وإسلام المنافقين كبدن الميت جسد بلا روح ، فما من بدن حي إلا وفيه روح ، ولكن الأرواح متنوعة كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « الأرواح جنود مجندة فما تعارف منها ائتلف وما تناكر منها اختلف » وليس كل من صلى ببدنه يكون قلبه منورا بذكر الله والخشوع وفهم القرآن وإن كانت صلاته يثاب عليها ويسقط عنه الفرض فى أحكام الدنيا ، فهكذا الإسلام الظاهر بمنزلة الصلاة الظاهرة ، والإيمان بمنزلة ما يكون فى القلب حين الصلاة من المعرفة بالله والخشوع وتدبر القرآن ، فكل من خشع قلبه

خشعت جوارحه ، ولا ينعكس ، ولهذا قيل : : إياكم وخشوع النفاق ، وهو أن يكون الجسد خاشعاً والقلب ليس بخاشع ، فإذا صلح القلب صلح الجسد كله ، وليس إذا كان الجسد فى عبادة يكون القلب قائماً بحقائقها .

والناس فى «الإيمان ، والإسلام» على ثلاث مراتب : ظالم لنفسه ، ومقتصد وسابق بالخيرات . فالمسلم ظاهراً وباطناً إذا كان ظالماً لنفسه ، فلا بد أن يكون معه إيمان ؛ ولكن لم يأت بالواجب ولا ينعكس ، وكذلك فى الآخر . وسيأتى إن شاء الله .

والآيات التى احتج بها محمد بن نصر تدل على وجوب الإسلام وأنه دين الله ، وأن الله يحبه ويرضاه ،وأنه ليس له دين غيره ، وهذا كله حق ؛ لكن ليس فى هذا ما يدل على أنه هو الإيمان ؛ بل ولا يدل على أن بمجرد الإسلام يكون الرجل من أهل الجنة ، كما ذكره فى حجة القول الأول ، فإن الله وعد المؤمنين بالجنة فى غير آية ، ولم يذكر هذا الوعد باسم الإسلام وحينئذ ، فمدحه وإيجابه ومحبة الله له تدل على دخوله فى الإيمان ؛ وأنه بعض منه ، وهذا متفق عليه بين أهل السنة كلهم يقولون : كل مؤمن مسلم ، وكل من أتى بالإيمان الواجب فقد أتى بالإسلام الواجب لكن النزاع فى العكس ؛ وهذا كما أن الصلاة يحبها الله ويأمر بها ويوجبها ويثنى عليها وعلى أهلها في غير موضع ، ثم لم يدل ذلك على أن مسمى الصلاة مسمى الإيمان ، بل الصلاة تدخل فى الإيمان ، فكل مؤمن مصل ، ولا يلزم أن يكون كل من صلى وأتى الكبائر مؤمناً .

وجميع ما ذكره من الحجة عن النبي صلى الله عليه وسلم فإن فيها التفريق بين مسمى الإيمان والاسلام إذا ذكرا جميعاً، كما فى حديث جبريل وغيره وفيها أيضاً أن اسم الإيمان إذا أطلق دخل فيه الإسلام. قال أبو عبد الله بن حامد فى كتابه المصنف فى «اصول الدين»:

قد ذكرنا أن الإيمان قول وعمل، فأما الإسلام فكلام أحمد يحتمل روايتين: (إحداهما) أنه كالإيمان. (والثانية): أنه قول بلا عمل. وهو نصه فى رواية إسماعيل بن سعيد، قال: والصحيح أن المذهب رواية واحدة أنه قول وعمل، ويحتمل قوله: إن الإسلام قول يريد به أنه لا يجب فيه ما يجب فى الإيمان من العمل المشروط فيه لأن الصلاة ليست من شرطه، إذ النص عنه أنه لا يكفر بتركه الصلاة.

قال: وقد قضينا أن الإسلام والإيمان اسمان لمعنيين، وذكرنا اختلاف الفقهاء، وقد ذكر قبل ذلك أن الإسلام والإيمان اسمان لمعنيين مختلفين، وبه قال مالك، وشريك، وحماد بن زيد، بالتفرقة بين الإسلام والإيمان. قال: وقال أصحاب الشافعي، وأصحاب أبي حنيفة: إنهما اسمان معناهما واحد. قال: ويفيد هذا أن الإيمان قد تنتفي عنه تسميته مع بقاء الإسلام عليه، وهو بإتيان الكبائر التي ذكرت في الخبر، فيخرج عن تسمية الإيمان، إلا أنه مسلم؛ فإذا تاب من ذلك عاد إلى ما كان عليه من الإيمان. ولا تنتفي عنه تسمية الإيمان بارتكاب الصغائر من الذنوب، بل الاسم باق عليه، ثم ذكر أدلة ذلك، ولكن ما ذكره

فيه أدلة كثيرة على من يقول : الإسلام مجرد الكلمة ، فإن الأدلة الكثيرة تدل على أن الأعمال من الإسلام ؛ بل النصوص كلها تدل على ذلك ، فمن قال : إن الأعمال الظاهرة المأمور بها ليست من الإسلام ، فقوله باطل ، بخلاف التصديق الذي في القلب ، فإن هذا ليس فى النصوص ما يدل على أنه من الإسلام ، بل هو من الإيمان ، وإنما الإسلام الدين ، كما فسره النبي صلى الله عليه وسلم بأن يسلم وجهه وقلبه لله ، فإخلاص الدين لله إسلام ، وهذا غير التصديق ، ذاك من جنس عمل القلب ، وهذا من جنس علم القلب .

وأحمد بن حنبل ، وإن كان قد قال فى هذا الموضع : إن الإسلام هو الكلمة ، فقد قال فى موضع آخر : إن الأعمال من الإسلام ، وهو اتبع هنا الزهري رحمه الله ، فإن كان مراد من قال ذلك ، إنه بالكلمة يدخل فى الإسلام ولم يأت بتمام الإسلام ، فهذا قريب . وإن كان مراده أنه أتي بجميع الإسلام وإن لم يعمل فهذا غلط قطعاً ، بل قد أنكر أحمد هذا الجواب ، وهو قول من قال : يطلق عليه الإسلام وإن لم يعمل ، متابعة لحديث جبريل ، فكان ينبغي أن يذكر قول أحمد جميعه .

قال إسماعيل بن سعيد : سألت أحمد عن الإسلام والإيمان فقال : « الإيمان » قول وعمل ، والإسلام الإقرار . وقال : وسألت أحمد عمن قال في الذي قال جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم إذ سأله عن الإسلام ، فإذا فعلت ذلك فأنا مسلم ؟ فقال : نعم . فقال قائل : وإن لم يفعل الذي قال جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم ، فهو مسلم أيضاً ؟ فقال : هذا معاند للحديث .

فقد جعل أحمد من جعله مسلماً إذا لم يأت بالخمس معانداً للحديث ، مع قوله: إن الإسلام الإقرار ، فدل ذلك على أن ذاك أول الدخول في الإسلام ، وأنه لا يكون قائماً بالإسلام الواجب حتى يأتي بالخمس، وإطلاق الاسم مشروط بها ، فإنه ذم من لم يتبع حديث جبريل . وأيضاً فهو في أكثر أجوبته يكفر من لم يأت بالصلاة ؛ بل وبغيرها من المباني ، والكافر لا يكون مسلماً باتفاق المسلمين، فعلم أنه لم يرد أن الإسلام هو مجرد القول بلا عمل ؛ وإن قدر أنه أراد ذلك ، فهذا يكون أنه لا يكفر بترك شيء من المباني الأربعة . وأكثر الروايات عنه بخلاف ذلك ، والذين لا يكفرون من ترك هذه المباني يجعلونها من الإسلام ، كالشافعي ومالك ، وأبي حنيفة ، وغيرهم ، فكيف لا يجعلها أحمد من الإسلام ؟! وقوله فى دخولها فى الإسلام أقوى من قول غيره . وقد روى عنه أنه جعل حديث سعد معارضاً لحديث عمر ، ورجح حديث سعد .

قال الحسن بن علي : سألت أحمد بن حنبل عن الإيمان أوكد أو الإسلام ؟ قال : جاء حديث عمر هذا ، وحديث سعد أحب إلي . كأنه فهم أن حديث عمر يدل على أن الأعمال هي مسمى الإسلام ، فيكون مسماه أفضل . وحديث سعد يدل على أن مسمى الإيمان أفضل ، ولكن حديث عمر لم يذكر الإسلام إلا الأعمال الظاهرة فقط ؛ وهذه لا تكون إيماناً إلا مع الإيمان الذى فى القلب بالله وملائكته وكتبه ورسله . فيكون حينئذ بعض الإيمان ، فيكون مسمى الإيمان أفضل كما دل عليه حديث سعد ، فلا منافاة بين الحديثين .

وأما تفريق أحمد بين الإسلام والإيمان . فكان يقوله تارة ، وتارة يحكي

الخلاف ولا يجـزم به . وكان إذا قرن بينهما « تارة » يقول الإسلام الـكلمة . « وتارة » لا يقول ذلك وكذلك التـكفير بترك المبـاني ، كان تارة يكفر بها حتى يغضب ؛ وتارة لا يكفر بها . قال الميموني : قلت : يا أبا عبد الله تفرق بين الإسلام والإيمـان ؟ قال : نعم . قلت بأي شيء تحتج ؟ قال : عامة الأحاديث تدل على هذا ، ثم قال : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن » وقال الله تعـالى : (قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا) قال : وحماد بن زيد يفرق بين الإسلام والإيمان . قال : وحدثنا أبو سلمة الخزاعي قال : قال مالك وشريك ، وذكر قولهم وقول حماد بن زيد : فرق بين الإسلام والإيمان .

قال أحمد : قال لي رجل : لو لم يجئنا في الإيمان إلا هذا لـكان حسناً . قلت لأبي عبد الله : فتذهب إلى ظاهر الـكتاب مع السنن ؟ قال : نعم . قلت : فإذا كانت المرجئة يقولون : إن الإسلام هو القول . قال : هم يصيرون هذا كله واحداً ، ويجعلونه مسلماً ومؤمناً شيئاً واحداً على إيمان جبريل ومستـكمل الإيمان . قلت : فمن ههنا حجتنا عليهم ؟ قال : نعم . فقد ذكر عنه الفرق مطلقاً واحتجاجه بالنصوص .

وقال صالح بن أحمد : سئل أبي عن الإسـلام والإيمان قال : قال ابن أبي ذئب : الإسلام : القول ، والإيمـان : العمل . قيل له : ما تقول أنت ؟ قال : الإسلام غير الإيمان ، وذكر حديث سعد ، وقول النبي صلى الله عليه وسـلم .

فهو فى هذا الحديث لم يختر قول من قال : الإسلام : القول ؛ بل أجاب بأن الإسلام غير الإيمان ، كما دل عليه الحديث الصحيح مع القرآن .

وقال حنبل : حدثنا أبو عبد الله بحديث بريدة : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمهم إذا خرجوا إلى المقابر أن يقول قائلهم : « السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين ، وإنا إن شاء الله بكم لا حقون » ... الحديث . قال : وسمعت أبا عبد الله يقول فى هذا الحديث : حجة على من قال : الإيمان قول . فمن قال : أنا مؤمن [فقد خالف] قوله : من المؤمنين والمسلمين . فبين المؤمن من المسلم ، ورد على من قال : أنا مؤمن مستكمل الإيمان ، وقوله : « وإنا إن شاء الله بكم لا حقون » وهو يعلم أنه ميت يشد قول من قال : أنا مؤمن إن شاء الله بالاستثناء فى هذا الموضع .

وقال أبو الحارث سألت : أباعبد الله قلت : قوله : « لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن » . قال : قدتأولوه فأما عطاء فقال : يتنحى عنه الإيمان . وقال طاووس : إذا فعل ذلك زال عنه الإيمان . وروي عن الحسن قال : إن رجع راجعه الإيمان . وقد قيل : يخرج من الإيمان إلى الإسلام ، ولا يخرج من الإسلام . وروى هذه المسألة صالح فإن مسائل أبى الحارث يرويها صالح أيضاً . وصالح سأل أباه عن هذه القصة فقال فيها : هكذا يروى عن أبي جعفر قال : « لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن » قال : يخرج من الإيمان إلى الإسلام ، فالإيمان مقصور فى الإسلام ،

فإذا زنى خرج من الإيمان إلى الإسلام . قال الزهري ــ يعنى ــ لما روى حديث سعد : « أو مسلم » فنرى أن الإسلام الكلمة والإيمان العمل قال أحمد :وهو حديث متأول والله أعلم .

فقد ذكر أقوال التابعين ولم يرجح شيئاً ، وذلك والله أعلم لأن جميع ما قالوه حق، وهو يوافق على ذلك كله، كما قد ذكر فى مواضع أخر أنه يخرج من الإيمان إلى الإسلام ، ونحو ذلك . وأحمد وأمثاله من السلف لا يريدون بلفظ التأويل صرف اللفظ عن ظاهره ؛ بل التأويل عندهم مثل التفسير ، وبيان ما يؤول إليه اللفظ ، كقول عائشة رضي الله عنها : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده « سبحانك اللهم وبحمدك اللهم اغفر لي » يتأول القرآن ، وإلا فما ذكره التابعون لا يخالف ظاهر الحديث بل يوافقه ، وقول أحمد يتأوله ، أى يفسر معناه ؛ وإن كان ذلك يوافق ظاهره لئلا يظن مبتدع أن معناه أنه صار كافراً لا إيمان معه بحال ؛ كما تقوله الخوارج فإن الحديث لا يدل على هذا ؛ والذي نفى عن هؤلاء الإيمان كان يجعلهم مسلمين لا يجعلهم مؤمنين .

قال المروذي : قيل لأبى عبد الله : نقول نحن المؤمنون ؟ فقال : نقول : نحن المسلمون . قلت لأبى عبد الله : نقول : إنا مؤمنون . قال : ولكن نقول : إنا مسلمون . وهذا لأن من أصله الاستثناء فى الإيمان ، لأنه لا يعلم أنه مؤد لجميع ما أمره الله به ، فهو مثل قوله : أنا بر ، أنا تقى ، أنا ولي الله ؛ كما يذكر في

موضعه ؛ وهذا لا يمنع ترك الاستثناء إذا أراد : إني مصدق ، فإنه يجزم بما فى قلبه من التصديق ؛ ولا يجزم بأنه ممتثل لكل ما أمر به ؛ وكما يجزم بأنه يحب الله رسوله ، فإنه يبغض الكفر ، ونحو ذلك مما يعلم أنه فى قلبه ؛ وكذلك إذا أراد بأنه مؤمن فى الظاهر ؛ فلا يمنع أن يجزم بما هو معلوم له ؛ وإنما يكره ما كرهه سائر العلماء من قول المرجئة إذ يقولون : الإيمان شيء متماثل في جميع أهله ، مثل كون كل إنسان له رأس ؛ فيقول أحدهم : أنا مؤمن حقاً وأنا مؤمن عند الله ، ونحو ذلك ؛ كما يقول الإنسان : لي رأس حقاً ، وأنا لي رأس فى علم الله حقاً ؛ فمن جزم به على هذا الوجه . فقد أخرج الأعمال الباطنة والظاهرة عنه ؛ وهذا منكر من القول وزور عند الصحابة والتابعين ، ومن اتبعهم من سائر المسلمين ؛ وللناس فى « مسألة الاستثناء » كلام يذكر فى موضعه .

و(المقصود هنا)أن هنا قولين متطرفين : قول من يقول : الإسلام مجرد الكلمة ، والأعمال الظاهرة ليست داخلة فى مسمى الإسلام ، وقول من يقول : مسمى الإسلام والإيمان واحد ؛ وكلاهما قول ضعيف مخالف لحديث جبريل ، وسائر أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم . ولهذا لما نصر محمد بن نصر المروزي القول الثانى : لم يكن معه حجة على صحته ؛ ولكن احتج بما يبطل به القول الأول ؛ فاحتج بقوله فى قصة الأعراب : (بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ) قال : فدل ذلك على أن « الإسلام » هو الإيمان

فيقال : بل يدل على نقيض ذلك ، لأن القوم لم يقولوا : أسلمنا ؛ بل قالوا : آمنا والله أمرهم أن يقولوا : أسلمنا ، ثم ذكر تسميتهم بالإسلام فقال : (بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ) في قولكم : آمنا ، ولو كان الإسلام هو الإيمان لم يحتج أن يقول : (إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ) فإنهم صادقون في قولهم : (أَسْلَمْنَا) مع أنهم لم يقولوا ، ولكن الله قال : (يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا۟ قُل لَّا تَمُنُّوا۟ عَلَىَّ إِسْلَٰمَكُم بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ) أي : يمنون عليك ما فعلوه من الإسلام ، فالله تعالى سمي فعلهم إسلاماً ، وليس في ذلك ما يدل على أنهم سموه إسلاماً ؛ وإنما قالوا : آمنا ثم أخبر أن المنة تقع بالهداية إلى الإيمان ، فأما الإسلام الذي لا إيمان معه ، فكان الناس يفعلونه خوفاً من السيف ؛ فلا منة لهم بفعله وإذا لم يمن الله عليهم بالإيمان كان ذلك كإسلام المنافقين فلا يقبله الله منهم . فأما إذا كانوا صادقين في قولهم : آمنا ، فالله هو المان عليهم بهذا الإيمان وما يدخل فيه من الإسلام ، وهو سبحانه نفى عنهم الإيمان أولاً ، وهنا علق منة الله به على صدقهم ، فدل على جواز صدقهم .

وقد قيل : إنهم صاروا صادقين بعد ذلك ، ويقال : المعلق بشرط لا يستلزم وجود ذلك الشرط ، ويقال : لأنه كان معهم إيمان ما . لكن ما هو الإيمان الذي وصفه ثانياً ؟ بل معهم شعبة من الإيمان .

قال محمد بن نصر : وقال الله تعالى : (وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ) الآية وقال : (إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ) فسمى إقام الصلاة وإيتاء

الزكاة ديناً قيما وسمى الدين إسلاما ، فمن لم يؤد الزكاة فقد ترك من الدين القيم ـ الذي أخبر الله أنه عنده الدين وهو الإسلام ـ بعضا . قال : وقد جاء معينا هذه الطائفة التي فرقت بين الإسلام والإيمان على أن الإيمان قول وعمل ، وأن الصلاة والزكاة من الإيمان وقد سماها الله دينا ، وأخبر أن الدين عنده الإسلام فقد سمى الله الإسلام بما سمى به الإيمان ، وسمى الإيمان بما سمى به الإسلام ، وبمثل ذلك جاءت الأخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم . فمن زعم أن الإسلام هو الإقرار وأن العمل ليس منه فقد خالف الكتاب والسنة ؛ ولا فرق بينه وبين المرجئة إذ زعمت أن الإيمان إقرار بلا عمل .

فيقال : أما قوله إن الله جعل الصلاة والزكاة من الدين ، والدين عنده هو الإسلام ، فهذا كلام حسن موافق لحديث جبريل ، ورده على من جعل العمل خارجا من الإسلام كلام حسن . وأما قوله : إن الله سمى الإيمان بما سمى به الإسلام وسمى الإسلام بما سمى به الإيمان فليس كذلك ، فإن الله إنما قال : (إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ) ولم يقل قط ، إن الدين عند الله الإيمان ؛ ولكن هذا الدين من الإيمان ، وليس إذا كان منه يكون هو إياه ؛ فإن الإيمان أصله معرفة القلب وتصديقه ، وقوله ؛ والعمل تابع لهذا العلم والتصديق ملازم له ولا يكون العبد مؤمنا إلا بهما . وأما الإسلام فهو عمل محض مع قول ، والعلم والتصديق ليس جزء مسماه ، لكن يلزمه جنس التصديق فلا يكون عمل إلا بعلم لكن لا يستلزم الإيمان المفصل الذي بينه الله ورسوله ، كما قال تعالى : (إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ

فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ) وقوله : (إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ) .

وكذا سائر النصوص التى تنفى الإيمان عمن لم يتصف بما ذكره ، فإن كثيراً من المسلمين مسلم باطنا وظاهراً ومعه تصديق مجمل ، ولم يتصف بهذا الإيمان ، والله تعالى قال : (وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ) وقال : (وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا) ولم يقل : ومن يبتغ غير الإسلام علماً ومعرفة وتصديقاً وإيماناً ، ولا قال : رضيت لكم الإسلام تصديقاً وعلماً ، فإن الإسلام من جنس الدين والعمل والطاعة والانقياد والخضوع ؛ فمن ابتغى غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه ، والإيمان طمأنينة ويقين ، أصله علم وتصديق ومعرفة والدين تابع له ، يقال : آمنت بالله وأسلمت لله . قال موسى : (يَٰقَوْمِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ) فلو كان مسماهما واحداً كان هذا تكريراً ، وكذلك قوله : (إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ) كما قال : والصادقين والصابرين والخاشعين : فالمؤمن متصف بهذا كله ، لكن هذه الأسماء لا تطابق الإيمان في العموم والخصوص ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « اللهم لك أسلمت وبك آمنت ، وعليك توكلت وإليك أنبت ، وبك خاصمت وإليك حاكمت » كما ثبت في « الصحيحين » أنه كان يقول ذلك إذا قام من الليل ، وثبت فى « صحيح مسلم » وغيره أنه كان يقول : فى سجوده : « اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت » وفى الركوع يقول : « لك ركعت ولك

أسلمت وبك آمنت » ولما بين النبي صلى الله عليه وسلم خاصة كل منهما قال : « المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده ، والمؤمن من أمنه الناس على دمائهم وأموالهم » ومعلوم أن السلامة من ظلم الإنسان غير كونه مأموناً على الدم والمال ، فإن هذا أعلى ، والمأمون يسلم الناس من ظلمه وليس من سلموا من ظلمه يكون مأموناً عندهم .

قال محمد بن نصر : فمن زعم أن الإسلام هو الإقرار ، وأن العمل ليس منه ، فقد خالف الكتاب والسنة . وهذا صحيح ؛ فإن النصوص كلها تدل على أن الأعمال من الإسلام . قال : ولا فرق بينه وبين المرجئة إذ زعمت أن الإيمان إقرار بلا عمل .

فيقال : بل بينهما فرق ، وذلك أن هؤلاء الذين قالوه من أهل السنة كالزهري ومن وافقه يقولون : الأعمال داخلة فى الإيمان ، والإسلام عندهم جزء من الإيمان والإيمان عندهم أكمل ، وهذا موافق للكتاب والسنة . ويقولون: الناس يتفاضلون فى الإيمان وهذا موافق للكتاب والسنة ، والمرجئة يقولون : الإيمان بعض الإسلام والإسلام أفضل ؛ ويقولون إيمان الناس متساو فإيمان الصحابة وأفجر الناس سواء ، ويقولون : لا يكون مع احد بعض الإيمان دون بعض ، وهذا مخالف للكتاب والسنة.

وقد أجاب أحمد عن هذا السؤال كما قاله في إحدى روايتيه : إن الإسلام هو الكلمة . قال الزهري : فإنه تارة يوافق من قال ذلك ، وتارة لا يوافقه،

بل يذكر ما دل عليه الكتاب والسنة من أن الإسلام غير الإيمان ؛ فلما أجاب بقول الزهري قال له الميموني : قلت ياأبا عبدالله ! تفرق بين الإسلام والإيمان ؟ قال : نعم ؛ قلت : بأي شيء تحتج ؟ قال : عامة الأحاديث تدل على هذا ، ثم قال : «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن » . وقال تعالى : (قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَـٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا) قلت له : فتذهب إلى ظاهر الكتاب مع السنن ؟ قال : نعم ، قلت : فإذا كانت المرجئة تقول : إن الإسلام هو القول ، قال :هم يصيرون هذا كله واحداً ويجعلونه مسلماً ومؤمناً شيئاً واحداً على إيمان جبريل ، ومستكمل الإيمان ؛ قلت : فمن ههنا حجتنا عليهم ؟ قال : نعم . فقد أجاب أحمد : بأنهم يجعلون الفاسق مؤمناً مستكمل الإيمان على إيمان جبريل .

وأما قوله : يجعلونه مسلماً ومؤمناً شيئاً واحداً ، فهذا قول من يقول : الدين والإيمان شيء واحد ، فالإسلام هو الدين ، فيجعلون الإسلام والإيمان شيئاً وحداً ؛ وهذا القول قول المرجئة فيما يذكره كثير من الأئمة ، كالشافعي وأبي عبيد وغيرهما ، ومع هؤلاء يناظرون . فالمعروف من كلام المرجئة : الفرق بين لفظ الدين والإيمان ، والفرق بين الإسلام والإيمان . ويقولون : الإسلام بعضه إيمان وبعضه أعمال ، والأعمال منها فرض ونفل ، ولكن كلام السلف كان فيما يظهر لهم ويصل إليهم من كلام أهل البدع كما تجدهم فى الجهمية ؛ إما يحكون عنهم أن الله فى كل مكان ، وهذا قول طائفة منهم كالنجارية ، وهو قول عوامهم

وعبادهم ، وأما جمهور نظارهم من الجهمية ، والمعتزلة ، والضرارية ، وغيرهم ، فإنما يقولون : هو لا داخل العالم ولا خارجه ، ولا هو فوق العالم .

وكذلك كلامهم فى «القدرية» يحكون عنهم إنكار العلم والكتابة ، وهؤلاء هم القدرية الذين قال ابن عمر فيهم : إذا لقيت أولئك فأخبرهم أنى بريء منهم وأنهم برءاء مني ، وهم الذين كانوا يقولون : إن الله أمر العباد ونهاهم ، وهو لا يعلم من يطيعه ممن يعصيه ، ولا من يدخل الجنة ممن يدخل النار حتى فعلوا ذلك ، فعلمه بعد ما فعلوه ! ولهذا قالوا : الأمر أنف ، أي : مستأنف؛ يقال: روض أنف إذا كانت وافرة لم ترع قبل ذلك ، يعني أنه مستأنف العلم بالسعيد والشقي ، ويبتدئ ذلك من غير أن يكون قد تقدم بذلك علم ولا كتاب ، فلا يكون العمل على ما قد قدر فيحتذي به حذو القدر ، بل هو أمر مستأنف مبتدأ ، والواحد من الناس إذا أراد أن يعمل عملاً قدر فى نفسه ما يريد عمله ثم عمله كما قدر فى نفسه ، وربما أظهر ما قدره في الخارج بصورته ، ويسمى هذا التقدير الذي فى النفس خلقاً ، ومنه قول الشاعر :

ولأنت تفري ما خلقت وبعـ ـض الناس يخلق ثم لا يفري

يقول : إذا قدرت أمراً أمضيته وأنفذته ، بخلاف غيرك فإنه عاجز عن إمضاء ما يقدره ، وقال تعالى : (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) وهو سبحانه يعلم قبل أن يخلق الأشياء كل ما سيكون ، وهو يخلق بمشيئته فهو يعلمه ويريده ، وعلمه وإرادته قائم بنفسه ، وقد يتكلم به ويخبر به كما فى قوله : (لَأَمْلَأَنَّ

جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ) وقال : (وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى) وقال تعالى : (وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ * إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنصُورُونَ * وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ) وقال تعالى : (وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ فَاخْتُلِفَ فِيهِ ۚ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ) وهو سبحانه كتب مايقدره فيما يكتبه فيه ، كما قال : (أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَابٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ) قال ابن عباس : إن الله خلق الخلق وعلم ما هم عاملون ثم قال لعلمه : كن كتاباً ؛ فكان كتاباً ، ثم أنزل تصديق ذلك في قوله (أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَابٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ) وقال تعالى : (مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَا ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ) وقال : (وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِن بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ) وقال : (يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ) وقال للملائكة : (إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ) فالملائكة قد علمت ما يفعل بنو آدم من الفساد وسفك الدماء . فكيف لا يعلمه الله ، سواء علموه بإعلام الله ـ فيكون هو أعلم بما علمهم إياه ، كما قاله أكثر المفسرين : ـ أو قالوه بالقياس على من كان قبلهم ، كما قاله : طائفة منهم ، أو بغير ذلك والله أعلم بما سيكون من مخلوقاته الذين لا علم لهم إلا ما علمهم وما أوحاه إلى أنبيائه وغيرهم مما سيكون هو أعلم به منهم ، فإنهم لا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء .

وأيضاً فإنه قال للملائكة : (إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً) قبل أن يأمرهم بالسجود لآدم ، وقبل أن يمتنع إبليس ؛ وقبل أن ينهى آدم عن أكله من الشجرة ، وقبل أن يأكل منها ويكون أكله سبب إهباطه إلى الأرض ، فقد علم الله سبحانه أنه سيستخلفه مع أمره له ولإبليس بما يعلم أنهما يخالفانه فيه، ويكون الخلاف سبب أمره لهما بالإهباط إلى الأرض والاستخلاف فى الأرض .

وهذا يبين أنه علم ما سيكون منهما من مخالفة الأمر ، فإن إبليس امتنع من السجود لآدم وأبغضه فصار عدوه ، فوسوس له حتى يأكل من الشجرة فيذنب آدم أيضاً ، فإنه قد تألى إنه ليغوينهم أجمعين ، وقد سأل الإنظار إلى يوم يبعثون فهو حريص على إغواء آدم وذريته بكل ما أمكنه ، لكن آدم تلقى من ربه كلمات فتاب عليه واجتباه ربه وهداه بتوبته ، فصار لبني آدم سبيل إلى نجاتهم وسعادتهم مما يوقعهم الشيطان فيه بالإغواء ، وهو التوبة ، قال تعالى : (لِّيُعَذِّبَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ وَيَتُوبَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ) .

وقدر الله قد أحاط بهذا كله قبل أن يكون ، وإبليس أصر على الذنب ، واحتج بالقدر ، وسأل الإنظار ليهلك غيره ، وآدم تاب وأناب ، وقال هو وزوجته : (رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ) فتاب الله عليه فاجتباه وهداه ، وأنزله إلى الأرض ليعمل فيها بطاعته ؛ فيرفع الله بذلك درجته ، ويكون دخوله الجنة بعد هذا أكمل مما كان ، فمن أذنب من أولاد آدم فاقتدى بأبيه آدم فى التوبة كان سعيداً ، وإذا تاب وآمن وعمل صالحاً

بدل الله سيئاته حسنات ، وكان بعد التوبة خيراً منه قبل الخطيئة ، كسائر أولياء الله المتقين . ومن اتبع منهم إبليس فأصر على الذنب ، واحتج بالقدر ، وأراد أن يغوي غيره كان من الذين قال فيهم : (لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ) .

والمقصود هنا ذكر القدر ؛ وقد ثبت فى « صحيح مسلم » عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « قدر الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة ؛ وكان عرشه على الماء » وفى « صحيح البخاري » عن عمران بن حصين قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كان الله ولم يكن شيء قبله ، وكان عرشه على الماء ، وكتب فى الذكر كل شيء ، ثم خلق السموات والأرض » وفى « الصحيحين » عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه أنه أخبر : أن الله قد علم أهل الجنة من أهل النار ، وما يعمله العباد قبل أن يعملوه .

وفى « الصحيحين » عن عبدالله بن مسعود : « أن الله يبعث ملكا بعد خلق الجسد وقبل نفخ الروح فيه ؛ فيكتب أجله ورزقه وعمله ، وشقي أو سعيد» . وهذه الأحاديث تأتي إن شاء الله فى مواضعها . فهذا القدر هو الذي أنكره «القدرية» الذين كانوا فى أواخر زمن الصحابة . وقد روى أن أول من ابتدعه بالعراق رجل من أهل البصرة يقال له : سيسويه من أبناء المجوس ، وتلقاه عنه معبد الجهني ، ويقال : أول ما حدث فى الحجاز لما احترقت الكعبة ، فقال

رجل : احترقت بقدر الله تعالى . فقال آخر : لم يقدر الله هذا . ولم يكن على عهد الخلفاء الراشدين أحد ينكر القدر ؛ فلما ابتدع هؤلاء التكذيب بالقدر رده عليهم من بقى من الصحابة ، كعبدالله بن عمر ، وعبدالله بن عباس ، وواثلة بن الأسقع ، وكان أكثره بالبصرة والشام ، وقليل منه بالحجاز ؛ فأكثر كلام السلف فى ذم هؤلاء القدرية : ولهذا قال وكيع بن الجراح : القدرية يقولون : الأمر مستقبل ، وإن الله لم يقدر الكتابة والأعمال ؛ والمرجئة يقولون : القول يجزئ من العمل ؛ والجهمية يقولون : المعرفة تجزئ من القول والعمل . قال وكيع : وهو كله كفر ورواه ابن [1] .

ولكن لما اشتهر الكلام فى القدر ؛ ودخل فيه كثير من أهل النظر والعباد ، صار جمهور القدرية يقرون بتقدم العلم ، وإنما ينكرون عموم المشيئة والخلق . وعن عمرو بن عبيد فى إنكار الكتاب المتقدم روايتان . وقول أولئك كفرهم عليه مالك ، والشافعى ، وأحمد وغيرهم . وأما هؤلاء فهم مبتدعون ضالون لكنهم ليسوا بمنزلة أولئك ؛ وفى هؤلاء خلق كثير من العلماء والعباد كتب عنهم العلم . وأخرج البخاري ومسلم لجماعة منهم ، لكن من كان داعية إليه لم يخرجوا له ، وهذا مذهب فقهاء أهل الحديث كأحمد وغيره : أن من كان داعية إلى بدعة فإنه يستحق العقوبة لدفع ضرره عن الناس ، وإن كان فى الباطن مجتهداً ، وأقل عقوبته أن يهجر ، فلا يكون له مرتبة فى الدين

(١) بياض فى الأصل .

لا يؤخذ عنه العلم ولا يستقضى ، ولا تقبل شهادته ، ونحو ذلك . ومذهب مالك قريب من هــذا ، ولهذا لم يخرج أهل الصحيح لمن كان داعية ، ولـكن رووا هم وسائر أهل العلم عن كثير ممن كان يرى في الباطن رأي القدرية ، والمرجئة والخوارج ، والشيعة .

وقال أحمد : لو تركنا الرواية عن القدرية لتركنا أكثر أهل البصرة ، وهذا لأن « مسألة خلق أفعال العبــاد ، وإرادة الـكائنات » مسألة مشكلة ، وكما أن القـــدرية من المعتزلة وغيرهم أخطئوا فيها ،فقد أخطأ فيها كثير ممن رد عليهم أو أكثرهم ، فإنهم سلــكوا فى الرد عليهم مسلك جهم بن صفوان ، وأتبــاعه ، فنفوا حــكمة الله فى خلقه وأمره ، ونفوا رحمتــه بعباده ، ونفوا ما جعــله من الأسباب خلقاً وأمراً ، وجحــدوا من الحقائق الموجــودة فى مخلوقاته وشرائعه ما صار ذلك سبباً لنفور أكثر العقلاء الذين فهموا قولهم عما يظنونه السـنة ، إذ كانوا يزعمون أن قول أهل السنة في القدر هو القول الذي ابتـدعه جهم ، وهذا لبسطه موضع آخر .

وإنمــا المقصود هنا أن «السلف» فى ردهم على المرجئة والجهمية والقدرية وغيرهم ، يردون من أقوالهم ما يبلغهم عنهم وما سمعوه من بعضهم . وقد يكون ذلك قول طائفة منهم ، وقد يكون نقلاً مغيراً . فلهذا ردوا على المرجئـة الذين يجعلون الدين والإيمـان واحداً ؛ ويقولون هو القول . وأيضــاً فلم يكن حدث فى زمنهم من المرجئة من يقول : الإيمــان هو مجرد القول بلا تصديق ولا معرفة

في القلب . فإن هذا إنما أحدثه ابن كرام ، وهذا هو الذي انفرد به ابن كرام .
وأما سائر ما قاله ، فأقوال قيلت قبله ، ولهذا لم يذكر الأشعري ولا غيره
ممن يحكي مقالات الناس عنه قولا انفرد به إلا هذا .

وأما سائر أقواله فيحكونها عن ناس قبله ولا يذكرونه . ولم يكن ابن
كرام فى زمن أحمد بن حنبل ، وغيره من الأئمة ، فلهذا يحكون إجماع الناس
على خلاف هذا القول ؛ كما ذكر ذلك أبو عبدالله أحمد بن حنبل وأبو ثور
وغيرهما . وكان قول المرجئة قبله : إن الإيمان قول باللسان وتصديق
بالقلب ، وقول جهم : إنه تصديق القلب ؛ فلما قال ابن كرام : إنه مجرد
قول اللسان . صارت أقوال المرجئة ثلاثة ، لكن أحمد كان أعلم بمقالات الناس
من غيره ، فكان يعرف قول الجهمية في الإيمان ، وأما أبو ثور . فلم يكن
يعرفه ، ولا يعرف إلا مرجئة الفقهاء ، فلهذا حكى الإجماع على خلاف قول
الجهمية والكرامية .

قال أبو ثور فى رده على المرجئة كما روى ذلك أبو القاسم الطبري
اللالكائي وغيره : عن إدريس بن عبد الكريم قال : سأل رجل من أهل
خراسان أباثور عن الإيمان وما هو ، أيزيد وينقص ؟ وقول هو أو قول وعمل؟
أو تصديق وعمل ؟ فأجابه أبو ثور بهذا فقال : سألت رحمك الله وعفا عنا
وعنك عن الإيمان ما هو ، يزيد وينقص ؟ وقول هو أو قول وعمل أو تصديق
وعمل ؟ فأخبرك بقول الطوائف واختلافهم .

إعلم يرحمنا الله وإياك : أن الإيمان تصديق بالقلب ، وقول باللسان ، وعمل بالجوارح ، وذلك أنه ليس بين أهل العلم خلاف في رجل لو قال : أشهد أن الله عز وجل واحد ، وأن ما جاءت به الرسل حق ، وأقر بجميع الشرائع ، ثم قال : ما عقد قلبي على شيء من هذا ؛ ولا أصدق به ؛ أنه ليس بمسلم ، ولو قال : المسيح هو الله وجحد أمر الإسلام ، ثم قال : لم يعقد قلبي على شيء من ذلك أنه كافر بإظهار ذلك وليس بمؤمن ، فلما لم يكن بالإقرار إذالم يكن معه التصديق مؤمناً ، ولا بالتصديق إذا لم يكن معه الإقرار مؤمناً ، حتى يكون مصدقاً بقلبه مقراً بلسانه . فإذا كان تصديقاً بالقلب وإقراراً باللسان ، كان عندهم مؤمناً ، وعند بعضهم لا يكون مؤمناً حتى يكون مع التصديق عمل ، فيكون بهذه الأشياء إذا اجتمعت مؤمناً ، فلما نفوا أن يكون الإيمان بشيء واحد ، وقالوا : يكون بشيئين فى قول بعضهم ، وثلاثة أشياء فى قول غيرهم . لم يكن مؤمناً إلا بما أجمعوا عليه من هذه الثلاثة الأشياء ؛ وذلك أنه إذا جاء بهذه الثلاثة الأشياء. فكلهم يشهد أنه مؤمن ؛ فقلنا بما أجمعوا عليه من التصديق بالقلب ، والإقرار باللسان ، والعمل بالجوارح .

فأما الطائفة التي ذهبت إلى أن العمل ليس من الإيمان ، فيقال لهم : ماذا أراد الله من العباد إذ قال لهم : أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ، الإقرار بذلك أو الإقرار والعمل؟ فإن قالت : إن الله أراد الإقرار ولم يرد العمل؛ فقد كفرت. عند أهل العلم. (كـ)[1] من قال: إن الله لم يرد من العباد أن يصلوا ولا يؤتوا الزكاة؟ وإن قالت : أراد منهم الإقرار قيل : فإذا كان أراد منهم الأمرين جميعاً

(١) أضيفت حسب مفهوم السياق .

لم زعمتم أنه يكون مؤمناً بأحدهما دون الآخر ، وقد أرادهما جميعاً ؟ أرأيتم لو أن رجلاً قال : اعمل جميع ما أمر به الله ولا أقر به ، أيكون مؤمناً ؟ فإن قالوا : لا . قيل لهم : فإن قال : أقر بجميع ما أمر الله به ، ولا أعمل به ؛ أيكون مؤمناً ؟ فإن قالوا : نعم . قيل ما الفرق ؟ فقد زعمتم أن الله أراد الأمرين جميعاً فإن جاز أن يكون بأحدهما مؤمنا إذا ترك الآخر ، جاز أن يكون بالآخر إذا عمل به ولم يقر مؤمناً ، لا فرق بين ذلك . فإن احتج فقال : لو أن رجلاً أسلم فأقر بجميع ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم أيكون مؤمناً بهذا الإقرار قبل أن يجيء وقت عمل ؟ قيل له : إنما يطلق له الاسم بتصديقه أن العمل عليه بقوله: أن يعمله في وقته إذا جاء ، وليس عليه في هذا الوقت الإقرار بجميع ما يكون به مؤمناً ؛ ولو قال : أقر ولا أعمل لم يطلق عليه اسم الإيمان .

قلت : يعني الإمام أبو ثور ـ رحمه الله ـ أنه لا يكون مؤمناً إلا إذا التزم بالعمل مع الإقرار ، وإلا فلو أقر ولم يلتزم العمل لم يكن مؤمناً . وهذا الاحتجاج الذي ذكره أبو ثور هو دليل على وجوب الأمرين : الإقرار والعمل وهو يدل على أن كلا منهما من الدين ، وأنه لا يكون مطيعاً لله ، ولا مستحقا للثواب ولا ممدوحا عند الله ورسوله إلا بالأمرين جميعا . وهو حجة على من يجعل الأعمال خارجة عن الدين والإيمان جميعا . وأما من يقول : إنها من الدين ويقول : إن الفاسق مؤمن حيث أخذ ببعض الدين وهو الإيمان عندهم ، وترك بعضه ؛ فهذا يحتج عليه بشيء آخر ، لكن أبو ثور وغيره من علماء السنة عامة احتجاجهم مع هذا الصنف ، وأحمد كان أوسع علما بالأقوال والحجج من

أبي ثور . ولهذا إنما حكى الإجماع على خلاف قول الكرامية ؛ ثم إنه تورع فى النطق على عادته ، ولم يجـزم بنفي الخلاف ؛ لكن قال : لا أحسب أحداً يقول هذا ، وهذا فى رسالته إلى أبى عبد الرحيم الجوزجانى ، ذكرها الخلال فى كتاب « السنة » ــ وهو أجمع كتاب يذكر فيه أقوال أحمد فى مسائل الأصول الدينية وإن كان له أقوال زائدة على ما فيه ، كما أن كتابه فى العلم أجمع كتاب يذكر فيه أقوال أحمد فى الأصول الفقهية .

قال المروذي : رأيت أبا عبد الرحيم الجوزجانى عنـد أبى عبد الله ، وقد كان ذكره أبو عبد الله فقال : كان أبوه مرجئا ، أو قال : صاحب رأي . وأما أبو عبد الرحيم فأثنى عليه ، وقد كان كتب إلى أبى عبـد الله من خراسان يسأله عن الإيمـان وذكر الرسالة من طريقين عن أبى عبـد الرحيم ، وجواب أحمد

بسم الله الرحمن الرحيم : أحسن الله إلينا وإليك فى الأمور كلها ، وسلمنا وإياك من كل شر برحمته ، أتانى كتابك تذكر ما تذكر من احتجاج من احتج من المرجئة . واعلم رحمك الله أن الخصومة فى الدين ليست من طريق أهل السنة وأن تأويل من تأول القرآن بلا سنة تدل على معنى ما أراد الله منه ، أو أثر عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعرف ذلك بما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أو عن أصحابه ، فهم شاهدوا النبي صلى الله عليه وسلم ، وشهدوا تنزيله ، وما قصه الله له فى القـرآن ، وما عني به ، وما أراد به أخاص هو أم

عام ؟ فأما من تأوله على ظاهره بلا دلالة من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أحد من الصحابة ، فهذا تأويل أهل البـدع ؛ لأن الآية قد تـكون خاصة ويكون حكمها حكما عاما ، ويكون ظاهرها على العموم ، وإنما قصدت لشيء بعينه ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم هو المعـبر عن كتاب الله وما أراد ، وأصحابه أعلم بذلك منا ، لمشاهدتهم الأمر وما أريد بذلك ، فقد تـكون الآية خاصة ؛ أي معناها مثل قوله تعـالى : (يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ) وظاهرها على العموم، أي من وقع عليه اسم (ولد)فله ما فرض الله ، فجاءت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا يرث مسلم كافراً .

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ــ وليس بالثبت ــ إلا أنه عن أصحابه أنهم لم يورثوا قاتلاً ، فـكان رسول الله صلى الله عليه وسـلم هو المعبر عن الـكتاب أن الآية إنمـا قصدت للمسلم لا للـكافر ، ومن حملهـا على ظاهرها لزمه أن يورث من وقع عليه اسم الولد كافراً كان أو قاتلاً ، وكذلك أحكام الوارث من الأبوين وغير ذلك مع آي كثير يطول بهـا الـكتاب ، وإنما استعملت الأمة السنة من النبي صلى الله عليه وسلم ومن أصحابه ، إلا من دفع ذلك من أهل البدع والخوارج وما يشبههم ، فقد رأيت إلى ما خرجوا .

قلت : لفظ المجمل والمطلق والعام كان فى اصطلاح الأئمة ، كالشافعي وأحمد ، وأبي عبيـد وإسحاق وغيرهم سواء ، لا يريدون بالمجمل ما لا يفهم منه ، كما فسره به بعض المتـأخرين وأخطأ فى ذلك ، بل المجمل ما لا يكفي وحده فى

العمل به وإن كان ظاهره حقاً ، كما فى قوله تعالى : (خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمۡ وَتُزَكِّيهِم بِهَا) فهذه الآية ظاهرها ومعناها مفهوم ، ليست مما لا يفهم المراد به ؛ بل نفس ما دلت عليه لا يكفي وحده فى العمل فإن المأمور به صدقة تكون مطهرة مزكية لهم ، وهذا إنما يعرف ببيان الرسول صلى الله عليه وسلم ولهذا قال أحمد يحذر المتكلم فى الفقه هذين « الأصلين » . المجمل والقياس . وقال : أكثر ما يخطىء الناس من جهة التأويل والقياس ، يريد بذلك ألا يحكم بما يدل عليه العام والمطلق قبل النظر فيما يخصه ويقيده ؛ ولا يعمل بالقياس قبل النظر فى دلالة النصوص هل تدفعه ، فإن أكثر خطأ الناس تمسكهم بما يظنونه من دلالة اللفظ والقياس ؛ فالأمور الظنية لا يعمل بها حتى يبحث عن المعارض بحثاً يطمئن القلب إليه ، وإلا أخطأ من لم يفعل ذلك ، وهذا هو الواقع فى المتمسكين بالظواهر والأقيسة ، ولهذا جعل الاحتجاج بالظواهر مع الإعراض عن تفسير النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه طريق أهل البدع . وله فى ذلك مصنف كبير .

وكذلك التمسك بالأقيسة مع الإعراض عن النصوص والآثار ، طريق أهل البدع . ولهذا كان كل قول ابتدعه هؤلاء قولاً فاسداً ، وإنما الصواب من أقوالهم ما وافقوا فيه السلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ، وقوله تعالى : (يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡ) سموه عاماً وهو مطلق فى الأحوال ، يعمها على طريق البدل كما يعم قوله : (فَتَحۡرِيرُ رَقَبَةٍ) جميع الرقاب ، لا يعمها كما يعم لفظ الولد

للأولاد . ومن أخذ بهذا لم يأخذ بما دل عليه ظاهر لفظ القرآن ، بل أخذ بما ظهر له مما سكت عنه القرآن ، فكان الظهور لسكوت القرآن عنه ، لا لدلالة القرآن على أنه ظاهر ، فكانوا متمسكين بظاهر من القول لا بظاهر القول ؛ وعمدتهم عدم العلم بالنصوص التى فيها علم بما قيد ، وإلا فكل ما بينه القرآن وأظهره فهو حق ؛ بخلاف ما يظهر للإنسان لمعنى آخر غير نفس القرآن يسمى ظاهر القرآن ، كاستدلالات أهل البدع من المرجئة والجهمية والخوارج والشيعة .

قال أحمد : وأما من زعم أن الإيمان الإقرار ، فما يقول فى المعرفة ؟ هل يحتاج إلى المعرفة مع الإقرار ؟ وهل يحتاج أن يكون مصدقا بما عرف ؟ فإن زعم أنه يحتاج إلى المعرفة مع الإقرار فقد زعم أنه من شيئين ، وإن زعم أنه يحتاج أن يكون مقراً ومصدقا بما عرف فهو من ثلاثة أشياء ؛ وإن جحد وقال : لا يحتاج إلى المعرفة والتصديق ، فقد قال قولاً عظيماً ، ولا أحسب أحداً يدفع المعرفة والتصديق وكذلك العمل مع هذه الأشياء .

قلت أحمد وأبو ثور وغيرهما من الأئمة كانوا قد عرفوا أصل قول المرجئة ، وهو أن الإيمان لا يذهب بعضه ويبقى بعضه ؛ فلا يكون إلا شيئاً واحداً فلا يكون ذا عدد : اثنين أو ثلاثة ، فإنه إذا كان له عدد ، أمكن ذهاب بعضه وبقاء بعضه ، بل لا يكون إلا شيئاً واحداً ، ولهذا قالت الجهمية : إنه شيء واحد فى القلب . وقالت الكرامية : إنه شيء واحد على اللسان ، كل ذلك فراراً من

تبعض الإيمان وتعدده . فلهذا صاروا يناظرونهم بما يدل على أنه ليس شيئاً واحداً ، كما قلتم . فأبو ثور احتج بما اجتمع عليه « الفقهاء المرجئة » من أنه تصديق وعمل ، ولم يكن بلغه قول متكلميهم وجهميتهم ، أو لم يعد خلافهم خلافاً ، وأحمد ذكر أنه لا بد من المعرفة والتصديق مع الإقرار ، وقال : إن من جحد المعرفة والتصديق فقد قال قولاً عظيماً ، فإن فساد هذا القول معلوم من دين الإسلام ! ولهذا لم يذهب إليه أحد قبل الكرامية ، مع أن الكرامية لا تنكر وجوب المعرفة والتصديق ؛ ولكن تقول : لا يدخل فى اسم الإيمان حذراً من تبعضه وتعدده ، لأنهم رأوا أنه لا يمكن أن يذهب بعضه ويبقى بعضه ، بل ذلك يقتضي أن يجتمع فى القلب إيمان وكبر ، واعتقدوا الإجماع على نفي ذلك ، كما ذكر هذا الإجماع الأشعري وغيره .

وهذه الشبهة التى أوقعتهم مع علم كثير منهم وعبادته وحسن إسلامه وإيمانه ، ولهذا دخل فى « إرجاء الفقهاء » جماعة هم عند الأمة أهل علم ودين . ولهذا لم يكفر أحد من السلف أحداً من « مرجئة الفقهاء » بل جعلوا هذا من بدع الأقوال والأفعال ؛ لا من بدع العقائد ، فإن كثيراً من النزاع فيها لفظي ، لكن اللفظ المطابق للكتاب والسنة هو الصواب ، فليس لأحد أن يقول بخلاف قول الله ورسوله ، لا سيما وقد صار ذلك ذريعة إلى بدع أهل الكلام من أهل الإرجاء وغيرهم وإلى ظهور الفسق ، فصار ذلك الخطأ اليسير فى اللفظ سبباً لخطأ عظيم فى العقائد والأعمال ، فلهذا عظم القول فى ذم « الإرجاء » حتى قال إبراهيم النخعى : لفتنتهم ــ يعنى المرجئة ــ أخوف على هذه الأمة من فتنة

الأزارقة . وقال الزهرى : ما ابتدعت فى الإسلام بدعة أضر على أهله من الإرجاء . وقال الأوزاعي : كان يحي بن أبى كثير ، وقتادة يقولان : ليس شيء من الأهواء أخوف عندهم على الأمة من الإرجاء . وقال شريك القاضى — وذكر المرجئة فقال — : هم أخبث قوم ، حسبك بالرافضة خبثاً ، ولكن المرجئة يكذبون على الله . وقال سفيان الثوري : تركت المرجئة الإسلام أرق من ثوب سابرى وقال قتادة : إنما حدث الإرجاء بعد فتنة فرقة ابن الأشعث .

وسئل ميمون بن مهران عن كلام « المرجئة » فقال : أنا أكبر من ذلك وقال سعيد بن جبير لذر الهمدانى : ألا تستحي من رأي أنت أكبر منه ؟ ! وقال أيوب السختياني : أنا أكبر من دين المرجئة ، إن أول من تكلم في الإرجاء رجل من أهل المدينة من بنى هاشم يقال له : الحسن . وقال زاذان : أتينا الحسن ابن محمد فقلنا : ما هذا الكتاب الذى وضعت ؟ وكان هو الذي أخرج كتاب المرجئة فقال لي : يا أبا عمر لوددت أني كنت مت قبل أن أخرج هذا الكتاب أو أضع هذا الكتاب ، فإن الخطأ فى اسم الإيمان ليس كالخطأ فى اسم محدث ؛ ولا كالخطأ في غيره من الأسماء ، إذ كانت أحكام الدنيا والآخرة متعلقة باسم الإيمان والإسلام والكفر والنفاق .

وأحمد — رضي الله عنه — فرق بين المعرفة التى فى القلب وبين التصديق الذي فى القلب ، فإن تصديق اللسان هو الإقرار ؛ وقد ذكر ثلاثة أشياء ، وهذا يحتمل « شيئين » يحتمل أن يفرق بين تصديق القلب ومعرفته ، وهذا قول

ابن كلاب ، والقلانسى . والأشعري وأصحابه يفرقون بين معرفة القلب وبين تصديق القلب ، فإن تصديق القلب قوله . وقول القلب عندهم ليس هو العلم ، بل نوعاً آخر ؛ ولهذا قال أحمد : هل يحتاج إلى المعرفة مع الإقرار ؟ وهل يحتاج إلى أن يكون مصدقاً بما عرف ؟ فإن زعم أنه يحتاج إلى المعرفة مع الإقرار فقد زعم أنه من شيئين ، وإن زعم أنه يحتاج أن يكون مقراً ومصدقاً بما عرف فهو من ثلاثة أشياء ، فإن جحد وقال : لا يحتاج إلى المعرفة والتصديق . فقد أتى عظيما ولا أحسب امرءاً يدفع المعرفة والتصديق .

والذين قالوا : الإيمان هو الإقرار . فالإقرار باللسان يتضمن التصديق باللسان . والمرجئة لم تختلف أن الإقرار باللسان فيه التصديق ؛ فعلم أنه أراد تصديق القلب ومعرفته مع الإقرار باللسان ؛ إلا أن يقال : أراد تصديق القلب واللسان جميعاً مع المعرفة والإقرار ؛ ومراده بالإقرار الالتزام لا التصديق كما قال تعالى : (وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا قَالَ فَٱشْهَدُوا۟ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ) فالميثاق المأخوذ على أنهم يؤمنون به وينصرونه ، وقد أمروا بهذا ، وليس هذا الإقرار تصديقاً، فإن الله تعالى لم يخبرهم بخبر ؛ بل أوجب عليهم إذا جاءهم ذلك الرسول أن يؤمنوا به وينصروه . فصدقوا بهذا الإقرار والتزموه ، فهذا هو إقرارهم . والانسان قد يقر للرسول بمعنى انه يلتزم ما يأمر به مع غير معرفة ، ومن غير تصديق له بأنه رسول الله ، لكن لم يقل أحد من المرجئة : إن هذا الإقرار يكون إيماناً .

بل لابد عندهم من الإقرار الخبري وهو أنه يقر له بأنه رسول الله كما يقر المقر بما يقر به من الحقوق ، ولفظ الإقرار يتناول الالتزام والتصديق ، ولابد منهما ، وقد يراد بالإقرار مجرد التصديق بدون التزام الطاعة ؛ والمرجئة تارة يجعلون هذا هو الإيمان وتارة يجعلون الإيمان التصديق والالتزام معاً ، هذا هو الإقرار الذي يقوله فقهاء المرجئة : إنه إيمان ، وإلا لو قال : أنا أطيعه ولا أصدق أنه رسول الله ، أو أصدقه ولا ألتزم طاعته ، لم يكن مسلماً ولا مؤمناً عندهم .

وأحمد قال : لابد مع هذا الإقرار أن يكون مصدقاً ، وأن يكون عارفاً ، وأن يكون مصدقاً بما عرف . وفى رواية أخرى : مصدقاً بما أقر ، وهذا يقتضي أنه لابد من تصديق باطن ، ويحتمل أن يكون لفظ التصديق عنده يتضمن القول والعمل جميعاً ، كما قد ذكرنا شواهده أنه يقال : صدق بالقول والعمل ، فيكون تصديق القلب عنده يتضمن أنه مع معرفة قلبه أنه رسول الله قد خضع له وانقاد ؛ فصدقه بقول قلبه وعمل قلبه محبة وتعظيماً ، وإلا فمجرد معرفة قلبه أنه رسول الله مع الإعراض عن الانقياد له ولما جاء به ، إما حسداً وإما كبراً ، وإما لمحبة دينه الذي يخالفه وإما لغير ذلك ، فلا يكون إيماناً . ولابد فى الإيمان من علم القلب وعمله فأراد أحمد بالتصديق أنه مع المعرفة به صار القلب مصدقا له ، تابعاً له ، محبا له معظما له ، فإن هذا لا بد منه ، ومن دفع هذا عن أن يكون من الإيمان ، فهو من جنس من دفع المعرفة من أن تكون من الإيمان ، وهذا أشبه بأن

يحمل عليه كلام أحمد ؛ لأن وجوب انقيـاد القلب مع معرفتـه ظاهر ثابت بدلائل الـكتاب والسنة وإجمـاع الأمة ، بل ذلك معلوم بالاضطرار من دين الإسـلام ، ومن نازع من الجهميـة فى أن انقيـاد القلب من الإيمان فهو كمن نازع من الـكرامية فى أن معرفة القلب من الإيمان ، فـكان حمل كلام أحمد على هذا هو المناسب لـكلامه فى هذا المقام .

وأيضاً فإن الفرق بين معرفة القلب وبين مجرد تصديق القلب الخالى عن الانقياد الذي يجعل قول القلب ؛ أمر دقيق ، وأكثر العقلاء ينكرونه وبتقـدير صحته لا يجب على كل أحد أن يوجب شيئين لا يتصـور الفرق بينهما . وأكثر الناس لا يتصورون الفرق بين معرفة القلب وتصديقه ، ويقولون : إن ما قاله ابن كلاب ، والأشعري من الفرق ، كلام باطل لا حقيقـة له ، وكثير من أصحابه اعترف بعدم الفرق ، وعمدتهم من الحجة إنما هو خبر الـكاذب ، قالوا : ففي قلبه خبر بخلاف علمه ، فدل على الفرق . فقال لهم الناس : ذاك بتقـدير خـبر وعلم ليس هو علماً حقيقياً ولا خـبراً حقيقياً ، ولمـا أثبتوه من قول القلب المخالف للعـلم والإرادة ، إنمـا يعود إلى تقدير علوم وإرادات لا إلى جنس آخر يخالفها .

ولهذا قالوا : إن الإنسان لا يمـكنه أن يقوم بقلبه خبر بخلاف علمه ؛ وإنما يمـكنه أن يقول ذلك بلسانه ، وأما أنه يقوم بقلبه خبر بخلاف ما يعلمه ، فهذا غير ممـكن ، وهذا مما استدلوا به على أن الرب تعالى لا يتصور قيام الـكذب

بذاته ، لأنه بكل شيء عليم ، ويمتنع قيام معنى يضاد العلم بذات العالم ، والخبر النفساني الكاذب يضاد العلم .

فيقال لهم : الخبر النفسانى لو كان خلافاً للعلم لجاز وجود العلم مع ضده كما يقولون مثل ذلك فى مواضع كثيرة ، وهي من أقوى الحجج التى يحتج بها القاضي أبو بكر وموافقوه فى مسألة العقل وغيرها ، كالقاضي أبى يعلى ، وأبي محمد ابن اللبان ، وأبى علي بن شاذان ، وأبى الطيب ، وأبى الوليد الباجي ، وأبى الخطاب ، وابن عقيل وغيرهم ؛ فيقولون : العقل نوع من العلم ، فإنه ليس بضد له فإن لم يكن نوعا منه كان خلافاً له ، ولو كان خلافاً لجاز وجوده مع ضد العقل وهذه الحجة وإن كانت ضعيفة ــ كما ضعفها الجمهور ، وأبو المعالي الجوينى ممن ضعفها ــ فإن ما كان مستلزماً لغيره لم يكن ضداً له ، إذ قد اجتمعا ، وليس هو من نوعه ؛ بل هو خلاف له على هذا الاصطلاح الذي يقسمون فيه كل اثنين إلى أن يكونا مثلين ، أو خلافين أو ضدين ، فالملزوم كالإرادة مع العلم أو كالعلم مع الحياة ، ونحو ذلك ليس ضداً ولا مثلاً ؛ بل هو خلاف ، ومع هذا فلا يجوز وجوده مع ضد اللازم ، فإن ضد اللازم ينافيه ، ووجود الملزوم بدون اللازم محال ، كوجود الإرادة بدون العلم ، والعلم بدون الحياة ، فهذان خلافان عندهم ، ولا يجوز وجود أحدهما مع ضد الآخر .

كذلك العلم هو مستلزم للعقل ، فكل عالم عاقل ، والعقل شرط فى العلم ، فليس مثلاً له ولا ضداً ولا نوعاً منه ، ومع هذا لا يجوز وجوده مع ضد العقل،

لكن هذه الحجة تقال لهم فى العلم مع كلام النفس الذي هو الخبر ، فإنه ليس ضداً ولا مثلاً ، بل خلافاً ؛ فيجوز وجود العلم مع ضد الخبر الصادق وهو الكاذب ، فبطلت تلك الحجة على امتناع الكذب النفساني من العالم ، وبسط هذا له موضع آخر .

والمقصود هنا أن الإنسان إذا رجع إلى نفسه عسر عليه التفريق بين علمه بأن الرسول صادق وبين تصديق قلبه تصديقاً مجرداً عن انقياد وغيره من أعمال القلب بأنه صادق .

ثم احتج «الإمام أحمد» على أن الأعمال من الإيمان بحجج كثيرة فقال وقد سأل وفد عبد القيس رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الإيمان فقال : «شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وأن تعطوا خمساً من المغنم » فجعل ذلك كله من الإيمان . قال : وقال النبي صلى الله عليه وسلم « الحياء شعبة من الإيمان » وقال : « أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً » . وقال : « إن البذاذة من الإيمان » . وقال « الإيمان بضع وستون شعبة ، فأدناها إماطة الأذى عن الطريق ، وأرفعها قول لا إله إلا الله » مع أشياء كثيرة ، منها : « أخرجوا من النار من كان فى قلبه مثقال ذرة من إيمان » : وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فى صفة المنافق : « ثلاث من كن فيه فهو منافق » مع حجج كثيرة . وما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم فى تارك الصلاة وعن أصحابه من بعده ، ثم ما وصف الله تعالى فى كتابه

من زيادة الإيمان فى غير موضع ، مثل قوله : (هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ) وقال : (لِيَسْتَيْقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِيمَٰنًا) وقال : (وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا) وقال تعالى (فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ) وقال : (إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ) وقال تعالى : (فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمْ) وقال تعالى : (فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ) وقال : (وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ) .

قال أحمد : ويلزمه أن يقول : هو مؤمن بإقراره ، وإن أقر بالزكاة فى الجملة ولم يجد فى كل مائتى درهم خمسة ، أنه مؤمن ، فيلزمه أن يقول : إذا أقر ثم شد الزنار فى وسطه وصلى للصليب وأتى الكنائس والبيع وعمل الكبائر كلها إلا أنه فى ذلك مقر بالله ؛ فيلزمه أن يكون عنده مؤمنا ، وهذه الأشياء من أشنع ما يلزمهم .

« قلت » : هذا الذي ذكره الإمام أحمد من أحسن ما احتج الناس به عليهم ، جمع فى ذلك جملاً يقول غيره بعضها ، وهذا الإلزام لا محيد لهم عنه . ولهذا لما عرف متكلمهم مثل جهم ومن وافقه أنه لازم التزموه . وقالوا : لو فعل

[مافعل] من الأفعال الظاهرة لم يكن بذلك كافراً فى الباطن ؛ لكن يكون دليلاً على الكفر فى أحكام الدنيا ، فإذا احتج عليهم بنصوص تقتضي أنه يكون كافراً فى الآخرة . قالوا : فهذه النصوص تدل على أنه فى الباطن ليس معه من معرفة الله شيء ، فإنها عندهم شيء واحد ، فخالفوا صريح المعقول وصريح الشرع .

وهذا القول مع فساده عقلاً وشرعا ، ومع كونه عند التحقيق لا يثبت إيمانا ؛ فإنهم جعلوا الإيمان شيئا واحداً لا حقيقة له ، كما قالت الجهمية ومن وافقهم مثل ذلك في وحدة الرب أنه ذات بلا صفات . وقالوا بأن القرآن مخلوق وأن الله لا يرى فى الآخرة ، وما يقوله [ابن كلاب] من وحدة الكلام وغيره من الصفات .

فقولهم فى الرب وصفاته وكلامه والإيمان به يرجع إلى تعطيل محض ، وهذا قد وقع فيه طوائف كثيرة من المتأخرين المنتسبين إلى السنة والفقه والحديث المتبعين للأئمة الأربعة ، المتعصبين للجهمية والمعتزلة ؛ بل وللمرجئة أيضا ؛لكن لعدم معرفتهم بالحقائق التى نشأت منها البدع يجمعون بين الضدين ؛ ولكن من رحمة الله بعباده المسلمين أن الأئمة الذين لهم فى الأمة لسان صدق ، مثل الأئمة الأربعة وغيرهم كمالك ، والثوري ، والأوزاعي ، والليث بن سعد ، وكالشافعي وأحمد ، وإسحاق ، وأبى عبيد ، وأبى حنيفة ، وأبى يوسف ، ومحمد ؛ كانوا ينكرون على أهل الكلام من الجهمية قولهم فى القرآن والإيمان وصفات الرب وكانوا متفقين على ما كان عليه السلف من أن الله يرى فى الآخرة ، وأن

القرآن كلام الله غير مخلوق ، وأن الإيمان لا بد فيه من تصديق القلب واللسان فلو شتم الله ورسوله كان كافراً باطنا وظاهراً عندهم كلهم ، ومن كان موافقا لقول جهم فى الإيمان بسبب انتصار أبى الحسن لقوله فى الإيمان ، يبقى تارة يقول بقول السلف والأئمة ، وتارة يقول بقول المتكلمين الموافقين لجهم؛ حتى فى مسألة سب الله ورسوله رأيت طائفة من الحنبليين ، والشافعيين والمالكيين ، إذا تكلموا بكلام الأئمة قالوا : إن هذا كفر باطنا وظاهراً .

وإذا تكلموا بكلام أولئك قالوا : هذا كفر فى الظاهر ، وهو فى الباطن يجوز أن يكون مؤمنا تام الإيمان ، فإن الإيمان عندهم لا يتبعض . ولهذا لما عرف القاضى عياض هذا من قول بعض أصحابه ، أنكره ونصر قول مالك وأهل السنة ، وأحسن فى ذلك .

وقد ذكرت بعض ما يتعلق بهذا في كتاب « الصارم المسلول على شاتم الرسول » وكذلك تجدهم فى مسائل الإيمان يذكرون أقوال الأئمة ، والسلف ويبحثون بحثا يناسب قول الجهمية ، لأن البحث أخذوه من كتب أهل الكلام الذين نصروا قول جهم فى مسائل الإيمان .

والرازي لما صنف « مناقب الشافعي » ذكر قوله فى الإيمان . وقول الشافعي قول الصحابة والتابعين ، وقد ذكر الشافعي أنه إجماع من الصحابة والتابعين . ومن لقيه استشكل قول الشافعي جداً لأنه كان قد انعقد فى نفسه شبهة أهل البدع فى الإيمان : من الخوارج والمعتزلة والجهمية والكرامية

وسائر المرجئة ، وهو أن الشيء المركب إذا زال بعض أجزائه لزم زواله كله ؛ لكن هو لم يذكر إلا ظاهر شبهتهم . والجواب عما ذكروه هو سهل ، فإنه يسلم له أن الهيئة الاجتماعية لم تبق مجتمعة كما كانت ؛ لكن لا يلزم من زوال بعضها زوال سائر الأجزاء .

والشافعي مع الصحابة والتابعين وسائر السلف يقولون : إن الذنب يقدح فى كمال الإيمان ، ولهذا نفى الشارع الإيمان عن هؤلاء ، فذلك المجموع الذي هو الإيمان لم يبق مجموعا مع الذنوب ، لكن يقولون بقي بعضه : إما أصله وإما أكثره وإما غير ذلك ؛ فيعود الكلام إلى أنه يذهب بعضه ويبقى بعضه .

ولهذا كانت المرجئة تنفر من لفظ النقص أعظم من نفورها من لفظ الزيادة ؛ لأنه إذا نقص لزم ذهابه كله عندهم إن كان متبعضاً متعدداً عند من يقول بذلك ، وهم الخوارج والمعتزلة . وأما الجهمية فهو واحد عندهم لا يقبل التعدد ؛ فيثبتون واحداً لا حقيقة له ؛ كما قالوا مثل ذلك فى وحدانية الرب ووحدانية صفاته عند من أثبتها منهم .

ومن العجب أن الأصل الذي أوقعهم فى هذا ، اعتقادهم أنه لا يجتمع فى الإنسان بعض الإيمان وبعض الكفر ، أو ما هو إيمان وما هو كفر ، واعتقدوا أن هذا متفق عليه بين المسلمين كما ذكر ذلك أبو الحسن وغيره ، فلأجل اعتقادهم هذا الإجماع وقعوا فيما هو مخالف للإجماع الحقيقي ، إجماع

السلف الذي ذكره غير واحد من الأئمة ؛ بل وصرح غير واحد منهم بكفر من قال بقول جهم فى الإيمان .

ولهذا نظائر متعددة ؛ يقول الإنسان قولاً مخالفاً للنص والإجماع القديم حقيقة ويكون معتقداً أنه متمسك بالنص والإجماع . وهذا إذا كان مبلغ علمه واجتهاده ؛ فالله يثيبه على ما أطاع الله فيه من اجتهاده ويغفر له ما عجز عن معرفته من الصواب الباطن ، وهم لما توهموا أن الإيمان الواجب على جميع الناس نوع واحد ؛ صار بعضهم يظن أن ذلك النوع من حيث هو لا يقبل التفاضل . فقال لي مرة بعضهم : الإيمان من حيث هو إيمان لا يقبل الزيادة والنقصان . فقلت له : قولك من حيث هو ؛ كما تقول : الإنسان من حيث هو إنسان ، والحيوان من حيث هو حيوان ، والوجود من حيث هو وجود ، والسواد من حيث هو سواد وأمثال ذلك لا يقبل الزيادة والنقصان والصفات ؛ فتثبت لهذه المسميات وجوداً مطلقاً مجرداً عن جميع القيود والصفات وهذا لا حقيقة له فى الخارج ، وإنما هو شيء يقدره الإنسان فى ذهنه كما يقدر موجوداً لا قديماً ولا حادثاً ولا قائماً بنفسه ولا بغيره ، ويقدر إنساناً لا موجوداً ولا معدوماً ، ويقول : الماهية من حيث هي هي لا توصف بوجود ولا عدم ، والماهية من حيث هي هي شيء يقدره الذهن ، وذلك موجود فى الذهن لا فى الخارج . وأما تقدير شيء لا يكون فى الذهن ولا فى الخارج فممتنع ، وهذا التقدير لا يكون إلا فى الذهن كسائر تقدير الأمور الممتنعة ؛ مثل تقدير صدور العالم عن صانعين ونحو ذلك ؛ فإن هذه المقدرات فى الذهن .

فهكذا تقدير إيمان لا يتصف به مؤمن ؛ بل هو مجرد عن كل قيد . وتقدير إنسان لا يكون موجوداً ولا معدوماً ؛ بل ما ثم إيمان إلا مع المؤمنين ، ولا ثم إنسانية إلا ما اتصف بها الإنسان ؛ فكل إنسان له إنسانية تخصه وكل مؤمن له إيمان يخصه ؛ فإنسانية زيد تشبه إنسانية عمرو وليست هي هي . وإذا اشتركوا فى نوع الإنسانية فمعنى ذلك أنهما يشتبهان فيما يوجد فى الخارج ويشتركان فى أمر كلي مطلق يكون فى الذهن .

وكذلك إذا قيل : إيمان زيد مثل إيمان عمرو ؛ فإيمان كل واحد يخصه . فلو قدر أن الإيمان يتماثل لكان لكل مؤمن إيمان يخصه وذلك الإيمان مختص معين ليس هو الإيمان من حيث هو هو ؛ بل هو إيمان معين ، وذلك الإيمان يقبل الزيادة . والذين ينفون التفاضل فى هذه الأمور يتصورون فى أنفسهم إيماناً مطلقاً أو إنساناً مطلقا ، أو وجوداً مطلقا مجردا عن جميع الصفات المعينة له ثم يظنون أن هذا هو الإيمان الموجود فى الناس ، وذلك لا يقبل التفاضل ولا يقبل فى نفسه التعدد ؛ إذ هو تصور معين قائم فى نفس متصوره .

ولهذا يظن كثير من هؤلاء أن الأمور المشتركة فى شيء واحد هي واحدة بالشخص والعين ؛ حتى انتهى الأمر بطائفة من علمائهم علماً وعبادة إلى أن جعلوا الوجود كذلك ؛ فتصوروا أن الموجودات مشتركة فى مسمى الوجود ، وتصوروا هذا فى أنفسهم ، فظنوه فى الخارج كما هو فى أنفسهم ، ثم ظنوا أنه الله ؛ فجعلوا الرب هو هذا الوجود الذي لا يوجد قط إلا فى نفس متصوره ؛ ولا يكون فى الخارج .

وهكذا كثير من الفلاسفة تصوروا أعداداً مجردة وحقائق مجردة ويسمونها المثل الأفلاطونية ، وزماناً مجرداً عن الحركة والمتحرك ، وبعداً مجرداً عن الأجسام وصفاتها ثم ظنوا وجود ذلك فى الخارج ، وهؤلاء كلهم اشتبه عليهم ما فى الأذهان بما فى الأعيان ، وهؤلاء قد يجعلون الواحد اثنين والاثنين واحداً ؛ فتارة يجيئون إلى الأمور المتعددة المتفاضلة فى الخارج فيجعلونها واحدة أو متماثلة ، وتارة يجيئون إلى ما فى الخارج من الحيوان والمكان والزمان فيجعلون الواحد اثنين . والمتفلسفة والجهمية وقعوا فى هذا وهذا ، فجاءوا إلى صفات الرب التى هي أنه عالم وقادر ، فجعلوا هذه الصفة هي عين الأخرى وجعلوا الصفة هي الموصوف .

وهكذا القائلون بأن الإيمان شيء واحد وأنه متماثل فى بني آدم ، غلطوا فى كونه واحداً وفى كونه متماثلاً كما غلطوا فى أمثال ذلك من مسائل « التوحيد » و « الصفات » و « القرآن » ونحو ذلك ؛ فكان غلط جهم وأتباعه فى الإيمان كغلطهم فى صفات الرب الذي يؤمن به المؤمنون ، وفى كلامه وصفاته سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً .

وكذلك السواد والبياض يقبل الاشتداد والضعف ؛ بل عامة الصفات التى يتصف بها الموصوفون تقبل التفاضل ؛ ولهذا كان العقل يقبل التفاضل ، والإيجاب والتحريم يقبل التفاضل ، فيكون إيجاب أقوى من إيجاب ، وتحريم أقوى من تحريم . وكذلك المعرفة التى فى القلوب تقبل التفاضل

على الصحيح عند أهل السنة ، وفى هذا كله نزاع ، فطائفة من المنتسبين إلى السنة تنكر التفاضل فى هذا كله كما يختار ذلك القاضي أبو بكر وابن عقيل ، وغيرهما .

وقد حكي عن أحمد فى التفاضل في المعرفة روايتان . وإنكار التفاضل فى هذه الصفات هو من جنس أصل قول المرجئة ، ولكن يقوله من يخالف المرجئة ، وهؤلاء يقولون : التفاضل إنما هو في الأعمال ، وأما الإيمان الذي فى القلوب فلا يتفاضل ، وليس الأمر كما قالوه ، بل جميع ذلك يتفاضل ، وقد يقولون : إن أعمال القلب تتفاضل ؛ بخلاف معارف القلب ، وليس الأمر كذلك ، بل إيمان القلوب يتفاضل من جهة ما وجب على هذا ، ومن جهة ما وجب على هذا ، فلا يستوون فى الوجوب . وأمة محمد وإن وجب عليهم جميعهم الإيمان بعد استقرار الشرع ، فوجوب الإيمان بالشيء المعين موقوف على أن يبلغ العبد إن كان خبراً ، وعلى أن يحتاج إلى العمل به إن كان أمراً ، وعلى العلم به إن كان علماً ، وإلا فلا يجب على كل مسلم أن يعرف كل خبر وكل أمر فى الكتاب والسنة ، ويعرف معناه ويعلمه ؛ فإن هذا لا يقدر عليه أحد .

فالوجوب يتنوع بتنوع الناس فيه ؛ ثم قدرهم فى أداء الواجب متفاوتة ؛ ثم نفس المعرفة تختلف بالإجمال والتفصيل ، والقوة والضعف ، ودوام الحضور ، ومع الغفلة ، فليست المفصلة المستحضرة الثابتة التى يثبت الله صاحبها بالقول

الثابت فى الحياة الدنيا وفى الآخرة ، كالجملة التى غفل عنها ، وإذا حصل له ما يريبه فيها وذكرها فى قلبه ثم رغب إلى الله فى كشف الريب . ثم أحوال القلوب وأعمالها مثل محبة الله ورسوله ، وخشية الله ، والتوكل عليه ، والصبر على حكمه ، والشكر له والإنابة إليه ، واخلاص العمل له مما يتفاضل الناس فيها تفاضلاً لا يعرف قدره إلا الله عز وجل ، ومن أنكر تفاضلهم فى هذا فهو إما جاهل لم يتصوره ، وإما معاند .

قال الإمام أحمد : فإن زعموا أنهم لا يقبلون زيادة الإيمان من أجل أنهم لا يدرون ما زيادته ، وأنها غير محدودة ، فما يقولون في أنبياء الله وكتبه ورسله ؟ هل يقرون بهم فى الجملة ؟ ويزعمون أنه من الإيمان ؛ فإذا قالوا : نعم ؛ قيل لهم : هل تحدونهم وتعرفون عددهم ؟ أليس إنما يصيرون فى ذلك إلى الإقرار بهم فى الجملة ثم يكفون عن عددهم ؟ فكذلك زيادة الإيمان . وبين أحمد أن كونهم لم يعرفوا منتهى زيادته ، لا يمنعهم من الإقرار بها فى الجملة ؛ كما أنهم يؤمنون بالأنبياء والكتب وهم لا يعرفون عدد الكتب والرسل .

وهذا الذي ذكره أحمد ، وذكره محمد بن نصر ، وغيرهما ، يبين أنهم لم يعلموا عدد الكتب والرسل ، وأن حديث أبي ذر في ذلك لم يثبت عندهم .

وأما قول من سوى بين الإسلام والإيمان وقال : إن الله سمى الإيمان بما سمى به الإسلام ؛ وسمى الإسلام بما سمى به الإيمان ، فليس كذلك ، فإن الله

ورسوله قد فسر الإيمان بأنه الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر. وبين أيضاً أن العمل بما أمر به يدخل في الإيمان، ولم يسم الله الإيمان بملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت إسلاماً ؛ بل إنما سمى الإسلام الاستسلام له بقلبه وقصده وإخلاص الدين والعمل بما أمر به، كالصلاة والزكاة خالصاً لوجهه فهذا هو الذي سماه الله إسلاماً وجعله ديناً وقال : (وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ) ولم يدخل فيما خص به الإيمان، وهو الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله ؛ بل ولا أعمال القلوب، مثل حب الله ورسوله ونحو ذلك، فإن هذه جعلها من الإيمان، والمسلم المؤمن يتصف بها، وليس إذا اتصف بها المسلم المؤمن يلزم أن تكون من الإسلام، بل هي من الإيمان، والإسلام فرض، والإيمان فرض، والإسلام داخل فيه ؛ فمن أتى بالإيمان الذي أمر به، فلا بد أن يكون قد أتى بالإسلام المتناول لجميع الأعمال الواجبة، ومن أتى بما يسمي إسلاماً لم يلزم أن يكون قد أتى بالإيمان إلا بدليل منفصل، كما علم أن من أثنى الله عليه بالإسلام من الأنبياء وأتباعهم إلى الحواريين كلهم كانوا مؤمنين كما كانوا مسلمين، كما قال الحواريون : (ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَٱشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ) وقال : (وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِيِّۦنَ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِى وَبِرَسُولِى قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَٱشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ)

ولهذا أمرنا الله بهذا وبهذا في خطاب واحد، كما قال : (قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ * فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ ۖ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ۚ

وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ) وقال فى الآية الأخرى : (وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ) .

وهذا يقتضي أن كل من دان بغير دين الإسـلام فعمله مردود ، وهو خاسر في الآخرة ، فيقتضى وجوب دين الإسلام وبطلان ما سواه ، لا يقتضي أن مسمى الدين هو مسمى الإيمان ؛ بل أمرنا أن نقول : (ءَامَنَّا بِٱللَّهِ) وأمرنا أن نقول (وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ) ؛ فأمرنا باثنين ؛ فكيف نجعلهما واحداً !؟

وإذا جعلوا الإسلام والإيمان شيئاً واحداً . فإماأن يقولوا :اللفظ مترادف، فيكون هذا تـكريراً محضاً ثم مدلول هذا اللفظ عين مدلول هذا اللفظ ، وإما أن يقولوا : بل أحد اللفظين يدل على صفة غير الصفة الأخرى ، كما في أسماء الله وأسماء كتابه ؛ لكن هذا لا يقتضي الأمر بهما جميعـاً ، ولـكن يقتضي أن يذكر تارة بهذا الوصف ، وتارة بهذا الوصف ؛ فلا يقول قائل قد فرض الله عليك الصلوات الخمس ، والصلاة المـكتوبة ، وهذا هو هذا . والعطف بالصـفات يكون إذا قصد بيان الصفات لما فيها من المدح أو الذم ؛ كقوله : (سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى * ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ * وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ) لا يقال : صل لربك الأعلى ولربك الذي خلق فسوى .

وقال محمد بن نصر المروزي ــ رحمه الله ــ فقـد بين الله فى كتابه وسنة رسوله أن الإسلام والإيمان لا يفترقان ، فمن صدق بالله فقد آمن به ، ومن آمن بالله فقد خضع له ، وقد أسلم له ؛ ومن صام وصلى وقام بفرائض الله وانتهى عما

نهى الله عنه فقد استكمل الإيمان والإسلام المفترض عليه ، ومن ترك من ذلك شيئاً فلن يزول عنه اسم الإيمان ولا الإسلام ، إلا أنه أنقص من غيره فى الإسلام والإيمان من غير نقصان من الإقرار بأن الله حق ، وما قال حق لا باطل وصدق لا كذب ، ولكن ينقص من الإيمان الذي هو تعظيم لله وخضوع للهيبة والجلال والطاعة للمصدق به وهو الله ، فمن ذلك يكون النقصان لا من إقرارهم بأن الله حق ، وما قال صدق .

فيقال : ما ذكره يدل على أن من أتى بالإيمان الواجب فقد أتى بالإسلام ؛ وهذا حق ، ولكن ليس فيه ما يدل عن أن من أتى بالإسلام الواجب فقد أتى بالإيمان ، فقوله : من آمن بالله فقد خضع له وقد استسلم له حق ؛ لكن أي شيء فى هذا يدل على أن من أسلم لله وخضع له ، فقد آمن به وبملائكته وبكتبه ورسله والبعث بعد الموت ؟ وقوله : إن الله ورسوله قد بين أن الإسلام والإيمان لا يفترقان ، إن أراد أن الله أوجبهما جميعاً ونهى عن التفريق بينهما ، فهذا حق ؛ وإن أراد أن الله جعل مسمى هذا مسمى هذا ، فنصوص الكتاب والسنة تخالف ذلك ، وما ذكر قط نصاً واحداً يدل على اتفاق المسلمين .

وكذلك قوله : من فعل ما أمر به وانتهى عما نهي عنه فقد استكمل الإيمان والإسلام ، فهذا صحيح إذا فعل ما أمر به باطناً وظاهراً ، ويكون قد استكمل الإيمان والإسلام الواجب عليه ، ولا يلزم أن يكون إيمانه وإسلامه مساوياً للإيمان والإسلام الذى فعله أولوا العزم من الرسل ، كالخليل إبراهيم ، ومحمد

خاتم النبيين ، عليهما الصلاة والسلام ، بل كان معه من الإيمان والإسلام مالا يقدر عليه غيره ممن ليس كذلك ولم يؤمر به .

وقوله : من ترك من ذلك شيئاً فلن يزول عنه اسم الإسلام والإيمان إلا أنه أنقص من غيره فى ذلك . فيقال : إن أريد بذلك أنه بقى معه شيء من الإسلام والإيمان ، فهذا حق كما دلت عليه النصوص ، خلافاً للخوارج والمعتزلة وإن أراد أنه يطلق عليه بلا تقييد مؤمن ومسلم فى سياق الثناء والوعد بالجنة ؛ فهذا خلاف الكتاب والسنة ، ولو كان كذلك لدخلوا فى قوله : (وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ) وأمثال ذلك مما وعدوا فيه بالجنة بلا عذاب .

وأيضاً : فصاحب الشرع قد نفى عنهم الاسم فى غير موضع ، بل قال : « قتال المؤمن كفر » ، وقال : « لا ترجعوا بعدى كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض » وإذا احتج بقوله : (وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟) ونحو ذلك ، قيل : كل هؤلاء إنما سموا به مع التقييد بأنهم فعلوا هذه الأمور ليذكر ما يؤمرون به هم وما يؤمر به غيرهم .

وكذلك قوله : لا يكون النقصان من إقرارهم بأن الله حق وما قاله صدق ، فيقال : بل النقصان يكون فى الإيمان الذى في القلوب من معرفتهم ومن علمهم فلا تكون معرفتهم وتصديقهم بالله وأسمائه وصفاته ، وما قاله من أمر ونهي ، ووعد ووعيد ، كمعرفة غيرهم وتصديقه ؛ لا من جهة الإجمال والتفصيل ، ولا من

جهة القوة والضعف ، ولا من جهة الذكر والغفلة ، وهذه الأمور كلها داخلة فى الإيمان بالله وبما أرسل به رسوله ، وكيف يكون الإيمان بالله وأسمائه وصفاته متماثلاً فى القلوب ؟! أم كيف يكون الإيمان بأنه بكل شيء عليم ، وعلى كل شيء قدير ، وأنه غفور رحيم ، عزيز حكيم ، شديد العقاب ؛ ليس هو من الإيمان به ؟! فلا يمكن مسلماً أن يقول : إن الإيمان بذلك ليس من الإيمان به ولا يدعى تماثل الناس فيه .

وأما ما ذكره من أن الإسلام ينقص كما ينقص الإيمان ، فهذا أيضاً حق كما دلت عليه الأحاديث الصحيحة ؛ فإن من نقص من الصلاة والزكاة أو الصوم أو الحج شيئاً ، فقد نقص من إسلامه بحسب ذلك . ومن قال : إن الإسلام هو الكلمة فقط ، وأراد بذلك أنه لا يزيد ولا ينقص ، فقوله خطأ . وردالذين جعلوا الإسلام والإيمان سواء إنما يتوجه إلى هؤلاء ؛ فإن قولهم في الإسلام يشبه قول المرجئة في الإيمان .

ولهذا صار الناس فى الإيمان والإسلام على « ثلاثة أقوال » فالمرجئة يقولون : الإسلام أفضل ؛ فإنه يدخل فيه الإيمان . وآخرون يقولون : الإيمان والإسلام سواء ، وهم المعتزلة والخوارج ، وطائفة من أهل الحديث والسنة وحكاه محمد بن نصر عن جمهورهم ، وليس كذلك . والقول الثالث أن الإيمان أكمل وأفضل ، وهذا هو الذي دل عليه الكتاب والسنة فى غير موضع ، وهو المأثور عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان .

ثم هؤلاء منهم من يقول : الإسلام مجرد القول ، والأعمال ليست من الإسلام . والصحيح أن الإسلام هو الأعمال الظاهرة كلها ، وأحمد إنما منع الاستثناء فيه على قول الزهري : هو الكلمة . هكذا نقل الأثرم ، والميمونى وغيرهما عنه . وأما على جوابه الآخر الذي لم يختر فيه قول من قال : الإسلام الكلمة ، فيستثنى فى الإسلام كما يستثنى فى الإيمان ، فإن الإنسان لا يجزم بأنه قد فعل كل ما أمر به من الإسلام . وإذا قال النبي صلى الله عليه وسلم : « المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده » و « بنى الإسلام على خمس » فجزمه بأنه فعل الخمس بلا نقص كما أمر كجزمه بإيمانه . فقد قال تعالى : (ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةً) أي الإسلام كافة ، أي فى جميع شرائع الإسلام .

وتعليل أحمد وغيره من السلف ما ذكروه فى اسم الإيمان يجيء فى اسم الإسلام ، فإذا أريد بالإسلام الكلمة فلا استثناء فيه ، كما نص عليه أحمد وغيره وإذا أريد به من فعل الواجبات الظاهرة كلها ، فالاستثناء فيه كالاستثناء فى الإيمان ، ولما كان كل من أتى بالشهادتين صار مسلماً متميزاً عن اليهود والنصارى تجري عليه أحكام الإسلام التى تجري على المسلمين ، كان هذا مما يجزم به بلا استثناء فيه ، فلهذا قال الزهري : الإسلام الكلمة . وعلى ذلك وافقه أحمد وغيره ، وحين وافقه لم يرد أن الإسلام الواجب هو الكلمة وحدها ، فإن الزهري أجل من أن يخفى عليه ذلك ؛ ولهذا أحمد لم يجب بهذا فى جوابه الثانى خوفاً من أن يظن أن الإسلام ليس هو إلا الكلمة ؛ ولهذا لما قال الأثرم

لأحمد : فإذا قال : أنا مسلم فلا يستثني ؟ قال نعم : لا يستثني إذا قال : أنا مسلم . فقلت له أقول : هذا مسلم ،وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: « المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده » وأنا أعلم أنه لا يسلم الناس منه ، فذكر حديث معمر عن الزهري قال : فنرى أن الإسلام الكلمة ، والإيمان العمل .

فبين أحمد أن الإسلام إذا كان هو الكلمة فلا استثناء فيها ، فحيث كان هو المفهوم من لفظ الإسلام فلا استثناء فيه ، ولو أريد بالإيمان هذا ، كما يراد ذلك في مثل قوله : (فَتَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ مُّؤۡمِنَةٖ) فإنما أريد من أظهر الإسلام ، فإن الإيمان الذي علقت به أحكام الدنيا ، هو الإيمان الظاهر وهو الإسلام ، فالمسمى واحد فى الأحكام الظاهرة . ولهذا لما ذكر الأثرم لأحمد احتجاج المرجئة بقول النبي صلى الله عليه وسلم : « أعتقها فإنها مؤمنة » أجابه بأن المراد حكمها فى الدنيا حكم المؤمنة ؛ لم يرد أنها مؤمنة عند الله تستحق دخول الجنة بلا نار إذا لقيته بمجرد هذا الإقرار ، وهذا هو المؤمن المطلق فى كتاب الله ، وهو الموعود بالجنة بلا نار إذا مات على إيمانه ، ولهذا كان ابن مسعود وغيره من السلف يلزمون من شهد لنفسه بالإيمان أن يشهد لها بالجنة ؛ يعنون إذا مات على ذلك ، فإنه قد عرف أن الجنة لا يدخلها إلا من مات مؤمناً .

فإذا قال الإنسان : أنا مؤمن قطعاً ، وأنا مؤمن عند الله . قيل له : فاقطع بأنك تدخل الجنة بلا عذاب إذا مت على هذا الحال ، فإن الله أخبر أن المؤمنين

في الجنة . وأنكر أحمد بن حنبل حديث ابن عميرة أن عبدالله رجع عن الاستثناء؛ فإن ابن مسعود لما قيل له : إن قوماً يقولون : إنا مؤمنون ، فقال : أفلا سألتوهم أفي الجنة هم ؟ وفي رواية : أفلا قالوا : نحن أهل الجنة ، وفي رواية قيل له: إن هذا يزعم أنه مؤمن ؛ قال : فاسألوه أفي الجنة هو أو في النار ؟ فسألوه فقال: الله أعلم ، فقال له عبدالله : فهلا و كلت الأولى كما وكلت الثانية ؟ من قال : أنا مؤمن فهو كافر ، ومن قال : أنا عالم فهو جاهل ، ومن قال : هو في الجنة فهو في النار . يروي عن عمر بن الخطاب من وجوه مرسلاً من حديث قتادة ونعيم ابن أبي هند وغيرهما .

والسؤال الذي تورده المرجئة على ابن مسعود ويقولون : إن يزيد بن عميرة أورده عليه حتى رجع ، جعل هذا أن الإنسان يعلم حاله الآن ، وما يدري ماذا يموت عليه ، ولهذا السؤال صار طائفة كثيرة يقولون : المؤمن هو من سبق في علم الله أنه يختم له بالإيمان ، والكافر من سبق في علم الله أنه كافر ، وأنه لا اعتبار بما كان قبل ذلك ، وعلى هذا يجعلون الاستثناء ، وهذا أحد قولي الناس من أصحاب أحمد وغيرهم وهو قول أبي الحسن وأصحابه .

ولكن أحمد وغيره من السلف لم يكن هذا مقصودهم وإنما مقصودهم أن الإيمان المطلق يتضمن فعل المأمورات . فقوله : أنا مؤمن . كقوله : أنا ولي الله وأنا مؤمن تقي، وأنا من الأبرار ، ونحو ذلك.وابن مسعود رضي الله عنه لم يكن يخفى عليه أن الجنة لا تكون إلا لمن مات مؤمناً ، وأن الإنسان لا يعلم على ماذا يموت

فإن ابن مسعود أجل قدراً من هذا ، وإنما أراد : سلوه هل هو فى الجنــة إن مات على هذه الحال ؟ كأنه قال : سلوه أيــكون من أهل الجنة على هذه الحال ؟ فلما قال : الله ورسوله أعلم ، قال : أفلا وكلت الأولى كما وكلت الثانية . يقول : هــذا التوقف يدل على أنك لا تشهد لنفسك بفعل الواجبات وترك المحرمات . فإنه من شهد لنفسه بذلك شهد لنفسه أنه من أهل الجنة إن مات على ذلك ، ولهذا صار الذين لا يرون الاستثناء لأجل الحال الحاضر ، بل للموافاة ، لا يقطعون بأن الله يقبل توبة تائب ، كما لا يقطعون بأن الله تعالى يعاقب مذنباً ، فإنهم لو قطعوا بقبول توبته ، لزمهم أن يقطعوا له الجنة ، وهم لا يقطعون لأحد من أهل القبلة لا بجنة ولا نار ؛ إلا من قطع له النص .

وإذا قيل : الجنة هي لمن أتى بالتوبة النصوح من جميع السيئات . قالوا : ولو مات على هذه التوبة لم يقطع له بالجنة ، وهم لا يستثنون فى الأحوال ، بل يجزمون بأن المؤمن مؤمن تام الإيمان ، ولـكن عندهم الإيمان عند الله هو مايوافي به ، فمن قطعوا له بأنه مات مؤمناً لا ذنب له قطعوا له بالجنة ، فلهذا لا يقطعون بقبول التوبة لئلا يلزمهم أن يقطعوا بالجنة ، وأما أئمة السلف فإنما لم يقطعوا بالجنة لأنهم لا يقطعون بأنه فعل المأمور وترك المحظور ، ولا أنه أتى بالتوبة النصوح ، وإلا فهم يقطعون بأن من تاب توبة نصوحاً ، قبل الله توبته .

وجماع الأمر أن الاسم الواحد ينفى ويثبت بحسب الأحكام المتعلقة به ، فلا يجب إذا أثبت أو نفي فى حكم أن يكون كـذلك فى سائر الأحكام ، وهذا فى

كلام العرب وسائر الأمم ، لأن المعنى مفهوم . مثال ذلك المنافقون قد يجعلون من المؤمنين في موضع ؛ وفى موضع آخر يقال : ماهم منهم . قال الله تعالى : (قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ۖ وَلَا يَأْتُونَ ٱلْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا * أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ ۖ فَإِذَا جَآءَ ٱلْخَوْفُ رَأَيْتَهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَٱلَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ ۖ فَإِذَا ذَهَبَ ٱلْخَوْفُ سَلَقُوكُم بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ أَشِحَّةً عَلَى ٱلْخَيْرِ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ لَمْ يُؤْمِنُوا۟ فَأَحْبَطَ ٱللَّهُ أَعْمَـٰلَهُمْ ۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا) فهنالك جعل هؤلاء المنافقين الخائفين من العدو ، الناكلين عن الجهاد ، الناهين لغيرهم ، الذامين للمؤمنين : منهم . وقال فى آية أخرى (وَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ وَمَا هُم مِّنكُمْ وَلَـٰكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْرَقُونَ * لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَـًٔا أَوْ مَغَـٰرَٰتٍ أَوْ مُدَّخَلًا لَّوَلَّوْا۟ إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ)

وهؤلاء ذنبهم أخف ، فإنهم لم يؤذوا المؤمنين لا بنهى ولا سلق بألسنة حداد ، ولكن حلفوا بالله إنهم من المؤمنين فى الباطن بقلوبهم ، وإلا فقد علم المؤمنون أنهم منهم فى الظاهر ، فكذبهم الله وقال : (وَمَا هُم مِّنكُمْ) وهناك قال : (قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ) فالخطاب لمن كان فى الظاهر مسلماً مؤمناً وليس مؤمناً . بأن منكم من هو بهذه الصفة ، وليس مؤمناً بل أحبط الله عمله ، فهو منكم فى الظاهر لا الباطن .

ولهذا لما استؤذن النبي صلى الله عليه وسلم في قتل بعض المنافقين قال : « لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه » فإنهم من أصحابه فى الظاهر عند من لا يعرف حقائق الأمور ، وأصحابه الذين هم أصحابه ليس فيهم نفاق

كالذين علموا سنته الناس وبلغوها إليهم وقاتلوا المرتدين بعد موته ، والذين بايعوه تحت الشجرة وأهل بدر وغيرهم ، بل الذين كانوا منافقين غمرتهم الناس .

وكذلك الأنساب مثل كون الإنسان أباً لآخر أو أخاه ، يثبت فى بعض الأحكام دون بعض ؛ فإنه قد ثبت فى « الصحيحين » أنه لما اختصم إلى النبي صلى الله عليه وسلم سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة بن الأسود ، في ابن وليدة زمعة ، وكان عتبة بن أبي وقاص قد فجر بها فى الجاهلية وولدت منه ولداً فقال عتبة لأخيه سعد : إذا قدمت مكة فانظر ابن وليدة زمعة فإنه ابني ، فاختصم فيه هو وعبد بن زمعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال سعد : يارسول الله ! ابن أخي عتبة ، عهد إليَّ أخي عتبة فيه ، إذا قدمت مكة انظر إلى ابن وليدة زمعة فإنه ابني ، ألا ترى يا رسول الله شبهه بعتبة ؟ فقال عبد : يا رسول الله أخي وابن وليدة أبي ؛ ولد على فراش أبى ، فرأى النبي صلى الله عليه وسلم شبهاً بيناً بعتبة فقال : « هو لك يا عبد بن زمعة ، الولد للفراش وللعاهر الحجر ، واحتجبي منه يا سودة » لما رأى من شبهه البين بعتبة .

فقد جعله النبي صلى الله عليه وسلم ابن زمعة لأنه ولد على فراشه وجعله أخاً لولده بقوله : « فهو لك يا عبد بن زمعة » وقد صارت سودة أخته يرثها وترثه ؛ لأنه ابن أبيها زمعة ولد على فراشه . ومع هذا فأمرها النبي صلى الله

عليه وسلم أن تحتجب منه لما رأى من شبهه البين بعتبة ، فإنه قام فيه دليلان متعارضان : الفراش والشبه ، والنسب فى الظاهر لصاحب الفراش أقوى ، ولأنها أمر ظاهر مباح والفجور أمر باطن لا يعلم ويجب ستره لا إظهاره كما قال : « للعاهر الحجر » كما يقال : بفيك الكثلب وبفيك الأثلب ، أي : عليك أن تسكت عن إظهار الفجور فإن الله يبغض ذلك ، ولما كان احتجابها منه ممكناً من غير ضرر ، أمرَها بالاحتجاب لما ظهر من الدلالة على أنه ليس أخاها في الباطن.

فتبين أن الاسم الواحد ينفى في حكم ويثبت في حكم . فهو أخ فى الميراث وليس بأخ فى المحرمية . وكذلك ولد الزنا عند بعض العلماء ، وابن الملاعنة عند الجميع إلا من شذ ؛ ليس بولد فى الميراث ونحوه ، وهو ولد فى تحريم النكاح والمحرمية .

ولفظ النكاح وغيره فى الأمر ، يتناول الكامل ، وهو العقد والوطء ، كما فى قوله : (فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ) وقوله : (حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ) وفى النهي يعم الناقص والكامل ؛ فينهى عن العقد مفرداً وإن لم يكن وطء كقوله : (وَلَا تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ) وهذا لأن الآمر مقصوده تحصيل المصلحة ، وتحصيل المصلحة إنما يكون بالدخول كما لو قال : اشتر لي طعاماً ؛ فالمقصود ما يحصل إلا بالشراء والقبض ، والناهي مقصوده دفع المفسدة ، فيدخل كل جزء منه ؛ لأن وجوده مفسدة

وكذلك النسب والميراث معلق بالكامل منه ، والتحريم معلق بأدنى سبب حتى الرضاع .

وكذلك كل ما يكون له مبتدأ وكمال ، ينفي تارة باعتبار انتفاء كماله ، ويثبت تارة باعتبار ثبوت مبدئه . فلفظ الرجال يعم الذكور وإن كانوا صغاراً فى مثل قوله : (وَإِن كَانُوٓاْ إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَآءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ) ولا يعم الصغار في مثل قوله : (وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا) فإن باب الهجرة والجهاد عمل يعمله القادرون عليه ، فلو اقتصر على ذكر المستضعفين من الرجال لظن أن الولدان غير داخلين ، لأنهم ليسوا من أهله وهم ضعفاء ، فذكرهم بالاسم الخاص ليبين عذرهم فى ترك الهجرة ووجوب الجهاد . وكذلك الإيمان له مبدأ وكمال ، وظاهر وباطن ، فإذا علقت به الأحكام الدنيوية من الحقوق والحدود كحقن الدم والمال والمواريث ، والعقوبات الدنيوية ، علقت بظاهره لا يمكن غير ذلك إذ تعليق ذلك بالباطن متعذر ؛ وإن قدر احياناً فهو متعسر علماً وقدرة ؛ فلا يعلم ذلك علماً يثبت به في الظاهر ، ولا يمكن عقوبة من يعلم ذلك منه في الباطن .

وبهذين المثلين كان النبي صلى الله عليه وسلم يمتنع من عقوبة المنافقين ؛ فإن فيهم من لم يكن يعرفهم كما أخبر الله بذلك ؛ والذين كان يعرفهم لو عاقب بعضهم لغضب له قومه ؛ ولقال الناس : إن محمداً يقتل أصحابه ؛ فكان يحصل بسبب ذلك

نفور عن الإسلام ؛ إذ لم يكن الذنب ظاهراً ، يشترك الناس فى معرفته . ولما هم بعقوبة من يتخلف عن الصلاة ، منعه من فى البيوت من النساء والذرية ، وأما مبدؤه فيتعلق به خطاب الأمر والنهي ، فإذا قال الله : (يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ) ونحو ذلك ، فهو أمر فى الظاهر لكل من أظهره ، وهو خطاب فى الباطن لكل من عرف من نفسه أنه مصدق للرسول ، وإن كان عاصياً ، وإن كان لم يقم بالواجبات الباطنة والظاهرة ، وذلك أنه إن كان لفظ : (ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ) يتناولهم فلا كلام ، وإن كان لم يتناولهم فذاك لذنوبهم ، فلا تكون ذنوبهم مانعة من أمرهم بالحسنات التى إن فعلوها كانت سبب رحمتهم ، وإن تركوها كان أمرهم بها ، وعقوبتهم عليها عقوبة على ترك الإيمان ، والكافر يجب عليه أيضاً ، لكن لا يصح منه حتى يؤمن ، وكذلك المنافق المحض لا يصح منه فى الباطن حتى يؤمن .

وأما من كان معه أول الإيمان ، فهذا يصح منه ، لأن معه إقراره فى الباطن بوجوب ما أوجبه الرسول ، وتحريم ما حرمه ، وهذا سبب الصحة ، وأما كماله فيتعلق به خطاب الوعد بالجنة والنصرة والسلامة من النار ، فإن هذا الوعد إنما هو لمن فعل المأمور وترك المحظور ، ومن فعل بعضاً وترك بعضاً ، فيثاب على ما فعله ، ويعاقب على ما تركه ، فلا يدخل هذا فى اسم المؤمن المستحق للحمد والثناء ، دون الذم والعقاب . ومن نفى عنه الرسول الإيمان ، فنفي الإيمان في هذا الحكم ، لأنه ذكر ذلك على سبيل الوعيد . والوعيد إنما يكون بنفي ما يقتضي الثواب ، ويدفع العقاب ، ولهذا ما فى الكتاب والسنة من نفي الإيمان

عن أصحاب الذنوب ، فإنما هو فى خطاب الوعيد والذم ، لا فى خطاب الأمر والنهي ، ولا فى أحكام الدنيا .

واسم الإسلام والإيمان والإحسان هي أسماء ممدوحة مرغوب فيها لحسن العاقبة لأهلها ، فبين النبى صلى الله عليه وسلم أن العاقبة الحسنة لمن اتصف بها على الوجه الذي بينه ؛ ولهذا كان من نفي عنهم الإيمان ؛ أو الإيمان والإسلام جميعاً ، ولم يجعلهم كفاراً ، إنما نفى ذلك فى أحكام الآخرة ، وهو الثواب ، لم ينفه فى أحكام الدنيا . لكن المعتزلة ظنت أنه إذا انتفى الاسم انتفت جميع أجزائه فلم يجعلوا معهم شيئاً من الإيمان والإسلام ، فجعلوهم مخلدين فى النار ، وهذا خلاف الكتاب والسنة وإجماع السلف ، ولو لم يكن معهم شيء من الإيمان والإسلام ، لم يثبت فى حقهم شيء من أحكام المؤمنين والمسلمين ، لكن كانوا كالمنافقين . وقد ثبت بالكتاب والسنة والإجماع التفريق بين المنافق الذي يكذب الرسول فى الباطن ، وبين المؤمن المذنب ، فالمعتزلة سو وا بين أهل الذنوب وبين المنافقين في أحكام الدنيا والآخرة فى نفي الإسلام والإيمان عنهم ، بل قد يثبتونه للمنافق ظاهراً ، وينفونه عن المذنب باطناً وظاهراً .

فإن قيل : فإذا كان كل مؤمن مسلماً ، وليس كل مسلم مؤمناً ــ الإيمان الكامل ــ كما دل عليه حديث جبريل وغيره من الأحاديث مع القرآن ، وكما ذكر ذلك عمن ذكر عنه من السلف ، لأن الإسلام الطاعات الظاهرة ، وهو الاستسلام والانقياد ، لأن « الإسلام في الأصل » هو الاستسلام والانقياد ،

وهذا هو الانقياد والطاعة ، والإيمان فيه معنى التصديق والطمأنينة ، وهذا قدر زائد ، فما تقولون فيمن فعل ما أمره الله ، وترك ما نهى الله عنه مخلصاً لله تعالى ظاهراً وباطناً ؟ أليس هذا مسلماً باطنا وظاهراً ، وهو من أهل الجنة ، وإذا كان كذلك فالجنة لا يدخلها إلا نفس مؤمنة ، فهذا يجب أن يكون مؤمناً .

قلنا : قد ذكرنا غير مرة ، أنه لا بد أن يكون معه الإيمان الذى وجب عليه ، إذ لو لم يؤد الواجب لكان معرضاً للوعيد ؛ لكن قد يكون من الإيمان ما لا يجب عليه إما لكونه لم يخاطب به ، أو لكونه كان عاجزاً عنه ، وهذا أولى ، لأن الإيمان الموصوف فى حديث جبريل ، والإسلام ، لم يكونا واجبين فى أول الإسلام ، بل ولا أوجبا على من تقدم قبلنا من الأمم اتباع الأنبياء أهل الجنة ، مع أنهم مؤمنون مسلمون ، ومع أن الإسلام دين الله الذي لا يقبل دينا غيره ؛ وهو دين الله فى الأولين والآخرين ، لأن الإسلام عبادة الله وحده لا شريك له بما أمر ، فقد تتنوع أوامره فى الشريعة الواحدة ، فضلاً عن الشرائع ، فيصير فى الإسلام بعض الإيمان بما يخرج عنه فى وقت آخر ، كالصلاة إلى الصخرة ، كان من الإسلام حين كان الله أمر به ، ثم خرج من الإسلام لما نهى الله عنه .

ومعلوم أن الخمس المذكورة فى حديث جبريل ، لم تجب فى أول الأمر ، بل الصيام والحج وفرائض الزكاة ، إنما وجبت بالمدينة ؛ والصلوات الخمس إنما

وجبت ليلة المعراج ؛ وكثير من الأحاديث ليس فيها ذكر الحج لتأخر وجوبه إلى سنة تسع أو عشر على أصح القولين ؛ ولما بعث الله محمداً صلى الله عليه وسلم كان من اتبعه وآمن بما جاء به ، مؤمناً مسلماً ؛ وإذا مات كان من أهل الجنة ، ثم إنه بعد هذا زاد « الإيمان ، والإسلام » حتى قال تعالى : (ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ) وكذلك الإيمان فإن هذا الإيمان المفصل الذي ذكره في حديث جبريل ، لم يكن مأموراً به في أول الأمر لما أنزل الله سورة العلق والمدثر ، بل إنما جاء هذا في السور المدنية ، كالبقرة ، والنساء وإذا كان كذلك لم يلزم أن يكون هذا الإيمان المفصل واجباً على من تقدم قبلنا .

وإذا كان كذلك ، فقد يكون الرجل مسلماً يعبد الله وحده لا يشرك به شيئاً ، ومعه الإيمان الذي فرض عليه ، وهو من أهل الجنة وليس معه هذا الإيمان المذكور في حديث جبريل ، لكن هذا يقال : معه ما أمر به من الإيمان والإسلام ، وقد يكون مسلماً يعبد الله كما أمر ، ولا يعبد غيره ويخافه ويرجوه ؛ ولكن لم يخلص إلى قلبه أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ، ولا أن يكون الله ورسوله والجهاد في سبيله أحب إليه من جميع أهله وماله ؛ وأن يحب لأخيه ما يحب لنفسه ، وأن يخاف الله لا يخاف غيره ؛ وأن لا يتوكل إلا على الله؛ وهذه كلها من الإيمان الواجب ؛ وليست من لوازم الإسلام ؛ فإن الإسلام هو الاستسلام وهو يتضمن الخضوع لله وحده ؛ والانقياد له ، والعبودية لله وحده ؛ وهذا قد يتضمن خوفه ورجاءه . وأما طمأنينة القلب بمحبته وحده ، وأن يكون أحب إليه مما سواهما ، وبالتوكل عليه وحده ، وبأن يحب لأخيه المؤمن ما يحب

لنفسه ؛ فهذه من حقائق الإيمان التى تختص به ، فمن لم يتصف بها ، لم يكن من المؤمنين حقاً وإن كان مسلماً ، وكذلك وجل قلبه إذا ذكر الله ، وكذلك زيادة الإيمان إذا تليت عليه آياته .

فإن قيل : ففوات هذا الإيمان من الذنوب أم لا ؟ قيل : إذا لم يبلغ الإنسان الخطاب الموجب لذلك ، لا يكون تركه من الذنوب وأما إن بلغه الخطاب الموجب لذلك فلم يعمل به كان تركه من الذنوب إذا كان قادراً على ذلك ، وكثير من الناس أو أكثرهم ليس عندهم هذه التفاصيل التى تدخل فى الإيمان ، مع أنهم قائمون بالطاعة الواجبة في الإسلام ، وإذا وقعت منهم ذنوب تابوا واستغفروا منها ؛ وحقائق الإيمان التى في القلوب لا يعرفون وجوبها ؛ بل ولا أنها من الإيمان بل كثير ممن يعرفها منهم ، يظن أنها من النوافل المستحبة إن صدق بوجوبها .

« فالإسلام » يتناول من أظهر الإسلام وليس معه شيء من الإيمان ، وهو المنافق المحض ، ويتناول من أظهر الإسلام مع التصديق المجمل فى الباطن ولكن لم يفعل الواجب كله لا من هذا ولا هذا ، وهم الفساق يكون فى أحدهم شعبة نفاق ، ويتناول من أتى بالإسلام الواجب وما يلزمه من الإيمان ؛ ولم يأت بتمام الإيمان الواجب . وهؤلاء ليسوا فساقا تاركين فريضة ظاهرة ،ولا مرتكبين محرماً ظاهراً لكن تركوا من حقائق الإيمان الواجبة علماً وعملاً بالقلب يتبعه بعض الجوارح ما كانوا به مذمومين .

وهذا هو «النفاق» الذي كان يخافه السلف على نفوسهم . فإن صاحبه قد يكون فيه شعبة نفاق . وبعد هذا ما ميز الله به المقربين على الأبرار أصحاب اليمين من إيمان وتوابعه ، وذلك قد يكون من باب المستحبات ، وقد يكون أيضاً مما فضل به المؤمن : إيمان وإسلام مما وجب عليه ولم يجب على غيره . ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم : «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان» وفى الحديث الآخر :«ليس وراء ذلك من الإيمان مثقال حبة خردل » فإن مراده أنه لم يبق بعد هذا الإنكار ما يدخل فى الإيمان حتى يفعله المؤمن ؛ بل الإنكار بالقلب آخر حدود الإيمان، ليس مراده أن من لم ينكر ذلك لم يكن معه من الإيمان حبة خردل ، ولهذا قال : ليس وراء ذلك » فجعل المؤمنين ثلاث طبقات ، وكل منهم فعل الإيمان الذي يجب عليه ، لكن الأول لما كان أقدرهم ، كان الذي يجب عليه أكمل مما يجب على الثاني ، وكان ما يجب على الثاني أكمل مما يجب على الآخر ، وعلم بذلك أن الناس يتفاضلون فى الإيمان الواجب عليهم بحسب استطاعتهم مع بلوغ الخطاب إليهم كلهم .

فصـــــل

وأما « الاستثناء فى الإيمان » بقول الرجل : أنا مؤمن إن شاء الله ، فالناس فيه على «ثلاثة» أقوال : منهم من يوجـبه ، ومنهم من يحرمه ، ومنهم من يجوز الأمرين باعتبارين ؛ وهذا أصح الأقوال . فالذين يحرمونه هم المرجئة والجهميـة ونحوهم ، ممن يجعل الإيمان شيئاً واحداً يعلمه الإنسان من نفســه ، كالتصديق بالرب ونحو ذلك مما فى قلبه ؛ فيقول أحدهم : أنا أعـلم أني مؤمن ، كما أعلم أني تـكلمت بالشهادتين ، وكما أعلم أني قرأت الفاتحة ، وكما أعلم أني أحب رسول الله؛ وأني أبغض اليهود والنصارى . فقولي : أنا مؤمن كقولي : أنا مسلم ، وكقولي : تـكلمت بالشهادتين ، وقرأت الفاتحة ، وكقولي : أنا أبغض اليهود والنصارى ، ونحو ذلك من الأمور الحاضرة التى أنا أعلمها وأقطع بهـا ، وكما أنه لا يجوز أن يقال : أنا قرأت الفاتحة إن شاء الله ، كذلك لا يقول : أنا مؤمن إن شـاءالله ، لـكن إذا كان يشك فى ذلك فيقول : فعلته إن شاء الله ، قالوا : فمن اسـتثنى فى إيمـانه فهو شاك فيه وسموهم الشكاكة .

والذين أوجبوا الاستثناء لهم مأخذان :

(أحدهما) أن الإيمان هو ما مات عليه الإنســان ؛ والإنسان إنما يكون

عندالله مؤمناً وكافراً ، باعتبار الموافاة وما سبق فى علم الله أنه يكون عليه ، وما قبل ذلك لا عبرة به . قالوا : والإيمان الذي يتعقبه الكفر ، فيموت صاحبه كافراً ، ليس بإيمان ، كالصلاة التى يفسدها صاحبها قبل الكمال ؛ وكالصيام الذي يفطر صاحبه قبل الغروب ، وصاحب هذا هو عندالله كافر لعلمه بما يموت عليه ، وكذلك قالوا فى الكفر ، وهذا المأخذ مأخذ كثير من المتأخرين من الكلابية وغيرهم ممن يريد أن ينصر ما اشتهر عن أهل السنة والحديث ، من قولهم : أنا مؤمن إن شاءالله ؛ ويريد مع ذلك أن الإيمان لا يتفاضل ؛ ولا يشك الإنسان فى الموجود منه ، وإنما يشك فى المستقبل ، وانضم إلى ذلك أنهم يقولون : محبة الله ورضاه وسخطه وبغضه قديم . ثم هل ذلك هو الإرادة أم صفات أخر ؟ لهم فى ذلك «قولان» .

وأكثر قدمائهم يقولون : إن الرضى والسخط والغضب ونحو ذلك صفات ليست هي الإرادة ، كما أن السمع والبصر ليس هو العلم ، وكذلك الولاية والعداوة . هذه كلها صفات قديمة أزلية عند أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب ومن اتبعه من المتكلمين ، ومن أتباع المذاهب من الحنبلية والشافعية والمالكية وغيرهم .

قالوا : والله يحب فى أزله من كان كافراً إذا علم أنه يموت مؤمناً . فالصحابة ما زالوا محبوبين لله وإن كانوا قد عبدوا الأصنام مدة من الدهر ،وإبليس ما زال الله يبغضه وإن كان لم يكفر بعد . وهذا على أحد القولين لهم ،فالرضى والسخط

يرجع إلى الإرادة ، والإرادة تطابق العلم . فالمعنى : ما زال الله يريد أن يثيب هؤلاء بعد إيمانهم ، ويعاقب إبليس بعد كفره . وهذا معنى صحيح . فإن الله يريد أن يخلق كل ما علم أن سيخلقه . وعلى قول من يثبتها صفات أخرى، يقول : هو أيضاً حبه تابع لمن يريد أن يثيبه . فكل من أراد إثابته فهو يحبه وكل من أراد عقوبته فإنه يبغضه ، وهذا تابع للعلم . وهؤلاء عندهم لا يرضى عن أحد بعد أن كان ساخطاً عليه ، ولا يفرح بتوبة عبد بعد أن تاب عليه ، بل ما زال يفرح بتوبته . والفرح عندهم إما الإرادة وإما الرضى . والمعنى ما زال يريد إثابته أو يرضى عمن يريد إثابته . وكذلك لا يغضب عندهم يوم القيامة دون ما قبله . بل غضبه قديم إما بمعنى الإرادة ، وإما بمعنى آخر .

فهؤلاء يقولون : إذا علم أن الإنسان يموت كافراً ، لم يزل مريداً لعقوبته ، فذاك الإيمان الذي كان معه باطل لا فائدة فيه ، بل وجوده كعدمه . فليس هذا بمؤمن أصلاً ، وإذا علم أنه يموت مؤمناً ، لم يزل مريداً لإثابته ، وذاك الكفر الذي فعله وجوده كعدمه . فلم يكن هذا كافراً عندهم أصلاً . فهؤلاء يستثنون في الإيمان بناء على هذا المأخذ ، وكذلك بعض محققيهم يستثنون في الكفر ، مثل أبي منصور الماتريدي ، فإن ما ذكروه مطرد فيهما . ولكن جماهير الأئمة على أنه لا يستثنى في الكفر ، والاستثناء فيه بدعة لم يعرف عن أحد من السلف ، ولكن هو لازم لهم .

والذين فرقوا من هؤلاء قالوا : نستثنى في الإيمان رغبة إلى الله في أن

يثبتنا عليه إلى الموت ، والكفر لا يرغب فيه أحد . لكن يقال :إذا كان قولك: مؤمن ، كقولك : فى الجنة . فأنت تقول عن الكافر : هو كافر . ولا تقول : هو فى النار ، إلا معلقاً بموته على الكفر ، فدل على أنه كافر في الحال قطعاً . وإن جاز أن يصير مؤمناً ، كذلك المؤمن . وسواء أخبر عن نفسه أو عن غيره. فلو قيل عن يهودي أو نصراني : هذا كافر ، قال : إن شاءالله ؛ إذ لم يعلم أنه يموت كافراً ؛ وعند هؤلاء لا يعلم أحد أحداً مؤمناً إلا إذا علم أنه يموت عليه ؛ وهذا القول قاله كثير من أهل الكلام أصحاب ابن كلاب ، ووافقهم على ذلك كثير من أتباع الأئمة ،لكن ليس هذا قول أحد من السلف ،لا الأئمة الأربعة ولا غيرهم ، ولا كان أحد من السلف الذين يستثنون في الإيمان ، يعللون بهذا ، لا أحمد ولا من قبله.

ومأخذ هذا القول ، طرده طائفة ممن كانوا فى الأصل يستثنون فى الإيمان اتباعا للسلف ، وكانوا قد أخذوا الاستثناء عن السلف ، وكان أهل الشام شديدين على المرجئة ، وكان محمد بن يوسف الفريابي صاحب الثوري مرابطاً بعسقلان لما كانت معمورة ، وكانت من خيار ثغور المسلمين ، ولهذا كان فيها فضائل لفضيلة الرباط فى سبيل الله ، وكانوا يستثنون في الإيمان اتباعاً للسلف ، واستثنوا أيضاً فى الأعمال الصالحة ، كقول الرجل: صليت إن شاءالله ونحو ذلك ، بمعنى القبول ، لما فى ذلك من الآثار عن السلف . ثم صار كثير من هؤلاء بآخرة يستثنون فى كل شيء ، فيقول هذا ثوبى إن شاء الله ، وهذا حبل

إن شاءالله . فإذا قيل لأحدهم : هذا لا شك فيه ؛ قال : نعم لا شك فيه ؛ لكن إذا شاءالله أن يغيره غيره ؛ فيريدون بقولهم إن شاءالله جواز تغييره فى المستقبل، وإن كان فى الحال لا شك فيه ؛ كأن الحقيقة عندهم التى لايستثنى فيهاما لم تتبدل، كما يقوله أولئك فى الإيمان : إن الإيمان ما علم الله أنه لا يتبدل حتى يموت صاحبه عليه.

لكن هذا القول . قاله قوم من أهل العلم والدين باجتهاد ونظر ، وهؤلاء الذين يستثنون في كل شيء تلقوا ذلك عن بعض أتباع شيخهم ، وشيخهم الذي ينتسبون إليه يقال له : أبو عمرو عثمان بن مرزوق ، لم يكن ممن يرى هذا الاستثناء ، بل كان فى الاستثناء على طريقة من كان قبله ؛ ولكن أحدث ذلك بعض أصحابه بعده ، وكان شيخهم منتسباً إلى الإمام أحمد ، وهو من أتباع عبد الوهاب بن الشيخ أبى الفرج المقدسي ، وأبو الفرج من تلامذة القاضي أبى يعلى . وهؤلاء كلهم وإن كانوا منتسبين إلى الإمام أحمد ، فهم يوافقون ابن كلاب على أصله الذي كان أحمد ينكره على الكلابية ، وأمر بهجر الحارث المحاسبي من أجله ، كما وافقه على أصله طائفة من أصحاب مالك ، والشافعي ، وأبى حنيفة ، كأبى المعالي الجوينى ، وأبى الوليد الباجي ، وأبى منصور الماتريدي وغيرهم ، وقول هؤلاء فى مسائل متعددة من مسائل الصفات ، وما يتعلق بها ، كمسألة القرآن ، هل هو سبحانه يتكلم بمشيئته وقدرته ؟ أم القرآن لازم لذاته ؟ وقولهم فى «الاستثناء» مبنى على ذلك الأصل.

وكذلك بناه الأشعري وأتباعه عليه ؛ لأن هؤلاء كلهم كلابية يقولون : إن الله لم يتكلم بمشيئته وقدرته ، ولا يرضى ولا يغضب على أحد بعد إيمانه وكفره ولا يفرح بتوبة التائب بعد توبته . ولهذا وافقوا السلف على أن القرآن كلام الله غير مخلوق . ثم قالوا : إنه قديم لم يتكلم به بمشيئته وقدرته . ثم اختلفوا بعد هذا فى القديم ، أهو معنى واحد ؟ أم حروف قديمة مع تعاقبها ؟ كما بسطت أقوالهم وأقوال غيرهم في مواضع أخر .

وهذه الطائفة المتأخرة تنكر أن يقال : قطعاً في شيء من الأشياء ، مع غلوهم فى الاستثناء ، حتى صار هذا اللفظ منكراً عندهم ، وإن قطعوا بالمعنى فيجزمون بأن محمداً رسول الله ، وأن الله ربهم ولا يقولون :قطعا . وقد اجتمع بي طائفة منهم ، فأنكرت عليهم ذلك ؛ وامتنعت من فعل مطلوبهم حتى يقولوا : قطعاً ، وأحضروا لي كتاباً فيه أحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى أن يقول الرجل : قطعاً وهي أحاديث موضوعة مختلقة ، قد افتراها بعض المتأخرين .

والمقصود هنا أن « الاستثناء فى الإيمان » لما علل بمثل تلك العلة ، طرد أقوام تلك العلة فى الأشياء التى لا يجوز الاستثناء فيها بإجماع المسلمين ، بناء على أن الأشياء الموجودة الآن إذا كانت في علم الله تتبدل أحوالها ؛ فيستثنى فى صفاتها الموجودة فى الحال ويقال : هذا صغير إن شاء الله ، لأن الله قد يجعله كبيراً ويقال : هذا مجنون إن شاءالله ،لأن الله قد يجعله عاقلا ويقال للمرتد :

هذا كافر إن شاء الله لإمكان أن يتوب . وهؤلاء الذين استثنوا فى الإيمان بناء على هذا المأخذ ، ظنوا هذا قول السلف .

وهؤلاء وأمثالهم من أهل الكلام ينصرون ما ظهر من دين الإسلام ، كما ينصر ذلك المعتزلة والجهمية وغيرهم من المتكلمين ، فينصرون إثبات الصانع والنبوة والمعاد ونحو ذلك . وينصرون مع ذلك ما ظهر من مذاهب أهل السنة والجماعة ، كما ينصر ذلك الكلابية والكرامية والأشعرية ونحوهم ، ينصرون أن القرآن كلام الله غير مخلوق ، وأن الله يرى فى الآخرة وأن أهل القبلة لا يكفرون بالذنب ولا يخلدون في النار ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم له شفاعة فى أهل الكبائر وأن فتنة القبر حق وعذاب القبر حق ، وحوض نبينا صلى الله عليه وسلم فى الآخرة حق . وأمثال ذلك من الأقوال التى شاع أنها من أصول أهل السنة والجماعة . كما ينصرون خلافة الخلفاء الأربعة ، وفضيلة أبى بكر وعمر ونحو ذلك .

وكثير من أهل الكلام فى كثير مما ينصره لا يكون عارفاً بحقيقة دين الإسلام فى ذلك ، ولا ما جاءت به السنة . ولا ما كان عليه السلف . فينصر ما ظهر من قولهم ، بغير المآخذ التى كانت مآخذهم فى الحقيقة بل بمآخذ أخر قد تلقوها عن غيرهم من أهل البدع ، فيقع فى كلام هؤلاء من التناقض والاضطراب والخطأ ما ذم به السلف مثل هذا الكلام وأهله . فإن كلامهم فى ذم مثل هذا الكلام كثير . والكلام المذموم هو المخالف للكتاب والسنة ، وكل ما خالف

الكتاب والسنة فهو باطل وكذب فهو مخالف للشرع والعقل ، (وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا) .

فهؤلاء لما اشتهر عندهم عن أهل السنة أنهم يستثنون فى الإيمان ، ورأوا أن هذا لا يمكن إلا إذا جعل الإيمان هو ما يموت العبد عليه ، وهو ما يوافي به العبد ربه ، ظنوا أن الإيمان عند السلف هو هذا ؛ فصاروا يحكون هذا عن السلف ؛ وهذا القول لم يقل به أحد من السلف ؛ ولكن هؤلاء حكوه عنهم بحسب ظنهم : لما رأوا أن قولهم لا يتوجه إلا على هذا الأصل ، وهم يدعون أن ما نصروه من أصل جهم فى الإيمان ، هو قول المحققين والنظار من أصحاب الحديث . ومثل هذا يوجد كثيراً فى مذاهب السلف التى خالفها بعض النظار وأظهر حجته فى ذلك ولم يعرف حقيقة قول السلف ؛ فيقول من عرف حجة هؤلاء دون السلف ، أو من يعظمهم ، لما يراه من تميزهم عليه : هذا قول المحققين . وقال المحققون . ويكون ذلك من الأقوال الباطلة ، المخالفة للعقل مع الشرع ؛ وهذا كثيراً ما يوجد فى كلام بعض المبتدعين وبعض الملحدين . ومن آتاه الله علماً وإيماناً ؛ علم أنه لا يكون عند المتأخرين من التحقيق ، إلا ما هو دون تحقيق السلف لا فى العلم ولا فى العمل ، ومن كان له خبرة بالنظريات والعقليات ، وبالعمليات ، علم أن مذهب الصحابة دائماً أرجح من قول من بعدهم وأنه لا يبتدع أحد قولاً في الإسلام إلا كان خطأ ، وكان الصواب قد سبق إليه من قبله .

قال أبو القاسم الأنصاري ، فيما حكاه عن أبي إسحاق الإسفرائيني ، لما ذكر قول أبي الحسن وأصحابه في الإيمان ، وصحح أنه تصديق القلب قال : ومن أصحابنا ؛ من قال بالموافاة ، وشرط في الإيمان الحقيقي أن يوافي ربه به ، ويختم عليه . ومنهم من لم يجعل ذلك شرطاً فيه فى الحال .

قال الأنصاري : لما ذكر أن معظم أئمة السلف ،كانوا يقولون : الإيمان معرفة بالقلب ، وإقرار باللسان ، وعمل بالجوارح قال : الأكثرون من هؤلاء على القول بالموافاة . ومن قال بالموافاة ، فإنما يقوله فيمن لم يرد الخبر بأنه من أهل الجنة . وأما من ورد الخبر بأنه من أهل الجنة ، فإنه يقطع على إيمانه ، كالعشرة من الصحابة . ثم قال : والذي اختاره المحققون ؛ أن الإيمان هو التصديق . وقد ذكرنا اختلاف أقوالهم فى الموافاة ؛ وأن ذلك هل هو شرط فى صحة الإيمان وحقيقته فى الحال ، وكونه معتداً عند الله به وفى حكمه ، فمن قال : إن ذلك شرط فيه ، يستثنون في الإطلاق فى الحال ؛ لا أنهم يشكون فى حقيقة التوحيد والمعرفة ؛ لكنهم يقولون : لا يدري أي الإيمان الذي نحن موصوفون به فى الحال ، هل هو معتد به عند الله ؟ على معنى أنا ننتفع به فى العاقبة ، ونجتني من ثماره .

فإذا قيل لهم : أمؤمنون أنتم حقاً ؟ أو تقولون إن شاء الله ؟ أو تقولون نرجو ؟ فيقولون نحن مؤمنون إن شاءالله ، يعنون بهذا الاستثناء ، تفويض الأمر فى العاقبة إلى الله سبحانه وتعالى ، وإنما يكون الإيمان إيماناً معتداً به فى حكم

الله ، إذا كان ذلك علم الفوز وآية النجاة ، وإذا كان صاحبه — والعياذ بالله — في حكم الله من الأشقياء ، يكون إيمانه الذي تحلى به فى الحال عارية . قال : ولا فرق عند الصائرين إلى هذا المذهب ، بين أن يقول : أنا مؤمن من أهل الجنة قطعاً ؛ وبين أن يقول أنا مؤمن حقاً .

قلت : هذا إنما يجيء على قول من يجعل الإيمان متناولاً لأداء الواجبات وترك المحرمات ؛ فمن مات على هذا كان من أهل الجنة ، وأما على قول الجهمية والمرجئة ، وهو القول الذي نصره هؤلاء الذين نصروا قول جهم ؛ فإنه يموت على الإيمان قطعاً ، ويكون كامل الإيمان عندهم ، وهو مع هذا عندهم من أهل الكبائر الذين يدخلون النار ، فلا يلزم إذا وافى بالإيمان ، أن يكون من أهل الجنة . وهذا اللازم لقولهم يدل على فساده ، لأن الله وعد المؤمنين بالجنة . وكذلك قالوا : لاسيما والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ﴾ الآية . قال : فهؤلاء — يعني القائلين بالموافاة جعلوا الثبات على هذا التصديق والإيمان الذي وصفناه إلى العاقبة والوفاء به فى المآل شرطاً فى الإيمان شرعا ، لا لغة ، ولا عقلاً . قال : وهذا مذهب سلف أصحاب الحديث والأكثرين ؛ قال : وهو اختيار الإمام أبي بكر بن فورك ؛ وكان الإمام محمد ابن إسحاق بن خزيمة يغلو فيه ، وكان يقول : من قال : أنا مؤمن حقاً فهو مبتدع .

وأما مذهب سلف أصحاب الحديث ، كابن مسعود وأصحابه ، والثوري

وابن عيينة . وأكثر علماء الكوفة ، ويحيى بن سعيد القطان فيما يرويه عن علماء أهل البصرة ، وأحمد بن حنبل وغيره من أئمة السنة . فكانوا يستثنون في الإيمان . وهذا متواتر عنهم ، لكن ليس فى هؤلاء من قال : أنا أستثنى لأجل الموافاة ، وأن الإيمان ، إنما هو اسم لما يوافى به العبد ربه : بل صرح أئمة هؤلاء بأن الاستثناء إنما هو لأن الإيمان يتضمن فعل الواجبات . فلا يشهدون لأنفسهم بذلك ، كما لا يشهدون لها بالبر والتقوى : فإن ذلك مما لا يعلمونه وهو تزكية لأنفسهم بلا علم ؛ كما سنذكر أقوالهم إن شاء الله فى ذلك .

وأما الموافاة ؛ فما علمت أحداً من السلف علل بها الاستثناء ولكن كثيرمن المتأخرين ، يعلل بها من أصحاب الحديث من أصحاب أحمد ومالك والشافعي وغيرهم : كما يعلل بها نظارهم كأبي الحسن الأشعري وأكثر أصحابه ، لكن ليس هذا قول سلف أصحاب الحديث . ثم قال :

فإن قال قائل : إذا قلتم أن الإيمان المأمور به فى الشريعة ، هو ماوصفتموه بشرائطه ، وليس ذلك متلقى من اللغة ، فكيف يستقيم قولكم إن الإيمان لغوي ؟ قلنا الإيمان هو التصديق لغة وشرعا ، غير أن الشرع ضم إلى التصديق أوصافا وشرائط : مجموعها يصير مجزياً مقبولاً كما قلنا فى الصلاة والصوم والحج ونحوها ، والصلاة في اللغة : هي الدعاء غير أن الشرع ضم إليها شرائط .

فيقال : هذا يناقض ما ذكروه فى مسمى الإيمان ، فإنهم لما زعموا أنه فى اللغة التصديق ، والشرع لم يغيره ، أوردوا على أنفسهم .

فإن قيل : أليس الصلاة والحج والزكاة معدولة عن اللغة ، مستعملة فى غير مذهب أهلها . قلنا : قد اختلف العلماء فى ذلك ، والصحيح أنها مقررة على استعمال أهل اللغة ، ومبقاة على مقتضياتها ، وليست منقولة ، إلا أنها زيد فيها أمور . فلو سلمنا للخصم كون هذه الألفاظ منقولة ، أو محمولة على وجه من المجاز بدليل مقطوع به ، فعليه إقامة الدليل على وجود ذلك فى الإيمان . فإنه لا يجب إزالة ظواهر القرآن بسبب إزالة ظاهر منها .

فيقال : أنتم فى الإيمان جعلتم الشرع زاد فيه وجعلتموه كالصلاة والزكاة مع أنه لا يمكن أحداً أن يذكر شيئاً من الشرع دليلاً على أن الإيمان لا يسمى به ، إلا الموافاة به وبتقدير ذلك ، فمعلوم أن دلالة الشرع على ضم الأعمال إليه أكثر وأشهر ، فكيف لم تدخل الأعمال فى مسماه شرعا ؟ وقوله : لا بد من دليل مقطوع به عنه جوابان :

(أحدهما) : النقض بالموافاة، فإنه لا يقطع فيه .

(الثاني) : لا نسلم ، بل نحن نقطع بأن حب الله ورسوله وخشية الله ونحو ذلك ، داخل فى مسمى الإيمان فى كلام الله ورسوله أعظم مما نقطع ببعض أفعال الصلاة والصوم والحج ، كمسائل النزاع . ثم أبو الحسن ، وابن فورك وغيرهما من القائلين بالموافاة ، هم لا يجعلون الشرع ضم إليه شيئاً ، بل عندهم كل من سلبه الشرع اسم الإيمان ، فَقَدْ فُقِدَ من قلبه التصديق .

قال : ومن أصحابنا [من][1] لم يجعل الموافاة على الإيمان شرطاً فى كونه إيماناً

---

(١) أضيفت حسب مفهوم السياق .

حقيقياً فى الحـال ، وإن جعـل ذلك شرطاً فى استحقاق الثواب عليه ، وهذا مذهب المعتزلة والـكرامية ، وهو اختيـار أبي إسحاق الإسفرائينى ، وكلام القاضي يدل عليه ، قال : وهو اختيار شيخنا أبي المعـالي ، فإنه قال : الإيمان ثابت فى الحال قطعاً لاشك فيه ، ولكن الإيمان الذي هو علم الفوز وآية النجاة إيمان الموافاة . فاعتنى السلف به وقرنوه بالاستثناء ، ولم يقصـدوا الشك في الإيمان الناجز .

قال : ومن صار إلى هـذا يقول : الإيمان صفة يشتق منها اسم المؤمن وهو المعرفة والتصديق ؛ كما أن العالم مشتق من العلم ، فإذا عرفت ذلك من نفسى قطعت به كما قطعت بأنى عالم وعارف ومصدق ، فإن ورد فى المستقبل ما يزيله خرج إذ ذاك عن استحقاق هـذا الوصف . ولا يقال : تبينا أنه لم يكن إيماناً مأموراً به ، بل كان إيماناً مجزياً ، فتغير وبطل . وليس كذلك قوله : أنا من أهل الجنـة ، فإن ذلك مغيب عنـه ، وهو مرجو . قال : ومن صار إلى القول الأول يتمسك بأشياء . منها أن يقال: الإيمان عبادة العمر ، وهو كطاعة واحدة فيتوقف صحة أولها على سلامة آخرها . كما نقـول فى الصلاة والصيام والحج . قالوا : ولا شك أنه لا يسمى فى الحال ولياً ، ولا سعيداً ، ولا مرضياً عند الله . وكذلك الـكافر لا يسمى فى الحال عدوا لله ، ولا شقيا ، إلا على معنى أنه تجري عليه أحكام الأعداء فى الحال لإظهاره من نفسه علامتهم .

قلت : هذا الذي قالوه ، أنه لا شك فيه هو قول ابن كلاب والأشعري

وأصحابه، ومن وافقهم من أصحاب أحمد ومالك والشافعي وغيرهم. وأما أكثر الناس فيقولون: بل هو إذا كان كافراً، فهو عدو لله، ثم إذا آمن واتقى صار ولياً لله. قال الله تعالى: (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمۡ أَوۡلِيَآءَ تُلۡقُونَ إِلَيۡهِم) إلى قوله: (عَسَى ٱللَّهُ أَن يَجۡعَلَ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَ ٱلَّذِينَ عَادَيۡتُم مِّنۡهُم مَّوَدَّةٗۚ وَٱللَّهُ قَدِيرٞۚ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ) وكذلك كان، فإن هؤلاء أهل مكة الذين كانوا يعادون الله ورسوله قبل الفتح، آمن أكثرهم، وصاروا من أولياء الله ورسوله، وابن كلاب وأتباعه بنوا ذلك على أن الولاية صفة قديمة لذات الله، وهي الإرادة والمحبة والرضا ونحو ذلك. فمعناها إرادة إثابته بعد الموت؛ وهذا المعنى تابع لعلم الله فمن علم أنه يموت مؤمناً، لم يزل ولياً لله: لأنه لم يزل الله مريداً لإدخاله الجنة، وكذلك العداوة.

وأما الجمهور فيقولون: الولاية والعداوة وإن تضمنت محبة الله ورضاه وبغضه وسخطه، فهو سبحانه يرضى عن الإنسان ويحبه، بعد أن يؤمن ويعمل صالحاً؛ وإنما يسخط عليه ويغضب، بعد أن يكفر، كما قال تعالى: (ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُواْ مَآ أَسۡخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُواْ رِضۡوَٰنَهُۥ)؛ فأخبر أن الأعمال أسخطته؛ وكذلك قال (فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمۡنَا مِنۡهُمۡ)، قال المفسرون: أغضبونا وكذلك قال الله تعالى: (وَإِن تَشۡكُرُواْ يَرۡضَهُ لَكُمۡ): وفي الحديث الصحيح الذي في البخاري عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: يقول الله تعالى: «من عادى لي ولياً فقد بارزني بالمحاربة، وما تقرب إلي عبدي بمثل أداء ما افترضت عليه؛ ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل، حتى أحبه: فإذا أحببته، كنت سمعه الذي

يسمع به ، وبصره الذي يبصر به ، ويده التي يبطش بها ، ورجله التي يمشي بها ، فبي يسمع ، وبي يبصر ، وبي يبطش ، وبي يمشي ؛ ولئن سألني لأعطينه ، ولئن استعاذني لأعيذنه ، وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن قبض نفس عبدي المؤمن ، يكره الموت وأكره مساءته ، ولا بد له منه » .

فأخبر أنه : لا يزال يتقرب إليه بالنوافل حتى يحبه ، ثم قال : فإذا أحببته : كنت كذا ، وكذا . وهذا يبين أن حبه لعبده إنما يكون بعد أن يأتي بمحابه . والقرآن قد دل على مثل ذلك ، قال تعالى : ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ ، فقوله : ﴿يُحْبِبْكُمُ﴾ ، جواب الأمر في قوله : فاتبعوني ، وهو بمنزلة الجزاء مع الشرط ، ولهذا جزم ، وهذا ثواب عملهم ، وهو اتباع الرسول ، فأثابهم على ذلك بأن أحبهم ؛ وجزاء الشرط ، وثواب العمل ، ومسبب السبب لا يكون إلا بعده ، لا قبله ، وهذا كقوله تعالى: ﴿ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ وقوله تعالى : ﴿يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُوا۟ دَاعِىَ ٱللَّهِ وَءَامِنُوا۟ بِهِۦ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ ؛ وقوله تعالى: ﴿ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ ، ومثل هذا كثير ، وكذلك قوله : ﴿فَأَتِمُّوٓا۟ إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ ، وقوله : ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ * كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُوا۟ مَا لَا تَفْعَلُونَ * إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِهِۦ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَٰنٌ مَّرْصُوصٌ﴾ ؛ وكانوا قد سألوه : لو علمنا أي العمل أحب إلى الله لعملناه .

وقوله : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ

إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ) ، فهـذا يدل على أن حبه ومقته، جزاء لعملهم وأنه يحبهم إذا اتقوا وقاتلوا ؛ ولهذا رغبهم في العمل بذلك ، كما يرغبهم بسائر ما يعدهم به ؛ وجزاء العمل بعد العمل ، وكذلك قوله : (إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ) ؛ فإنه سبحانه يمقتهم إذ يدعون إلى الإيمان فيكفرون ؛ ومثل هـذا قوله : (لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا) ؛ فقوله : (لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ) ؛ بين أنه رضي عنهم هذا الوقت ، فإن حرف (إذ) ظرف لما مضى من الزمان ؛ فعلم أنه ذاك الوقت رضي عنهم بسبب ذلك العمل ، وأثابهم عليه ، والمسبب لا يكون قبل سببه ، والموقت بوقت لا يكون قبل وقتـه ؛ وإذا كان راضياً عنهم من جهة ، فهذا الرضى الخاص الحاصل بالبيعة لم يكن إلا حينئذ ، كما ثبت في الصحيح ، أنه يقول لأهل الجنة : « يا أهل الجنة هل رضيتم ؛ فيقولون: ياربنا ومالنا لا نرضى وقدأعطيتنا ما لم تعط أحداً من خلقك، فيقول: ألا أعطيكم ماهو أفضل من ذلك ، فيقولون : ياربنا وأي شيء أفضل من ذلك ؛ فيقول : أحل عليكم رضواني ، فلا أسخط عليكم بعده أبداً » ؛ وهذا يدل على أنه في ذلك الوقت حصل لهم هذا الرضوان ، الذي لا يتعقبه سخط أبداً ؛ ودل على أن غيره من الرضوان قد يتعقبه سخط .

« وفي الصحيحين » في حديث الشفاعـة يقول كل من الرسل : « إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله ، ولن يغضب بعده مثله » ، وفي « الصحاح » : عن النبي صلى الله عليه وسلم ، من غير وجه

أنه قال : « لله أشد فرحا بتوبة عبده ، من رجل أضل راحلته بأرض دوية مهلكة ، عليها طعامه وشرابه ، فطلبها فلم يجدها ؛ فاضطجع ينتظر الموت فلما استيقظ ، إذا دابته عليها طعامه وشرابه — وفي رواية — كيف تجدون فرحه بها ؟ قالوا : عظيماً يارسول الله ؛ قال : لله أشد فرحاً بتوبة عبده ، من هـذا براحلته » ، وكذلك ضحكه إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر ، كلاهما يدخل الجنة ؛ وضحكه إلى الذي يدخل الجنة آخر الناس ، ويقول أتسخر بي وأنت رب العالمين ؛ فيقول : لا ولكني على ما أشاء قادر ، وكل هذا في « الصحيح » .

وفي دعاء القنوت : (تولني فيمن توليت) ، والقديم لا يتصور طلبه ، وقد قال تعالى : (إِنَّ وَلِـِّۧىَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ وَهُوَ يَتَوَلَّى ٱلصَّٰلِحِينَ) ؛ وقال : (وَٱللَّهُ وَلِىُّ ٱلْمُتَّقِينَ) ؛ فهذا التولي لهم ، جزاء صلاحهم وتقواهم ومسبب عنه ، فلا يكون متقدماً عليه ، وإن كان إنما صاروا صالحين ومتقين بمشيئته وقدرته وفضله وإحسانه ؛ لكن تعلق بكونهم متقين وصالحين ، فدل على أن هذا التولي هو بعد ذلك مثل كونه مع المتقين والصالحين بنصره وتأييده ؛ ليس ذلك قبل كونهم متقين وصالحين ، وهكذا الرحمة ، قال صلى الله عليه وسلم : (الراحمون يرحمهم الرحمن ، ارحموا من في الأرض يرحمكم من فى السماء) ، قال الترمذي حديث صحيح . وكذلك قوله : (وَإِن تَشْكُرُوا۟ يَرْضَهُ لَكُمْ) ؛ علق الرضا به تعليق الجزاء بالشرط والمسبب بالسبب ، والجزاء إنما يكون بعد الشرط

وكذلك قوله : (لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ) . يدل على أنه يشاء ذلك فيما بعد . وكذلك قوله : (إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ) : « فإذا » ظرف لما يستقبل من الزمان . فدل على أنه إذا أراد كونه . قال له : كن . فيكون . وكذلك قوله : (وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ) ؛ فبين فيه أنه سيرى ذلك في المستقبل إذا عملوه.

والمأخذ الثاني في الاستثناء ، أن الإيمان المطلق ، يتضمن فعل ما أمر الله به عبده كله ؛ وترك المحرمات كلها ؛ فإذا قال الرجل : أنا مؤمن بهذا الاعتبار فقد شهد لنفسه ، بأنه من الأبرار المتقين ، القائمين بفعل جميع ما أمروا به ؛ وترك كل ما نهوا عنه ، فيكون من أولياء الله ؛ وهذا من تزكية الانسان لنفسه ، وشهادته لنفسه بما لا يعلم ، ولو كانت هذه الشهادة صحيحة ، لكان ينبغي له أن يشهد لنفسه بالجنة إن مات على هذه الحال ، ولا أحد يشهد لنفسه بالجنة ؛ فشهادته لنفسه بالإيمان كشهادته لنفسه بالجنة إذا مات على هذه الحال ؛ وهذا مأخذ عامة السلف ، الذين كانوا يستثنون ، وإن جوزوا ترك الاستثناء بمعنى آخر ، كما سنذكره إن شاء الله تعالى .

قال الخلال في « كتاب السنة » : حدثنا سليمان بن الأشعث ، يعني أبا داود السجستاني ، قال : سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل ، قال له رجل : قيل لي أمؤمن أنت ؟ قلت نعم ؛ هل علي في ذلك شيء ؟ هل الناس إلا مؤمن وكافر ؟ فغضب أحمد ، وقال : هذا كلام الإرجاء ؛ قال الله تعالى : (وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ

لِأَمْرِ ٱللَّهِ) من هؤلاء ، ثم قال أحمد : أليس الإيمان قولاً وعملاً ، قال له الرجل : بلى . قال فجئنا بالقول . قال : نعم قال : فجئنا بالعمل . قال : لا .قال: فكيف تعيب أن يقول : إن شاء الله ويستثني .

قال أبو داود : أخبرني أحمد بن أبي شريح ، أن أحمد بن حنبل ، كتب إليه في هذه المسألة ، أن الإيمان قول وعمل ، فجئنا بالقول ولم نجئ بالعمل ، فنحن نستثني في العمل . وذكر الخلال ، هذا الجواب ، من رواية الفضل بن زياد . وقال : زاد الفضل : سمعت أبا عبد الله يقول : كان سليمان بن حرب ، يحمل هذا على التقبل ؛ يقول : نحن نعمل ولا ندري يتقبل منا أم لا ؟

قلت : والقبول متعلق بفعله كما أمر . فكل من اتقى الله في عمله ،ففعله كما أمر ، فقد تقبل منه . لكن هو لا يجزم بالقبول ، لعدم جزمه بكمال الفعل، كما قال تعالى : (وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَواْ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ) ؛ قالت عائشة : يا رسول الله أهو الرجل يزني ويسرق ويشرب الخمر ويخاف ؟ فقال :لايابنت الصديق ، بل هو الرجل يصلي ويصوم ويتصدق ويخاف أن لايتقبل منه .

وروى الخلال ، عن أبي طالب قال : سمعت أبا عبد الله يقول : لانجد بداً من الاستثناء ، لأنهم إذا قالوا : مؤمن ، فقد جاء بالقول . فإنما الاستثناء بالعمل لا بالقول .

وعن إسحاق بن إبراهيم قال : سمعت أبا عبدالله يقول : أذهب إلى حديث

ابن مسعود في الاستثناء في الإيمان ، لأن الإيمان قول وعمل ، والعمل الفعل ، فقد جئنا بالقول ، ونخشى أن نكون فرطنا في العمل ؛ فيعجبني أن يستثني في الإيمان بقول : أنا مؤمن إن شاء الله ، قال : وسمعت أبا عبد الله وسئل عن قول النبي صلى الله عليه وسلم « وإنا إن شاء الله بكم لاحقون » الاستثناء ههنا على أي شيء يقع ؟ قال : على البقاع ، لايدري أيدفن في الموضع الذي سلم عليه أم في غيره .

وعن الميموني أنه سأل أبا عبد الله عن قوله ورأيه في : مؤمن إن شاء الله. قال : أقول : مؤمن إن شاء الله ، ومؤمن أرجو ، لأنه لايدري كيف البراءة للأعمال على ما افترض عليه أم لا . ومثل هذا كثير في كلام أحمد وأمثاله ، وهذا مطابق لما تقدم من أن المؤمن المطلق هو القائم بالواجبات ، المستحق للجنة إذا مات على ذلك ، وأن المفرط بترك المأمور أو فعل المحظور لايطلق عليه أنه مؤمن ؛ وأن المؤمن المطلق هو البر التقي ولي الله ، فإذا قال : أنا مؤمن قطعاً، كان كقوله : أنا بر تقي ولي الله قطعاً .

وقد كان أحمد وغيره من السلف مع هذا يكرهون سؤال الرجل لغيره : أمؤمن أنت ؟ ويكرهون الجواب ؛ لأن هذه بدعة أحدثها المرجئة ليحتجوا بها لقولهم ؛ فإن الرجل يعلم من نفسه أنه ليس بكافر ؛ بل يجد قلبه مصدقاً بما جاء به الرسول ، فيقول : أنا مؤمن ، فيثبت أن الإيمان هو التصديق ، لأنك تجزم بأنك مؤمن ، ولا تجزم ؛ بأنك فعلت كل ما أمرت به ؛ فلما علم السلف

مقصدهم ، صاروا يكرهون الجواب ، أو يفصلون في الجواب ؛ وهذا لأن لفظ « الإيمان » فيه إطلاق وتقييد ، فكانوا يجيبون بالإيمان المقيد الذي لايستلزم أنه شاهد فيه لنفسه بالكمال ، ولهذا كان الصحيح أنه يجوز أن يقال : أنامؤمن بلا استثناء إذا أراد ذلك ، لكن ينبغي أن يقرن كلامه بما يبين أنه لم يرد الإيمان المطلق الكامل ، ولهذا كان أحمد يكره أن يجيب على المطلق بلا استثناء يقدمه .

وقال المروذي : قيل لأبي عبد الله نقول : نحن المؤمنون ؟ فقال نقول : نحن المسلمون ، وقال أيضاً : قلت لأبي عبد الله : نقول إنا مؤمنون ؟ قال : ولكن نقول : إنا مسلمون ؛ ومع هذا فلم ينكر على من ترك الاستثناء إذا لم يكن قصده قصد المرجئة أن الإيمان مجرد القول ، بل يكره تركه لما يعلم أن في قلبه إيماناً ، وإن كان لا يجزم بكمال إيمانه ؟

قال الخلال : أخبرني أحمد بن أصرم المزني ، أن أبا عبد الله قيل له : إذا سألني الرجل فقال : أمؤمن أنت ؟ قال سؤالك إياي بدعة ، لايشك في إيمانه، أو قال لا نشك في إيماننا .

قال المزني : وحفظي أن أبا عبد الله قال : أقول كما قال طاووس : آمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله .

وقال الخلال : أخبرني حرب بن إسماعيل ، وأبو داود ، قال أبو داود : سمعت أحمد : قال : سمعت سفيان ــ يعني ابن عيينة ــ يقول : إذا سئل أمؤمن أنت؟ لم يجبه، ويقول : سؤالك إياي بدعة، ولا أشك في إيماني، وقال: إن قال إن شاء الله ، فليس يكره ، ولايداخل الشك ، فقد أخبر عن أحمد أنه قال : لانشك في إيماننا ، وإن السائل لايشك في إيمان المسؤول ، وهذا أبلغ ، وهو إنما يجزم ، بأنه مقر مصدق ، بما جاء به الرسول ، لايجزم بأنه قائم بالواجبات .

فعلم أن أحمد وغيره من السلف ، كانوا يجزمون ولا يشكون في وجود ما في القلب ، من الإيمان في هذه الحال ، ويجعلون الاستثناء عائداً إلى الإيمان المطلق المتضمن فعل المأمور ، ويحتجون أيضاً بجواز الاستثناء فيما لايشك فيه ، وهذا « مأخذ ثان »، وإن كنا لانشك فيما في قلوبنا من الإيمان ، فالاستثناء فيما يعلم وجوده قد جاءت به السنة ، لما فيه من الحكمة .

وعن محمد بن الحسن بن هارون قال : سألت أبا عبد الله عن الاستثناء فى الإيمان فقال : نعم ، الاستثناء على غير معنى شك ، مخافة واحتياطاً للعمل ، وقد استثنى ابن مسعود وغيره ، وهو مذهب الثوري . قال الله تعالى : (لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ) وقال النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه : « إني لأرجو أن أكون أتقاكم لله » . وقال فى الميت : «وعليه تبعث إن شاء الله » فقد بين أحمد أنه يستثني مخافة واحتياطاً للعمل ، فإنه يخاف أن لايكون قد كمل المأمور به ، فيحتاط بالاستثناء وقال على غير معنى شك ؛ يعني من غير

شك مما يعلمه الإنسان من نفسه ، وإلا فهو يشك فى تكميل العمل الذي خاف أن لايكون كمله ؛ فيخاف من نقصه ، ولا يشك فى أصله .

قال الخلال : وأخبرني محمد بن أبي هارون : أن حبيش بن سندي ، حدثهم فى هذه المسألة . قال أبو عبد الله قول النبي صلى الله عليه وسلم حين وقف على المقابر فقال : « وإنا إن شاء الله بكم لاحقون » وقد نعيت إليه نفسه ، وعلم أنه صائر إلى الموت ، وفى قصة صاحب القبر « وعليه حييت ، وعليه مت ، وعليه تبعث إن شاء الله » وفى قول النبي صلى الله عليه وسلم « إني اختبأت دعوتي ، وهي نائلة إن شاء الله من لايشرك بالله شيئاً » وفى مسألة الرجل النبي صلى الله عليه وسلم : أحدنا يصبح جنباً ، يصوم؟ فقال : « إني أفعل ذلك ثم أصوم » فقال : إنك لست مثلنا أنت قد غفر الله لك ماتقدم من ذنبك وما تأخر ، فقال: «والله إني لأرجو أن أكون أخشاكم لله » . وهذا كثير ، وأشباهه على اليقين .

قال : ودخل عليه شيخ فسأله عن الإيمان ، فقال له : قول وعمل ، يزيد وينقص . فقال له : أقول : مؤمن إن شاء الله ؟ قال : نعم . فقال له : إنهم يقولون لي إنك شاك ؛ قال : بئس ماقالوا ، ثم خرج فقال : ردوه فقال : أليس يقولون : الإيمان قول وعمل يزيد وينقص ؟ قال : نعم ، قال : هؤلاء يستثنون . قال له : كيف يا أبا عبد الله ؟ قال : قل لهم : زعمتم أن الإيمان قول وعمل ، فالقول قد أتيتم به ، والعمل لم تأتوا به ، فهذا الاستثناء لهذا العمل ، قيل له

يستثني فى الإيمان ؟ قال : نعم ، أقول : أنا مؤمن إن شاء الله ، استثني على اليقين لا على الشك ؛ ثم قال : قال الله : (لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ) فقد أخبر الله تعالى أنهم داخلون المسجد الحرام .

فقد بين أحمد فى كلامه أنه يستثني مع تيقنه بما هو الآن موجود فيه ، يقوله بلسانه وقلبه ، لايشك فى ذلك ، ويستثني لكون العمل من الإيمان ؛ وهو لايتيقن أنه أكمله بل يشك فى ذلك ، فنفى الشك وأثبت اليقين ، فيما يتيقنه من نفسه ، وأثبت الشك فيما لا يعلم وجوده ، وبين أن الاستثناء مستحب لهذا الثاني الذي لا يعلم هل أتى به أم لا ، وهو جائز أيضاً لما يتيقنه ، فلو استثنى لنفس الموجود فى قلبه جاز ، كقول النبي صلى الله عليه وسلم : « والله إني لأرجو أن أكون أخشاكم لله » وهذا أمر موجود فى الحال ليس بمستقبل ، وهو كونه أخشانا ؛ فإنه لا يرجو أن يصير أخشانا لله ؛ بل هو يرجو أن يكون حين هذا القول أخشانا لله . كما يرجو المؤمن إذا عمل عملاً أن يكون الله تقبله منه ويخاف أن لا يكون تقبله منه . كما قال تعالى: (وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَواْ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَٰجِعُونَ) وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «هو الرجل يصلي ويصوم ويتصدق ويخاف أن لا يقبل منه » والقبول هو أمر حاضر أو ماض وهو يرجوه ويخافه ، وذلك أن ماله عاقبة مستقبلة محمودة أو مذمومة ، والإنسان يجوز وجوده وعدمه . يقال : إنه يرجوه وإنه يخافه . فتعلق الرجاء والخوف بالحاضر والماضي لأن عاقبته المطلوبة والمكروهة مستقبلة . فهو يرجو أن يكون الله تقبل عمله فيثيبه عليه فيرحمه فى المستقبل . ويخاف أن لا يكون

تقبله فيحرم ثوابه . كما يخاف أن يكون الله قد سخط عليه فى معصيته فيعاقبه عليها .

وإذا كان الإنسان يسعى فيما يطلبه كتاجر أو بريد أرسله في حاجته يقضيها فى بعض الأوقات فإذا مضى ذلك الوقت يقول أرجو أن يكون فلان قد قضى ذلك الأمر ، وقضاؤه ماض ، لكن ما يحصل لهـذا من الفرح والسرور وغير ذلك من مقاصده مستقبل . ويقول الإنسان فى الوقت الذي جرت عادة الحاج بدخولهم إلى مكة : أرجو أن يكونوا دخلوا ، ويقول فى سرية بعثت إلى الكفار: نرجو أن يكون الله قد نصر المؤمنين وغنمهم ، ويقال فى نيل مصر عند وقت ارتفاعه : نرجو أن يكون قد صعد النيل ، كما يقول الحاضر فى مصر مثل هـذا الوقت : نرجو أن يكون النيل فى هـذا العام نيلاً مرتفعاً ، ويقال لمن له أرض يحب أن تمطر إذا مطرت بعض النواحي : أرجو أن يكون المطر عاماً ، وأرجو أن تكون قد مطرت الأرض الفلانية ، وذلك لأن المرجو هو ما يفرح بوجوده ويسره ، فالمكروه ما يتألم بوجوده .

وهذا يتعلق بالعلم ، والعلم بذلك مستقبل ، فإذا علم أن المسلمين انتصروا ، والحاج قد دخلوا ، أو المطر قد نزل ، فرح بذلك وحصل به مقاصد أخر له ، وإذا كان الأمر بخلاف ذلك ، لم يحصل ذلك المحبوب المطلوب فيقول : أرجو وأخاف ، لأن المحبوب والمكروه متعلق بالعلم بذلك وهو مستقبل ، وكذلك المطلوب بالإيمان من السعادة والنجاة ، هو أمر مستقبل فيستثنى ، فى الحاضر بذلك ، لأن المطلوب بـه مستقبل ، ثم كل مطلوب مستقبل ، تعلق بمشيئة الله

وإن جزم بوجوده ، لأنه لايكون مستقبل إلا بمشيئة الله .

فقولنا : يكون هـذا إن شاء الله ، حق ، فإنه لايكـون إلا إن شاء الله ، واللفظ ليس فيه إلا التعليق، وليس من ضرورة التعليق الشك. بل هذا بحسب علم المتكلم،فتارة يكون شاكا،وتارة لايكون شاكا؛فلما كان الشك يصحبها كثيراً لعدم علم الإنسان بالعواقب ، ظن الظان أن الشك داخل فى معناها، وليس كذلك. فقوله : (لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ) لايتصور فيه شك من الله ؛ بل ولا من رسوله المخاطب والمؤمنين ، ولهـذا قال ثعلب : هـذا استثناء من الله وقد علمه ، والخلق يستثنون فيما لايعلمون . وقال أبو عبيدة وابن قتيبة إن إن بمعنى إذ ، أي : إذ شاء الله ، ومقصوده بهذا تحقيق الفعل بـ (إن) كما يتحقق مع إذ . وإلا فإذ ، ظرف توقيت ، و (إن) حرف تعليق .

فإن قيل : فالعرب تقول : إذا احمر البسر فأتني ، ولا تقول : إن احمر البسر.

قيل : لأن المقصود هنا توقيت الإتيان بحين احمراره ، فأتوا بالظرف المحقق ، ولفظ : (إن) لايدل على توقيت ، بل هى تعليق محض تقتضي ارتباط الفعل الثاني بالأول ، ونظير مانحن فيه أن يقولوا : البسر يحمر ويطيب إن شاء الله ، وهذا حق ، فهذا نظير ذلك .

فإن قيل : فطائفة من الناس فروا من هـذا المعنى وجعلوا الاستثناء لأمر مشكوك فيـه ، فقال الزجاج : (لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ) . أي : أمركم

الله بـه ، وقيـل : الاستثناء يعود إلى الأمن والخوف . أي : لتدخلنه آمنين ، فأما الدخول فلا شك فيه . وقيل : لتدخلن جميعكم أو بعضكم ، لأنه علم أن بعضهم يموت ، فالاستثناء لأنهم لم يدخلوا جميعهم . قيـل : كل هذه الأقوال وقع أصحابها فيما فروا منه ؛ مع خروجهم عن مدلول القرآن ، فحرفوه تحريفاً لم ينتفعوا به ، فإن قول من قال : أي : أمركم الله به ، هو سبحانه قد علم ، هل يأمرهم أو لا يأمرهم ، فعلمه بأنه سيأمرهم بدخوله كعلمه بأن سيدخلون ،فعلقوا الاستثناء بما لم يدل عليه اللفظ ، وعلم الله متعلق بالمظهر والمضمر جميعاً وكذلك أمنهم وخوفهم ،هو يعلم أنهم يدخلون آمنين أو خائفين ، وقد أخبر أنهم يدخلون آمنين مع علمه بأنهم يدخلون آمنين ، فكلاهما لم يكن فيه شك عند الله ؛ بل ولا عند رسوله . وقول من قال : جميعهم أو بعضهم ، يقال : المعلق بالمشيئة دخول من أريد باللفظ ، فإن كان أراد الجميع ، فالجميع لابد أن يدخلوه ، وإن أريد الأكثر ، كان دخولهم هو المعلق بالمشيئة ، وما لم يرد لا يجوز أن يعلق بـ (إن) وإنما علق بـ(إن) ما سيكون ؛ وكان هذا وعداً مجزوما به . ولهذا لما قال عمر للنبي صلى الله عليه وسلم عام الحديبية : ألم تكن تحدثنا أنا نأتي البيت ونطوف به ؟ قال : « بلى ، قلت لك : إنك تأتيه هـذا العـام ؟ » قال : لا ، قال : « فإنك آتيه ومطوف به » .

فإن قيل : لم لم يعلق غير هذا من مواعيد القرآن ؟

قيل : لأن هذه الآية نزلت بعد مرجع النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه

من الحديبية ، وكانوا قد اعتمروا ذلك العام ، واجتهدوا في الدخول ، فصدهم المشركون ، فرجعوا وبهم من الألم مالا يعلمه إلا الله ، فكانوا منتظرين لتحقيق هذا الوعد ذلك العام ، إذ كان النبي صلى الله عليه وسلم وعدهم وعداً مطلقاً . وقد روي أنه رأى في المنام قائلاً يقول : (لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ) فأصبح فحدث الناس برؤياه ، وأمرهم بالخروج إلى العمرة فلم تحصل لهم العمرة ذلك العام ، فنزلت هذه الآية ، واعدة لهم بما وعدهم به الرسول من الأمر الذي كانوا يظنون حصوله ذلك العام .

وكان قوله : (إِن شَآءَ ٱللَّهُ) هنا تحقيقاً لدخوله وأن الله يحقق ذلك لكم ؛ كما يقول الرجل فيما عزم على أن يفعله لا محالة : والله لأفعلن كذا إن شاء الله ، لا يقولها لشك في إرادته وعزمه ، بل تحقيقاً لعزمه وإرادته ، فإنه يخاف إذا لم يقل : إن شاء الله ، أن ينقض الله عزمه ، ولا يحصل ما طلبه ، كما في « الصحيحين » أن سليمان عليه السلام قال : والله لأطوفن الليلة على مائة امرأة ، كل منهن تأتي بفارس يقاتل في سبيل الله ، فقال له صاحبه : قل : إن شاء الله ، فلم يقل ، فلم تحمل منهن إلا امرأة جاءت بشق رجل . قال النبي صلى الله عليه وسلم : « والذي نفسي بيده لو قال : إن شاء الله لجاهدوا في سبيل الله فرساناً أجمعون » فهو إذا قال : إن شاء الله لم يكن لشك فى طلبه وإرادته ، بل لتحقيق الله ذلك له ، إذ الأمور لا تحصل إلا بمشيئة الله ، فإذا تألى العبد عليه من غير تعليق بمشيئته ، لم يحصل مراده ، فإنه من يتألى على الله يكذبه ، ولهذا يروى : «لا أتممت لمقدر أمراً» .

وقيل لبعضهم : بماذا عرفت ربك ؟ قال : بفسخ العزائم ونقض الهمم ، وقد قال تعالى : (وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا * إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ) فإن قوله : لأفعلن ، فيه معني الطلب والخبر ، وطلبه جازم ، وأما كون مطلوبه يقع ، فهذا يكون إن شاء الله . وطلبه للفعل يجب أن يكون من الله بحوله وقوته ، ففي الطلب عليه أن يطلب من الله ، وفى الخبر لا يخبر إلا بما علمه الله ؛ فإذا جزم بلا تعليق ، كان كالتألي على الله ، فيكذبه الله ، فالمسلم فى الأمر الذي هو عازم عليه ومريد له وطالب له طلباً لا تردد فيه يقول : إن شاء الله ، لتحقيق مطلوبه، وحصول ما أقسم عليه لكونه لا يكون إلا بمشيئة الله ، لا لتردد فى إرادته ، والرب تعالى مريد لإنجاز ما وعدهم به إرادة جازمة لا مثنوية فيها ، وما شاء فعل ، فإنه سبحانه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، ليس كالعبد الذي يريد مالا يكون ، ويكون مالا يريد .

فقوله سبحانه : (إِن شَآءَ ٱللَّهُ) تحقيق أن ما وعدتكم به يكون لا محالة بمشيئتى وإرادتي ، فإن ماشئت كان وما لم أشأ لم يكن ؛ فكان الاستثناء هنا لقصد التحقيق ، لكونهم لم يحصل لهم مطلوبهم الذي وعدوا به ذلك العام ، وأما سائر ما وعدوا به فلم يكن كذلك .

ولهذا تنازع الفقهاء فيمن أراد باستثنائه فى اليمين هذا المعنى وهو التحقيق فى استثنائه لا التعليق : هل يكون مستثنياً به ، أم تلزمه الكفارة إذا حنث ؟ بخلاف من ترددت إرادته فإنه يكون مستثنياً بلا نزاع ، والصحيح أنه

يكون فى الجميع مستثنياً ، لعموم المشيئة ، ولأن الرجل وإن كانت إرادته للمحلوف به جازمة ، فقد علقه بمشيئة الله، فهو يجزم بإرادته له ، لا يجزم بحصول مراده ، ولا هو أيضاً مريد له بتقدير ألّا يكون ؛ فإن هذا تمنيز لا إرادة ،فهو إنما التزمه إذا شاء الله ، فإذا لم يشأه لم يلتزمه بيمينه ، ولا حلف أنه يكون :وإن كانت إرادته له جازمة ، فليس كل ما أريد التزم باليمين فلا كفارة عليه .

وقد تبين بما ذكرناه أن قول القائل : (إِن شَآءَ ٱللَّهُ) يكون مع كمال إرادته فى حصول المطلوب ، وهو يقولها لتحقيق المطلوب ؛ لاستعانته بالله فى ذلك ، لا لشك فى الإرادة ، هذا فيما يحلف عليه ويريده ، كقوله تعالى : (لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ) فإنه خبر عما أراد الله كونه وهو عالم بأن سيكون ، وقد علقه بقوله : (إِن شَآءَ ٱللَّهُ) فكذلك ما يخبر به الإنسان عن مستقبل أمره مما هو جازم بإرادته وجازم بوقوعه فيقول فيه : إن شاء الله ، لتحقيق وقوعه ، لا للشك لا فى إرادته ولا فى العلم بوقوعه .

ولهذا يذكر الاستثناء عند كمال الرغبة فى المعلق ، وقوة إرادة الإنسان له فتبقى خواطر الخوف تعارض الرجاء ؛ فيقول : إن شاء الله ، لتحقيق رجائه مع علمه بأن سيكون ؛ كما يسأل الله ويدعوه فى الأمر الذي قد علم أنه يكون ، كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر قد أخبرهم بمصارع المشركين ، ثم هو بعد هذا يدخل إلى العريش يستغيث ربه ويقول : « اللهم أنجز لي ماوعدتني » ؛ لأن العلم بما يقدره لا ينافى أن يكون قدره بأسباب ، والدعاء من أعظم

أسبابه . كذلك رجاء رحمة الله وخوف عذابه من أعظم الأسباب فى النجاة من عذابه وحصول رحمته .

والاستثناء بالمشيئة يحصل فى الخبر المحض ، وفى الخبر الذي معه طلب ؛ فالأول إذا حلف على جملة خبرية لايقصد به حضاً ولا منعاً ، بل تصديقاً أو تكذيباً ، كقوله : والله ليكونن كذا إن شاء الله ، أو لا يكون كذا . والمستثني قد يكون عالماً بأن هذا يكون أو لا يكون كما فى قوله : (لَتَدْخُلُنَّ) فإن هذا جواب غير محذوف .

والثاني : ما فيه معنى الطلب ، كقوله : والله لأفعلن كذا ، أو لا أفعلهإن شاء الله ؛ فالصيغة صيغة خبر ضمنها الطلب ، ولم يقل : والله إني لمريد هذا ولا عازم عليه ، بل قال : والله ليكونن . فإذا لم يكن فقد حنث لوقوع الأمر ، بخلاف ما حلف عليه فحنث ، فإذا قال : إن شاء الله فإنما حلف عليه بتقدير : إن يشأ الله ، لا مطلقاً .

ولهذا ذهب كثير من الفقهاء إلى أنه متى لم يوجد المحلوف عليه حنث ، أو متى وجد المحلوف عليه أنه لا يفعله ، حنث ، سواء كان ناسياً أو مخطئاً أو جاهلاً ، فإنهم لحظوا أن هذا فى معنى الخبر ، فإذا وجد بخلاف مخبره فقد حنث وقال الآخرون : بل هذا مقصوده الحض والمنع ، كالأمر والنهي ، ومتى نهي الإنسان عن شيء ففعله ناسياً أو مخطئاً لم يكن مخالفاً ، فكذلك هذا .

قال الأولون : فقد يكون فى معنى التصديق والتكذيب ، كقوله : والله ليقعن المطر ، أولا يقع ، وهذا خبر محض ، ليس فيه حض ولا منع ولو حلف على اعتقاده فكان الأمر بخلاف ما حلف عليه ، حنث ، وبهذا يظهر الفرق بين الحلف على الماضي والحلف على المستقبل ، فإن اليمين على الماضي غير منعقدة ، فإذا أخطأ فيها لم يلزمه كفارة ، كالغموس ، بخلاف المستقبل . وليس عليه أن يستثني فى المستقبل إذا كان فعله . قال تعالى :

(زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبۡعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلۡتُمۡۚ وَذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ)

فأمره أن يقسم على ما سيكون ، وكذلك قوله :

(وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَأۡتِينَا ٱلسَّاعَةُۖ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأۡتِيَنَّكُمۡ) كما أمره أن يقسم على الحاضر فى قوله : (وَيَسۡتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَۖ قُلۡ إِي وَرَبِّيٓ إِنَّهُۥ لَحَقّٞ) وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « والذي نفسي بيده لينزلن فيكم ابن مريم حكما عدلاً وإماما مقسطاً » . وقال : « والذي نفسي بيده لاتذهب الدنيا حتى يأتي على الناس يوم لايدري القاتل فيما قتل ، ولا المقتول فيما قتل » وقال : « إذا هلك كسرى أو ليهلك كسرى ، ثم لايكون كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده . والذي نفسي بيده لتنفقن كنوزهما فى سبيل الله » ، وكلاهما فى « الصحيح » .

فأقسم صلوات الله وسلامه عليه على المستقبل فى مواضع كثيرة بلا استثناء ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

وقال الشيخ العالم العامل

الورع الناسك ؛ شيخ الإسلام ، بقية السلف الكرام «أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الشامي ـ رحمه الله ـ :»[1]

فصل

تضمن حديث سؤال النبي صلى الله عليه وسلم عن « الإسلام » ، و « الإيمان » ، و « الإحسان » ؛ وجوابه عن ذلك ، وقوله في آخر الحديث : « هذا جبريل أتاكم يعلمكم دينكم » .

فجعل هذا كله من الدين .

وللناس في « الإسلام » ، و « الإيمان » من الكلام الكثير : مختلفين تارة . ومتفقين أخرى . ما يحتاج الناس معه إلى معرفة الحق في ذلك ؛ وهذا يكون بأن تبين الأصول المعلومة المتفق عليها. ثم بذلك يتوصل إلى معرفة الحقيقة المتنازع فيها ؛

فنقول : ما علم [بـ][2] الكتاب، والسنة ، والإجماع، وهو من المنقول نقلا متواترا

---

(١) هذا «كتاب الإيمان الأوسط » .

(٢) أضيفت الباء حسب مفهوم السياق

عن النبي صلى الله عليه وسلم ؛ بل هو من المعلوم بالاضطرار من دين الإسـلام ـ دين النبي صلى الله عليه وسلم ـ أن الناس كانوا على عهده بالمدينـة « ثلاثة أصناف » : مؤمن ، وكافر مظهر للـكفر ، ومنافق ظـاهره الإسـلام وهو فى الباطن كافر

ولهذا التقسيم أنزل الله في أول سورة البقرة ذكر الأصناف الثلاثة، فأنزل أربع آيات في صفة المؤمنين ، وآيتين في صفة الكافرين . وبضع عشرة آية في صفة المنافقين .

فقوله تعالى : (هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ * ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ * وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْـَٔاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ * أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ) : في صفة المؤمنين .

وقوله : (إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ) الآيتين : في صفة الكفار الذين يموتون كفاراً .

وقوله : (وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ) . الآيات ، في صفة المنافقين ؛ إلى أن ضرب لهم مثلين : أحـدهما بالنار ، والآخـر بالماء ؛ كما ضرب المثل بهـذين للمؤمنين في قوله تعـالى : (أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا) الآية.

وأما قبل الهجرة فلم يكن الناس إلا مؤمن أو كافر ، لم يكن هناك منافق فإن المسلمين كانوا مستضعفين ، فكان من آمن آمن باطنا وظاهراً ، ومن لم يؤمن فهو كافر . فلما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة ، وصار للمؤمنين بها عز وأنصار ، ودخل جمهور أهلها فى الإسلام طوعا واختياراً : كان بينهم من أقاربهم ومن غير أقاربهم من أظهر الإسلام موافقة ، رهبة أو رغبة وهو فى الباطن كافر . وكان رأس هؤلاء عبد الله بن أبي بن سلول ، وقد نزل فيه وفى أمثاله من المنافقين آيات .

والقرآن يذكر المؤمنين والمنافقين فى غير موضع ، كما ذكرهم فى سورة البقرة ، وآل عمران ، والنساء . والمائدة ، وسورة العنكبوت ، والأحزاب . وكان هؤلاء فى أهل المدينة والبادية كما قال تعالى : (وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ مُنَٰفِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ مَرَدُواْ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ) . وكان فى المنافقين من هو فى الاصل من المشركين ، وفيهم من هو فى الأصل من أهل الكتاب .

وسورة الفتح ، والقتال ، والحديد ، والمجادلة ، والحشر ، والمنافقين . بل عامة السور المدنية : يذكر فيها المنافقين . قال تعالى فى سورة آل عمران : (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَقَالُواْ لِإِخْوَٰنِهِمْ إِذَا ضَرَبُواْ فِي ٱلْأَرْضِ أَوْ كَانُواْ غُزًّى لَّوْ كَانُواْ عِندَنَا مَا مَاتُواْ وَمَا قُتِلُواْ) إلى قوله :

(وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ نَافَقُواْۚ وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ قَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوِ ٱدْفَعُواْ) الآيات .

وقال فيها أيضاً : (يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ) ، إلى قوله : (وَإِذَا لَقُوكُمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْاْ عَضُّواْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَنَامِلَ مِنَ ٱلْغَيْظِ ۚ قُلْ مُوتُواْ بِغَيْظِكُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ * إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُواْ بِهَا ۖ وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا ۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ) .

وقال تعالى فى سورة النساء : (أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّـٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓاْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَـٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَـٰلًۢا بَعِيدًا * وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَـٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا) إلى قوله : (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا) وقال : (فَمَا لَكُمْ فِى ٱلْمُنَـٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ وَٱللَّهُ أَرْكَسَهُم بِمَا كَسَبُوٓاْ ۚ أَتُرِيدُونَ أَن تَهْدُواْ مَنْ أَضَلَّ ٱللَّهُ ۖ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ سَبِيلًا * وَدُّواْ لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُواْ فَتَكُونُونَ سَوَآءً ۖ فَلَا تَتَّخِذُواْ مِنْهُمْ أَوْلِيَآءَ حَتَّىٰ يُهَاجِرُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَخُذُوهُمْ وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ ۖ وَلَا تَتَّخِذُواْ مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا * إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَـٰقٌ) الآيات .

وقال : (بَشِّرِ ٱلْمُنَـٰفِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا * ٱلَّذِينَ يَتَّخِذُونَ ٱلْكَـٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۚ أَيَبْتَغُونَ عِندَهُمُ ٱلْعِزَّةَ فَإِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا) إلى قوله :

(إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْكَٰفِرِينَ فِى جَهَنَّمَ جَمِيعًا * ٱلَّذِينَ يَتَرَبَّصُونَ بِكُمْ فَإِن كَانَ لَكُمْ فَتْحٌ مِّنَ ٱللَّهِ قَالُوٓا۟ أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ وَإِن كَانَ لِلْكَٰفِرِينَ نَصِيبٌ قَالُوٓا۟ أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعْكُم مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۚ فَٱللَّهُ يَحْكُمُ) إلى قوله : (إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوٓا۟ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُوا۟ كُسَالَىٰ يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا * مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَٰلِكَ لَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ وَلَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ ۚ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ سَبِيلًا) إلى قوله : (إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا * إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَٱعْتَصَمُوا۟ بِٱللَّهِ وَأَخْلَصُوا۟ دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا).

وقال تعالى فى سورة المائدة : (يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِأَفْوَٰهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ ۛ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ)

وقال تعالى : (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ ۘ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ) إلى قوله : (فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَٰرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ ۚ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ فَيُصْبِحُوا۟ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ نَٰدِمِينَ * وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ ۙ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ ۚ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فَأَصْبَحُوا۟ خَٰسِرِينَ) .

وقال تعالى : (وَإِذَا جَآءُوكُمْ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُوا۟ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا۟ بِهِۦ ۚ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا۟ يَكْتُمُونَ * وَتَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ ۚ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ) وقال تعالى : (يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوٓا۟ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا۟ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا۟ كَثِيرًا وَضَلُّوا۟ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ) ، إلى قوله : (تَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِى ٱلْعَذَابِ هُمْ خَٰلِدُونَ * وَلَوْ كَانُوا۟ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِىِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَآءَ وَلَٰكِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ) .

وأما « سورة براءة » فأكثرها في وصف المنافقين وذمهم ولهذا سميت : الفاضحة ، والمبعثرة ، وهي نزلت عام تبوك . وكانت تبوك سنة تسع من الهجرة ، وكانت غزوة تبوك آخر مغازي النبي صلى الله عليه وسلم ، التى غزاها بنفسه . وتميز فيها من المنافقين من تميز . فذكر الله من صفاتهم ما ذكره فى هذه السورة . وقد قال تعالى فى سورة النور : (وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۚ وَمَآ أُو۟لَٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ) إلى قوله : (إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ) الآيات .

وقال تعالى فى سورة العنكبوت : (وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ فَإِذَآ أُوذِىَ فِى ٱللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ ٱلنَّاسِ كَعَذَابِ ٱللَّهِ وَلَئِن جَآءَ نَصْرٌ مِّن رَّبِّكَ لَيَقُولُنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ ۚ

أَوَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِي صُدُورِ ٱلْعَٰلَمِينَ * وَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ).

وقال تعالى فى سورة الأحزاب : (يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا) وذكر فيه شأنهم فى الأحزاب. وذكر من أقوال المنافقين وجبنهم وهلعهم ، كما قال تعالى : (وَإِذْ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ مَّا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ إِلَّا غُرُورًا) إلى قوله (قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَاۖ وَلَا يَأْتُونَ ٱلْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا * أَشِحَّةً عَلَيْكُمْۖ فَإِذَا جَآءَ ٱلْخَوْفُ رَأَيْتَهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَٱلَّذِي يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِۖ فَإِذَا ذَهَبَ ٱلْخَوْفُ سَلَقُوكُم بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ أَشِحَّةً عَلَى ٱلْخَيْرِۚ أُوْلَٰٓئِكَ لَمْ يُؤْمِنُواْ فَأَحْبَطَ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا * يَحْسَبُونَ ٱلْأَحْزَابَ لَمْ يَذْهَبُواْۖ وَإِن يَأْتِ ٱلْأَحْزَابُ يَوَدُّواْ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي ٱلْأَعْرَابِ يَسْـَٔلُونَ عَنْ أَنۢبَآئِكُمْۖ وَلَوْ كَانُواْ فِيكُم مَّا قَٰتَلُوٓاْ إِلَّا قَلِيلًا)وقال تعالى: (لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْمُرْجِفُونَ فِي ٱلْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلًا * مَّلْعُونِينَۖ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓاْ أُخِذُواْ وَقُتِّلُواْ تَقْتِيلًا)إلى قوله:(لِّيُعَذِّبَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ وَيَتُوبَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ).

وقال تعالى فى سورة القتال : (أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَن لَّن يُخْرِجَ ٱللَّهُ أَضْغَٰنَهُمْ * وَلَوْ نَشَآءُ لَأَرَيْنَٰكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَٰهُمْۚ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ ٱلْقَوْلِۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَٰلَكُمْ) إلى مافى السورة من نحو ذلك .

وقال تعالى في سورة الفتـح : (هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ ۗ وَلِلَّهِ جُنُودُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا * لِّيُدْخِلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَيُكَفِّرَ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ ۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عِندَ ٱللَّهِ فَوْزًا عَظِيمًا * وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ ۚ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ ۖ وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا) وقال تعالى في سورة الحديد : (يَوْمَ تَرَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم بُشْرَىٰكُمُ ٱلْيَوْمَ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ * يَوْمَ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ قِيلَ ٱرْجِعُوا۟ وَرَآءَكُمْ فَٱلْتَمِسُوا۟ نُورًا فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَّهُۥ بَابٌۢ بَاطِنُهُۥ فِيهِ ٱلرَّحْمَةُ وَظَٰهِرُهُۥ مِن قِبَلِهِ ٱلْعَذَابُ * يُنَادُونَهُمْ أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ وَلَٰكِنَّكُمْ فَتَنتُمْ أَنفُسَكُمْ وَتَرَبَّصْتُمْ وَٱرْتَبْتُمْ وَغَرَّتْكُمُ ٱلْأَمَانِىُّ حَتَّىٰ جَآءَ أَمْرُ ٱللَّهِ وَغَرَّكُم بِٱللَّهِ ٱلْغَرُورُ * فَٱلْيَوْمَ لَا يُؤْخَذُ مِنكُمْ فِدْيَةٌ وَلَا مِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ مَأْوَىٰكُمُ ٱلنَّارُ ۖ هِىَ مَوْلَىٰكُمْ) .

وقال في سـورة المجادلة : (أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ نُهُوا۟ عَنِ ٱلنَّجْوَىٰ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ وَيَتَنَٰجَوْنَ بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَمَعْصِيَتِ ٱلرَّسُولِ وَإِذَا جَآءُوكَ حَيَّوْكَ بِمَا لَمْ يُحَيِّكَ بِهِ ٱللَّهُ) . إلى قوله : (أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ تَوَلَّوْا۟ قَوْمًا غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مَّا هُم مِّنكُمْ وَلَا مِنْهُمْ وَيَحْلِفُونَ عَلَى ٱلْكَذِبِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ * أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا ۖ إِنَّهُمْ سَآءَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ * ٱتَّخَذُوٓا۟ أَيْمَٰنَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ فَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ) . إلى آخر السورة .

وقوله : (مَّا هُم مِّنكُمْ وَلَا مِنْهُمْ) كقوله : (مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَٰلِكَ لَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ وَلَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ)

وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « مثل المنافق كمثل الشاة العائرة بين الغنمين تعير إلى هذه مرة وإلى هذه مرة » .

وقال تعالى : (أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ نَافَقُوا۟ يَقُولُونَ لِإِخْوَٰنِهِمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَئِنْ أُخْرِجْتُمْ لَنَخْرُجَنَّ مَعَكُمْ وَلَا نُطِيعُ فِيكُمْ أَحَدًا أَبَدًا وَإِن قُوتِلْتُمْ لَنَنصُرَنَّكُمْ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ * لَئِنْ أُخْرِجُوا۟ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُوا۟ لَا يَنصُرُونَهُمْ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ ٱلْأَدْبَٰرَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ * لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِى صُدُورِهِم مِّنَ ٱللَّهِ) ، الآية . وقد ذكر فى سورة المنافقين فى قوله :

(إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ) إلى آخر السورة .

و (المقصود) بيان كثرة ما فى القرآن من ذكر المنافقين وأوصافهم . و « المنافقون » هم فى الظاهر مسلمون وقد كان المنافقون على عهد النبي صلى الله عليه وسلم : يلتزمون أحكام الإسلام الظاهرة لا سيما فى آخر الأمر مالم يلتزمه كثير من المنافقين الذين من بعدهم ؛ لعز الإسلام وظهوره إذ ذاك بالحجة والسيف تحقيقاً لقوله تعالى : (هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ

لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ) ولهذا قال حذيفة بن اليمان : — وكان من أعلم الصحابة بصفات المنافقين وأعيانهم وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد أسر إليه عام تبوك أسماء جماعة من المنافقين بأعيانهم ، فلهذا كان يقال : هو صاحب السر الذي لايعلمه غيره . ويروى أن عمر بن الخطاب لم يكن يصلى على أحد حتى يصلى عليه حذيفة ؛ لئلا يكون من المنافقين الذين نهى عن الصلاة عليهم . قال حذيفة رضي الله عنه — النفاق اليوم أكثر منه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . وفى رواية : كانوا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم يسرونه ، واليوم يظهرونه . وذكر البخارى فى صحيحه عن ابن أبي مليكة قال : أدركت ثلاثين من أصحاب محمد كلهم يخاف النفاق على نفسه ، وقد أخبر الله عن المنافقين أنهم يصلون ويزكون وأنه لا يقبل ذلك منهم .

وقال تعالى : (إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوٓا۟ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُوا۟ كُسَالَىٰ يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا) . وقال تعالى : (قُلْ أَنفِقُوا۟ طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمْ ۖ إِنَّكُمْ كُنتُمْ قَوْمًا فَٰسِقِينَ * وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَٰتُهُمْ إِلَّآ أَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَبِرَسُولِهِۦ وَلَا يَأْتُونَ ٱلصَّلَوٰةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَىٰ وَلَا يُنفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَٰرِهُونَ) وقد كانوا يشهدون مع النبي صلى الله عليه وسلم مغازيه ، كما شهد عبد الله بن أبي ابن سلول وغيره من المنافقين « الغزوة » التى قال فيها عبد الله بن أبي : (لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ

لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ) .وأخبر بذلك زيد بن أرقم النبي صلى الله عليه وسلم، وكذبه قوم، حتى أنزل الله القرآن بتصديقه .

والمقصود أن الناس ينقسمون فى الحقيقة إلى : « مؤمن » و « منافق » كافر فى الباطن مع كونه مسلماً فى الظاهر ، وإلى كافر باطناً وظاهراً .

ولما كثرت الأعاجم فى المسلمين تكلموا بلفظ « الزنديق » وشاعت فى لسان الفقهاء، وتكلم الناس فى الزنديق : هل تقبل توبته ؟ فى الظاهر : إذا عرف بالزندقة، ودفع إلى ولي الأمر قبل توبته . فمذهب مالك وأحمد فى أشهر الروايتين عنه، وطائفة من أصحاب الشافعي، وهو أحد القولين فى مذهب أبي حنيفة : أن توبته لاتقبل . والمشهور من مذهب الشافعي : قبولها، كالرواية الأخرى عن أحمد، وهو القول الآخر فى مذهب أبي حنيفة، ومنهم من فصل .

والمقصود هنا : أن « الزنديق » فى عرف هؤلاء الفقهاء، هو المنافق الذي كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم . وهو أن يظهر الإسلام ويبطن غيره ، سواء أبطن دينا من الأديان : كدين اليهود والنصارى أو غيرهم . أو كان معطلاً جاحداً للصانع، والمعاد، والأعمال الصالحة .

ومن الناس من يقول : « الزنديق » هو الجاحد المعطل . وهـذا يسمى

الزنديق فى اصطلاح كثير من أهل الكلام والعامة ، ونقلة مقالات الناس ؛ ولكن الزنديق الذي تكلم الفقهاء فى حكمه : هو الأول ؛ لأن مقصودهم هو التمييز بين الكافر وغير الكافر ، والمرتد وغير المرتد ، ومن أظهر ذلك أو أسره . وهذا الحكم يشترك فيه جميع أنواع الكفار والمرتدين ، وإن تفاوتت درجاتهم فى الكفر والردة فإن الله أخبر بزيادة الكفر كما أخبر بزيادة الإيمان، بقوله : (إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٞ فِي ٱلۡكُفۡرِۖ) وتارك الصلاة وغيرها من الأركان ، أو مرتكبي الكبائر ، كما أخبر بزيادة عذاب بعض الكفار على بعض فى الآخرة بقوله : (ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ زِدۡنَٰهُمۡ عَذَابٗا فَوۡقَ ٱلۡعَذَابِ) .

فهذا « أصل » ينبغي معرفته فإنه مهم فى هذا الباب . فإن كثيراً ممن تكلم فى « مسائل الإيمان والكفر » — لتكفير أهل الأهواء — لم يلحظوا هذا الباب ، ولم يميزوا بين الحكم الظاهر والباطن ، مع أن الفرق بين هذا وهذا ثابت بالنصوص المتواترة ، والإجماع المعلوم ؛ بل هو معلوم بالاضطرار من دين الإسلام . ومن تدبر هذا ، علم أن كثيراً من أهل الأهواء والبدع : قد يكون مؤمناً مخطئاً جاهلاً ضالاً عن بعض ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم، وقد يكون منافقاً زنديقاً يظهر خلاف ما يبطن .

وهنا « أصل آخر » وهو أنه قد جاء فى الكتاب والسنة وصف أقوام بالإسلام دون الإيمان . فقال تعالى : (قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن

قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَـٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ وَإِن تُطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَـٰلِكُمْ شَيْـًٔا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ) وقال تعالى في قصة قوم لوط:

(فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ * فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ)

وقد ظن طائفة من الناس أن هذه الآية تقتضي أن مسمى الإيمان والإسلام واحد. وعارضوا بين الآيتين؛ وليس كذلك؛ بل هذه الآية توافق الآية الأولى لأن الله أخبر أنه أخرج من كان فيها مؤمناً، وأنه لم يجد إلا أهل بيت من المسلمين.

وذلك لأن امرأة لوط كانت فى أهل البيت الموجودين، ولم تكن من المخرجين الذين نجوا؛ بل كانت من الغابرين، الباقين فى العذاب، وكانت فى الظاهر مع زوجها على دينه، وفى الباطن مع قومها على دينهم، خائنة لزوجها تدل قومها على أضيافه. كما قال الله تعالى فيها: (ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱمْرَأَتَ نُوحٍ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ ۖ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَـٰلِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا).

وكانت خيانتهما لهما فى الدين لا فى الفراش. فإنه ما بغت امرأة نبى قط؛ إذ «نكاح الكافرة» قد يجوز فى بعض الشرائع، ويجوز فى شريعتنا نكاح بعض الأنواع وهن الكتابيات وأما «نكاح البغي» فهو: دياثة. وقد صان الله النبي عن أن يكون ديوثاً. ولهذا كان الصواب قول من قال من الفقهاء: بتحريم نكاح البغي حتى تتوب.

و (المقصود) أن امرأة لوط لم تكن مؤمنة ، ولم تكن من الناجين المخرجين، فلم تدخل فى قوله : (فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ) وكانت من أهل البيت المسلمين وممن وجد فيه ، ولهذا قال تعالى : (فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ) . وبهذا تظهر حكمة القرآن حيث ذكر الإيمان لما أخبر بالإخراج وذكر الإسلام لما أخبر بالوجود . وأيضاً فقد قال تعالى :(إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ) ففرق بين هذا وهذا . فهذه ثلاثة مواضع فى القرآن .

و « أيضاً » فقد ثبت فى الصحيحين عن سعد بن أبي وقاص قال :«أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجالاً ، ولم يعط رجلاً . فقلت : يا رسول الله ! أعطيت فلاناً ، وتركت فلاناً ، وهو مؤمن . فقال : أو مسلم ؟ قال : ثم غلبني ما أجد ، فقلت : يا رسول الله ! أعطيت فلاناً وفلاناً ، وتركت فلاناً وهو مؤمن ! فقال أو مسلم ؟ مرتين أو ثلاثاً ، وذكر فى تمام الحديث أنه يعطى رجالاً، ويدع من هو أحب إليه منهم ؛ خشية أن يكبهم الله فى النار على مناخرهم » .

قال الزهرى : فكانوا يرون أن الإسلام الكلمة ، والإيمان العمل ، فأجاب سعداً بجوابين ، « أحدهما » : أن هذا الذي شهدت له بالإيمان ، قد يكون مسلماً لا مؤمناً . « الثاني » : إن كان مؤمناً ، وهو أفضل من أولئك فأنا قد أعطى من هو أضعف إيماناً ؛ لئلا يحمله الحرمان على الردة ، فيكبه الله فى

النار على وجهه . وهذا من إعطاء المؤلفة قلوبهم .

وحينئذ فهؤلاء الذين أثبت لهم القرآن والسنة الإسلام ؛ دون الإيمان هل هم المنافقون الكفار في الباطن ؟ أم يدخل فيهم قوم فيهم بعض الإيمان ؟ هذا مما تنازع فيه أهل العلم على اختلاف أصنافهم.فقالت طائفة من أهل الحديث والكلام وغيرهم : بل هم المنافقون الذين استسلموا،وانقادوا فى الظاهر ولم يدخل إلى قلوبهم شيء من الإيمان .

وأصحاب هذا القول قد يقولون الإسلام المقبول هو الإيمان؛ولكن هؤلاء أسلموا ظاهراً لا باطناً فلم يكونوا مسلمين فى الباطن ولم يكونوا مؤمنين.وقالوا: إن الله سبحانه يقول:(وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَـٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ). بيانه كل مسلم مؤمن فما ليس من الإسلام ، فليس مقبولا يوجب أن يكون الإيمان منه . وهؤلاء يقولون : كل مؤمن مسلم ، وكل مسلم مؤمن ، إذا كان مسلماً في الباطن. وأما الكافر المنافق فى الباطن فإنه خارج عن المؤمنين المستحقين للثواب باتفاق المسلمين .

ولا يسمون بمؤمنين عند أحد من سلف الأمة وأئمتها ، ولا عند أحد من طوائف المسلمين . إلا عند طائفة من المرجئة ، وهم الكرامية الذين قالوا إن الإيمان هو مجرد التصديق فى الظاهر . فإذا فعل ذلك : كان مؤمناً وإن كان مكذباً في الباطن ، وسلموا أنه معذب مخلد فى الآخرة . فنازعوا في اسمه لا فى

حكمه . ومن الناس من يحكي عنهم أنهم جعلوهم من أهل الجنة ، وهو غلط عليهم . ومع هذا فتسميتهم له مؤمناً : بدعة ابتدعوها مخالفة للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة ، وهذه البدعة الشنعاء هي التى انفرد بها الكرامية ، دون سائر مقالاتهم .

قال الجمهور من السلف والخلف : بل هؤلاء الذين وصفوا بالإسلام دون الإيمان ، قد لايكونون كفاراً فى الباطن بل معهم بعض الإسلام المقبول . وهؤلاء يقولون : الإسلام أوسع من الإيمان فكل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمناً . ويقولون : فى قول النبى صلى الله عليه وسلم : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يسرق السارق ـ حين يسرق ـ وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر ـ حين يشربها ـ وهو مؤمن » إنه يخرج من الإيمان إلى الإسلام ، ودوروا للإسلام دارة ودوروا للإيمان دارة أصغر منها فى جوفها وقالوا : إذا زنى خرج من الإيمان إلى الإسلام ، ولا يخرجه من الإسلام الى الكفر .

ودليل ذلك أن الله تبارك وتعالى قال : ﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَـٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَـٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ وَإِن تُطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَـٰلِكُمْ شَيْـًٔا إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ * إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَـٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّـٰدِقُونَ *

قُلْ أَتُعَلِّمُونَ ٱللَّهَ بِدِينِكُمْ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ

* يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا۟ قُل لَّا تَمُنُّوا۟ عَلَىَّ إِسْلَٰمَكُم بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ) .

فقد قال تعالى : (لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ) ، وهذا الحرف ـ أي (لما) ـ ينفى به ما قرب وجوده، وانتظر وجوده، ولم يوجد بعد . فيقول لمن ينتظر غائباً : أي « لما » . ويقول قد جاء لما يجيء بعد . فلما قالوا : (ءَامَنَّا) قيل : (لَّمْ تُؤْمِنُوا۟) بعد ، بل الإيمان مرجو منتظر منهم . ثم قال : (وَإِن تُطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم) أي : لا ينقصكم من أعمالكم المثبتة (شيئاً) ، أي : فى هذه الحال ؛ فإنه لو أرادوا طاعة الله ورسوله بعد دخول الإيمان فى قلوبهم لم يكن فى ذلك فائدة لهم ولا لغيرهم ؛ إذ كان من المعلوم أن المؤمنين يثابون على طاعة الله ورسوله وهم كانوا مقرين به . فإذا قيل لهم: المطاع يثاب والمراد به المؤمن الذي يعرف أنه مؤمن لم يكن فيه فائدة جديدة .

و « أيضاً » فالخطاب لهؤلاء المخاطبين قد أخبر عنهم : لما يدخل فى قلوبهم وقيل لهم : (وَإِن تُطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا) ؛ فلو لم يكونوا فى هذه الحال مثابين على طاعة الله ورسوله لكان خلاف مدلول الخطاب ، فبين ذلك أنه وصف المؤمنين الذين أخرج هؤلاء منهم فقال تعالى : (إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ

فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۚ أُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّـٰدِقُونَ) ، وهذا نعت محقق الإيمان ؛ لا نعت من معه مثقال ذرة من إيمان، كما فى قوله تعالى : (إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ * ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَـٰهُمْ يُنفِقُونَ * أُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا) ، وقوله تعـالى : (إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَإِذَا كَانُواْ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُواْ حَتَّىٰ يَسْتَـْٔذِنُوهُۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَـْٔذِنُونَكَ أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ) ، ومنـه قوله صلى الله عليه وسـلم : « لا يزنى الزانى حـين يزنى وهو مؤمن » . وأمثال ذلك .

فدل البيان على أن الإيمان المنفي عن هؤلاء الأعراب : هو هذا الإيمـان الذي نفي عن فساق أهل القبلة الذين لا يخلدون فى النار ، بل قد يكون مـع أحدهم مثقال ذرة من إيمان ، ونفي هذا الإيمان لايقتضي ثبوت الكفر الذي يخلد صاحبه في النار .

وبتحقق « هذا المقام » يزول الاشتباه فى هـذا الموضـع ، ويعلم أن فى المسلمين قسما ليس هو منافقاً محضاً في الدرك الأسفل من النار ، وليس هو من المؤمنين الذين قيل فيهم : (إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُواْ وَجَـٰهَدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۚ أُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّـٰدِقُونَ) .

ولا من الذين قيل فيهم : (أُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا) فلاهم منافقون ، ولاهم

من هؤلاء الصادقين المؤمنين حقاً ، ولا من الذين يدخلون الجنة بلا عقاب . بل له طاعات ومعاص وحسنات وسيئات ، ومعه من الإيمان مالا يخلد معه فى النار ، وله من الكبائر مايستوجب دخول النار . وهذا القسم قد يسميه بعض الناس : الفاسق الملي وهذا مما تنازع الناس فى اسمه وحكمه . والخلاف فيه أول خلاف ظهر فى الإسلام فى مسائل « أصول الدين » .

فنقول : لما قتل أمير المؤمنين عثمان بن عفان ، وسار على بن أبي طالب إلى العراق ، وحصل بين الأمة من الفتنة والفرقة يوم الجمل ، ثم يوم صفين ، ماهو مشهور : خرجت (الخوارج) المارقون على الطائفتين جميعاً ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد أخبر بهم وذكر حكمهم ، قال الإمام أحمد : صح الحديث فى الخوارج من عشرة أوجه ، وهذه العشرة أخرجها مسلم فى صحيحه موافقة لأحمد ، وروى البخاري منها عدة أوجه ، وروى أحاديثهم أهل السنن والمسانيد من وجوه أخر .

ومن أصح حديثهم حديث علي بن أبي طالب وأبي سعيد الخدري ففي الصحيحين عن علي بن أبي طالب أنه قال : إذا حدثتكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً فوالله لأن أخر من السماء إلى الأرض أحب إلي من أن أكذب عليه ، وإن حدثتكم فيما بيني وبينكم ، فإن الحرب خدعة ، وإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « سيخرج قوم فى آخر الزمان

أحداث الأسنان ، سفهاء الأحلام ، يقولون من خير قول البرية ، لايجاوز إيمانهم حناجرهم ، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية . فأينما لقيتموهم فاقتلوهم فإن في قتلهم أجراً عند الله لمن قتلهم يوم القيامة » .

وفي الصحيحين عن أبي سعيد قال : بعث علي بن أبي طالب إلى النبي صلى الله عليه وسلم من اليمن بذهيبة فى أدم مقروض لم تحصل من ترابها فقال : فقسمها بين أربعة نفر، فقال رجل من أصحابه كنا أحق بهذا من هؤلاء قال:فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء يأتيني خبر السماء صباحا ومساء » قال : فقام رجل غائر العينين مشرف الوجنتين ، ناشز الجبهة ، كث اللحية ، محلوق الرأس ، مشمر الإزار ، فقال : يارسول الله ! اتق الله ، فقال : « ويلك ! أولست أحق أهل الأرض أن يتقي الله ؟ ! » قال : ثم ولى الرجل ، فقال خالد بن الوليد ، يارسول الله ! ألا أضرب عنقه ؟ فقال : « لا : لعله أن يكون يصلي» قال خالد : وكم من مصل يقول بلسانه ماليس فى قلبه . فقال رسول الله صلى عليه وسلم : « إني لم أومر أن أنقب عن قلوب الناس ؛ ولا أشق بطونهم » قال ثم نظر إليه وهو مقف فقال : « إنه يخرج من ضئضىء هذا قوم يتلون كتاب الله رطباً لايجاوز حناجرهم ، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية قال : أظنه قال : لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد » . اللفظ لمسلم .

ولمسلم في بعض الطرق عن أبي سعيد « أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر قوماً يكونون فى أمته يخرجون فى فرقة من الناس سيماهم التحليق ثم قال شر الخلق أو من شر الخلق يقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق » قال أبو سعيد: أنتم قتلتموهم يا أهل العراق ، وفى لفظ له : « تقتلهم أقرب الطائفتين إلى الحق » وهذا الحديث مع ماثبت فى الصحيح عن أبي بكرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للحسن بن علي : « إن ابني هذا سيد ، وسيصلح الله به بين طائفتين عظيمتين من المؤمنين » فبين أن كلا الطائفتين كانت مؤمنة وأن اصطلاح الطائفتين كما فعله الحسن كان أحب إلى الله سبحانه ورسوله صلى الله عليه وسلم من اقتتالهما ، وأن اقتتالهما وإن لم يكن مأموراً به ، فعلى بن أبي طالب وأصحابه أقرب إلى الحق من معاوية وأصحابه ، وأن قتال الخوارج مما أمر به صلى الله عليه وسلم ، ولذلك اتفق على قتالهم الصحابة والأئمة .

وهؤلاء الخوارج لهم أسماء، يقال لهم : « الحرورية » لأنهم خرجوا بمكان يقال له حروراء، ويقال لهم (أهل النهروان) : لأن علياً قاتلهم هناك ومن أصنافهم « الإباضية » أتباع عبد الله بن إباض ،و « الأزارقة » أتباع نافع بن الأزرق ، و « النجدات » أصحاب نجدة الحرورى .

وهم أول من كفر أهل القبلة بالذنوب بل بما يرونه هم من الذنوب واستحلوا دماء أهل القبلة بذلك ، فكانوا كما نعتهم النبي صلى الله عليه وسلم

«يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان » وكفروا علي بن أبي طالب ، وعثمان بن عفان ومن والاهما ، وقتلوا علي بن أبي طالب مستحلين لقتله ، قتله عبد الرحمن بن ملجم المرادي منهم ، وكان هو وغيره من الخوارج مجتهدين في العبادة ، لكن كانوا جهالاً فارقوا السنة والجماعة ؛ فقال هؤلاء : ما الناس إلا مؤمن أو كافر ؛ والمؤمن من فعل جميع الواجبات وترك جميع المحرمات ؛ فمن لم يكن كذلك فهو كافر ؛ مخلد في النار . ثم جعلوا كل من خالف قولهم كذلك ، فقالوا : إن عثمان وعلياً ونحوهما حكموا بغير ما أنزل الله ، وظلموا فصاروا كفاراً .

ومذهب هؤلاء باطل بدلائل كثيرة من الكتاب والسنة ، فان الله سبحانه أمر بقطع يد السارق دون قتله ، ولو كان كافراً مرتداً لوجب قتله ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من بدل دينه فاقتلوه » . وقال « لا يحل دم امرىء مسلم إلا بإحدى ثلاث : كفر بعد إسلام ، وزنى بعد إحصان ، أو قتل نفس يقتل بها » وأمر سبحانه أن يجلد الزاني والزانية مائة جلدة ، ولو كانا كافرين لأمر بقتلهما ، وأمر سبحانه بأن يجلد قاذف المحصنة ثمانين جلدة ، ولو كان كافراً لأمر بقتله ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يجلد شارب الخمر ولم يقتله ، بل قد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في صحيح البخاري وغيره : أن رجلاً كان يشرب الخمر وكان اسمه عبد الله حمارا وكان يضحك النبي صلى الله عليه وسلم وكان كلما أتي به إليه جلده فأتى به إليه مرة فلعنه رجل فقال النبي صلى الله عليه وسلم

« لاتلعنه ، فإنه يحب اللهورسوله » فنهى عن لعنه بعينهوشهدله بحب اللهورسوله مع أنه قد لعن شارب الخمر عموماً .

وهذا من أجود ما يحتج به علـى أن الأمر بقتل الشارب فى « الثالثة » و « الرابعة » منسوخ ؛ لأن هذا أتى به ثلاث مرات ، وقد أعيا الأئمة الـكبار جواب هذا الحديث ؛ ولكن نسخ الوجوب لا يمنع الجواز ، فيجوز أن يقال : يجوز قتله إذا رأى الإمام المصلحة فى ذلك ، فإن ما بين الأربعين إلى الثمانين ليس حداً مقدراً فى أصح قولي العلمـاء ، كما هو مذهب الشافعي وأحمد فى إحدى الروايتين ؛ بل الزيادة على الأربعين إلى الثمانين ترجـع إلى اجتهاد الإمام فيفعلها عند المصلحة ، كغيرهـا من أنواع التعزير ، وكذلك صفة الضرب فإنه يجوز جلد الشارب بالجريد والنعال وأطراف الثياب بخلاف الزاني والقاذف فيجوز أن يقال : قتله فى الرابعة من هذا الباب .

و « أيضاً » فإن الله سبحانه قال : (وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ * إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ) . فقد وصفهم بالإيمان والأخوة وأمرنا بالإصلاح بينهم .

فلما شاع فى الأمة أمر « الخوارج » تكلمت الصحابة فيهم ، ورووا عن

النبي صلى الله عليه وسلم الأحاديث فيهم ، وبينوا ما في القرآن من الرد عليهم ، وظهرت بدعتهم فى العامة ؛ فجاءت بعدهم « المعتزلة » — الذين اعتزلوا الجماعة بعد موت الحسن البصري وهم : عمرو بن عبيد ، وواصل بن عطاء الغزال ، وأتباعهما — فقالوا : أهل الكبائر مخلدون فى النار ، كما قالت الخوارج ، ولا نسميهم لا مؤمنين ولا كفاراً ؛ بل فساق ، ننزلهم منزلة بين منزلتين . وأنكروا شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم لأهل الكبائر من أمته ، وأن يخرج من النار بعد أن يدخلها . قالوا : ما الناس إلا رجلان : سعيد لايعذب ، أوشقي لا ينعم ، والشقي نوعان : كافر ، وفاسق ، ولم يوافقوا الخوارج على تسميتهم كفاراً .

وهؤلاء يرد عليهم بمثل ما ردوا به على الخوارج . فيقال لهم كما أنهم قسموا الناس إلى مؤمن لا ذنب له ، وكافر لا حسنة له ،قسمتم الناس إلى مؤمن لاذنب له ، وإلى كافر وفاسق لا حسنة له ، فلو كانت حسنات هذا كلها محبطة وهو مخلد فى النار ، لاستحق المعاداة المحضة بالقتل والاسترقاق ، كما يستحقها المرتد ؛ فإن هذا قد أظهر دينه بخلاف المنافق . وقد قال تعالى فى كتابه : (إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ) فجعل ما دون ذلك الشرك معلقاً بمشيئته .

ولا يجوز أن يحمل هذا على التائب ؛ فإن التائب لا فرق فى حقه بين

الشرك وغيره . كما قال سبحانه فى الآية الأخرى : ﴿ قُلْ يَـٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾ فهنا عمم وأطلق، لأن المراد به التائب ، وهناك خص وعلق .

وقال تعالى : ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَـٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ * جَنَّـٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا ۖ وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ * وَقَالُوا۟ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَذْهَبَ عَنَّا ٱلْحَزَنَ ۖ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ * ٱلَّذِىٓ أَحَلَّنَا دَارَ ٱلْمُقَامَةِ مِن فَضْلِهِۦ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ ﴾ .

فقد قسم سبحانه الأمة التى أورثها الكتاب واصطفاها « ثلاثة أصناف»: ظالم لنفسه ، ومقتصد ، وسابق بالخيرات ، وهؤلاء الثلاثة ينطبقون على الطبقات الثلاث المذكورة فى حديث جبريل : « الإسلام » و « الإيمان »و « الإحسان». كما سنذكره إن شاء الله . ومعلوم أن الظالم لنفسه إن أريد به من اجتنب الكبائر والتائب من جميع الذنوب فذلك مقتصد أو سابق، فإنه ليس أحد من بني آدم يخلو عن ذنب ؛ لكن من تاب كان مقتصداً ، أو سابقاً؛ كذلك من اجتنب الكبائر كفرت عنه السيئات ؛ كما قال تعالى : ﴿ إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ ﴾ فلا بد أن يكون هناك ظالم لنفسه موعود بالجنة ولو بعد عذاب يطهر من الخطايا ؛ فإن النبى صلى الله عليه وسلم ذكر : أن ما يصيب المؤمن فى الدنيا من المصائب مما يجزى به ، ويكفر عنه خطاياه ، كما فى الصحيحين

عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ما يصيب المؤمن من وصب ولا نصب ، ولا هم ولا حزن ، ولا غم ، ولا أذى حتى الشوكة يشاكها ، إلا كفر الله بها من خطاياه » وفى المسند وغيره أنه لما نزلت هذه الآية : (مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ) قال أبو بكر : يارسول الله ! جاءت قاصمة الظهر ، وأينا لم يعمل سوءاً ، فقال: «يا أبا بكر ! ألست تنصب ؟ ألست تحزن ؟ ألست تصيبك اللأواء ؟ فذلك مما تجزون به».

و « أيضاً » فقد تواترت الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فى أنه يخرج أقوام من النار بعد ما دخلوها ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم يشفع فى أقوام دخلوا النار . وهذه الأحاديث حجة على الطائفتين : « الوعيدية » الذين يقولون : من دخلها من أهل التوحيد لم يخرج منها ، وعلى « المرجئة الواقفة » الذين يقولون : لاندري هل يدخل من أهل التوحيد النار أحد ، أم لا ؟ ! كما يقول ذلك طوائف من الشيعة والأشعرية ، كالقاضي أبي بكر وغيره . وأما ما يذكر عن « غلاة المرجئة » أنهم قالوا : لن يدخل النار من أهل التوحيد أحد ، فلا نعرف قائلاً مشهوراً من المنسوبين إلى العلم يذكر عنه هذا القول .

و « أيضاً » فإن النبي صلى الله عليه وسلم قد شهد لشارب الخمر المجلود مرات بأنه يحب الله ورسوله ، ونهى عن لعنته ، ومعلوم أن من أحب الله ورسوله أحبه الله ورسوله بقدر ذلك . وأيضاً فإن الذين قذفوا عائشة أم

المؤمنين كان فيهم مسطح بن أثاثة ، وكان من أهل بدر ، وقد أنزل الله فيه لما حلف أبو بكر ألا يصله : (وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنكُمْ وَالسَّعَةِ أَن يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ) . وإن قيل : إن مسطحاً وأمثاله تابوا لكن الله لم يشرط في الأمر بالعفو عنهم ، والصفح والإحسان إليهم التوبة . وكذلك حاطب بن أبي بلتعة كاتب المشركين بأخبار النبي صلى الله عليه وسلم فلما أراد عمر قتله ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إنه قد شهد بدراً ، وما يدريك أن الله قد اطلع على أهل بدر ، فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم ؟ » .

وكذلك ثبت عنه صلى الله عليه وسلم فى الصحيح أنه قال : « لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة » وهذه النصوص تقتضي : أن السيئات مغفورة بتلك الحسنات ولم يشترط مع ذلك توبة ؛ وإلا فلا اختصاص لأولئك بهذا ؛ والحديث يقتضي المغفرة بذلك العمل . وإذا قيل : إن هذا لأن أحداً من أولئك لم يكن له إلا صغائر ، لم يكن ذلك من خصائصه أيضاً . وأن هذا يستلزم تجويز الكبيرة من هؤلاء المغفور لهم ، و « أيضاً » قد دلت نصوص الكتاب والسنة : على أن عقوبة الذنوب تزول عن العبد بنحو عشرة أسباب .

« أحدها » التوبة ، وهذا متفق عليه بين المسلمين ، قال تعالى :

(قُلْ يَـٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ) وقال تعالى : (أَلَمْ يَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَأْخُذُ ٱلصَّدَقَـٰتِ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ)

وقال تعالى: (وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَعْفُوا۟ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ) وأمثال ذلك

« السبب الثاني » الاستغفار كما فى الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إذا أذنب عبد ذنباً فقال : أي رب ! أذنبت ذنباً فاغفر لي ، فقال : علم عبدي أن له رباً يغفر الذنب ، ويأخذ به قد غفرت لعبدي ، ثم أذنب ذنباً آخر فقال أي رب ! أذنبت ذنباً آخر . فاغفره لي ، فقال ربه : علم عبدي أن له رباً يغفر الذنب ويأخذ به ، قد غفرت لعبدي ، فليفعل ما شاء ، قال ذلك : فى الثالثة ، أو الرابعة » وفى صحيح مسلم عنه أنه قال : « لو لم تذنبوا لذهب الله بكم ، ولجاء بقوم يذنبون ثم يستغفرون فيغفر لهم » .

وقد يقال على هذا الوجه الاستغفار هو مع التوبة كما جاء فى حديث « ما أصر من استغفر وإن عاد فى اليوم مائة مرة » وقد يقال : بل الاستغفار بدون التوبة ممكن واقع ، وبسط هذا له موضع آخر ، فإن هذا الاستغفار إذا كان مع التوبة مما يحكم به ، عام فى كل تائب ، وإن لم يكن مع التوبة فيكون فى حق بعض المستغفرين، الذين قد يحصل لهم عند الاستغفار من الخشية والإنابة ما يمحو الذنوب ، كما فى حديث البطاقة بأن قول : لا إله

إلا الله ثقلت بتلك السيئات؛ لما قالها بنوع من الصدق والإخلاص الذي يمحو السيئات، وكما غفر للبغي بسقي الكلب لما حصل في قلبها إذ ذاك من الإيمان، وأمثال ذلك كثير.

« السبب الثالث » : الحسنات الماحية كما قال تعالى : (وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيۡلِۚ إِنَّ ٱلۡحَسَنَٰتِ يُذۡهِبۡنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ) وقال صلى الله عليه وسلم : « الصلوات الخمس ، والجمعة إلى الجمعة ، ورمضان إلى رمضان ، مكفرات لما بينهن ، إذا اجتنبت الكبائر » وقال : « من صام رمضان إيماناً واحتسابا غفر له ماتقدم من ذنبه » وقال : « من قام ليلة القدر إيماناً واحتسابا غفر له ماتقدم من ذنبه » وقال من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه » وقال : « فتنة الرجل فى أهله وماله وولده تكفرها الصلاة والصيام والصدقة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . » وقال : « من أعتق رقبة مؤمنة ، أعتق الله بكل عضو منها عضواً منه من النار حتى فرجه بفرجه » وهذه الأحاديث وأمثالها فى الصحاح . وقال : « الصدقة تطفوء الخطيئة كما يطفوء الماء النار ، والحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب » .

وسؤالهم على هذا الوجه أن يقولوا الحسنات إنما تكفر الصغائر فقط فأما الكبائر فلا تغفر إلا بالتوبة كما قد جاء فى بعض الأحاديث : « ما اجتنبت الكبائر » فيجاب عن هذا بوجوه .

(أحدها) : أن هذا الشرط جاء في الفرائض . كالصلوات الخمس ، والجمعة ، وصيام شهر رمضان ، وذلك أن الله تعالى يقول: (إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ) فالفرائض مع ترك الكبائر مقتضية لتكفير السيئات ، وأما الأعمال الزائدة من التطوعات فلابد أن يكون لها ثواب آخر ، فإن الله سبحانه يقول: (فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ * وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ) .

(الثاني) : أنه قد جاء التصريح فى كثير من الأحاديث بأن المغفرة قد تكون مع الكبائر ، كما فى قوله صلى الله عليه وسلم : « غفر له وإن كان فر من الزحف » وفى السنن « أتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فى صاحب لنا قد أوجب . فقال : أعتقوا عنه يعتق الله بكل عضو منه عضواً منه من النار . » وفى الصحيحين فى حديث أبي ذر « وإن زنى وإن سرق .» .

(الثالث): أن قوله لأهل بدر ونحوهم « اعملوا ماشئتم فقد غفرت لكم » إن حمل على الصغائر،أو على المغفرة مع التوبة لم يكن فرق بينهم وبين غيرهم . فكما لا يجوز حمل الحديث على الكفر ، لما قد علم أن الكفر لا يغفر إلا بالتوبة ، لايجوز حمله على مجرد الصغائر المكفرة باجتناب الكبائر .

(الرابع) : أنه قد جاء فى غير حديث « إن أول ما يحاسب عليه العبد من

عمله يوم القيامة الصلاة ، فإن أكملها وإلا قيل : انظروا هل له من تطوع ، فإن كان له تطوع أكملت به الفريضة ، ثم يصنع بسائر أعماله كذلك » . ومعلوم أن ذلك النقص المكمل لا يكون لترك مستحب ؛ فإن ترك المستحب لا يحتاج إلى جبران ، ولأنه حينئذ لا فرق بين ذلك المستحب المتروك والمفعول ، فعلم أنه يكمل نقص الفرائض من التطوعات . وهذا لا ينافي أن الله لايقبل النافلة حتى تؤدى الفريضة ، مع أن هذا لو كان معارضاً للأول لوجب تقديم الأول لأنه أثبت وأشهر ، وهذا غريب رفعه ، وإنما المعروف أنه فى وصية أبى بكر لعمر ؛ وقد ذكره أحمد فى « رسالته فى الصلاة » .

وذلك لأن قبول النافلة يراد به الثواب عليها. ومعلوم أنه لا يثاب على النافلة حتى تؤدى الفريضة فإنه إذا فعل النافلة مع نقص الفريضة كانت جبراً لها وإكمالاً لها. فلم يكن فيها ثواب نافلة، ولهذا قال بعض السلف: النافلة لا تكون إلا لرسول الله صلى الله عليه وسلم لأن الله قد غفر له ماتقدم من ذنبه وما تأخر، وغيره يحتاج إلى المغفرة . وتأول على هذا قوله : (وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ) وليس إذا فعل نافلة وضيع فريضة تقوم النافلة مقام الفريضة مطلقاً ، بل قد تكون عقوبته على ترك الفريضة أعظم من ثواب النافلة .

فإن قيل : العبد إذا نام عن صلاة أو نسيها كان عليه أن يصليها إذا ذكرها بالنص والإجماع . فلو كان لها بدل من التطوعات لم يجب القضاء . قيل : هذا خطأ ، فإن قيل هذا يقال فى جميع مسقطات العقاب . فيقال : إذا كان العبد

يمكنه رفع العقوبة بالتوبة لم ينه عن الفعل ، ومعلوم أن العبد عليه أن يفعل المأمور ويترك المحظور ؛ لأن الإخلال بذلك سبب للذم والعقاب وإن جاز مع إخلاله أن يرتفع العقاب بهذه الأسباب ، كما عليه أن يحتمي من السموم القاتلة وإن كان مع تناوله لها يمكن رفع ضررها بأسباب من الأدوية . والله عليم حكيم رحيم ــ أمرهم بما يصلحهم ، ونهاهم عما يفسدهم ، ثم إذا وقعوا في أسباب الهلاك لم يؤيسهم من رحمته ، بل جعل لهم أسباباً يتوصلون بها إلى رفع الضرر عنهم ، ولهذا قيل : إن الفقيه كل الفقيه الذي لا يؤيس الناس من رحمة الله، ولا يجرئهم على معاصي الله . ولهذا يؤمر العبد بالتوبة كلما أذنب ، قال بعضهم لشيخه : إني أذنب ، قال : تب ، قال: ثم أعود ، قال : تب ، قال : ثم أعود ، قال : تب ، قال : إلى متى ؟ ! قال : إلى أن تحزن الشيطان . وفى المسند عن على عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إن الله يحب العبد المفتن التواب » .

وأيضاً فإن من نام عن صلاة ، أو نسيها فصلاته إذا استيقظ أو ذكرها كفارة لها ، تبرأ بها الذمة من المطالبة ويرتفع عنه الذم والعقاب ، ويستوجب بذلك المدح والثواب ، وأما ما يفعله من التطوعات ، فلا نعلم القدر الذي يقوم ثوابه مقام ذلك ، ولو علم فقد لا يمكن فعله مع سائر الواجبات ، ثم إذا قدر أنه أمر بما يقوم مقام ذلك صار واجباً ، فلا يكون تطوعاً والتطوعات شرعت لمزيد التقرب إلى الله كما قال تعالى . فى الحديث الصحيح : « ما تقرب إلي عبدي بمثل أداء ما افترضت عليه ، ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه »، الحديث

فإذا لم يكن العبد قد أدى الفرائض كما أمر، لم يحصل له مقصود النوافل، ولا يظلمه الله، فإن الله لا يظلم مثقال ذرة، بل يقيمها مقام نظيرها من الفرائض كمن عليه ديون لأناس يريد أن يتطوع لهم بأشياء: فإن وفاهم وتطوع لهم كان عادلا محسناً. وإن وفاهم ولم يتطوع كان عادلاً، وإن أعطاهم ما يقوم مقام دينهم وجعل ذلك تطوعا كان غالطا فى جعله؛ بل يكون من الواجب الذي يستحقونه.

ومن العجب أن «المعتزلة» يفتخرون بأنهم أهل «التوحيد»، و«العدل»! وهم فى توحيدهم نفوا الصفات نفياً يستلزم التعطيل والإشراك. وأما «العدل الذي وصف الله به نفسه» فهو أن لا يظلم مثقال ذرة وأنه: من يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره، وهم يجعلون جميع حسنات العبد وإيمانه حابطا بذنب واحد من الكبائر، وهذا من الظلم الذي نزه الله نفسه عنه، فكان وصف الرب سبحانه بالعدل الذي وصف به نفسه أولى، من جعل العدل هو التكذيب بقدر الله.

(الخامس): أن الله لم يجعل شيئاً يحبط جميع الحسنات، إلا الكفر، كما أنه لم يجعل شيئاً يحبط جميع السيئات إلا التوبة. و«المعتزلة، مع الخوارج» يجعلون الكبائر محبطة لجميع الحسنات حتى الإيمان، قال الله تعالى: (وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ) فعلق الحبوط بالموت على الكفر، وقد ثبت ان هذا ليس بكافر، والمعلق بشرط يعدم عند عدمه. وقال تعالى

(وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ) وقال تعالى لما ذكر الأنبياء : (وَمِنْ ءَابَآئِهِمْ وَذُرِّيَّٰتِهِمْ وَإِخْوَٰنِهِمْ وَٱجْتَبَيْنَٰهُمْ وَهَدَيْنَٰهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ * ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِى بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَلَوْ أَشْرَكُوا۟ لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ)

وقال : (لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ)

مطابق لقوله تعالى : (إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ) . فإن الإشراك إذا لم يغفر وأنه موجب للخلود فى النار ، لزم من ذلك حبوط حسنات صاحبه ، ولما ذكر سائر الذنوب غير الكفر لم يعلق بها حبوط جميع الأعمال . وقوله: (ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُوا۟ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُوا۟ رِضْوَٰنَهُۥ فَأَحْبَطَ أَعْمَٰلَهُمْ) . لأن ذلك كفر وقوله تعالى : (لَا تَرْفَعُوٓا۟ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِىِّ وَلَا تَجْهَرُوا۟ لَهُۥ بِٱلْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَٰلُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ) لأن ذلك قد يتضمن الكفر فيقتضي الحبوط وصاحبه لايدري كراهية أن يحبط أو خشية أن يحبط ، فنهاهم عن ذلك لأنه يفضي إلى الكفر المقتضى للحبوط .

ولا ريب أن المعصية قد تكون سبباً للكفر ، كما قال بعض السلف المعاصى بريد الكفر ؛ فينهى عنها خشية أن تفضي إلى الكفر المحبط ؛ كما قال تعالى : (فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ) ـــوهي الكفرـــ (أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) وابليس خالف أمر الله فصار كافراً ؛ وغيره أصابه عذاب أليم .

وقد احتجت الخوارج والمعتزلة بقوله تعالى : (إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ)

قالوا : فصاحب الـكبيرة ليس من المتقين ، فلا يتقبل الله منه عملاً ، فلا يكون له حسنة ، وأعظم الحسنات الإيمان ، فلا يكون معه إيمان فيستحق الخلود فى النار ، وقد أجابتهم المرجئة : بأن المراد بالمتقين ، من يتقى الـكفر ، فقالوا لهـم : اسم المتقين فى القرآن يتناول المستحقين للثواب ، كقوله تعالى : (إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَنَهَرٍ * فِى مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍۭ) وأيضاً فابنا آدم حين قربا قربانا لم يكن المقرب المردود قربانه حينئذ كافراً ، وإنمـا كفر بعد ذلك ؛ إذ لو كان كافراً لم يتقرب ، وأيضاً فما زال السلف يخافون من هذه الآية ، ولو أريد بها من يتقى الـكفر لم يخافوا ، وأيضاً فإطلاق لفظ المتقين ، والمراد به من ليس بكافر ، لا اصل له فى خطاب الشارع فلا يجوز حمله عليه .

و « الجواب الصحيح » : أن المراد من اتقى الله فى ذلك العمل كما قال الفضيل ابن عياض فى قوله تعالى : (لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا) قال : أخلصه ، وأصوبه ، قيل : يا أبا علي ! ما أخلصه ، وأصوبه ، قال : إن العمل إذا كان خالصاً ولم يكن صواباً لم يقبل ، وإذا كان صواباً ولم يكن خالصاً لم يقبل ، حتى يكون خالصاً صواباً ، والخالص أن يكون لله ، والصواب أن يكون عـلى السنة ، فمن عمـل لغير الله ـــ كأهل الرياء ـــ لم يقبل منه ذلك . كما فى الحديث الصحيح يقول الله عز وجل : « أنا أغنى الشركاء عن الشرك ، من عمل عملاً أشرك معي فيه غيرى فأنا بريء منه ، وهو كله للذي أشركه » . وقال صلى الله عليه وسلم فى الحديث الصحيح : « لا يقبل الله صلاة بغـير طهور ، ولا صدقة من غلول » وقـال : « لا يقبل الله صلاة

حائض إلا بخمار » وقال فى الحديث الصحيح : « من عمـل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » أي فهو مردود غير مقبول . فمن اتقى الـكفر وعمل عملاً ليس عليه أمر النبي صلى الله عليه وسلم ، لم يقبل منه ، وإن صلى بغير وضوء لم يقبل منه ، لأنه ليس متقياً فى ذلك العمل ، وإن كان متقياً للشرك .

وقد قال تعالى : (وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَواْ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَٰجِعُونَ) وفى حديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت : «يارسول الله ! أهو الرجل يزنى ، ويسرق ، ويشرب الخمر ، ويخاف أن يعذب ؟ قـال : لا ، يا ابنة الصديق ! ولـكنه الرجـل يصلى ويصوم ويتصدق ، ويخـاف أن لا يقبل منه » .

وخوف من خاف من السلف أن لا يتقبل منه ، لخوفـه أن لا يـكون أتى بالعمل على وجهه المأمور ؛ وهذا أظهر الوجوه فى استثناء من استثنى منهـم فى الإيمان ، وفى أعمال الإيمان كقول أحدهم : أنا مؤمن ـــ إن شاء الله ـــ وصليت ـــ إن شاء الله ـــ لخوف أن لا يكون أتى بالواجب عـلى الوجه المأمور به ، لا على جهة الشك فيما بقلبه من التصديق ؛ لا يجوز أن يراد بالآية : إن الله لا يقبل العمل إلا ممن يتقى الذنوب كلها ، لأن الـكافر والفاسق حين يريد أن يتوب ليس متقياً ، فإن كان قبول العمل مشروطاً بكون الفاعل حين فعله لا ذنب له، امتنـع قبول التوبة . بخلاف ما إذا اشترط التقوى فى العمل ، فإن التائب حين يتوب يأتى بالتوبة الواجبة ، وهو حين شروعه فى التوبة منتقل من الشر إلى الخير،

لم يخلص من الذنب ، بل هو متق فى حال تخلصه منه .

و « أيضاً » فلو أتى الإنسان بأعمال البر وهو مصر على كبيرة ، ثم تاب لوجب أن تسقط سيئاته بالتوبة ، وتقبل منه تلك الحسنات ، وهو حين أتى بها كان فاسقاً .

و « أيضاً » فالكافر إذا أسلم وعليه للناس مظالم من قتل ، وغصب ، وقذف — وكذلك الذمى إذا أسلم — قبل إسلامه مع بقاء مظالم العباد عليه ؛ فلو كان العمل لا يقبل إلا ممن لا كبيرة عليه لم يصح إسلام الذمي حتى يتوب من الفواحش والمظالم ؛ بل يكون مع إسلامه مخلداً ، وقد كان الناس مسلمين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولهم ذنوب معروفة وعليهم تبعات ، فيقبل إسلامهم ، ويتوبون إلى الله سبحانه من التبعات . كما ثبت فى الصحيح « أن المغيرة بن شعبة لما أسلم وكان قد رافق قوماً فى الجاهلية فغدر بهم ، وأخذ أموالهم وجاء فأسلم ، فلما جاء عروة بن مسعود عام الحديبية والمغيرة قائم على رأس النبى صلى الله عليه وسلم بالسيف ، دفعه المغيرة بالسيف فقال : من هذا ! فقالوا : ابن أختك المغيرة ، فقال ياغدر ! ألست أسعى فى غدرتك ؟ فقال النبى صلى الله عليه وسلم : « أما الإسلام فأقبله ، وأما المال فلست منه فى شيء » وقد قال تعالى : (وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ) وقالوا

لنوح : (أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ * قَالَ وَمَا عِلْمِي بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ * إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّي لَوْ تَشْعُرُونَ) . ولا نعرف أحداً من المسلمين جاءه ذمي يسلم فقال له لا يصح إسلامك حتى لا يكون عليك ذنب ، وكذلك سائر أعمال البر من الصلاة والزكاة .

(السبب الرابع) الدافع للعقاب : دعاء المؤمنين للمؤمن مثل صلاتهم على جنازته ، فعن عائشة وأنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « مامن ميت يصلى عليه أمة من المسلمين يبلغون مائة ، كلهم يشفعون إلا شفعوا فيه » . وعن ابن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: « مامن رجل مسلم يموت فيقوم على جنازته أربعون رجلا لا يشركون بالله شيئاً ، إلا شفعهم الله فيه » رواهما مسلم . وهذا دعاء له بعد الموت . فلا يجوز أن تحمل المغفرة على المؤمن التقي الذي اجتنب الكبائر ، وكفرت عنه الصغائر وحده ، فإن ذلك مغفور له عند المتنازعين . فعلم أن هذا الدعاء من أسباب المغفرة للميت .

(السبب الخامس) : مايعمل للميت من أعمال البر ؟ كالصدقة ونحوها ، فإن هذا ينتفع به بنصوص السنة الصحيحة الصريحة ، واتفاق الأئمة وكذلك العتق ، والحج . بل قد ثبت عنه فى الصحيحين أنه قال : « من مات وعليه صيام صام عنه وليه » وثبت مثل ذلك فى الصحيح من صوم النذر من

وجوه أخرى ، ولا يجوز أن يعارض هـذا بقوله : (وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ) لوجهين .

(أحدهما) أنه قد ثبت بالنصوص المتواترة وإجماع سلف الأمة أن المؤمن ينتفع بما ليس من سعيه ، كدعاء الملائكة ، واستغفارهم له ، كما فى قوله تعالى : (ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟) الآية . ودعاء النبيين والمؤمنين واستغفارهم كما فى قوله تعالى : (وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ) وقوله سبحانه : (وَمِنَ ٱلْأَعْرَابِ مَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَيَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ قُرُبَٰتٍ عِندَ ٱللَّهِ وَصَلَوَٰتِ ٱلرَّسُولِ) وقوله عز وجل : (وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ) ، وكدعاء المصلين للميت ، ولمن زاروا قبره — من المؤمنين — .

(الثاني) : أن الآية ليست في ظاهرها إلا أنه ليس له إلا سعيه ، وهذا حق فإنه لا يملك ولا يستحق إلا سعي نفسه ، وأما سعي غيره فلا يملكه ولا يستحقه؛ لكن هذا لا يمنع أن ينفعه الله ويرحمه به ؛ كما أنه دائماً يرحم عباده بأسباب خارجة عن مقدورهم . وهو سبحانه بحكمته ورحمته يرحم العباد بأسباب يفعلها العباد ليثيب أولئك على تلك الأسباب ، فيرحم الجميع كما فى الحديث الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : (مامن رجل يدعو لأخيه بدعوة إلا وكل الله به ملكا كلما دعا لأخيه قال الملك الموكل به : آمين ولك

بمثل » وكما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم فى الصحيح أنه قال : « من صلى على جنازة فله قيراط ؛ ومن تبعها حتى تدفن فله قيراطان ؛ أصغرهما مثل أحد » فهو قد يرحم المصلي على الميت بدعائه له ويرحم الميت أيضاً بدعاء هذا الحي له .

(السبب السادس) : شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم وغيره فى أهل الذنوب يوم القيامة كما قد تواترت عنه أحاديث الشفاعة مثل قوله صلى الله عليه وسلم فى الحديث الصحيح: « شفاعتى لأهل الكبائر من أمتى ». وقوله صلى الله عليه وسلم : « خيرت بين أن يدخل نصف أمتى الجنة ؛ وبين الشفاعة فاخترت الشفاعة لأنها أعم وأكثر ؛ أترونها للمتقين ؟ لا . ولكنها للمذنبين المتلوثين الخطائين» .

(السبب السابع) : المصائب التى يكفر الله بها الخطايا فى الدنيا كما فى الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « مايصيب المؤمن من وصب ؛ ولا نصب ؛ ولا هم ؛ ولا حزن ؛ ولا غم ؛ ولا أذى — حتى الشوكة يشاكها — إلا كفر الله بها من خطاياه » ،

(السبب الثامن) : مايحصل في القبر من الفتنة والضغطة والروعة فإن هذا مما يكفر به الخطايا .

(السبب التاسع) . أهوال يوم القيامة وكربها وشدائدها .

(السبب العاشر) : رحمة الله وعفوه ومغفرته بلا سبب من العباد .
فإذا ثبت أن الذم والعقاب قد يدفع عن أهل الذنوب بهذه الأسباب العشرة كان دعواهم أن عقوبات أهل الكبائر لاتندفع إلا بالتوبة مخالف لذلك .

فصل

« فهذان القولان » : قول الخوارج الذين يكفرون بمطلق الذنوب ، ويخلدون في النار ؛ وقول من يخلدهم فى النار ويجزم بأن الله لايغفر لهم إلا بالتوبة ، ويقول ليس معهم من الإيمان شيء ، لم يذهب إليهما أحد من أئمة الدين أهل الفقه ، والحديث بل هما من الأقوال المشهورة عن أهل البدع .

وكذلك قول من وقف فى أهل الكبائر من غلاة المرجئة وقال لا أعلم أن أحداً منهم يدخل النار ، هو أيضاً من الأقوال المبتدعة ؛ بل السلف والأئمة متفقون على ماتواترت به النصوص من أنه لابد أن يدخل النار قوم من أهل القبلة ، ثم يخرجون منها . وأما من جزم بأنه لايدخل النار أحد من

أهل القبلة فهذا لانعرفه قولاً لأحد . وبعـده قول من يقول : ما ثم عذاب أصلا وإنما هو تخويف لاحقيقةله،وهذا من أقوال الملاحدة والكفار .

وربما احتج بعضهم بقوله : (ذَٰلِكَ يُخَوِّفُ ٱللَّهُ بِهِۦ عِبَادَهُۥ) فيقال لهـذا : التخويف إنما يكون تخويفاً إذا كان هناك مخوف يمكن وقوعه بالمخوف، فإن لم يكن هناك ما يمكن وقوعه امتنـع التخويف ، لكن يكون حاصله إيهام الخائفين بمالا حقيقة له ، كما توهم الصبي الصغير . ومعـلوم أن مثل هـذا لا يحصل بـه تخويف للعقـلاء المميزين . لأنهـم إذا علمـوا أنـه ليس هنـاك شيء مخوف زال الخوف ، وهـذا شبيه بما تقول « الملاحدة » المتفلسفةوالقرامطة ونحوهم : من أن الرسل صلوات الله وسلامه عليهم : خاطبوا الناس بإظهار أمور من الوعد والوعيد لاحقيقة لها في الباطن ، وإنما هي أمثال مضروبة لتفهم حال النفس بعد المفارقة ، وما أظهروه لهم من الوعـد والوعيد وإن كان لا حقيقة له فإنما يعلق لمصلحتهم فى الدنيـا ، إذ كان لا يمكن تقويمهم إلا بهذه الطريقة .

و « هذا القول » مع أنه معلوم الفساد بالضرورة من دين الرسل ؛ فلو كان الأمر كذلك لكان خواص الرسل الأذكياء يعلمون ذلك ، وإذا علموه زالت محافظتهم على الأمر والنهي ، كما يصيب خواص ملاحدة المتفلسفة والقرامطة : من الإسماعيليـة والنصيرية ونحوهم ، فإن البارع منهم فى العـلم

والمعرفة يزول عنه عندهم الأمر والنهي ، وتباح له المحظورات ، وتسقط عنه الواجبات ، فتظهر أضغانهم ، وتنكشف أسرارهم ، ويعرف عموم الناس حقيقة دينهم الباطن ، حتى سموهم باطنية ؛ لإبطانهم خلاف مايظهرون . فلو كان ـ والعياذ بالله ـ دين الرسل كذلك لكان خواصه قد عرفوه، وأظهروا باطنه . وكان عند أهل المعرفة والتحقيق من جنس دين الباطنية ، ومن المعلوم بالاضطرار أن الصحابة الذين كانوا أعلم الناس بباطن الرسول وظاهره ، وأخبر الناس بمقاصده ومراداته ، كانوا أعظم الأمة لزوماً لطاعة أمره ـ سراً وعلانية ـ ومحافظة على ذلك إلى الموت ، وكل من كان منهم إليه وبه أخص وبباطنه أعلم ـ كأبي بكر وعمر ـ كانوا أعظمهم لزوما للطاعة سراً وعلانية، ومحافظة على أداء الواجب ، واجتناب المحرم ، باطناً وظاهراً ، وقد أشبه هؤلاء في بعض الأمور ملاحدة المتصوفة : الذين يجعلون فعل المأمور وترك المحظور واجباً على السالك حتى يصير عارفا محققاً في زعمهم ؛ وحينئذ يسقط عنه التكليف ، ويتأولون على ذلك قوله تعالى : (وَٱعۡبُدۡ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأۡتِيَكَ ٱلۡيَقِينُ) زاعمين أن اليقين هو مايدعونه من المعرفة ، واليقين هنا الموت وما بعده . كما قال تعالى عن أهل النار : (وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ ٱلۡخَآئِضِينَ * وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوۡمِ ٱلدِّينِ * حَتَّىٰٓ أَتَىٰنَا ٱلۡيَقِينُ * فَمَا تَنفَعُهُمۡ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ) .

قال الحسن البصري إن الله لم يجعل لعباده المؤمنين أجلا دون الموت .

وتلا هذه الآية . ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لما توفى عثمان بن مظعون : « أما عثمان بن مظعون فقد أتاه اليقين من ربه » وهؤلاء قد يشهدون القدر أولا ، وهي الحقيقة الكونية ، ويظنون أن غاية العارف أن يشهد القدر ، ويفنى عن هذا الشهود ، وذلك المشهد لا تميز فيه بين المأمور والمحظور ، ومحبوبات الله ومكروهاته وأوليائه وأعدائه .

وقد يقول أحدهم : العارف شهد أولا الطاعة والمعصية ، ثم شهد طاعة بلا معصية — يريد بذلك طاعة القدر — كقول بعض شيوخهم : أنا كافر برب يعصى ، وقيل له عن بعض الظالمين : هذا ماله حرام ، فقال : إن كان عصى الأمر ، فقد أطاع الإرادة . ثم ينتقلون « إلى المشهد الثالث » لا طاعة ولا معصية ، وهو مشهد أهل الوحدة القائلين بوحدة الوجود ، وهذا غاية إلحاد المبتدعة جهمية الصوفية ، كما أن القرمطة آخر إلحاد الشيعة ، وكلا الإلحادين يتقاربان . وفيهما من الكفر ماليس فى دين اليهود والنصارى ومشركي العرب ، والله أعلم .

فصل

ثم بعد ذلك تنازع الناس فى اسم المؤمن والايمان نزاعاً كثيرا منه لفظى،

و كثيرمنه معنوي ، فإن أئمة الفقهاء لم ينازعوا في شيء مما ذكرناه من الأحكام ، وإن كان بعضهم أعلم بالدين وأقوم به من بعض ، ولكن تنازعوا في الأسماء كتنازعهم في الإيمان ، هل يزيد وينقص ؟وهل يستثنى فيه أم لا ؟ وهل الأعمال من الإيمان أم لا ؟ وهل الفاسق الملى مؤمن كامل الإيمان أم لا ؟ والمأثورعن الصحابة ، وأئمة التابعين ، وجمهور السلف ، وهو مذهب أهل الحديث ، وهو المنسوب إلى أهل السنة ، أن الإيمان قول وعمل ، يزيد وينقص ، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية ، وأنه يجوز الاستثناء فيه ، كما قال عمير بن حبيب الخطمي وغيره من الصحابة : الإيمان يزيد وينقص ، فقيل له : وما زيادته ونقصانه ؟ فقال : إذا ذكرنا الله ، وحمدناه ، وسبحناه ، فتلك زيادته . وإذا غفلنا ونسينا وضيعنا ، فذلك نقصانه . فهذه الألفاظ المأثورة عن جمهورهم .

وربما قال بعضهم وكثير من المتأخرين: قول وعمل ونية، وربما قال آخر: قول وعمل ونية واتباع السنة؛ وربما قال: قول باللسان، واعتقاد بالجنان، وعمل بالأركان، أي بالجوارح. وروى بعضهم هذا مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم في النسخة المنسوبة إلى أبي الصلت الهروي عن على بن أبي موسى الرضا ، وذلك من الموضوعات على النبي صلي الله عليه وسلم ، باتفاق أهل العلم بحديثه . وليس بين هذه العبارات اختلاف معنوي ، ولكن القول المطلق ، والعمل المطلق ؛ في كلام السلف يتناول قول القلب واللسان ، وعمل القلب والجوارح ، فقول اللسان

بدون اعتقاد القلب هو قول المنافقين ، وهذا لايسمى قولاً إلا بالتقييد . كقوله تعالى : (يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ) وكذلك عمل الجوارح بدون أعمال القلوب، هو من أعمال المنافقين ؛ التي لا يتقبلها الله . فقول السلف : يتضمن القول والعمل الباطن والظاهر؛ لكن لما كان بعض الناس قد لا يفهم دخول النية في ذلك ؛ قال بعضهم : ونية . ثم بين آخرون : أن مطلق القول والعمل والنية لا يكون مقبولاً إلا بموافقة السنة . وهذا حق أيضاً فإن أولئك قالوا قول وعمل ليبينوا اشتماله على الجنس ، ولم يكن مقصودهم ذكر صفات الأقوال والأعمال ؛ وكذلك قول من قال : اعتقاد بالقلب ؛ وقول باللسان ، وعمل بالجوارح . جعل القول والعمل اسماً لما يظهر ؛ فاحتاج أن يضم إلى ذلك اعتقاد القلب ، ولابد أن يدخل في قوله : اعتقاد القلب أعمال القلب المقارنة لتصديقه ، مثل حب الله ؛ وخشية الله ؛ والتوكل على الله ، ونحو ذلك . فإن دخول أعمال القلب فى الإيمان أولى ، من دخول أعمال الجوارح باتفاق الطوائف كلها .

وكان بعض الفقهاء من أتباع التابعين لم يوافقوا في إطلاق النقصان عليه لأنهم وجدوا ذكر الزيادة في القرآن ، ولم يجدوا ذكر النقص ، وهذا إحدى الروايتين عن مالك ، والرواية الأخرى عنه ؛ وهو المشهور عند أصحابه كقول سائرهم : إنه يزيد وينقص ؛ وبعضهم عدل عن لفظ الزيادة والنقصان إلى لفظ التفاضل ، فقال أقول : الإيمان يتفاضل ويتفاوت ، ويروى هذا عن ابن المبارك

وكان مقصوده الإعراض عن لفظ وقع فيه النزاع إلى معنى لا ريب في ثبوته .
وأنكر حماد بن أبي سليمان ومن اتبعه تفاضل الإيمان ودخول الأعمال فيه والاستثناء فيه ؛ وهؤلاء من مرجئة الفقهاء وأما إبراهيم النخعي — إمام أهل الكوفة شيخ حماد بن أبي سليمان — وأمثاله ؛ ومن قبله من أصحاب ابن مسعود: كعلقمة ؛ والأسود ؛ فكانوا من أشد الناس مخالفة للمرجئة ، وكانوا يستثنون في الإيمان ؛ لكن حماد بن أبي سليمان خالف سلفه ؛ واتبعه من اتبعه ودخل في هذا طوائف من أهل الكوفة ، ومن بعدهم .

ثم إن « السلف والأئمة » اشتد إنكارهم على هؤلاء وتبديعهم وتغليظ القول فيهم ؛ ولم أعلم أحداً منهم نطق بتكفيرهم ؛ بل هم متفقون على أنهم لا يكفرون في ذلك ؛ وقد نص أحمد وغيره من الأئمة : على عدم تكفير هؤلاء المرجئة . ومن نقل عن أحمد أو غيره من الأئمة تكفيراً لهؤلاء ؛ أو جعل هؤلاء من أهل البدع المتنازع في تكفيرهم ، فقد غلط غلطاً عظيماً ؛ والمحفوظ عن أحمد وأمثاله من الأئمة ؛ إنما هو تكفير الجهمية المشبهة ، وأمثال هؤلاء .ولم يكفر أحمد « الخوارج » ولا « القدرية » إذا أقروا بالعلم ؛ وأنكروا خلق الأفعال ، وعموم المشيئة ؛ لكن حكي عنه في تكفيرهم روايتان .

وأما « المرجئة » فلا يختلف قوله في عدم تكفيرهم ؛ مع أن أحمد لم يكفر أعيان الجهمية ، ولا كل من قال إنه جهمي كفره ، ولا كل من وافق الجهمية في

بعض بدعهم ؛ بل صلى خلف الجهمية الذين دعوا إلى قولهم ، وامتحنوا الناس وعاقبوا من لم يوافقهم بالعقوبات الغليظة ، لم يكفرهم أحمد وأمثاله ؛ بل كان يعتقد إيمانهم ، وإمامتهم ؛ ويدعو لهم ؛ ويرى الائتمام بهم فى الصلوات خلفهم ، والحج، والغزو معهم ، والمنع من الخروج عليهم، ما يراه لأمثالهم من الأئمة . وينكر ما أحدثوا من القول الباطل الذي هو كفر عظيم ، وإن لم يعلموا هم أنه كفر ؛ وكان ينكره ويجاهدهم على رده بحسب الإمكان ؛ فيجمع بين طاعة الله ورسوله فى إظهار السنة والدين ، وإنكار بدع الجهمية الملحدين ؛ وبين رعاية حقوق المؤمنين من الأئمة والأمة ؛ وإن كانوا جهالا مبتدعين ؛ وظلمة فاسقين .

وهؤلاء المعروفون مثل حماد بن أبي سليمان وأبي حنيفة وغيرهما من فقهاء الكوفة كانوا يجعلون قول اللسان ؛ واعتقاد القلب من الإيمان ؛ وهو قول أبي محمد بن كلاب وأمثاله ، لم يختلف قولهم فى ذلك ، ولا نقل عنهم أنهم قالوا الإيمان مجرد تصديق القلب .

لكن هذا القول حكوه عن « الجهم بن صفوان » ذكروا أنه قال : الإيمان مجرد معرفة القلب ، وإن لم يقر بلسانه واشتد نكيرهم لذلك حتى أطلق وكيع بن الجراح ، وأحمد بن حنبل وغيرهما كفر من قال ذلك ؛ فإنه من أقوال الجهمية ؛ وقالوا : إن فرعون وإبليس وأبا طالب واليهود وأمثالهم ؛ عرفوا بقلوبهم وجحدوا بألسنتهم ؛ فقد كانوا مؤمنين . وذكروا قول الله : (وَجَحَدُواْ

بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا) . وقوله : (ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ) وقوله : (فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ) وقالوا : إبليس لم يكذب خبراً، ولم يجحد، فإن الله أمره بلارسول، ولكن عصى واستكبر ؛ وكان كافراً من غير تكذيب في الباطن ، وتحقيق هذا مبسوط في غير هذا الموضع .

وحدث بعد هؤلاء قول « الكرامية » : إن الايمان قول اللسان ، دون تصديق القلب ، مع قولهم إن مثل هذا يعذب في الآخرة ويخلد في النار .وقال أبو عبد الله الصالحي : إن الإيمان مجرد تصديق القلب ومعرفته ، لكن له لوازم فإذا ذهبت دل ذلك على عدم تصديق القلب ، وإن كل قول أو عمل ظاهر دل الشرع على أنه كفر كان ذلك لأنه دليل على عدم تصديق القلب ومعرفته .وليس الكفر إلا تلك الخصلة الواحدة ، وليس الإيمان إلا مجرد التصديق الذي في القلب والمعرفة ، وهذا أشهر قولي أبي الحسن الأشعري ، وعليه أصحابه كالقاضي أبي بكر وأبي المعالي وأمثالهما ، ولهذا عدهم أهل المقالات من « المرجئة » ، والقول الآخر عنه كقول السلف وأهل الحديث : إن الإيمان قول وعمل ، وهو اختيار طائفة من أصحابه ، ومع هذا فهو وجمهور أصحابه على قول أهل الحديث في الاستثناء في الإيمان .

والإيمان المطلق عنده ما يحصل به الموافاة ، والاستثناء عنده يعود إلى ذلك؛

لا إلى الكمال والنقصان والحال . وقد منع أن يطلق القول بأن الإيمان مخلوق أو غير مخلوق ، وصنف في ذلك مصنفا معروفا عند أهل السنة ، في « كتاب المقالات » . وقال إنه يقول بقولهم .

وقد ذهب طائفة من متأخري أصحاب أبي حنيفة — كأبى منصور الماتريدي وأمثاله — إلى نظير هذا القول فى الأصل ، وقالوا إن الإيمان هو مافى القلب ، وأن القول الظاهر شرط لثبوت أحكام الدنيا؛ لكن هؤلاء يقولون بالاستثناء ونحو ذلك كما عرف من أصلهم وأصل نزاع هذه الفرق في الإيمان من الخوارج والمرجئة والمعتزلة والجهمية وغيرهم ، أنهم جعلوا الإيمان شيئاً واحداً إذا زال بعضه زال جميعه ، وإذا ثبت بعضه ثبت جميعه ، فلم يقولوا بذهاب بعضه وبقاء بعضه ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « يخرج من النار من كان فى قلبه مثقال حبة من الإيمان » .

ثم قالت « الخوارج ، والمعتزلة » الطاعات كلها من الإيمان فإذا ذهب بعضها ذهب بعض الإيمان ، فذهب سائره فحكموا بأن صاحب الكبيرة ليس معه شيء من الإيمان. وقالت «المرجئة، والجهمية»: ليس الإيمان إلا شيئاً واحداً لا يتبعض إما مجرد تصديق القلب كقول الجهمية أو تصديق القلب واللسان كقول المرجئة، قالوا : لأنا إذا أدخلنا فيه الأعمال صارت جزءاً منه، فإذا ذهبت ذهب بعضه، فيلزم إخراج ذي الكبيرة من الإيمان ، وهو قول المعتزلة والخوارج ، لكن قد يكون له لوازم ودلائل

فيستدل بعدمها على عدمه .

وكان كل من الطائفتين بعد السلف والجماعة وأهل الحديث متناقضين ، حيث قالوا : الإيمان قول وعمل ، وقالوا مع ذلك لا يزول بزوال بعض الأعمال حتى إن ابن الخطيب وأمثاله جعلوا الشافعي متناقضاً في ذلك ، فإن الشافعي كان من أئمة السنة ، وله في الرد على المرجئة كلام مشهور ، وقد ذكر في كتاب الطهارة من « الأم » إجماع الصحابة والتابعين وتابعيهم على قول أهل السنة ، فلما صنف ابن الخطيب تصنيفاً فيه ، وهو يقول في الإيمان بقول جهم والصالحي استشكل قول الشافعي ورآه متناقضاً .

وجماع شبهتهم في ذلك أن الحقيقة المركبة تزول بزوال بعض أجزائها ، كالعشرة فإنه إذا زال بعضها لم تبق عشرة ؛ وكذلك الأجسام المركبة كالسكنجبين إذا زال أحد جزأيه خرج عن كونه سكنجبينا . قالوا فإذا كان الإيمان مركباً من أقوال وأعمال ، ظاهرة وباطنة ، لزم زواله بزوال بعضها . وهذا قول الخوارج والمعتزلة ، قالوا : ولأنه يلزم أن يكون الرجل مؤمناً بما فيه من الإيمان ، كافراً بما فيه من الكفر ، فيقوم به كفر وإيمان ، وادعوا أن هذا خلاف الإجماع ، ولهذه الشبهة — والله أعلم — امتنع من امتنع من أئمة الفقهاء أن يقول بنقصه ؛ كأنه ظن : إذا قال ذلك يلزم ذهابه كله؛ بخلاف ما إذا زاد .

ثم إن « هذه الشبهة » هي شبهة من منع أن يكون فى الرجل الواحد طاعة ومعصية لأن الطاعة جزء من الإيمان والمعصية جزء من الكفر ، فلا يجتمع فيه كفر وإيمان ،وقالوا ما ثم إلا مؤمن محض أو كافر محض ، ثم نقلوا حكم الواحد من الأشخاص إلى الواحد من الأعمال ، فقالوا : لا يكون العمل الواحد محبوباً من وجه مكروها من وجه ، وغلا فيه أبو هاشم فنقله إلى الواحد بالنوع فقال : لا يجوز أن يكون جنس السجود أو الركوع أو غير ذلك من الأعمال بعض أنواعه طاعة ، وبعضها معصية ؛ لأن الحقيقة الواحدة لا توصف بوصفين مختلفين ، بل الطاعة والمعصية تتعلق بأعمال القلوب ، وهو قصد الساجد دون عمله الظاهر . واشتد نكير الناس عليه فى هذا القول وذكروا من مخالفته للإجماع وجحده للضروريات شرعا وعقلا ، ما يتبين به فساده .

وهؤلاء منتهى نظرهم أن يروا حقيقة مطلقة مجردة تقوم فى أنفسهم ، فيقولون : الإيمان من حيث هو هو ، والسجود من حيث هو هو ، لا يجوز أن يتفاضل ، ولا يجوز أن يختلف وأمثال ذلك ؛ ولو اهتدوا لعلموا أن الأمور الموجودة فى الخارج عن الذهن متميزة بخصائصها ، وأن الحقيقة المجردة المطلقة لا تكون إلا فى الذهن ، وأن الناس إذا تكلموا فى التفاضل والاختلاف ، فإنما تكلموا فى تفاضل الأمور الموجودة واختلافها ، لا فى تفاضل أمر مطلق مجرد فى الذهن لا وجود له فى الخارج ، ومعلوم أن السواد مختلف فبعضه أشد من بعض ، وكذلك البياض وغيره من الألوان . وأما إذا قدرنا السواد المجرد المطلق

الذي يتصوره الذهن فهذا لا يقبل الاختلاف والتفاضل، لكن هذا هو فى الأذهان لا فى الأعيان .

ومثل هذا الغلط وقع فيه كثير من الخائضين فى أصول الفقه، حيث أنكروا تفاضل العقل أو الإيجاب أو التحريم، وإنكار التفاضل في ذلك قول القاضي أبي بكر وابن عقيل وأمثالهما، لكن الجمهور على خلاف ذلك، وهو قول أبي الحسن التميمي، وأبى محمد البربهاري، والقاضي أبى يعلى، وأبى الخطاب وغيرهم . وكذلك وقع نظير هذا لأهل المنطق والفلسفة ولمن تابعهم من أهل الكلام، والاتحاد فى توحيد واجب الوجود ووحدته، حتى أخرجهم الأمر إلى ما يستلزم التعطيل المحض كما بيناه فى غير هذا الموضع .

وأهل المنطق اليونان مضطربون فى هذا المقام، يقول أحدهم القول،ويقول نقيضه، كما هو مذكور في موضعه، ونحن نذكر ما يتعلق بهذا الموضع فنقول — ولا حول ولا قوة إلا بالله — الكلام فى « طرفين » .

(أحدهما) : أن شعب الإيمان هل هي متلازمة فى الانتفاء ؟؟

و (الثانى) : هل هي متلازمة فى الثبوت ؟ ؟

أما « الأول »

فإن الحقيقة الجامعة لأمور ـــ سواء كانت فى الأعيان أو الأعراض ـــ إذا زال بعض تلك الأمور فقد يزول سائرها وقد لا يزول ، ولا يلزم من زوال بعض الأمور المجتمعة زوال سائرها ، وسواء سميت مركبة أو مؤلفة أو غير ذلك، لايلزم من زوال بعض الأجــزاء زوال سائرهــا . وما مثلوا به مــن العشرة والسكنجبين مطــابق لذلك ، فإن الواحد من العشرة إذا زال لم يلزم زوال التسعة ، بل قد تبقى التسعة ، فإذا زال أحد جزأى المركب لا يلزم زوال الجزء الآخر ؛ لــكن أكثر ما يقولون زالت الصورة المجتمعة ، وزالت الهيئة الاجتماعية، وزال ذلك الاسم الذي استحقته الهيئة بذلك الاجتمــاع والتركيب ، كما يزول اسم العشرة والسكنجبين .

فيقال : أما كون ذلك المجتمع المركب مابقي على تركيبــه فهذا لاينازع فيه عاقل ، ولا يدعى عاقل أن الإيمان ، أو الصلاة ، أو الحج ، أو غير ذلك من العبادات المتناولة لأمور ، إذا زال بعضها بقي ذلــك المجتمع المركب كما كان قبل زوال بعضه ، ولا يقول أحــد: إن الشجرة أو الدار إذا زال بعضهــا بقيت مجتمعة كما كانت ، ولا أن الإنسان أو غــيره من الحيوان إذا زال بعض

أعضائه بقي مجموعا .

كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : «كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه ، أو يمجسانه ، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء هل تحسون فيها من جدعاء » فالمجتمعة الخلق بعد الجدع لاتبقى مجتمعة ، ولكن لا يلزم زوال بقية الأجزاء .

وأما زوال الاسم فيقال لهم هذا: «أولا» بحث لفظي ، إذا قدر أن الإيمان له أبعاض وشعب : كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الحديث المتفق عليه : « الإيمان بضع وسبعون شعبة ، أعلاها قول : لاإله إلا الله ، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق ، والحياء شعبة من الإيمان » كما أن الصلاة والحج له أجزاء وشعب ، ولا يلزم من زوال شعبة من شعبه زوال سائر الأجزاء والشعب ؛ كما لا يلزم من زوال بعض أجزاء الحج والصلاة زوال سائر الأجزاء. فدعواهم أنه إذا زال بعض المركب زال البعض الآخر ليس بصواب ، ونحن نسلم لهم أنه مابقي إلا بعضه لا كله ، وأن الهيئة الاجتماعية مابقيت كما كانت .

يبقى النزاع هل يلزم زوال الاسم بزوال بعض الأجزاء ، فيقال لهم : المركبات فى ذلك على وجهين ، منها : ما يكون التركيب شرطاً فى إطلاق الاسم ومنها : ما لا يكون كذلك ، فالأول كاسم العشرة ، وكذلك السكنجبين ، ومنها

مايبقى الاسم بعد زوال بعض الأجزاء ؛ وجميع المركبات المتشابهة الأجزاء من هذا الباب ، وكذلك كثير من المختلفة الأجزاء ، فإن المكيلات والموزونات تسمى حنطة وهي بعد النقص حنطة، وكذلك التراب والماء ونحو ذلك .

وكذلك لفظ العبادة ، والطاعة ، والخير ، والحسنة ، والإحسان ، والصدقة، والعلم ، ونحو ذلك ، مما يدخل فيه أمور كثيرة ، يطلق الاسم عليها قليلها وكثيرها ، وعند زوال بعض الأجزاء وبقاء بعض ، وكذلك لفظ « القرآن » فيقال على جميعه وعلى بعضه ، ولو نزل قرآن أكثر من هذا لسمي قرآنا ، وقد تسمى الكتب القديمة قرآنا ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « خفف على داود القرآن » وكذلك لفظ القول والكلام والمنطق ونحو ذلك ، يقع على القليل من ذلك وعلى الكثير .

وكذلك لفظ الذكر والدعاء يقال للقليل والكثير ، وكذلك لفظ الجبل يقال على الجبل وإن ذهب منه أجزاء كثيرة .

ولفظ البحر والنهر يقال عليه وإن نقصت أجزاؤه . وكذلك المدينة والدار والقرية والمسجد ونحو ذلك يقال على الجملة المجتمعة ، ثم ينقص كثير من أجزائها والاسم باق ، وكذلك أسماء الحيوان والنبات كلفظ الشجرة يقال على جملتها ، فيدخل فيها الأغصان وغيرها ثم يقطع منها ما يقطع والاسم باق وكذلك لفظ الإنسان والفرس والحمار يقال على الحيوان المجتمع الخلق ، ثم

يذهب كثير من أعضائه والاسم باق ، وكذلك أسماء بعض الأعلام : كزيد وعمرو يتناول الجملة المجتمعة ، ثم يزول بعض أجزائها والاسم باق . وإذا كانت المركبات على نوعين ، بل غالبها من هذا النوع لم يصح قولهم ، إنه إذا زال جزؤه لزم أن يزول الاسم ، إذا أمكن أن يبقى الاسم مع بقاء الجزء الباقى .

ومعلوم أن اسم « الايمان » من هذا الباب ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الإيمان بضع وسبعون شعبة أعلاها قول لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق والحياء شعبة من الإيمان » ثم من المعلوم أنه إذا زالت الإماطة ونحوها لم يزل اسم الإيمان .

وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في الصحيحين أنه قال : « يخرج من النار من كان فى قلبه مثقال حبة من إيمان » فأخبر أنه يتبعض ويبقى بعضه ، وأن ذاك من الإيمان ، فعلم أن بعض الإيمان يزول ويبقي بعضه ، وهذا ينقض مآخذهم الفاسدة ، ويبين أن اسم الإيمان مثل اسم القرآن ، والصلاة ، والحج ، ونحو ذلك ، أما الحج ونحوه ففيه أجزاء ينقص الحج بزوالها عن كماله الواجب ولا يبطل كرمي الجمار ، والمبيت بمنى ، ونحو ذلك ، وفيه أجزاء ينقص بزوالها من كماله المستحب ، كرفع الصوت بالإهلال ، والرمل والاضطباع في الطواف الأول .

وكذلك « الصلاة » فيها أجزاء تنقص بزوالها عن كمال الاستحباب ، وفيها

أجزاء واجبة تنقص بزوالها عن الكمال الواجب مع الصحة ، في مذهب أبى حنيفة وأحمد ومالك ، وفيها ما له أجزاء إذا زالت جبر نقصها بسجود السهو ، وأمور ليست كذلك . فقد رأيت أجزاء الشيء تختلف أحكامها شرعاً وطبعاً ، فإذا قال المعترض: هذا الجزء داخل في الحقيقة ، وهذا خارج من الحقيقة ، قيل له : ماذا تريد بالحقيقة ، فإن قال : أريد بذلك ما إذا زال صار صاحبه كافراً ، قيل له : ليس للإيمان حقيقة واحدة ، مثل حقيقة مسمى « مسلم » في حق جميع المكلفين فى جميع الأزمان بهذا الاعتبار ، مثل حقيقة السواد والبياض ؛ بل الإيمان والكفر يختلف باختلاف المكلف وبلوغ التكليف له ، وبزوال الخطاب الذي به التكليف ونحو ذلك .

وكذلك الإيمان والواجب على غيره مطلق ؛ لامثل الإيمان الواجب عليه في كل وقت ، فإن الله لما بعث محمداً رسولا إلى الخلق ، كان الواجب على الخلق تصديقه فيما أخبر ، وطاعته فيما أمر ، ولم يأمرهم حينئذ بالصلوات الخمس ، ولا صيام شهر رمضان ، ولا حج البيت ، ولا حرم عليهم الخمر والربا ، ونحو ذلك ، ولا كان أكثر القرآن قد نزل ، فمن صدقه حينئذ فيما نزل من القرآن وأقربما أمر به من الشهادتين وتوابع ذلك ، كان ذلك الشخص حينئذ مؤمناً تام الإيمان الذي وجب عليه ، وإن كان مثل ذلك الإيمان لو أتى به بعد الهجرة لم يقبل منه ، ولو اقتصر عليه كان كافراً .

قال الإمام أحمد : كان بدء الإيمان ناقصاً ، فجعل يزيد حتى كمل ، ولهذا

قال تعالى عام حجة الوداع : (ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي).

و « أيضاً » فبعد نزول القرآن وإ كمال الدين إذا بلغ الرجل بعض الدين دون بعض ، كان عليه أن يصدق ما جاء به الرسول جملة ، وما بلغه عنه مفصلاً ، وأما مالم يبلغه ولم يمكنه معرفته ، فذاك إنما عليه أن يعرفه مفصلاً إذا بلغه ، و « أيضاً » فالرجل إذا آمن بالرسول إيماناً جازماً ، ومات قبل دخول وقت الصلاة أو وجوب شيء من الأعمال ، مات كامل الإيمان الذي وجب عليه ، فإذا دخل وقت الصلاة فعليه أن يصلي ، وصار يجب عليه ما لم يجب عليه قبل ذلك. وكذلك القادر على الحج والجهاد يجب عليه ما لم يجب على غيره من التصديق المفصل ، والعمل بذلك .

فصار ما يجب من الإيمان يختلف باختلاف حال نزول الوحي من السماء ، وبحال المكلف فى البلاغ وعدمه ، وهذا مما يتنوع به نفس التصديق، ويختلف حاله باختلاف القدرة والعجز وغير ذلك من أسباب الوجوب ، وهذه يختلف بها العمل أيضاً . ومعلوم أن الواجب على كل من هؤلاء لا يماثل الواجب على الآخر . فإذا كان نفس ما وجب من الإيمان فى الشريعة الواحدة يختلف ويتفاضل — وإن كان بين جميع هذه الأنواع قدر مشترك موجود فى الجميع : كالإقرار بالخالق ، وإخلاص الدين له والإقرار برسله واليوم الآخر على وجه الإجمال — فمن المعلوم أن بعض الناس إذا أتى ببعض ما يجب عليه دون بعض **كان قد تبعض** ما أتى فيه من الإيمان ، كتبعض سائر الواجبات .

يبقى أن يقـال : فالبعض الآخر قد يكون شرطـاً فى ذلك البعض ، وقد لا يكون شرطاً فيه . فالشرط كمن آمن ببعض الـكتـاب وكفر ببعضه ، أو آمن ببعض الرسل وكفر ببعضهم ، كما قال تعـالى : (إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤۡمِنُ بِبَعۡضٖ وَنَكۡفُرُ بِبَعۡضٖ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا * أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ حَقّٗاۚ وَأَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ عَذَابٗا مُّهِينٗا) . وقد يـكون البعض المتروك ليس شرطاً فى وجود الآخر ولا قبوله .

وحينئذ فقد يجتمع فى الإنسان إيمان ونفاق . وبعض شعب الإيمـان وشعبة من شعب الـكفر ؛ كما فى الصحيحين عن النبى صلى الله عليه وسـلم أنه قال : « أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً ، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها : إذا حدث كذب ، وإذا ائتمن خان ، وإذا عاهد غدر ، وإذا خاصم فجر » وفى الصحيح عنه صلى الله عليه وسـلم أنه قال : « من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه بالغزو ، مات على شعبة نفاق » وقـد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليـه وسلم أنه قال لأبي ذر : « إنك امرؤ فيك جاهلية » وفى الصحيح عنه صلى الله عليـه وسلم قال : « أربع في أمتى من أمر الجاهلية ، لـن يدعوهن : الفخر بالأحسـاب ، والطعن فى الأنسـاب ، والنيـاحة ، والاستسقاء بالنجوم » .

وفى الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « سباب المسلم فسوق ،

وقتاله كفر » وفى صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اثنتان فى الناس هما بهم كفر : الطعن فى النسب ، والنياحة على الميت » وفى الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا ترغبوا عن آبائكم فإن كفرا بكم أن ترغبوا عن آبائكم » وهذا من القرآن الذي نسخت تلاوته : (لا ترغبوا عن آبائكم فإن كفرا بكم أن ترغبوا عن آبائكم) . وفى الصحيحين عن أبي ذر سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ليس من رجل ادعى إلى غير أبيه — وهو يعلمه — إلا كفر ، ومن ادعى ما ليس له فليس منا ، وليتبوأ مقعده من النار ، ومن رمي رجلاً بالكفر أو قال ياعدو الله وليس كذلك ، إلا رجع عليه » .

وفى لفظ البخاري « ليس من رجل ادعى لغير أبيه وهو يعلمه ، إلا كفر بالله ، ومن ادعى قوما ليس منهم ، فليتبوأ مقعده من النار » وفى الصحيحين من حديث جرير وابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال فى حجة الوداع: « لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض » ورواه البخاري من حديث ابن عباس : وفى البخاري عن أبي هريرة « عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : إذا قال الرجل لأخيه : ياكافر ! فقد باء بها أحدهما » . وفى الصحيحين عن زيد بن خالد قال : « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاةالصبح بالحديبية فى إثر سماء كانت من الليل ، فلما انصرف ، أقبل على الناس فقال : أتدرون ماذا قال ربكم الليلة ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : قال : أصبح من

عبادي مؤمن بي وكافر ،فأمامن قال مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب ، وأما من قال: مطرنا بنوء كذا وكذا، فذاك كافر بي مؤمن بالكوكب».

وفى صحيح مسلم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ألم تروا إلى ماقال ربكم ؟! قال : ما أنعمت على عبادي من نعمة ؛ إلا أصبح فريق منهم بها كافرين ، يقولون : بالكواكب ، وبالكواكب » ونظائر هذا موجودة فى الأحاديث . وقال ابن عباس وغير واحد من السلف ، فى قوله تعالى : (وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ) (فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ) و (ٱلظَّٰلِمُونَ) ، كفر دون كفر ؛ وفسق دون فسق ، وظلم دون ظلم . وقد ذكر ذلك أحمد والبخاري وغيرهما .

الأصل الثاني

أن شعب الإيمان قد تتلازم عند القوة ، ولا تتلازم عند الضعف ، فإذا قوي مافى القلب من التصديق والمعرفة والمحبة لله ورسوله ، أوجب بغض أعداء الله . كما قال تعالى : (وَلَوْ كَانُواْ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِيِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَآءَ) وقال : (لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓاْ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ) . وقد تحصل للرجل موادتهم

لرحم أو حاجة فتكون ذنباً ينقص به إيمانه ، ولا يكون به كافراً ، كما حصل من حاطب بن أبي بلتعة ، لما كاتب المشركين ببعض أخبار النبي صلى الله عليه وسلم، وأنزل الله فيه (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ) .

وكما حصل لسعد بن عبادة لما انتصر لابن أبي في قصة الإفك. فقال: لسعد ابن معاذ : كذبت والله ؛ لاتقتله ولاتقدر على قتله ؛ قالت عائشة : وكان قبل ذلك رجلا صالحاً ، ولكن احتملته الحمية . ولهذه الشبهة سمى عمر حاطباً منافقاً فقال دعني يارسول الله أضرب عنق هذا المنافق فقال « إنه شهد بدراً » فكان عمر متأولاً في تسميته منافقاً للشبهة التي فعلها .

وكذلك قول أسيد بن حضير لسعد بن عبادة ؛ كذبت لعمر الله ! لنقتلنه ؛ إنما أنت منافق ، تجادل عن المنافقين ؛ هو من هذا الباب . وكذلك قول من قال من الصحابة عن مالك بن الدخشم : منافق ، وإن كان قال ذلك لما رأى فيه من نوع معاشرة ومودة للمنافقين .

ولهذا لم يكن المتهمون بالنفاق نوعاً واحداً ، بل فيهم المنافق المحض؛ وفيهم من فيه إيمان ونفاق ؛ وفيهم من إيمانه غالب ، وفيه شعبة من النفاق . وكان كثير ذنوبهم بحسب ظهور الإيمان ؛ ولما قوي الإيمان وظهر الإيمان وقوته عام تبوك ؛ صاروا يعاتبون من النفاق على مالم يكونوا يعاتبون عليه قبل ذلك؛

ومن هذا الباب ، مايروى عن الحسن البصري ونحوه من السلف : أنهم سموا الفساق منافقين ؛ فجعل أهــل المقالات هذا قولاً مخالفاً للجمهور ؛ إذا حكوا تنازع الناس فى الفاسق الملى ، هل هو كافر ؟ أو فاسق ليس معــه إيمـان ؟ أو مؤمن كامل الإيمان ؟ أو مؤمن بما معه من الإيمان ، فاسق بما معه من الفسق ؟ أو منافق ، والحسن ـــ رحمه الله تعالى ـــ لم يقل ما خرج به عن الجماعة ، لكن سماه منافقاً على الوجه الذي ذكرناه .

والنفاق كالكفر نفاق دون نفاق ، ولهذا كثيراً ما يقال : كفر ينقل عن الملة ، وكفر لا ينقل ، ونفاق أكبر ، ونفاق أصغر ، كما يقال : الشرك شركان أصغر ، وأكبر ؛ وفى صحيح أبي حاتم وغيره عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : «الشرك فى هذه الأمة أخفى من دبيب النمل » فقال أبو بكر : يارسول الله ! كيف ننجو منه ، وهو أخفى من دبيب النمل ؟ فقال : «ألا أعلمك كلمة إذا قلتها نجوت من دقه وجله ؟ قل : اللهم إني أعوذ بك أن أشرك بك ، وأنا أعلم ، وأستغفرك لما لا أعلم » . وفى الترمــذي عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : «من حلف بغير الله ، فقد أشرك » قال الترمذي حديث حسن .

وبهذا تبين أن الشارع ينفي اسم الإيمان عن الشخص ؛ لانتفــاء كما له الواجب ، وإن كان معه بعض أجزائه ، كما قال : « لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ؛ ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ؛ ولا يشرب الخمر حــين يشربها وهو مؤمن » ومنه قوله : « من غشنا فليس منا ، ومن حمل علينا

السلاح فليس منا » . فإن صيغة « أنا » و « نحن » ونحو ذلك من ضمير المتكلم فى مثل ذلك ، يتناول النبي صلى الله عليه وسلم ، والمؤمنين معه — الإيمان المطلق — الذي يستحقون به الثواب . بلا عقاب ، ومن هنا قيل إن الفاسق الملي يجوز أن يقال : هو مؤمن باعتبار ، ويجوز أن يقال : ليس مؤمناً باعتبار .

وبهذا تبين أن الرجل قد يكون مسلما لا مؤمنا ، ولا منافقا مطلقا ، بل يكون معه أصل الإيمان دون حقيقته الواجبة . ولهذا أنكر أحمد وغيره من الأئمة على من فسر قوله صلى الله عليه وسلم : « ليس منا » ليس مثلنا، أوليس من خيارنا وقال هذا تفسير « المرجئة » وقالوا : لو لم يفعل هذه الكبيرة ، كان يكون مثل النبي صلى الله عليه وسلم . وكذلك تفسير الخوارج والمعتزلة ، بأنه يخرج من الإيمان بالكلية ، ويستحق الخلود فى النار ؛ تأويل منكر كما تقدم ، فلا هذا ولا هذا .

ومما يبين ذلك أنه من المعلوم أن معرفة الشيء المحبوب تقتضي حبه ومعرفة المعظم تقتضي تعظيمه ؛ ومعرفة المخوف تقتضي خوفه فنفس العلم والتصديق بالله وماله من الأسماء الحسنى ، والصفات العلى يوجب محبة القلب له وتعظيمه وخشيته ؛ وذلك يوجب إرادة طاعته وكراهية معصيته . والإرادة الجازمة مع القدرة تستلزم وجود المراد ووجود المقدور عليه منه ؛ فالعبد إذا كان مريداً

للصلاة إرادة جازمة مع قدرته عليها ؛ صلى ، فإذا لم يصل مع القدرة دل ذلك على ضعف الإرادة .

وبهذا يزول الاشتباه فى « هذا المقام » . فإن الناس تنازعوا فى الإرادة بلا عمل ؛ هل يحصل بها عقاب ؟ . وكثر النزاع فى ذلك . فمن قال : لا يعاقب احتج بقول النبي صلى الله عليه وسلم الذي فى الصحيحين « إن الله تجاوز لأمتى عما حدثت به أنفسها ما لم تتكلم به أو تعمل به » وبما فى الصحيحين من حديث أبي هريرة وابن عباس رضي الله عنه « أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : إذا هم العبد بسيئة لم تكتب عليه ، فإن عملها كتبت عليه سيئة واحدة . وإذا هم بحسنة كتبت له حسنة كاملة؛ فإن عملها كتبت له عشر حسنات إلى سبعمائة ضعف» وفى رواية « فإن تركها فاكتبوها له حسنة ؛ فإنما تركها من جرائي » .

ومن قال : يعاقب احتج بما فى الصحيح « عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إذا التقى المسلمان بسيفيهما . فالقاتل والمقتول فى النار ؛ قيل : يارسول الله ! هذا القاتل فما بال المقتول ؛ قال : إنه أراد قتل صاحبه » ؛ وبالحديث الذي رواه الترمذي وصححه عن أبى كبشة الأنماري عن النبى صلى الله عليه وسلم : «فى الرجلين الذين أوتى أحدهما علما ومالا فهو ينفقه فى طاعة الله ؛ ورجل أوتى علما ولم يؤت مالا ؛ فقال : لو أن لي مثل ما لفلان لعملت فيه مثل ما يعمل فلان قال : فهما فى الأجر سواء ؛ ورجل آتاه الله مالا ولم يؤته علما فهو ينفقه فى معصية الله ؛ ورجل لم يؤته الله علما ولا مالا فقال : لو أن لي مثل ما لفلان لعملت فيه مثل ما يعمل فلان ؛ قال فهما فى الوزر سواء » .

و « الفصل فى ذلك » أن يقال : فرق بين الهم ، والإرادة ، « فالهم » قد لايقترن به شيء من الأعمال الظاهرة ، فهذا لاعقوبة فيه بحال ، بل إن تركه لله، كما ترك يوسف همه ، أثيب على ذلك كما أثيب يوسف ، ولهذا قال أحمد : الهم همان : هم خطرات ، وهم إصرار ، ولهذا كان الذي دل عليه القرآن أن يوسف لم يكن له فى هذه القضية ذنب أصلاً ، بل صرف الله عنه السوء والفحشاء إنه من عباده المخلصين ؛ مع ما حصل من المراودة ، والكذب ، والاستعانة عليه بالنسوة ، وحبسه ، وغير ذلك من الأسباب التى لايكاد بشر يصبر معها عن الفاحشة ، ولكن يوسف اتقى الله وصبر ، فأثابه الله برحمته فى الدنيا . ﴿ وَلَأَجْرُ ٱلْآخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ﴾ .

وأما «الإرادة الجازمة » فلا بد أن يقترن بها مع القدرة ، فعل المقدور ولو بنظرة ، أو حركة رأس ، أو لفظة ، أو خطوة أو تحريك بدن ؛ وبهذا يظهر معنى قوله صلى الله عليه وسلم: « إذا التقى المسلمان بسيفيهما ، فالقاتل والمقتول فى النار » . فإن المقتول أراد قتل صاحبه فعمل ما يقدر عليه من القتال ، وعجز عن حصول المراد ، وكذلك الذي قال : لو أن لي مثل ما لفلان لعملت فيه مثل ما يعمل فلان ، فإنه أراد فعل ما يقدر عليه وهو الكلام ، ولم يقدر على ذلك، ولهذا كان من دعا إلى ضلالة ، كان عليه مثل أوزار من اتبعه ، من غير أن ينقص من أوزارهم شيئاً ، لأنه أراد ضلالهم ففعل ما يقدر عليه من دعائهم ، إذ لايقدر إلا على ذلك .

وإذا تبين هذا فى « الإرادة ، والعمل » : فالتصديق الذي فى القلب وعلمه يقتضي عمـل القلب ، كما يقتضي الحس الحركة الإرادية ، لأن النفس فيهـا قوتان : قوة الشعور بالملائم والمنافى والإحساس بذلك ، والعمل والتصديق به ، وقوة الحب للملائم ، والبغض للمنافى ، والحركة عن الحس بالخوف والرجاء والموالاة والمعاداة . وإدراك الملائم يوجب اللذة ، والفرح والسرور ، وإدراك المنافى ، يوجب الألم والغم ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « كل مولود يولد عـلى الفطرة ، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء هل تحسون فيها من جدعاء» .

فالقلوب مفطورة على الإقرار بالله تصديقاً به وديناً له ، لـكن يعرض لهـا مايفسدها ، ومعرفة الحق تقتضي محبته ، ومعرفة الباطل تقتضي بغضه ؛ لمـا فى الفطرة من حب الحق وبغض الباطل ، لـكن قد يعرض لها مايفسدها إما مـن الشبهات التى تصدها عن التصديق بالحق ، وإما من الشهوات التى تصدهـا عن اتباعه ، ولهذا أمرنا الله أن نقول فى الصلاة : (ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ * صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ) وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « اليهود مغضوب عليهم ، والنصارى ضالون » ؛ لأن اليهود يعرفون الحق كما يعرفون أبناءهم ، ولا يتبعونه لما فيهم من الـكبر والحسد الذي يوجب بغض الحق ومعاداته . والنصارى لهم عبادة ، وفي قلوبهم رأفة ورحمة ورهبانية ابتدعوها ، لـكن بلا علم ، فهم ضلال . هؤلاء لهم معرفة بلا قصد صحيح ، وهؤلاء

لهم قصد فى الخير بلا معرفة له ، وينضم إلى ذلك الظن ، واتباع الهوى ؛ فلا يبقى في الحقيقة معرفة نافعة ؛ ولا قصد نافع بل يكون كما قال تعالى عن مشركي أهل الكتاب :(وَقَالُواْ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِيٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ) وقال تعالى : (وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ) .

فالإيمان فى القلب لايكون إيماناً بمجرد تصديق ليس معه عمل القلب وموجبه من محبة الله ورسوله ونحو ذلك ؛ كما أنه لا يكون إيماناً بمجرد ظن وهوى ؛ بل لابد في أصل الإيمان من قول القلب ، وعمل القلب ،

وليس لفظ الإيمان مرادفا للفظ التصديق ، كما يظنه طائفة من الناس ؛ فإن التصديق يستعمل فى كل خبر ، فيقال لمن أخبر بالأمور المشهورة مثل : الواحد نصف الاثنين ، والسماء فوق الأرض ، مجيباً : صدقت ،وصدقنا بذلك؛ ولا يقال : آمنا لك ، ولا آمنا بهذا ، حتى يكون المخبر بـه من الأمور الغائبة ، فيقال للمخبر آمنا له ، وللمخبر به آمنا به ، كما قال إخوة يوسف : (وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا) أي بمقر لنا ، ومصدق لنا ، لأنهم أخبروه عن غائب ومنه قوله تعالى :(أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ) وقوله تعالى (يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ) وقوله تعالى : (أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَٰبِدُونَ) وقوله تعالى : (وَإِن لَّمْ تُؤْمِنُواْ لِي فَٱعْتَزِلُونِ) (فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِ) أي : أقر له .

وذلك أن الإيمان يفارق التصديق ، أي : لفظاً ومعنى ؛ فإنه أيضاً يقال : صدقته ، فيتعدى بنفسه إلى المصدق ، ولا يقال أمنته ، إلا من الأمان الذي هو ضد الإخافة ، بل آمنت له ، وإذا ساغ أن يقال : ما أنت بمصدق لفلان ، كما يقال : هل أنت مصدق له . لأن الفعل المتعدى بنفسه إذا قدم مفعوله عليه ، أو كان العامل اسم فاعل ، ونحوه مما يضعف عن الفعل ، فقد يعدونه باللام تقوية له ، كما يقال : عرفت هذا ، وأنا به عارف ، وضربت هذا ، وأنا له ضارب، وسمعت هذا ورأيته ، وأنا له سامع ، وراء ، كذلك يقال صدقته وأنا له مصدق،ولايقال صدقت لهبه، وهذا خلاف آمن، فإنهلايقال إذا أردتالتصديق آمنته كما يقال أقررت له ،ومنهقوله آمنتله كمايقال أقررت لهفهذا فرق فى اللفظ.

و « الفرق الثاني » : ماتقدم من أن الإيمان لا يستعمل في جميع الأخبار، بل فى الإخبار عن الأمور الغائبة ، ونحوها مما يدخلها الريب . فإذا أقر بها المستمع قيل آمن ، بخلاف لفظ التصديق ، فإنه عام متناول لجميع الأخبار .

وأما « المعنى » : فإن الإيمان مأخوذ من الأمن ، الذي هو الطمأنينة ؛ كما أن لفظ الإقرار :مأخوذمن قريقر،وهو قريب من آمن يأمن ؛ لكن الصادق يطمأن إلى خبره ؛ والكاذب بخلاف ذلك كما يقال الصدق طمأنينة والكذب ريبة ؛ فالمؤمن دخل فى الأمن كما أن المقر دخل فى الإقرار،ولفظ الإقرار يتضمن الالتزام ثم إنه يكون على وجهين :

(أحدهما) : الإخبار ، وهو من هذا الوجـه كلفظ التصديق ؛ والشهادة ونحوهما . وهذا معنى الإقرار الذي يذكره الفقهاء فى كتاب الإقرار .

و (الثاني) : إنشاء الالتزام كما فى قوله تعالى : (ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي ۖ قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا ۚ قَالَ فَٱشْهَدُوا۟ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ) . وليس هو هنا بمعنى الخبر المجرد فإنه سبحانه قال : (وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ۚ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي) . فهذا الالتزام للإيمان والنصر للرسول وكذلك « لفظ الإيمان » فيه إخبار وإنشاء والتزام ؛ بخلاف لفظ التصديق المجرد فمن أخبر الرجل بخبر لايتضمن طمأنينة إلى المخبر ؛ لايقال فيه آمن له بخلاف الخبر الذي يتضمن طمأنينة إلى المخبر والمخبر قد يتضمن خبره طاعة المستمع له ، وقد لايتضمن إلا مجرد الطمأنينة إلى صدقه، فإذا تضمن طاعة المستمع لم يكن مؤمناً للمخبر ؛ إلا بالتزام طاعتـه مع تصديقـه ؛ بل قد استعمل لفظ الكفر – المقابل للإيمـان – في نفس الامتنـاع عن الطـاعة والانقياد ؛ فقياس ذلك أن يستعمل لفظ الإيمان كما استعمل لفظ الإقرار فى نفس التزام الطاعـة والانقياد ؛ فإن الله أمـر إبليس بالسجود لآدم فأبى واستكبر وكان من الكافرين .

و « أيضاً » فلفظ التصديق إنما يستعمل فى جنس الأخبار ، فإن التصديق

إخبار بصدق المخبر ؛ والتكذيب إخبار بكذب المخبر؛فقد يصدق الرجل الكاذب تارة [وقد يكذب الرجل] الصادق أخرى فالتصديق والتكذيب نوعان من الخبر وهما خبر عن الخبر فالحقائق الثابتة فى نفسها التى قد تعلم بدون خبر لايكاد يستعمل فيها لفظ التصديق والتكذيب إن لم يقدر مخبر عنها بخلاف الإيمان والإقرار والإنكار والجحود ، ونحو ذلك فإنه يتناول الحقائق والإخبار عن الحقائق أيضاً .

وأيضاً فالذوات التى تحب تارة وتبغض أخرى ، وتوالي تارة وتعادى أخرى وتطاوع تارة وتعصى أخرى ويذل لها تارة ويستكبر عنها أخرى تختص هذه المعاني فيها بلفظ الإيمان والكفر ونحو ذلك ؛ وأما لفظ التصديق والصدق ونحو ذلك فيتعلق بمتعلقها كالحب والبغض فيقال : حب صادق . وبغض صادق فكما أن الصدق والكذب فى إثبات الحقائق ونفيها متعلق بالخبر النافى والمثبت دون الحقيقة ابتداء . فكذلك في الحب والبغض ونحو ذلك يتعلق بالحب والبغض . دون الحقيقة ابتداء بخلاف لفظ الإيمان والكفر فإنه يتناول الذوات بلا واسطة إقرار أو انكار أو حب أو بغض أوطمأنينة أو نفور .

ويشهد لهذا الدعاءالمأثور المشهور عند استلام الحجر « اللهم إيمانابك ، وتصديقاً بكتابك ووفاء بعهدك واتباعا لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم » فقال إيمانابك،ولم يقل تصديقاً بك ، كما قال تصديقاً بكتابك وقال تعالى عن

مريم : (وَصَدَّقَتۡ بِكَلِمَٰتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِۦ) فجعل التصديق بالكلمات والكتب ، ومنه الحديث الذي في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم « تكفل الله لمن خرج في سبيله لايخرجه إلا إيمان بي ، وتصديق بكلماتي » ويروى «إيمان بي وتصديق برسلي » ويروى « لايخرجه إلا اجهاد في سبيل الله وتصديق كلماته » ففي جميع الالفاظ جعل لفظ التصديق بالكلمات والرسل .

وكذلك قوله في الحديث الذى في الصحيح ،ذكر النبي صلى الله عليه وسلم منازل عالية فى الجنة فقيل له : يارسول الله : تلك منازل لايبلغها إلا الأنبياء ، فقال : « بلى ! والذي نفسي بيده رجال آمنوا بالله وصدقوا المرسلين » . وما يحصى الآن الاستعمال المعروف فى كلام السلف ، صدقت بالله ، أو فلان يصدق بالله ، أو صدق بالله ونحو ذلك ، كما جاء فلان يؤمن وآمن بالله وإيماناً بالله ونؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله ، ونؤمن بالله وحده ونحو ذلك. فإن القرآن والحديث وكلام الخاصة والعامة مملوء من لفظ الإيمان بالله وآمن بالله ونؤمن بالله ويا أيها الذين آمنوا ، وما أعلم قيل التصديق بالله ، أو صدقوا بالله أو يا أيها الذي صدق الله ونحو ذلك ، اللهم إلا أن يكون فى ذلك شيء لا يحضرنى الساعة ، وما أظنه .

ولفظ « الإيمان » يستعمل فى الخبر أيضاً كما يقال : (كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ) : أي أقر له والرسول يؤمن له من جهة أنه مخبر ، ويؤمن به من جهة أن رسالته مما أخبر بها ، كما يؤمن بالله وملائكته وكتبه . « فالإيمان » متضمن للإقرار بما أخبر

به ، والكفر « تارة » يكون بالنظر إلى عدم تصديق الرسول والإيمان به،وهو من هذا الباب يشترك فيه كل ما أخبر به. و « تارة » بالنظر إلى عدم الإقرار بما أخبر به ، والأصل فى ذلك هو الإخبار بالله وبأسمائه ، ولهذا كان جحد مايتعلق بهذا الباب أعظم من جحد غيره. وإن كان الرسول أخبر بكليهما. ثم مجرد تصديقه فى الخبر والعلم بثبوت ما أخبر به ،إذا لم يكن معه طاعة لأمره ، لاباطنا ولا ظاهراً ولا محبة لله ولا تعظيم له لم يكن ذلك إيماناً .

وكفر إبليس وفرعون واليهود ونحوهم لم يكن أصله من جهة عدم التصديق والعلم ؛ فإن إبليس لم يخبره أحد بخبر ، بل أمره الله بالسجود لآدم فأبى واستكبر ، وكان من الكافرين ، فكفره بالإباء والاستكبار وما يتبع ذلك ؛ لا لأجل تكذيب . وكذلك فرعون وقومه جحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلما وعلوا وقال له موسى :(لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ) ، فالذي يقال هنا أحد أمرين :

إما أن يقال الاستكبار والإباء والحسد ونحو ذلك مما الكفر به مستلزم لعدم العلم ، والتصديق الذي هو الإيمان ، وإلا فمن كان علمه وتصديقه تاماً أوجب استسلامه وطاعته مع القدرة كما أن الإرادة الجازمة تستلزم وجود المراد مع القدرة ، فعلم أن المراد إذا لم يوجد مع القدرة ، دل على أنه مافى القلب همة ولا إرادة ؛ فكذلك إذا لم يوجد موجب التصديق والعلم من حب القلب وانقياده ، دل على أن الحاصل في القلب ليس بتصديق ولا علم ، بل هنا شبهة

وريب ، كما يقول ذلك طوائف من الناس ، وهو أصل قول جهم والصالحي والأشعري فى المشهور عنه وأكثر أصحابه كالقاضي أبي بكر ومن اتبعه ، ممن يجعل الأعمال الباطنة والظاهرة من موجبات الإيمان لا من نفسه ، ويجعل ماينتفي الإيمان بانتفائه من لوازم التصديق لايتصور عنده تصديق باطن مع كفر قط .

أو أن يقال : قد يحصل فى القلب علم بالحق وتصديق به ، ولكن ما فى القلب من الحسد والكبر ونحو ذلك مانع من استسلام القلب وانقياده ومحبته ؛ وليس هذا كالإرادة مع العمل ؛ لأن الإرادة مع القدرة مستلزمة للمراد ، وليس العلم بالحق والتصديق به مع القدرة على العمل بموجب ذلك العمل ، بل لابد مع ذلك من إرادة الحق والحب له .

فإذا قال القائل : القدرة التامة بدون الإرادة الجازمة ، مستلزمة لوجود المراد المقدور موجبة لحصول المقدور لم يكن مصيباً ؛ بل لابد من الإرادة . وبهذا يتبين خطأ من قال : إن مجرد علم الله بالمخلوقات موجب لوجودها ، كما يقول ذلك من يقوله من أهل الفلسفة ؛ كما يغلط الناس من يقول إن مجرد إرادة الممكنات بدون القدرة موجب وجودها ، وكما خطؤوا من قال : إن مجرد القدرة كافية ، بل لابد من العلم والقدرة والإرادة فى وجود المقدور والمراد ؛ والإرادة مستلزمة لتصور المراد ، والعلم به ؛ والعلم والإرادة والقدرة ، ونحو ذلك ؛ وإن كان قد يقال : إنها متلازمة فى الحي ، أو أن الحياة مستلزمة لهذه الصفات ، أو أن بعض الصفات مشروط بالبعض ، فلا ريب أنه ليس كل معلوم مرادا

محبوباً ولا مقدوراً ، ولا كل مقدور مراداً محبوباً ، وإذا كان كذلك لم يلزم من كون الشيء معلوماً مصدقاً به أن يكون محبوباً معبوداً ، بل لابد من العلم؛ وأمر آخر به يكون هذا محباً وهذا محبوباً .

فقول من جعل مجرد العلم والتصديق فى العبد هو الإيمان ، وأنه موجب لأعمال القلب ، فإذا انتفت دل على انتفاء العلم ؛ بمنزلة من يقول : مجرد علم الله بنظام العالم موجب لوجوده ؛ بدون وجود إرادة منه ،وهو شبيه بقول المتفلسفة: إن سعادة النفس فى مجرد أن تعلم الحقائق ، ولم يقرنوا ذلك بحب الله تعالى وعبادته التى لا تتم السعادة إلا بها ؛ وهو نظير من يقول : كمال الجسم أو النفس فى الحب من غير اقتران الحركة الإرادية به ، ومن يقول :اللذة فى مجرد الإدراك والشعور. وهذا غلط باتفاق العقلاء ، بل لابد من إدراك الملائم ؛ والملائمة لاتكون إلا بمحبة بين المدرك والمدرك ، وتلك المحبة والموافقة والملائمة ليست نفس إدراكه والشعور به .

وقد قال كثير من الناس من الفلاسفة والأطباء ومن اتبعهم ، إن « اللذة» إدراك الملائم وهذا تقصير منهم ، بل اللذة حال يعقب إدراك الملائم ؛ كالإنسان الذي يحب الحلو ويشتهيه فيدركه بالذوق والأكل ؛ فليست اللذة مجرد ذوقه ، بل أمر يجده من نفسه يحصل مع الذوق ، فلابد « أولاً » من أمرين ؛و«آخراً» من أمرين : لابد « أولاً » : من شعور بالمحبوب ؛ ومحبة له ؛ فما لا شعور به لايتصور أن يشتهى ، وما يشعر به وليس في النفس محبة له لايشتهى ، ثم إذا

حصـــل إدراكــه بالمحبوب نفسه ، حصـــل عقيب ذلك اللذة والفرح مـع ذلك .

ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم فى الدعاء المأثور : « اللهم إني أسألك لذة النظر إلى وجهك ، والشوق إلى لقائك ؛ من غير ضراء مضرة ، ولا فتنـة مضلة » وفى الحديث الصحيح « إذا دخل أهل الجنة الجنة : نادى مناد يا أهـل الجنة ! إن لـكم عند الله موعداً يريد أن ينجزكموه ، فيقولون : ماهو ؟ ألم يبيض وجوهنا ويثقل موازيننا ويدخلنا الجنة ، ويجرنـا من النار ؟! قال : فيكشف الحجاب ، فينظرون اليه ؛ فما أعطاهم شيئاً أحب إليهم من النظر إليه » رواه مسلم وغيره . فاللذة مقرونة بالنظر إليه ؛ ولا أحب إليهـم من النظر إليه ، لمـا يقترن بذلك من اللذة ؛ لا أن نفس النظر هو اللذة .

وفى « الجملة » فلا بد فى الإيمان الذي فى القلب من تصديق بالله ورسوله ، وحب الله ورسوله ، وإلا فمجرد التصديق مع البغض لله ولرسوله ؛ ومعـاداة الله ورسوله ، ليس إيماناً باتفاق المسلمين ؛ وليس مجرد التصديق والعلم يستلزم الحب ، إلا إذا كان القلب سليماً من المعارض ، كالحسد والـكبر ، لأن النفس مفطورة على حب الحق ، وهو الذي يلائمها . ولا شيء أحب إلى القلوب السليمة من الله ، وهذا هو الحنيفية ملة إبراهيم عليه السلام الذي اتخذه الله خليلاً . وقد قال تعالى : (يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ * إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ) فليس مجرد

العلم موجبا لحب المعلوم : إن لم يكن فى النفس قوة أخرى تلائم المعلوم ،وهذه القوة موجودة فى النفس .

وكل من القوتين تقوى بالأخرى ، فالعلم يقوي العمل ، والعمل يقوي العلم، فمن عرف الله وقلبه سليم أحبه؛ وكلما ازداد لهمعرفةازدادحبه له؛ وكلما ازداد حبه له ازداد ذكره له ، ومعرفته بأسمائه وصفاته ؛ فإن قوة الحب توجب كثرة ذكر المحبوب ؛ كما أن البغض يوجب الإعراض عن ذكر المبغض ، فمن عادى الله ورسوله وحاد الله ورسوله كان ذلك مقتضياً لإعراضه عن ذكر الله ورسوله بالخير ؛ وعن ذكر ما يوجب المحبة ، فيضعف علمه به حتى قد ينساه . كما قال تعالى : (وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ فَأَنسَاهُمْ أَنفُسَهُمْ) وقال تعالى : (وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا) وقد يحصل مع ذلك تصديق وعلم مع بغض ومعاداة ، لكن تصديق ضعيف ، وعلم ضعيف ؛ ولكن لولا البغض والمعاداة لأوجب ذلك من محبة الله ورسوله ما يصير به مؤمناً .

فمن شرط الإيمان وجود العلم التام ، ولهذا كان الصواب ، أن الجهل ببعض أسماء الله وصفاته لا يكون صاحبه كافراً ، إذا كان مقراً بما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولم يبلغه ما يوجب العلم بما جهله على وجهيقتضي كفره إذا لم يعلمه كحديث الذي أمر أهله بتحريقه ثم تذريته ؛ بل العلماء بالله يتفاضلون فى العلم به . ولهذا يوصف من لم يعمل بعلمه ، بالجهل وعدم العلم . قال تعالى : (إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ)قال أبو العالية:

سألت أصحاب محمد عن هذه الآية ؛ فقالوا لي : كل من عصى الله فهو جاهل ؛ وكل من تاب قبل الموت فقد تاب من قريب . ومنه قول ابن مسعود : كفى بخشية الله علماً . وكفى بالاغترار بالله جهلاً . وقيل للشعبي : أيها العالم ! فقال : العالم من يخشى الله ، وقد قال تعالى : (إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ) .

وقال أبو حيان التيمي : « العلماء ثلاثة » : عالم بالله ؛ وبأمر الله ؛ وعالم بالله ليس عالماً بأمر الله ، وعالم بأمر الله ليس عالماً بالله . فالعالم بالله الذي يخشاه . والعالم بأمر الله الذي يعلم حدوده وفرائضه . وقد قال تعالى : (إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ) . وهذا يدل على أن كل من خشي الله فهو عالم . وهو حق ولا يدل على أن كل عالم يخشاه ؛ لكن لما كان العلم به موجباً للخشية عند عدم المعارض كان عدمه دليلاً على ضعف الأصل ، إذ لو قوى لدفع المعارض .

وهكذا لفظ « العقل » يراد به الغريزة التي بها يعلم ، ويراد بها أنواع من العلم . ويراد به العمل بموجب ذلك العلم . وكذلك لفظ « الجهل » يعبر به عن عدم العلم ، ويعبر به عن عدم العمل بموجب العلم ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا كان أحدكم صائماً فلا يرفث ولا يجهل فإن امرؤ شاتمه أو قاتله ، فليقل إني امرؤ صائم » والجهل هنا هو الكلام الباطل ، بمنزلة الجهل المركب . ومنه قول الشاعر :

ألا لا يجهلن أحد علينا فنجهل فوق جهل الجاهلينا

ومن هذا سميت « الجاهلية » جاهليــة ، وهي متضمنة لــعدم العلم أو لعدم العمل به ومنــه قول النبي صلى الله عليه وسلم لأبي ذر : « إنــك امرؤ فيك جاهلية » لما ساب رجلا وعيره بأمه ، وقد قال تعالى : (إِذْ جَعَلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ) . فإن الغضب والحمية تحمل المرء على فعل مايضره وترك ماينفعه ، وهذا من الجهل الذي هو عمل بخلاف العلم حتى يقدم المرء عـلى فعل مايعلم أنه يضره ، وترك ما يعلم أنــه ينفعه ؛ لما فى نفسه من البغض والمعاداة لأشخاص وأفعال ، وهو فى هذه الحال ليس عديم العلم والتصديق بالكليــة ، لكنه لما فى نفسه من بغض وحسد غلب موجب ذلك لموجب العلم ، فدل عـلى ضعف العلم لعدم موجبه ومقتضاه ، ولكن ذلك الموجب والنتيجة لا توجد عنـه وحده ، بل عنه وعما فى النفس من حب ماينفعهـا ، وبغض مايضرهـا . فإذا حصل لها مرض ففسدت به ، أحبت مايضرهـا ، وأبغضت ماينفعها ، فتصير النفس كالمريض الذي يتناول مايضره لشهوة نفسه له ، مع علمه أنه يضره .

« قلت » : هذا معنى ماروي عن النبي صلى الله عليــه وسلم : إن الله يحب البصر النافذ عند ورود الشبهات ، ويحب العقل الـكامل عندحلول الشهوات» رواه البيهقى مرسلا . وقد قال تعالى ، (وَٱذْكُرْ عِبَٰدَنَآ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ أُو۟لِى ٱلْأَيْدِى وَٱلْأَبْصَٰرِ) فوصفهم بالقوة فى العمل والبصيرة فى العـلم ، وأصل القوة قوة القلب الموجبة لمحبــة الخير وبغض الشر ، فإن المؤمن قوته فى قلبه ؛ وضعفه فى جسمه والمنافق قوته فى جسمه وضعفه فى قلبه فالإيمـان لابد

فيه من هذين الأصلين : التصديق بالحق والمحبة له ، فهذا أصل القول ، وهذا أصل العمل .

ثم الحب التام مع القدرة يستلزم حركة البدن بالقول الظاهر ، والعمل الظاهر ضرورة كما تقدم ، فمن جعل مجرد العلم والتصديق موجباً لجميع مايدخل في مسمى الإيمان ، وكل ماسمي إيماناً فقد غلط بل لابد من العلم والحب.والعلم شرط فى محبة المحبوب ، كما أن الحياة شرط فى العلم؛ لكن لايلزم من العلم بالشيء والتصديق بثبوته محبته إن لم يكن بين العالم والمعلوم معنى فى المحب أحب لأجله ولهذا كان الإنسان يصدق بثبوت أشياء كثيرة ويعلمها وهو يبغضها كما يصدق بوجود الشياطين والكفار ويبغضهم ونفس التصديق بوجود الشيء لا يقتضي محبته : لكن الله سبحانه يستحق لذاته أن يحب ويعبد ، وأن يحب لأجله رسوله.والقلوب فيها معنى يقتضي حبه وطاعته كما فيها معنى يقتضى العلم والتصديق به : فمن صدق به وبرسوله ولم يكن محباً له ولرسوله لم يكن مؤمناً حتى يكون فيه مع ذلك الحب له ولرسوله .

وإذا قام بالقلب التصديق به والمحبة له لزم ضرورة أن يتحرك البدن بموجب ذلك من الأقوال الظاهرة : والأعمال الظاهرة فما يظهر على البدن من الأقوال والأعمال هو موجب مافى القلب ولازمه ؛ ودليله ومعلوله كما أن مايقوم بالبدن من الأقوال والأعمال له أيضاً تأثير فيما فى القلب . فكل منهما يؤثر فى الآخر لكن القلب هو الأصل والبدن فرع له والفرع يستمد من أصله والأصل يثبت ويقوى بفرعه . كما فى الشجرة التى يضرب بها المثل لكلمة الإيمان . قال

تعالى: (ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ * تُؤْتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ بِإِذْنِ رَبِّهَا) وهي كلمة التوحيد، والشجرة كلما قوي أصلها وعرق وروي قويت فروعها. وفروعها أيضاً إذا اغتذت بالمطر والريح أثر ذلك فى أصلها.

وكذلك «الإيمان» فى القلب و «الإسلام» علانية ولما كانت الأقوال والأعمال الظاهرة لازمة ومستلزمة للأقوال والأعمال الباطنة كان يستدل بها عليها: كما فى قوله تعالى: (لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ) فأخبر أن من كان مؤمناً بالله واليوم الآخر لا يوجدون موادين لأعداء الله ورسوله. بل نفس الإيمان ينافى مودتهم. فإذا حصلت الموادة دل ذلك على خلل الإيمان وكذلك قوله: (تَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِى ٱلْعَذَابِ هُمْ خَٰلِدُونَ * وَلَوْ كَانُوا۟ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِىِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَآءَ).

وكذلك قوله: (إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ) فأخبر تعالى أن هؤلاء هم الصادقون فى قولهم: آمنا، ودل ذلك على أن الناس فى قولهم: آمنا صادق وكاذب، والكاذب فيه نفاق بحسب كذبه. قال تعالى فى المنافقين:

(وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ — إلى قوله — وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ) وفى يكذبون قراءتان مشهورتان .

وفى الحديث « أساس النفاق الذي يُبنَى عليه الكذب » وقال تعالى : (إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ) وقال تعالى : (وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ ٱللَّهَ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ * فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُم مِّن فَضْلِهِۦ بَخِلُوا۟ بِهِۦ وَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ * فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِى قُلُوبِهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ يَلْقَوْنَهُۥ بِمَآ أَخْلَفُوا۟ ٱللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ) وقال : (وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِى ٱلصَّدَقَٰتِ) ومثل هذا كثير .

و « بالجملة » فلا يستريب من تدبر ما يقول فى أن الرجل لا يكون مؤمناً بمجرد تصديق فى القلب مع بغضه لله ولرسوله، واستكباره عن عبادته ومعاداته له ولرسوله ، ولهذا كان جماهير المرجئة على أن عمل القلب داخل فى الإيمان كما نقله أهل المقالات عنهم ، منهم الأشعري فإنه قال فى كتابه فى « المقالات » : اختلف المرجئة فى الإيمان ما هو ؟ وهم «اثنتا عشرة فرقة ».

« الفرقة الأولى » منهم : يزعمون أن الإيمان بالله هو المعرفة بالله وبرسوله وبجميع ما جاء من عند الله فقط ، وأن ما سوى المعرفة من الإقرار باللسان ، والخضوع بالقلب والمحبة لله ولرسوله ، والتعظيم لهما والخوف والعمل بالجوارح فليس بإيمان ، وزعموا أن الكفر بالله هو الجهل به وهذا قول يحكى عن الجهم

ابن صفوان ، قال : وزعمت الجهمية أن الإنسان إذا أتى بالمعرفة ، ثم جحد بلسانه أنه لا يكفر بجحده ، وأن الإيمان لا يتبعض ولا يتفاضل أهله فيه ، وأن الإيمان والكفر لا يكونان إلا فى القلب دون الجوارح ، قال :

و « الفرقة الثانية » من المرجئة : يزعمون أن الإيمان هو المعرفة بالله فقط ، والكفر به هو الجهل به فقط ، فلا إيمان بالله إلا المعرفة به ، ولا كفر بالله إلا الجهل به ، وإن قول القائل : (إن الله ثالث ثلاثة) ليس بكفر ولكنه لا يظهر إلا من كافر ، وذلك أن الله كفر من قال ذلك وأجمع المسلمون أنه لا يقوله إلا كافر وزعموا أن معرفة الله هي المحبة له وهي الخضوع لله . وأصحاب هذا القول لا يزعمون أن الإيمان بالله إيمان بالرسول ، ويقولون : إنه لا يؤمن بالله إلا من آمن بالرسول ، ليس ذلك لأن ذلك مستحيل ، ولكن الرسول قال «من لم يؤمن بى فليس بمؤمن بالله» وزعموا أيضاً أن الصلاة ليست بعبادة لله ، وأنه لا عبادة إلا الإيمان به ، وهو معرفته والإيمان عندهم لا يزيد ولا ينقص ، وهو خصلة واحدة وكذلك الكفر والقائل بهذا القول أبو الحسين الصالحي ، وقد ذكر الأشعري فى كتابه « الموجز » قول الصالحي هذا وغيره ، ثم قال : والذي أختاره فى الأسماء قول الصالحي ، وفى الخصوص والعموم أنى لا أقطع بظاهر الخبر على العموم ، ولا على الخصوص إذ كان يحتمل فى اللغة أن يكون خاصاً ، ويحتمل أن يكون عاما ، وأقف فى ذلك ولا أقطع على عموم ولا على خصوص إلا بتوقيف أو إجماع . ثم قال فى « المقالات » :

و « الفرقة الثالثة من المرجئة » : يزعمون أن الإيمان هو المعرفة بالله

والخضوع له ، وهو ترك الاستكبار عليه والمحبة لله، فمن اجتمعت فيه هذه الخصال، فهو مؤمن وزعموا أن إبليس كان عارفا بالله غير أنه كفر باستكباره على الله، وهذا قول قوم من أصحاب يونس السمري .

و « الفرقة الرابعة » : وهم أصحاب أبى شمرو يونس يزعمون أن الإيمان المعرفة بالله والمحبة له والخضوع له بالقلب والإقرار به أنه واحد ليس كمثله شيء ما لم تقم عليه حجة الأنبياء ، وإن كانت قد قامت عليه حجة الأنبياء فالإيمان [الإقرار] بهم والتصديق لهم والمعرفة لما جاء من عند الله عنهم داخل فى الإيمان ولا يسمون كل خصلة من هذه الخصال إيمانا ولا بعض إيمان، حتى تجتمع هذه الخصال، فإذا اجتمعت سموها إيمانا لاجتماعها، وشبهوا ذلك بالبياض إذا كان فى دابة لم يسموها بلقاء إلا مع السواد وجعلوا ترك كل خصلة من هذه الخصال كفراً ولم يجعلوا الإيمان متبعضا ولا محتملا للزيادة والنقصان .

وذكر عن « الخامسة » أصحاب أبى ثوبان : أن الإيمان هو الإقرار بالله وبرسله وما لا يجوز فى العقل الا أن يفعله .

وذكر عن «الفرقة السادسة» : أن الإيمان هو المعرفة بالله وبرسله وفرائضه المجمع عليها والخضوع له بجميع ذلك والإقرار باللسان ، وزعموا أن خصال الإيمان كل منها طاعة ، وأن كل واحدة إذا فعلت دون الأخرى لم تكن طاعة كالمعرفة بلا إقرار ، وأن ترك كل خصلة من ذلك معصية؛ وأن الإنسان لا يكفر

بترك خصلة واحدة ، وأن الناس يتفاضلون فى إيمانهم ، ويكون بعضهم أعلم وأكثر تصديقاً له من بعض ، وأن الإيمان يزيد ولا ينقص وهذا قول الحسين ابن محمد النجار وأصحابه .

و « الفرقة السابعة » الغيلانية أصحاب غيلان يزعمون : أن الإيمان المعرفة بالله الثانية[1]؛ والمحبة والخضوع والإقرار بما جاء به الرسول وبما جاء من عند الله ؛ وذلك أن المعرفة الأولى عنده اضطرار فلذلك لم يجعلها من الإيمان وكل هؤلاء الذين حكينا قولهم : من « الشمرية » و « الجهمية » و « الغيلانية » و«النجارية» ينكرون أن يكون فى الكفار إيمان وأن يقال فيهم بعض إيمان إذ كان الإيمان لا يتبعض عندهم .

قال : و « الفرقة الثامنة » من المرجئة أصحاب محمد بن شبيب يزعمون : أن الإيمان الإقرار بالله والمعرفة بأنه واحد ليس كمثله شيء . والإقرار والمعرفة بأنبيائه ورسله وبجميع ما جاءت به من عند الله مما نص عليه المسلمون ونقلوه عن النبي صلى الله عليه وسلم من الصلاة والصيام ونحو ذلك لا نزاع بينهم فيه ، والخضوع لله وهو ترك الاستكبار عليه ، وزعموا أن إبليس قد عرف الله وأقربه ، وإنما كان كافراً لأنه استكبر ، ولولا استكباره ما كان كافراً ، وأن الإيمان يتبعض ويتفاضل أهله ، وأن الخصلة من الإيمان قد تكون طاعة وبعض إيمان ، ويكون صاحبها كافراً بترك بعض الإيمان ولا يكون مؤمناً إلا بإصابة الكل ، وكل رجل يعلم أن الله واحد ليس كمثله

---

(١) نسخة « التامة »

شيء ويجحد الأنبياء فهو كافر بجحده الأنبياء وفيه خصلة من الإيمان ، وهي معرفته بالله سبحانه .

« الفرقة التاسعة » : من المرجئة المنتسبين إلى أبي حنيفة وأصحابه يزعمون أن الإيمان المعرفة بالله وبالرسول والإقرار بما جاء من عند الله في الجملة دون التفسير .

« الفرقة العاشرة » : من المرجئة أصحاب أبي معاذ التومني يزعمون : أن الإيمان ترك ما عظم من الكبائر وهو اسم لخصال إذا تركها أو ترك خصلة منها كان كافراً ، فتلك الخصلة التي يكفر بتركها إيمان ، وكل طاعة إذا تركها التارك لم يجمع المسلمون على تكفيره فتلك الطاعة شريعة من شرائع الإيمان تاركها إن كانت فريضة يوصف بالفسق ، فيقال له إنه يفسق ولا يسمى بالفسق ، ولا يقال فاسق وليست تخرج الكبائر من الإيمان إذا لم تكن كفرا ، وتارك الفرائض مثل الصلاة والصيام والحج على الجحود بها ، والرد لها ، والاستخفاف بها كافر بالله ، وإنما كفر للاستخفاف والرد والجحود ، وإن تركها غير مستحل لتركها متشاغلاً مسوفاً يقول : الساعة أصلي ، وإذا فرغت من لهوي وعملي فليس بكافر ، وإن كان يصلي يوماً ووقتاً من الأوقات . ولكن نفسقه. وكان أبو معاذ يقول : من قتل نبياً أو لطمه كفر ، وليس من أجل اللطمة كفر ، ولكن من أجل الاستخفاف والعداوة والبغض له .

والفرقة «الحادية عشر» من المرجئة : أصحـــاب بشر المريسي ، يقولون : إن الإيمان هو التصديق لأن الإيمـان في اللغـة هو التصديق وما ليس بتصديق فليس بإيمان ، ويزعم أن التصديق يكون بالقلب وباللسان جميعاً ، وإلى هــذا القول كان يذهب ابن الراوندي ، وكان ابن الراوندي يزعـم أن الـكفر هو الجحد ، والإنـكار والستر والتغطية ، وليس يجوز أن يكون الـكفر إلا ما كان في اللغة كفراً ، ولا يجوز إيمـان إلا ما كان في اللغة إيماناً ، وكان يزعم أن السجــود للشمس ليس بكــفر ، ولا السجــود لغــير الله كفر ، ولـكنه علم على الـكفر ، لأن الله بين أنه لايسجد للشمس إلا كافر .

قال و « الفرقة الثانية عشر » من المرجئة : الـكرامية أصحـــاب محمد بن كــرام يزعمون أن الإيمــان هو الإقرار والتصديق باللســان دون القلب ، وأنـكروا أن تكون معرفة القلب أو شيء غير التصديق باللسان إيمــاناً . فهذه الأقوال التي ذكرهــا الأشعري عن المرجئــة يتضمن أكثرهــا أنه لابد في الإيمـان من بعض أعمـال القلوب عنـدهم وإنما نازع في ذلك فرقة يسيرة : كجهم والصالحي .

وقد ذكر أيضاً في « المقالات » جملة قول أصحاب الحديث وأهل السنة . قال : جملة ما عليه أصحاب الحديث وأهل السنة ، الإقرار بالله وملائـكته وكتبه ورسله ، وما جاء من عند الله وما رواه الثقات عن رسول الله صلى الله عليــه وسلم ، ولا يردون من ذلك شيئاً وأن الله إله واحد فرد صمد ، لم يتخذ صاحبة

ولا ولداً ، وأن محمداً عبده ورسوله ، وأن الجنة حق والنار حق ، وأن الساعة آتية لا ريب فيها ، وأن الله يبعث من فى القبور ، وأن الله على عرشه كما قال : (ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ) وأن له يدين بلا كيف كما قال : (خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ) وكما قال : (بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ) وأن له عينين كما قال : (تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا) وأن له وجهاً كما قال : (وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ ذُو ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ) . وأن أسماء الله لا يقال إنها غير الله كما قالت المعتزلة والخوارج .

إلى أن قال : ويقولون القرآن كلام الله غير مخلوق ، والكلام فى الوقف واللفظ بدعة ، من قال بالوقف أو اللفظ فهو مبتدع عندهم ، لا يقال اللفظ بالقرآن مخلوق ، ولا يقال غير مخلوق . إلى أن قال : ولا يكفرون أحداً من أهل القبلة بذنب يرتكبه : كنحو الزنا والسرقة وما أشبه ذلك من الكبائر ، وهم بما معهم من الإيمان مؤمنون وإن ارتكبوا الكبائر ، والإيمان عندهم : هو الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله وبالقدر خيره وشره حلوه ومره ، وأن ما أخطأهم لم يكن ليصيبهم ، وما أصابهم لم يكن ليخطئهم ، والإسلام هو : أن تشهد أن لا إله إلا الله على ماجاء في الحديث ، والإسلام عندهم غير الإيمان .

إلى أن قال : ويقرون بأن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص ، ولا يقولون مخلوق ولا غير مخلوق . وذكر كلاماً طويلاً ثم قال فى آخره : وبكل ماذكرناه

من قولهم نقول : وإليه نذهب. فهذا قوله في هذا الكتاب وافق فيه أهل السنة وأصحاب الحديث بخلاف القول الذي نصره في الموجز .

والمقصود هنا أن عامة فرق الأمة تدخل ما هو من أعمال القلوب ، حتى عامة فرق المرجئة تقول بذلك ، وأما المعتزلة والخوارج وأهل السنة وأصحاب الحديث فقولهم في ذلك معروف ، وإنما نازع في ذلك من اتبع جهم بن صفوان من المرجئة وهذا القول شاذ ، كما أن قول الكرامية الذين يقولون هو مجرد قول اللسان شاذ أيضاً .

وهذا أيضاً مما ينبغي الاعتناء به ، فإن كثيراً ممن تكلم في « مسألة الإيمان » هل تدخل فيه الأعمال ؟ وهل هو قول وعمل ؟ يظن أن النزاع إنما هو في أعمال الجوارح ، وأن المراد بالقول قول اللسان ، وهذا غلط ؛ بل القول المجرد عن اعتقاد الإيمان ليس إيماناً باتفاق المسلمين ؛ فليس مجرد التصديق بالباطن هو الإيمان عند عامة المسلمين إلا من شذ من أتباع جهم والصالحي ، وفي قولهم من السفسطة العقلية والمخالفة في الأحكام الدينية أعظم مما في قول ابن كرام إلا من شذ من أتباع ابن كرام ، وكذلك تصديق القلب الذي ليس معه حب لله ولا تعظيم بل فيه بغض وعداوة لله ورسله ليس إيماناً باتفاق المسلمين .

وقول ابن كرام فيه مخالفة في الاسم دون الحكم فإنه — وإن سمى المنافقين مؤمنين — يقول إنهم مخلدون في النار ، فيخالف الجماعة في الاسم دون الحكم ، وأتباع جهم يخالفون في الاسم والحكم جميعاً .

فصـــــل

إذا عرف أن أصل الإيمان فى القلب ، فاسم « الإيمان » تارة يطلق عـلى مافي القلب من الأقوال القلبية والأعمال القلبية من التصديق والمحبة والتعظيم ونحو ذلك ، وتكون الأقوال الظاهرة والأعمال لوازمه وموجبـاتـه ودلائله . وتارة على ما فى القلب والبدن جعلا لموجب الإيمان ومقتضاه داخلاً فى مسماه وبهذا يتبين أن الأعمال الظاهرة تسمى إسلاما، وأنها تدخل فى مسمى الإيمان تارة ولا تدخل فيه تارة .

وذلك أن الاسم الواحد تختلف دلالته بالإفراد والاقتران ، فقـد يكون عند الإفراد فيه عموم لمعنيين ، وعند الاقتران لا يـدل إلا على أحدهما ، كلفظ الفقير والمسكين ، إذا أفرد أحدهما تناول الآخر ، وإذا جمع بينهما كان لـكل واحد مسمى يخصه ، وكذلك لفظ المعروف والمنكر إذا أطلقا كما فى قوله تعالى (يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ) دخل فيه الفحشاء والبغي ، وإذا قرن بالمنكر أحدهما كما فى قوله : (إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ)،أو كلاهما كما في قوله تعالى : (وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْيِ) كان اسم المنكر مختصاً بما خرج من ذلك على قول ، أو متناولا للجميع على قول ـــ بناء على

إن الخاص المعطوف على العام هل يمنع شمول العام له ؟ أو يكون قد ذكر مرتين .فيه نزاع ـــ والأقوال والأعمال الظاهرة (نتيجة) الأعمال الباطنة ولازمها .

وإذا أفرد اسم «الإيمان» فقد يتناول هذا وهذا ، كما في قول النبي صلى الله عليه وسلم : « الإيمان بضع وسبعون شعبة أعلاها قول لا إله إلا الله ، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق » . وحينئذ فيكون الإسلام داخلا فى مسمى الإيمان وجزءاً منه ، فيقال حينئذ : إن « الإيمان » اسم لجميع الطاعات الباطنة والظاهرة . ومنه قوله صلى الله وعليه وسلم لوفد عبد القيس « آمركم بالإيمان بالله ، أتدرون ما الإيمان بالله ؟ شهادة أن لا إله إلا الله ؛ وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وتؤدوا خمس المغنم » أخرجاه فى الصحيحين .

ففسر الإيمان هنا بما فسر به الإسلام لأنه أراد بالشهادتين هنا أن يشهد بهما باطناوظاهراً ، وكان الخطاب لوفد عبد القيس ، وكانوا من خيار الناس وهم أول من صلى الجمعة ببلدهم بعد جمعة أهل المدينة . كما قال ابن عباس : أول جمعة جمعت فى الإسلام بعد جمعة المدينة جمعة بجواثى ـــ قرية من قرى البحرين ـــ وقالوا يارسول الله ! إن بيننا وبينك هذا الحي من كفار مضر ، وإنا لا نصل إليك إلا فى شهر حرام ، فمرنا بأمر فصل نعمل به وندعو إليه من وراءنا ، وأرادوا بذلك « أهل نجد » من تميم وأسد وغطفان وغيرهم كانوا كفاراً ؛ فهؤلاء كانوا صادقين راغبين فى طلب الدين ، فإذا أمرهم النبى صلى الله عليه

وسلم بأقوال وأعمال ظاهرة فعلوها باطناً وظاهراً فكانوا بها مؤمنين .

وأما إذا قرن الإيمان بالإسلام ؛ فإن الإيمان في القلب والإسلام ظاهر كما فى « المسند » عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الإسلام علانية والإيمان فى القلب ، والإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت وتؤمن بالقدر خيره وشره » ومتى حصل له هذا الإيمان ، وجب ضرورة أن يحصل له الإسلام الذي هو الشهادتان ، والصلاة والزكاة والصيام والحج؛ لأن إيمانه بالله وملائكته وكتبه ورسله يقتضي الاستسلام لله . والانقياد له ، وإلا فمن الممتنع أن يكون قد حصل له الإقرار والحب والانقياد باطناً ولا يحصل ذلك فى الظاهر ، مع القدرة عليه كما يمتنع وجود الإرادة الجازمة مع القدرة بدون وجود المراد .

وبهذا تعرف أن من آمن قلبه إيماناً جازماً امتنع أن لايتكلم بالشهادتين مع القدرة فعدم الشهادتين مع القدرة مستلزم انتفاء الإيمان القلبي التام ؛ وبهذا يظهر خطأ جهم ومن اتبعه فى زعمهم أن مجرد إيمان بدون الإيمان الظاهر ينفع فى الآخرة ؛ فإن هذا ممتنع ، إذ لا يحصل الإيمان التام فى القلب إلا ويحصل فى الظاهر موجبه بحسب القدرة ، فإن من الممتنع أن يحب الإنسان غيره حباً جازماً وهو قادر على مواصلته ، ولا يحصل منه حركة ظاهرة إلى ذلك .

وأبو طالب إنما كانت محبته للنبي صلى الله عليه وسلم لقرابته منه ، لا لله وإنما

نصره وذب عنه لحمية النسب والقرابة ؛ ولهذا لم يتقبل الله ذلك منه ، وإلا فلو كان ذلك عن إيمان فى القلب لتكلم بالشهادتين ضرورة ، والسبب الذي أوجب نصره للنبي صلى الله عليه وسلم ــ وهو الحمية ــ هو الذي أوجب امتناعه من الشهادتين بخلاف أبى بكر الصديق ونحوه قال الله تعالى (وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلْأَتْقَى * ٱلَّذِى يُؤْتِى مَالَهُۥ يَتَزَكَّىٰ * وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ * إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ * وَلَسَوْفَ يَرْضَىٰ) ومنشأ الغلط فى هذه المواضع من وجوه .

(أحدها) أن العلم والتصديق مستلزم لجميع موجبات الإيمان .

(الثاني) : ظن الظان أن مافى القلوب لايتفاضل الناس فيه .

(الثالث) ؛ ظن الظان أن مافي القلب من الإيمان المقبول يمكن تخلف القول الظاهر والعمل الظاهر عنه .

(الرابع) : ظن الظان أن ليس فى القلب إلا التصديق وأن ليس الظاهر إلا عمل الجوارح . والصواب أن القلب له عمل مع التصديق والظاهر قول ظاهر وعمل ظاهر ، وكلاهما مستلزم للباطن . و « المرجئة » أخرجوا العمل الظاهر عن الإيمان ؛ فمن قصد منهم إخراج أعمال القلوب أيضاً وجعلها هي التصديق فهذا ضلال بين،ومن قصد إخراج العمل الظاهر قيل لهم العمل الظاهر لازم للعمل الباطن لاينفك عنه ، وانتفاء الظاهر دليل انتفاء الباطن ،

فبقى النزاع فى أن العمل الظاهر هل هو جزء من مسمى الإيمان يدل عليه بالتضمن، أو لازم لمسمى الإيمان .

و « التحقيق » أنه تارة يدخل فى الاسم وتارة يكون لازماً للمسمى ــ بحسب إفراد الاسم واقترانه ــ فإذا قرن الإيمان بالإسلام كان مسمى الاسلام خارجا عنه ، كما فى حديث جبريل ، وإن كان لازماً له ، وكذلك إذا قرن الإيمان بالعمل كما فى قوله : (إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ) فقد يقال : اسم الإيمان لم يدخل فيه العمل وإن كان لازما له ؛ وقد يقال : بل دخل فيه وعطف عليه عطف الخاص على العام ؛ وبكل حال فالعمل تحقيق لمسمى الإيمان وتصديق له ، ولهذا قال طائفة من العلماء ــ كالشيخ أبي إسماعيل الأنصاري ، وغيره ــ : الإيمان كله تصديق فالقلب يصدق ماجاءت به الرسل واللسان يصدق مافى القلب ، والعمل يصدق القول ، كما يقال : صدق عمله قوله . ومنه قول النبى صلى الله عليه وسلم « العينان تزنيان وزناهما النظر ، والأذنان تزنيان وزناهما السمع ، واليد تزني وزناها البطش ، والرجل تزني وزناها المشي ، والقلب يتمنى ويشتهي ، والفرج يصدق ذلك أو يكذبه » والتصديق يستعمل فى الخبر ، وفى الإرادة ، يقال : فلان صادق العزم وصادق المحبة ، وحملوا حملة صادقة .

و « السلف » اشتد نكيرهم على المرجئة لما أخرجوا العمل من الإيمان ، وقالوا إن الإيمان يتماثل الناس فيه ، ولا ريب أن قولهم بتساوى إيمان الناس

من أفحش الخطأ ، بل لا يتساوى الناس في التصديق ، ولا فى الحب ، ولا في الخشية ، ولا فى العلم ؛ بل يتفاضلون من وجوه كثيرة .

و « أيضا » فإخراجهم العمل يشعر أنهم أخرجوا أعمال القلوب أيضاً،وهذا باطل قطعاً ، فإن من صدق الرسول وأبغضه وعاداه بقلبه وبدنه فهو كافر قطعا بالضرورة ، وإن أدخلوا أعمال القلوب في الإيمان أخطأوا أيضاً ؛ لامتناع قيام الإيمان بالقلب من غير حركة بدن .

وليس المقصود هنا ذكر عمل معين ؛ بل من كان مؤمناً بالله ورسوله بقلبه هل يتصور إذا رأى الرسول وأعداءه يقاتلونه ، وهو قادر على أن ينظر إليهم ويحض على نصر الرسول بما لا يضره هل يمكن مثل هذا فى العادة إلا أن يكون منه حركة ما إلى نصر الرسول ؟ فمن المعلوم أن هذا ممتنع ؛ فلهذا كان الجهاد المتعين بحسب الإمكان من الإيمان ، وكان عدمه دليلا على انتفاء حقيقة الإيمان ، بل قد ثبت فى الصحيح عنه « من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه بالغزو مات على شعبة نفاق » وفى الحديث دلالة على أنه يكون فيه بعض شعب النفاق ، مع ما معه من الإيمان ، ومنه قوله تعالى : (إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ) .

و « أيضاً » فقد ثبت فى الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال

« من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان » وفي رواية « وليس وراء ذلك من الإيمان مثقال حبة خردل». فهذا يبين أن القلب إذا لم يكن فيه بغض ما يكرهه الله من المنكرات كان عادما للإيمان،والبغض والحب من أعمال القلوب . ومن المعلوم أن إبليس ونحوه يعلمون أن الله عز وجل حرم هذه الأمور ولا يبغضونها بل يدعون إلى ما حرم الله ورسوله .

و « أيضا » فهؤلاء القائلون بقول جهم والصالحي قد صرحوا بأن سب الله ورسوله ؛ والتكلم بالتثليث وكل كلمة من كلام الكفر ليس هو كفراً في الباطن ولكنه دليل في الظاهر على الكفر ويجوز مع هذا أن يكون هذا الساب الشاتم في الباطن عارفا بالله موحدا له مؤمنا به فإذا أقيمت عليهم حجة بنص أو إجماع أن هذا كافر باطنا وظاهرا . قالوا : هذا يقتضي أن ذلك مستلزم للتكذيب الباطن وأن الإيمان يستلزم عدم ذلك ؛ فيقال لهم : معنا أمران معلومان .

(أحدهما) : معلوم بالاضطرار من الدين . و (الثاني) ، معلوم بالاضطرار من أنفسنا عند التأمل .

أما « الأول » : فإنا نعلم أن من سب الله ورسوله طوعا بغير كره ؛ بل من تكلم بكلمات الكفر طائعاً غير مكره ، ومن استهزأ بالله وآياته ورسوله فهو

كافر باطناً وظاهراً ، وأن من قال : إن مثل هذا قد يكون في الباطن مؤمناً بالله وإنما هو كافر في الظاهر ، فإنه قال قولاً معلوم الفساد بالضرورة من الدين. وقد ذكر الله كلمات الكفار في القرآن وحكم بكفرهم واستحقاقهم الوعيد بها ، ولو كانت أقوالهم الكفرية بمنزلة شهادة الشهود عليهم ، أو بمنزلة الإقرار الذي يغلط فيه المقر لم يجعلهم الله من أهل الوعيد بالشهادة التي قد تكون صدقاً ، وقد تكون كذباً ، بل كان ينبغي ألا يعذبهم إلا بشرط صدق الشهادة وهذا كقوله تعالى : (لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ) (لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ) وأمثال ذلك .

وأما « الثاني » : فالقلب إذا كان معتقداً صدق الرسول ، وأنه رسول الله ، وكان محباً لرسول الله معظماً له ، امتنع مع هذا أن يلعنه ويسبه فلا يتصور ذلك منه إلا مع نوع من الاستخفاف به وبحرمته ، فعلم بذلك أن مجرد اعتقاد أنه صادق لا يكون إيماناً إلا مع محبته وتعظيمه بالقلب .

و « أيضاً » فإن الله سبحانه قال : (أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّٰغُوتِ) وقال : (فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ) فتبين أن الطاغوت يؤمن به ويكفر به . ومعلوم أن مجرد التصديق بوجوده وما هو عليه من الصفات يشترك فيه المؤمن والكافر ؛ فإن الأصنام والشيطان والسحر يشترك في العلم بحاله المؤمن والكافر. وقد قال الله تعالى في السحر : (حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ۖ فَيَتَعَلَّمُونَ

مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ) إلى قوله : (وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ) فهؤلاء الذين اتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان ، ونبذوا كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون ، يعلمون أنه لا خلاق لهم فى الآخرة ومع هذا فيكفرون .

وكذلك المؤمن بالجبت والطاغوت إذا كان عالماً بما يحصل بالسحر من التفريق بين المرء وزوجه ونحو ذلك من الجبت، وكان عالماً بأحوال الشيطان والأصنام وما يحصل بها من الفتنة لم يكن مؤمناً بها مع العلم بأحوالها . ومعلوم أنه لم يعتقد أحد فيها أنها تخلق الأعيان ، وأنها تفعل ما تشاء ونحو ذلك من خصائص الربوبية ، ولكن كانوا يعتقدون أنه يحصل بعبادتها لهم نوع من المطالب، كما كانت الشياطين تخاطبهم من الأصنام وتخبرهم بأمور . وكما يوجد مثل ذلك فى هذه الأزمان في الأصنام التى يعبدها أهل الهند والصين والترك وغيرهم ، وكان كفرهم بها الخضوع لها والدعاء والعبادة واتخاذها وسيلة ونحو ذلك ، لا مجرد التصديق بما يكون عند ذلك من الآثار ، فإن هذا يعلمه العالم من المؤمنين ويصدق بوجوده ، لكنه يعلم ما يترتب على ذلك من الضرر فى الدنيا والآخرة فيبغضه ؛ والكافر قد يعلم وجود ذلك الضرر لكنه يحمله حب العاجلة على الكفر .

يبين ذلك قوله : (مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ *

ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْـَٔاخِرَةِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ * أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ * لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ) فقد ذكر تعالى من كفر بالله من بعد إيمانه وذكر وعيده فى الآخرة ، ثم قال (ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْـَٔاخِرَةِ) . وبين تعالى أن الوعيد استحقوه بهذا. ومعلوم ان باب التصديق والتكذيب والعلم والجهل ليس هو من باب الحب والبغض ، وهؤلاء يقولون إنما استحقوا الوعيد لزوال التصديق والإيمان من قلوبهم ، وإن كان ذلك قد يكون سببه حب الدنيا على الآخرة ، والله سبحانه وتعالى جعل استحباب الدنيا على الآخرة هو الأصل الموجب للخسران ، واستحباب الدنيا على الآخرة قد يكون مع العلم والتصديق بأن الكفر يضر فى الاخرة ، وبأنه ماله فى الآخرة من خلاق .

و « أيضاً » فإنه سبحانه استثنى المكره من الكفار ، ولو كان الكفر لايكون إلا بتكذيب القلب وجهله لم يستثن منه المكره ؛ لأن الإكراه على ذلك ممتنع فعلم أن التكلم بالكفر كفر لا فى حال الإكراه .

وقوله تعالى : (وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا) أي : لاستحبابه الدنيا على الآخرة ، ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم : « يصبح الرجل مؤمناً ويمسي كافراً ، ويمسي مؤمناً ويصبح كافراً ، يبيع دينه بعرض من الدنيا » والآية نزلت فى عمار بن ياسر ، وبلال بن رباح ، وأمثالهما من المؤمنين

المستضعفين لما أكرههم المشركون على سب النبي صلى الله عليه وسلم ، ونحو ذلك من كلمات الكفر فمنهم من أجاب بلسانه كعمار ، ومنهم من صبر على المحنة كبلال ، ولم يكره أحد منهم على خلاف مافى قلبه بل أكرهوا على التكلم ، فمن تكلم بدون الإكراه ، لم يتكلم إلا وصدره منشرح به .

وأيضاً فقد جاء نفر من اليهود إلى النبي ، فقالوا : نشهد إنك لرسول ، ولم يكونوا مسلمين بذلك ؛ لأنهم قالوا ذلك على سبيل الإخبار عما فى أنفسهم أي نعلم ونجزم أنك رسول الله ، قال : «فلم لاتتبعوني »؟ قالوا : نخاف من يهود فعلم أن مجرد العلم والإخبار عنه ليس بإيمان حتى يتكلم بالإيمان على وجه الإنشاء المتضمن للالتزام والانقياد مع تضمن ذلك الإخبار عما فى أنفسهم .

فالمنافقون قالوا مخبرين كاذبين ، فكانوا كفاراً فى الباطن ، وهؤلاء قالوها غير ملتزمين ولا منقادين ، فكانوا كفاراً في الظاهر والباطن، وكذلك أبو طالب قد استفاض عنه أنه كان يعلم بنبوة محمد وأنشد عنه :

ولقد علمت بأن دين محمد ... من خير أديان البرية دينا

لكن امتنع من الإقرار بالتوحيد والنبوة حباً لدين سلفه ، وكراهة أن يعيره قومه ، فلما لم يقترن بعلمه الباطن الحب والانقياد الذي يمنع مايضاد ذلك من حب الباطل وكراهة الحق لم يكن مؤمناً .

وأما إبليس وفرعون واليهود ونحوهم فما قام بأنفسهم من الكفر وإرادة العلو والحسد منع من حب الله ، وعبادة القلب له الذي لايتم الإيمان إلا به وصار فى القلب من كراهية رضوان الله واتباع ما أسخطه ما كان كفراً لاينفع معه العلم .

فصـــــل

والتفاضل فى الإيمان بدخول الزيادة والنقص فيه يكون من وجوه متعددة :

(أحدها) الأعمال الظاهرة ؛ فإن الناس يتفاضلون فيها ، وتزيد وتنقص وهذا مما اتفق الناس على دخول الزيادة فيه والنقصان ، لكن نزاعهم فى دخول ذلك فى مسمى الإيمان . فالنفاة يقولون هو من ثمرات الإيمان، ومقتضاه فأدخل فيه مجازاً بهذا الاعتبار وهذا معنى زيادة الإيمان عندهم ونقصه ، أي زيادة ثمراته ونقصانها ، فيقال قد تقدم أن هذا من لوازم الإيمان وموجباته، فإنه يمتنع أن يكون إيمان تام فى القلب بلا قول ولا عمل ظاهر ، وأما كونه لازماً أو جزءاً منه فهذا يختلف بحسب حال استعمال لفظ الإيمان مفرداً أو مقروناً بلفظ الإسلام ، والعمل كما تقدم .

وأما قولهم الزيادة فى العمل الظاهر لا فى موجبه ومقتضيه فهذا غلط ،

فإن تفاضل معلول الأشياء ومقتضاها يقتضى تفاضلها فى أنفسها ، وإلا فإذا تماثلت الأسباب الموجبة لزم تماثـل موجبهـا ومقتضاهـا ، فتفاضل الناس فى الأعمال الظاهرة يقتضى تفاضلهم فى موجب ذلـك ومقتضيـه ومن هـذا يتبين :

(الوجه الثاني) : فى زيادة الإيمان ونقصه : وهو زيادة أعمـال القلوب ونقصها فإنه من المعلوم بالذوق الذي يجده كل مؤمن ، أن الناس يتفاضـلون فى حب الله ورسوله وخشية الله والإنابة إليه والتوكل عليـه والإخلاص له ، وفى سلامة القلوب من الرياء ، والكبر والعجب ، ونحو ذلك ، والرحمة للخلق والنصح لهم ونحو ذلك من الأخلاق الإيمانية ، وفى الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان ، من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ، ومن كان يحب المرء لايحبه إلا لله ، ومن كان يكره أن يرجع فى الكفر بعد إذ أنقذه الله منه كما يكره أن يلقى فى النار » وقال تعالى : (قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ) إلى قوله: (أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟) . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « والله إنى لأخشاكم لله وأعلمكم بحدوده » وقال : « لايؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين » وقال له عمر يارسول الله ! لأنت أحب إلي من كل شيء إلا من نفسي ، قال: لا ياعمر ! حتى أكون أحب إليك من نفسك ، قال : فلأنت أحب إلي من نفسي ، قال : الآن ياعمر » .

وهذه الأحاديث ونحوها فى الصحاح ، وفيها بيان تفاضل الحب والخشية وقد قال تعالى : (وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ) وهذا أمر يجده الإنسان فى نفسه فإنه قد يكون الشيء الواحد يحبه تارة أكثر مما يحبه تارة ، ويخافه تارة أكثر مما يخافه تارة ، ولهذا كان أهل المعرفة من أعظم الناس قولاً بدخول الزيادة والنقصان فيه ، لما يجدون من ذلك فى أنفسهم ، ومن هذا قوله تعالى : (ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ) وإنما زادهم طمأنينة وسكوناً .

وقال صلى الله عليه وسلم : « أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً » .

(الوجه الثالث) : أن نفس التصديق والعلم فى القلب يتفاضل باعتبار الإجمال والتفصيل ، فليس تصديق من صدق الرسول مجملاً من غير معرفة منه بتفاصيل أخباره ، كمن عرف ما أخبر به عن الله وأسمائه وصفاته ، والجنة والنار والأمم وصدقه فى ذلك كله ، وليس من التزم طاعته مجملاً ، ومات قبل أن يعرف تفصيل ما أمره به كمن عاش حتى عرف ذلك مفصلاً وأطاعه فيه .

(الوجه الرابع) : أن نفس العلم والتصديق يتفاضل ويتفاوت كما يتفاضل سائر صفات الحي من القدرة ، والإرادة ، والسمع والبصر ، والكلام ، بل سائر الأعراض من الحركة والسواد والبياض ونحو ذلك ؛ فإذا كانت القدرة على الشيء تتفاوت فكذلك الإخبار عنه يتفاوت ، وإذا قال القائل العلم بالشيء

الواحد لا يتفاضل كان بمنزلة قوله القدرة على المقدور الواحد لاتتفاضل ، وقوله ورؤية الشيء الواحد لاتتفاضل ومن المعلوم أن الهلال المرئى يتفاضل الناس فى رؤيته ، وكذلك سمع الصوت الواحد يتفاضلون فى إدراكه ، وكذلك الكلمة الواحدة يتكلم بها الشخصان ويتفاضلون فى النطق بها ، وكذلك شم الشي الواحد وذوقه يتفاضل الشخصان فيه .

فما من صفة من صفات الحي وأنواع إدراكاته ، وحركاته ، بل وغير صفات الحي ، إلا وهي تقبل التفاضل والتفاوت إلى مالا يحصره البشر ، حتى يقال : ليس أحد من المخلوقين يعلم شيئاً من الأشياء مثل مايعلمه الله من كل وجه ، بل علم الله بالشيء أكمل من علم غيره به كيف ماقدر الأمر ، وليس تفاضل العلمين من جهة الحدوث والقدم فقط ؛ بل من وجوه أخرى . والإنسان يجد فى نفسه أن علمه بمعلومه يتفاضل حاله فيه كما يتفاضل حاله فى سمعه لمسموعه ؛ ورؤيته لمرئيه ، وقدرته على مقدوره ، وحبه لمحبوبه ، وبغضه لبغيضه ، ورضاه بمرضيه ، وسخطه لمسخوطه وإرادته لمراده وكراهيته لمكروهه ومن أنكر التفاضل في هذه الحقائق كان مسفسطاً .

(الوجه الخامس) : أن التفاضل يحصل من هذه الأمور من جهة الأسباب المقتضية لها ؛ فمن كان مستند تصديقه ومحبته أدلة توجب اليقين ، وتبين فساد الشبهة العارضة ، لم يكن بمنزلة من كان تصديقه لأسباب دون ذلك ، بل من جعل له علوم ضرورية لا يمكنه دفعها عن نفسه لم يكن بمنزلة من تعارضه

الشبه ويريد إزالتها بالنظر والبحث ، ولا يستريب عاقل أن العلم بكثرة الأدلة وقوتها ، وبفساد الشبه المعارضة لذلك ، وبيان بطلان حجة المحتج عليها ليس كالعلم الذي هو الحاصل عن دليل واحد من غير أن يعلم الشبه المعارضة له ؛ فإن الشيء كلما قويت أسبابه وتعددت وانقطعت موانعه واضمحلت كان أوجب لكماله ، وقوته وتمامه .

(الوجه السادس) : أن التفاضل يحصل في هذه الأمور من جهة دوام ذلك وثباته وذكره واستحضاره ، كما يحصل البغض من جهة الغفلة عنه والإعراض والعلم والتصديق والحب والتعظيم وغير ذلك ، فما في القلب هي صفات وأعراض وأحوال تدوم وتحصل بدوام أسبابها وحصول أسبابها . والعلم وإن كان في القلب فالغفلة تنافي تحققه ، والعالم بالشيء في حال غفلته عنه دون العالم بالشيء في ذكره له . قال عمير بن حبيب الخطمي من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم : الإيمان يزيد وينقص ، قالوا : وما زيادته ونقصه ؟ قال: إذا حمدنا الله وذكرناه وسبحناه فذلك زيادته ، فإذا غفلنا ونسينا وضيعنا فذلك نقصانه .

(الوجه السابع) أن يقال : ليس فيما يقوم بالإنسان من جميع الأمور أعظم تفاضلاً وتفاوتاً من الإيمان ، فكلما تقرر إثباته من الصفات والأفعال مع تفاضله ، فالإيمان أعظم تفاضلاً من ذلك . مثال ذلك أن الإنسان يعلم من نفسه تفاضل الحب الذي يقوم بقلبه ، سواء كان حباً لولده أو لامرأته

أو لرياسته أو وطنه أو صديقه أو صورة من الصور أو خيله أو بستانه أو ذهبه أو فضته وغير ذلك من أمواله . فكما أن الحب أوله علاقة لتعلق القلب بالمحبوب، ثم صبابة لانصباب القلب نحوه ، ثم غرام للزومه القلب كما يلزم الغريم غريمه ، ثم يصير عشقاً إلى أن يصير تتيماً — والتتيم التعبد وتيم الله عبد الله — فيصير القلب عبداً للمحبوب مطيعاً له لايستطيع الخروج عن أمره . وقد آل الأمر بكثير من عشاق الصور إلى ماهو معروف عند الناس ، مثل من حمله ذلك على قتل نفسه وقتل معشوقه أو الكفر والردة عن الإسلام أو أفضى به إلى الجنون وزوال العقل ، أو أوجب خروجه عن المحبوبات العظيمة من الأهل والمال والرياسة أو إمراض جسمه وأسنانه .

فمن قال الحب لايزيد ولا ينقص كان قوله من أظهر الأقوال فساداً ، ومعلوم أن الناس يتفاضلون فى حب الله أعظم من تفاضلهم فى حب كل محبوب، فهو سبحانه اتخذ إبراهيم خليلاً ، واتخذ محمداً أيضاً خليلاً ، كما استفاض عنه أنه قال : « لو كنت متخذاً خليلاً من أهل الأرض لاتخذت أبا بكر خليلاً ؛ ولكن صاحبكم خليل الله » يعنى نفسه صلى الله عليه وسلم . وقال : « إن الله اتخذني خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً » والخلة أخص من مطلق المحبة ، فإن الأنبياء عليهم السلام والمؤمنين يحبون الله ويحبهم الله ، كما قال : (فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ) الآية . وقال تعالى : (وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ) وقد أخبر الله أنه يحب المتقين ، ويحب المقسطين ، ويحب التوابين ، ويحب المتطهرين ، ويحب

الذين يقاتلون فى سبيله صفاً كأنهم بنيان مرصوص ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يخبر بحبه لغير واحد كما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في الصحيح أنه قال للحسن وأسامة : « اللهم إني أحبهما فأحبهما وأحب من يحبهما » وقال له عمرو بن العاص أي الناس أحب إليك ؟ قال : عائشة ، قال فمن الرجال ؟ قال : أبوها ». وقال : « والله إني لأحبكم » .

والناس فى حب الله يتفاوتون ما بين أفضل الخلق محمد وإبراهيم إلى أدنى الناس درجة ، مثل من كان فى قلبه مثقال ذرة من إيمان ، ومابين هذين الحدين من الدرجات لا يحصيه إلا رب الأرض والسموات ، فإنه ليس فى أجناس المخلوقات ما يتفاضل بعضه على بعض كبنى آدم فإن الفرس الواحدة ما تبلغ أن تساوي ألف ألف ، وقد ثبت فى الصحيحين من حديث أبي ذر أنه كان جالساً عند النبي صلى الله عليه وسلم إذ مر به رجل من أشراف الناس ، فقال : « يا أبا ذر أتعرف هذا ؟ » قلت : نعم يارسول الله ! هذا حرى إن خطب أن ينكح ، وإن قال أن يسمع لقوله ، وإن غاب أن يسأل عنه ، ثم مر برجل من ضعفاء المسلمين ، فقال : « يا أبا ذر ! أتعرف هذا ؟ » قلت : نعم يا رسول الله ! هذا رجل من ضعفاء الناس ، هذا حرى إن خطب ألا ينكح ، وإن قال ألا يسمع لقوله ، وإن غاب ألا يسأل عنه ، فقال: « يا أبا ذر ! لهذا خير من ملء الأرض مثل هذا » .

فقد أخبر الصادق الذي لا يجاوز فيما يقول : إن الواحد من بنى آدم

يكون خيراً من ملء الأرض من الآدميين ، وإذا كان الواحد منهم أفضل من الملائكة ، والواحد منهم شرا من البهائم كان التفاضل الذي فيهم أعظم من تفاضل الملائكة . وأصل تفاضلهم إنما هو بمعرفة الله ومحبته ، فعلم أن تفاضلهم فى هذا لا يضبطه إلا الله ، وكل ما يعلم من تفاضلهم فى حب الشيء من محبوباتهم فتفاضلهم فى حب الله أعظم .

وهكذا تفاضلهم فى خوف ما يخافونه ، وتفاضلهم فى الذل والخضوع لما يذلون له ويخضعون ، وكذلك تفاضلهم فيما يعرفونه من المعروفات ، ويصدقون به ويقرون به ، فإن كانوا يتفاضلون فى معرفة الملائكة وصفاتهم ، والتصديق بهم فتفاضلهم فى معرفة الله وصفاته ، والتصديق به أعظم .

وكذلك إن كانوا يتفاضلون في معرفة روح الإنسان وصفاتها والتصديق بها ، أو فى معرفة الجن وصفاتهم وفى التصديق بهم ، أو فى معرفة ما فى الآخرة من النعيم والعذاب ــ كما أخبروا به من المأكولات والمشروبات والملبوسات والمنكوحات والمسكونات ــ فتفاضلهم في معرفة الله وصفاته والتصديق به أعظم من تفاضلهم فى معرفة « الروح » التى هي النفس الناطقة . ومعرفة ما في الآخرة من النعيم والعذاب ؛ بل إن كانوا متفاضلين فى معرفة أبدانهم وصفاتها وصحتها ومرضها وما يتبع ذلك فتفاضلهم فى معرفة الله أعظم وأعظم ؛ فإن كل ما يعلم ويقال يدخل فى معرفة الله ، إذ لا موجود إلا وهو خلقه وكل ما فى المخلوقات من الصفات والأسماء والأقدار والأفعال فإنها شواهد ودلائل على

ما لله سبحانه من الأسماء الحسنى والصفات العلى ، إذ كل كمال فى المخلوقات فمن أثر كماله ، وكل كمال ثبت لمخلوق فالخالق أحق به ، وكل نقص تنزه عنه مخلوق فالخالق أحق بتنزيهه عنه ، وهذا على طريق كل طائفة واصطلاحها . فهذا يقول كمال المعلول من كمال علته ، وهذا يقول كمال المصنوع المخلوق من كمال صانعه وخالقه .

وفى الحديث الذي رواه أحمد فى المسند ورواه ابن حبان فى صحيحه عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ما أصاب عبداً هم ولا حزن فقال : اللهم إني عبدك ، ابن أمتك ، ناصيتي بيدك ، ماض في حكمك ، عدل في قضاؤك ، أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك ، أو أنزلته فى كتابك ، أو علمته أحداً من خلقك ، أو استأثرت به فى علم الغيب عندك ، أن تجعل القرآن ربيع قلبي ، ونور صدري وجلاء حزني ، وذهاب همي وغمي إلا أذهب الله همه وحزنه وأبدله مكانه فرحاً » . قالوا : يا رسول الله ! ألا نتعلمهن ؟ قال : « بلى ينبغي لمن سمعهن أن يتعلمهن » .

فقد أخبر فى هذا الحديث أن لله أسماء استأثر بها في علم الغيب عنده ، وأسماء الله متضمنة لصفاته ليست أسماء أعلام محضة ، بل أسماؤه تعالى : كالعليم والقدير والسميع والبصير والرحيم والحكيم ونحو ذلك كل اسم يدل على ما لم يدل عليه الاسم الآخر من معانى صفاته مع اشتراكها كلها فى الدلالة على ذاته ، وإذا كان من أسمائه ما اختص هو بمعرفته ، ومن أسمائه ما خص به

من شاء من عباده ، علم أن تفاضل الناس في معرفته أعظم من تفاضلهم فى معرفة كل ما يعرفونه .

وبهذا يتبين لك أن من زعم من أهل الكلام والنظر أنهم عرفوا الله حق معرفته ، بحيث لم يبق له صفة إلا عرفوها ، وأن ما لم يعرفوه ولم يقم لهم دليل على ثبوته كان معدوماً منتفيا في نفس الأمر ، قوم غالطون مخطئون مبتدعون ضالون وحجتهم فى ذلك داحضة ، فإن عدم الدليل القطعي والظني على الشيء دليل على انتفائه إلا أن يعلم أن ثبوته مستلزم لذلك الدليل . مثل أن يكون الشيء لو وجد لتوفرت الهمم والدواعي على نقله ، فيكون هذا لازماً لثبوته ، فيستدل بانتفاء اللازم على انتفاء الملزوم ؛ كما يعلم أنه لو كان بين الشام والحجاز مدينة عظيمة مثل بغداد ومصر لكان الناس ينقلون خبرها ، فإذا نقل ذلك واحد واثنان وثلاثة علم كذبهم .

وكما يعلم أنه لو ادعى النبوة أحد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم مثل مسيلمة والعنسي وطليحة وسجاح لنقل الناس خبره كما نقلوا أخبار هؤلاء ، ولو عارض القرآن معارض أتى بما يظن الناس أنه مثل القرآن ، لنقل كما نقل قرآن مسيلمة الكذاب ،وكما نقلوا الفصول والغايات لأبي العلاء المعري وكما نقلوا غير ذلك من أقوال المعارضين (و)[1] لو بخرافات لا يظن عاقل أنها مثله ، فكان النقل لما تظهر فيه المشابهة والمماثلة أقوى فى العادة والطباع فى ذلك وأرغب ـــ سواء كانوا محبين أو مبغضين ـــ هذا أمر جبل عليه بنو آدم .

(١) أضيفت الواو حسب مفهوم السياق .

كما يعلم أن علي بن أبي طالب لو طلب الخلافة على عهد أبي بكر وعمر وعثمان وقاتل عليها لنقل ذلك الناس كما نقلوا ما جرى بعد هؤلاء ؛ كما يعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم لو أمره أن يصلي بالناس صلاتهم لنقلوا ذلك، كما نقلوا أمره لأبي بكر وصلاته بالناس ، وكما يعلم أنه لو عهد له بالخلافة لنقلوا ذلك كما نقلوا ما دونه ؛ بل كما يعلم أنه لم يكن يجتمع هو وأصحابه على استماع دف أو كف ولا على رقص وزمر ؛ بل كما يعلم أنه لم يكن بعد الصلوات يجتمع هو وهم على دعاء ورفع أيد، ونحو ذلك ، إذ لو فعل ذلك لنقلوه ، بل كما يعلم أنه لم يصل فى السفر الظهر والعصر والعشاء أربعا ، وأنه لو صلى فى السفر أربعا بعض الأوقات لنقل الناس ذلك كما نقلوا جمعه بين الصلاتين بعض الأوقات .

بل كما يعلم أنه لم يكن يصلي المكتوبات وحده بل إنما كان يصليهن في الجماعة ؛ بل كما يعلم أنه لم يكن هو وأصحابه يحملون التراب فى السفر للتيمم ، ولا يصلون كل ليلة على من يموت من المسلمين ، ولا ينوون الاعتكاف كلما دخلوا مسجدا للصلاة: بل كما يعلم أنه لم يصل على غائب غير النجاشي ؛ بل كما يعلم أنه لو كان دائمًا يقنت فى الفجر أو غيرها بقنوت مسنون يجهر به لنقل الناس ذلك — كما نقلوا قنوته العارض الذي دعا فيه لقوم وعلى قوم ، وكان نقلهم لذلك أوكد — وكما يعلم أنه لما صلى بعرفة ومزدلفة قصراً وجمعا لو أمر أحداً خلفه أن يتم صلاته أو أن لا يجمع معه لنقل الناس ذلك كما نقلوا ما هو دون ذلك .

وكما يعلم أنه لم يأمر الحيض في زمانه المبتدآت بالحيض أن يغتسلن عند انقضاء يوم وليلة ، وأنه لم يأمر أصحابه أن يغسلوا ما يصيب أبدانهم وثيابهم من المني ، وأنه لم يوقت للناس لفظاً معيناً لا فى نكاح ولا فى بيع ولا إجارة ولا غير ذلك ولما حج حجة الوداع لم يعتمر عقيب الحج ، وأنه لما أفاض من منى إلى مكة يوم النحر ما طاف وسعى أولا ثم طاف ثانياً إلى غير ذلك مما يطول ذكره . ومن تتبع كتب الصحيحين ونحوها من الكتب المعتمدة ، ووقف على أقوال الصحابة والتابعين ومن قفا منهاجهم من الأئمة المرضيين ـــ قديما وحديثا ـــ علم صحة ما أوردناه فى هذا الباب .

و (المقصود هنا) أن المدلول إذا كان وجوده مستلزما لوجود دليله كان انتفاء دليله دليلا على انتفائه ، أما إذا أمكن وجوده وأمكن أن لا نعلم نحن دليل ثبوته لم يكن عدم علمنا بدليل وجوده دليلا على عدمه ، فأسماء الله وصفاته إذا لم يكن عندنا ما يدلنا عليها لم يكن ذلك مستلزما لانتفائها إذ ليس في الشرع ولا في العقل ما يدل على أنا لا بد أن نعلم كل ما هو ثابت له تعالى من الأسماء والصفات ، بل قد قال أفضل الخلق وأعلمهم بالله فى الحديث الصحيح «لاأحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك » وفى الحديث الصحيح حديث الشفاعة « فأخر ساجداً فأحمد ربي بمحامد يفتحها علي لا أحصيها الآن » .

فإذا كان أفضل الخلق لا يحصى ثناء عليه ، ولا يعرف الآن محامده التى يحمده بها عند السجود للشفاعة ؛ فكيف يكون غيره عارفا بجميع محامد الله

والثناء عليه وكل ما له من الأسماء الحسنى ، فإنه داخل فى محامده وفيما يثنى عليه به وإذا كان كذلك فمن كان بماله من الأسماء والصفات أعلم وأعرف كان بالله أعلم وأعرف ؛ بل من كان بأسماء النبي صلى الله عليه وسلم وصفاته أعلم ، كان بالنبي صلى الله عليه وسلم أعلم ،فليس من علم أنه نبي كمن علم أنه رسول ولا من علم أنه رسول كمن يعلم أنه خاتم الرسل ،ولا من علم أنه خاتم الرسل كمن علم أنه سيد ولد آدم ،ولا من علم ذلك كمن علم ما خصه الله به من الشفاعة والحوض والمقام المحمود والملة وغير ذلك من فضائله صلى الله عليه وسلم ، وليس كل من جهل شيئا من خصائصه يكون كافراً ، بل كثير من المؤمنين لم يسمع بكثير من فضائله وخصائصه ، فكذلك ليس كل من جهل بعض أسماء الله وصفاته يكون كافراً ، إذ كثير من المؤمنين لم يسمع كثيراً مما وصفه به رسوله ، وأخبر به عنه .

فهذه الوجوه ونحوها مما تبين تفاضل الإيمان الذي فى القلب ؛ وأما تفاضلهم فى الأقوال والأعمال الظاهرة فلا تشتبه على أحد والله أعلم .

فصـــــل

إذا تبين هذا وعلم أن الإيمان الذي فى القلب من التصديق والحب وغير ذلك يستلزم الأمور الظاهرة من الأقوال الظاهرة ، والأعمال الظاهرة ؛ كما أن القصد التام مع القدرة يستلزم وجود المراد ، وأنه يمتنع مقام الإيمان الواجب فى القلب من غير ظهور موجب ذلك ومقتضاه ، زالت « الشبه العلمية » فى هذه المسألة ، ولم يبق إلا « نزاع لفظي » فى أن موجب الإيمان الباطن هل هو جزء منه داخل في مسماه فيكون لفظ الإيمان دالا عليـه بالتضمن والعموم ؟ أو هو لازم للإيمان ، ومعلول له وثمرة له ، فتكون دلالة الإيمان عليه بطريق اللزوم ؟

و « حقيقة الأمر » أن اسم الإيمـان يستعمل تارة هكذا وتارة هكذا ، كما قد تقدم؛ فإذا قرن اسم الإيمان بالإسـلام أو العمل كان دالا على الباطن فقط . وإن أفرد اسم الإيمان فقد يتناول الباطن والظاهر ، وبهـذا تأتلف النصوص . فقوله : « الإيمان بضع وسبعون شعبة : أعلاها قول لا إله إلا الله ، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق والحياء شعبة من الإيمان » . أفرد لفظ الإيمان فدخل فيه الباطن والظاهر ، وقوله صلى الله عليه وسلم فى حديث جبريل : « الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر » ذكره مع قوله صلى الله عليه وسلم : « الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول

الله.وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاةوتصوم رمضان، وتحج البيت » فلما أفرده عن اسم الإسلام ذكر مايخصه الاسم فى ذاك الحديث مجرداً عن الاقتران . وفى هذا الحديث مقرون باسم الإسلام ، وقوله تعالى : (وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَـٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ) دخل فيه الباطن فلو أتى بالعمل الظاهر دون الباطن لم يكن ممن أتى بالدين الذي هو عند الله الإسلام .

وأما إذا قرن الإسلام بالإيمان كما في قوله تعالى : (قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَـٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا) وقوله : (فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ * فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ) وقوله تعالى : (إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَـٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَـٰتِ) فقد يراد بالإسلام الأعمال الظاهرة كما فى حديث أنس الذي في المسند عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الإسلام علانية والإيمان في القلب » . ومن علم أن دلالة اللفظ تختلف بالإفراد والاقتران ، كما في اسم الفقير والمسكين والمعروف والمنكر والبغي وغير ذلك من الأسماء ، وكما في لغات سائر الأمم ؛ عربها وعجمها ، زاحت عنه الشبهة في هذا الباب والله أعلم .

فإن قال قائل : اسم « الإيمان » إنما يتناول الأعمال مجازاً ، قيل : « أولاً » ليس هذا بأولى ممن قال : إنما تخرج عنه الأعمال مجازاً ، بل هذا أقوى لأن خروج العمل عنه إنما هو إذا كان مقروناً باسم الإسلام والعمل، وأما دخول العمل فيه فإذا أفرد كما في قوله صلى الله عليه وسلم : « الإيمان بضع وسبعون شعبة

أعلاها قول لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق ، والحياء شعبة من الإيمان » فإن ما يدل مع الاقتران أولى باسم المجاز مما يدل عند التجريد والإطلاق .

وقيل له « ثانياً » لا نزاع فى أن العمل الظاهر هو فرع عن الباطن وموجب له ومقتضاه ؛ لكن هل هو داخل فى مسمى الاسم وجزء منه ،أو هو لازم للمسمى كالشرط المفارق ، والموجب التابع ؟ ومن المعلوم أن الأسماء الشرعية والدينية : كاسم « الصلاة » و « الزكاة » و « الحج » ونحو ذلك هي باتفاق الفقهاء اسم لمجموع الصلاة الشرعية والحج الشرعي ، ومن قال إن الاسم إنما يتناول مايتناوله عند الإطلاق فى اللغة . وإن ما زاده الشارع إنما هو زيادة فى الحكم وشرط فيه لا داخل فى الاسم ، كما قال ذلك القاضى أبو بكر بن الطيب والقاضي أبو يعلى ، ومن وافقهما ، على أن الشرع زاد أحكاماً شرعية جعلها شروطاً فى القصد ، والأعمال والدعاء؛ ليست داخلة في مسمى الحج والصيام ، والصلاة، فقولهم مرجوح عند الفقهاء وجماهير المنسوبين إلى العلم ؛ ولهذا كان الجمهور من أصحاب الأئمة الأربعة على خلاف هذا القول .

فإذا قال قائل : إن اسم « الإيمان » إنما يتناول مجرد ما هو تصديق ، وأما كونه تصديقاً بالله وملائكته وكتبه ورسله، وكون ذلك مستلزماً لحب الله ورسوله ونحو ذلك هو شرط فى الحكم لا داخل فى الاسم إن لم يكن أضعف من ذلك القول فليس دونه فى الضعف ، فكذلك من قال : الأعمال الظاهرة

لوازم للباطن ، لا تدخل فى الاسم عنـد الإطلاق يشبه قوله قول هؤلاء ، والشارع إذا قرن بالإيمان العمل فكما يقرن بالحج ماهو من تمامه ، كما إذا قال من حج البيت وطاف وسعى ووقف بعرفـة ورمى الجمار ؛ ومن صلى فقرأ وركع وسجد ، كما قال من صام رمضان إيماناً واحتسابا ، ومعلوم أنه لم يكن صوما شرعياً إن لم يكن إيماناً واحتسابا .

وقال : « من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه » ومعلوم أن الرفث الذي هو الجماع يفسد الحج والفسوق ينقص ثوابه ، وكما قال صلى الله عليه وسلم : « من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا » . فلا يكون مصلياً إن لم يستقبل قبلتنا فى الصلاة،وكما قال صلى الله عليه وسلم : « خمس صلوات كتبهن الله على العبد فى اليوم والليلة ، من حافظ عليهن كان له عهد عند الله أن يدخله الجنة،ومن لم يحافظ عليهن لم يكن له عند الله عهد ، إن شاء عـذبه وإن شاء غفر له » فذكر المحافظ عليهـا ومعلوم أنه لايكون مصلياً لها على الوجه المأمور إلا بالمحافظة عليهـا . ولكن بين أن الوعيد مشروط بذلك ، ولهذا لايلزم من عدم المحافظة أن لايصليها بعد الوقت فلا يكون محافظاً عليها . إذ المحافظة تستلزم فعلهـا كماقـال : (حَـٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ) نزلت لمـا أخرت العصر عام الخندق ، قال النبي صلى الله عليه سلم : « ملأ الله أجوافهم وقبورهم ناراً كما شغلونـا عن الصلاة الوسطى حتى غابت الشمس » .

وبهذا يظهر أن الاحتجاج بذلك على أن تارك الصلاة لايكفر حجة ضعيفة، لكنه يدل على أن تارك المحافظة لايكفر، فإذا صلاها بعد الوقت لم يكفر؛ ولهذا جاءت فى «الأمراء» الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها قيل: يارسول الله! ألا نقاتلهم؟ قال: «لا، ما صلوا» وكذلك لما سئل ابن مسعود عن قوله تعالى: (أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ) قال هو تأخيرها عن وقتها، فقيل له: كنا نظن ذلك تركها، فقال: لو تركوها كانوا كفاراً.

والمقصود أنه قد يدخل فى «الاسم المطلق» أمور كثيرة، وإن كانت قد تخص بالذكر.

وقيل لمن قال: دخول الأعمال الظاهرة فى اسم الإيمان مجاز نزاعك لفظي؛ فإنك إذا سلمت أن هذه لوازم الإيمان الواجب الذي فى القلب وموجباته كان عدم اللازم موجباً لعدم الملزوم، فيلزم من عدم هذا الظاهر عدم الباطن، فإذا اعترفت بهذا كان النزاع لفظياً وإن قلت: ماهو حقيقة قول جهم وأتباعه من أنه يستقر الإيمان التام الواجب في القلب مع إظهار ماهو كفر، وترك جميع الواجبات الظاهرة، قيل لك: فهذا يناقض قولك إن الظاهر لازم له وموجب له، بل (قيل): حقيقة قولك إن الظاهر يقارن الباطن تارة ويفارقه أخرى فليس بلازم له ولا موجب ومعلول له، ولكنه دليل إذا وجد دل على وجود الباطن، وإذ عدم لم يدل عدمه على العدم، وهذا حقيقة قولك.

وهو أيضاً خطأ عقلاً كما هو خطأ شرعا ، وذلك أن هذا ليس بدليل قاطع إذ هذا يظهر من المنافق فإنما يبقى دليــلا فى بعض الأمور المتعلقة بدار الدنيـا كدلالة اللفظ على المعنى ، وهذا حقيقة قولك ، فيقال لك : فلا يكون ما يظهر من الأعمال ثمرة للإيمان الباطن ولا موجباً له ومن مقتضاه ، وذلك أن المقتضي لهذا الظاهر إن كان هو نفس الإيمان الباطن لم يتوقف وجوده على غيره ، فإن ما كان معلولا للشيء وموجباً له لا يتوقف على غيره، بل يلزم من وجوده وجوده، فلو كان الظاهر موجب الإيمان الباطن لوجب ألاّ يتوقف على غيره ، بل إذا وجد الموجب وجد الموجب .

وأما إذا وجد معه تارة وعدم أخرى أمـكن أن يكون من موجب ذلك الغير ، وأمكن أن يكون موقوفاً عليهما جميعاً ، فإن ذلك الغير إما مستقل بالإيمان أو مشارك للإيمان ، وأحسن أحواله أن يكون الظاهر موقوفاً عليهما معـاً : على ذلك الغير ، وعلى الإيمان ؛ بل قد علم أنه يوجد بدون الإيمان ؛ كما فى أعمـال المنافق ، فحينئذ لا يكون العمل الظاهر مستلزماً للإيمان ، ولا لازمـاً له ، بل يوجد معه تارة ومع نقيضه تارة ، ولا يكون الإيمــان علة له ولا موجبـاً ولا مقتضيــاً ، فيبطل حينئذ أن يكون دليلاً عليــه ، لأن الدليل لابد أن يستلزم المدلول ، وهذا هو الحق فإن مجرد التكلم بالشهادتين ليس مستلزماً للإيمان النافع عند الله .

ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم : لسعد لما قال : هو مؤمن . قال « أو

مسلم ؟ » وقال تعالى : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَـٰتُ مُهَـٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ ۖ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَـٰنِهِنَّ ۖ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَـٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ ﴾

فدل ذلك على أن مجرد إظهار الإسلام لا يكون دليلاً على الإيمان فى الباطن ، إذ لو كان كذلك لم تحتج المهاجرات اللاتى جئن مسلمات الى الامتحان ، ودل ذلك على أنه بالامتحان والاختبار يتبين باطن الإنسان فيعلم أهو مؤمن أم ليس بمؤمن ؛ كما فى الحديث المرفوع : « إذا رأيتم الرجل يعتاد المسجد فاشهدوا له بالإيمان ، فإن الله يقول : ﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَـٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ الآية ».

فإذا قيل : الأعمال الظاهرة تكون من موجب الإيمان تارة ، وموجب غيره أخرى ؛ كالتكلم بالشهادتين : تارة يكون من موجب إيمان القلب ، وتارة يكون تقية كإيمان المنافقين ، قال تعالى : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ . ونحن إذا قلنا : هي من ثمرة الإيمان إذا كانت صادرة عن إيمان القلب لا عن نفاق ، قيل : فإذا كانت صادرة عن إيمان ، إما أن يكون نفس الإيمان موجباً لها ، وإما أن تقف على أمر آخر ، فإذا كان نفس الإيمان موجباً لها ثبت أنها لازمة لإيمان القلب معلولة لا تنفك عنه ، وهذا هو المطلوب ؛ وإن توقفت على أمر آخر كان الإيمان جزء السبب جعلها ثمرة للجزء الآخر ومعلولة له ، إذ حقيقة الأمر أنها معلولة لهما و ثمرة لهما .

فتبين أن الأعمال الظاهرة الصالحة لا تكون ثمرة للإيمان الباطن ومعلولة

له ، إلا إذا كان موجباً لها ومقتضياً لها ، وحينئذ فالموجب لازم لموجبه والمعلول لازم لعلته ، وإذا نقصت الأعمال الظاهرة الواجبة كان ذلك لنقص ما في القلب من الإيمان ، فلا يتصور مع كمال الإيمان الواجب الذي في القلب أن تعدم الأعمال الظاهرة الواجبة ؛ بل يلزم من وجود هذا كاملاً [وجود هذا كاملاً] كما يلزم من نقص هذا نقص هذا؛إذ تقدير إيمان تام في القلب بلا ظاهر من قول وعمل كتقدير موجب تام بلا موجبه ، وعلة تامة بلا معلولها ، وهذا ممتنع .

وبهذا وغيره يتبين فساد قول جهم والصالحي ومن اتبعهما في « الإيمان » كالأشعري في أشهر قوليه ، وأكثر أصحابه ، وطائفة من متأخري أصحاب أبي حنيفة : كالماتريدي ونحوه حيث جعلوه مجرد تصديق في القلب يتساوى فيه العباد ، وأنه إما أن يعدم وإما أن يوجد لايتبعض ، وأنه يمكن وجود الإيمان تاماً في القلب مع وجود التكلم بالكفر والسب لله ورسوله طوعاً من غير إكراه ، وأن ما علم من الأقوال الظاهرة أن صاحبه كافر ؛ فلأن ذلك مستلزم عدم ذلك التصديق الذي في القلب ، في الأفعال [1] وأن الأعمال الصالحة الظاهرة ليست لازمة للإيمان الباطن الذي في القلب ؛ بل يوجد إيمان القلب تاماً بدونها فإن هذا القول فيه خطأ من وجوه :

(أحدها) : أنهم أخرجوا ما في القلوب من حب الله وخشيته ونحو ذلك

---

(١) بياض في الأصل .

أن يكون من نفس الإيمان .

و (ثانيها) جعلوا ماعلم أن صاحبه كافر ـــ مثل إبليس وفرعون واليهود وأبي طالب ، وغيرهم ـــ أنه إنما كان كافراً ؛ لأن ذلك مستلزم لعدم تصديقه في الباطن . وهذا مكابرة للعقل والحس ، وكذلك جعلوا من يبغض الرسول ويحسده كراهة دينه مستلزماً لعدم العلم بأنه صادق ونحو ذلك .

و (ثالثها) : أنهم جعلوا ما يوجد من التكلم بالكفر من سب الله ورسوله والتثليث وغير ذلك قد يكون مجامعاً لحقيقة الإيمان الذي في القلب ، ويكون صاحب ذلك مؤمناً عند الله حقيقة ، سعيداً في الدار الآخرة ، وهذا يعلم فساده بالاضطرار من دين الإسلام .

و (رابعها) : أنهم جعلوا من لا يتكلم بالإيمان قط مع قدرته على ذلك ، ولا أطاع الله طاعة ظاهرة مع وجوب ذلك عليه وقدرته ، يكون مؤمناً بالله تام الإيمان سعيداً في الدار الآخرة . وهذه الفضائح تختص بها الجهمية دون المرجئة من الفقهاء وغيرهم .

و (خامسها) : وهو يلزمهم ويلزم المرجئة ، أنهم قالوا : إن العبد قد يكون مؤمناً . تام الإيمان ، إيمانه مثل إيمان الأنبياء والصديقين ، ولو لم يعمل خيراً لا صلاة ولا صلة ولا صدق حديث ، ولم يدع كبيرة إلا ركبها ، فيكون

الرجل عندهم ، إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا اؤتمن خان ، وهو مصر على دوام الكذب والخيانة ونقض العهود لايسجد لله سجدة ، ولا يحسن إلى أحد حسنة ، ولا يؤدي أمانة ، ولا يدع ما يقدر عليه من كذب وظلم وفاحشة إلا فعلها ، وهو مع ذلك مؤمن تام الإيمان ، إيمانه مثل إيمان الأنبياء ، وهذا يلزم كل من لم يقل إن الأعمال الظاهرة من لوازم الإيمان الباطن ، فإذا قال : إنها من لوازمه، وأن الإيمان الباطن يستلزم عملاً صالحاً ظاهراً كان بعد ذلك قوله : إن تلك الأعمال لازمة لمسمى الإيمان ، أو جزءاً منه (نزاعاً لفظياً) كما تقدم .

و (سادسها):أنه يلزمهم أن من سجد للصليب والأوثان طوعاً ، وألقى المصحف فى الحش عمداً ، وقتل النفس بغير حق ، وقتل كل من رآه يصلى ، وسفك دم كل من يراه يحج البيت ، وفعل ما فعلته القرامطة بالمسلمين ، يجوز أن يكون مع ذلك مؤمناً ولياً لله ، إيمانه مثل إيمان النبيين والصديقين ؛ لأن الإيمان الباطن إما أن يكون منافياً لهذه الأمور ، وإما ألاّ يكون منافياً ؛ فإن لم يكن منافياً أمكن وجودها معه فلا يكون وجودها إلا مع عدم الإيمان الباطن .

وإن كان منافياً للإيمان الباطن كان ترك هذه من موجب الإيمان ومقتضاه ولازمه ، فلا يكون مؤمناً فى الباطن الإيمان الواجب إلا من ترك هذه الأمور فمن لم يتركها دل ذلك على فساد إيمانه الباطن ، وإذا كانت الأعمال والتروك

الظاهرة لازمة للإيمان الباطن كانت من موجبه ومقتضاه ، وكان من المعلوم أنها تقوى بقوته ، وتزيد بزيادته ، وتنقص بنقصانه ، فإن الشيء المعلول لا يزيد إلا بزيادة موجبه ومقتضيه ، ولا ينقص إلا بنقصان ذلك ؛ فإذا جعل العمل الظاهر موجب الباطن ومقتضاه لزم أن تكون زيادته لزيادة الباطن فيكون دليلاً على زيادة الإيمان الباطن ونقصه لنقص الباطن ، فيكون نقصه دليلاً على نقص الباطن ، وهو المطلوب .

وهذه الأمور كلها إذا تدبرها المؤمن بعقله تبين له أن مذهب السلف هو المذهب الحق ؛ الذي لا عدول عنه ؛ وأن من خالفهم لزمه فساد معلوم بصريح المعقول ، وصحيح المنقول كسائر ما يلزم الأقوال المخالفة لأقوال السلف والأئمة والله أعلم .

وقول جهم ومن وافقه : إن الايمان مجرد العلم والتصديق ، وهو بذلك وحده يستحق الثواب والسعادة ، يشبه قول من قال من الفلاسفة المشائين وأتباعهم : إن سعادة الإنسان فى مجرد أن يعلم الوجود على ما هو عليه ؛ كما أن قول الجهمية وهؤلاء الفلاسفة فى « مسائل الأسماء والصفات » و « مسائل الجبر ، والقدر » متقاربان ، وكذلك في « مسائل الإيمان » وقد بسطنا الكلام على ذلك وبينا بعض ما فيه من الفساد فى غير هذا الموضع ، مثل أن العلم هو أحد قوتى النفس ، فإن النفس لها « قوتان » : قوة العلم والتصديق ، وقوة الإرادة والعمل ، كما أن الحيوان له « قوتان » : قوة الحس ، وقوة الحركة بالإرادة .

وليس صلاح الإنسان فى مجرد أن يعلم الحق، دون ألاّ يحبه ويريده ويتبعه، كما أنه ليس سعادته فى أن يكون عالماً بالله، مقراً بما يستحقه، دون أن يكون محباً لله، عابداً لله، مطيعاً لله، بل أشد الناس عذابا يوم القيامة عالم لم ينفعه الله بعلمه؛ فإذا علم الإنسان الحق وأبغضه وعاداه، كان مستحقاً من غضب الله وعقابه مالا يستحقه من ليس كذلك؛ كما أن من كان قاصداً للحق طالباً له — وهو جاهل بالمطلوب وطريقه — كان فيه من الضلال، وكان مستحقاً من اللعنة — التى هي البعد عن رحمة الله — مالا يستحقه من ليس مثله؛ ولهذا أمرنا الله أن نقول: (ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ * صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ) .

و « المغضوب عليهم » علموا الحق فلم يحبوه ولم يتبعوه، و « الضالون » قصدوا الحق لكن بجهل وضلال به وبطريقه، فهذا بمنزلة العالم الفاجر، وهذا بمنزلة العابد الجاهل، وهذا حال اليهود فإنه مغضوب عليهم، وهذا حال النصارى فإنهم ضالون. كما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: « اليهود مغضوب عليهم، والنصارى ضالون» .

و « المتفلسفة » أسوأ حالاً من اليهود والنصارى، فإنهم جمعوا بين جهل هؤلاء وضلالهم، وبين فجور هؤلاء وظلمهم. فصار فيهم من الجهل والظلم ماليس فى اليهود ولا النصارى حيث جعلوا السعادة فى مجرد أن يعلموا الحقائق حتى يصير الإنسان عالما معقولاً مطابقاً للعالم الموجود، ثم لم ينالوا من معرفة الله

وأسمائه وصفاته وملائكته وكتبه ورسله وخلقه وأمره إلا شيئاً نزراً قليلاً ، فكان جهلهم أعظم من علمهم،وضلالهم أكبر من هداهم، وكانوا مترددين بين الجهل البسيط ، والجهل المركب ؛ فإن كلامهم فى الطبيعات والرياضيات لايفيد كمال النفس وصلاحها ، وإنما يحصل ذلك بالعلم الإلهي ، وكلامهم فيه:لحم جمل غث على رأس جبل وعر ، لاسهل فيرتقى ، ولا سمين فينتقل .

فإن كلامهم فى « واجب الوجود » مابين حق قليل ، وباطل فاسد كثير ، وكذلك فى « العقول » و « النفوس » التى تزعم أتباعهم من أهل الملل ، أنها الملائكة التى أخبرت بها الرسل ؛ وليس الأمر كذلك ، بل زعمهم أن هؤلاء هم الملائكةمن جنس زعمهم أن«واجب الوجود»هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق مع اعترافهم بأن المطلق بشرط الإطلاق لايكون إلا فى الأذهان ، وكذلك كلامهم فى العقول والنفوس يعود عند التحقيق إلى أمور مقدرة في الأذهان لاحقيقة لها فى الأعيان ، ثم فيه من الشرك بالله وإثبات رب مبدع لجميع العالم سواه — لكنه معلول له — وإثبات رب مبدع لكل ما تحت فلك القمر هو معلول الرب ، فوقه ذلك الرب معلول لرب فوقه ، ماهو أقبح من كلام النصارى فى قولهم : إن المسيح ابن الله بكثير كثير ، كما بسط فى غير هذا الموضع .

وليس لمقدميهم كلام فى « النبوات » ألبتة ، ومتأخروهم حائرون فيها ، منهم من يكذب بها ؛ كما فعل ابن زكريا الرازى وأمثاله مع قولهم بحدوث العالم .

أثبتوا القدماء الخمسة وأخذوا من المذاهب ماهو من شرها وأفسدهـا ؛ ومنهم من يصدق بها مع قوله بقدم العالم ،كابن سينا ،وأمثاله ، لكنهم يجعلون النبي بمنزلة ملك عادل ، فيجعلون النبوة كلها من جنس ما يحصل لبعض الصالحين من الكشف والتأثير والتخيل ، فيجعلون خاصة النبي « ثلاثـة أشياء » : قوة الحدس الصائب ، التي يسمونها القوة القدسية ،وقوة التأثير فى العـالم ، وقوة الحس ، التي بهـا يسمع ويبصر المعقولات متخيلة فى نفسه ، فكلام الله عندهم هـو مافى نفسه من الأصوات، وملائكته هي مافى أنفسهم من الصور والأنوار وهذه الخصال تحصل لغالب أهل الرياضـة والصفا ؛ فلهـذا كانت النبوة عندهم مكتسبة .

وصار كل من سلك سبيلهم ــ كالسهروردي المقتول وابن سبعـين المغربي وأمثـالهما ــ يطلب النبوة ويطمع أن يقال له قم فأنذر ، هذا يقول: لا أموت حتى يقال لي : (قم فأنذر) وهذا يجاور بمكة ويعمد إلى غار حراء ، ويطلب أن ينزل عليه فيه الوحي ،كما نزل على المزمل والمدثر مثله ، وكل منهما ومن أمثالهما يسعى بأنواع السيمياء الـتى هي من السحر ، ويتوهم أن معجزات الأنبياء كانت من جنس السحر السيميائي .

ومن لم يمكنه طلب النبوة وادعاؤها ــ لعلمـه بقول الصادق المصدوق: « لانبي بعدي » أو غير ذلك ــ كابن عربي وأمثاله طلب ماهو أعلى من النبوة وأن خاتم الأولياء أعظم من خاتم الأنبياء،وأن الولي يأخـذ عن الله بلا واسطة ،

والنبي يأخذ بواسطة الملك ، وبنى ذلك على أصل متبوعيه الفلاسفة فإن عندهم مايتصور في نفس النبي أو الولي هي الملائكة : من الأشكال النورانية الخيالية ، « فالملائكة » عندهم ما يتخيله فى نفسه ، و« النبى » عندهم مايتلقى بواسطة هذا التخيل ، و « الولي » يتلقى المعارف العقلية بدون هذا التخيل ، ولا ريب أن من تلقى المعارف بلا تخيل ، كان أكمل ممن تلقاها بتخيل .

فلما اعتقدوا فى النبوة ما يعتقده هؤلاء المتفلسفة صاروا يقولون : إن الولاية أعظم من النبوة ، كما يقول كثير من الفلاسفة : إن الفيلسوف أعظم من النبي ؛ فإن هذا قول الفارابي، ومبشر بن فاتك وغيرهما ، وهؤلاء يقولون النبوة أفضل الأمور عند الجمهور ؛ لا عند الخاصة . ويقولون خاصة النبي جودة التخييل والتخيل ، فجاء هؤلاء الذين أخرجوا الفلسفة فى قالب الولاية ، وعبروا عن المتفلسف بالولي، وأخذوا معاني الفلاسفة وأبرزوها فى صورة المكاشفة والمخاطبة وقالوا : إن الولي أعظم من النبي ، لأن المعانى المجردة يأخذها عن الله بلا واسطة تخيل لشيء فى نفسه والنبي يأخذها بواسطة ما يتخيل فى نفسه من الصور والأصوات ، ولم يكفهم هذا البهتان ، حتى ادعوا أن جميع الأنبياء والرسل يستفيدون العلم بالله من مشكاة خاتم هؤلاء الأولياء الذي هو من أجهل الخلق بالله وأبعدهم عن دين الله والعلم بالله هو عندهم بأنه « الوجود المطلق » السارى فى الكائنات ، فوجود كل موجود هو عين وجود واجب الوجود .

وحقيقة هذا القول قول الدهرية الطبعية الذين ينكرون أن يكون للعالم

مبدع أبدعه ، هو واجب الوجود بنفسه ؛ بل يقولون : العالم نفسه واجب الوجود بنفسه. فحقيقة قول هؤلاء شر من قول الدهرية الإلهيين، وهو يعود عند التحقق إلى قول الدهرية الطبيعيين، وقد حدثونا: أن ابن عربى تنازع هو والشيخ أبو حفص السهروردى هل يمكن وقت تجلى الحق لعبد مخاطبة له أم لا؟ فقال الشيخ أبو حفص السهروردي : نعم يمكن ذلك . فقال ابن عربى : لا يمكن ذلك ، وأظن الكلام كان فى غيبة كل منهما عن صاحبه ، فقيل لابن عربى : إن السهروردي يقول كذا ، وكذا . فقال : مسكين ! نحن تكلمنا فى مشاهدة الذات ، وهو يتكلم فى مشاهدة الصفات .

وكان كثير من أهل التصوف والسلوك والطالبين لطريق التحقيق والعرفان — مع أنهم يظنون أنهم متابعون للرسل ، وأنهم متقون للبدع المخالفة له — يقولون هذا الكلام ويعظمونه ويعظمون ابن عربى لقوله مثل هذا، ولا يعلمون أن هذا الكلام بناه على أصله الفاسد فى الإلحاد ، الذي يجمع بين التعطيل والاتحاد ؛ فإن حقيقة الرب عنده وجود مجرد لا اسم له ولا صفة ، ولا يمكن أن يرى فى الدنيا ولا فى الآخرة، ولا له كلام قائم به ولا علم ولا غير ذلك، ولكن يرى ظاهرا فى المخلوقات متجليا فى المصنوعات، وهو عنده غير وجود الموجودات وشبهه تارة بظهور الكلى فى جزئياته كظهور الجنس فى أنواعه والنوع فى الخاصة ، كما تظهر الحيوانية في كل حيوان ، والإنسانية فى كل إنسان .

وهذا بناه على غلط أسلافه « المنطقيين اليونانيين » حيث ظنوا أن

الموجودات العينية يقارنها جواهر عقلية بحسب ما تحمل لها من الكليات ، فيظنون أن فى الإنسان المعين إنساناً عقلياً وحيواناً عقليا وناطقاً عقلياً وحساساً عقلياً وجسما عقليا ، وذاك هو الماهية التى يعرض لها الوجود ، وتلك الماهية مشتركة بين جميع المعينات وهذا الكلام له وقع عند من لم يفهمه ويتدبره .

فإذا فهم حقيقته تبين له أنه بكلام المجانين أشبه منه بكلام العقلاء ، وإنما ذلك لمخالفته للحس والعقل،وإنما أتى فيه هؤلاء من حيث أنهم تصوروا فى أنفسهم معانى « كلية مطلقة » فظنوا أنها موجودة في الخارج . فضلا لهم فى هذا عكس ضلالهم في أمر الأنبياء، شاهدت أموراً خارجة عن أنفسهم،فزعم هؤلاء الملاحدة أن تلك كانت فى أنفسهم .

وهؤلاء الملاحدة شهدوا في أنفسهم أموراً « كلية مطلقة » فظنوا أنها في الخارج ، وليست إلا في أنفسهم فجعلوا ما في أنفسهم فى الخارج وليس فيه وجعلوا ما أخبرت به الأنبياء فى أنفسهم وإنما هو فى الخارج، فلهذا كانوا مكذبين بالغيب الذي أخبرت به الأنبياء ، ثم جعلوا وجود الرب الخالق للعالمين البائن عن مخلوقاته أجمعين هو من جنس وجود الإنسانية في الأناسي ، والحيوانية فى الحيوان أو ما أشبه ذلك ، كوجود الوجود فى الثبوت — عند من يقول المعدوم شيء — فإنهم أرادوا أن يجعلوه شيئاً موجوداً في المخلوقات مع مغايرته لها،فضربوا له مثلاً تارة بالكليات ، وتارة بالمادة والصورة ، وتارة بالوجود المغاير للثبوت ، وإذا مثلوه بالمحسوسات مثلوه بالشعاع فى الزجاج ، أو بالهواء فى الصوفة،

فضربوا لرب العالمين الأمثال ؛ فضلوا فلا يستطيعون سبيلاً ؛ وهم فى هــذه الأمثال ضالون من وجوه .

(أحدها) : إنما مثلوا به من المادة مع الصورة ، والـكليات مع الجزئيات، والوجود مع الثبوت : كل ذلك يرجع عند التحقيق إلى شيء واحد لا شيئين ، فجعلوا الواحد اثنين ، كما جعلوا الاثنين واحداً في مثل صفات الله ، يجعــلون العلم هو العالم ، والعلم هو المعلوم ، والعلم هو القدرة ، والعلـم هو الإرادة ، وأنواع هذه الأمور التى إذا تدبرها العاقل تبين له أن هؤلاء من أجهـل الناس بالأمور الإلهية ، وأعظم الناس قولاً للباطل ؛ مع ما في نفوسهم ونفوس أتباعهـم من الدعاوي الهـائلة ، الطويلة ، العريضة ، كما يدعى إخوانهـم القرامطة الباطنية ، أنهـم أئمة معصومون مثـل الأنبياء ، وهم من أجهـل الناس وأضلهم وأكفرهم .

(الثانى) : أنهم على كل تقدير من هــذه التقديرات يجعــلون وجوده مشروطاً بوجود غــيره ، الذي ليس هو مبدعاً له ؛ فإن وجود الـكليات فى الخارج مشروط بالجزئيات ، ووجود المادة مشروط بالصورة ، وكذلك بالعكس، ووجود الأعيان مشروط بثبوتها المستقر فى العدم ؛ فيلزمهم على كل تقدير أن يكون واجب الوجود مشروطاً بمــا ليس هو من مبدعاته ، وما كان وجوده موقوفاً على غــيره الذي ليس هو مصنوعاً له لم يـكن واجب الوجود بنفسه ، وهذا بين .

(الثالث) أن هذا الـكلام يعود عند التحقيق إلى أن يكون وجود الخالق عين وجود المخلوقات ، وهم يصرحون بذلك ؛ لكن يدعون المغايرة بين الوجود والثبوت ؛ أو بين الوجود والماهية ؛ وبين الـكل والجزء ، وهو المغايرة بـين المطلق والمعين ؛ فلهذا كانوا يقولون : بالحلول . تارة يجعـلون الخالق حالاً فى المخلوقات ، وتارة محلاً لها ، وإذا حقق الأمر عليهم بعدم المغايرة ، كان حقيقة قولهم أن الخالق هو نفس المخلوقات فلا خالق ولا مخلوق ، وإنما العـالم واجب الوجود بنفسه .

(الرابع) : أنهم يقرون بما يزعمونه من « التوحيد » عن التعدد فى صفاته الواجبة ؛ وأسمائه ؛ وقيام الحوادث به ، وعن كونـه جسماً ؛ أو جوهراً ؛ ثم هم عند التحقيق يجعلونه عين الأجسام الـكائنة الفاسدة المستقذرة ، ويصفونه بكل نقص كما صرحوا بذلك ، قالوا : ألا ترى الحق يظهر بصفات المحدثات ؟ وأخبر بذلك عن نفسه ، وبصفات النقص ؛ وبصفات الذم ، وقالوا : العلى لذاته هو الذي يكون له الكمال ، الذي يستغرق به جميع الأمور الوجودية والنسب العدمية ، سواء كانت محمودة عرفاً وعقلاً وشرعـاً ؛ أو مذمومة عرفاً وعقلاً وشرعـاً ، وليس ذلك إلا لمسمى الله خاصة فهو متصف عندهم بكل صفة مذمومة كما هـو متصف بكل صفة محمودة ، وقد بسط الـكلام على هؤلاء فى غير هذا الموضع . فإن أمرهم أعظم من أن يبسط هنا .

ولكن (المقصود) التنبيه على تشابه رؤوس الضلال ، حتى إذا فهم المؤمن

قول أحدهم ، أعانه على فهم قول الآخر ؛ واحترز منهم وبين ضلالهم لكثرة ما أوقعوا فى الوجود من الضلالات .

فابن عربى بزعمه : إنما تجلى الذات عنده شهود مطلق ؛ هو وجود الموجودات ؛ مجرداً مطلقاً ، لا اسم له ولا نعت ، ومعلوم أن من تصور هذا لم يمكن أن يحصل له عنه خطاب ؛ فلهذا زعم أن عند تجلى الذات لا يحصل خطاب. وأما أبو حفص السهروردي فكان أعلم بالسنة ، وأتبع للسنة من هذا وخير منه ؛ وقد رأى أن ما جاءت به الأحاديث من أن الله يتجلى لعباده ويخاطبهم حين تجليه لهم فآمن بذلك ؛ لكن ابن عربى فى فلسفته أشهر من هذا فى سنته .

ولهذا كان أتباعهما يعظمون ابن عربى عليه ، مع إقرارهم بأن السهروردي أتبع للسنة ، كما حدثنى الشيخ الملقب بحسام الدين القادم ، السالك طريق ابن حمويه الذي يلقبه أصحابه «سلطان الأقطاب» ؛ وكان عنده من التعظيم لابن عربى ، وابن حمويه ؛ والغلو فيهما أمر عظيم ، فبينت له كثيراً مما يشتمل عليه كلامهما من الفساد والإلحاد ، والأحاديث المكذوبة على النبي صلى الله عليه وسلم وجرى في ذلك فصول ؛ لما كان عنده من التعظيم مع عدم فهم حقيقة أقوالهما وما تضمنته من الضلالات .

وكان مما حدثنى عن شيخه الطاووسي الذي كان بهمدان عن سعدالدين

ابن حمويه أنه قال : محيي الدين بن عربى بحر لا تكدره الدلاء ؛ لكن نور المتابعة النبوية على وجه الشيخ شهاب الدين السهروردي شيء آخر ، فقلت له : هذا كما يقال : كان هؤلاء أوتوا [من] ملك الكفار ملكا عظيماً . لكن نور الإسلام الذي على شهاب غازي صاحب «ميافا رقين» شيء آخر . فإنهم كانوا يعظمون ابن عربى ؛ وذلك لأن الشيخ شهاب الدين لم يكن متمكناً من معرفة السنة ومتابعتها ، وتحقيق ما جاءت به الرسل ؛ كتمكن ابن عربى فى طريقه التى سلكها وجمع فيها بين الفلسفة والتصوف .

وهؤلاء إنما يقطع دابرهم المباينة بين الخالق والمخلوق ، وإثبات تعينه منفصلاً عن المخلوق ترفع إليه الأيدي بالدعاء ، وإليه كان معراج خاتم الأنبياء ، وقد ذكر السهروردي فى عقيدته المشهورة قوله : « بلا إشارة ولا تعيين » وهذه هي التى استطال بها عليه هؤلاء ؛ فإنه متى نفيت الإشارة والتعيين لم يبق إلا العدم المحض ؛ والتعطيل أو الإلحاد والوحدة والحلول .

وابن سبعين وأمثاله من هؤلاء الملاحدة يقولون هكذا : لا إشارة ولا تعيين ، بل عين ما ترى ذات لا ترى ، وذات لا ترى عين ما ترى ، ويقولون فى أذكارهم : ليس إلا الله ، بدل قول المسلمين : لا إله إلا الله ، لأن معتقدهم أنه وجود كل موجود ؛ فلا موجود إلا هو ؛ والمسلمون يعلمون أن الله خالق كل شيء ، وربه ومليكه ؛ وأنه ليس هو المخلوقات ، ولا جزءاً منها ؛ ولا صفة لها ؛ بل هو بائن عنها ، ويقولون إنه هو الإله الذي يستحق العبادة دون ما سواه من

الموجودات ، فلا إله إلا هو؛ كما قال تعالى : (فَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَكُونَ مِنَ ٱلْمُعَذَّبِينَ) وكما قال تعالى : (قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ) وقال : (قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ) .

وهؤلاء الملاحدة ماعندهم غير يمكن أن يعبد ، ولا غير يمكن أن يتخذ ولياً ، ولا إلهاً؛بل هو العابد والمعبود ؛ والمصلي والمصلى له ؛ كما قال شاعرهم ابن الفارض فى قصيدته « نظم السلوك » :

لها صلواتى بالمقام أقيمها ... وأشهد فيها أنها لي صلت

كلانا مصل واحد ساجد إلى ... حقيقته بالجمع فى كل سجدة

إلى قوله :

وما كان لي صلى سواي ولم تكن ... صلاتي لغيري في أدا كل ركعة

إلي رسولاً كنت مني مرسلاً ... وذاتى بآياتى علي استدلت

وقوله :

وما زلت إياها وإياي لم تزل ... ولا فرق بل ذاتى لذاتى أحبت

فهؤلاء « الجهمية » من المتكلمة والصوفية فى قولهم : إن الإيمان هو مجرد المعرفة والتصديق ، يقولون : المعروف هو الموجود الموصوف بالسلب والنفي ، كقولهم : لا هو داخل العالم ؛ ولا خارجه ، ولا مباين العالم ولا محايث ، ثم

يعودون فيجعلونه حالاً فى المخلوقات أو محلاً لها أو هو عينها ؛أو يعطلونه بالكلية؛ فهم في هذا نظير المتفلسفة المشائين : الذين يجعلون كمال الإنسان بالعلم ؛ و « العلم الأعلى » — عندهم — و « الفلسفة الأولى » — عندهم — النظر فى الوجود ولواحقه ، ويجعلون واجب الوجود وجوداً مطلقاً بشرط الإطلاق ، لكن أولئك يغيرون العبارات ويعبرون بالعبارات الإسلامية القرآنية عن الإلحادات الفلسفية واليونانية ، وهذا كله قد قرر ؛ وبسط القول فيه فى غير هذا الموضع .

فصل

أول مافي الحديث سؤاله عن « الإسلام » :فأجابه بأن «الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة ، وتصوم رمضان وتحج البيت » وهذه الخمس هي المذكورة في حديث ابن عمر المتفق عليه « بني الإسلام على خمس : شهادة أن لاإله إلا الله، وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ، وصيام رمضان ، وحج البيت من استطاع إليه سبيلا » . وهذا قاله النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن فرض الله الحج ، فلهذا ذكر الخمس : وأكثر الأحاديث لا يوجد فيها ذكر الحج ، فى حديث وفد عبد القيس « آمركم بالإيمان بالله وحده . أتدرون ماالإيمان بالله وحده ؟ شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصيام رمضان ، وأن تعطوا من المغنم الخمس » .

وحديث وفد عبد القيس من أشهر الأحاديث وأصحها . وفى بعض طرق البخاري لم يذكر الصيام ، لكن هو مذكور فى كثير من طرقه ، وفى مسلم ، وهو أيضا مذكور فى حديث أبي سعيد الذي ذكر فيه قصة وفد عبد القيس رواه مسلم فى صحيحه عنه ، واتفقا على حديث ابن عباس وفيه أنه أمرهم بإيتاء الخمس من المغنم : والخمس إنما فرض فى غزوة بدر وشهر رمضان فرض قبل ذلك .

ووفد عبد القيس من خيار الوفد الذين وفدوا على النبي صلى الله عليه وسلم ، وقدومهم على النبي صلى الله عليه وسلم كان قبل فرض الحج ، وقد قيل قدموا سنة الوفود : سنة تسع ، والصواب أنهم قدموا قبل ذلك ، فإنهم قالوا إن بيننا وبينك هذا الحي من كفار مضر — يعنون أهل نجد — وإنا لا نصل إليك إلا فى شهر حرام ، وسنة تسع كانت العرب قد ذلت وتركت الحرب ، وكانوا بين مسلم أو معاهد خائف ، لما فتح الله مكة ثم هزموا هوازن يوم حنين ، وإنما كانوا ينتظرون بإسلامهم فتح مكة ، وقد بعث النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر رضي الله عنه أميراً على الحج سنة تسع ، وأردفه بعلي بن أبي طالب ، رضي الله عنه ؛ لتنفيذ العهود التى كانت بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين العرب ، إلا أنه أجلهم أربعة أشهر من حين حجة أبي بكر ، وكانت في ذي القعدة .

وقد قال تعالى : (فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ) الآية . وهذه الأربعة التى أجلوها الأربعة الحرم .

ولهذا غزا النبي صلى الله عليه وسلم النصارى بأرض الروم، عام تبوك سنة تسع. قبل إرسال أبي بكر أميراً على الموسم، وإنما أمكنه غزو النصارى لما اطمأن من جهة مشركي العرب، وعلم أنه لاخوف على الإسلام منهم؛ ولهذا لم يأذن لأحد ممن يصلح للقتال في التخلف. فلم يتخلف إلا منافق: أو الثلاثة الذين تيب عليهم، أو معذور، ولهذا لما استخلف عليا على المدينة عام تبوك طعن المنافقون فيه لضعف هذا الاستخلاف، وقالوا: إنما خلفه لأنه يبغضه. فاتبعه علي وهو يبكي، فقال: أتخلفني مع النساء والصبيان؟ فقال: «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى؟! إلا أنه لانبي بعدي». وكان قبل ذلك يستخلف على المدينة من يستخلفه، وفيها رجال من أهل القتال، وذلك لأنه لم يكن حينئذ بأرض العرب لابمكة ولا بنجد ونحوها من يقاتل أهل دار الإسلام ــ مكة والمدينة، وغيرها ــ ولا يخيفهم: ثم لما رجع من تبوك أقر أبا بكر على الموسم، يقيم الحج والصلاة، ويأمر ألّا يحج بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان، وأتبعه بعلي لأجل نقض العهود؛ إذ كانت عادة العرب أن لايقبلوا إلا من المطاع الكبير، أو من رجل من أهل بيته.

و(المقصود): أن هذا يبين أن قدوم وفد عبد القيس كان قبل ذلك. وأما «حديث ضمام» فرواه مسلم في صحيحه عن أنس بن مالك: «نهينا أن نسأل رسول الله عن شيء فكان يعجبنا أن يجيء الرجل من أهل البادية العاقل يسأله ونحن نسمع فجاء رجل من أهل البادية فقال: يامحمد! أتانا رسولك فزعم أنك تزعم أن الله أرسلك، قال: صدق،

قال : فمن خلق السماء ؟ قال : الله قال : فمن، خلق الأرض ؟ قال : الله ، قال : فمن نصب هذه الجبال وجعل فيهـا ما جعل ؟ قال : الله قال : فبالذي خلق السماء ، وخلق الأرض ، ونصب الجبـال ، آلله أرسلك ؟ ! قال : نعم ، قال وزعم رسولك أن علينا خمس صلوات فى يومنا وليلتنا ، قال : صدق قال : فبالذي أرسلك ، آلله أمرك بهذا ؟ قال : نعم قال : وزعم رسولك أن علينـا زكاة فى أموالنـا ، قال : صدق ، قال : فبالذي أرسلك آلله أمرك بهذا ؟ ! قال : نعم ، قال : وزعم رسولك أن علينا حج البيت من استطاع إليه سبيلاً قال : صدق ، ثم ولى الرجل ، وقـال : والذي بعثك بالحق لا أزيد عليهن ، ولا أنقص منهن فقال: رسول الله صلى الله عليه وسلم لئن صدق ليدخلن الجنة » .

وعن أنس قال : « بينما نحن جلوس مـع النبي صلى الله عليه وسـلم فى المسجد إذ دخل رجل على جمل ، فأناخه في المسجد ثم عقله ؛ ثم قال لهـم : أيـكم محمد ؟ ـــ والنبي صلى الله عليه وسلم متكئ بـين ظهرانيهم ـــ فقلنـا : هذا الرجل الأبيض المتكئ ؟ فقال له الرجل : ابن عبد المطلب ؟ فقال له : النبي صلى الله عليه وسلم قد أجبتك فقال الرجل : للنبي صلى الله عليه وسلم إنني سائلك فمشدد عليك فى المسألة فلا تجد علي فى نفسك ؛ فقال : سل عما بدالك ؟ فقال : أسألك بربك ورب من قبلك ؟ آلله أرسلك إلى الناس كلهـم ؟ فقال : اللهم نعم ، وذكر أنـه سأله عن الصلاة والزكاة ؛ ولم يذكر الصيام والحج ، فقال : الرجل آمنت بما جئت به وأنا رسول من ورائى من قومي ؛ وأنا ضمام

ابن ثعلبة أخو بني سعد بن بكر » . هـذان الطريقان فى الصحيحين ، لكن البخاري لم يذكر فى الأول الحج ؛ بل ذكر الصيام ؛ والسياق الأول أتم ؛ والناس يجعلون الحديثين حديثاً واحداً .

ويشبه ـــ والله أعلم ـــ أن يكون البخاري رأى أن ذكر الحج فيه وهما لأن سعد بن أبي بكر ؛ هم من هوازن وهم أصهار رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهوازن كانت معهم وقعة حنين بعد فتح مكة فأسلموا كلهم بعد الوقعة ودفع إليهم النبي صلى الله عليه وسلم النساء والصبيان بعد أن قسمها على المعسكر ، واستطاب أنفسهم فى ذلك ، فلا تكون هذه الزيارة إلا قبل فتح مكة والحج لم يكن فرض إذ ذاك .

وحديث طلحة بن عبيد الله ليس فيه إلا الصلاة والزكاة والصيام ، وقد قيل : إنه حديث ضمام ، وهو فى الصحيحين عن طلحة بن عبيد الله قال : « جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم من أهل نجد ، ثائر الرأس ، نسمع دوي صوته ولا نفقه مايقول حتى دنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإذا هو يسأل عن الإسلام، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «خمس صلوات في اليوم والليلة ، قال : هل علي غير ذلك ؟ قال : لا إلا أن تطوع. قال : وذكر له رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة قال : هل علي غيرها ، قال : لا إلا أن تطوع قال ، فأدبر الرجل وهو يقول : والله لا أزيد على هذا ، ولا أنقص منه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أفلح إن صدق » وليس فى شيء من

طرقه ذكر الحج ، بل فيه ذكر الصلاة والزكاة والصيام ، كما فى حديث وفد عبد القيس .

وفى الصحيحين أيضا « عن أبي هريرة أن أعرابيا جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يارسول الله ! دلني على عمل إذا عملته دخلت الجنة ، فقال تعبد الله لا تشرك به شيئاً ، وتقيم الصلاة المكتوبة ،وتؤدى الزكاة المفروضة وتصوم رمضان ، قال : والذي نفسي بيده لا أزيد على هذا شيئا أبداً ، ولا أنقص منه ، فلما ولى قال النبي صلى الله عليه وسلم : من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فلينظر إلى هذا » وهذا يحتمل أن يكون ضماما ، وقد جاء فى بعض الأحاديث ذكر الصلاة والزكاة فقط ، كما في الصحيحين عن أبي أيوب الأنصاري « أن أعرابيا عرض لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو فى سفر فأخذ بخطام ناقته أو بزمامها ، ثم قال : يارسول الله ! أو يامحمد ! . أخبرني بما يقربني من الجنة ويباعدني من النار ، قال : فكف رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم نظر فى أصحابه ، ثم قال : لقد وفق أو لقد هدي ، ثم قال : كيف قلت ؟ قال : فأعاد ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : تعبد الله لا تشرك به شيئا ، وتقيم الصلاة وتؤدي الزكاة وتصل الرحم ، فلما أدبر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن تمسك بما أمر به ، دخل الجنة » هذه الألفاظ فى مسلم .

وقد جاء ذكر الصلاة والصيام فى حديث النعمان بن قوقل رواه مسلم عن جابر بن عبد الله قال : « سأل رجل النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : أرأيت إذا

صليت الصلوات المكتوبات ، وصمت رمضان وأحللت الحلال وحرمت الحرام ولم أزد على ذلك شيئاً ، أدخل الجنة ؟ قال : نعم ، قال : والله لا أزيد على ذلك شيئًا » . وفي لفظ « أتى النبي صلى الله عليه وسلم النعمان بن قوقل. وحديث النعمان هذا قديم: فإن النعمان بن قوقل قتل قبل فتح مكة. قتله بعض بني سعد بن العاص ، كما ثبت ذلك في الصحيح فهذه الأحاديث خرجت جوابا لسؤال سائلين .

أما حديث ابن عمر فإنه مبتدأ وأحاديث الدعوة والقتال فيها الصلاة والزكاة كما في الصحيحين ، عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك ، عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام ، وحسابهم على الله » . وقد أخرجاه في الصحيحين من حديث أبي هريرة رواه مسلم عن جابر « قال : أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها » . فقال أبو بكر : والله ! لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة ، فإن الزكاة حق المال .

فكان من فقه أبي بكر أنه فهم من ذلك الحديث المختصر أن القتال على الزكاة قتال على حق المال ، وقد بين النبي صلى الله عليه وسلم مراده بذلك في اللفظ المبسوط الذي رواه ابن عمر . والقرآن صريح في موافقة حديث ابن عمر كما قال تعالى : (فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ) .

وحديث معاذ لما بعثه إلى اليمن لم يذكر فيه النبي صلى الله عليه وسلم إلا الصلاة والزكاة .

فلما كان فى بعض الأحاديث ذكر بعض الأركان دون بعض أشكل ذلك على بعض الناس . فأجاب بعض الناس بأن سبب هذا أن الرواة اختصر بعضهم الحديث الذي رواه ؛ وليس الأمر كذلك ؛ فإن هذا طعن فى الرواة ، ونسبة لهم إلى الكذب ، إذ هذا الذي ذكره إنما يقع فى الحديث الواحد مثل حديث وفد عبد القيس حيث ذكر بعضهم الصيام ، وبعضهم لم يذكره ، وحديث ضمام حيث ذكر بعضهم الخمس ، وبعضهم لم يذكره،وحديث النعمان بن قوقل حيث ذكر بعضهم فيه الصيام وبعضهم لم يذكره ، فبهذا يعلم أن أحد الراويين اختصر البعض أو غلط فى الزيادة .

فأما الحديثان المنفصلان فليس الأمر فيهما كذلك ، لاسيما والأحاديث قد تواترت بكون الأجوبة كانت مختلفة وفيهما ما بين قطعا أن النبي صلى الله عليه وسلم تكلم بهذا تارة وبهذا تارة ، والقرآن يصدق ذلك ، فإن الله علق الأخوة الإيمانية فى بعض الآيات بالصلاة والزكاة فقط كما في قوله تعالى : (فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ) كما أنه علق ترك القتال على ذلك في قوله تعالى: (فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ) وقد تقدم حديث ابن عمر الذي فى الصحيحين موافقا لهذه الآية . و « أيضاً » فإن فى حديث وفد عبد القيس ذكر خمس المغنم لأنهم كانوا طائفة ممتنعة يقاتلون

ومثل هذا لا يذكر جواب سؤال سائل بما يجب عليه فى حق نفسه ، ولكن عن هذا « جوابان » :

(أحدهما) : أن النبي صلى الله عليه وسلم أجاب بحسب نزول الفرائض ، وأول مافرض الله الشهادتين ، ثم الصلاة ، فإنه أمر بالصلاة فى أول أوقات الوحي ؛ بل قد ثبت فى الصحيح أن أول ما أنزل عليه : (ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ * خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ — إلى قوله — عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ) ثم أنزل عليه بعد ذلك (يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ * قُمْ فَأَنذِرْ) فهذا الخطاب إرسال له إلى النـاس والإرسال بعد الإنباء ؛ فإن الخطاب الأول ليس فيه إرسال ، وآخر سورة اقرأ (وَٱسْجُدْ وَٱقْتَرِب) . فأول السورة أمر بالقراءة ، وآخرها أمر بالسجود ، والصلاة مؤلفة من أقوال وأعمال ، فأفضل أقوالها القراءة ، وأفضل أعمالهـا السجود والقراءة أول أقوالها المقصودة ، وما بعده تبع له .

وقد روى أن الصلاة أول مافرضت كانت ركعتين بالغداة وركعتين بالعشي ثم فرضت الخمس ليلة المعراج ، وكانت ركعتين ركعتين ؛ فلما هاجر أقرت صلاة السفر ؛ وزيد فى صلاة الحضر ، وكانت الصلاة تكمل شيئاً بعد شيء ، فـكانوا أولاً يتكلمون فى الصلاة ولم يكن فيها تشهد ، ثم أمروا بالتشهد ؛ وحرم عليهم الكلام ؛ وكذلك لم يكن بمكة لهم أذان . وإنما شرع الأذان بالمدينة بعد الهجرة؛ وكذلك صلاة الجمعة ، والعيد ؛ والكسوف ؛ والاستسقاء ، وقيام رمضان ، وغير ذلك . إنما شرع بالمدينة بعد الهجرة .

وأمروا بالزكاة ؛ والإحسان فى مكة أيضاً ؛ ولكن فرائض الزكاة ونصبها إنما شرعت بالمدينة .

وأما « صوم شهر رمضان » فهو إنما فرض فى السنة الثانية من الهجرة ، وأدرك النبي صلى الله عليه وسلم تسع رمضانات .

وأما « الحج » فقد تنازع الناس فى وجوبه ؛ فقالت طائفة فرض سنة ست من الهجرة عام الحديبية باتفاق الناس ، قالوا : وهذه الآية تدل على وجوب الحج ووجوب العمرة أيضاً لأن الأمر بالإتمام يتضمن الأمر بابتداء الفعل وإتمامه . وقال الأكثرون : إنما وجب الحج متأخراً.قيل سنة تسع ؛ وقيل سنة عشر ، وهذا هو الصحيح ؛ فإن آية الإيجاب إنما هي قوله تعالى : (وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ) وهذه الآية فى آل عمران فى سياق مخاطبته لأهل الكتاب، وصدر آل عمران،وما فيها من مخاطبة أهل الكتاب نزل لما قدم على النبي صلى الله عليه وسلم وفد نجران النصارى ، وناظروه في أمر المسيح ؛ وهم أول من أدى الجزية من أهل الكتاب ، وكان ذلك بعد إنزال سورة براءة التى شرع فيها الجزية ، وأمر فيها بقتال أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ، وغزا النبي صلى الله وعليه وسلم غزوة تبوك التى غزا فيها النصارى لما امر الله بذلك فى قوله : (قَـٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلْحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ حَتَّىٰ يُعْطُوا۟

ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَٰغِرُونَ) ولهذا لم يذكر وجوب الحج فى عامة الأحاديث وإنما جاء فى الأحاديث المتأخرة .

وقد قدم على النبي صلى الله عليه وسلم وفد عبد القيس ، وكان قدومهم قبل فتح مكة على الصحيح كما قد بيناه ، وقالوا : يارسول الله ! إن بيننا وبينك هذا الحي من كفار مضر يعنون بذلك أهل نجد : من تميم وأسد وغطفان لأنهم بين البحرين وبين المدينة ، وعبد القيس هم من ربيعة ليسوا من مضر ، ولما فتحت مكة زال هذا الخوف ، ولما قدم عليه وفد عبد القيس أمرهم بالصلاة ، والزكاة ؛ وصيام رمضان ؛ وخمس المغنم ؛ ولم يأمرهم بالحج ، وحديث ضمام قد تقدم أن البخارى لم يذكر فيه الحج كما لم يذكره في حديث طلحة وأبي هريرة وغيرهما مع قولهم : إن هذه الأحاديث هي من قصة ضمام ، وهذا ممكن ؛ مع أن تاريخ قدوم ضمام هذا ليس متيقناً .

وأما قوله : (وَأَتِمُّواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ) فليس فى هذه الآية إلا الأمر بإتمام ذلك وذلك يوجب إتمام ذلك على من دخل فيه ، فنزل الأمر بذلك لما أحرموا بالعمرة عام الحديبية ، ثم أحصروا فأمروا بالإتمام ، وبين لهم حكم الإحصار ، ولم يكن حينئذ قد وجب عليهم لا عمرة ولا حج .

(الجواب الثانى) : أنه كان يذكر فى كل مقام ما يناسبه ، فيذكر تارة الفرائض الظاهرة ، التى تقاتل على تركها الطائفة الممتنعة كالصلاة والزكاة ،

ويذكر تارة ما يجب على السائل ، فمن أجابه بالصلاة والصيام لم يكن عليه زكاة يؤديها ، ومن أجابه بالصلاة والزكاة والصيام : فإما أن يكون قبل فرض الحج ، وهذا هو الواجب فى مثل حديث عبد القيس ونحوه ، وإما أن يكون السائل ممن لا حج عليه .

وأما الصلاة والزكاة فلهما شأن ليس لسائر الفرائض ؛ ولهذا ذكر الله تعالى فى كتابه القتال عليهما ؛ لأنهما عبادتان : بخلاف الصوم فإنه أمر باطن وهو مما اؤتمن عليه الناس، فهو من جنس الوضوء والاغتسال من الجنابة ونحو ذلك مما يؤتمن عليه العبد ؛ فإن الإنسان يمكنه ألا ينوي الصوم وأن يأكل سراً كما يمكنه أن يكتم حدثه وجنابته ، وأما الصلاة والزكاة فأمر ظاهر لا يمكن الإنسان بين المؤمنين أن يمتنع من ذلك .

وهو صلى الله عليه وسلم يذكر فى الإسلام الأعمال الظاهرة التى يقاتل عليها الناس ، ويصيرون مسلمين بفعلها ؛ فلهذا علق ذلك بالصلاة والزكاة دون الصيام ، وإن كان الصوم واجباً كما فى آيتى براءة ، فإن براءة نزلت بعد فرض الصيام باتفاق الناس . وكذلك لما بعث معاذ بن جبل إلى اليمن قال له : « إنك تأتى قوماً أهل كتاب ؛ فليكن أول ما تدعوهم إليه : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأنى رسول الله ، فإن هم أجابوك لذلك ، فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات فى اليوم والليلة ، فإن هم أطاعوك لذلك ؛ فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم ؛ فإن هم أطاعوك لذلك ،

فإياك وكرائم أموالهم ، واتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجـاب » أخرجاه فى الصحيحين .

ومعاذ أرسله إلى اليمن فى آخر الأمر ، بعد فرض الصيام ؛ بل بعد فتح مكة ، بل بعد تبوك ، وبعد فرض الحج والجزية ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم مات ومعاذ باليمن ، وإنما قدم المدينة بعد موته ؛ ولم يذكر فى هـذا الحديث الصيام ، لأنه تبع وهو باطن ، ولا ذكر الحج ؛ لأن وجوبه خاص ليس بعام ، وهو لا يجب فى العمر إلا مرة .

ولهذا تنازع العلماء فى تكفير من يترك شيئاً من هـذه « الفرائض الأربع » بعد الإقرار بوجوبها ؛ فأما « الشهادتان » إذا لم يتكلم بهما مع القدرة فهو كافر باتفاق المسلمين ، وهو كافر باطناً وظاهراً عند سلف الأمة وأئمتها ، وجماهير علمائها ، وذهبت طائفة من المرجئة ، وهم جهمية المرجئة : كجهم ، والصالحي وأتباعهما ، إلى أنه إذا كان مصدقاً بقلبه كان كافراً فى الظاهر دون الباطن ، وقد تقدم التنبيه على أصل هذا القول ، وهو قول مبتدع فى الإسلام لم يقله أحد من الأئمة ، وقد تقدم أن الإيمان الباطن يستلزم الإقرار الظاهر ؛ بل وغيره ، وأن وجود الإيمان الباطن تصديقاً وحباً ، وانقياداً بدون الإقرار الظاهر ممتنـع .

وأما « الفرائض الأربع » فإذا جحد وجوب شيء منها بعد بلوغ الحجة

فهو كافر ، وكذلك من جحد تحريم شيء من المحرمات الظاهرة المتواتر تحريمها كالفواحش والظلم والكذب والخمر ونحو ذلك ، وأما من لم تقم عليه الحجةمثل أن يكون حديث عهد بالإسلام ، أو نشأ ببادية بعيدة ، لم تبلغه فيها شرائع الإسلام ونحو ذلك ، أو غلط فظن أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات يستثنون من تحريم الخمر ، كما غلط فى ذلك الذين استتابهم عمر . وأمثال ذلك ، فإنهم يستتابون وتقام الحجة عليهم ، فإن أصروا كفروا حينئذ ولا يحكم بكفرهم قبل ذلك ؛ كما لم يحكم الصحابة بكفر قدامة بن مظعون . وأصحابه لما غلطوا فيما غلطوا فيه من التأويل .

وأما مع الإقرار بالوجوب إذا ترك شيئاً من هذه الأركان الأربعة ففي التكفير أقوال للعلماء هي روايات عن أحمد :

(أحدها) : أنه يكفر بترك واحد من الأربعة حتى الحج ، وإن كان فى جواز تأخيره نزاع بين العلماء ، فمتى عزم على تركه بالكلية كفر ، وهذا قول طائفة من السلف ، وهي إحدى الروايات عن أحمد اختارها أبو بكر ،

و (الثاني) : أنه لا يكفر بترك شيء من ذلك مع الإقرار بالوجوب ، وهذا هو المشهور عند كثير من الفقهاء من أصحاب أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، وهو إحدى الروايات عن أحمد اختارها ابن بطة وغيره .

و (الثالث) لايكفر إلا بترك الصلاة ، وهي الرواية الثالثة عن أحمد ، وقول كثير من السلف،وطائفة من أصحاب مالك ، والشافعي ، وطائفة من أصحاب أحمد .

و (الرابع) : يكفر بتركها ، وترك الزكاة فقط .

و (الخامس) : بتركها ، وترك الزكاة إذا قاتل الإمام عليها دون ترك الصيام والحج . وهذه المسألة لها طرفان .

(أحدهما) فى إثبات الكفر الظاهر .

و (الثانى) فى إثبات الكفر الباطن .

فأما « الطرف الثاني » فهو مبنى على مسألة كون الإيمان قولاً وعملاً كما تقدم ، ومن الممتنع أن يكون الرجل مؤمناً إيماناً ثابتاً فى قلبه ، بأن الله فرض عليه الصلاة والزكاة والصيام والحج ويعيش دهره لايسجد لله سجدة ، ولا يصوم من رمضان ، ولا يؤدي لله زكاة ، ولا يحج إلى بيته ، فهذا ممتنع ، ولا يصدر هذا إلا مع نفاق فى القلب وزندقة ، لا مع إيمان صحيح ؛ ولهذا إنما يصف سبحانه بالامتناع من السجود الكفار ، كقوله : (يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ * خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ تَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالِمُونَ) .

وقد ثبت فى الصحيحين وغيرهما ، من حديث أبي هريرة وأبي سعيد وغيرهما ، فى الحديث الطويل ، حديث التجلي « أنه إذا تجلى تعالى لعباده يوم القيامة ، سجد له المؤمنون وبقي ظهر من كان يسجد فى الدنيا رياء وسمعة ، مثل الطبق لا يستطيع السجود » فإذا كان هذا حال من سجد رياء فكيف حال من لم يسجد قط ؟ ! وثبت أيضاً فى الصحيح « أن النار تأكل من ابن آدم كل شيء إلا موضع السجود ، فإن الله حرم على النار أن تأكله » فعلم أن من لم يكن يسجد لله تأكله النار كله ، وكذلك ثبت فى الصحيح « أن النبي صلى الله وسلم يعرف أمته يوم القيامة غراً محجلين من آثار الوضوء » فدل ذلك على أن من لم يكن غراً محجلاً لم يعرفه النبي صلى الله عليه وسلم ، فلا يكون من أمته .

وقوله تعالى : (كُلُوا۟ وَتَمَتَّعُوا۟ قَلِيلًا إِنَّكُم مُّجْرِمُونَ * وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ * وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱرْكَعُوا۟ لَا يَرْكَعُونَ * وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ) وقوله تعالى : (فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ * وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ ٱلْقُرْءَانُ لَا يَسْجُدُونَ ۩ * بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُكَذِّبُونَ * وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُوعُونَ) . وكذلك قوله تعالى : (فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ * وَلَٰكِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ) . وكذلك قوله تعالى : (مَا سَلَكَكُمْ فِى سَقَرَ * قَالُوا۟ لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ * وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ ٱلْمِسْكِينَ * وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ ٱلْخَآئِضِينَ * وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ ٱلدِّينِ * حَتَّىٰٓ أَتَىٰنَا ٱلْيَقِينُ) فوصفه بترك الصلاة ، كما وصفه بترك التصديق ، ووصفه بالتكذيب والتولي ، و«المتولي» هو العاصي الممتنع من الطاعة . كما قال

تعالى : (سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُوْلِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ فَإِن تُطِيعُواْ يُؤْتِكُمُ ٱللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا وَإِن تَتَوَلَّوْاْ كَمَا تَوَلَّيْتُم مِّن قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا) .

وكذلك وصف اهل سقر بأنهم لم يكونوا من المصلين ، وكذلك قرن التكذيب بالتولي فى قوله : (أَرَءَيْتَ ٱلَّذِي يَنْهَىٰ * عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰٓ * أَرَءَيْتَ إِن كَانَ عَلَى ٱلْهُدَىٰٓ * أَوْ أَمَرَ بِٱلتَّقْوَىٰٓ * أَرَءَيْتَ إِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰٓ * أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ * كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ) .

و« أيضاً »فى القرآن علق الأخوة فى الدين على نفس إقام الصلاة وإيتاء الزكاة، كما علق ذلك على التوبة من الكفر ، فإذا انتفى ذلك انتفت الأخوة ، و « أيضاً » فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر » . وفي المسند « من ترك الصلاة متعمداً فقد برئت منه الذمة » .

و « أيضاً » فإن شعار المسلمين الصلاة، ولهذا يعبر عنهم بها فيقال : اختلف أهل الصلاة ، واختلف أهل القبلة ، والمصنفون لمقالات المسلمين يقولون : «مقالات الإسلاميين ، واختلاف المصلين»وفي الصحيح « من صلى صلاتنا ؛ واستقبل قبلتنا ؛ وأكل ذبيحتنا ؛ فذلك المسلم له مالنا ؛ وعليه ماعلينا » وأمثال هذه النصوص كثيرة فى الكتاب والسنة .

وأما الذين لم يكفروا بترك الصلاة ونحوها ؛ فليست لهم حجة إلا وهي

متناولة للجاحد كتناولها للتارك ، فما كان جوابهم عن الجاحد كان جوابا لهم عن التارك ؛ مع أن النصوص علقت الكفر بالتولي كما تقدم ؛ وهذا مثل استدلالهم بالعمومات التى يحتج بها المرجئة كقوله « من شهد أن لاإله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله وأن عيسى عبد الله ورسوله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه... أدخله الله الجنة » ونحو ذلك من النصوص .

وأجود ما اعتمدوا عليه قوله صلى الله عليه وسلم « خمس صلوات كتبهن الله على العباد فى اليوم والليلة . فمن حافظ عليهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة ومن لم يحافظ عليهن لم يكن له عند الله عهد ، إن شاء عذبه . وإن شاء أدخله الجنة » . قالوا : فقد جعل غير المحافظ تحت المشيئة . والكافر لايكون تحت المشيئة ولا دلالة فى هذا؛ فإن الوعد بالمحافظة عليها، والمحافظة فعلها فى أوقاتها كما أمر ، كما قال تعالى : (حَـٰفِظُوا۟ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ) وعدم المحافظة يكون مع فعلها بعد الوقت ، كما أخر النبي صلى الله عليه وسلم صلاة العصر يوم الخندق ، فأنزل الله آية الأمر بالمحافظة عليها وعلى غيرها من الصلوات .

وقد قال تعالى : (فَخَلَفَ مِنۢ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلشَّهَوَٰتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا) فقيل لابن مسعود وغيره : ما إضاعتها ؟ فقال : تأخيرها عن وقتها ، فقالوا : ماكنا نظن ذلك إلا تركها ، فقال : لو تركوها لكانوا كفاراً . وكذلك قوله : (فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ * ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ)

ذمهم مع أنهم يصلون ؛ لأنهم سهوا عن حقوقها الواجبة من فعلها في الوقت وإتمام أفعالها المفروضة ، كما ثبت في صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « تلك صلاة المنافق ، تلك صلاة المنافق ، تلك صلاة المنافق ، يرقب الشمس حتى إذا كانت بين قرني شيطان قام فنقر أربعاً لايذكر الله فيها إلاقليلاً» فجعل هذه صلاة المنافقين لكونه أخرها عن الوقت ونقرها .

وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه ذكر الأمراء بعده الذين يفعلون ما ينكر ؛ وقالوا : يارسول الله ! أفلا نقاتلهم ! قال: «لا ما صلوا » وثبت عنه أنه قال : « سيكون أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها ، فصلوا الصلاة لوقتها ، ثم اجعلوا صلاتكم معهم نافلة » فنهى عن قتالهم ، إذا صلوا وكان فى ذلك دلالة على أنهم إذا لم يصلوا قوتلوا ، وبين أنهم يؤخرون الصلاة عن وقتها ، وذلك ترك المحافظة عليها لاتركها .

وإذا عرف الفرق بين الأمرين ، فالنبي صلى الله عليه وسلم ، إنما أدخل تحت المشيئة من لم يحافظ عليها ، لا من ترك ، ونفس المحافظة يقتضى أنهم صلوا ولم يحافظوا عليها ، ولا يتناول من لم يحافظ ، فإنه لو تناول ذلك قتلوا كفاراً مرتدين بلا ريب ، ولا يتصور فى العادة أن رجلاً يكون مؤمناً بقلبه ، مقراً بأن الله أوجب عليه الصلاة، ملتزماً لشريعة النبي صلى الله عليه وسلم وما جاء به ، يأمره ولي الأمر بالصلاة فيمتنع، حتى يقتل، ويكون مع ذلك مؤمناً فى الباطن قط لايكون إلا كافراً ، ولو قال أنا مقر بوجوبها غير أني لا أفعلها

كان هذا القول مع هذه الحال كذبا منه كما لو أخذ يلقي المصحف فى الحش ويقول : أشهد أن مافيه كلام الله ، أو جعل يقتل نبياً من الأنبياء ، ويقول أشهد أنه رسول الله ونحو ذلك من الأفعال التى تنافى إيمان القلب ، فإذا قال أنا مؤمن بقلبي مع هذه الحال كان كاذبا فيما أظهره من القول .

فهذا الموضع ينبغي تدبره فمن عرف ارتباط الظاهر بالباطن زالت عنه الشبهة فى هذا الباب ، وعلم أن من قال من الفقهاء أنه إذا أقر بالوجوب وامتنع عن الفعل لا يقتل ، أو يقتل مع إسلامه؛ فإنه دخلت عليه الشبهة التى دخلت على المرجئة والجهمية ، والتى دخلت على من جعل الإرادة الجازمة مع القدرة التامة لا يكون بها شيء من الفعل ، ولهذا كان الممتنعون من قتل هذا من الفقهاء بنوه على قولهم فى « مسألة الإيمان » ، وأن الأعمال ليست من الإيمان وقد تقدم أن جنس الأعمال من لوازم إيمان القلب ، وأن إيمان القلب التام بدون شيء من الأعمال الظاهرة ممتنع ، سواء جعل الظاهر من لوازم الإيمان ، أو جزءا من الإيمان كما تقدم بيانه .

وحينئذ فإذا كان العبد يفعل بعض المأمورات ، ويترك بعضها ، كان معه من الإيمان بحسب ما فعله ، والإيمان يزيد وينقص ، ويجتمع في العبد إيمان ونفاق . كما ثبت عنه فى الصحيح أنه قال : « أربع من كن فيه كان منافقا خالصاً ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق ، حتى يدعها، إذا حدث كذب ، وإذا اؤتمن خان ، وإذا عاهد غدر ، وإذا خاصم فجر » .

وبهذا تزول الشبهة فى هذا الباب ، فإن كثيراً من الناس ؛ بل أكثرهم ،فى كثير من الأمصار لا يكونون محافظين على الصلوات الخمس،ولا هم تاركوها بالجملة بل يصلون أحياناً ، ويدعون أحياناً ، فهؤلاء فيهم إيمان ونفاق ، وتجري عليهم أحكام الإسلام الظاهرة في المواريث ونحوها من الأحكام ؛ فإن هذه الأحكام إذا جرت على المنافق المحض ــ كابن أبي وأمثاله من المنافقين ــ فلأن تجري على هؤلاء أولى وأحرى .

وبيان « هذا الموضع » مما يزيل الشبهة : فإن كثيراً من الفقهاء يظن أن من قيل هو كافر ، فإنه يجب أن تجري عليه أحكام المرتد ردة ظاهرة ، فلا يرث ولا يورث ، ولا يناكح حتى أجروا هذه الأحكام على من كفروه بالتأويل ، من أهل البدع ، وليس الأمر كذلك ؛ فإنه قد ثبت أن الناس كانوا « ثلاثة أصناف » : مؤمن ؛ وكافر مظهر للكفر، ومنافق مظهر للإسلام مبطن للكفر. وكان فى المنافقين من يعلمه الناس بعلامات ودلالات بل من لا يشكون فى نفاقه ومن نزل القرآن ببيان نفاقه ـ كابن أبى وأمثاله ــ ومع هذا فلما مات هؤلاء ورثهم ورثتهم المسلمون ، وكان إذا مات لهم ميت آتوهم ميراثه وكانت تعصم دماؤهم ، حتى تقوم السنة الشرعية على أحدهم بما يوجب عقوبته .

ولما خرجت الحرورية على علي بن أبى طالب رضي الله عنه ،واعتزلوا جماعة المسلمين قال لهم : إن لكم علينا أ لا نمنعكم المساجد ، ولا نمنعكم نصيبكم من الفيء فلما استحلوا قتل المسلمين وأخذ أموالهم قاتلهم بأمر النبي صلى الله عليه

وسلم حيث قال : «يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قرائتهم يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الإسـلام كما يمرق السهم من الرمية أينما لقيتموهم فاقتلوهم ، فإن في قتلهم أجرا عنـد الله لمن قتلهم يوم القيامة » .

فـكانت الحرورية قد ثبت قتالهم بسنة النبي صلى الله عليه وسلم ؛ واتفاق أصحابه ولم يكن قتالهم قتال فتنة كالقتال الذي جرى بين فئتين عظيمتـين فى المسلمين؛بل قد ثبت عن النبي صلى الله عليـه وسلم فى الحديث الصحيح الذي رواه البخاري أنه قال للحسن ابنه: « إن ابني هذا سيد وسيصلح الله به بـين فئتين عظيمتين من المسلمين » وقال في الحديث الصحيح : « تمرق مارقة عـلى حين فرقةمن المسلمين فتقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق»فدل بهذا على أن مافعله الحسن من ترك القتال إما[1] واجباً أو مستحبا لم يمدحه النبي صلى الله عليه وسـلم على ترك واجب أو مستحب ودل الحديث الآخر على أن الذين قاتلوا الخوارج وهم علي وأصحابه كان أقرب إلى الحق من معاوية وأصحابه ؛ وأن قتال الخوارج أمر به النبي صلى الله عليه وسلم ليس قتالهم كالقتال فى الجمل وصفين الذي ليس فيه أمر من النبي .

و (المقصود) أن علي بن أبي طالب وغيره من أصحابه لم يحكموا بكفرهم ولا قاتلوهم حتى بدؤوهم بالقتال. والعلماء قـد تنازعوا فى تكفير أهل البـدع والأهواء وتخليدهم فى النار،وما من الأئمة إلا من حُكى عنه في ذلك « قولان »

---

(١) هكذا وردت في المطبوع ولعل الصواب [لو كان]

كمالك والشافعي وأحمد وغيرهم وصار بعض أتباعهم يحكى هذا النزاع فى جميع أهل البدع ؛ وفى تخليدهم، حتى التزم تخليدهم كل من يعتقد أنه مبتدع بعينه، وفى هذا من الخطأ ما لا يحصى ؛ وقابله بعضهم فصار يظن أنه لا يطلق كفر أحد من أهل الأهواء ؛ وإن كانوا قد أتوا من الإلحاد وأقوال أهل التعطيل والاتحاد .

والتحقيق فى هذا:أن القول قد يكون كفراً كمقالات الجهمية الذين قالوا: إن الله لا يتكلم ، ولا يرى فى الآخرة ؛ ولكن قد يخفى على بعض الناس أنه كفر . فيطلق القول بتكفير القائل ؛ كما قال السلف من قال : القرآن مخلوق فهو كافر ، ومن قال : إن الله لا يرى فى الآخرة فهو كافر ، ولا يكفر الشخص المعين حتى تقوم عليه الحجة كما تقدم ،كمن جحد وجوب الصلاة . والزكاة ، واستحل الخمر ؛ والزنا وتأول . فإن ظهور تلك الأحكام بين المسلمين أعظم من ظهور هذه ، فإذا كان المتأول المخطىء فى تلك لا يحكم بكفره ، إلا بعد البيان له واستتابته ـــ كما فعل الصحابة فى الطائفة الذين استحلوا الخمر ـــ ففي غير ذلك أولى وأحرى ، وعلى هذا يخرج الحديث الصحيح . « في الذي قال: إذا أنا مت فأحرقوني ، ثم اسحقونى فى اليم ، فوالله لئن قدر الله علي ليعذبني عذاباً ما عذبه أحداً من العالمين » وقد غفر الله لهذا مع ما حصل له من الشك فى قدرة الله وإعادته إذا حرقوه ، وهذه المسائل مبسوطة فى غير هذا الموضع .

فإن قيل : فالله قد أمر بجهاد الكفار والمنافقين فى آيتين من القرآن فإذا كان المنافق تجري عليه أحكام الإسلام في الظاهر ، فكيف يمكن مجاهدته .

قيل ما يستقر فى القلب من إيمان ونفاق ، لابد أن يظهر موجبه فى القول والعمل ، كما قال بعض السلف : ما أسر أحد سريرة إلا أبداها الله على صفحات وجهه ، وفلتات لسانه ، وقد قال تعالى فى حق المنافقين : (وَلَوْ نَشَآءُ لَأَرَيْنَـٰكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَـٰهُمْ ۚ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِى لَحْنِ ٱلْقَوْلِ) . فإذا أظهر المنافق من ترك الواجبات ، وفعل المحرمات مايستحق عليه العقوبة ، عوقب على الظاهر ، ولا يعاقب على مايعلم من باطنه ، بلا حجة ظاهرة ؛ ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يعلم من المنافقين ، من عرفه الله بهم ، وكانوا يحلفون له وهم كاذبون ؛ وكان يقبل علانيتهم ، ويكل سرائرهم إلى الله . وأساس النفاق الذي بنى عليه أن المنافق لابد أن تختلف سريرته وعلانيته وظاهره وباطنه ، ولهذا يصفهم الله فى كتابه بالكذب كما يصف المؤمنين بالصدق ؛ قال تعالى : (وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ) . وقال : (وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَـٰفِقِينَ لَكَـٰذِبُونَ) . وأمثال هذا كثير. وقال تعالى : (إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَـٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّـٰدِقُونَ) وقال : (لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ — إلى قوله — أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ ۖ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ) .

و « بالجملة » فأصل هذه المسائل أن تعلم أن الكفر « نوعان » : كفر ظاهر ،

وكفر نفاق ، فإذا تكلم في أحكام الآخرة ،كان حكم المنافق حكم الكفار ، وأما فى أحكام الدنيا ، فقد تجري على المنافق أحكام المسلمين .

وقد تبين أن الدين لابد فيه من قول وعمل ،وأنه يمتنع أن يكون الرجل مؤمناً بالله ورسوله بقلبه أو بقلبه ولسانه ولم يؤد واجباً ظاهراً ، ولا صلاة ولا زكاة ولا صياما ولا غير ذلك من الواجبات ، لا لأجل أن الله أوجبها ، مثل أن يؤدي الأمانة أو يصدق الحديث ، أو يعدل فى قسمه وحكمه ، من غير إيمان بالله ورسوله ، لم يخرج بذلك من الكفر ، فإن المشركين ، وأهل الكتاب يرون وجوب هذه الأمور ، فلا يكون الرجل مؤمناً بالله ورسوله مع عدم شيء من الواجبات التى يختص بإيجابها محمد صلى الله عليه وسلم .

ومن قال : بحصول الإيمان الواجب بدون فعل شيء من الواجبات ، سواء جعل فعل تلك الواجبات لازما له ؛ أو جزءاً منه ، فهذا نزاع لفظي ، كان مخطئاً خطئاً بيناً ، وهذه بدعة الإرجاء ، التى أعظم السلف والأئمة الكلام فى أهلها ، وقالوا فيها من المقالات الغليظة ماهو معروف ، والصلاة هي أعظمها وأعمها وأولها وأجلها .

فصـــــل

وأما « الإحسان » فقوله : « أن تعبـد الله كأنك تراه ، فإن لم تكن تراه فإنه يراك » . قد قيـل : إن الإحسان هو الإخلاص ، والتحقيق : أن الإحسان يتناول الإخلاص وغيره ، والإحسان يجمع كمال الإخلاص لله ، ويجمع الإتيان بالفعل الحسن الذي يحبه الله قال تعالى : (بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) وقال تعالى : (وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۗ وَاتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا) فذكر إحسان الدين أولا ، ثم ذكر الإحسان ثانياً ، فإحسان الدين هو ـ والله أعلم ـ الإحسان المسئول عنـه في حديث جبريل فإنه سأله عن الإسلام والإيمان ؛ ففي[1] .

---

(١) آخر ما وجد في الاصل

وقال شيخ الإسلام رحمه الله :

فصـــــل

قد ذكرت فيما تقدم من القواعد : أن « الإسلام » الذي هو دين الله الذي أنزل به كتبه ؛ وأرسل به رسله؛ وهو أن يسلم العبد لله رب العالمين ؛ فيستسلم لله وحده لاشريك له ويكون سالماً له بحيث يكون متألهاً له غير متأله لما سواه كما بينته أفضل الكلام ورأس الإسلام: وهو شهادة أن لا إله إلا الله. وله ضدان: الكبر والشرك ولهذا روى أن نوحا عليه السلام أمر بنيه بلا إله إلا الله ، وسبحان الله ونهاهم عن الكبر والشرك ، في حديث قد ذكرته في غير هذا الموضع فإن المستكبر عن عبادة الله لايعبده فلايكون مستسلماً له والذي يعبده ويعبد غيره يكون مشركا به فلا يكون سالماً له ، بل يكون له فيه شرك .

ولفظ « الإسلام » يتضمن الاستسلام والسلامة التى هي الإخلاص ، وقد علم أن الرسل جميعهم بعثوا بالإسلام العام المتضمن لذلك كما قال تعالى : (يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟) وقال موسى : (إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓا۟ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ) وقال تعالى : (بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ

رَبِّهِ) وقال الخليل لما قال له ربه : (أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ ــ أيضاً وصى بهـا بنيه ــ يَٰبَنِىَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ) وقال يوسف : (تَوَفَّنِى مُسْلِمًا) ونظائره كثيرة .

وعلم أن إبراهيم الخليل هو إمام الحنفـاء المسلمين بعده كما جعله أمـة وإماماً ، وجاءت الرسل من ذريته بذلـك ، فابتدعت اليهود والنصارى مـا ابتدعوه مما خرج بهم عن دين الله الذي أمروا به وهو الإسلام العام ، ولهـذا أمرنا أن نقـول : (ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ * صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ) وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « اليهود مغضوب عليهم والنصارى ضالون » وكل من هاتين الأمتين خرجت عن الإسلام وغلب عليها أحد ضديه ، فاليهود يغلب عليهم الكبر ويقل فيهم الشرك ، والنصارى يغلب عليهم الشرك ويقل فيهم الكبر . وقد بين الله ذلك في كتابه فقال في اليهود : (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ) . وهذا هو أصل الإسلام . إلى قوله : (وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ) .

وهذا اللفظ الذي هو لفظ الاستفهام ؛ هو إنكار لذلك عليهم . وذم لهم عليه ، وإنما يذمون على ما فعلوه ، فعلم أنهم كانوا كلما جاءهم رسول بما لا تهوى

أنفسهم استكبروا ، فيقتلون فريقاً من الأنبياء ويكذبون فريقاً ؛ وهـذا حال المستكبر الذي لا يقبل ما لا يهواه ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم قد فسر الكبر في الحديث الصحيح بأنه بطر الحق وغمط الناس ، ففى صحيح مسلم عن عبد الله بن مسعود . قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم: «لايدخل النار من كان فى قلبه مثقال ذرة من إيمان ، ولا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر» فقال رجل : يا رسول الله ! الرجل يحب أن يكون ثوبه حسناً ، ونعله حسناً أفمن الكبر ذاك؟ فقال : «لا ! إن الله جميل يحب الجمال ، ولكن الكبر بطر الحق وغمط الناس»وبطر الحق جحده ودفعه ، وغمط الناس احتقارهم وازدراؤهم.

وكذلك ذكر الله « الكبر » فى قوله بعد أن قال : (وَكَتَبْنَا لَهُۥ فِى ٱلْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَىْءٍ) إلى أن قال : (سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَٰتِىَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَإِن يَرَوْا۟ كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا۟ بِهَا وَإِن يَرَوْا۟ سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِن يَرَوْا۟ سَبِيلَ ٱلْغَىِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا) . وهذا حال الذي لايعمل بعلمه بل يتبع هواه وهو الغاوي كما قال : (وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ * وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ) الآية وهذا مثل علماء السوء ، وقد قال لما رجع موسى إليهم : (وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ أَخَذَ ٱلْأَلْوَاحَ وَفِى نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ) فالذين يرهبون ربهم ؛ خلاف الذين يتبعون أهواءهم كما قال تعالى : (وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ * فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ) .

فأولئك المستكبرون المتبعون أهواءهم مصروفون عن آيات الله **لا** يعلمون، ولا يفهمون، لما تركوا العمل بما علموه استكباراً واتباعاً لأهوائهم عوقبوا بأن منعوا الفهم والعلم؛ فإن العلم حرب للمتعالى، كما أن السيل حرب للمكان العالي، والذين يرهبون ربهم عملوا بما علموه، فآتاهم الله علماً ورحمة، إذ من عمل بما علم أورثه الله علم ما لم يعلم، ولهذا لما وصف الله النصارى: (بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَانًا) . والرهبان: من الرهبنة (وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ) كانوا بذلك أقرب مودة إلى الذين آمنوا . كما قال : (لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِّلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا ۖ وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُم مَّوَدَّةً لِّلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَىٰ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ) .

فلما كان فيهم رهبة وعدم كبر كانوا أقرب إلى الهدى فقال فى حق المسلمين منهم: (وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَىٰ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ ۖ يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ) . قال ابن عباس : مع محمد وأمته، وهم الأمة الشهداء، فإن النصارى لهم قصد وعبادة، وليس لهم علم وشهادة؛ ولهذا فإن كان اليهود شراً منهم؛ بأنهم أكثر كبراً وأقل رهبة، وأعظم قسوة، فإن النصارى شر منهم فإنهم أعظم ضلالاً وأكثر شركاً، وأبعد عن تحريم ما حرم الله ورسوله .

وقد وصفهم الله بالشرك الذي ابتدعوه، كما وصف اليهود بالكبر الذي هووه، فقال تعالى: (اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ

وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ) وقال تعالى : (وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ) إلى قوله: (أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ) الآية ، وقد ذكر الله قولهم إن الله هو المسيح بن مريم ،وإن الله ثالث ثلاثة ، وقولهم: اتخذ الله ولداً ؛ في مواضع من كتابه ، وبين عظيم فريتهم وشتمهم لله ،وقولهم « الإد » الذي : (تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا) ولهذا يدعوهم في غير موضع إلى ألاّ يعبدوا إلا إلهاً واحداً ، كقوله : (يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُواْ فِى دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ) إلى قوله : (وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌ ۚ ٱنتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ ۚ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ سُبْحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٌ) إلى قوله (لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ ۚ وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا) وهذا لأن المشركين بمخلوق من البشر أو غيرهم ،يصيرون هم مشركون . ويصير الذي أشركوا به من الإنس والجن مستكبراً، كما قال : (وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا) فأخبر الله أن عباده لا يستكبرون عن عبادته وإن أشرك بهم المشركون . وكذلك قال تعالى : (لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ ۘ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ) إلى قوله:(مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ) الآية ، وقال تعالى : (لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ ۖ وَقَالَ ٱلْمَسِيحُ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۖ إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ

ٱلْجَنَّةَ) فأخبر أنه أمرهم بالتوحيد ونهاهم عن أن يشركوا به ، أو بغيره كما فعلوه .

ولما كان أصل دين اليهود الكبر عاقبهم بالذلة : (ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوٓا۟) . ولما كان أصل دين النصارى الإشراك لتعديد الطرق إلى الله أضلهم عنه ؛ فعوقب كل من الأمتين على ما اجترمه بنقيض قصده (وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ) . كما جاء فى الحديث : « يحشر الجبارون والمتكبرون يوم القيامة فى صور الذر يطؤهم الناس بأرجلهم » . وكما في الحديث عن عمر بن الخطاب موقوفاً ومرفوعاً : « ما من أحد إلا فى رأسه حكمة فإن تواضع قيل له : انتعش نعشك الله ، وإن رفع رأسه قيل له : انتكس نكسك الله » . وقال سبحانه وتعالى : (إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ) وقال تعالى : (بَلَىٰ قَدْ جَآءَتْكَ ءَايَٰتِى فَكَذَّبْتَ بِهَا وَٱسْتَكْبَرْتَ وَكُنتَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ * وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ۚ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ * وَيُنَجِّى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ بِمَفَازَتِهِمْ) .

ولهذا استوجبوا الغضب والمقت . والنصارى لما دخلوا فى البدع : أضلهم عن سبيل الله ، فضلوا عن سبيل الله وأضلوا كثيراً وضلوا عن سواء السبيل وهم إنما ابتدعوها ليتقربوا بها إليه ويعبدوه ، فأبعدتهم عنه وأضلتهم عنه وصاروا يعبدون غيره .

فتدبر هذا والله تعالى يهدينا صراطه المستقيم صراط الذين أنعم عليهم غير المغضوب عليهم والضالين .

وقد وصف بعض اليهود بالشرك ، في قوله : (وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ) وفي قوله : (قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ) ففي اليهود من عبد الأصنام، وعبد البشر ؛ وذلك أن المستكبر عن الحق يبتلى بالانقياد للباطل ، فيكون المستكبر مشركا ، كما ذكر الله عن فرعون وقومه : أنهم كانوا مع استكبارهم وجحودهم مشركين ، فقال عن مؤمن آل فرعون : (وَيَٰقَوْمِ مَا لِيٓ أَدْعُوكُمْ إِلَى ٱلنَّجَوٰةِ وَتَدْعُونَنِيٓ إِلَى ٱلنَّارِ * تَدْعُونَنِي لِأَكْفُرَ بِٱللَّهِ وَأُشْرِكَ بِهِۦ مَا لَيْسَ لِي بِهِۦ عِلْمٌ وَأَنَا۠ أَدْعُوكُمْ إِلَى ٱلْعَزِيزِ ٱلْغَفَّٰرِ * لَا جَرَمَ أَنَّمَا تَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ لَيْسَ لَهُۥ دَعْوَةٌ فِي ٱلدُّنْيَا وَلَا فِي ٱلْءَاخِرَةِ) . وقال : (وَلَقَدْ جَآءَكُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِٱلْبَيِّنَٰتِ) الآية . وقال يوسف الصديق لهم : (يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ * مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسْمَآءً سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ ۚ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۚ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ) وقد قال تعالى : (وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوْمَهُۥ لِيُفْسِدُوا۟ فِي ٱلْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ ۚ قَالَ سَنُقَتِّلُ أَبْنَآءَهُمْ وَنَسْتَحْيِۦ نِسَآءَهُمْ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَٰهِرُونَ) .

فإن قيل : كيف يكون قوم فرعون مشركين ؟ وقد أخبر الله عن فرعون

أنه جحد الخالق فقال : (وَمَارَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ) وقال : (مَاعَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى) وقال : (أَنَا رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ) وقال عن قومه : (فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ ءَايَٰتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا۟ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ * وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا) والإشراك لا يكون إلا من مقر بالله وإلا فالجاحد له لم يشرك به .

قيل : لم يذكر الله جحود الصانع إلا عن فرعون موسى ، وأما الذين كانوا فى زمن يوسف فالقرآن يدل على أنهم كانوا مقرين بالله ، وهم مشركون به ، ولهذا كان خطاب يوسف للملك وللعزيز ولهم : يتضمن الإقرار بوجود الصانع كقوله : (ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ) (ٱرْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ فَسْـَٔلْهُ مَا بَالُ ٱلنِّسْوَةِ) إلى قوله (إِنَّ رَبِّى بِكَيْدِهِنَّ عَلِيمٌ) (وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى كَيْدَ ٱلْخَآئِنِينَ) إلى قوله : (إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّىٓ ۚ إِنَّ رَبِّى غَفُورٌ رَّحِيمٌ) وقد قال مؤمن آل ـــ حم ـــ (وَلَقَدْ جَآءَكُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا زِلْتُمْ فِى شَكٍّ مِّمَّا جَآءَكُم بِهِۦ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا هَلَكَ قُلْتُمْ لَن يَبْعَثَ ٱللَّهُ مِنۢ بَعْدِهِۦ رَسُولًا) فهذا يقتضي : أن أولئك الذين بعث إليهم يوسف كانوا يقرون بالله .

ولهذا كان إخوة يوسف يخاطبونه قبل أن يعرفوا أنه يوسف ويظنونه من آل فرعون بخطاب يقتضى الإقرار بالصانع كقولهم : (تَٱللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُم مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا كُنَّا سَٰرِقِينَ) وقال لهم : (أَنتُمْ شَرٌّ مَّكَانًا ۖ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَصِفُونَ) وقال : (مَعَاذَ ٱللَّهِ أَن نَّأْخُذَ إِلَّا مَن وَجَدْنَا مَتَٰعَنَا عِندَهُۥٓ) وقالوا له :

(يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡعَزِيزُ مَسَّنَا وَأَهۡلَنَا ٱلضُّرُّ وَجِئۡنَا بِبِضَٰعَةٖ مُّزۡجَىٰةٖ فَأَوۡفِ لَنَا ٱلۡكَيۡلَ وَتَصَدَّقۡ عَلَيۡنَآۖ إِنَّ ٱللَّهَ يَجۡزِي ٱلۡمُتَصَدِّقِينَ) وذلك أن فرعون الذي كان في زمن يوسف أكرم أبويه وأهل بيته لما قدموا إكراماً عظيما مع علمه بدينهم، واستقراء أحوال الناس يدل على ذلك.

فإن جحود الصانع لم يكن ديناً غالباً على أمة من الأمم قط، وإنما كان دين الكفار الخارجين عن الرسالة هو الإشراك، وإنما كان يجحد الصانع بعض الناس وأولئك كان علماؤهم، من الفلاسفة الصابئة المشركين، الذين يعظمون الهياكل، والكواكب والأصنام، والأخبار المروية من نقل أخبارهم وسيرهم كلها تدل على ذلك؛ ولكن فرعون موسى: (فَٱسۡتَخَفَّ قَوۡمَهُۥ فَأَطَاعُوهُ) وهو الذي قال لهم — دون الفراعنة المتقدمين —: (مَا عَلِمۡتُ لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرِي) ثم قال لهم بعد ذلك: (أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلۡأَعۡلَىٰ * فَأَخَذَهُ ٱللَّهُ نَكَالَ ٱلۡأٓخِرَةِ وَٱلۡأُولَىٰٓ) نكال الكلمة الأولى. ونكال الكلمة الأخيرة، وكان فرعون في الباطن عارفاً بوجود الصانع وإنما استكبر كإبليس وأنكر وجوده، ولهذا قال له موسى: (قَالَ لَقَدۡ عَلِمۡتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ بَصَآئِرَ) فلما أنكر الصانع، وكانت له آلهة يعبدها بقي على عبادتها ولم يصفه الله تعالى بالشرك، وإنما وصفه بجحود الصانع وعبادة آلهة أخرى. والمنكر للصانع منهم مستكبر كثيراً ما يعبد آلهة؛ ولا يعبد الله قط؛ فإنه يقول: هذا العالم واجب الوجود بنفسه. وبعض أجزائه مؤثر في بعض، ويقول إنما أنتفع بعبادة الكواكب والأصنام، ونحو ذلك، ولهذا كان باطن قول هؤلاء الاتحادية، المنتسبة إلى الإسلام هو قول فرعون.

وكنت أبين أنه مذهبهم ، وأبين أنه حقيقة مذهب فرعون حتى حدثني الثقة: عن بعض طواغيتهم أنه قال : نحن على قول فرعون ؛ ولهذا يعظمون فرعون في كتبهم تعظيما كثيراً . فإنهم لم يجعلوا ثم صانعاً للعالم خلق العالم، ولا أثبتوا رباً مدبرا للمخلوقات ، وإنما جعلوا نفس الطبيعة هي الصانع ، ولهذا جوزوا عبادة كل شيء ، وقالوا من عبده فقد عبد الله ، ولا يتصور عندهم أن يعبد غير الله فما من شيء يعبد إلا وهو الله ، وهذه الكائنات عندهم أجزاؤه، أو صفاته ، كأجزاء الإنسان أو صفاته ، فهؤلاء إذا عبدوا الكائنات فلم يعبدوها لتقربهم إلى الله زلفى ؛ لكن لأنها عندهم هي الله أو مجلى من مجاليه ، أو بعض من أبعاضه أو صفة من صفاته أو تعين من تعيناته ، وهؤلاء يعبدون مايعبده فرعون وغيره من المشركين ، لكن فرعون لا يقول : هي الله ،ولا تقربنا إلى الله ، والمشركون يقولون : هي شفعاؤنا وتقربنا إلى الله ، وهؤلاء يقولون هي الله كما تقدم ، وأولئك أكفر من حيث اعترفوا بأنهم عبدوا غير الله أو جحدوه؛ وهؤلاء أوسع ضلالا من حيث جوزوا عبادة كل شيء ، وزعموا أنه هو الله وأن العابد هو المعبود ، وإن كانوا إنما قصدوا عبادة الله .

وإذا كان أولئك كانوا مشركين كما وصفوا بذلك . وفرعون موسى هو الذي جحد الصانع وكان يعبد الآلهة ، ولم يصفه الله بالشرك .

فمعلوم أن المشركين قد يحبون آلهتهم كما يحبون الله أو تزيد محبتهم لهم على محبتهم لله ؛ ولهذا : يشتمون الله إذا شتمت آلهتهم . كما قال تعالى: (وَلَا تَسُبُّوا

ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّوا۟ ٱللَّهَ عَدْوًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ) . فقوم فرعون قد يكونون أعرضوا عن الله بالكلية بعد أن كانوا مشركين به واستجابوا لفرعون فى قوله : (أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ) و (مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى) . ولهذا لما خاطبهم المؤمن ذكر الأمرين فقال : (تَدْعُونَنِى لِأَكْفُرَ بِٱللَّهِ وَأُشْرِكَ بِهِۦ مَا لَيْسَ لِى بِهِۦ عِلْمٌ) فذكر الكفر به الذي قد يتناول جحوده ، وذكر الإشراك به أيضاً : فكان كلامه متناولاً للمقالتين والحالين جميعاً .

فقد تبين : أن المستكبر يصير مشركا ، إما بعبادة آلهة أخرى مع استكباره عن عبادة الله ، لكن تسمية هذا شركا نظير من امتنع مع استكباره عن إخلاص الدين لله كما قال تعالى : (إِنَّهُمْ كَانُوٓا۟ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ * وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوٓا۟ ءَالِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍۭ) فهؤلاء مستكبرون مشركون ؛ وإنما استكبارهم عن إخلاص الدين لله فالمستكبر الذي لايقر بالله فى الظاهر كفرعون أعظم كفراً منهم ، وإبليس الذي يأمر بهذا كله ويحبه ويستكبر عن عبادة ربه وطاعته أعظم كفراً من هؤلاء وإن كان عالماً بوجود الله وعظمته كما أن فرعون كان أيضاً عالماً بوجود الله .

وإذا كانت البدع والمعاصي شعبة من الكفر وكانت مشتقة من شعبه . كما أن الطاعات كلها شعبة من شعب الإيمان ومشتقة منه ، وقد علم أن الذى يعرف الحق ولا يتبعه غاو يشبه اليهود ؛ وأن الذي يعبد الله من غير علم وشرع : هو ضال يشبه النصارى ؛ كما كان يقول من يقول من السلف: من فسد من العلماء

ففيه شبه من اليهود ؛ ومن فسد من العباد ففيه شبه من النصارى .

فعلى المسلم أن يحذر من هذين الشبهين الفاسدين ؛ من حال قوم فيهم استكبار وقسوة عن العبادة والتأله ؛ وقد أوتوا نصيباً من الكتاب وحظاً من العلم ؛ وقوم فيهم عبادة وتأله بإشراك بالله وضلال عن سبيل الله ووحيه وشرعه وقد جعل فى قلوبهم رأفة ورحمة ورهبانية ابتدعوها، وهذا كثير منتشر فى الناس ؛ والشبه يقل تارة ويكثر أخرى ؛ فأما المستكبرون المتألهون لغير الله الذين لايعبدون الله . وإنما يعبدون غيره للانتفاع به ؛ فهؤلاء يشبهون فرعون .

وقال رحمه الله تعالى :

فصـــــل

لفظ « الإسلام » يستعمل على وجهين : « متعديا » كقوله : (وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ) وقوله : (فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِىَ لِلَّهِ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْأُمِّيِّـۧنَ ءَأَسْلَمْتُمْ) الآية ، وقوله صلى الله عليه وسلم فى دعاء المنام . « أسلمت نفسي إليك » .

ويستعمل « لازما » كقوله : (إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ) وقوله : (وَلَهُۥٓ أَسْلَمَ مَن فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ) وقوله عن بلقيس : (وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَـٰنَ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ) . وهو يجمع معنيين :

(أحدهما) الانقياد والاستسلام .

و (الثاني) : إخلاص ذلك وإفراده . كقوله : (ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَـٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ) . وعنوانه قول لا إله إلا الله .

وله معنيـان .

(أحدهما) : الدين المشترك، وهو عبادة الله وحده لاشريك له الذي بعث به جميع الأنبياء ؛ كما دل على اتحاد دينهم نصوص الكتاب والسنة .

و (الثاني) ما اختص به محمد من الدين والشرعة والمنهاج — وهو الشريعة والطريقة والحقيقة — وله مرتبتان :

(أحدهما) الظاهر من القول والعمل ، وهي المباني الخمس .

و (الثاني) : أن يكون ذلك الظاهر مطابقاً للباطن . فبالتفسير الأول [جاءت] الآيتان في كتاب الله ، والحديثان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو أعم من الإيمان ، فكل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمنا . وبالتفسير الثاني يقال : (إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ) وقوله : (وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ) وقوله : آمركم بالإيمان بالله ، وفسره بخصال الإسلام .وعلى هذا التفسير فالإيمان التام ، والدين والإسلام سواء ، وهو الذي لم يفهم المعتزلة غيره . وقد يراد به معنى ثالث هو كماله وهو قوله : « المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده » فيكون أسلم غيره ، أي جعله سالما منه .

ولفظ الإيمان : قيل أصله التصديق ـ وليس مطابقاً له؛ بل لابد أن يكون تصديقاً عن غيب ، وإلا فالخبر عن مشهود ليس تصديقه إيمانا ؛ لأنه من الأمن الذي هو الطمأنينة ، وهذا إنما يكون في الخبر الذي قد يقع فيه ريب ، والمشهودات لا ريب فيها . إلا على[1] هذا ـ فإما تصديق القلب فقط كما تقول

(١) هكذا وردت في المطبوع ولعل الصواب [وعلى]

الجهمية ومن اتبعهم من الأشعرية ، وإما القلب واللسان كما تقوله المرجئة ، أو باللسان كما تقوله الكرامية ، وإما التصديق بالقلب والقول والعمل ـ فإن الجميع يدخل فى مسمى التصديق على مذهب أهل الحديث ، كما فسره شيخ الإسلام وغيره ـ . وقيل : بل هو الإقرار ؛ لأن التصديق إنما يطابق الخبر فقط ، وأما الإقرار فيطابق الخبر والأمر كقوله : (ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوٓاْ أَقْرَرْنَا) ولأن قر ، وآمن : متقاربان. فالإيمان دخول فى الأمن ، والإقرار دخول فى الإقرار ، وعلى هذا فالكلمة إقرار ، والعمل بها إقرار أيضاً .

ثم هو فى الكتاب بمعنيين : أصل ، وفرع واجب ، فالأصل الذي فى القلب وراء العمل ، فلهذا يفرق بينهما بقوله : (ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ) والذي يجمعهما كما فى قوله : (إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ) و (لَا يَسْتَـْٔذِنُكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ) . وحديث « الحياء » ، و « وفد عبد القيس » ، وهو مركب من أصل لا يتم بدونه ومن واجب ينقص بفواته نقصا يستحق صاحبه العقوبة ، ومن مستحب يفوت بفواته علو الدرجة فالناس فيه ظالم لنفسه ومقتصد وسابق ، كالحج وكالبدن والمسجد وغيرهما من الأعيان ، والأعمال والصفات ، فمن سواء أجزائه ما إذا ذهب نقص عن الأكمل ومنه ما نقص عن الكمال ، وهو ترك الواجبات أو فعل المحرمات ، ومنه ما نقص ركنه وهو ترك الاعتقاد والقول : الذي يزعم المرجئة والجهمية أنه مسمى فقط ، وبهذا تزول شبهات الفرق. وأصله القلب وكماله العمل الظاهر ، بخلاف الإسلام فإن أصله الظاهر ، وكماله القلب .

وقال رحمه الله

فصـــــل

معلوم أن أصل « الإيمان » هو الإيمان بالله ورسوله ، وهو أصل العلم الإلهي كما بينته فى أول الجزء .

فأما « الإيمان بالله » فهو فى الجملة قد أقر به جمهور الخـلائق ، إلا شواذ الفرق من الفلاسفة الدهرية ، والإسماعيلية ونحوهم.أو من نافق فيه،من المظهرين للتمسك بالملل ، وإنما يقع اختلاف أهل الملل فى أسمائه وصفاته وأفعاله وأحكامه وعباداته ونحو ذلك.

وأما « الإيمان بالرسول » فهو المهم ، إذ لا يتم الإيمان بالله بدون الإيمان به ، ولا تحصل النجاة والسعادة بدونه ، إذ هو الطريق إلى الله سبحانه ؛ ولهذا كان ركنا الإسلام : « أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله » .
ومعلوم أن الإيمان هو الإقرار ؛ لا مجرد التصديق . والإقرار ضمن قول القلب الذي هو التصديق ، وعمل القلب الذي هو الانقياد ــ تصديق الرسول

فيما أخبر ، والانقياد له فيما أمر ، كما أن الإقرار بالله هو الاعتراف به والعبادة له فالنفاق يقع كثيراً فى حق الرسول ، وهو أكثر ما ذكره الله فى القرآن من نفاق المنافقين في حياته ، والكفر هو عدم الإيمان سواء كان معه تكذيب أواستكبار أو إباء أو إعراض؛فمن لم يحصل فى قلبه التصديق والانقياد فهو كافر.

ثم هنا « نفاقان » : نفاق لأهل العلم والكلام ، ونفاق لأهل العمل والعبادة ــ فأما النفاق المحض الذي لا ريب فى كفر صاحبه ، فأن لا يرى وجوب تصديق الرسول فيما أخبر به ، ولا وجوب طاعته فيما أمر به ، وإن اعتقد مع ذلك أن الرسول عظيم القدر ــ علما وعملا ، وأنه يجوز تصديقه وطاعته ؛ لكنه يقول : إنه لا يضر اختلاف الملل إذا كان المعبود واحدا ، ويرى أنه تحصل النجاة والسعادة بمتابعة الرسول وبغير متابعته ؛ إما بطريق الفلسفة والصبوء، أو بطريق التهود والتنصر ، كما هو : قول الصابئة الفلاسفة ، فى هذه المسألة وفى غيرها، فإنهم وإن صدقوه وأطاعوه فإنهم لا يعتقدون وجوب ذلك على جميع أهل الأرض ؛ بحيث يكون التارك لتصديقه وطاعته معذباً؛ بل يرون ذلك مثل التمسك بمذهب إمام أو طريقة شيخ أو طاعة ملك ؛ وهذا دين التتار ومن دخل معهم .

أما النفاق الذي هو دون هذا ؛ فأن يطلب العلم بالله من غير خبره ؛ أو العمل لله من غير أمره ؛ كما يبتلى بالأول كثير من المتكلمة . وبالثانى كثير من المتصوفة فهم يعتقدون أنه يجب تصديقه أو تجب طاعته لكنهم فى سلوكهم العلمي

والعملي غير سا لكين هذا المسلك بل يسلكون مسلكا آخر: إمامن جهةالقياس والنظر وإما من جهة الذوق والوجد ؛ وإما من جهة التقليد ؛ وما جاء عن الرسول إما أن يعرضوا عنه وإما أن يردوه إلى ماسلكوه ؛ فانظر نفاق هذين الصنفين ! مع اعترافهم باطناً وظاهراً بأن محمداً صلى الله عليه وسلم أكمل الخلق وأفضل الخلق وأنه رسول وأنه أعلم الناس، لكن إذا لم يوجبوا متابعته وسوغوا ترك متابعته كفروا وهذا كثير جداً لكن بسط الكلام فى حكم هؤلاء : له موضع غير هذا .

سئل رحمه الله :-

عن (الإيمان بالله ورسوله) هل فوقه مقام من المقامات،أو حال من الأحوال أم لا ؟ وهل يدخل فيه جميع المقامات والأحوال المحمودة عند الله ورسوله أم لا ؟ وهل تكون صفة الإيمان نوراً يوقعه الله فى قلب العبد ويعرف العبد عند وقوعه فى قلبه الحق من الباطل أم لا؟وهل يكون لأول حصوله سبب من الأسباب ــ مثل رؤية أهل الخير أو مجالستهم وصحبتهم أو تعلم عمل من الأعمال أوغير ذلك؟ .

فإن كان لأول حصوله سبب ، فما هو ذلك السبب ؟ وما الأسباب أيضاً التي يقوى بها الإيمان ــ إلى أن يكمل، على ترتيبها ؟ هل يبدأ بالزهد حتى يصححه ؟ أم بالعلم حتى يرسخ فيه ؟ أم بالعبادة حتى يجهد نفسه؟ أم يجمع بين ذلك على حسب طاقته ؟ أم كيف يتوصل إلى حقيقة الإيمان الذي مدحه الله ورسوله ؟ بينوا لنا الأسباب وأنواعها وشرحها ، التي يتوصل بها إلى حقيقة الإيمان ، وما وصف صاحبه ــ رضي اللهعنكم؟ !

فأجاب الحمد لله رب العالمين

اسم «الإيمان» يستعمل مطلقاً ، ويستعمل مقيداً ، وإذا استعمل مطلقاً ، فجميع مايحبه الله ورسوله من أقوال العبد وأعماله الباطنة والظاهرة يدخل فى مسمى الإيمان عند عامة السلف والأئمة ، من الصحابة والتابعين وتابعيهم ، الذين يجعلون الإيمان قولا وعملاً ، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية ويدخلون جميع الطاعات فرضها ونفلها فى مسماه ، وهذا مذهب الجماهير من أهل الحديث والتصوف والكلام والفقة ، من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم .

ويدخل فى ذلك ماقد يسمى مقاماً وحالا ، مثل الصبر والشكر والخوف والرجاء والتوكل والرضا والخشية والإنابة والإخلاص والتوحيد وغير ذلك .

ومن هذا ماخرج فى الصحيحين عن النبى صلى الله عليه وسلم — أنه قال : « الإيمان بضع وستون — أو بضع وسبعون — شعبة ، أعلاها قول لا إله إلا الله ، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق ، والحياء شعبة من الإيمان». فذكر أعلى شعب الإيمان ، وهو قول لا إله إلا الله ، فإنه لاشيء أفضل منها كما فى الموطأ وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أفضل الدعاء دعاء يوم

عرفة ، وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي : لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له،له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير » وفى الترمذي وغيره أنه قال : « من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنة » وفى الصحيح عنه أنه قال : لعمه عند الموت « ياعم ! قل : لا إله إلا الله ،كلمة أحاج لك بها عند الله » .

وقد تظاهرت الدلائل على أن أحسن الحسنات هو التوحيد ،كما أن أسوأ السيئات هو الشرك ، وهو الذنب الذي لايغفره الله ، كما قال تعالى : (إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ) وتلك الحسنة التى لابد من سعادة صاحبها كما ثبت فى الصحيح عنه حديث الموجبتين : موجبة السعادة ، وموجبة الشقاوة ؛ فمن مات يشهد أن لا إله إلا الله دخل الجنة ، وأما من مات يشرك بالله شيئاً دخل النار وذكر في الحديث أنها أعلى شعب الإيمان .

وفى الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لوفد عبد القيس : « آمركم بالإيمان بالله ، أتدرون ماالإيمان بالله ؟ شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وتقيموا الصلاة ، وتؤتوا الزكاة ، وتؤدوا خمس المغنم» فجعل هذه الأعمال من الإيمان ، وقد جعلها من الإسلام فى حديث جبرائيل الصحيح ــ لما أتاه فى صورة أعرابي ــ وسأله عن الإيمان ؛ فقال : « الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله ، والبعث بعد الموت ، وتؤمن بالقدر خيره وشره » وسأله عن الإسلام فقال : « أن تشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله

وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت » وفى حديث فى المسند قال: « الإسلام علانية، والإيمان فى القلب».

فأصل الإيمان فى القلب وهو قول القلب وعمله، وهو إقرار بالتصديق والحب والانقياد، وما كان فى القلب فلابد أن يظهر موجبه ومقتضاه على الجوارح، وإذا لم يعمل بموجبه ومقتضاه دل على عدمه أو ضعفه؛ ولهذا كانت الأعمال الظاهرة من موجب إيمان القلب ومقتضاه. وهي تصديق لما فى القلب ودليل عليه وشاهد له، وهي شعبة من مجموع الإيمان المطلق وبعض له؛ لكن مافى القلب هو الأصل لما على الجوارح، كما قال أبو هريرة — رضي الله عنه —: إن القلب ملك، والأعضاء جنوده فإن طاب الملك طابت جنوده، وإذا خبث الملك خبثت جنوده، وفى الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: « إن فى الجسد مضغة، إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد، ألا وهي القلب! ».

ولهذا ظن طوائف من الناس أن الإيمان إنما هو فى القلب خاصة، وما على الجوارح ليس داخلا فى مسماه، ولكن هو من ثمراته ونتائجه الدالة عليه، حتى آل الأمر بغلاتهم — كجهم وأتباعه — إلى أن قالوا: يمكن أن يصدق بقلبه، ولا يظهر بلسانه إلا كلمة الكفر، مع قدرته على إظهارها، فيكون الذي فى القلب إيمانا نافعاً له فى الآخرة، وقالوا: حيث حكم الشارع بكفر أحد بعمل أو قول: فلكونه دليلا على انتفاء مافى القلب. وقولهم متناقض؛ فإنه إذا كان ذلك دليلا مستلزماً لانتفاء الإيمان الذي فى القلب امتنع أن يكون الإيمان ثابتاً فى

القلب ، مع الدليل المستلزم لنفيه ، وإن لم يكن دليلا لم يجز الاستدلال به على الكفر الباطن .

والله سبحانه فى غير موضع يبين أن تحقيق الإيمان وتصديقه بما هو من الأعمال الظاهرة والباطنة . كقوله : (إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ * ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ * أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا) وقال : (إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ) وقال تعالى : (إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَإِذَا كَانُواْ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُواْ حَتَّىٰ يَسْتَـْٔذِنُوهُ) وقال تعالى : (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا) .

فإذا قال القائل : هذا يدل على أن الإيمان ينتفي عند انتفاء هذه الأمور ، لايدل على أنها من الإيمان ، قيل هذا اعتراف بأنه ينتفي الإيمان الباطن مع عدم مثل هذه الأمور الظاهرة ، فلا يجوز أن يدعي أنه يكون فى القلب إيمان ينافى الكفر بدون أمور ظاهرة:لاقول ولا عمل وهو المطلوب ـــ وذلك تصديق ـــ وذلك لأن القلب إذا تحقق مافيه أثر فى الظاهر ضرورة ، لايمكن انفكاك أحدهما عن الآخر ، فالإرادة الجازمة للفعل مع القدرة التامة توجب وقوع المقدور ، فإذا كان فى القلب حب الله ورسوله ثابتاً استلزم موالاة أوليائه

ومعاداة أعدائه (لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ) (وَلَوْ كَانُوا۟ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِىِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَآءَ) فهذا التلازم أمر ضروري .

ومن جهة ظن انتفاء التلازم غلط غالطون ؛ كما غلط آخرون فى جواز وجود إرادة جازمة مع القدرة التامة بدون الفعل ، حتى تنازعوا : هل يعاقب على الإرادة بلا عمل ؟ وقد بسطنا ذلك فى غير هذا الموضع ، وبينا : أن الهمة التى لم يقترن بها فعل ما يقدر عليه الهام ليست إرادة جازمة ، وأن الإرادة الجازمة لابد أن يوجد معها ما يقدر عليه العبد ، والعفو وقع عمن هم بسيئة ولم يفعلها ؛ لا عن من أراد وفعل المقدور عليه ، وعجز عن حصول مراده ، كالذي أراد قتل صاحبه فقاتله حتى قتل أحدهما ، فإن هذا يعاقب ؛ لأنه أراد وفعل المقدور من المراد ، ومن عرف الملازمات التى بين الأمور الباطنة والظاهرة زالت عنه شبهات كثيرة فى مثل هذه المواضع التى كثر اختلاف الناس فيها .

بقي أن يقال : فهل اسم الإيمان للأصل فقط ، أوله ولفروعه؟ . والتحقيق: أن الاسم المطلق يتناولها ، وقد يخص الأصل وحده بالاسم مع الاقتران ، وقد لايتناول إلا الأصل إذا لم يخص إلا هو ؛ كاسم الشجرة ، فإنه يتناول الأصل والفرع إذا وجدت ، ولو قطعت الفروع لكان اسم الشجرة يتناول الأصل وحده ، وكذلك اسم الحج هو اسم لكل ما يشرع فيه من ركن ، وواجب ،

ومستحب ، وهو حج أيضاً تام بدون المستحبات ، وهو حج ناقص بدون الواجبات التى يجبرها دم .

والشارع صلى الله عليه وسلم لا ينفي الإيمان عن العبد لترك مستحب لكن لترك واجب ، بحيث ترك ما يجب من كماله وتمامه ؛ لا بانتفاء ما يستحب فى ذلك ، ولفظ الكمال والتمام : قد يراد به الكمال الواجب ، والكمال المستحب ؛ كما يقول بعض الفقهاء : الغسل ينقسم : إلى كامل ، ومجزئ ، فإذا قال النبي صلى الله عليه وسلم « لا إيمان لمن لا أمانة له » و« لا يزنى الزانى حين يزني وهو مؤمن » . ونحو ذلك ، كان لانتفاء بعض ما يجب فيه ؛ لا لانتفاء الكمال المستحب . والإيمان يتبعض ويتفاضل الناس فيه : كالحج ، والصلاة ؛ ولهذا قال صلى الله عليه وسلم : « يخرج من النار من كان فى قلبه مثقال ذرة من إيمان ، ومثقال شعيرة من إيمان » .

وأما إذا استعمل اسم الإيمان مقيداً : كما في قوله تعالى: (إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ) وقوله :(ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ)وقول النبي صلى الله عليه وسلم:« الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت » ونحو ذلك فهنا قد يقال : إنه متناول لذلك ، وإن عطف ذلك عليه من باب عطف الخاص على العام ، كقوله تعالى : (وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ) وقوله : (وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمۡ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٖ وَإِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَ) .

وقد يقــال : إن دلالة الاسم تنوعت بالإفراد والاقــتران كلفظ الفقير والمسكين ، فإن أحدهما إذا أفرد تناول الآخر ، وإذا جمع بينهما كانا صنفين : كما في آية الصدقة ، ولا ريب أن فروع الإيمان مع أصوله كالمعطوفين ، وهي مع جميعه كالبعض مع الـكل ، ومن هذا الموضع نشأ نزاع واشتباه ، هل الأعمــال داخلة في الإيمان أم لا ؟ لكونها عطفت عليه .

ومن هذا الباب قد يعطف على الإيمان بعض شعبه العالية ، أو بعض أنواعه الرفيعة : كاليقين ، والعلم ، ونحو ذلك ، فيشعر العطف بالمغايرة ، فيقال هــذا : أرفع الإيمان ــــ أي اليقين والعلم أرفع من الإيمان الذي ليس معه هذا اليقين والعلم ، كما قال الله تعالى : (يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ). ومعلوم أن الناس يتفاضلون في نفس الإيمــان والتصديق في قوته وضعفه ، وفي عمومه وخصوصه ، وفي بقائه ودوامه ، وفي موجبه ونقيضه ، وغير ذلك من أموره ، فيخص أحد نوعيه باسم يفضل به عـلى النوع الآخر ، ويبقى اسم الإيمان ، في مثل ذلك متناولاً للقسم الآخر ، وكذلك يفعل في نظائر ذلك ؛ كما يقال : الإنسان خير من الحيوان ، والإنسان خير من الدواب ، وإن كان الإنسان يدخل في الدواب ، في قوله :(إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلْبُكْمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ) .

فإذا عرف هذا ؛ فحيث وجد في كلام مقبول تفضيل شيء على الإيمــان ، فإنما هو تفضيل نوع خاص على عمومه ، أو تفضيل بعض شعبه العالية على غيره ،

واسم الإيمان قد يتناول النوعين جميعاً ، وقد يخص أحدهما كما تقدم ، وقد قيل: أكثر اختلاف العقلاء من جهة أسمائه .

فصـــــل

وأما قول القائل : هل تكون صفة الإيمان نوراً يوقعه الله فى قلب العبد ، ويعرف العبد عند وقوعه فى قلبه الحق من الباطل ؟ فيقال له : قد قال الله تعالى: (ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ) قال أبي بن كعب وغيره : مثل نوره فى قلب المؤمن ، إلى قوله : (وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ) وقال تعالى : (أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ) فالإيمان الذي يهبه الله لعبده سماه نوراً ، وسمي الوحي النازل من السماء الذي به يحصل الإيمان(نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا) وقال تعالى : (فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ) وأمثال ذلك ، ولا ريب أن المؤمن يفرق بين الحق والباطل ، بل يفرق بين أعظم الحق ، لكن لا يمكن أن يقال : بأن كل من له إيمان يفرق بمجرد ما أعطيه من الإيمان بين كل حق وكل باطل .

فصـــــل

وأما قوله : هل يكون لأول حصوله سبب ؟ فلا ريب أنه يحصل بسبب ، مثل استماع القرآن ، ومثل رؤية أهل الإيمان ، والنظر في أحوالهم ، ومثل معرفة أحوال النبي صلى الله عليه وسلم ، ومعجزاته ، والنظر فى ذلك ، ومثل النظر فى آيات الله تعالى ، ومثل التفكر فى أحوال الإنسان نفسه ، ومثل الضروريات التى يحدثها الله للعبد التى تضطره إلى الذل لله ، والاستسلام له ، واللجأ إليه وقد يكون هذا سبباً لشيء من الإيمان ، وهذا سبباً لشيء آخر ؛ بل كل ما يكون فى العالم من الأمور فلابد له من سبب ، وسبب الإيمان وشعبه يكون تارة من العبد ، وتارة من غيره ، مثل من يقيض له من يدعوه إلى الإيمان، ومن يأمره بالخير ، وينهاه عن الشر ، ويبين له علامات الدين ، وحججه وبراهينه، وما يعتبره وينزل به ويتعظ به ، وغير ذلك من الأسباب .

فصـــــل

وأما قوله : فالأسباب التي يقوى بها الإيمان إلى أن يكمل على ترتيبها ؟ هل يبدأ بالزهد ؟ أو بالعلم ؟ أو بالعبادة ؟ أم يجمع بين ذلك علـى حسب طاقته ؟ فيقال له . لابد من الإيمان الواجب ، والعبادة الواجبة ، والزهد الواجب ، ثم الناس يتفاضلون في الإيمان ؛ كتفاضلهم فى شعبه ، وكل إنسان يطلب ما يمكنه طلبه ، ويقدم مايقدر على تقديمه من الفاضل .

والناس يتفاضلون فى هذا الباب : فمنهم من يكون العلم أيسر عليه من الزهد ومنهم من يكون الزهد أيسر عليه ، ومنهم من تكون العبادة أيسر عليه منهما ، فالمشروع لكل إنسان أن يفعل ما يقدر عليه من الخير ، كما قال تعالى : (فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ) وإذا ازدحمت شعب الإيمان قدم ما كان أرضى لله وهو عليه أقدر ، فقد يكون على المفضول أقدر منه على الفاضل ، ويحصل له أفضل ممـا يحصل من الفاضل ، فالأفضل لهذا أن يطلب ما هو أنفـع له ، وهو فى حقه أفضل ، ولا يطلب ما هو أفضل مطلقاً ، إذا كان متعذراً فى حقه أو متعسراً يفوته ماهو أفضل له وأنفع ؛ كمن يقرأ القرآن بالليل فيتدبره وينتفع بتلاوته ، والصلاة تثقل عليه ، ولا ينتفع منهابعمل ،أو ينتفع بالذكر أعظم ممابنتفع بالقراءة.

فأي عمل كان له أنفع ولله أطوع أفضل فى حقه من تكلف عمل لا يأتي به على وجهه ، بل على وجه ناقص ، ويفوته به ماهو أنفع له ؛ ومعلوم أن الصلاة آكد من قراءة القرآن ، وقراءة القرآن أفضل من الذكر والدعاء ، ومعلوم أيضاً أن الذكر فى فعله الخاص : كالركوع والسجود ، أفضل من قراءة القرآن فى ذلك المحل ، وأن الذكر والقراءة والدعاء عند طلوع الشمس وغروبها خير من الصلاة .

والزهد هو ضد الرغبة ، وهو كالبغض المخالف للمحبة ، والكراهة المخالفة للإرادة ، وكل من الإرادة والكراهة له أقسام فى نفسه ، وفى متعلقه ، فالزهد (فيه) انقسام : إلى المزهود فيه ، وإلى نفس الزهد .

أما الأول : فإن الزهد [١] ، وأما نفس الزهد الذي هو ضد الرغبة ، وهو الكراهة والبغض فحقيقة المشروع منه ، أن يكون كراهة العبد وبغضه وحبه تابعاً لحب الله وبغضه ورضاه وسخطه ، فيحب ما أحبه الله ، ويبغض ما أبغضه الله ، ويرضى ما يرضاه ، ويسخط ما يسخطه الله ، بحيث لايكون تابعاً هواه ، بل لأمر مولاه ، فإن كثيراً من الزهاد فى الحياة الدنيا أعرضوا عن فضولها ، ولم يقبلوا على ما يحبه الله ورسوله ، وليس مثل هذا الزهد يأمر الله به ورسوله ، ولهذا كان فى المشركين زهاد ، وفى أهل الكتاب زهاد ، وفى أهل البدع زهاد .

---

(١) بياض فى الأصل .

ومن الناس من يزهد لطلب الراحة من تعب الدنيا ، ومنهم من يزهد لمسألة أهلها والسلامة من أذاهم ، ومنهم من يزهد فى المال لطلب الراحة ، إلى أمثال هذه الأنواع التى لا يأمر الله بها ولا رسوله ، وإنما يأمر الله ورسوله أن يزهد فيما لا يحبه الله ورسوله ، ويرغب فيما يحبه الله ورسوله ،فيكون زهده هو الإعراض عما لا يأمر الله به ورسوله ، أمر إيجاب ولا أمر استحباب ،سواء كان محرماً أو مكروهاً أو مباحاً مستوى الطرفين فى حق العبد ، ويكون مع ذلك مقبلاً على ما أمر الله به ورسوله ، وإلا فترك المكروه بدون فعل المحبوب ليس بمطلوب ، وإنما المطلوب بالمقصود الأول فعل ما يحبه الله ورسوله ، وترك المكروه متعين كذلك به تزكو النفس ؛ فإن الحسنات إذا انتفت عنها السيئات زكت ، فبالزكاة تطيب النفس من الخبائث ، وتعظم في الطاعات ، كما أن الزرع إذا أزيل عنه الدغل زكا وظهر وعظم .

فصـــــل

وأما طريق الوصول إلى ذلك : فبالاجتهاد في فعل المأمور ، وترك المحظور والاستعانة به على ذلك ، ففي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفى كل خير احرص على ماينفعك واستعن بالله ولا تعجزن ، وإن أصابك شيء فلا تقل لو أني فعلت لكان كذا وكذا . ولكن قل قدر الله وماشاء فعل ؛ فإن لو تفتح عمل

الشيطان » وفى السنن « أن النبي صلى الله عليــه وسلم قضى على رجل فقال المقضى عليه : حسبي الله ونعم الوكيل ، فقال النبي صلى الله عليــه وسلم :«إن الله يلوم على العجز ، ولكن عليك بالكيس فإذا غلبك أمر فقــل : حسبي الله ونعم الوكيل » .

فأمر النبي صلى الله عليه وسلم العبد بأن يحرص على ما ينفعــه ، ويستعين بالله على ذلك ، والحرص على ماينفعه هو الاجتهاد فى الخير . وهو العبادة ؛ فإن كل ماينفع العبد فهو مأمور بطلبه ، وإنما ينهى عن طلب مايضره ـــ وإن اعتقد أنه ينفعه ـــ كما يطلب المحرمات وهي تضره ، ويطلب المفضول الذي لا ينفعه ، والله تعالى أباح للمؤمنين الطيبات وهي ماينفعهم ، وحرم عليهم الخبائث وهي مـا يضرهم ، والله سبحانه وتعالى أعــلم . وصلى الله عــلى محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيراً .

قال شيخ الإسلام

قدس الله روحه

فصــــــل

وأما الإيمان : هل هو مخلوق أو غير مخلوق ؟.

فالجواب أن هذه المسألة نشأ النزاع فيها لما ظهرت محنة الجهمية فى القرآن هل هو مخلوق أو غير مخلوق ؟ وهي محنة الإمام أحمد وغيره من علماء المسلمين وقد جرت فيها أمور يطول وصفها هنا ، لكن لمـا ظهر القول بأن القرآن كلام الله غير مخلوق ، وأطفأ الله نار الجهمية المعطلة ، صارت طائفة يقولون إن كلام الله الذي أنزله مخلوق ، ويعبرون عن ذلك باللفظ،فصاروا يقولون ألفاظنا بالقرآن مخلوقة ، أو تلاوتنا أو قراءتنا مخلوقة ، وليس مقصودهم مجرد كلامهم وحركاتهم بل يدخلون في كلامهم نفس كلام الله الذي نقرأ بأصواتنا وحركاتنا ، وعارضهم طائفة أخرى فقالوا: ألفاظنا بالقرآن غير مخلوقة ، فرد الإمام أحمد على الطائفتين وقال : من قال : لفظي بالقرآن مخـلوق فهو جهمي ومن قال : غير مخلوق فهو مبتدع .

وتكلم الناس حينئذ فى الإيمان فقالت طائفة : الإيمان مخلوق وأدرجوا فى ذلك ماتكلم الله به من الإيمان مثل : قول لا إله إلا الله ، فصار مقتضى قولهم أن نفس هذه الكلمة مخلوقة ، ولم يتكلم الله بها ، فبدع الإمام أحمد هؤلاء ، وقال : قال النبي صلى الله عليه وسلم « الإيمان بضع وستون شعبة أعلاها قول لا إله إلا الله » أفيكون قول لا إله إلا الله مخلوقا .

ومراده أن من قال: هي مخلوقة مطلقاً، كان مقتضى قوله إن الله لم يتكلم بهذه الكلمة كما أن من قال : إن ألفاظنا وتلاوتنا وقراءتنا للقرآن مخلوقة ، كان مقتضى كلامه أن الله لم يتكلم بالقرآن الذي أنزله ، وأن القرآن المنزل ليس هو كلام الله ، وأن يكون جبريل نزل بمخلوق ليس هو كلام الله ، والمسلمون يقرءون قرآناً مخلوقاً ليس هو كلام الله، وقد علم بالاضطرار من دين الإسلام أن القرآن الذي يقرؤه المسلمون كلام الله تعالى ، وإن كان مسموعا من المبلغ عنه ، فإن الكلام قد سمع من المتكلم به كما سمعه موسى بلا واسطة ، وهذا سماع مطلق — كما يرى الشيء رؤية مطلقة وقد يسمعه من المبلغ عنه ، فيكون قد سمعه سمعاً مقيداً — كما يرى الشيء في الماء والمرآة رؤية مقيدة لامطلقة أو كما قال تعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ) كان معلوماً عند جميع من خوطب بالقرآن أنـه يسمع سماعا مقيداً من المبلغ ليس المراد بـه أنه يسمع من الله .

ومن هؤلاء من قال : إنه يسمع صوت القارئ من الله ثم من هؤلاء من

يقول : إن صوت الرب حل فى العبد ، ومنهم من يقول ظهر فيه ـــ ولم يحل فيه ومنهم من يقول لا أقول ظهر ولا حل ، ومنهم من قال الصوت المسموع غير مخلوق أو قديم، ومنهم من يقول يسمع منه صوتان : مخلوق ، وغير مخلوق .

ومن القائلين بأنه مسموع من الله ، من يقول : بأنه يسمع المعنى القديم القائم بذات الرب مع سماع الصوت المحدث ؛ قال هؤلاء يسمع القديم والمحدث كما قال أولئك يسمع صوتين قديماً ومحدثاً ؛ وطائفة أخرى قالت : لم يسمع الناس كلام الله ؛ لامن الله ولا من غيره ؛ قالوا : لأن الكلام لايسمع إلا من المتكلم ؛ ثم من هؤلاء من قال : تسمع حكايته ، ومنهم من قال : تسمع عبارته لاحكايته ؛ ومن القائلين بأنه مخلوق من قال : يسمع شيئان : الكلام المخلوق ؛ والذي خلقه ؛ والصوت الذي للعبد .

وهذه الأقوال كلها مبتدعة مخترعة ، لم يقل السلف شيئاً منها ؛ وكلها باطلة شرعاوعقلا، ولكن ألجأ أصحابهاإليهااشتراك في الألفاظ ؛ واشتباه فى المعانى؛ فإنه إذا قيل سمعت كلام زيد ، أو قيل هذا كلام زيد ، فإن هذا يقال : على كلامه الذي تكلم به بلفظه ومعناه ، سواء كان مسموعاً منه أو من المبلغ عنه ، مع العلم بالفرق بين الحالين ، وأنه إذا سمع منه سمع بصوته ، وإذا سمع من غيره سمع بصوت ذلك المبلغ ، لا بصوت المتكلم ، وإن كان اللفظ لفظ المتكلم ، وقد يقال مع القرينة هذا كلام فلان وإن ترجم عنه بلفظ آخر ، كما يحكي الله كلام من يحكي قوله من الأمم باللسان العربى ، وإن كانوا إنما قالوه بلفظ عبري أو سرياني

أو قبطي أو غير ذلك ، وهذه الأمور مبسوطة فى مواضع آخر .

و (المقصود هنا) أنه نشأ بين أهل السنة والحديث النزاع فى «مسألتى : القرآن ، والإيمان »بسبب ألفاظ مجملة ، ومعاني متشابهة . وطائفة من أهل العلم والسنة : كالبخاري صاحب الصحيح ، ومحمد بن نصر المروزي وغيرهما ، قالوا : الإيمان مخلوق ؛ وليس مرادهم شيئاً من صفات الله . وإنما مرادهم بذلك أفعال العباد ، وقد اتفق أئمة المسلمين على أن أفعـال العباد مخلوقة ، وقال يحيى بن سعيد القطان : ما زلت أسمع أصحابنا يقولون : أفعال العباد مخلوقة .

وصار بعض الناس يظن أن البخاري وهؤلاء خالفوا أحمد بن حنبل وغيره من أئمة السنة ، وجرت للبخاري محنة بسبب ذلك، حتى زعم بعض الكذابين أن البخارى لما مات أمر أحمد بن حنبل ألا يصلي عليه ، وهـذا كذب ظاهر ، فإن أبا عبد الله البخاري ــ رحمه الله ! ــ مات بعد أحمد بن حنبل بنحو خمس عشرة سنة ، فإن أحمـد بن حنبل ــ رضي الله عنه ــ توفى سنة إحـدى وأربعين ومائتين ، وتوفى البخاري سنة ست وخمسين ومائتين ، وكان أحمد بن حنبل يحب البخاري ويجله ويعظمه ، وأما تعظيم البخاري وأمثاله للإمام أحمد فهو أمر مشهور ، ولما صنف البخاري كتابه فى خلق أفعال العباد ، وذكر فى آخر الكتاب أبواباً فى هذا المعنى ؛ ذكر أن كلا من الطائفتين القائلـين : بأن لفظنا بالقرآن مخلوق ، والقائلين بأنه غير مخلوق ، ينسبون إلى الإمام أحمد بن حنبل ،

ويدعون أنهم على قوله ، وكلا الطائفتين لم تفهم دقة كلام أحمد ـ رضي الله عنه ـ .

وطائفة أخرى : كأبي الحسن الأشعري ، والقاضي أبى بكر بن الطيب ، والقاضي أبى يعلى وغيرهم ، ممن يقولون إنهم على اعتقاد أحمد بن حنبل ، وأئمة أهل السنة والحديث ، قالوا: أحمد وغيره كرهوا أن يقال: لفظي بالقرآن ؛ فإن اللفظ هو الطرح والنبذ ، وطائفة أخرى كأبى محمد بن حزم وغيره ممن يقول أيضاً : إنه متبع لأحمد بن حنبل وغيره من أئمة السنة ، إلى غير هؤلاء ممن ينتسب إلى السنة ومذهب الحديث،يقولون إنهم على اعتقاد أحمد بن حنبل ونحوه من أهل السنة ، وهم لم يعرفوا حقيقة ما كان يقوله أئمة السنة ؛ كأحمد بن حنبل وأمثاله ، وقد بسطنا أقوال السلف ، والأئمة : أحمد بن حنبل وغيره فى غير هذا الموضع .

وأما البخاري وأمثاله ، فإن هؤلاء من أعرف الناس بقول أحمد بن حنبل وغيره من أئمة السنة ؛ وقد رأيت طائفة تنتسب إلى السنة والحديث : كأبى نصر السجزي وأمثاله ، ممن يردون على أبى عبد الله البخاري ،يقولون : إن أحمد ابن حنبل كان يقول : لفظي بالقرآن غير مخلوق ؛ وذكروا روايات كاذبة لا ريب فيها ؛ والمتواتر عن أحمد بن حنبل من رواية بنيه : صالح وعبد الله وحنبل ، والمروذي ؛ وفوزان ، ومن لا يحصي عددهم إلا الله ، تبين أن أحمد كان ينكر على هؤلاء وهؤلاء وقد صنف أبو بكر المروذي فى ذلك مصنفاً ذكر فيه قول

أحمد بن حنبل وغيره من أئمة العلم ؛ وقد ذكر ذلك الخلال – فى كتاب «السنة»، وذكر بعضه أبو عبد الله بن بطة فى كتاب « الإبانة » وقد ذكر كثير من ذلك أبو عبد الله بن منده فيما صنفه فى « مسألة اللفظ » .

وقال أبو محمد بن قتيبة الدينوري : لم يختلف أهل الحديث فى شيء من اعتقادهم إلا فى مسألة اللفظ ؛ ثم ذكر ابن قتيبة : أن اللفظ يراد به مصدر لفظ يلفظ لفظاً ؛ ويراد به نفس الكلام الذي هو فعل العبد وصوته ، وهو مخلوق وأما نفس كلام الله الذي يتكلم به العباد فليس مخلوقاً ، وكذلك « مسألة الإيمان» لم يقل قط أحمد بن حنبل أن الإيمان غير مخلوق ؛ ولا قال أحمد ولا غيره من السلف أن القرآن قديم ؛ وإنما قالوا : القرآن كلام الله ، منزل غير مخلوق ، ولا قال أحمد بن حنبل ولا أحد من السلف أن شيئاً من صفات العبد وأفعاله غير مخلوقة ، ولا صوته بالقرآن ، ولا لفظه بالقرآن ؛ ولا إيمانه ولا صلاته ولا شيء من ذلك .

لكن المتأخرون انقسموا فى هذا الباب انقساماً كثيراً ؛ فالذين كانوا يقولون لفظنا بالقرآن غير مخلوق ؛ منهم من أطلق القول بأن الإيمان غير مخلوق، ومنهم من يقول قديم فى هذا وهذا ؛ ومنهم من يفرق بين الأقوال الإيمانية والأفعال ، فيقولون : الأقوال غير مخلوقة وقديمة ؛ وأفعال الإيمان مخلوقة ؛ ومنهم من يقول فى أفعال الإيمان إن المحرم منها مخلوق ، وأما الطاعات كالصلاة وغيرها ، فمنهم من يقول : هي غير مخلوقة ؛ ومنهم من يمسك فلا يقول : هي

مخلوقة ولا غير مخلوقة ، ومنهم من يمسك عن الأفعال المحرمة ، ومنهم من يقول : بل أفعال العباد كلها غير مخلوقة أو قديمة ؛ ويقول ليس مرادي بالأفعال الحركات ؛ بل مرادي الثواب الذي يجيء يوم القيامة ويحتج هذا بأن القدر غير مخلوق ، والشرع غير مخلوق . ويجعل أفعال العباد هي : القدر، والشرع. ولا يفرق بين القدر والمقدور ، والشرع والمشروع ؛ فإن الشرع الذي هو أمر الله ونهيه غير مخلوق ، وأما الأفعال المأمور بها والمنهى عنها فلا ريب أنها مخلوقة؛ وكذلك القدر الذي هو علمه ومشيئته وكلامه غير مخلوق ، وأما المقدرات : الآجال ، والأرزاق ، والأعمال فكلها مخلوقة ، وقد بسط الكلام على هذه الأقوال وقائليها فى غير هذا الموضع .

والمقصود هنا أن الإمام أحمد ومن قبله من أئمة السنة ومن اتبعه كلهم بريئون من الأقوال المبتدعة المخالفة للشرع والعقل ، ولم يقل أحد منهم إن القرآن قديم ، لا معنى قائم بالذات، ولا إنه تكلم به في القديم بحرف وصوت ،ولا تكلم به فى القديم بحرف قديم ؛ لم يقل أحد منهم لا هذا ولا هذا ، وإن الذي اتفقوا عليه أن كلام الله منزل غير مخلوق ، والله تعالى لم يزل متكلماً إذا شاء ، وكلامه لا نهاية له . كما قال الله تعالى : (قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي) وهو قديم بمعنى : أنه لم يزل الله متكلماً بمشيئته ؛ لا بمعنى أن الصوت المعين قديم ، كما بسطت الكلام فى غير هذا الموضع على اختلاف أهل الأرض فى كلام الله تعالى :منهم من يجعله فيضاً من العقل الفعال على

النفوس . كقول طائفة من الصابئة والفلاسفة وهو أفسد الأقوال ، ومنهم من يقول هو مخلوق خلقه بائناً عنه : كقول الجهمية والنجارية والمعتزلة ، ومنهم من يقول هو معنى قديم قائم بالذات : كقول ابن كلاب والأشعري ، ومنهم من يقول هو حروف وأصوات : كقول ابن سالم وطائفة ، ومنهم من يقول تكلم بعد أن لم يكن متكلماً : كقول ابن كرام ، وطائفة .

والصواب من هذه الأقوال قول السلف والأئمة : كما قد بسطت ألفاظهم فى غير هذا الموضع . ولما ظهرت المحنة كان أهل السنة يقولون : كلام الله غير مخلوق . وكانت « الجهمية » من المعتزلة وغيرهم . يقولون : إنه مخلوق ، وكان أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب القطان له فضيلة ومعرفة رد بها على الجهمية والمعتزلة نفاة الصفات ، وبين أن الله نفسه فوق العرش ؛ وبسط الكلام فى ذلك ، ولم يتخلص من شبهة الجهمية كل التخلص ؛ بل ظن أن الرب لايتصف بالأمور الاختيارية التى تتعلق بقدرته ومشيئته ، فلا يتكلم بمشيئته وقدرته ، ولا يحب العبد ويرضى عنه بعد إيمانه وطاعته ، ولا يغضب عليه ويسخط بعد كفره ومعصيته ؛ بل محباً راضياً أو غضبان ساخطاً على من علم أنه يموت مؤمناً أو كافراً . ولا يتكلم بكلام بعد كلام ، وقد قال تعالى : (إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ) وقال تعالى : (قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ) وقال تعالى : (فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ) وقال تعالى : (ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُوا۟ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُوا۟ رِضْوَٰنَهُۥ فَأَحْبَطَ أَعْمَٰلَهُمْ)

وقال تعالى : (هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ)

وهذا أصل كبير قد بسط الكلام عليه فى غير هذا الموضع .

وإنما المقصود هنا التنبيه على مآخذ اختلاف المسلمين فى مثل « هذه المسائل » وإذا عرف ذلك فالواجب أن نثبت ما أثبته الكتاب والسنة ، وننفي ما نفى الكتاب والسنة . واللفظ المجمل الذي لم يرد في الكتاب والسنة لا يطلق فى النفي والإثبات حتى يتبين المراد به ، كما إذا قال القائل: الرب متحيز أو غير متحيز أو هو في جهة أو ليس فى جهة ، قيل هذه الألفاظ مجملة لم يرد بها الكتاب والسنة لا نفياً ولا إثباتاً ، ولم ينطق أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان بإثباتها ولا نفيها .

فإن كان مرادك بقولك إنه يحيط به شيء من المخلوقات ؛ وليس هو بقدرته يحمل العرش وحملته ، وليس هو العلى الأعلى الكبير العظيم الذي لا تدركه الأبصار ، وهو يدرك الأبصار وهو سبحانه أكبر من كل شيء ، فليس هو متحيزاً بهذا الاعتبار ، وإن كان مرادك أنه بائن عن مخلوقاته عال عليها فوق سمواته على عرشه ؛ فهو سبحانه بائن من خلقه كما ذكر ذلك أئمة السنة مثل : عبد الله بن المبارك وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وغيرهم من أعلام الإسلام ، وكما دل على ذلك صحيح المنقول ، وصريح المعقول ، كما هو مبسوط في مواضع أخر .

وكذلك لفظ « الجهة » إن أراد بالجهة أمراً موجوداً يحيط بالخالق ، أو

يفتقر إليه . فكل موجود سوى الله فهو مخلوق . والله خالق كل شيء وكل ما سواه فهو فقير إليه ، وهو غني عما سواه ، وإن كان مراده أن الله سبحانه فوق سمواته على عرشه بائن من خلقه فهذا صحيح . سواء عبر عنه بلفظ الجهة أو بغير لفظ الجهة .

وكذلك لفظ « الجبر » إذا قال : هل العبد مجبور أو غير مجبور ؟ قيل : إن أراد بالجبر أنه ليس له مشيئة ، أو ليس له قدرة ؛ أو ليس له فعل ؛ فهذا باطل ، فإن العبد فاعل لأفعاله الاختيارية ، وهو يفعلها بقدرته ومشيئته ، وإن أراد بالجبر أنه خالق مشيئته وقدرته وفعله ، فإن الله تعالى خالق ذلك كله .

وإذا قال : الإيمان مخلوق أو غير مخلوق ؟ قيل له : ماتريد « بالإيمان ؟ أتريد به شيئاً من صفات الله وكلامه ، كقوله (لا إله إلاالله)، و « إيمانه » الذي دل عليه اسمه المؤمن ، فهو غير مخلوق ، أو تريد شيئاً من أفعال العباد وصفاتهم فالعباد كلهم مخلوقون ، وجميع أفعالهم وصفاتهم مخلوقه ، ولا يكون للعبد المحدث المخلوق صفة قديمة غير مخلوقة ، ولا يقول هذا من يتصور مايقول ، فإذا حصل الاستفسار والتفصيل ظهر الهدى وبان السبيل ، وقد قيل أكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الأسماء ، وأمثالها مما كثر فيه تنازع الناس بالنفي والإثبات ، إذا فصل فيها الخطاب ، ظهر الخطأ من الصواب .

والواجب على الخلق أن ماأثبته الكتاب والسنة أثبتوه ، وما نفاه الكتاب

والسنة نفوه ، وما لم ينطق به الكتاب والسنـة لانفي ولا إثبات استفصلوا فيه قول القائل ؛ فمن أثبت ما أثبته الله ورسوله، فقـد أصاب، ومن نفى مانفاه الله ورسوله فقد أصاب ، ومن أثبت مانفـاه الله أو نفى ما أثبته الله فقد لبس دين الحق بالباطل ، فيجب أن يفصل مافى كلامه من حق وباطـل ، فيتبـع الحق ويترك الباطل ، وكلما خالف الكتاب والسنة فإنـه مخالف أيضاً لصريح المعقول، فإن العقل الصريح لا يخالف النقـل الصحيح ، كما أن المنقول عن الأنبياء عليهم السلام لا يخالف بعضه بعضاً ، ولكن كثير من الناس يظن تناقض ذلك ، وهؤلاء من الذين اختلفوا فى الكتاب (وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُواْ فِي ٱلْكِتَٰبِ لَفِي شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ) ونسأل الله أن يهدينا الصراط المستقيم ، صراط الذين أنعم عليهم مـن النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً .

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى

فصــــــل

« الاستثناء فى الإيمان سنة » عند أصحابنا ، وأكثر أهل السنة وقالت المرجئة والمعتزلة : لا يجوز الاستثناء فيه بل هو شك ؛ و « الاستثناء أن يقول : أنا مؤمن إن شاء الله ، أو مؤمن أرجو ، أو آمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله ، أو إن كنت تريد الإيمان الذي يعصم دمي فنعم ، وإن كنت تريد ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ فالله أعلم .

ثم هنا « ثلاثة أقوال » ، إما أن يقال : الاستثناء واجب فلا يجوز القطع ، وهذا قول القاضي فى عيون المسائل وغيره ، وإما أن يقال : هو مستحب ويجوز القطع باعتبار آخر ، وإما أن يقال : كلاهما جائز باعتبار ، وإنما ذكر أن الاستثناء سنة بمعنى أنه جائز رداً على من نهى عنه ،

فإذا قلنا هو واجب فمأخذ القاضي أنه لو جاز القطع على أنا مؤمنون لكان ذلك قطعاً على أنا فى الجنة ، لأن الله وعد المؤمنين الجنة ، ولا يجوز القطع على الوعد بالجنة ، لأن من شرط ذلك الموافاة بالإيمان ، ولا يعلم ذلك إلا الله ،

وكذلك الإيمان إنما يحصل بالموافاة ، ولا يعلم ذلك . ولهذا قال ابن مسعود : هلا وكل الأولى كما وكل الآخرة . يريد بذلك ما استدل به من أن رجلاً قال عنده : إني مؤمن ، فقيل لابن مسعود هذا يزعم أنه مؤمن ، قال : فسلوه أفي الجنة هو أو في النار ؟ فسألوه ، فقال : الله أعلم ، فقال عبد الله فهلا وكلت الأولى كما وكلت الثانية .

« قلت » : ويستدل أيضاً على وجوب الاستثناء بقول عمر : من قال إنه مؤمن فهو كافر ومن زعم أنه في الجنة فهو في النار ، ومن زعم أنه عالم فهو جاهل ولما استدل المنازع بأن الاستثناء إنما يحتاج إليه لمستقبل يشك في وقوعه ، قال : الجواب إن هنا مستقبلا يشك في وقوعه ، وهو الموافاة بالإيمان؛ والإيمان مرتبط بعضه ببعض فهو كالعبادة الواحدة .

« قلت » : فحقيقة هذا القول أن الإيمان اسم للعبادة من أول الدخول فيه إلى أن يموت عليه فإذا انتقض تبين بطلان أولها كالحدث في آخر الصلاة والوطء في آخر الحج ، والأكل في آخر النهار ؛ وقول مؤمن عند الإطلاق يقتضي فعل الإيمان كله كقول مصل وصائم وحاج ؛ فهذا مأخذ القاضي. وقد ذكر بعدها في المعتمد « مسألة الموافاة » وهي متصلة بها وهو أن المؤمن الذى علم الله أنه يموت كافراً ؛ وبالعكس ؛ هل يتعلق رضا الله وسخطه ومحبته وبغضه بما هو عليه أو بما يوافي به .

والمسألة متعلقة بالرضا والسخط : هل هو قديم أو محدث ؟

و « المأخذ الثاني » : أن الاسم عند الإطلاق يقتضي الكمال ؛ وهذا غير معلوم للمتكلم كما قال أبو العالية : أدركت ثلاثين من أصحاب محمد كلهم يخاف النفاق على نفسه ، لايقول إن إيماني كإيمان جبريل فإخبار الرجل عن نفسه أنه كامل الإيمان خبر بما لايعلمه ، وهذا معنى قول ابن المنزل : أن المرجئة تقول إن حسناتها مقبولة وأنا لا أشهد بذلك ، وهذا مأخذ يصلح لوجوب الاستثناء وهذا المأخذ الثانى للقاضي ، فإن المنازع احتج بأنه لمالم يجز الاستثناء فى الإسلام فكذلك فى الإيمان .

قال : والجواب أن الإسلام مجرد الشهادتين، وقد أتى بها، والإيمان أقوال وأعمال ، لقوله «الإيمان بضع وسبعون بابا » وهو لا يتحقق كل ذلك منه .

« المأخذ الثالث » : أن ذلك تزكية للنفس وقد قال الله : (فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمْ) وهذا يصلح للاستحباب ، وإلا فإخبار الرجل بصفته التى هو عليها جائز وإن كانت مدحا وقد يصلح للإيجاب ، قال الأثرم فى « السنة » : حدثنا أحمد بن حنبل سمعت يحيى بن سعيد يقول : ما أدركت أحداً من أصحابنا ولا بلغني إلا على الاستثناء قال الأثرم سمعت أبا عبد الله يسأل عن الاستثناء فى الإيمان ماتقول فيه ؟ قال : أما أنا فلا أعيبه [1] فاستثنى مخافة واحتياطاً ليس كما يقولون على الشك ، إنما يستثنى للعمل ، قال أبو عبد الله : قال الله : (لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ) أي إن هذا الاستثناء لغير شك ، وقد قال النبي

(١) سقط في الأصل مقدار نصف سطر

صلى الله عليه وسلم « وإنا إن شاء الله بكم لاحقون»أي لم يكن يشك فى هذا وقد استثنى ، وذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم « نبعث إن شاء الله » من القبر وذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم : « إنى والله لأرجو أن أكون أخشاكم لله » قال هذا كله تقوية للاستثناء فى الإيمان .

قلت لأبى عبد الله : فكأنك لا ترى بأساً أن لايستثنى ، فقال إذا كان ممن يقول : الإيمان قول وعمل يزيد وينقص فهو أسهل عندي ، ثم قال أبو عبد الله إن قوماً تضعف قلوبهم عن الاستثناء ، فتعجب منهم ، وذكر كلاما طويلاً تركته .

فكلام « أحمد » يدل على أن الاستثناء لأجل العمل ، وهذا « المأخذ الثاني » وأنه لغير شك فى الأصل ، وهو يشبه « الثالث » ويقتضى أن يجوز ترك الاستثناء وأما جواز إطلاق القول بأني مؤمن فيصح إذا عنى أصل الإيمان دون كماله ، والدخول فيه دون تمامه ، كمايقول:أنا حاج وصائم لمن شرع فى ذلك ، وكما يطلقه فى قوله آمنت بالله ورسله ، وفى قوله : إن كنت تعني كذا وكذا أن جواز إخباره بالفعل يقتضي جواز إخباره بالاسم مع القرينة وعلى هذا يخرج ما روي عن صاحب معاذ بن جبل ، وما روي فى حديث الحارث الذي قال « أنا مؤمن حقاً » وفى حديث الوفد الذين قالوا : « نحن المؤمنون » وإن كان فى الإسنادين نظر .

سئل

عن معنى حديث النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا زنى العبد خرج منه الإيمان فكان فوق رأسه كالظلة ، فإذا خرج من ذلك العمل عاد إليه الإيمان» رواه الترمذى وأبو داود . وهل يكون الزانى فى حالة الزنا مؤمناً أو غير مؤمن؟ وهل حمل الحديث على ظاهره أحد من الأئمة أو أجمعوا على تأويله ؟ فأجاب :

الحمد لله : الناس فى الفاسق من أهل الملة ، مثل الزاني والسارق والشارب ونحوهم ، « ثلاثة أقسام » : طرفان ، ووسط .

(أحد الطرفين) : أنه ليس بمؤمن بوجه من الوجوه ، ولا يدخل فى عموم الأحكام المتعلقة باسم الإيمان ، ثم من هؤلاء من يقول : هو كافر : كاليهودي ، والنصراني . وهو قول الخوارج ، ومنهم من يقول : ننزله منزلة بين المنزلتين ؛ وهي منزلة الفاسق ، وليس هو بمؤمن ولا كافر ، وهم المعتزلة ، وهؤلاء يقولون : إن أهل الكبائر يخلدون فى النار ، وإن أحداً منهم لا يخرج منها ؛ وهذا من « مقالات أهل البدع » التى دل الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين لهم بإحسان على خلافها، قال الله تعالى : (وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا — إلى قوله — إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟

بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ) فسماهم مؤمنين ، وجعلهم إخوة مع الاقتتال ، وبغي بعضهم على بعض ، وقال الله تعالى : (فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ) ولو أعتق مذنباً أجزأ عتقه بإجماع العلماء .

ولهذا يقول علماء السلف فى المقدمات الاعتقادية : لانكفر أحداً من أهل القبلة بذنب ولا نخرجه من الإسلام بعمل ، وقد ثبت الزنا والسرقة وشرب الخمر على أناس في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يحكم فيهم حكم من كفر ولا قطع الموالاة بينهم وبين المسلمين ، بل جلد هذا ، وقطع هذا ، وهو فى ذلك يستغفر لهم ، ويقول : لا تكونوا أعوان الشيطان على أخيكم ، وأحكام الإسلام كلها مرتبة على هذا الأصل .

(الطرف الثانى) : قول من يقول : إيمانهم باق كما كان لم ينقص » بناء على أن الإيمان هو مجرد التصديق والاعتقاد الجازم ، وهو لم يتغير ، وإنما نقصت شرائع الإسلام ، وهذا قول المرجئة والجهمية ومن سلك سبيلهم ، وهو أيضاً قول مخالف للكتاب والسنة وإجماع السابقين والتابعين لهم بإحسان . قال الله تعالى : (إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ) وقال : (إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ — إلى قوله — أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا) وقال : (فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ) وقال : (لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ) وقال :(فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ) .

وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « الإيمان بضع وسبعون شعبة . أعلاها قول لا إله إلا الله.وأدناها إماطة الأذى عن الطريق » وقال لوفد عبد القيس: « آمركم بالإيمــان بالله أتدرون ما الإيمـان بالله ؟ شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن تؤدوا خمس ما غنمتم» . وأجمع السلف أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص ، ومعنى ذلك أنه قول القلب ، وعمل القلب ، ثم قول اللسان وعمل الجوارح.

فأماقول القلب فهو التصـديق الجازم باللهومـلائكتهوكتبه ورسله واليوم الآخر ، ويدخل فيه الإيمان بكل ماجاء به الرسول صلى الله عليه وسلـم .

ثم الناس فى هذا على أقسام : منهم من صدق به جملة ولم يعرف التفصيل ومنهم من صدق جملة وتفصيلاً ، ثم منهم من يدوم استحضاره وذكره لهذا التصديق ، ومنهم من يغفل عنه ويذهل ، ومنهم من استبصر فيه بما قذف الله في قلبه من النور والإيمان ، ومنهم من جزم به لدليل قد تعترض فيه شبهـة أو تقليد جازم وهذا التصديق يتبعه عمل القلب ، وهو حب الله ورسوله ، وتعظيم الله ورسوله ، وتعزير الرسول وتوقيره ، وخشية الله والإنابة إليه والإخلاص له والتوكل عليه ، إلى غير ذلك من الأحوال ، فهذه الأعمال القلبية كلها مـن الإيمان ، وهي مما يوجبها التصديق والاعتقاد إيجاب العلة المعلول.

ويتبع الاعتقاد قول اللسان ، ويتبع عمل القاب الجوارح مـن الصلاة والزكاة والصوم والحج ونحو ذلك .

وعند هذا فالقول الوسط الذي هوقول أهل السنةوالجماعة أنهم لايسلبون الاسم على الإطلاق، ولا يعطونه على الإطلاق. فنقول : هو مؤمن ناقص الإيمان، أو مؤمن عاص، أو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، ويقال : ليس بمؤمن حقا، أو ليس بصادق الإيمان.

وكل كلام أطلق فى الكتاب والسنة فلا بد أن يقترن به ما يبين المراد منه. والأحكام منها ما يترتب على أصل الإيمان فقط ؛ كجواز العتق فى الكفارة وكالموالاة والموارثة ونحو ذلك، ومنها ما يترتب على أصله وفرعه : كاستحقاق الحمد والثواب وغفران السيئات ونحو ذلك.

إذا عرفت «هذه القاعدة». فالذي فى الصحيح قوله صلى الله عليه وسلم: « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ولا ينتهب نهبة ذات شرف يرفع الناس إليه أبصارهم فيها حين ينتهبها وهو مؤمن » والزيادة التى رواها أبو داود والترمذي صحيحة، وهي مفسرة للرواية المشهورة.

فقول السائل : هل حمل الحديث على ظاهره أحد من الأئمة ؟ لفظ مشترك ؛ فإن عنى بذلك أن ظاهره أن الزاني يصير كافراً، وأنه يسلب الإيمان بالكلية، فلم يحمل الحديث على هذا أحد من الأئمة، ولا هو أيضاً ظاهر الحديث لأن قوله خرج «منه الإيمان فكان فوق رأسه كالظلة » دليل على أن الإيمان

لا يفارقه بالكلية ، فإن الظلة تظلل صاحبها وهي متعلقة ومرتبطة به نوع ارتباط.

وأما إن عنى بظاهره ما هو المفهوم منه ، كما سنفسره إن شاء الله فنعم ؛ فإن عامة علماء السلف يقرون هذه الأحاديث ويمرونها كما جاءت ، ويكرهون أن تتأول تأويلات تخرجها عن مقصود رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد نقل كراهة تأويل أحاديث الوعيد : عن سفيان وأحمد بن حنبل — رضي الله عنهم — وجماعة كثيرة من العلماء ، ونص أحمد على أن مثل هذا الحديث لا يتأول تأويلا يخرجه عن ظاهره المقصود به ، وقد تأوله الخطابي وغيره تأويلات مستكرهة ، مثل قولهم لفظه لفظ الخبر ، ومعناه النهي : أي ينبغي للمؤمن ألاّ يفعل ذلك ، وقولهم: المقصود به الوعيد والزجر دون حقيقة النفي، وانما ساغ ذلك لما بين حاله وحال من عدم الإيمان من المشابهة والمقاربة،وقولهم: إنما عدم كمال الإيمان وتمامه، أو شرائعه وثمراته ونحو ذلك،وكل هذه التأويلات لا يخفى حالها على من أمعن النظر .

فالحق أن يقال : نفس التصديق المفرق بينه وبين الكافر لم يعدمه، لكن هذا التصديق لو بقي على حاله لكان صاحبه مصدقا بأن الله حرم هذه الكبيرة وأنه توعد عليها بالعقوبة العظيمة ، وأنه يرى الفاعل ويشاهده ؛ وهو سبحانه وتعالى مع عظمته وجلاله وعلوه وكبريائه يمقت هذا الفاعل ، فلو تصور هذا حق التصور لامتنع صدور الفعل منه ، ومتى فعل هذه الخطيئة فلا بد من أحد « ثلاثة أشياء » .

إما اضطراب العقيدة ؛ بأن يعتقد بأن الوعيد ليس ظاهره كباطنه ، وإنما مقصوده الزجر كما تقوله : المرجئة . أو أن هذا إنما يحرم على العامة دون الخاصة كما يقوله الإباحية ، أونحو ذلك من العقائــد التى تخرج عــن الملة . وإما الغفلة والذهول عن التحريم ، وعظمة الرب وشدة بأسه . وإما فرط الشهوة بحيث يقهر مقتضى الإيمان ، ويمنعه موجبه بحيث يصير الاعتقـاد مغموراً مقهوراً ، كالعقل فى النائم والسكران، وكالروح فى النائم .

ومعلوم أن « الإيمان » الذي هو الإيمـان ليس باقياً كما كان ؛ إذ ليس مستقراً ظاهراً فى القلب واسم المؤمن عند الإطلاق إنما ينصرف إلى من يكون إيمانه باقيا على حاله عاملا عمله وهو يشبه من بعض الوجوه روح النـائم ؛ فإنه سبحانه : يتوفى الأنفس حين موتها والتى لم تمت فى منامهـا ؛ فالنائم ميت من وجه حي من وجه، وكذلك السكران والمغمى عليه عاقل من وجــه وليس بعاقل من وجه .

فإذا قال قائل : السكران ليس بعاقل فإذا صحا عاد عقله إليه كان صادقا مع العلم بأنه ليس بمنزلة البهيمة، إذ عقله مستور وعقل البهيمة معدوم؛ بل الغضبان ينتهي به الغضب إلى حال يعزب فيها عقله ورأيه وفى الأثر « إذا أراد الله نفـاذ قضائه وقدره سلب ذوي العقول عقولهم فإذا أنفــذ قضاءه وقدره رد عليهم عقولهم ليعتبروا » فالعقل الذي به يكون التكليف لم يسلب وإنمـا سلب العقل الذي به يكون صلاح الأمور فى الدنيا والآخرة .

كذلك الزانى والسارق والشارب والمنتهب لم يعدم الإيمان الذي به يستحق ألّا يخلد فى النار، وبه ترجى له الشفاعة والمغفرة، وبه يستحق المناكحة والموارثة لكن عدم الإيمان الذي به يستحق النجاة من العذاب ويستحق به تكفير السيئات وقبول الطاعات وكرامة الله ومثوبته ؛ وبه يستحق أن يكون محموداً مرضياً .

وهذا يبين ان الحديث على ظاهره الذي يليق به . والله أعلم .

سئل رحمه الله :

عن معنى قوله صلى الله عليه وسلم : « لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر » هل هذا الحديث مخصوص بالمؤمنين ، أم بالكفار ؟ فإن قلنا مخصوص بالمؤمنين فقولنا ليس بشيء ؛ لأن المؤمنين يدخلون الجنة بالإيمان . وإن قلنا مخصوص بالكافرين فما فائدة الحديث ؟

فأجاب : لفظ الحديث فى الصحيح : « لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر ، ولا يدخل النار من فى قلبه مثقال ذرة من إيمان » فالكبر المباين للإيمان لا يدخل صاحبه الجنة كما فى قوله : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴾ ومن هذا كبر إبليس، وكبر فرعون وغيرهما ممن كان كبره منافياً للإيمان ، وكذلك كبر اليهود الذين أخبر الله عنهم بقوله : ﴿ أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾ .

والكبر كله مباين للإيمان الواجب ، فمن فى قلبه مثقال ذرة من كبر لا يفعل ما أوجب الله عليه ويترك ما حرم عليه، بل كبره يوجب له جحد الحق ،واحتقار الخلق ، وهذا هو « الكبر » الذي فسره النبي صلى الله عليه سلم حيث سئل في

تمام الحديث . فقيل : يارسول الله ! الرجل يحب أن يكون ثوبه حسناً ،ونعله حسناً . فمن الكبر ذاك ؟ فقال : « لا إن الله جميل يحب الجمال ، الكبر بطر الحق، وغمط الناس » وبطر الحق جحده ودفعه ، وغمط الناس ازدراؤهم واحتقارهم ، فمن في قلبه مثقال ذرة من هذا يوجب له أن يجحد الحق الذي يجب عليه أن يقربه ، وأن يحتقر الناس ، فيكون ظالماً لهم معتدياً عليهم ، فمن كان مضيعاً للحق الواجب ؛ ظالماً للخلق . لم يكن من أهل الجنة ، ولا مستحقاً لها ؛ بل يكون من أهل الوعيد .

فقوله : « لايدخل الجنة » متضمن لكونه ليس من أهلها ، ولا مستحقاً لها لكن إن تاب ، أوكانت له حسنات ماحية لذنبه ، أو ابتلاه الله بمصائب كفر بها خطاياه ، ونحو ذلك ، زال ثمرة هذا الكبر المانع له من الجنة ؛ فيدخلها ، أوغفر الله له بفضل رحمته من ذلك الكبر من نفسه ؛ فلا يدخلها ومعه شيء من الكبر، ولهذا قال من قال فى هذا الحديث وغيره : إن المنفي هو الدخول المطلق الذي لا يكون معه عذاب ؛ لا الدخول المقيد الذي يحصل لمن دخل النار ثم دخل الجنة ؛ فإنه إذا أطلق في الحديث فلان فى الجنة ، أو فلان من أهل الجنة، كان المفهوم أنه يدخل الجنة ولا يدخل النار .

فإذا تبين هذا كان معناه أن من كان فى قلبه مثقال ذرة من كبر ليس هو من أهل الجنة ، ولا يدخلها بلا عذاب ، بل هو مستحق للعذاب لكبره ، كما يستحقها غيره من أهل الكبائر ، ولكن قد يعذب في النار ما شاء الله ، فإنه

لا يخلد فى النار أحد من أهل التوحيد ، وهذا كقوله : « لايدخل الجنة قاطع رحم » وقوله : « لاتدخلون الجنة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتى تحابوا ، ألا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم ؟ أفشوا السلام بينكم » وأمثال هذا من أحاديث الوعيد ، وعلى هذا فالحديث عام في الكفار وفى المسلمين .

وقول القائل : إن المسلمين يدخلون الجنة بالإسلام ، فيقال له : ليس كل المسلمين يدخلون الجنة بلا عذاب ، بل أهل الوعيد يدخلون النار ، ويمكثون فيها ما شاء الله ، مع كونهم ليسوا كفاراً ، فالرجل الذي معه شيء من الإيمان، وله كبائر قد يدخل النار ، ثم يخرج منها : إما بشفاعة النبي صلى الله عليه وسلم وإما بغير ذلك ؛ كما قال صلى الله عليه وسلم : « شفاعتى لأهل الكبائر من أمتى » وكما فى الصحيح أنه قال: «أخرج من النار من فى قلبه مثقال ذرة من إيمان »وهكذا الوعيد فى قاتل النفس والزاني وشارب الخمر وآكل مال اليتيم وشاهد الزور ، وغير هؤلاء من أهل الكبائر ؛ فإن هؤلاء — وإن لم يكونوا كفاراً — لكنهم ليسوا من المستحقين للجنة الموعودين بها بلا عقاب .

ومذهب أهل السنة والجماعة : أن فساق أهل الملة ليسوا مخلدين فى النار كما قالت الخوارج والمعتزلة ، وليسوا كاملين فى الدين والإيمان والطاعة ؛ بل لهم حسنات وسيئات يستحقون بهذا العقاب وبهذا الثواب ؛ وهذا مبسوط فى موضعه والله أعلم .

سئل شيخ الإسلام :

عن «بدعة المرازقة»

فأجاب : ثم إن جماعات ينتسبون إلى الشيخ « عثمان بن مرزوق » ويقولون : أشياء مخالفة لما كان عليه ، وهو منتسب إلى مذهب أحمد ، وكان من أصحاب الشيخ عبد الوهاب بن أبي الفرج الشيرازي ، وهؤلاء ينتسبون إلى مذهب الشافعي ، ويقولون أقوالا مخالفة لمذهب الشافعي وأحمد ؛ بل ولسائر الأئمة وشيخهم هذا من شيوخ العلم والدين ، له أسوة أمثاله ، وإذا قال قولاً قد علم أن قول الشافعي وأحمد يخالفه ، وجب تقديم قولهما على قوله مع دلالة الكتاب والسنة على قول الأئمة ؛ فكيف إذا كان القول مخالفاً لقوله ولقول الأئمة، وللكتاب والسنة .

وذلك مثل قولهم : ولا نقول قطعاً ونقول نشهد أن محمداً رسول الله ، ولا نقطع ، ونقول : إن السماء فوقنا ولا نقطع ، ويروون أثراً عن علي وبعضهم يرفعه أنه قال : لاتقل قطعاً ، وهذا من الكذب المفترى باتفاق أهل العلم ، ولم يكن شيخهم يقول هذا ، بل هذه بدعة أحدثها بعض أصحابه بعد موته ، وإذا قيل لواحد منهم: ألا تقطع ! قال : إن الله قادر على أن يغير هذه

الفرس ، فيظن أنه إذا قال قطعاً أنه نفي لقدرة الله على تغيير ذلك ، وهذا جهل فإن هذه الفرس فرس قطعاً فى هذه الحال والله قادر على أن يغيرها .

وأصل « شبهةهؤلاء » أن السلف كانوا يستثنون فى الإيمان فيقول أحدهم: أنا مؤمن — إن شاء الله — وكانت ثغور الشام : مثل عسقلان ، قد سكنها محمد بن يوسف الفريابى —شيخ البخاري— وهو صاحب الثوري ، وكان شديداً على المرجئة ، وكان يرى « الاستثناء فى الإيمان » كشيخه الثوري وغيره من السلف .

والناس لهم في الاستثناء « ثلاثة أقوال » :

منهم من يحرمه كطائفة من الحنفية ، ويقولون من يستثنى فهو شكاك .

ومنهم من يوجبه : كطائفة من أهل الحديث .

ومنهم من يجوزه — أو يستحبه — وهذا أعدل الأقوال ، فإن الاستثناء له وجه صحيح فمن قال : أنا مؤمن إن شاء الله ، وهو يعتقد أن الإيمان فعل جميع الواجبات ، ويخاف أن لايكون قائما بها، فقد أحسن ولهذا كان الصحابة يخافون النفاق على أنفسهم ، قال ابن أبي مليكة : أدركت ثلاثين من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم كلهم يخاف النفاق على نفسه ، ومن اعتقد أن المؤمن المطلق هو الذي يستحق الجنة ؛ فاستثنى خوفا من سوء الخاتمة فقد أصاب ، وهذا معنى مايروى عن ابن مسعود أنه قيل له : عن رجل أنت مؤمن؟

فقال : نعم ، فقيل له أنت من أهل الجنة ، فقال أرجو ، فقال : هلا وكل الأولى كما وكل الثانية ، ومن استثنى خوفا من تزكية نفسه أو مدحها ، أو تعليق الأمور بمشيئة الله فقد أحسن ، ومن جزم بما يعلمه أيضاً فى نفسه من التصديق فهو مصيب .

والمقصود أن أصل شبهة هؤلاء «الاستثناء فى الإيمان» كما عليه أهل ثغر عسقلان ، وما يقرب منها ، وعامة هؤلاء جيران عسقلان ، ثم صار كثير منهم يستثنى فى الأعمال الصالحة فيقول : صليت إن شاء الله ، وهو يخاف أن لايكون أتى بالصلاة كما أمر ، وصنف أهل الثغر فى ذلك مصنفاً ــ وشيخهم ابن مرزوق ــ غايته أن يتبع هؤلاء ولم يكن هو ولا أحد قبله من أهل العلم يمتنعون أن يقولوا : لما يعلم أنه موجود هذا موجود قطعاً ، وقد نقل بعض الشيوخ أنه كان يستثنى في كل شيء وكأنه يستثنى ــ والله أعلم ــ فى الخبر عن الأمور المستقبلة [لقوله تعالى] ﴿لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ وقوله ﷺ « وإنا إن شاء الله بكم لاحقون ؟ » .

والواجب موافقة جماعة المسلمين ، فإن قول القائل : قطعاً بذلك ، مثل قوله أشهد بذلك ، وأجزم بذلك ، وأعلم ذلك ؛ فإذا قال : أشهد ولا أقطع ؛ كان جاهلا ؛ والجاهل عليه أن يرجع ؛ ولا يصر على جهله ؛ ولا يخالف ما عليه علماء المسلمين ؛ فإنه يكون بذلك مبتدعا جاهلا ضالا .

وكذلك من جهلهم قولهم إن الرافضي لايقبل الله توبته ؛ ويروون عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « سب أصحابى ذنب لايغفر » ويقولون : إن سب الصحابة فيه حق لآدمي فلا يسقط بالتوبة ؛ وهذا باطل لوجهين :

(أحدهما) أن الحديث كذب باتفاق أهل العلم بالحديث ، وهو مخالف للقرآن والسنة والإجماع ؛ فإن الله يقول فى آيتين من كتابه : (إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ) وبهذا احتج أهل السنة على أهل البدع الذين يقولون : لايغفر لأهل الكبائر إذا لم يتوبوا ، وذلك أن الله قال : (قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا) وهذا لمن تاب ، فكل من تاب تاب الله عليه ؛ ولو كان ذنبه أعظم الذنوب، وقال:(إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ) فهذا فى حق من لم يتب .

(الثاني) أن الحديث لو كان حقاً فمعناه أنه لايغفر لمن لم يتب منه ، فإنه لاذنب أعظم من الشرك ، والمشرك إذا تاب غفر الله له شركه باتفاق المسلمين كما قال تعالى : (فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ) وفى الأخرى (فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ) ومعلوم أن الكافر الحربي إذا سب الأنبياء ثم تاب تاب الله عليه بالإجماع ، فإنه كان مستحلا لذلك ، وكذلك الرافضي هو يستحل سب الصحابة ، فإذا تبين له أنه حرام واستغفر لهم بدل ما كان منه ، بدل الله سيئاته بالحسنات ، وكان حق الآدمي فى ذلك تبعاً لحق الله ؛ لأنه مستحل

لذلك ، ولو قدر أنه حق لآدمي لـكان بمنزلة من تاب من القذف والغيبة ، وهذا فى أظهر قولي العلماء لا يشترط فى توبته تحلله من المظلوم بل يكفي أن يحسن إليه فى المغيب ؛ ليهدم هذا بهذا .

ومن البدع المنكرة تكفير الطائفة غيرها من طوائف المسلمين واستحلال دمائهم وأموالهم ، كما يقولون : هـذا زرع البدعي ونحو ذلـك ، فإن هذا عظيم لوجهين :

(أحدهما) أن تلك الطائفة الأخرى قد لايكون فيها من البدعـة أعظم مما في الطائفة المـكفرة لها؛ بل تكون بدعة المـكفرة أغلظ أونحوها ، أو دونها، وهذا حال عامة أهل البدع الذين يكفر بعضهم بعضاً ، فإنه إن قدر أن المبتدع يكفر، كفر هؤلاء وهؤلاء ، وإن قدر أنـه لم يكفر لم يكفر هؤلاء ولا هؤلاء ، فكون إحدى الطائفتين تكفر الأخرى ولا تكفر طائفتها ، هو من الجهـل والظلم ، وهؤلاء من الذين قال الله تعالى فيهـم : (إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ) .

(والثانى):أنه لو فرض أن إحدى الطائفتين مختصة بالبدعة لم يكـن لأهل السنة ان يكفروا كل من قال قولا أخطأ فيـه ، فإن الله سبحانه قال : (رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا) وثبت فى الصحيح أن الله قال : « قد فعلت » وقال تعالى : (وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَآ أَخْطَأْتُم بِهِ) وروى عن النبي صلى الله عليه

وسلم أنه قال : « إن الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان » وهو حديث حسن رواه ابن ماجه وغيره .

وأجمع الصحابة وسائر أئمة المسلمين على أنه ليس كل من قال قولاً أخطأ فيه أنه يكفر بذلك ، وإن كان قوله مخالفاً للسنة ، فتكفير كل مخطىء خلاف الإجماع ؛ لكن للناس نزاع فى مسائل التكفير ، قد بسطت فى غير هذا الموضوع .

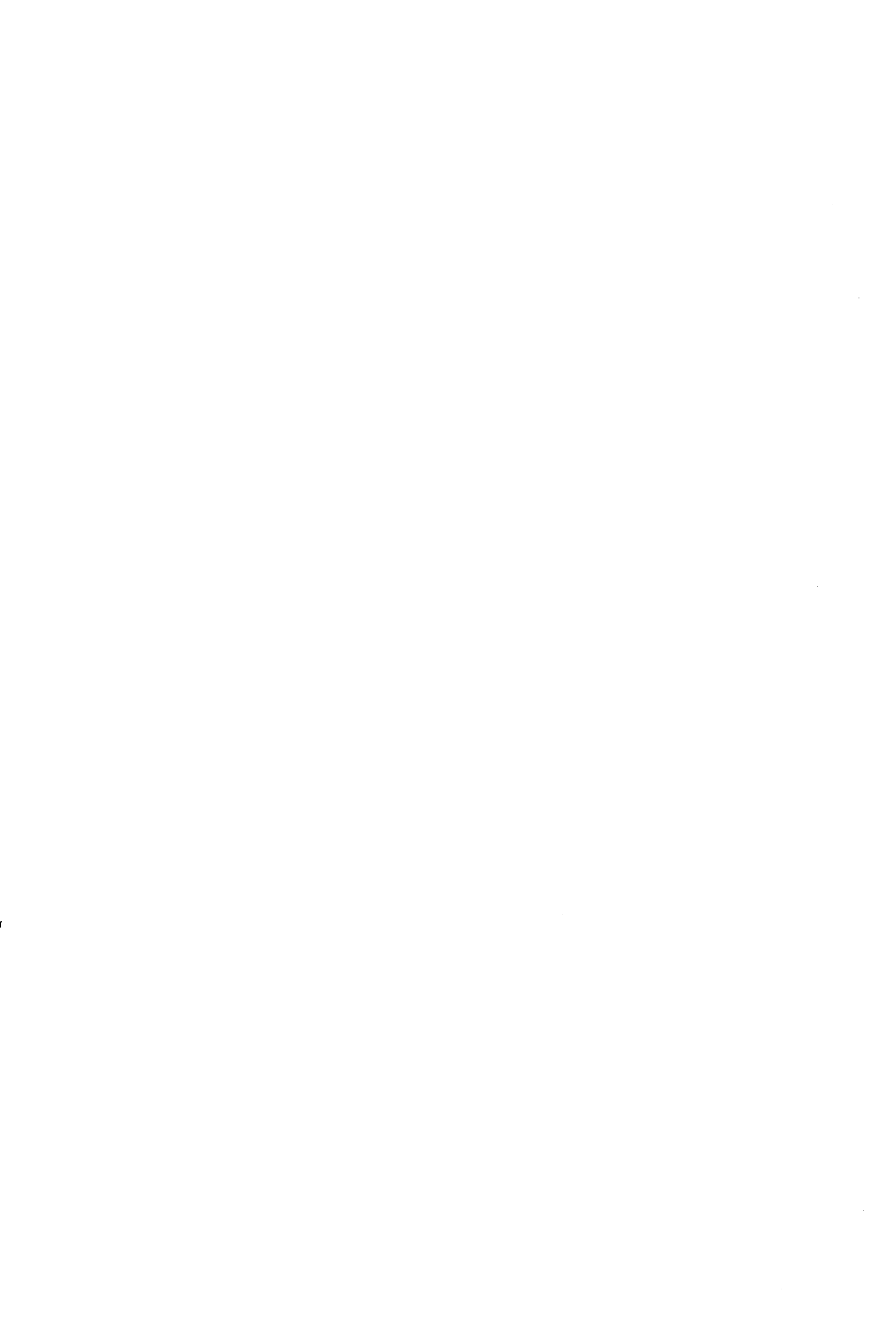
و (المقصود هنا) أنه ليس لكل من الطوائف المنتسبين إلى شيخ من الشيوخ ، ولا إمام من الأئمة أن يكفروا من عداهم ؛ بل في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إذا قال الرجل لأخيه يا كافر ! فقد باء بها أحدهما » وقال أيضاً : « المسلم أخو المسلم ، لا يظلمه ولا يسلمه ، كل المسلم على المسلم حرام ، دمه وماله وعرضه » . وقال: « لاتقاطعوا ولا تدابروا ولا تباغضوا ولا تحاسدوا وكونوا عباد الله إخوناً » وقال : « مثل المؤمنين فى توادهم وتراحمهم وتعاطفهم : كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر » .

وليس للمنتسبين إلى ابن مرزوق أن يمنعوا من منا كحة المنتسبين إلى العوفي ؛ لاعتقادهم أنهم ليسوا أكفاء لهم ، بل أكرم الخلق عند الله أتقاهم ، من أي طائفة كان من هؤلاء وغيرهم ، كما قال تعالى: (يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم

مِن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ)

وفي الصحيح « أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل : أي الناس أكرم ؟ قال أتقاهم » . وفي السنن عنه أنه قال : « لافضل لعربي على عجمي ، ولا لعجمي على عربي ، ولا لأبيض على أسود ، ولا لأسود على أبيض إلا بالتقوى ، الناس من آدم وآدم خلق من تراب » .

آخر المجلد السابع



فهرس المجلد السابع

صفحة	الموضوع
٤ - ٤٦١	« كتاب الإيمان الكبير »
٥ - ١٢	الفرق بين الإسلام والإيمان إذا اجتمعا ومعناهما فى كلام النبى صلى الله عليه وسلم
١٠ ، ١١	الدين ثلاث درجات ، ما بين الإسلام والإيمان والإحسان من العموم والخصوص ، وكذلك الرسالة والنبوة
١١ ، ١٢	معنى قوله (بنى) أى تركب
١٣ ، ١٤	اسم الإيمان يذكر تارة غير مقرون بالإسلام ولا بغيره وتارة يذكر مقرونا
١٤	إذا ذكر مع الإسلام فالإسلام هو الأعمال الظاهرة والإيمان هو ما فى القلب وإذا ذكر مجردا دخل فيه الإسلام والأعمال الصالحة
١٤ ، ١٥ ، ٤٠ - ٤٢	اسم الإيمان إذا أطلق فى كلام الله ورسوله يتناول فعل الواجبات وترك المحرمات ومن نفى الله ورسوله عنه الإيمان فلا بد أن يكون قد ترك واجبا أو فعل محرما وكذلك الصلاة والزكاة ونحوهما من العبادات وإن ذكر فضل إيمان صاحبها ولم ينفى فهى مستحبة
١٥ - ١٩	غلط من قال إن المنفى هو الكمال المستحب وأصاب من قال الكمال الواجب ، أمثلة وإيضاح
١٧ ، ١٨	تفسير (لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ) الآية ، (تَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا) ، (وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ) ، (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ)
١٩ - ٢٣ ، ٢٧ ، ٢٨	إن قيل إذا كان المؤمن حقا هو الفاعل للواجبات التارك للمحرمات فقد قال (أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا) ولم يذكر إلا خمسة أشياء قيل عن هذا جوابان ، **تفسير هذه الآية**
١٩ - ٢١	تفسير (وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ) ، (وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ)

صفحة	الموضوع
٢١ ـ ٢٣	تفسير (إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ) ، الرجاء يستلزم الخوف ، والخشية تتضمن الرجاء
٢٤ ، ٢٥	العقل ومتى يسمى الشخص عاقلا ومتذكرا ومهتديا وخائفا، الإنذار
٢٥ ـ ٢٧	من فسدت فطرته فسدت قوته العلمية والعملية ، تفسير غلف صم بكم عمى
٢٨ ، ٢٩	تفسير (ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ) وهل الخشوع واجب أو مستحب
٣٠	تفسير (ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم) ، خير القلوب
٣٠ ، ٣١	تفسير (إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ) ومعنى لم يزدد من الله إلا بعدا وحديث ، إن الرجل لينصرف من صلاته ولم يكتب له إلا نصفها الخ
٣١ ، ٣٢	تفسير (إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ إِذَا مَسَّهُمْ طَٰٓئِفٌ مِّنَ ٱلشَّيْطَٰنِ) الآية ومعنى حديث لا يزنى الزانى
٣٤	فصل جاءت أحاديث تنازع الناس فى صحتها نفيت فيها العبادة لأجل ترك واجب فيها مثل (١) لا صلاة إلا بوضوء ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه
٣٤	الخلاف فيوجوب التسمية (٢) لا صيام لمنلم يبيت الصيام من الليل
٣٥ ، ٣٦	للعلماء قولان فى صحة صلاة من ترك الجماعة وصلى منفردا ، حجة من رأى عدم الصحة وجوابه عن حديث التفضيل ، لا يجوز التطوع مضطجعا
٣٦	ليس لأحد أن يحمل كلام الله على كلام أحد من الناس
٣٧ ، ٣٨	وجوب تحكيم الشرع فى كل ما شجر بين الناس
٣٨ ، ٣٩	من أدلة حجية الإجماع آية (وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ) وتوجيه الدلالة منها ، ما أجمع عليه لا بد أن يكون منصوصا
٣٩	الإجماع الذى من خالفه كفر والذى لا يكفر مخالفه
٣٩	إذا وصف الواجب بصفات متلازمة فكل صفة يجب اتباعها
٤٠	ينزل على الرسول وحيان القرآن والسنة
٤٢ ـ ٤٤	كلام أبى نصر المروزى والمؤلف على آية (حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ)
٤٣	معنى حديث أصدق الأسماء حارث وهمام
٤٣ ـ ٥١	المباح بالنية الحسنة يكون خيرا وبالسيئة يكون شرا ، الطيبات ليست مباحة للكفار ولا لمن يستعين بها على معصية وإنما أبيحت لمن يستعين بها على الطاعة
٤٤ ـ ٤٨	تفسير آيات فيما أحل وما حرم من الأطعمة والصيد

صفحة	الموضوع
٤٨ ، ٤٩	حديث إن الله يحب أن تؤتى رخصه الخ وغلط من رواه كما يحب أن تؤتى عزائمه
٤٩ ، ٥٠	هل تكتب جميع أقوال العبد أم لا يكتب إلا ما يؤجر عليه أو يؤزر
٥٠ ، ٥١	المرجئة لا تنازع فى أن الإيمان الذى فى القلب يدعو إلى فعل الطاعة وأنها من ثمراته وإنما تنازع فى أنه هل يستلزم الطاعة
٥١ ، ٥٢	معنى « وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل
٥٣ ، ٥٤	فصل ومن هذا الباب لفظ الكفر والنفاق إذا أطلق دخل فيه الآخر
٥٤ ، ٥٥	وقد يقرن الكفر بالنفاق كما يقرن لفظ المشركين بأهل الكتاب وقد يقرن بالملل الخمس
٥٥ ، ٥٦	أهل الكتاب لا يختص بمن كانوا متمسكين به قبل النسخ والتبديل وكذلك أولادهم ، الخلاف فى نصارى بنى تغلب
٥٦	هل يتناول لفظ المشركين أهل الكتاب إذا أفرد
٥٧ ، ٥٨	فصل وكذلك لفظ الصالح والشهيد والصديق يذكر مفردا فيتناول النبيين ومن دونهم وقد يذكر مع غيره ، معنى الصالح
٥٩ ــ ٦١	فصل وكذلك لفظ المعصية إذا أطلقت دخل فيها الكفر والفسوق بخلاف ما إذا قيدت ، معنى التولى ، ذم من تولى يدل على وجوب الطاعة وأن الأمر المطلق يقتضى الوجوب
٦٠ ، ٦١	تفسير (وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ)
٦٢ ، ٦٥ ــ ٨٢	فصل ومن هذا الباب الظلم والذنب والخطيئة إذا أطلق تناول الكفر وسائر الذنوب كقوله (ٱحْشُرُوا۟ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟) الآيات وقد يقرن ببعض الذنوب الظلم ثلاثة أنواع
٦٢ ــ ٦٤	تفسير الأزواج حيث وردت فى القرآن
٦٤ ، ٦٥	معنى الشفاعة والشفاعة الحسنة والسيئة
٦٧ ، ٧٠ ــ ٧٢	تفسير (ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَـٰنَهُمْ) ، متى يجوز التقليد ومتى يمنع
٧٣ ، ٧٤	هل ورد لفظ التأبيد مع غير الكفر ، عقوبة من ظلمه دون الشرك الأكبر ليست كعقوبة من أشرك الشرك الأكبر
٧٤ ــ ٧٨	الكفر المطلق لا شفاعة فيه بخلاف غيره
٧٥ ــ ٧٧	لم يكن مشركوا العرب ولا غيرهم حتى المجوس يعتقدون أن أربابهم شاركت الله فى خلق السموات والأرض مذهب المجوس
٧٦ ، ٧٩ ــ ٨٢	تفسير (أَءِلَـٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ) ، (ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ) الآية
٨٣ ــ ٨٦	فصل ومن هذا الباب لفظ الصلاح إذا أطلق تناول جميع الخير ، والفساد إذا أطلق تناول جميع الشر

صفحة	الموضوع
٨٣ ــ ٨٦	تفسير (إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ * أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ) وسبب نزول (إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ)
٨٧	فصل فإن قيل تنوع دلالة اللفظ بالاطلاق والتقييد لا يمكن دفعه لكن نقول دلالة لفظ الايمان على الأعمال مجاز أجيب بجوابين (١) كلام عام فى لفظ الحقيقة والمجاز (٢) ما يختص بهذا الموضع
٨٧ ، ٨٨	تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز اصطلاح حادث بعد القرون الثلاثة
٨٨	أول من عرف عنه التكلم بلفظ المجاز لم يعن به ما هو قسيم الحقيقة
٨٨	ليس فى أهل اللغة من قسم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز
٨٨	أول من جرد الكلام فى أصول الفقه من الأئمة لم يذكر هذا التقسيم من منع هذا التقسيم من العلماء الأكابر وأصحاب الأئمة
٨٩	قول أحمد هذا من مجاز اللغة لا يعنى به أنه استعمل فى غير ما وضع له
٨٩ ، ٩٠	أنكر طائفة أن يكون فى اللغة مجاز لا فى القرآن ولا فى غيره منهم ..
٩٠	غلط من قال إن النزاع لفظى بين من أثبت المجاز وبين من نفاه وسلم أن فى اللغة لفظا مستعملا فى غير ما وضع له بقرينته
٩٠ ــ ٩٢	من قال إن اللغات اصطلاحية أو توقيفية أو إلهامية ، وحجته
٩٢ ــ ٩٥	هل علم الله آدم ومن حمل فى السفينة جميع اللغات التى يتكلم بها الناس إلى يوم القيامة ، تفسير (وَعَلَّمَ ءَادَمَ) الخ
٩٦ ــ ١٠٩	بطلان تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز والاعتراض على حد كل منهما ومن أمثلة ذلك الرأس وإنسان العين وإبرة الذراع والكلام والكلمة والحرف والشجاع والأسد والحمار
١٠٠ ــ ١٠٢	ما يسمى كلاما فى الكتاب والسنة وكلام العرب
١٠٤ ، ١٠٥	هل يجوز تأخير البيان عن مورد الخطاب إلى وقت الحاجة عقلا أو شرعا
١٠٥	هل أمر بنوا إسرائيل بذبح أى بقرة أم ببقرة معينة
١٠٥	هل للفظ الصلاة والزكاة والحج معانى فى اللغة غير معناها فى الشرع
١٠٦ ــ ١٠٩	بحث فى الإطلاق والتقييد والكليات والجزئيات فى الأمور العقلية والسمعية
١٠٩ ــ ١١٢	مما ادعى فيه المجاز فى القرآن والسنة لفظ الذوق والجوع والخوف والمكر والكيد والسخرية
١١٢ ــ ١١٤	من الامثلة المشهورة لمن يثبت المجاز (وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ)
١١٥ ، ١١٦	الطريق إلى معرفة مقاصد الرسول بكلامه
١١٦	الجار فى لغة الرسول ليس هو الشريك ، الخمر فى لغته

صفحة	الموضوع
١١٦ ـ ١١٨	أخطأ المرجئة فى اسم الإيمان حيث جعلوه حقيقة فى مجرد التصديق وتناوله للأعمال مجازا
١١٧	ليس لفظ الإيمان مرادفا للفظ التصديق
١١٧	دلالة لفظ الإيمان على الأعمال ليست دون دلالة الصلاة ونحوها عليها
١١٧ ، ١١٨	إن قيل الصلاة ونحوها لو ترك بعضها بطلت بخلاف الإيمان
١١٨ ، ١١٩	عمدة المرجئة فى الإيمان ليست على بيان الكتاب والسنة وأقوال السلف وتلك طريقة أهل البدع كالمعتزلة والرافضة والملاحدة
١١٩	عمدة هؤلاء على رأيهم وما تأولوه من اللغة وعلى كتب الأدب وكتب الكلام
١١٩	قول الباقلانى والقلانسى والثقفى وابن مجاهد وابن كلاب وحماد بن أبى سليمان وأبى حنيفة فى الإيمان
١٢٠ ، ١٤٣ ـ ١٥٣	فصل الأشعرى وأكثر أصحابه نصروا قول جهم فى الإيمان مع نصرهم لمذهب أهل السنة فى الاستثناء فيه وغير ذلك سبب هذا التناقض
١٢٠ ، ١٢١	كفر أحمد ووكيع وغيرهما من قال بقول جهم وهو أن الإيمان هو التصديق فقط
١٢٠ ، ١٢١	سبب طعن بعض الزيدية والمعتزلة على بعض من انتسب إلى الشافعى
١٢١ ـ ١٤٣	عمدة من نصر قول الجهمية فى مسألة الإيمان ما ذكره أبو بكر فى التمهيد وأجوبة الجمهور من أهل السنة وغيرهم عنها
١٣٢ ـ ١٤٠	ليس حديث النفس كلاما ، معنى الكلام ، ابن كلاب أول من جعل مسمى الكلام هو المعنى فقط ، ما احتج به وما أجيب به
١٤٠ ـ ١٤٢	قول الكرامية فى الإيمان وما احتجوا به والرد عليهم
١٤٢	معنى التولى فى القرآن
١٤٣ ـ ١٤٦	خالف الأشعرى بعض أصحابه واتبعوا قول السلف فى مسألة الإيمان
١٤٧ ، ١٤٨	احتج الجهمية ومن تبعهم فى مسألة الإيمان بقوله (لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ يُوَآدُّونَ) الآية ولا حجة فيها
١٤٩ ، ١٥٠	اختلف قول الأشعرى وغيره فى الجهل بصفات الله هل يكون جهلا بالموصوف
١٥٤ ، ١٥٥	فصل الذين نصروا مذهب جهم جعلوا الإيمان خصلة من خصال الإسلام ، بطلان هذا القول وبيان تناقضه
١٥٦ ـ ١٥٩	مخالفة هؤلاء لما احتجوا به من قوله (قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا) الآية
١٦٠ ، ١٦١	فصل ومما يدل من القرآن على أن الإيمان المطلق مستلزم للأعمال قوله تعالى ...

صفحة	الموضوع
١٦٢ ـ ١٧٢	فصل وأما لو قيد الإيمان فقرن بالإسلام أو بالعمل الصالح فقد يراد به ما فى القلب ، وهل يراد به المعطوف عليه ، أو لا يكون داخلا فى مسماه بل لازما له ، أو لا يكون بعضا ولا لازما
١٦٢ ـ ١٦٤	وكذلك عامة الأسماء يتغير مسماها بالإطلاق والتقييد والتجريد والإقتران كلفظ المعروف والمنكر والعبادة والطاعة والتقوى والبر والإثم والذنوب والهدى والضلال والفقر والتلاوة والإبرار والإتباع ما يراد بهذه الأسماء إذا أطلقت أو قيدت
١٦٧ ، ١٦٨	هذه الأسماء تارة يكونان إذا أفرد أحدهما أعم من الآخر وتارة يكونان متساويين
١٧٠ ، ١٧١	عبارات السلف فى حد الإيمان ومعناها ، وكلها صحيحة
١٧٠ ، ١٧١	أقوال الناس فى مسمى الكلام والقول عند الإطلاق
١٧٢ ، ١٧٩ ، ١٩٨ ـ ٢٠٢	فصل وعطف الشىء على الشىء فى القرآن وسائر الكلام يقتضى المغايرة والمغايرة على مراتب (١) أن يكونا متباينين (٢) أن يكون بينهما تلازم (٣) عطف بعض الشىء عليه (٤) عطف الشىء على الشىء لاختلاف الصفتين أمثلة للجميع
١٧٣ ، ١٧٤	لا يترك أحد سنة إلا وقع فى بدعة ، من لم يفعل المأمور فعل بعض المحظور ومن فعل بعض المحظور لم يفعل جميع المأمور
١٧٤ ـ ١٧٩	لفظ الأمر إذا أطلق تناول النهى
١٧٤ ، ١٧٥	تفسير لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون ، وقصة موسى مع الخضر
١٧٦	ما الحكم إذا قال الرجل لإمرأته إذا عصيت أمرى فأنت طالق إذا نهاها فعصته
١٧٩ ـ ١٨٥	فصل لفظ الإيمان إذا أطلق يراد به ما يراد بلفظ البر والتقوى والدين فيتناول أعمال القلب والجوارح ، شواهد ذلك من القرآن
١٨٠ ، ١٨١	مساواة المرجئة بين المطيع والعاصى فى الإيمان ، تفسير البر ، وقولهم بلحوق الذم والعقاب لتارك الأعمال مع قولهم ليست من الإيمان
١٨١	غلاة المرجئة يقولون أو يقال عنهم لا يضر مع الإيمان ذنب ولا يدخل النار من أهل التوحيد أحد
١٨٥ ـ ١٨٧	دلاله اسم الإيمان على تصديق القلب وأعماله وعلى أعمال الجوارح كدلالة اسماء الله على ذاته وعلى صفاته ودلالة أسماء القرآن وأسماء النبى
١٨٦ ـ ١٨٩	إذا صلح القلب بالإيمان انبعثت الجوارح بالأعمال الصالحة خلافا لجهم وأتباعه الذين زعموا أن الشخص قد يكون كامل الإيمان بقلبه وهو يسب الله ورسوله ...

صفحة	الموضوع
١٨٨	تفسير (وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ)
١٨٨ ـ ١٩٠	الإيمان والكفر عند المرجئة وكيف ثبت الكفر لمن سب الله ورسوله أو استكبر عن عبادته عندهم ، تكفير السلف لهؤلاء
١٩٠ ، ١٩١	هؤلاء المرجئة غلطوا فى أصلين (١) ظنهم أن الإيمان مجرد تصديق وعلم فقط (٢) أن كل من حكم الشارع بأنه كافر فلخلو قلبه من التصديق والعلم لا لأسباب أخرى كالحسد والهوى وحب دين الآباء
١٩١ ـ ١٩٣	لم يذكر الكفار حجة صحيحة تقدح فى صدق الرسل إنما يعتمدون على مخالفة أهوائهم
١٩٣ ، ١٩٤	سبب نزول (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ) الخ
١٩٤	حد الإيمان عند المرجئة تصديق القلب وقول اللسان ولم يكن قولهم مثل قول جهم لكن إن لم يدخلوا فيه أعمال القلوب لزمهم قوله وإن أدخلوها لزمهم دخول أعمال الجوارح ، حجج المرجئة
١٩٥ ـ ١٩٧	المرجئة ثلاثة أصناف ، منهب كل فرقة ، غلط هؤلاء من وجوه
٢٠٠ ، ٢٠١	لما هاجر الرسول صار الناس ثلاثة أصناف إما مؤمن وإما مظهر للكفر وإما منافق ، لم يكن من المهاجرين منافق وإنما كان النفاق فى قبائل الأنصار
٢٠٢	أورد الجهمية سؤالا وهو أن القرآن نفى الإيمان عن غير من وجلت قلوبهم الخ ولم يقل إن هذه الأعمال من الإيمان فنحن نقول من لم يعمل هذه الأعمال لم يكن مؤمنا لأن انتفاءها دليل على انتفاء العلم من قلبه والجواب عنه من وجوه
٢٠٤	فصل الوجه الثانى ظنهم أنما فى القلب من الإيمان ليس إلا التصديق دون أعمال القلوب
٢٠٤ ـ ٢٠٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١	الثالث ظنهم أن الإيمان الذى فى القلب يكون تاما كإيمان جبريل وأبى بكر بدون شىء من الأعمال ، التحقيق أن إيمان القلب التام يستلزم العمل الظاهر
٢٠٧ ، ٢٠٨	بعض المرجئة يفرق بين اسم الإيمان والدين وبعضهم لا يفرق ، مذهب المرجئة أن الدين ثلاثة أجزاء
٢٠٩ ، ٢١٠	لا حجة للمرجئة على أن الإيمان هو التصديق والقول فى قوله أعتقها فإنها مؤمنة
٢١٠ ـ ٢١٧	تنازع الفقهاء فى الزنديق الذى يكتم زندقته هل يرث ويورث ، أحكام أهل الإيمان تجرى فى الظاهر على المنافقين حتى فى زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم
٢١٦	غلط على الكرامية من حكى عنهم أنهم يجعلون المنافق من أهل

صفحة	الموضوع
	الجنة ، هل يجزىء عتق الصغير
٢١٧	تجوز الصلاة على كل من لم يعلم أنه كافر فى الباطن ، ترك الإمام الأعظم الصلاة على بعض العصاة والمبتدعة لا يحرم الصلاة عليه
٢١٧ ، ٢١٨	الصحابة لم يكفروا الخوارج ، ليس كل واحد من الثنتين والسبعين فرقة كافرا كفرا ينقل عن الملة ، من كان منهم منافقا فهو كافر فى الباطن
٢١٨ ، ٢١٩	فرض متأخروا الفقهاء مسألة يمتنع وقوعها وهى رجل مقر بوجوب الصلاة دعى اليها وامتنع وتهدد بالقتل فلم يصل حتى قتل هل يموت كافرا ؟
٢١٩ ، ٢٢٠	قول اللسان من الإيمان الذى لا نجاة للعبد إلا به ، تفسير آية (إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ)
٢٢٢	فصل فإن قيل فإذا كان الإيمان المطلق يتناول جميع ما أمر الله به فمتى ذهب بعض ذلك بطل الإيمان فيلزم تكفير أهل الذنوب كما تقوله الخوارج أو تخليدهم وسلبهم الإيمان بالكلية كما تقوله المعتزلة وهذا شر من قول المرجئة لا يخلد فى النار أحد من أهل القبلة ولا يحرم الشفاعة
٢٢٣ ، ٢٤٢ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨	القول بأن الإيمان إذا ذهب بعضه ذهب كله ممنوع ، الإيمان والإسلام عند الخوارج والمعتزلة
٢٢٣ ـ ٢٣٢	يتفاضل الإيمان عند أهل السنة ، عباراتهم فى ذلك ، لفظ زيادة الإيمان صريح فى القرآن وليست فى التصديق فقط
٢٣٠ ، ٢٣١	لفظ الإيمان أكثر ما يذكر فى القرآن مقيدا ، الحكمة فى الدعوة بيا أيها الذين آمنوا ، لم يقل الله للكفار يا أيها الذين آمنوا
٢٣٢ ـ ٢٣٨ ، ٤٥٠	فصل وزيادة الإيمان تعرف من وجوه
٢٣٨ ـ ٢٥٢ ، ٢٨٠ ـ ٢٨٢ ، ٣٠٥ ـ ٣٠٧ ، ٣٤٤ ـ ٣٤٩ ، ٣٧٥ ـ ٣٧٧	فصل وقد أثبت الله فى الكتاب والسنة إسلاما بلا إيمان كقوله (قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ) الآية وقوله ﷺ أو مسلم فهل هذا الإسلام الذى نفى الله عن أهله الإيمان يثابون عليه أم هو من جنس إسلام المنافقين ، تفسير آيات من هذه السورة
٢٤٠ ، ٢٥٣ ـ ٢٦٠	من قال من السلف إن الفساق خرجوا من الإيمان إلى الإسلام لم يرد أنه لم يبق معهم من الإيمان شىء ، الفرق بينهما عندهم
٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٥١ ، ٢٦٠ ـ ٢٦٢ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩	امتناع السلف من إطلاق الإيمان عليهم من أجل أن الإيمان المطلق هو الذى يستحق صاحبه الجنة والنجاة من النار بخلاف اسم

صفحة	الموضوع
	الإسلام فإنه لم يعلق به دخول الجنة لكن فرضه وأخبر أنه لا يقبل دينا سواه
٢٥٣ ـ ٢٥٩	مسألة الاستثناء فى الإيمان والإسلام ، الكفر فى قوله (وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ)
٢٥٩ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣	هل يكون مسلما من ترك الصلاة أو الزكاة أو الصيام أو الحج
٢٦١ ـ ٢٦٣	علق السعادة فى القرآن بالإسلام والإحسان وبالإيمان والإسلام كما علقه بالإيمان باليوم الآخر والعمل الصالح
٢٦١	تفسير ولا هم يحزنون
٢٦٣ ـ ٢٧١ ، ٣٣٦ ـ ٣٤٣ ، ٣٥٨ ـ ٣٧٥	حقيقة الفرق بين الإسلام والإيمان وتفسير النبى لكل منهما وتفاضل الناس فيهما ومعنى الدين وخصال منه ، كل مؤمن مسلم وليس كل مسلم معه الإيمان المجمل
٢٦٦ ، ٢٦٧	تفسير (ٱدْخُلُوا۟ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً)
٢٧٢ ، ٢٧٣	غلط من قال فى قوله قد كفرتم بعد إيمانكم ونحوها أنهم كفروا بلسانهم مع كفرهم أو لا بقلوبهم
٢٧٣ ، ٢٧٤	الذين كفروا بعد إسلامهم غير الذين كفروا بعد إيمانهم ، تفسير هذه الآيات
٢٧٣ ، ٢٧٤	الاستهزاء بالله ورسوله كفر
٢٧٤ ـ ٢٨٠	تفسير (مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا) الآيات و (رَبَّنَآ أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا) و (وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَعْمَـٰلُهُمْ كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ) الآيات
٢٧٨ ـ ٢٨٠	أسباب نفاق من نافق على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم
٢٨٢ ـ ٢٨٥	كثيرا ما تعرض الوساوس لعامة الخلق ، موقف الناس منها ، وكيف تدفع
٢٨٤ ، ٢٨٥	أهل السنة فى الإسلام كأهل الإسلام فى الملل ،ضرر أهل البدع على الأمة
٢٨٦ ، ٢٨٧	فصل:الألفاظ الموجودة فى القرآن والحديث إذا عرف تفسيرها من جهة النبى لم يحتج فى ذلك إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة وغيرهم كلفظ الصلاة والزكاة والصوم والحج والخمر واسم الإسلام والايمان والكفر والنفاق
٢٨٦	الأسماء ثلاثة أنواع لغوية وشرعية وعرفية
٢٨٧ ، ٢٨٨	ما تقوله الخوارج والمرجئة فى معنى الإيمان والكفر مخالف لبيان الرسول فلم يكن يجعل المذنب كافرا ولا من يقر بقلبه ولا يطيعه فى شيء مسلما

صفحة	الموضوع
٢٨٨ ، ٢٨٩	أهل البدع أعرضوا عن بيان الرسول وبنوا دين الإسلام على مقدمات يظنون صحتها إما فى دلالة الألفاظ أو المعانى العقلية كما صنعت المرجئة فى اسمى الإيمان والإسلام وغيرهما
٢٨٩ ـ ٢٩٣	عمدة المرجئة فى أن الإيمان هو التصديق قوله (وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا) والجواب عنه ، ليس لفظ الإيمان مرادفا للفظ التصديق وذلك من وجوه
٢٩٣ ـ ٢٩٧	قولهم لا يكون التصديق إلا بالقلب أو اللسان عنه جوابان
٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٧	أكثر التنازع بين أهل السنة فى مسألة الإيمان نزاع لفظى لكن صار ذلك ذريعة إلى بدع أهل الكلام وإلى ظهور الفسق واللفظ المطابق للكتاب والسنة هو الصواب ، إيضاح ذلك
٢٩٨	الأقوال المنحرفة فى هذه المسألة ، مما يحتج به على الخوارج
٢٩٨ ـ ٣٠٢	هل فى اللغة أسماء شرعية نقلها الشارع عن مسماها فى اللغة أو أنها باقية فى الشرع على ما كانت عليه فى اللغة لكن الشارع زاد فى أحكامها لا فى معنى الأسماء كاسم الصلاة والزكاة والصيام والحج والإيمان والنفاق والكفر والإسلام والمسكين
٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٥٠ ، ٣٥٣ ـ ٣٥٥	من نفى عنه الرسول اسم الإيمان أو الإسلام فلا بد أن يكون ترك بعض الواجبات ، قد يجتمع فى العبد مع الإيمان شعبة من شعب النفاق وقد يعذب بالنار ثم يدخل الجنة
٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٣٠ ، ٣٣١	حد الإيمان عند أهل السنة وعند الجهمية والمرجئة
٣٠٨ ، ٣٠٩	حكم من ترك الصلاة متعمدا حتى ذهب وقت الظهر إلى المغرب والمغرب إلى نصف الليل
٣٠٩ ـ ٣١١	أبو عبيد له مصنف فى الإيمان ذكر فيه من قال إن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص
٣١٢	قد يجتمع فى الإنسان إيمان ونفاق وإيمان وكفر لا ينقل عن الملة
٣١٣	شرح حديث جبريل الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر
٣١٤ ـ ٣١٦	فصل:ومما يسأل عنه أنه إذا كان ما أوجبه الله من الأعمال الظاهرة أكثر من هذه الخمس فلماذا قال الإسلام هو الخمس الظاهرة
٣١٧ ـ ٣٣٦	فصل:قال محمد بن نصر واستدلوا على أن الإيمان هو ما ذكر بأن الله سمى الصلاة وسائر الطاعات إيمانا الخ
٣٥١ ، ٣٥٢	اسم المسلمين فى الظاهر يجرى على المنافقين ظاهرا
٣٥٦ ـ ٣٥٨	أصل جامع تنبنى عليه معرفة النصوص ومرد ما تنازع فيه الناس إلى الكتاب والسنة

صفحة	الموضوع
٣٦٣ ، ٣٦٤	قول القائل الطاعات ثمرات التصديق الباطن يراد به شيئان
٣٧٥ ، ٣٧٦	والمقصود أن هنا قولين متطرفين قول من يقول الإسلام مجرد الكلمة والأعمال ليست داخلة في مسمى الإسلام وقول من يقول مسمى الإسلام والإيمان واحد
٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٨٨	الرد على قول محمد بن نصر إن الله سمى الإيمان بما سمى به الإسلام وسمى الإسلام بما سمى به الإيمان
٣٧٩ ، ٣٨٠	قول المروزى لا فرق بين من زعم أن الإسلام هو الإقرار وأن العمل ليس منه وبين المرجئة إذ زعمت أن الإيمان إقرار بلا عمل ، ورده
٣٨٠ ، ٣٨١	مذهب المرجئة التفريق بين لفظ الدين والإيمان والفرق بين الإسلام والإيمان وقد حكى عنهم بعض السلف عدم التفريق
٣٨١ ، ٣٨٦	كلام السلف كان فيما يظهر لهم ويصل إليهم من كلام أهل البدع كحكايتهم مذهب المرجئة والجهمية والقدرية وغيرهم
٣٨١ ـ ٣٨٥	حقيقة مذهب قدماء القدرية إنكار العلم السابق والكتابة السابقة أول من ابتدعه والرد عليهم
٣٨٥ ، ٣٨٦	مذهب متأخريهم إنكار عموم مشيئة الله وخلقه حكم القدرية والرواية عنهم مذهب الجبرية أيضا
٣٨٦ ـ ٣٩٠	أقوال المرجئة ثلاثة ، كان أحمد أعلم بمقالات الناس من أبى ثور وغيره ، معنى ما نقل عن أبى ثور
٣٩٠ ـ ٤٠٣	أجمع كتاب يذكر أقوال أحمد فى مسائل أصول الدين وفروعه مما نقل عنه في الرد على طوائف المرجئة واحتجاجه عليهم ، إيضاح المؤلف لمقاصد أحمد
٣٩١ ـ ٣٩٣	ما يريد الأئمة بلفظ المجمل والمطلق والعام ، تحذير أحمد من المجمل والقياس ومعنى ذلك
٤٠٢	قول الجهمية فى صفات الله وكلامه يرجع إلى تعطيل محض ، إنكار علماء الإسلام عليهم
٣٩٤ ، ٣٩٥	ذم الأئمة للإرجاء
٤٠٣ ـ ٤٠٧	تناقض من نصر قول جهم فى مسائل الإيمان وسببه
٤٠٧ ـ ٤٠٩	يرى المرجئة أن التفاضل إنما هو فى الأعمال دون الإيمان الذى فى القلوب
٤٠٨ ، ٤٠٩	لا يجب على كل مسلم أن يعرف كل خبر وكل أمر فى الكتاب والسنة ومعناه والعمل به
٤٠٩ ـ ٤١٦	بيان غلط من سوى بين الإسلام والإيمان وقال إن الله سمى هذا بما سمى به هذا ، الناس فى الإيمان والإسلام على أربعة أقوال
٤١٥ ـ ٤١٩	مسألة الاستثناء فى الإيمان والصواب فيها مع ذكر الحجج

صفحة	الموضوع
٤١٨ ـ ٤٢١	بعض الأسماء ينفى فى حكم ويثبت فى حكم كاسم الإيمان والنفاق والنكاح والرجال
٤٢٣ ، ٤٢٤	قصة اختصام سعد وعبد بن زمعة
٤٢٢ ـ ٤٢٤	سبب امتناع الرسول من عقوبة المنافقين ، ما فى الكتاب والسنة من نفى الإيمان عن أصحاب الذنوب إنما هو فى خطاب الوعيد والذم لا فى خطاب الأمر والنهى ولا فى أحكام الدنيا
٤٢٤ ـ ٤٢٨	إن قيل فإذا كان كل مؤمن مسلما وليس كل مسلم مؤمنا الإيمان الكامل فما تقولون فيمن فعل ما أمره الله وترك ما نهى الله عنه أليس مسلما باطنا وظاهرا من أهل الجنة يجب أن يكون مؤمنا ؟؟
٤٢٧ ، ٤٢٨	هل ترك كل خصلة من خصال الإيمان من الذنوب ، النفاق الذى كان يخافه السلف على نفوسهم
٤٢٩ ـ ٤٣٥	فصل وأما الاستثناء فى الإيمان بقول الرجل أنا مؤمن ان شاء الله فالناس فيه على ثلاثة أقوال ، الذين أوجبوا الاستثناء لهم مأخذان
٤٣٠ ، ٤٣١	قول ابن كلاب ومن اتبعه فى الرضى والغضب ونحوهما من الصفات
٤٣٢ ـ ٤٣٤	الاستثناء فى الصلاة ، الاستثناء فى كل شىء مذهب المرازقة ، وشبهتهم ، من وافق ابن كلاب على أصله
٤٣٥ ـ ٤٤٧	الأشاعرة والكلابية والمرازقة ونحوهم ينصرون ما ظهر من دين الإسلام والسنة وما كان عليه السلف كما ينصر ذلك المعتزلة والجهمية ونحوهم وكثير منهم لا يكون عارفا بذلك ومن ذلك مسمى الإيمان والاستثناء فيه ، وظنهم أن الإيمان والكفر عند السلف هو ما يموت عليه الشخص
٤٤٢ ـ ٤٤٦	ولاية الله وعداوته عند ابن كلاب وأتباعه وغضبه وحبه ورضاه ونحو ذلك من صفاته
٤٤٦ ـ ٤٦١	المأخذ الثانى فى الاستثناء فى الإيمان أن الإيمان المطلق يتضمن فعل ما أمر الله به فإذا قال أنا مؤمن فقد زكى نفسه
٤٥٠ ـ ٤٥٤	مأخذ آخر لمن جوز الاستثناء وهو عدم الشك فيما يعلم وجوده فى نفسه من الإيمان
٤٥٢ ، ٤٥٤ ـ ٤٦٠	تفسير (وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَوا۟) و (لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ)
٤٥٩ ـ ٤٦١	إذا لم يوجد المحلوف عليه أو متى وجد المحلوف عليه أنه لا يفعله حنث ناسيا أو مخطئا أو جاهلا

صفحة	الموضوع

٤٦١ - ٦٤١ «كتاب الإيمان الأوسط»

٤٦١ فصل فى حديث سؤال النبى عن الإسلام والإيمان والإحسان
٤٦٢ ، ٤٦٣ الناس على عهد الرسول بالمدينة ثلاثة أصناف مؤمن وكافر مظهر للكفر ومنافق كما ذكره الله فى أول البقرة وبمكة قبل الهجرة صنفان
٤٦٣ ـ ٤٧٠ السور والآيات التى ذكر فيها المنافقون وأوصافهم ، المنافقون فى عهد الرسول يلتزمون من أحكام الإسلام الظاهرة ما لم يلتزمه كثير من المنافقين بعدهم
٤٧١ ، ٤٧٢ متى تكلم الناس بلفظ الزنديق وقبول توبته ، من هو الزنديق
٤٧٢ ـ ٤٧٩ جاء وصف أقوام بالإسلام دون الإيمان كقوله (قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ) الـخ (فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا) الخ وقوله « أو مسلم » فظن طائفة أن ذلك يقتضى أن مسماهما واحد وليس كذلك ، الصواب فى مثل هؤلاء
٤٧٤ ـ ٤٧٦ معنى الآيات وحديث سعد أعطيت فلانا وفلانا وهو مؤمن فقال أو مسلم وقوله لا يزنى الزانى الخ
٤٧٥ ، ٤٧٦ الكرامية يرون أن المنافق مؤمن لكنه مخلد فى النار ، من حكى عنهم أنهم جعلوه فى الجنة فقد أخطأ
٤٧٩ ـ ٤٨١ الخلاف فى الفاسق الملى أول خلاف ظهر فى الإسلام فـى مسائل أصول الدين ، قصة نشوئه والأحاديث فى الخوارج
٤٨١ ـ ٥٠١ أسماء الخوارج ومذهبهم ، ومذهب المعتزلة وما احتجوا به ومـا يرد به عليهم
٤٨٢ ، ٤٨٣ قتل الشارب فى الثالثة أو الرابعة والزيادة على الأربعين والتعزير وصفة الضرب يرجع إلى اجتهاد الإمام
٤٨٥ ، ٤٨٦ الظالم والمقتصد والسابق فى الآية كالإسلام والإيمان والإحسان فى حديث جبريل
٤٨٧ ـ ٥٠١ عقوبة الذنوب تزول عن العبد بنحو عشرة أسباب وهى ...
٤٨٨ ، ٤٨٩ هل الاستغفار وحده سبب لمغفرة الذنوب أم لا بد معه من التوبة
٤٨٩ ـ ٤٩٨ هل تكفر الحسنات الكبائر أم هى مختصة بالصغائر
٤٩٣ التوحيد والعدل الذى يفتخر به المعتزلة
٤٩٤ ـ ٤٩٧ تفسير (إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ) (وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَوا) الآية سبب خوف من خاف من السلف أن لا يقبل منه
٤٩٨ ـ ٥٠٠ لا معارضة بين النصوص الدالة على انتفاع الميت بما يعمل له وبين (وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ)

صفحة	الموضوع
٥٠١	فصل: التكفير بمطلق الذنوب والتخليد فى النار لم يذهب إليهما أحد من أئمة الدين وكذلك الوقف فى أهل الكبائر
٥٠٢ ـ ٥٠٤	لا يعرف من جزم بأنه لا يدخل النار أحد من أهل القبلة ، القول بأنه ماثم عذاب أصلا من أقوال الملاحدة والكفار كقول المتفلسفة إن الرسل خاطبوا الناس بالتخييل وقول الباطنية وملاحدة المتصوفة، حججهم والرد عليهم
٥٠٤ ـ ٥٠٧	فصل ثم بعد ذلك تنازع الناس فى اسم المؤمن والإيمان نزاعا كثيرا منه لفظى وكثير منه معنوى ، المأثور عن السلف فى تعريف الإيمان وزيادته ونقصانه
٥٠٧ ، ٥٠٨	أول من أنكر تفاضل الإيمان ودخول الأعمال فيه والاستثناء فيه حماد بن أبى سليمان واتبعه ... تبديع السلف لهؤلاء ، وعدم تكفيرهم
٥٠٧ ، ٥٠٨	المحفوظ عن أحمد تكفير الجهمية والمشبهة ولم يكفر أعيانهم بل صلى خلفهم ودعا لهم وأنكر باطلهم ولم يكفر الخوارج ولا القدرية إذا أقروا بالعلم
٥٠٨ ـ ٥١٠	قول جهم فى الإيمان ولوازمه ، الإنكار عليه وتكفير من قال به ، قول الكرامية والصالحى والأشعرى وأصحابه وأصحاب أبى حنيفة
٥١٠	أصل نزاع الخوارج والمرجئة والمعتزلة والجهمية وغيرهم أنهم جعلوه شيئا واحدا إذا زال أو ثبت زال جميعه أو ثبت
٥١٠ ، ٥١١	ثم قالت الخوارج والمعتزلة الطاعات كلها من الإيمان فإذا ذهب بعضها ذهب بعض الإيمان فذهب سائره ، وقالت المرجئة والجهمية ليس الإيمان إلا شيئا واحدا لا يتبعض
٥١١ ـ ٥١٣	زعم ابن الخطيب وأمثاله ممن يقول بقول جهم فى الايمان أن الشافعى متناقض شبهتهم ومنتهى نظر من منع أن يكون فى الرجل طاعة ومعصية
٥١٣	غلط من الأصوليين من أنكر تفاضل العقل والإيجاب والتحريم
٥١٣ ـ ٥٢٢	مما يتعلق بهذا الموضع الكلام فى شعب الإيمان هل هى متلازمة فى الانتفاء وهل هى متلازمة فى الثبوت
٥١٤ ـ ٥٢٢	أما الأول فإن الحقيقة الجامعة لأمور إذا ازال بعض تلك الأمور فقد يزول سائرها وقد لا يزول ولا يلزم من زوال بعض الأمور المجتمعة زوال سائرها
٥١٥ ـ ٥١٨	هل يلزم زوال الاسم بزوال بعض الأجزاء كاسم الإيمان والصلاة والقرآن والحج
٥١٨ ـ ٥٢٠	إذا قال المعترض هذا الجزء داخل فى الحقيقة وهذا خارج منها ؟

صفحة	الموضوع
٥٢٠ ـ ٥٢٢	وحينئذ فقد يجتمع فى الشخص الواحد إيمان ونفاق وبعض شعب الإيمان وشعبة من الكفر
٥٢٢ ـ ٥٥١	الثانى أن شعب الإيمان قد تتلازم فى الثبوت عند القوة ولا تتلازم عند الضعف
٥٢٤	النفاق نفاقان أصغر وأكبر كالكفر والشرك
٥٢٤ ، ٥٢٥	الشارع ينفى اسم الإيمان عن الشخص لانتفاء كماله الواجب وإن كان معه بعض أجزائه فيجوز أن يقال للفاسق مؤمن باعتبار وليس مؤمنا باعتبار وأن الرجل قد يكون مسلما لا مؤمنا ولا منافقا مطلقا
٥٢٥	أنكر أحمد على من فسر قوله « ليس منا » ليس مثلنا أو قال ليس من خيارنا وقال هذا تفسير المرجئة ، وأخطأ من قال يخرج من الإيمان بالكلية
٥٢٦ ـ ٥٢٨	هل الإرادة بلا عمل يحصل بها عقاب ، حجج ذلك
٥٢٨	تصديق القلب وعلمه يقتضى عمل القلب
٥٢٨ ، ٥٢٩	القلوب مفطورة على الإقرار بالله ومعرفة الحق لكن قد يعرض لها ما يفسدها
٥٢٩ ـ ٥٣٣	ليس لفظ الإيمان مرادفا للفظ التصديق ، ما بينهما من الفروق
٥٣٤ ، ٥٣٥	كفر إبليس وفرعون واليهود ونحوهم لم يكن أصله عدم التصديق والعلم بل ...
٥٣٥	غلط من قال إن مجرد علم الله بالمخلوقات وإن مجرد إرادة الممكنات بدون القدرة موجب لوجودها ومن قال مجرد القدرة كافية
٥٣٥	ما تستلزم الإرادة والحياة من الصفات
٥٣٦ ، ٥٣٧	يذهب الفلاسفة إلى أن سعادة النفس فى مجرد أن تعلم الحقائق بدون حب الله وعبادته ، من غلط فى معنى اللذة
٥٣٧ ـ ٥٣٩	لا بد فى الإيمان من تصديق الله ورسوله وحب الله ورسوله ، ليس الجهل ببعض أسماء الله وصفاته كفرا
٥٣٩	أقسام العلماء ومعنى قوله إنما يخشى الله من عباده العلماء
٥٣٩ ، ٥٤٠	ما يراد بلفظ العقل والجهل والجاهلية
٥٤٣	جماهير المرجئة على أن عمل القلب داخل فى الإيمان يشهد لذلك نقل الأشعرى ذلك عنهم فى كتب المقالات
٥٤٣ ـ ٥٥١	المرجئة اثنا عشر فرقة فيما ذكر الأشعرى وغيره وهى ...
٥٥١ ـ ٥٦٢	فصل إذا عرف أن أصل الإيمان فى القلب فاسم الإيمان تارة يطلق على ما فى القلب من الأقوال والأعمال القلبية وتكون الأقوال والأعمال الظاهرة لوازمه وموجباته ، وتارة على ما فى القلب والبدن فالأعمال الظاهرة تسمى إسلاما ،

صفحة	الموضوع
	وتدخل في مسمى الإيمان تارة ولا تدخل فيه تارة لاختلاف دلالة الاسم بالإفراد والاقتران
٥٥٣	أخطأ جهم ومن اتبعه في أن مجرد إيمان بدون الإيمان الظاهر ينفع في الآخرة
٥٥٣ ، ٥٥٤	نصر أبي طالب للنبي كان حمية جاهلية فلم يتقبل
٥٥٤	منشأ الغلط في هذه الموضع من وجوه وهي ...
٥٥٥ ، ٥٥٦	اشتد نكير السلف على المرجئة لما أخرجوا العمل من الإيمان وقالوا إن الإيمان يتماثل الناس فيه وإخراجهم العمل مشعر أنهم أخرجوا أعمال القلوب أيضا
٥٥٧ ـ ٥٦٢	القائلون بمذهب جهم صرحوا بأن سب الله ورسوله وكل كلمة من كلام الكفر ليس كفرا في الباطن ولكنه دليل في الظاهر على الكفر ... ، الرد على هؤلاء
٥٦٢ ـ ٥٧٥	فصل والتفاضل في الإيمان بدخول الزيادة والنقص فيه يكون من وجوه
٥٦٢ ـ ٥٦٤	(١) الأعمال الظاهرة (٢) زيادة الأعمال الباطنة
٥٦٤ ٥٦٥	(٣) أن نفس التصديق والعلم في القلب يتفاضل باعتبار الإجمال والتفصيل (٤) أن نفس العلم والتصديق يتفاضل
٥٦٥	(٥) أن التفاضل في هذه الأمور من جهة الأسباب المقتضية لها
٥٦٦	(٦) أن التفاضل يحصل من جهة دوام ذلك وثباته وذكره واستحضاره
٥٦٦ ـ ٥٦٨	(٧) ليس فيما يقوم بالإنسان من جميع الأمور أعظم تفاضلا من الإيمان
٥٧٠ ـ ٥٧٤	غلط وضلال من زعم أنه عرف الله حق معرفته بحيث إنه لم يبق له صفة إلا عرفها وأن ما لم يعرفوه ولم يقم لهم دليل على ثبوته كان معدوما في نفس الأمر وأن من جهل بعض أسمائه وصفاته يكون كافرا
٥٧٥ ـ ٥٩٧	فصل إذا علم أن الإيمان الذي في القلب يستلزم الأمور الظاهرة لم يبق إلا نزاع لفظي في أن موجب الإيمان الباطن هل هو جزء منه داخل في مسماه أو لازم للإيمان
٥٧٥ ، ٥٧٦	إذا قرن اسم الإيمان بالإسلام أو العمل كان دالا على الباطن فقط وإذا أفرد اسم الإيمان فقد يتناول الباطن والظاهر
٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٩	فإن قيل اسم الإيمان إنما يتناول الأعمال مجازا
٥٧٧ ـ ٥٨٠	فإن قال قائل إن اسم الإيمان إنما يتناول مجرد ما هو تصديق الخ
٥٨١	فإن قيل الأعمال الظاهرة تكون من موجب الإيمان تارة وموجب غيره أخرى الخ

صفحة | الموضوع

٥٨٢ ـ ٥٨٥ مما يبين فساد قول جهم وأتباعه الخ
٥٨٥ ـ ٥٨٧ يشبه قول جهم قول الفلاسفة إن سعادة الإنسان فى مجرد أن يعلم الوجود على ما هو عليه ، صلاح الإنسان
٥٨٦ ـ ٥٩٧ حاصل ما عند المتفلسفة والدهرية ومن اتبعهم وأهل وحدة الوجود فى العلوم الإلهية ، هم أسوأ حالا من اليهود والنصارى إيضاح ذلك مع الرد عليهم
٥٩٠ ـ ٥٩٣ الأصل الذى بنى عليه ابن عربى منهبه هو غلط أسلافه المنطقيين اليونانيين ، غلطهم وضلالهم فى الكليات وتعطيلهم وتشبيههم لله بالمخلوقات
٥٩٧ ـ ٦٢٢ فصل فى الجمع بين الأحاديث التى ذكرت فيها أركان الإسلام الخمسة وبين الأحاديث التى لم يذكر فيها بعضها
٦٠٥ ـ ٦٠٧ متى فرضت الصلاة والزكاة والصوم والحج
٦٠٩ ـ ٦١٧ مسألة تكفير من ترك شيئا من أركان الإسلام الخمسة جحدا أو تكاسلا وبخلا
٦١٧ ، ٦١٨ حكم ميراث من لا يحافظ على الصلوات الخمس ولا يتركها بالجملة بل يصلى أحيانا وكذلك من قيل عنه هو كافر بتأويل أو بلا تأويل من أهل البدع
٦١٨ ، ٦١٩ الفرق بين قتال الخوارج وقتال الجمل وصفين
٦١٩ التحقيق أن القول قد يكون كفرا كمقالات الجهمية ولكن يخفى على بعض الناس أنه كفر
٦٢٠ فإن قيل فالله قد أمر بجهاد الكفار والمنافقين فإذا كان المنافق تجرى عليه أحكام الإسلام فى الظاهر فكيف تمكن مجاهدته
٦٢٠ ، ٦٢١ الكفر نوعان كفر ظاهر وكفر نفاق
٦٢١ لا بد فى الدين من قول وعمل
٦٢٢ فصل وأما الإحسان فقوله أن تعبد الله كأنك تراه ، معنى الإحسان

٦٢٣ ـ ٦٣٥ « وقال فصل قد ذكرت فيما تقدم من القواعد »

٦٢٣ ، ٦٢٤ معنى الإسلام ، الرسل جميعهم بعثوا بالإسلام العام
٦٢٤ ـ ٦٢٩ كل من اليهود والنصارى خرج عن الإسلام ، يغلب على اليهود الكبر ويقل فيهم الشرك والنصارى بالعكس
٦٢٤ تفسير (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ) إلى (وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ)
٦٢٨ لما كان أصل دين اليهود الكبر عوقبوا بالذلة ولما كان أصل دين النصارى الإشراك أضلهم الله
٦٢٩ المستكبر عن الحق يبتلى بالانقياد للباطل فيكون مشركا كفرعون وقومه
٦٢٩ ـ ٦٣٣ فإن قيل كيف يكون قوم فرعون مشركين وقد أخبر الله عن فرعون

صفحة	الموضوع
	أنه يجحد الخالق ؟
٦٣٠ ، ٦٣١	الذين كانوا في زمن يوسف مقرون بالله وإنما شركهم في العبادة
٦٣١ ، ٦٣٢	جحود الصانع لم يكن دينا غالبا على أمة من الأمم وإنما دينهم الإشراك ، مذهب الاتحادية
٦٣٣	المستكبر عن عبادة الله يكون مشركا ، والمستكبر الذى لا يقر بالله في الظاهر أعظم كفرا وإن كان عالما بوجود الله وعظمته
٦٣٣ ، ٦٣٤	يجب على الإنسان أن يحذر من حال من فيهم استكبار وقسوة عن العبادة ومن قوم فيهم عبادة بإشراك
٦٣٥ ــ ٦٣٨	« وقال: فصل: لفظ الإسلام يستعمل على وجهين متعديا ولازماً وهو يجمع معنيين وله معنيان وله مرتبتان » .
٦٣٦ ، ٦٣٧	ليس لفظ الإيمان مطابقا للفظ التصديق ، الأقوال في حد الإيمان
٦٣٧	الإيمان في الكتاب بمعنيين أصل وفرع واجب
٦٣٨ ــ ٦٤١	« وقال فصل أصل الإيمان هو الإيمان بالله ورسوله » .
٦٣٨	جمهور الخلائق يقرون بالله إلا ... الإيمان بالرسول هو المهم
٦٣٨ ، ٦٣٩	الإيمان هو الإقرار ، قول القلب ، عمله، معنى الإيمان بالله ، الكفر
٦٣٩ ، ٦٤	نفاق أهل العلم والكلام ، ونفاق أهل العمل والعبادة ، النفاق المحض وحكم صاحبه ، النفاق الأصغر
٦٤١ ــ ٦٥٥	« سئل عن الإيمان بالله ورسوله هل فوقه مقام أو حال وهل تدخل فيه جميع المقامات وهل تكون صفة الإيمان نورا يوقعه الله في القلب وهل يكون لأول حصوله سبب وما الأسباب التي يقوى بها الإيمان » الخ .
٦٤٢ ، ٦٤٣	اسم الإيمان يستعمل مطلقا ومقيدا إذا استعمل مطلقا دخل فيه جميع ما يحبه الله ... دليل ذلك ، أفضل الإيمان
٦٤٤ ، ٦٤٥	أصل الإيمان في القلب وما كان في القلب فلا بد أن يظهر موجبه على الجوارح غلط من ظن أن ما على الجوارح ليس داخلا في مسماه ولكنه من نتائجه الدالة عليه
٦٤٥ ، ٦٤٦	إن قال القائل هذا يدل على أن الإيمان ينتفي عند انتفاء هذه الأمور لا يدل على أنها من الإيمان

صفحة	الموضوع
٦٤٦	هل اسم الإيمان للأصل فقط أوله ولفروعه وكذلك الحج
٦٤٧	لا ينفي الإيمان إلا لترك واجب لا لترك مستحب ، لفظ الكمال قد يراد به الكمال الواجب والكمال المستحب
٦٤٧	إذا استعمل لفظ الإيمان مقيدا فقد يقال إنه متناول لذلك وقد يقال إن دلالة الاسم تنوعت بالإفراد والاقتران
٦٤٨	قد يعطف على الإيمان بعض شعبه أو أنواعه الرفيعة فيشعر العطف بالمغايرة
٦٤٩	فصل وأما قول القائل هل تكون صفة الإيمان نورا يوقعه الله في القلب
٦٥٠	فصل وأما قوله هل يكون لأول حصوله سبب ، الأسباب التي يحصل بها الإيمان
٦٥١	فصل وأما قوله فالأسباب التي يقوى بها الإيمان إلى أن يكمل هل يبدأ بالزهد أو بالعلم أو بالعبادة أو يجمع بين ذلك
٦٥١ ، ٦٥٢	المشروع لكل إنسان أن يفعل ما يقدر عليه من الخير ، إذا ازدحمت شعب الإيمان قدم ما كان أرضى لله وهو عليه أقدر
٦٥٢ ، ٦٥٣	الزهد ، الزهد فيه انقسام إلى المزهود فيه وإلى نفس الزهد،من يذم من الزهاد
٦٥٣ ، ٦٥٤	فصل وأما طريق الوصول إلى ذلك فبالاجتهاد في فعل المأمور وترك المحظور والاستعانة بالله على ذلك ، معنى احرص على ما ينفعك
٦٥٥ ــ ٦٦٦	« وقال فصل وأما الإيمان هل هو مخلوق أو غير مخلوق ».
٦٥٥ ــ ٦٥٨	متى بدأ النزاع في هذه المسألة وسببه ، وحكمها
٦٥٥ ــ ٦٦٢	مسألة اللفظ بالقرآن وسماع الصوت به وسبب النزاع في ذلك
٦٥٦ ــ ٦٥٨	سماع الشيء ورؤيته يختلف بالإطلاق والتقييد
٦٥٨ ــ ٦٦٢	النزاع بين أهل السنة والحديث في مسألتي القرآن والإيمان وسببه ، مراد البخاري ومحمد بن نصر بقولهما الإيمان مخلوق ، امتحن البخاري مع أنه لم يخالف أحمد في ذلك
٦٥٩	من الروايات المكذوبة عن أحمد أنه قال لفظي بالقرآن غير مخلوق
٦٦١	لا يقال القرآن قديم ، قول السلف لم يزل الله متكلما إذا شاء ، معنى ذلك ، أقوال أهل البدع
٦٦٣ ، ٦٦٤	مسألة الجهة والتحيز والجبر والإيمان والاستفصال فيها
٦٦٤ ، ٦٦٥	الواجب على الخلق إثبات ما أثبته الله ونفي ما نفاه والاستفصال في غير ذلك

صفحة	الموضوع
٦٦٦ – ٦٧٠	« وقال فصل في الاستثناء فى الإيمان ومآخذ من أوجبه أو منعه أو استحبه ».
٦٧٠ – ٦٧٧	« سئل عن معنى حديث إذا زنى العبد خرج منه الإيمان فكان فوق رأسه كالظلة فإذا خرج من ذلك العمل عاد إليه الإيمان ».
٦٧٠ – ٦٧٦	الناس فى الفاسق طرفان ووسط ، معنى هـذا الحديث وهل يحمل على ظاهره
٦٧٧ – ٦٨٠	« سئل عن معنى حديث لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر هل هو مختص بالمؤمنين أو بالكفار »
٦٧٧ ، ٦٧٨	الكبر المباين للإيمان لا يدخل صاحبه الجنة وما دونه كسائر الكبائر
٦٧٩	قول القائل إن المسلمين يدخلون الجنة بالإسلام ، منهب أهـل السنة فى فساق أهل الملة
٦٨٠ – ٦٨٧	« سئل عن بدعة المرازقة » .
٦٨٠ – ٦٨٢	عثمان بن مرزوق منتسب إلى أحمد ، وأصحـابه ينتسبون إلى الشافعى ، من قولهم عدم القطع ، شبهتهم
٦٨١ ، ٦٨٢	للناس فى الاستثناء ثلاثة أقوال ، أعدلها
٦٨٣ ، ٦٨٤	المرازقة لا يرون قبول توبة الرافضى ويروون عـن النبى سب أصحابى ذنب لا يغفر ويقولون هو حق لآدمى
٦٨٤ ، ٦٨٥	من البدع المنكرة تكفير طائفة من المسلمين ٠٠٠٠ وعدم اعتقـاد كفاءتهم





(١١٠٠٠/ي٣ - ٣ -ج٧) (٦) (٠١)

ردمك : ٩٩٦٠-٧٧٠-٢٠-٦ (مجموعة)
٩٩٦٠-٧٧٠-٢٧-٣ (ج ٧)